



الكتاب الربيعي

للحاكم الأهلية

الحزب الله

١٨٨٣ - ١٩٣٣  
ميلادية

المطبعة الأميرية بمولاي  
١٩٣٧



حضرة صاحب الجلالة الملك  
SA MAJESTE LE ROI FOUAD PREMIER



ولي العرش  
حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الصغير  
SON ALTESSE ROYALE LE PRINCE DU SAID  
HERITIER DU TRONE



## تقدمة

هذا كتاب أفرجه رجال مصريون ، المؤاف بالمائة بحلى باضى مصر وحاضرها ،  
من جهة القضاء وخدمته مسبا دئى القانون . وضعوه اعتباطا بحكم المصرية الوطنية ،  
وذلك كالمرو خمسین عاما من ميلادها بلغت فيها رشاها ، وجازتها الى مرتبة النضوج .  
ولئن وجدت في شيئا من مظاهر البشر والابتهاج ، ومن تفريرات تاريخية واجتماعية ،  
فلتجدن خلال هذا نماذج من جهود فكرية فقيية تشهد بتبريز العقليات المصرية وبلوغها ، في  
الشأن الموضوع له الكتاب ، درجة لا تليق بمساقاة مصر غفلة من .  
وانى لك انى بأرواح آبائنا السابقين ، رياض ، وشريف ، وعلى مبارك .  
وقدرى ، وفخرى ، تقى مبارك روح إسماعيل العظيم ، مطيقا بعاهد قضائنا ، مباركة  
عليها وعلى رجالها من قضاة ومحامين . متمشدا بقول الفرد زرقعة  
كفتفى بحال :

أولئك أبناى فى بنى بثلهم إذا جمعتنا للفخار الجماع  
فعلى ذكرى إسماعيل العظيم ، وعلى ذكرى ذلك السلف الصالح ، وفى سبيل  
الواجب لكل عامل فى تشييد صرح المحاكم المصرية الوطنية ،  
نقدم هذا الكتاب إلى أكبر بناء للعاهد والرجال  
حضرة صاحب الجلالة الملك القائم فؤاد الأول  
تحية برواحان وعرفان للجميل .

رئيس محكمة النقض والإدارة  
عبد الرحمن





# فهرس الكتاب الذهبي

## الجزء الأول

صورة حضرة صاحب الجلالة الملك

صورة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فاروق أمير الصعيد ولي عهد المملكة المصرية

تقدمة  
لحضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام

### الفصل الأول — التشريع والقضاء في مصر

#### (أ)

صفحة

أثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر لحضرة صاحب السعادة عبد الحليم بدوي باشا ... .. ١

#### (ب)

التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية  
بيان لأسماء حضرات أصحاب المجال وزراء الحفائية ثم صوره ... .. ٦٢  
٩٧

### الفصل الثاني — إنشاء المحاكم الأهلية وافتتاحها

تشكيل قوميون للنظر في المسائل المتعلقة بالمحاكم من منطقة وأهلية في سنة ١٨٨٠ ... .. ٩٩  
تشكيل قوميون سنة ١٨٨١ ... .. ١٠١  
مناقشة مجلس النظار في طلب ناظر الحفائية تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية وتحضير القوانين  
التي تتبع وتكليفه لناظر الحفائية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم ... .. ١٠٢  
مذكرة حسين نخري باشا ناظر الحفائية لمجلس النظار ... .. ١٠٧  
مناقشة مذكرة ناظر الحفائية لمجلس النظار وقراراته بشأنها ... .. ١١٦  
خطاب مجلس النظار لناظر الحفائية في ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة ... .. ١١٩

صفحة	
١٢١	التشكيلات الأولى للمحاكم الأهلية .....
١٢٧	حفلة افتتاح المحاكم الأهلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ .....
	صورة لزيارة الخديوي توفيق باشا لمحكمة بني سويف الأهلية عقب افتتاحها
١٣٢	محضر جلسة الجمعية العمومية لمحكمة استئناف مصر الأهلية .....
١٣٥	الأحكام القضائية الأولى — محكمة استئناف مصر الأهلية — حكم الاستئناف .....
١٤٥	حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية .....
	صورة لحفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية سنة ١٩٢٦

### الفصل الثالث — المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

#### (١)

١٥١	المحاكم الأهلية بعد إنشائها	خطبة الأستاذ محمد سامي مازن المهدي بضم قضاي الحكومة .....
١٨٢	بيان لأسماء وكلاء الحفافة ثم صودهم .....	
١٨٤	بيان لأسماء المستشارين القضاة ثم صودهم .....	
١	محكمة التقض والإبرام في مصر	خطبة صاحب السعادة أمين أنيس باشا .....
٢٠١	محضر افتتاح أعمال محكمة التقض المدنية .....	
	صورة خطبة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة التقض والإبرام	
٢٠٦	بيان لاسم وكيل محكمة التقض والإبرام منذ إنشائها .....	
	صورة هيئة مستشاري محكمة التقض والإبرام في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٢	
	صورة لقلم كتاب محكمة التقض والإبرام في يوم إنشائها	
٢٠٧	بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف مصر ثم صودهم .....	
٢٠٩	بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف مصر ثم صودهم .....	
٢١١	بيان لأسماء رؤساء محكمة استئناف أسبوط ثم صودهم .....	
٢١٢	بيان لأسماء وكلاء محكمة استئناف أسبوط ثم صودهم .....	

مور هيئات مختلفة لمشاري محكمة استئناف مصر وأسيوط الأهليين :

مشارو محكمة استئناف مصر سنة ١٨٩٥

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٠٩

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩١٤

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٤

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٢٨

» محكمة استئناف مصر سنة ١٩٣٣

» محكمة استئناف أسيوط سنة ١٩٣٣

مودة لقم كتاب محكمة استئناف مصر الأهلية سنة ١٩٠٩

(ب)

صفحة

٢١٣ ..... المحامي الحسينية لخطرة صاحب العزة مصطفى محمد بك

مور هيئات القضاء الابتدائي :

رؤساء محكمة مصر من عهد إنشائها

رجال القضاء بمحكمة اسكندرية في سنة ١٨٨٨

رجال القضاء بمحكمة أسيوط سنة ١٨٨٩

رجال القضاء بمحكمة اسكندرية في سنة ١٨٩٥

رجال القضاء بمحكمة مصر في سنة ١٨٩٧

قضاة محكمة مصر الأهلية في سنة ١٩٠٩

» محكمة مصر الأهلية في سنة ١٩٣٣

» محكمة طنطا الأهلية في سنة ١٩٣٣

رجال القضاء بمحكمة أسيوط الأهلية في سنة ١٩٣٣

رؤساء المحاكم الابتدائية في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

وكلاء المحاكم الابتدائية في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

المفتشون بلجة المراجعة القضائية



(ج)

صفحة

المحاكم الأهلية وقضاء المجالس المليّة في الأحوال الشخصية لغير المسلمين لحضرة صاحب العزة أحمد صفوت بك ٢٥٧

(د)

النيابة العمومية

٢٧٨	تعيين نائب عمومي للمحاكم الأهلية قبل إنشائها
٢٨٠	علاقة النائب العمومي بالحكومة وعلاقته بالمحاكم لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي
٣٠٢	بيان لأسماء النواب العموميين ثم صورهم
٣٠٤	الأفوكاتية العموميين ثم صورهم
٣٠٥	باختصاص النيابة ومصورهم

صور مجموعات لأعضاء النيابة

رجال النيابة العمومية بنياية الاستئناف سنة ١٩٠٩

رجال النيابة بنياية الاستئناف سنة ١٩٢١

رجال النيابة العمومية سنة ١٩٢٦

النائب العمومي ووزراء النيابة سنة ١٩٣٢

رجال النيابة العمومية في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

رجال النيابة بدائرة محكمة طنطا سنة ١٩٣٣

النائب العمومي ووزراء النيابة في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(هـ)

مصلحة الطب الشرعي لحضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك ٣٠٦

بيان لأسماء رؤساء مصلحة الطب الشرعي ثم صورهم ٣٢٠

صور لمختف مصلحة الطب الشرعي ومعامل التحليل

إحدى قاعات المختف

إحدى قاعات معمل الأبحاث

إحدى غرف قسم الأشعة

إحدى قاعات المعمل الكيميائي

(و)

### مصلحة السجون

صفحة

- ٣٢١ تطور نظام السجون وإصلاحها في مصر لحضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون  
صورة حضرة صاحب السعادة اللواء محمد توفيق عبد الله باشا مدير السجون

(ز)

- ٣٤٣ تحقيق الشخصية وإثبات الموايق لحضرة صاحب العزة محمد شعير بك

(ح)

### المحاماة

- ٣٦٨ المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب العزة عزيز خان بك المحامي  
٣٧٤ المحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية لحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا  
٣٨٢ بيان لأسماء قضاة المحامين ثم صورهم  
صورة لبعض رجال المحاماة سنة ١٩٠٩

(ط)

- ٣٨٤ إدارة قضايا الحكومة لحضرة صاحب العزة صليب سامي بك  
صورة حضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوي باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة  
صورة حضرات رئيس ومشاري أعلام قضايا الحكومة

(ي)

- ٤٠٩ كلية الحقوق لحضرة صاحب العزة كامل مرسي بك محمد الكلية  
صورة مرآى معهد الحقوق  
٤٢٢ بيان لأسماء عمداء كلية الحقوق ثم صورهم  
صورة هيئة التدريس بكلية الحقوق

صفحة

(ك)

التسجيل لحضرة صاحب العزة صليب سامى بك ... .. ٤٣٥

(ل)

رجال القضاء الراحلين لحضرة صاحب العزة إبراهيم الخلباوى بك ... .. ٤٦٨

(م)

قاعة الجنايات الكبرى بمحكمة مصر لحضرة الأستاذ محمد صبرى أبو طم ... .. ٤٦٩





## الفصل الأول

### التشريع والقضاء في مصر

(١)

#### أثر الامتيازات في القضاء والتشريع في مصر

لحضرة صاحب السعادة عبد الحميد بدوى باشا

إذا نسب القضاء إلى بلد فهل يصرف إلى شيء آخر غير قضاء يتولاه أهل ذلك بلد وتحتوى ساحته كافة القاطنين به دون قيد أو حد أو تمييز ؟ وإذا نسب التشريع إلى بلد فهل يصرف إلى شيء آخر غير قوانين تسنها هيئات الحكم في ذلك بلد ويسيطر سلطانها على كل من يسكنه دون أن يهيمن عليها أو يشترك فيها رقيب أو شريك ؟

ذلك هو الأصل. ولكن الأمر في مصر على خلافه ، فلا القضاء فيها خلاصا لأهلها . مبسطة يده على السكان أجمعين . ولا حكومة البلاد مستقلة بالتشريع متصرفه في شؤونه . وهذا بفضل ما اصطلح على تسميته «لامتيازات الأجنبية» .

أن حالة القضاء والتشريع في مصر لا تفهم على وجهها إلا إذا عرف كنه تلك الامتيازات ومداها . ولن يعرف ذلك حق المعرفة إلا بطريق العلم بتاريخ نشأتها ، والعوامل التي أثرت في تطورها ، والصور التي اتخذتها في تركيا وفي مصر .

أو إذا كان فهم الحاضر كثيرا ما يعزى لغير معرفة الماضي ، فإن هذه القصيدة لم تكن يوما أصديق منها في الامتيازات ، إذ ليس الماضي سبيل فهم الحاضر بحسب ، بل هو غذاء له لا ينفد ، وروح تناسخ وتجدد .

أو ليس من سبيل في هذا المقام للإفاضة في هذا الشأن ، ولكن إمامة تقدر من تاريخ الامتيازات وسيرتها في البلدين أمر لا مدوحة عنه .

أو لقد يجد الباحث في ذلك التاريخ أمثلة للامتيازات وأشبها وأصولا ومراجع في اتفاقات متوعدة في «تقدم» ولكن الذي يعيبها ويتصل بواقع الأمر عندنا لا يمتد إلى أبعد من سنة ١٥٣٥ وهي تاريخ أول امتياز منح لفرنسا . ففيها لأول مرة مسحت حقوق سكان قطر بأكمله . في عموم السلطة العثمانية ، وكان العهد قبل ذلك أن تمنح مثل تلك الحقوق في ثغور الدولة العلية لسكان الثغور التجارية كالبلدية وجنوا ومرسيليا . فهذا أول اتفاق عام من هذا النوع .

أو لقد أصابت الدول الأخرى اتفاقات من طرازه ، حتى إذا كانت سنة ١٧٤٠ منحت فرنسا امتيازاً أكثر فصولاً وأبعد مدى في المنح والعطاء . ولم تثبت الدول الأخرى أن انتفعت بأحكامه بفضل شرط «الدولة الأفضل معاملة» ، وكان شرطاً شائعاً في ذلك الحين . وقد حوكت هذا الامتياز فيما أبرم بعده من الاتفاقات ، ولكنه لا يزال طراز وحده . ولا يزال أوفى وأتم اتفاق من نوعه ، وإليه يرجع إذا التبس الرأي .

أو يشمل هذا الاتفاق قسم ثلاثة : قسما يخص شؤون التجارة وقد نسخته من بعد الاتفاقات التجارية . وآخر يتعلق بحقوق الإقامة وهو يرمى إلى توفير الحرية الشخصية للأجانب وحمايتهم من صروب العنث والاستبداد . وقد ذهب بكثير مما كان له من الشأن والخطر . ما أدرك القانون الدولي والقانون العام من التطور ، وما بدقته حقوق الأجانب والأهليين من التنظيم والتوسع . على أنه لا يراى بالغ الأثر فى بعض أحوال الأجانب . وذلك هو القسم الخاص بالقضاء وربما كان فى أوز الأمر أهونها . ولكنه استحال فأصبح أهمها . وهى سيرته التى جعلت للامتيازات ما لها من طبع الشذوذ والاستثناء .

وإن يكن يزيد هذا قسم مد سنة ١٥٣٥ على أن "يوحب على القناصل وأن يبيع لهم ما أن يسمعو وأن يقصوا فيما بين التجار من رعايا ملكهم ، دون أن يتعرض لهم أو أن يمنعهم عن ذلك . القاضى . أو أى سطة أخرى من السلطات المحلية" . ومضى رمن م تدع الحلة فيه لتنظيم طريق القضاء حين يكون المتخاصمون من رعايا دول مختلفة . إذ كانت فرنسا تدعى فى ذلك العهد حماية الأجانب عموم . وكان لقاصصها على من استطل تلك الحماية ما لهم من السلطة على رعايا ملهم بحيث كانوا يعتبرون الطرف فيما يشجر من الخلاف بين الرعايا الفرنسيين وأولئك الأجانب أو بين بعضهم وبعض داحلا فى خصوص ولايتهم . غير أن حرص كل دولة على الاستقلال لشؤون رعاياها دعا منذ اتفاق سنة ١٧٤٠ إلى نص فيه على أنه "إذا ثرت منازعات بين القناصل والتجار الفرنسيين وغيرهم من قناصل وتجار دولة مسيحية جاز لهم ، اتفاق الخصوم وبناء على طلبهم ، أن يحتكوا إلى سفرائهم لدى الباب العالى . وإذا لم يشاءوا أن يحتكوا إلى الباشا أو القاضى أو غيرهما من السلطات المحلية فلا يجوز لجؤا أن يلزموهم بالخضوع



لحكمهم أو أن يزعموا لأصنافهم حق الاشتغال بأمرهم". فلا ولئك الأجانب الخيار في الاحتكام لأي السلطين . وليس لأحد الخصوم أن يستعدي أيهما على خصمه .

أما ما يثور من منازعات بين الأحزاب وبين الأهالي والحكم فيه للحكم المحبة . وإنما تشترط المادة ٢٦ من اتفاق سنة ١٧٤٠ على القاضي ألا يسمع القضية إلا بحضور المترجمان فرنسوى . وتزيد على ذلك أنه إذا عاب المترجمان عن الجلسة — مما يقتضى تأجيل الجلسة — فيسعى على الفرنسيين أن يبدروا إلى أن يسيبوا عنه آخر ، وألا يسرفوا في الانتفاع بغياب المترجم . فإذا تجاوزت القضية ٤٠٠ قرش اختص بها الديوان السلطاني وحده .

وأحكم في الأقضية الجنائية لا يختلف عن الحكم في الأقضية المدنية . إذا اعتدى أجبي على آخر من جنسه فالمرجع في ذلك لقصلهما . وليس ثمة إشارة لحالة الأجانب محتوي النعية . وربما كان الحكم انعاص . لأقضية المدنية سارية في هذا الشأن أيضا . بالرغم من اختلاف طبيعة نوعي الأقضية ، لعللة الدحية المدنية في الأقضية الجنائية في ذلك العهد .

وليس في هذا القسم أى حديث عن التشريع الذى يطبق على الأجانب حلا إشارة عرصة عند الكلام عن الممارعات التى تحدث بين الفرنسيين من أن اسراء واقفاصل يطورون فيها ويقصون في شأنها بحسب عرفهم وعوائدهم دون أن يعترض عليهم في ذلك .

لكن تلخص إذن هذا النظام في أن قضاء البلاد ليست له ولاية في عموم أقضية الأجانب متحدى الجنسية مدنية أو جنائية .

فإذا اختلفت جنيت الخصوم فليس للحاكم المحمية أو انسواء ولاية استعداد ، بل الأمر مرجعه خير أصحاب الشأن . وقد أفصت بهم ضرورات الحال إلى التواضع على إظهار محكمة المدعى عليه اطرادا . على أنه إذا كان التراجع بين أجنب وعثمانيين فمحاكم المحمية صاحبة الولاية في الأقضية الصغرى ، والديوان السلطاني في الأقضية الكبرى .

وقد كان من المحتوم أن يستمع التسليم في بعض الأحوال ولاية القضاء الأجنبي عطا لسلطان التشريع المحلي وتعطيلا له هذه . فإن القناصل ، وقد فوصوا في نقضاء ولم يقيدوا بأي شرط . لم يكونوا يقصون بغير قوانين بلادهم . ولم يكن يعهد في ذلك الحين أن تطلق المحاكم غير قوانينها مع استعداده القانون الدولي الخاص من بعد .

ولكن كيف يقبل سلاطين آل عثمان ، في غير ضعف أو اضطراب ، بهذه الولاية المنقوضة والسلطان المحدود . ولا يجهل أحد أنهم منحوا هذه الامتيازات وهم في أوج قوتهم وعلياء محدهم . وأن الدول التي وهبت تلك المصالح كانت جد حريصة على الاحتفاظ في أراضيها بكامل ولايتها وشامل سلطتها ، ومن لم يتسنى له ذلك لم يزل عاملا على الوصول إلى تلك الغاية .

فأختلف الداحثون في السب . وربما كان الحق أن ذلك الطام يرجع إلى مزاج من أسباب عدة . ويلوح على أي حال أن حاجة التمسك أو الصعضة لم تكن تحس فيه ، وأن من أقوى أسبابه أن النظر في معاني الحكم وأعراسه في ذلك العهد كان غير نظريا الآن . فد قوانين كل بلد والمحاكم التي تطبقها كانت من الخصوص والاتصال بأشخاص المتمين إلى رعوية ذلك البلد بحيث تعتبر خطيرة لا يدخلها إلا من كان من أهله . وكان شأن التشريع أهون من شأنه الحاصر .

فلم يكن للشارع ما نراه له اليوم من حولات في مختلف المصامير وتدحرج في نواحي  
انشط الإنسان في صورته الاجتماعية والاقتصادية المتعددة . بل كانت وظيفة  
الحكومة محصورة في المحافظة على الأمن وصبب النظام . مما يسمى في اصطلاح  
علوم سياسية وظيفته الشرطية . وهي أدنى ما عرف في وظائف الحكومات

وفي البلاد الإسلامية كان عمل الشارع يختص في كثير من الأحيان بعمل  
الأئمة المجتهدين والقضاة . ولا يكاد ولي الأمر يحتاج إلى أكثر من إذهب القصة  
بمخازن مذهب بعينه أساس للحكم فيما يرفع إليهم من الأقضية . فتصح أقول  
المذهب وصرق الترحيح فيه وأصول التمرير عنه هي كل القوانين المعتمدة دون  
أن يكون له فيها نقض أو إرام .

ثم يكن من الغريب مع هذا أن تعتبر القوانين شخصية وأن تتعدد حتى في سلك  
أواحد بتعدد الطوائف الدينية . والواقع أن الطوائف الأهلية غير الإسلامية  
في البلاد العثمانية كانت تخضع لسلطان البطارقة . كذلك عرف في فرنسا حتى  
نهاية القرن السابع عشر قديم محاكم دينية لا تطلق إلا قانونه كسب .

ثم يكن نظام الحكم في الدولة العثمانية ليتبرم بذن بتعدد القوانين وجهات  
القضاء بقدر تعدد أجناس الأجناس . خصوصا وأن الأجانب لذلك العهد كانوا  
بمعزل عن الحياة العامة ، لا تربطهم بالأمهين إلا صلات المعاملات التجارية اليومية  
السيطة . وكان عددهم قليلا إذ كان لا يهبط شرق إلا من أدنت له حكومته  
بذلك إذ ، خاصا وقدم بين يديه كفالة . وكانوا إذا جن الميل أووا إلى أحيائهم  
الخاصة وأوصدت دونهم الأبواب . وكان سلطان قناصلهم مسوط عليهم ، يحلون  
بينهم محل الحكام المحليين . فذا عجزوا لجأوا إلى هؤلاء يكمون نقصهم ، ويقصون  
حق الأمن والنظام .



وأثنى للعثمانيين أن يتبرموا بهذا الحال وقد كان في أول أمره سواء بينهم وبين  
الأحباب . للعثمانيين في بلادهم ما هؤلاء في اسلطة العثمانية . كذلك كان  
الشأن في امتياز سنة ١٥٣٥ إذ بنى على التبادل .

كأن أن الأمر لم يلبث أن يتحول في بلاد الغرب . فقد تطور الحكم في القرب  
السادس عشر والسابع عشر إلى جانب التجرد من ملاسته الشخصية . وجعل  
ينجبه إلى الأخذ بعموم سيادة القديون وسطنته على جميع القاطنين بالبلد الواحد .  
ولئن كان امتياز سنة ١٧٤٠ جاء خالي من كل إشارة إلى اتبادل ، فإن سلاطين  
ذلك العهد لم يكونوا يحسون على أنفسهم غصصة في هذا ، أو يرون فيه مغمرا  
في عزتهم أو نقص من سطوتهم أو هيبتهم . وكان واقع يطاهرهم .

لبدأ الأجانب في ظل أمن الامتيازات يتوافدون بكثرة على البلاد . ويستقرون  
في كل مكان ، ويحتنطون بالأهالي ، ويدخلون معهم في شتى المعاملات . واقتروا  
بذلك فساد أداة الحكم ، فلم تعد الامتيازات مجرد نتيجة لطام الحكم المتبع ،  
لا ضير فيها ولا خطر لها . بل اتخذها الاحاب مؤثلا يعتصمون به كلما زين  
لهم أن يرموا السلطات المحلية بالعبث أو الاستبداد .

لأن كان جديرا بما غشى الدولة العثمانية من الضعف الذي شبعها عن توعل  
الأحباب ، وبما بين وبين الدول الأجنبية من اختلاف الطر وتباين الطم ،  
أن يغري ممثلي تلك الدول بالتوسع في الامتيازات وإحالتها وسائل إرهاب وصغط  
يسألون بها ما عر عليهم أن يسألوه حقا وعدلا ، وأداة هموز وجه يتبعون بها مكننا  
عزيزا في شؤون الدولة .

لأن لم يكن عملهم في ذلك على وتيرة واحدة فهم في حاصرة الدولة أقل ضراوة  
وأكثر رفقا وأوسع حيلة منهم في أطرافها . وإذا أجازوا لأنفسهم في مثل مصر

الخروج الطاهر على الأحكام المكتوبة والاعتداء المكشوف . فلن يعمدوا  
في الاستانة لغير التأويل وسيلة للتوسع في حقوقهم . على أنه تأويل سده التحنى .  
ولمخته الاعتداد بالقوة . وهل غير ذلك أساس لاصطلاحهم على أن يكون  
الفصل في الأقضية المدنية بين الأجانب المختلى الجنسية لمحكمة المدعى عليه .  
أو لمخولتهم أن يكون الاختصاص الجاني على هذه الشاكلة ؟ وهل يعبر سبيل  
التعسف يجعل حضور الترجمة واحبا في كل أدوار التحقيق في الأقضية الجنائية  
بين الأجانب والعثمانيين . ويشترط توقيعه على كافة القرارات والأحكام  
وإلا اعتبرتها السفارات باطلة ؟ أو تمنع تلك السفارات ومفصليات عن أن  
تتفد بواسطة رجالها الأحكام المدنية الصادرة من المحاكم المحلية ؟ أو تشترط أن  
تكون تلك الأحكام وفقا لأحكام بلادها (روسيا) أو ألا تكون بخلافه لأحكام  
بلادها (فرنسا) أو أن تتولى بنفسها تطبيق القانون العثماني ولو كان مخلف لقوانين  
بلادها (ألمانيا - إيطاليا) ؟ على أن القصل ظلوا دائم ينفذون ما تصدره  
المحاكم العثمانية من الأحكام الجنائية على الأجانب فيما يرتكبونه من الجرائم على غير  
أبناء جنسهم .

لوقد يكون من المفيد قبل أن ينتقل إلى بيد ما صارت إليه الامتيازات  
في مصر أن نستوفى الحديث عن مآلها في تركيا نفسها . وقد تقدم انقور فيما كان  
من أمر ولاية القضاء . أما ما يتعلق بالتشريع فقد ظل خارجا عن سلطان  
التشريع المحلي كل من خرج عن ولاية القضاء فقط . وبقي ذلك السلطان غير منارع  
أو مدافع فيما عدا ذلك . وحرصت تركيا على إحصاع الأجانب الكل ما ترى منه من

(١) يرجع الانحاء إلى السماعات والمفصليات في تنفيذ هذه الأحكام إلى الطريقة التي اصطاح عليها في تاريخ ما صحت  
عليه الامتيازات من حرمة مكن الأجنبي وشخصه .

لوائح السويس والأمن . ومن جانب آخر بدأت منذ خط الشريف المعروف بخط حلجنة في سنة ١٨٣٩ تنظم قوانينها العامة وقضاءها ، وتجردها من الصفة الدينية تمهيدا للإدماج في جماعة الدول (Gentle International) . وكانت تعتمد أنها حاصلة في مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ على إلغاء الامتيازات ، غير أن الدول رأت أن تقدم من العربون لذلك غير كاف فرفضت إلغاءها . وبعد ذلك عهد مصت تركيا قدام في سبيل تنظيم وتحرير (Gentle International) . وطلت تدافع مستنسله عن حقوقها ، فوقف تيار التوغل والافتيات . وحاولت الوصول بمفاوضات إلى إلغاء الامتيازات في سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٢ وسنة ١٩١٣ فذهبت مساعيها سدى .

لكنها كان مؤتمر لوزن بعد الحرب العظمى اشترطت . في اشترطت . إلغاء الامتيازات . وحصلت على ما طابت . وعقد بينها وبين الدول لموقعة على معاهدة لوزن سنة ١٩٢٣ اتفق خاص بحقوق الإقامة والاختصاص القسصى قائم على التبادل تعهدت به مع الدول على أن يكون للأجانب وعليهم في تركيا ما يكون للأتراك وعليهم في البلاد الأخرى من حق تنقاصي والخصوع للقضاء والقوانين . وأن يكون مسط العلاقات بينها وبين الدول الأجنبية قواعد القانون الدولي العام . ولم يستثن من ذلك إلا مسائل الأحوال الشخصية . فقد رفضت الدول أن تتولى الحكم لتركيا القضاء فيها ولو بطريق تطبيق القوانين الأجنبية . وجعل للتقاضي الأجانب أن يرجعوا في ذلك إلى محاكم بلادهم الأصلية . ولم يرد ثمن هذا الإلغاء على تعهد من جانب تركيا أن تستخدم مستشارين أوروبيين لمدة لا تتجاوز

(١) كان ذلك قبل أن تلحق تركيا العمل بالقوانين المدنية ونحوها من القانون المدني السويسرى كل أحكام شريعتها المدنية حتى ما كان منها خاصا بالأحوال الشخصية .

خمس سنين يشتركون في المحل التشريعية. ويراقبون سير الهيئات القضائية، ويرفعون عنه وعما يتلقونه من الشكاوى تقارير إلى وزير الحقانية .

شأنك هي النتيجة السعيدة التي ظفرت بها تركيا ، فلم يعد للامتيازات عدها أثر في القضاء أو التشريع .

أما مصر شريكها — بل في الحق حقيقتها — في الامتيازات فقد احتفت فيها سيرة تلك الامتيازات منذ الربع الأول من القرن التاسع عشر . وقد كانت العوامل التي تعمل لإحالة الامتيازات أداة ضغط وإرهاق وسبب نفوذ وجاه هي هي في تركيا وفي مصر . بل إن تلك العوامل كانت في مصر أقوى . فقد كان للحكومة المركزية في الأستانة من الشوكة وعرة الجنب ، لم ينهيا للحكومة الباشا عنها في مصر . ما هيأت أن السياسة التي اتبعها والى مصر محمد علي رأس العائلة المدسكة كانت ترمي إلى تشجيع الأجانب وإلى استبعادهم بكثرة وتيسير سبل الإقامة عندهم .

لأنه ليدو من عريب أن يحزى العمل على تشجيع الأجانب من جانب الحكومة المحمية بأسى من جانب القضاة في الاقليات على سلطان القضاء المحلي . فقد جعلوا ينتهزون الدعوة التي توجه إليهم لإرسال مدوب عنهم فيما يرفع إلى المحاكم المحلية من المنازعات بين المصريين والأجانب ، للبحث في اختصاص تلك المحاكم ، ولتدرج من ذلك إلى القضاء في موضوع التراجع عنه حين يكون الأجنبي مدعى عليه ، بل لقد بلغ بهم الاقليات أنهم حيث يكون المدعى عليه مصرياً يعرضون للقضاء في الموضوع بعد أن تكون المحاكم المحمية فصلت فيه كلما كان للدعى عليه طلبات قبل المدعى الأجنبي ، رافضين أن يتعدوا قضاء تلك المحاكم إلا أن ينظروا في الأمر من جديد .

ولم يجمعهم اعدام ولايتهم في المسائل العقارية من تنظيم العقود الخاصة بهم والقضاء في مشاكلها . بل من إنشاء مكاتب رهون عقارية وفق قوانين بلادهم بحيث أوشك النظام العقارى في مصر أن تتوزعه التشريعات الأجنبية المختلفة . وقد شهدت مصر مثل ذلك التورع والمزيق في النظام الجنائى . فقد عمد القضاة إلى الاستئثار بنظر فيما يرتكبه الأجانب المدعون ضم من الجرائم ولو أنهم ارتكبت على غير نى جسيم . بل ولو أنهم ارتكبت على أهل البلاد أنفسهم .

هذا التوسع والافتيات يوفر للقضاة نفوذاً ولحايات الأحمية استقلالاً ونسطة يد فيما تعالجه من شؤون . يجعلوا جميعاً يعضون على تلك الحالة بانواحها ويحرصون على دوامها . ويباضلون دونها ويرفضون أن يتربوا عن شيء منها . ولكنها لم تلبث أن تقلب عليهم وبلا حين تعددت المعاملات ونشعت وتداخلت بعضها في البعض الآخر . فان ما نجم عن تورع القضاة بين نحو سبع عشرة محكمة قضائية . عدد المحاكم المحلية بأنواعها المختلفة . من احوال الامتاع عن الحكم ( *dem de Juste* ) أو تسرع الاختصاص . ومن تعارض الأحكام وتناقضها وعمما يتصل بذلك من صعوبات تنفيذ — كل أولئك كان حليفاً بأن يشيع في مصر نوعاً من الموصى القضائية لا تغنى فيها شكوى . ولا تستقيم معها ثقة أورها . ولا نجد في وصفها أبع مما قالته اللجنة الفرنسية في تقريرها سنة ١٨٦٧ : ” إن الجهات التى تلى القضاء بالنسبة للأوروبيين في مصر والتي تحدد علاقاتهم بالحكومة وبسكان القطر لا أساس لها من الامتيازات . فلم يبق من الامتيازات إلا الاسم . وقد حل محلها أوضاع عرفية لا صابط لها يكسبها ممثلو الدول الأجنبية كل بحسب طبعه . وتستمد من سوانق تعسفية أحدثتها الضرورات والضغط من ناحية والتساع والرغبة في تسهيل الإقامة على الأجنب من ناحية أخرى “ .



فلقاء هذه الحال التبعة تجرد الخديو إسماعيل ووريره نوبار لمعالجة الإصلاح .  
ووضع نوبار «شأى ذلك تقريره المشهور فى سنة ١٨٦٧ » . يشرح فيه مساوى  
النظام القضائى فى ذلك العصر . ويصف فيه ما يقترحه من وجوه الإصلاح .  
ورفعه إلى الخديو فأقره وأبلغ إلى الدول .

لكن أن الإصلاح لم يتم ولم تفتح المحاكم الجديدة إلا فى سنة ١٨٧٥ ( وقد  
تخلعت فرنسا فلم تلغ موافقتها إلا فى سنة ١٨٧٦ ) واقصى ما بين شارينج  
فى مفاوضات طويلة عسيرة لرد اعتراضات الدول وتسكين مخاوفها ولجميعها آخر الأمر  
على قبول الإصلاح .

اقترح نوبار إنشاء محاكم تكون وحدها جهة القضاء التى تجتمع فى ساحتها .  
وجوه . كل الأقضية التجارية سواء أكانت بين المصريين وحدهم أم بين الأجانب  
وحدهم أم بين هؤلاء وأولئك . وكل الأقضية المدنية بين المصريين والأجانب  
وبين الأجانب مختلفى الجنسية . وحوارا . أقضية المصريين المدنية فيما بينهم .  
وتكون مختصة بالحكم فى مواد المخالفة . وتتولى التحقيق فى الجنائيات والجحج .  
ويعهد بالحكم فيها إلى هيئات محامين . وتنطق المحاكم العقوبات فى الجحج والجنائيات  
على أساس ما تصدره تلك الهيئات من القرارات .

لكن مشروعه لم يلق من الدول استقبالا حسنا . وكان أشد ما منى به من  
لدى الخصومة وقوة المعارضة آتيا من جانب الجنائيات الأجنبية . وقد قلت اللجنة لى  
شككتها الحكومة الفرنسية عام تقديمه للسطر فيه : ” إنه إذا كان للإصلاحات التى  
اقترحها الخديو بعض الأنصار النادرين فقد استقبل المشروع بسوء طم تدم كاد  
يكون عاما ” .

وأُقِرَّتْ انتهى الرأى بتلك اللجنة إلى رفض المشروع . وقدمت اقتراحا جديدا يرمى إلى قصر اختصاص المحاكم الجديدة على المسائل المدنية والتجارية بين الأجانب والأهالى حين يكون هؤلاء مدعى عليهم . ولم يترك لها من المسائل الجنائية غير النظر فى مواد المخالفات .

ولم تينس هذه النتيجة نوار . وظل يفاوض الدول حتى حصل على موافقتها على تأليف لجنة دولية تجتمع فى القاهرة فى سنة ١٨٦٩ لإبداء الرأى فى مشروع الإصلاح . ولم يشترك فى تأليف اللجنة من الدول صاحبة الامتيازات غير النمسا وفرنسا وإيطاليا وبلاد الشمال الألمانية والنمسا وروسيا .

وأُقِرَّتْ نظرت اللجنة فى شكوى الحكومة المصرية من اللجنة بقائمة . وسلمت بأنها صادرة بكافة المصالح . وبأن الحكومة والبلاد والأهالى والأجانب محقون جميعا فى التبرم بها . وفيما يتعلق بالمواد الجزائية أقرت اللجنة بأن أشد الجناة عتوا يمتنون فى سهولة ويسر من العقاب . وأنه حيث يوقع عقاب لا يكون سريعا أو زاجرا . ورأى بعض أعضائها أن ما يجرى فى الأمور الجنائية أشد إضرارا بمصالح الأجنب من الفوضى السائدة فى الأمور المدنية .

ولم يسع اللجنة تلقاء ذلك إلا أن تعلن الموافقة على ما اقترحتته الحكومة المصرية من إنشاء محاكم مختلطة تطبق تشريعا واحدا . وتختص . على الأقل ، بالأقضية بين الأهالى والأجانب . غير أنها أجلت النظر فى الإصلاح الجنائى . وتقرر هذه اللجنة هو أساس الباب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة .

ولم تكن اللجنة استشارية لا تفيد آراؤها الحكومات التى مثلت فيها . ومع ذلك فقد كان لتقريرها أثر بالغ فى نفوس الجاليات الأجنبية . وصححت تلك

الجاليات بالاحتجاج والاعتراض عليه . ورأت الحكومة الفرنسية أن تعرض عمل تلك اللجنة على لجنة فرنسية . فأشدرت رفض المشروع الذى أقرته اللجنة الدولية على ما فيه من نقص وبتر .

أوتلا هذا مفوضت عسيرة مع الحكومة الفرنسية قمت فيها تلك الحكومة بسط اختصاص المحكم المختلطة على أقضية الأحنف محتفى الجسية . ثم صفق نوهر يعالج اختصاصها الجنائى . وكان يراه جزءا أساسيا من مشروع الإصلاح . ولكن الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا عترضت المقوضات فوقفت ردحا من الزمن . ولم يستأنف البحث فى هذا الشأن قبل سنة ١٨٧٣ حيث حتمت لجنة دولية فى القسطنطينية للتوفيق بين الآراء المتعارضة فى هذا الشأن

وقد انتهى الرأى فى هذه اللجنة إلى الصبح الذى اعتمد أساسا لوضع الباب الثانى من اللائحة ترتيب المحكم . وعلى أثر هذه اللجنة أعد نوهر الصيغة النهائية لللائحة ترتيب المحكم . وأبلغها الدون بمشور فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٣ . وأنت الموافقت ترى من الحكومات الأحية فى السنوات الثلاث التالية . طوراً بالموافقة على نص اللائحة . وطوراً بالموافقة على الإصلاح القصائى كما أقرته اللجنتان الدوليتان . وطوراً بالموافقة على إنشاء المحكم المختلطة . ولم تعن فرنسا موافقتها إلا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٧٦ وبعد أن حصلت على تعديل اللائحة فى أكثر من موضع

فكذلك هى سيرة مفاوضات نوهر أثينا فيها على مجمل ماعرضه . وما اعترضه . ولبقت التى بدئت منها . وبعاية التى اختتمت عندها . ومن شاء تفصيل ذلك وجده فى محاضر أعمال اللجان وتقاريرها <sup>(١)</sup> .

<sup>١</sup> ولقد يسحب لابس أن هو هذا الرأى من ملوية قل من راجعها . ومن المصلحة أن تشر لتكون بين يدى كل من يريد أن يتعرف تاريخ مصر من قبل صفحة سنة من ذلك التاريخ . ومن الواجب على كل مصرى أن يردد النظر فيما وأن يحيط به فيها ومعاريف . وهو حذر . من أن يكون أصبح بصرا بمخاضه وأشد صعبا لمستقبله .

لأنه لا يكون آن الأوان بعد لأن يصدر التاريخ حكمه على عمل بنوهر الذى لا يرال قريب العهد . غير أنه لا يستطيع المرء أن يدفع بعض الفصوص والتساؤل عم إذا كان عمل عملا صالحا . وعم إذا كانت صفقة التى جاهد فى سبيلها سنين طويلة تعد صفقة رابحة .

والإجابة على هذا السؤال سيلا : سبيل الحكم على خطة نوبار فى ذاتها بأن يضع المرء نفسه موضعه . ويسطر فى الأمر بمعلوم ذلك العهد ومصطلحه . وعلى هدى الظروف التى كانت تحيط بنوهر وقوة الوسائل التى كان يملكها - وسبيل الحكم الذى يسمح به تكشف ما كان مجهولا . وتطور الحوادث . واختلاف الرمز . وعلى الأحص معرفة اسيرة التى سارتها المحاكم التى تمحضت عنها تلك المفاوضات العسيرة .

## ( ١ )

أما لسبيل الأول فيقصنا فى صدره أننا لم نل الموضى التى كانت تن منها حكومة الخديو ، أو شيئا يقاربها . ونحن نتصورها بالخيا . على أنه يجوز أن يكون قد تولع فى قدره . ويجب على كل حال أن نحذر من تصورهما فاشية فى حالة تشبه ما نحن فيه من كثرة العلاقات وتشابكها . فان علاقات بين المصريين والأحانب لم تعدد وتشابك إلى هذا الحد إلا بفضل ما أحدثته إنشاء المحاكم الجديدة من نظام واستقرار .

لأنه لا يكون أشد ما يؤخذ على نوبار أنه منذ بدء المفاوضات يكاد يعترف بما كان الأجانب يدعونه من أن قيام العرف الذى فشا فى تلك الأيام بالالتجاء إلى المحاكم القنصلية ، كان ضرورة قضى بها عدم وجود محكم محلية منظمة . وأن

يكون سبيله الوحيد للخلاص من تلك الحلقة إنشاء محكم تكون اعلنة والرياسة فيها للأجانب .

وإذا كان لابد أضعف حجة وأبعد سبيلا عن نقص تلك الدعوى أو مقابلتها بدعوى ليست دونها، عن المحاكم القصبية . وكان الذي لاشت فيه هو أن ذلك عرف كان اقتياتا على سيادة البلاد ونحروا صاهرا عن الامتيازات . وكان فسادا لا يخور أن يننى عليه أو على تسليم صحة قيامه أى شيء . وقد كان نوبار يخشى بحث في هذه ناحية في مفاوضاته . ويخشى الطعن في صحة ذلك عرف . ولم يكن بد بعد ذلك من أن تتأثر المفاوضات بعدم الجدلة فيه . فيصبح أساسها . ويصبح الإصلاح مجرد نصائح على الاستعصاء عنه بنظام آخر يؤدي للأجانب ما يؤديه ذلك العرف من المزايا .

لكننى أنه لو سلم بالتجده أساس وجب مع ذلك أن يراعى أن جانب المصريين أو كفتهم أرجح من جانب الأجانب وكفتهم . فالمصريون يشتركون في المحاكم الجديدة بكل ما كان يجب رفعه إلى المحاكم المحلية - بمقتضى قاعدة محكمة لدعى عليه - من الدعوى على أفراد المصريين وعلى دوائر الأمراء وعلى جهة الحكومة ، وهى لدعوى الأكثر عددا والأكبر حظرا . فى حين لا تشترك كل طائفة من الأجانب إلا بما كان يرفع على أفرادهم من الدعوى أمام محكمة القصبية .

وأما كان أولى فى محاربة العرف الخامس والقصاء عليه وأدنى إلى التوفيق أن يند نوبار بتنظيم المحاكم المحلية على نحو ما فعلت تركيا . فإذا انتظمت واطمأن الناس إلى قصتها دعا الأجانب إلى الاحتكام إليها مدعين أو مدعى عليهم . لا نقول ذلك لأن هذا ما ندعو إليه . يوم بعد أن استقر الأمر فى المحاكم الأهلية على وجه يجعلها



جديرة بأن تؤدي القصء بين سكان القطر أجمعين . بل لقد أشد بعض أعضاء  
اللجان الدولية إلى ذلك .

لغير أنه يلوح أن نوبار كان قد عجل صبره من تلك المعوصى . وأنه جعل ينوء  
بحمل المطالبات المالية التي كانت تقدم من الأجانب على الحكومة والدوائر  
بإطرق السياسية . ولم ينصح له ناصح بطلب التحكيم . ولم يكن التحكيم في مثل  
تلك الأحوال قد منع الشاؤ الذي بلغه في الأزمنة الحالية . وكانت الحكومة  
إد ذلك تهم بالقيام بكثير من الأشغال العامة . ويقف بها دون ذلك ما تحشه من  
المطالبات التي جعلها بعض الأجانب نحرارة رابحة . ولعل قلة بصاعة المحاكم المحلية  
من الخبرة والنظام . وضعف ثقته بمكان الوصول بها . في الفترة القصيرة التي يريد  
فيها تحقيق آماله العظم . إلى المستوى اللائق . جعله يتعجل الأمور ويركب  
الصعب . ويذهب إلى اقتراح إصلاح فيه من الافتيت على السيادة المصرية ما فيه .

أولو كانت مراميه أكثر تواضعا لكان مع ذلك أدنى إلى اتوفيق . ولجئت  
نفسه كثيرا من الصعب التي كلفه تذليلها جهدا غير يسير . فلقد أراد المحاكم  
الجديدة أشمل ما تكون اختصاصا حتى لا تند عنها قضية ولا تخرج عن  
ساحتها مشكلة . فهو يريد لها للحكم بين الأجانب والمصريين . وبين الأجانب  
بعضهم والبعض . بل وبين المصريين بعضهم والبعض . وهو يريد لها للحكم في المسائل  
المدينة والتجارية . ويريد لها كذلك للحكم في المسائل الجنائية بالنسبة هؤلاء جميعا .  
ويريد في الشؤون الأخيرة إنشاء نظام محليين للأجانب والأهالي . وقد تكون  
الرغبة في توسيع اختصاص المحاكم الجديدة على هذا الوجه . في نظر نوبار ،  
صورة من الاحتفاظ بالسيادة القومية . ولكن أين هذه الصورة الخادعة من

الحقيقة القاسية ؟ وهل يصح للسيادة مجال في محكم تكون الأغلبية والرياسة فيها للأجانب ؟

أولو أن نوبار شاء أن يقصر اختصاص المحاكم الجديدة على ما بين المصريين والأجانب من الدعاوى التجارية والمدنية عن المنقولات والعقارات جميعاً<sup>(١)</sup> لكانت حخته في استظهار السيادة لقومية أبلغ وأنهر . ولوسع أن يسكر أن تكون للأجانب الأغلبية والرياسة<sup>(٢)</sup> .

أولم يكن نوبار في الواقع مدوحة، حين يعرض أن ينزع عن المحاكم القصصية اختصاصها بقضايا الأجانب فيما بينهم . من أن يجعل لهم اعلية في المساومة . ولقد لقي أشد العنت من الحكومة الفرنسية بسبب هذا الاختصاص الأخير . مع أن هذا الاختصاص بقضايا الأجانب كان أتمه ما كان ينبغي أن تعي بتحقيقه حكومة في مثل ما كانت فيه حكومة نوبار . ولو أنه قصر عمل المحاكم الجديدة على ما بين المصريين والأجانب من تلك القضايا المدنية والتجارية، لكان نجاح شحرة جديراً بأن يغري الأجانب أنفسهم بطلب زيادة اختصاص المحاكم الجديدة بمحاكم

(١) لم يكن اختيار المحاكم القصصية في الشؤون القارية شاملاً أو عاماً . فادخل هذا الاختصاص في المساومة للمحاكم الجديدة يزيد من قسط الحكومة المصرية في رأس مال الشركة التي تؤسس عليها فواحد تلك المحاكم .

(٢) ومن الحق أن ذكر نوبار أنه لم يعرض - أول ما عرض - أن تكون الأغلبية للأجانب بل عرض أن تولف المحاكم تجارية أو مدنية أو جزائية أو استئنافية من عدد متساو من المصريين والأجانب . التي في المحاكم الابتدائية وثلاثة الاستئناف - تحت رياسة مصري . ولكنه لم يكذب على أن الجهة التي شكلتها الحكومة الفرنسية ترعى أصس مشروعه وتقرره مصر عن المحاكم الجديدة على النظر في أقضية الأجانب والمصريين على حدته . مع هذا . خذ في معنى نصيب أحد - مع منهم من ما كانت عليه (قاعدة المدعى عليه) ومع صرحه أن تولف محاكم مصر مصرى وآخر حتى تعيد . رياسة مصري . حتى لا يعرض رياسة والأغلبية للأجانب - أملاً - في يظهر في حين تلك شحرة نوبار الأجانب مع توسع للمحاكم الجديدة . ولقد ترى أنه يظهر شحرة نوبار الاختصاص على من لا يقللها . فادخل في ولاية تلك المحاكم . وأنه - بسطع بمر شحرة شحرة - رجع مع عرضة في شأن الأغلبية والرياسة .

القضية من الاختصاص . وأنى للأجانب أن يخشوها فيما بينهم من القضية بعد أن تكون قد أدت الأمانة في قضية ما بينهم وبين المصريين ؟

لقد يدهشك أن ترى نوبار في مفاوضاته يسأل في السعي إلى تعميم اختصاص المحاكم الجديدة ، وأن ترى الدول تدافعه عن ذلك ، وتقبط يدها ، وتعص بانواجه على امتيازاتها وعرفها . حتى لتكاد تعتقد أن النزاع قائم على إنشاء محاكم أهلية تبتلع اختصاص المحاكم القصلية الأحبية ، مع أنك لا تبت أن تتبين أن المحاكم الجديدة هي كذلك أجنبية " غير أن أجنبيتها هي على وجه عام شائع (In personae) في حين اعتادت الدول ألا تهتم وألا ترضى إلا الأحبية الخاصة ، أحبية المحاكم القصلية حيث يحس رعاياها أنهم بين أهلهم ، وحيث يجد القصل أعمالا لقضاء حق إخوانهم في الجنسية من الحماية والمعونة . وما بالدول أن تستبدل نظاما أجنبيا سيما بآخر معيب ، واستقامة الحكم وتوطد الطام العام في مصر أمر لا يعنينا ، ودا احتل أو اعتل فالتبعة في ذلك على مصر . وما ينبغي لها إلا أن تعوض كل أجنبي عما يزعم أنه حاق به من الضرر .

ولو أن نوبار لم يتعجل الأمور بلحز أن تسعى إليه الدول بطلب الإصلاح ، فكان هو المطلوب بدلا من أن يكون الطالب . فقد اعترفت اللجنة الدولية الأولى التي شكلت للنظر في اقتراحات نوبار في سنة ١٨٦٩ بأن الحال التي وصفتها تصر للأجانب أكثر من ضررها بالمصريين فيما يتعلق بالشؤون الخنائية . ولعلمهم آثر الأمر — وفيما عدا ما يبتزه بعضهم بالضغط السياسي — أشد خسارة في المسائل المدنية .

(١) كان دخول النصر المصري فيها في مبدأ الأمر أشكل معنى التبريد ، فقد كان الأجانب يرددون - روبرت

نورس عن قولهم - أنهم لا يصلحون لتولى القضاء .

أما ما كسنته الحكومة المصرية فهو أنها استبدلت محكمة أجنبية واحدة بمحاكم أجنبية متعددة ، وما ينبع ذلك التوحيد من نظام في الإجراءات ، ووحدة في القوانين الذي يطبق ، واستقرار في تنفيذ الأحكام .

لكن أن الحكومة المصرية لم تحرز هذا المكسب ، الذي تدفع تكاليفه بالإعناق على المحاكم ، إلا بشرط عدم المساس بالامتيازات المكتوبة وما أضيف إليها بالعرف الذي أجمع الكل على فساد . ولم تحرره إلا على الوجه الذي عرفت من اعتد بصيب مصر في تشكيل المحاكم أقل الصيبن . وقد كتب وزير خارجية فرنسا يلخص موقف حكومته بأن المفاوضات مع الدول تجري . لا بشأن الامتيازات المكتوبة . بل بشأن العرف الذي ترى المحافظة عليه ضرورة لأمن رعاياها ما لم تحصل في مقابل التنازل عنه على ضمانات مساوية له .

وقد أعلن نوبل مند أول الأمر أنه راغب في تقديم تلك الضمانات ، بل في أن يقدم منها ما يزيد على الحاجة . فهل كسب إلى جانب الوحدة والطام في المحاكم الجديدة أن الامتيازات وقعت عند حد لا تتعداه أو هل أدركها لقص ؟ ذلك شيء كان يجوز أن يتعلق به الأمل عند إنشاء المحاكم الجديدة . وستعرف ما إذا كان قد حققه العمل .

•

( ٢ )

وأما السبيل الثاني فالحديث فيه أطول . وليس الأمر فيه فرصا وطدا ولكنه حقيقة واقعة .

نشأ نظام المحاكم المختلطة مؤقتا لمجلس سين، إذ احتفظت الدول بحق الرجوع فيه وتعديله بحسب ما توحى به التجربة، ولكنها لم تكد تنقضى تلك المدة الأولى حتى أدركت أنها سعيدة به حقا، فلم تتردد في الاحتفاظ به.

لوما كان تعديل النظام ليكون بالريادة من مزايا الأجاب والصمانات اللازمة لهم، فلم يكن فيه ريادة لمستزيد. ويقضى العدل أن يعاد اسطر فيه لتسترد مصر، كلما تقدم بها الزمن واستجكت أسباب القوة والنظام، ما تطوعت بالنزول عنه من حقوقها، ولتندارك ما تتكشف عنه التجارب من عيوب النظام في ذاته، أو الآثار التي تحدثها الأداة الحديدية وقد أصبحت حاكمة بأمرها متحركة بذاتها.

أتممت الدول جميعا في سنة ١٨٨٠ - بناء على طلب الحكومة المصرية - على إعادة بطرق لائحة ترتيب المحاكم المختلطة بواسطة لجنة دولية. كذلك اجتمعت لجان دولية من بعد للنظر في إصلاح هذه المحاكم بناء على اقتراحات قدمتها الحكومة المصرية. على أنك تراها بعد عمر أوفى على السنين لم يحسبها غير تعديلات بسيطة. وتلك المقاومة التي لقيها إنشاء هذه المحاكم هي بعينها المقاومة التي تعترض كل رغبة في تعديل نظامها. وتلك الدول التي كانت زاهدة فيها حريصة على توقيتها وعلى الاحتفاظ بحق الرجوع فيها، هي التي ظلت جد حريصة على استدامتها بالحالة التي نشأت عليها.

لوقد ظلت جداول أعمال اللجان الدولية تتضاءل المرة بعد المرة. وكان جداول سنة ١٨٨٠ يقوم على مشروع إصلاح كامل، ولكن وقت اللجنة لم يتسع لاستيعاب بحثه. واعتصت فرنسا وغيرها في لجنة سنة ١٨٨٤ على استمرار الطر فيه، وعملت على حصر المواضيع التي يجرى فيها البحث والمداولة. وفيما تلاها من اللجان أصبح



جدول الأعمال محصوراً في مسائل معينة تكاد تكون ثانوية . على أن تلك التعديلات التي لم تعد ذات نال لم تكن الحكومة تظفر بها إلا بعد مفاوضات طويلة عسيرة .



أولاً من هذه التعديلات تشكيل الدوائر الابتدائية من ثلاثة قصاة بدلاً من خمسة . والاستئنافية من خمسة بدلاً من ثمانية . اقترحه بوبار منذ سنة ١٨٦٩ ولم توافق عليه اللجنة الدولية الأولى التي اجتمعت في تلك السنة . وأقرته لجنة سنة ١٨٨٤ ولكنه لم ينفذ إلا في سنة ١٩١٠ على أثر مداولات لجنة سنة ١٩٠٤ ويدخل في باب تعديل التشكيل ما اقترحتة الحكومة في سنة ١٩٢٧ بشأن جعل رئاسة المحاكم ووكالتها مداولة بين المصريين والأجانب وهو تعديل لم ينفذ .



فأخيراً أن أهم ما كان يدعو إلى التعديل هو اختصاص تلك المحاكم . لا ذلك الاختصاص المرسوم بالألحقة ترتيبها . فقد يظهر أنه باق لها ما بقيت . غير مخوس ولا منقوص . بل هو اختصاص آخر رعننه تلك المحاكم لنفسها . وقد مهد لها سبيل ذلك التوسع أنه عند إنشائها لم يحسب حساب كاف لبعض نزعات التي تعلب في الكائنات الحية . وهي من طبائع الحياة . والمحساكم الجديدة بلا شك من تلك الكائنات . فهي مؤقتة تستهي الدوام . ومن أسباب ذلك الدوام أن

(١) وكذلك يدخل في هذا الباب مسألة رئاسة القضاة . وقد أثار إنشاء جدول كثير وتجلت فيها من جانب الجمعية العمومية محكمة لاسنوف روح مخصوصة على تشديد ويركن صفة محكمة مصر في د . د . و . رغم صاعده بعد حكومة في . . مواعيد عدم ومفهوم للألحقة تؤيد من مصر في رئاسة القضاة . فقد قبلت الحكومة أن تبصر على الدول نص جديد في الألحقة بنسبته هذا . وقد عرض هذا النص من أكثر من مرة . وقد وافقت عليه حتى الآن بعض الدول . ولا يعلم إلا الله متى يجيء — إن جاءت — ردود الدول الأخرى وما إذا كانت جميعاً تبيح المراقبة . أما مسألة الأعباء فقد ظلت حتى يومنا هذا لا يجري بشأنها عرض أو اقتراح .

تتغلغل حينما استطاعت ووجدت لذلك سبيلا . وقبلما كانت تثمر جهود الحكومة في الكف من تلك النزعة للتوسع . وربما أصابت بعض التوفيق حينما يكون الخروج قادحا فظاهر الإسراف .

لكن أن عمل الحكومة على الزيادة في سلطة المحاكم المختلطة لم يكن أحسن حط من عملها على الحد من توسع تلك المحاكم في الاختصاص . فقد أثار تطبيق المادة ١٢ من قانون المبنى المختلط الخاصة بطريقة تعديل لتشريعات المختلطة شكوكا واعتراضات كثيرة منذ سنة ١٨٧٧ ولم يهتد إلى طريقة عملية لتطبيقها إلا بعد نحو خمس وثلاثين سنة . وظلت الحكومة المصرية أثناء تلك المدة تلاقى الأمرين كلما همت بتعديل نص أو وضع تشريع جديد . ودهيك بم لقيه وما يلقاه حتى الآن كل مشروع يرمى إلى توسيع الاختصاص الجنائي للمحاكم المختلطة . وما يثيره لدى لدول من مختلف المطالب وشتى صور التداخل في الإدارة المصرية . (تراجع في هذا شأن أحوة الدول على مشروع إضافة بعض الجنح إلى اختصاص المحاكم المختلطة الذي اقترحتة الحكومة في سنة ١٩٢٧) .

لو يرجع فشل الحكومة في هذا الصدد إلى حرص الدول على الاحتفاظ بكل ما لها من المزايا مهما يكن من تطور مصر وتقدم نظمها في سبيل المحاكمة للنظم الغربية ثم إلى حرصها على تعظيم شأن المحاكم المختلطة وتثبيت قدمها .

لكن أن هذا الحرص ما كان ليكن في شل يد الحكومة وقصر مساعيها عن لصالح لولا تلك الطريقة العجيبة التي كانت مصر تجلس بمقتضاها في المحان الدولية كواحدة من الدول العديدة التي تمثل فيها . وهي هي أحد طرفي التعاقد في الاتفاق الذي تم به الإصلاح ، والدول جميعها الطرف الآخر . فقد تم هذا

الإصلاح في الواقع «تفقدت شائبة كانت مصر طرفا في كل منها وكان الطرف الثاني واحدة من الدول صاحبات الامتيازات .

كان النظام المتبع في تلك اللجان أن تمثل كل دولة بمندوبين أولهما ممثها السياسي في مصر وثانيهما ، ويعتبر المندوب الفني ، المستشار التساع لتلك الدولة في محكمة الاستئناف أو أقدم القضاة الابتدائيين التابعين لها . وأتى للحكومة أن ترحو من هؤلاء استقبالا حسنا لما تقترحه من مشروعات التعديل حين تقوم على الاعتراض على قضائهم في تلك المحاكم ومذهبهم في التوسع »

لمحذرت المحاكم إذا منذ نشأتها للإعارة والكسب . وهذا هو الذي قد قطعت رهاء استين سة وهي ماضية في هذا السبيل بعزيمة صادقة وخطة ثابتة مطردة . متوسلة إلى ذلك بكل ما يواتيها من وسائل التأويل ، متوغلة في كل ناحية تحد ثغرة أو منفذا لبسط سلطانها عليها .

..

أوليس من يجهل أو يستطيع أن يسكر أنها خلقت للأجانب . ولكنه كفى أن يشار في بيان الولاية الموكولة إليها ، إلى اختصاصها في «شؤون العقارية بالنسبة لمتعدي الجنسية ، لترغم لنفسها الاختصاص بتلك الشؤون فيما بين المصريين والمصري .

أولاً إذا كان أحد لاشك في مصريته فهو الحكومة المصرية نفسها وإداراتها المختصة . ولكنه كفى أن تكون لبعض تلك الإدارات شخصية مستقلة ، وأن يكون في الهيئات أو المجالس التي تشرف على إداراتها . أجانب لتعد تلك الإدارات أجنبية أو ، على الأصح ، لتعتبرها المحاكم المختصة — بحسب التسمية التي ابتدعتها مستمدة إياها من نظرية المصلحة المختصة — أشخاصا مختلطة . ولتكون الخصومات

بين تلك الإدارات وبين المصريين من اختصاص تلك المحاكم . وأكفى ما في هذه الدعوى أن تشمل بلدية اسكندرية . وقد حرص الشارع في وضع نظامها على أن يعين بصريح العبارة أنها شخص أهلي . مبالغة في تحديد قصده إلى إخراجها من عموم الولاية التي بسطتها تلك المحاكم على الهيئات ذات الإدارة المختلطة .

أما نظرية المصلحة المختلطة فقد صوّرها لأول مرة حكم أصدرته تلك المحاكم في سنة ١٨٧٦ أي في سنتها الأولى . وزعمت فيه أنها مختصة بالطرف في نزاع بين فرنسيين حين يرتبط به مصلحة مختلطة . ثم تولت هذا المذهب «الشرح والبيان في حكم أصدرته في سنة ١٨٨٨» وذهبت فيه إلى أن اختصاص المحاكم يتحدد بنوع المصالح التي يشترك بينها النزاع . لا بأشخاص من تمثل فيهم تلك المصالح . وإلى أن القضاء مطرد في معنى أنه إن كانت الخصومة قائمة بين مصريين تكون المحكمة المختلطة مختصة إذا ظهرت فيها على وجه التعيين مصلحة مختلطة . ولو لم يتدخل في القضية صاحب تلك المصلحة أو لم يعد له أي الخصمين . وقد كان هذا القضاء مطردا في سنة ١٨٨٨ ولم يرل كذلك حتى يومنا هذا . بل لقد وصف أحيرا بأنه وإن يكن جاء من طريق التأويل فأن له من القوة والبروز ما للاختصاص الثابت بالنص . وعلى ذلك لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه . باعتبار أنه من أصول النظام العام .

لقد بنى هذا الاختصاص على المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . وقيل في تأويلها إنها لم تجيء استثناء من أصل ولاية المحاكم المختلطة . كما بيّنتها المادة ٩ . بل جاءت على سبيل التمثيل والتطبيق لقاعدة عامة مدارها اختصاص المحاكم المختلطة بكل خصومة فيها مصلحة مختلطة . وأساسها روح التنظيم والتشريع المختلط .

أُرى المطلع على المادة التاسعة من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة أنها ترسم الاختصاص بحسب جنسية الأشخاص المتقاضين (Ratione Personae) فكيف به تحول إلى اختصاص بحسب المصلحة التي تجرى في الدعوى . ألهم إنها يد القضاء السحرية تصنع الأعاجيب !

ولقد يزعم بعض المدافعين أن المحكمة لا تختص بالمصلحة من حيث هي ولكن من حيث اتصالها بشخص أحبي<sup>١</sup> . وإنه ليكميه أن المصلحة المرعومة قد يجوز أب تكون يوما من الأيام موضوع دعوى . وأن الحكم الذي يصدر في الدعوى القائمة بين اثنين متحدى الجنسية قد يحس أحدهما بالذات أو بالواسطة ، ولا يعنيه بعد ذلك أن يعرف أن المبادئ المسلمة تأتي أن يكون لغير الأشخاص الدين في الدعوى شأن في تحديد الاختصاص .

لماذا تريد بعد ذلك أن يكون أسس هذا المذهب الجديد ؟ إن لم تكن المصوح مواتية فيمكن روح التشريع ومقاصد الشارع ! ومن العث أن تذكر أن الامتيازات والعرف الذي سى عليها . كل هذا يدل التاريخ على أنه قام على أساس جنسية الأشخاص الدين في الدعوى . ومن الهين على مناصرك في هذا بلحد بعينه أن يطرح جانباً ذلك التاريخ الذي يرد إليه عادة فضل ما تنعم به تلك المحكم من اختصاص واسع . وأن يحاجلك بنوع جديد من التاريخ . تاريخ المقصد الجديدة للدول كما تمت عليها أعمال اللجن الدولية . فإذا تقصيت هذا التاريخ ألفت أنه كان قد عرض على لجنة سنة ١٨٩٨ — بناء على طلب الحكومة المصرية — انظر في سلسلة من عروات المحكم المختلطة في نواح مختلفة لوضع حد لها ؛ فرفضت اللجنة الفرعية — وهي مؤلفة من قضاة المحاكم أنفسهم — اقتراحات الحكومة عن بعضها . وأعلنت

(١) كذلك دعت اللجنة الفرعية في لجنة سنة ١٨٩٨ الدولية . ووأيا في هذا يناقض الأسس التي بنى عليها حكم سنة ١٨٨٨ ويسى ما يشته حكم .



أنه لا سبيل لعلاج ما تشكو منه الحكومة فيما يتعلق ببعض الآخر . ورفضت لذلك نص المادة ٩ المقترح من الحكومة في جملة . فلما عرض الأمر على اللجنة العامة ، وهي مؤلفة من ممثلي الدول السياسيين ، صوت لرأي اللجنة العربية ستة مندوبين وضده أربعة وامتنع عن التصويت خمسة .

لخصت هذه النظرية ، فيما طبقت ، على الشركات المساهمة . والقانون يصف ما ألف منها بمصر وبمرسوم مصرى بأنها مصرية الجنسية وشخصيتها معنوية ، وهي مستقلة عن شخصية أعضائها . ولكنه كفى المحاكم المختلطة أن يكون من بين مؤسسي شركة أجنبى أو أن يجوز أن تؤول الأسهم إلى أجنبى . لتعتبر أن بكل شركة من ذلك الطراز مصلحة أجنبية ، وليتبعن اختصاصها بالنظر في قضاياها حتى مع المصريين . ولذلك اضطرت طائفة من تلك الشركات ، حرصت على أن تظل مصرية ، أن تجعل أسهمها اسمية وأن تحظر بيعها لغير المصريين .

ولقد تعلم المحاكم المختلطة أن قاعدة تبعية الفرع للأصل لا تبيح أن تنزع قضية من جهة قضاء الأصل لمجرد حوازل تدخل أحدها فيها . وإنه لتطبق تلك القاعدة فتختص بدعوى صمد بن اثنين متحدى الجنسية حيث تكون الدعوى الأصلية من اختصاصها . على أنها نسوق لمسما أن تقضى في دعوى أصلية ليست من اختصاصها حين تكون دعوى الضمان قائمة بين اثنين مختلفي الجنسية . فهي تطبق قاعدة " الفرع يقع الأصل " ونقيضها أى " الأصل يقع الفرع " حينما وجدت بأيهما سبيلا للاختصاص .

وإنى حجز ما للدين لدى الغير ذهبت تلك المحاكم إلى أنه حيث يكون الحابز والمحجوز عليه والمحجوز لديه من جنسيات مختلفة فهي — فوق اختصاصها ببطلاق الحجز أو صحته — تختص أيضا بكافة صور النزاع في الموضوع إذا كان الموضوع — من حيث مادته — لا يخرج عن اختصاصها ولو اتحدت حسية المتزعين .

ثم ذهب إلى أنه إذا حوّل بعض الحق لأجنبي أصبحت مختصة بالتراع في جملته . وقد تكون هذه الحوالة الجزئية مع ذلك صورية ، إذن وحب على من يدعى الصورية إقامة الدليل عليها . وفي هذا عادة من الصعوبة ما فيه . والمحكمة حين تقصى في الصورية تعرض لموضوع الحوالة نفسه وتقضى فيه بقانونها ولو اختلف عن القانون الأهلي — قانون الدائن والمدين .

ذهب إلى أن الدائن الأجنبي إذا استعمل حق مدينه المصرى على مدين مصرى لذلك المدين أصبحت القضية من اختصاصها . ولو أن الدائن لا يستعمل في هذه الحالة حقا خاصا به .

وذهب إلى أن التعاقد مع أجنبي ليكون صاحب الدعوى اسما (prête-nom) يجعل القضية من اختصاصها ولو كان التراع في الواقع قائما بين أشخاص متعددى الجنسية . فان لصاحب الاسم سدا طاهرا يجعل له قبل الغير كل حقوق المالك بينما تقوم علاقات ما بينه وبين هذا على قواعد الوكالة . وزعمت أنها إن لم تفعل ذلك لحظرت أمرا مباحا لم ينه عنه القانون .

وأيضا القضاء استحدث الأحياء لأنفسهم صناعة مغلة . هي صناعة التدخل في القضايا مقابل أجر معلوم . وشاع الالتجاء إلى أرباب تلك الصناعة كمن بدا لأحد المتقاضين أمام المحاكم الأهلية أن يعترض تنفيذ أحكامها . وضح أسس بالشكوى من تلك الحالة التي وصفها المستشار القضائي ماكريث " بأنها قاصية على نظام الاختصاص الذي وضعته المادة ٩ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة والذي أصبح أثرا بعد عين . ولم يعد ثمة محل للبدئ أو القوانين في شأن الاختصاص كما لم يعد للمحاكم الأهلية وجه للبقاء " .

لوما قضت به في هذا الصدد أن الذي يتعهد بالإساق على قضية . ويقضى في مقابل ذلك نصيبا في موضوع التراع — بياشر عمية تجارية . وتصح له مصدعة

شخصية مستقلة عن مصلحة صاحب الدعوى نفسه . و يصبح النزاع بسبب وجوده مختلط ولو كان في أصله مقصورا على أشخاص متعدى الجنسية .

لوهى تعتبر مسائل الاختصاص من أمور النظام العام . وتذهب إلى أن كل اتفاق يرمى إلى تغييره باطل . على أن تلك القضية إنما تصح عندها حين يكون الاتفاق للخروج عن اختصاصها ، فإذا كان للدخول فيه فهو مقبول .

لوهى بعد لا تنقح بالالدفع بأن الدعوى عنها قائمة مام محكمة أهلية أو للدفع بقوة الشيء المحكوم به حين يكون الحكم صادرا من محكمة أهلية .

لترى في نفسها هيئة قضاء ذات اختصاص عام (Jurisdiction de droit commun) وتقول إن المحاكم الأهلية ليس لها أى اختصاص أو حق على الأجانب ، فكل قضاء لها في شؤونهم — سواء جاء من باب الخطأ أم بسبب سكوت الخصوم أو أحدهم عن الإشارة إلى تعبتهم الأجنبية أم بسبب قولهم ورضاهم الاحتكام إلى المحاكم الأهلية — بطل بطلانا أصليا لا سبيل معه إلى أن يكون له أى نصيب من قوة الشيء المحكوم فيه ، بل يكون بطلا كذلك كل قضاء بمجرد ظهور مصلحة مختلطة . وفي الوقت نفسه ترى أن قضاءها بين مصريين لا يرد عليه هذا البطلان ، وأنه يحوز القوة التي تمتنع على أحكام المحاكم الأهلية . أتدرى علة هذا التمييز في الحكم ؟ هي أن المحاكم المختلطة يتناول اختصاصها المصريين ، وأن من بين قصتها مصريين ، وأما وليت القضاء بتعويض من الحكومة المصرية .

لوفي سبيل توسيع اختصاصها أخذت المحاكم المختلطة بالرأى الذي يخرج الجنسية من عداد الأحوال الشخصية . ونظرا لتوقف اختصاصها على ثبوت الجنسية الأجنبية للتقاضين جعلت تفصى بنفسها في شأن تلك الجنسية . وتعتبر أن قضاء

الهيئات الأخرى فيها . بل قضاءها هي نفسها في ذلك الشأن ، لا يجمعها من أن تقضى قضاء مخالف بالنسبة للشخص عيه في قضية أخرى . وهي تكتفي في إثبات الجنسية الأجنبية بشهادة من قضية بلد الذي تنسب إليه الجنسية ، إلا إذا وزعت تلك الشهادة بتصريح يحالفها من حكومة أخرى . وقد كانت عند نزاع توقف الفصل في القضية حتى يتفق بالطرق السياسية على جاسية صاحب الشهادة . لكن منذ سنة ١٩٠٢ جعلت تتولى بنفسها لفصل في أمر الجنسية بعد إيقاف القضية مرة أولى حين لا تتوقع إمكان اتفاق الدولتين اللتين تنازعان الجنسية . بل قد تذهب منذ بدء القضية إلى رفض طلب إيقاف الفصل فيها . وتتولى النظر في أمر الجنسية محتجة بأن غير ملزمة أصلا بالإيقاف . وقد تكتفي في إثبات الجنسية بتصريح وارد في عقد .

لوفي حالة تغيير الجنسية لا تعتبر بحالة الشخص في وقت شأه الحق الذي يندزع فيه ، بل بحالته حين رفع الدعوى . لأنها تنكر على المحاكم الأهلية كل سلطان على الأجانب كيما كانوا في الماضي . ومتى رفعت إليها قضية رفعها صحيحا لاحتصاصها بها استمر ذلك للاحتصاص ولو تغيرت جنسية الخصوم تغيرا من شأنه أن ينزع القضية منها . والمبدأ حق . ولكنه حق للمحاكم المختلطة ، طلل على غيرها . فالمحاكم الأهلية تصبح غير مختصة بمجرد ظهور مصلحة أجنبية . ويحب عليها أن تكف مباشرة عن الحكم . ويبطل كل حكم لها إذا تغيرت جنسية المحكوم عليه ولو قبل التنفيذ . ولو أن قضية رفعت إليها رفعها بطلا لعدم اختصاصها بها . وتغيرت بعد ذلك جنسية بعض الخصوم تغيرا من شأنه أن يجعل الأمر من اختصاصها ، اعتبرت أنها رفعت صحيحة .

وكانت في تأويل قانون الجنسية العثمانية تذهب إلى عدم اشتراط إيدن الحكومة العثمانية في التحس بجنسية أجنبية إذا وقع في الخارج . ولا تشترط في ذلك التحس إذا وقع في داخل الأقطار العثمانية استصدار فرمان . بل تكفي بالإذن غير الصريح .

كل إنهما تأخذ بطاهر الحال (Possession d'état) في شؤون الجنسية إذا ظل غير مسرع . وإن يكن ذلك الطاهر من عمل المرد وغير محير تعبير جنسية مثبتة بحكم القانون .

لأنها تعتبر مسائل الجنسية من شؤون نظام العدم فهي لم تكن تعمل حكم المادة التاسعة من قانون الجنسية العثماني ( التي تقابل مادة ٢٢ من قانون سنة ١٩٢٩ ) .

ولم يستقر القضاء على أن الأحمية التي تتروح عثمانيا تصح عثمانية إلا في سنة ١٩١٤ ، وكانت بعض الأحكام قبل ذلك تأخذ بأسانيد مرجوحة من النصوص . بل تعلن أن تحس الروجة بجنسية الزوج رعا عنها . أمر لا يستطيعه الشرع العثماني ( المصري ) لأن الحكومة العثمانية ( المصرية ) لا تستطيع أن تلزم شخصا من ذوي الامتيازات بالنزول عن حقه .

..

وقد حاولت الحكومة دفعها عن الإغارة على اختصاص المحاكم الأهلية بما اقترحت على اللجان الدولية . وسلمت لجنة سنة ١٨٩٨ بما ترتب على ذلك انقصاء من اسببات . وقد رأيت ما فعلته في أمر المصلحة المختلطة . أما الاختصاص بالشؤون العقارية بين المصريين وبالإدارات المختلطة فقد حلت مشكلته بقانون صدر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ يصدر المحاكم المختلطة عنه . وأما الحالة فقد كفت

عن تطبيق القانون المختلط فيها حيث تقع بين مصريين . وذلك بتعديل المادة ٤٣٦ من القانون المدنى . وأما المحز فقد عدلت له المادتان ٤٧٨ و ٤٧٩ من قانون المرافعات . وتم التعديل بقانونين صدرا أيضا فى العام نفسه . وفيما عدا ذلك تراها فى بعض قضايا الحديث قد عدلت إلى القول بأن صروب المداورات والحوالات والإدخال فى الدعوى التى يكون الغرض الحقيقى منها إخراج الخصوم دوى الشأن من حطيرة قاضيهم الطيعى بحق عصر مختلط كاذب أو مصلحة مختلطة وهمية ليست سبيلا مقبولا لاختصاص المحاكم المختلطة . على أنك لا تتبين فى قضاء آخر أنها تجد مانعا من اتحاد صاحب دعوى اسم أحبى لإيجاد مصلحة مختلطة فى الدعوى .

..

ألى جانب هذه الفتوح فى الساحة المصرية فتح فى ناحية الأجانب لا يقل عنها خطرا ، ولا يقصر أثرا من حيث المساس بالسيادة المصرية .

كان الأجانب المقيمون بمصر فى سنة ١٨٧٤ أى قبل أن تبدأ المحاكم المختلطة حياتها . يكادون يكونون جميعا من التعيين لدول صاحبة الامتيازات ، فلم يكن من بين نحو ثمانين ألف أجنبى سوى نحو مئمة من الإيرانيين وعشرين من الحبشيات الأخرى غير ذوات الامتيازات . وكان إلى جانب هؤلاء عدد غير قليل من المغاربة تونسيين ومراكشيين لا يعدون فى الحق أجنبى ، فقد كانت تونس تابعة لولا اسمائها لتركيا ، وكان كلا الفريقين بسبب اتحدهم مع أهل البلاد فى الدين واللغة لا يمتيزون عنهم ، ولا يزالون يندمجون فيهم الجليل بعد الجليل .

لجعل بعض الأجانب من غير ذوى الامتيازات يلجأون إلى المحاكم المختلطة فى أول عهدها . ولم تكن المحاكم الأهلية نظمت بعد . فلما نظمت هذه كان من



الطبيعى أن يسعى بعض المتخصصين إلى الخلاص من إحداهما بالأخرى . وأن يستمروا فى الالتصاف إلى المحاكم المختلطة . ثم أحدث طوائف الأجانب من غير ذوى الامتيازات ترداد تارة بفصل بعض الدول اللقية عن السلطة العثمانية . وطورا باتصال العلاقات بدول لم يكن رعاياها يهبطون مصر فى الماصى . ولم يكن بد من أن يحتنف المتخصصون فى تحديد ولاية تلك المحاكم . يزعمها بعضهم واسعة بحيث تشملها ويسكر ذلك عليه البعض الآخر . فكيف كان قضاء تلك المحاكم ؟

لَمْ تتردد فى سبط اختصاصها على الأجانب عموم . واحتجت لذلك بعموم سبط "الأجنب" فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وأنها ذات ولاية عامة *(Jurisdiction de droit commun)* بين كل مختفى الجنسية فى مصر . كما احتجت بخصوص ولاية المحاكم الأهلية إذ كانت لائحة ترتيبها ( مادة ١٥ ) قد قصرت اختصاصها على "ما يقع بين الأهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية" .  
لقد هدد نص لإزالة كل شبهة فى عموم ولاية المحاكم الأهلية . بمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وجاء بمدكرته الإيصاحية ما يأتى :

"لوقد يقع فى النفس من عبادة هذا النص ( القديم ) أن اختصاص هذه المحاكم مقصور على الأهالى وأن الأجانب أيا كانوا غير خاضعين لقضائهم . والحق أنه يجب لتفهم هذا النص على وجهه الصحيح أن يقرر إلى المادة التاسعة من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . وأن يرجع إلى تاريخ المفاوضات التى أدت إلى إنشاء تلك المحاكم . ولقد يتضح جليا من وثائق ذلك العصر أن المقصود بإنشائها هو أن يستبدل بسطات القضاء المحلية والقنصلية سلطة قضاء واحدة بينى اختصاصها على اختلاف جنسيات الخصوم لا على جنسية المدعى عليه وحده كما كان الحال قبل ذلك . وما كان لأجنبي أن يتمتع بالنظام الجديد إلا أن يكون

من دوى الامتيازات . ذلك بأن هذه المحاكم لم تكن إلا توفيقاً بين مقتضيات العصر وبين النظام الذى كان أولئك الأجانب يتمتعون به بحكم الامتيازات .

ولم ير من الضرورة الإشارة إلى هذا القيد فى لائحة ترتيب المحاكم المختلطة كما استعملت كلمة "أجنبي" وعلى وجه الخصوص فى المادة التاسعة ، ولكن القصد لم يكن ليتدوله الشك أو يدركه اللبس . والواقع أن الأجنب الذين كانت المفوضات تعنى بأمرهم كانوا جميعاً من دوى الامتيازات . وليس ثمة ما يفسر ويرر أن تبرل الحكومة عن حقوق سيادتها . أو أن تقبل القصد فيها فيما يتعلق بالأجنب الذين لا يتمتعون بالامتيازات كما أنه ليس ما يفسر أو ويرر أن تكون الدول صاحبة الامتيازات أرادت أن تمكّر لهذا الصنف من الأجانب من الانتفاع بالنظام الاستثنائى الذى نتج من إنشاء المحاكم المختلطة أو أن تبسط لهم رواقه .

ولقد أنشئت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ كان من الطبعى أن يتأثر تحرير الأحكام الخاصة باختصاصها بوجود المحاكم المختلطة قبها . لذلك وضع فى اللائحة الجديدة فى مقابل لفظ "الأجنب" لفظ "الأهالى" . وإذا كانت طوائف الأجانب حتى من كان منهم من غير دوى الامتيازات ، لا يشملها لفظ "الأهالى" بحسب معناه اللغوى . فإن مركز هذا الصنف الأخير من الأجانب لا يمكن مع ذلك أن يكون مثار شك . إذ الواقع أن الأجانب بحسب المبادئ المسلم بها قاطبة فى بقاوى العام ، يعاملون معاملة الأهالى فيما يتعلق بالقضاء ، ألهم إلا أن يحصوا ممزايها كما هو الشأن فى نظام الامتيازات . أو أن يلحقهم قيد خاص كما يكون الشأن فى البلاد التى تشترط على الأجنبي كفاية للتقاصى . فسواء إدن أكان اللفظ الذى استعمل ليدل اختصاص المحاكم الأهلية شاملاً صراحة هذا الصنف من

الأجانب أم لم يكن شاملا لهم . فالحكم في الحالين لا يختلف ما دام الأجانب  
الدين عتيم لائحة ترتيب المحاكم المختلطة لا يمكن أن يكونوا بحكم أصل تلك المحاكم  
وتاريخها غير الأجانب ذوي الامتيازات .

ولقد تبين قصد الحكومة المصرية في هذا الشأن جليا مما فعلته عند تعديل  
قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ . فقد عدلت المادة الأولى من هذا قانون  
لتدل صراحة على أن أحكامه تسرى على المصريين والأجانب إلا إذا كانوا غير  
خاصين لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية .  
ولم ير مع ذلك حاجة لأن تعدل في الوقت نفسه المادة ١٥ من لائحة سنة ١٨٨٣  
التي رتب اختصاص تلك المحاكم . ولا شك في أن تعديل المادة الأخيرة كان  
يكون واحدا لا بد منه لو أن الشارع منح هذه المحاكم اختصاصا حائيا جديدا  
لم يكن لها بالنسبة للأجانب . وإلا وحده تعارض بين الحكم الأساسي لاختصاص  
المحاكم وبين أحد القوانين الخاصة “ .

لنرى المحاكم المختلطة عدلت بعد هذا القانون وهذا الإيضاح عن نزعتها أو غيرت  
قضاءها ؟ يجهل المحاكم المختلطة من يطر ذلك ! فانها لم يكن يعوزها الدليل على  
فساد الأساس الذي بنت عليه توسعها .

أولو لم يكن إلا أن كلمة “أجنبي” استعملت تارة في اللائحة لوصف المتقاضين  
وتارة لوصف القضاة . وأنه لا يتصور أن يكون لها في الحالين غير معنى واحد .  
وأن أحدا من رجال المحاكم المختلطة لا يسلّم بأن يكون القضاة من غير رعايا الدول  
دات الامتيازات — لو لم يكن غير ذلك . لكنني لهدم ذلك الأساس .

ولكننا يجب أن نسلم نحن بأن الأجانب التابعين للدول التي لا تتمتع بامتيازات في مصر لا يختص بقضاياهم مع المصريين غير تلك المحاكم<sup>١١</sup> كما يجب أن تقبل ما تصوره تلك المحاكم من أن الدول ذوات الامتيازات تعقدت لمصلحة الدول الأخرى<sup>١٢</sup> ! فإذا سألت كيف كان التعقد ، قيل لك إن هذا مجرد تشبيه وعرض ، فإن هذه الدول الأخرى لم تكن بحاجة للانضمام إلى معاهدات المحاكم المختلطة إذ لم يكن لديها امتيازات تتنازل عنها . فقيم إذن الاستناد إلى نظرية التعقد لمصلحة الغير (Stipulation pour autrui) وقد تحلف بسبب وانتهر الأساس ؟

لومن العبث أن تذكر فوق ذلك أن في الاعتماد على تلك اسطرية مصدمة لأصول القانون الدولي وللقواعد المرجعية في المعاهدات الدولية ومصادرة لصريح عبارات الاتفاقات التي شأت عنها المحاكم المختلطة ، وهي لم تكن من نوع المعاهدات العملية التي تطل مفتوحة لانضمام غير موقعيها . بل كانت اتفاقات ثنائية بين مصر وكل دولة من الدول ذوات الامتيازات تعاهدت فيها كل دولة عن رعاياها والدخيلين في حمايتها (Protégés) .

لأبو أن دولة من غير ذوات الامتيازات طلست فعلا من الحكومة المصرية إدخال رعاياها في ولاية المحاكم المختلطة لكان نصيب ذلك الطلب الرفض المحقق ، فإنه لا يعقل أن تنزل الحكومة المصرية طائفة مختارة عن حقوق سيادتها .

١١ إذا كان النزاع من حسين من هذا الصراع معدي الجنس مع الأمر من ولاية المحاكم المختلطة نص المبدأ دهالك سنة من لائحة ترتيب . وبعد بكتيبت الحكم على مذهب المحاكم المختلطة في هذا الصدد أن ترى المحاكم الأهلية بمحضه بالنظر في هذا الداع وإن تجد من بدامنها عن الاختصاص بالقضاء في زراع بين مصري وأجنبي من هؤلاء .

١٢ نظر أنه يمكن لإستبعاد كل جهة في هذا السبيل أن تتعاقد دولة أحسن مع مصر على قبول اختصاص المحاكم الأهلية بالنسبة لرعاياها . ولكنه ظر ، واليقين عليه مرهون برأى المحاكم المختلطة . ومن هنا أن تكون طارس التي كان لرعاياها أكبر الأثر في استبعاد هذا القضاء أول من يتعاقد مع مصر على قبول ولاية المحاكم الأهلية .

فكيف جاز للمحاكم المختلطة إذن أن تفترض رضى الحكومة بذلك التنازل ، والتنازل أمر لا يجور فيه العرض والتقدير . وهل يكون لها غير هذا العرض سبيل إلى الاختصاص بهم ؟

أولقد عدلت الحكومة نص المادة ١٥ كما رأيت . فكانت نتيجة التعديل أن رصيت المحاكم المختلطة ألا تدعى الاختصاص بالعثمانيين ورعايا البلاد المنفصلة عن تركيا بسبب الحرب العظمى . ولكنها أضرت على قصاتها السابق فيمن عداهم من الأجانب . وراحت تؤيد مذهب بأن قانون سنة ١٩٢٩ استثنى من قضاء المحاكم الأهلية كل ما جرى به العرف . وإذا وصفت قضاءها بأنه عرف فقد رعت أنه صحيح بإقرار الحكومة المصرية نفسها - تفعل ذلك والحكومة تنكر عملها فهي ذلك القضاء .



لذلك شأن المحاكم الأهلية . ولكنها ليست وحدها التي مسها النقص . فبمحاكم الأحوال الشخصية هي الأخرى شأن كذلك مع المحاكم المختلطة . لم تكن الأحوال الشخصية داخلة في غرض التوحيد الذي جرى عليه تأسيس المحاكم المختلطة . لذلك أخرجت المادة التاسعة من لائحة ترتيبها من اختصاص تلك المحاكم . وفصلت المادة الرابعة من القنون المدنى هذا المعنى . إذ عددت مواد الأحوال الشخصية ، وقررت أنها تبقى من اختصاص قاضى الأحوال الشخصية .

أولها تحد في التشريعات الأحصية . إذا ذكرت الأحوال الشخصية . بيان كيان هذه المادة . على أن المحاكم المختلطة تزعم لنفسها الاختصاص ببعض تلك الأحوال . لأن الشارع المختلط عرض لها في قوانينه . وهي تعتبر أن كل ما وحد له حكم في تلك القوانين فهو داخل في ولايتها ولو كان من بين المسائل

التي سمعت من الطرفيين . ذلك الشأن في التفقات التي جاء فيها حكم المواد ٢١٧-٢٢٠<sup>(١)</sup> وفي أصل الوقف .

ثمّ نجد الوضع بينها وبين المحاكم الأهلية في مسألة التفقات . وكرر المحاكم الأهلية أثرت المانع على المقننى فحكمت بعدم اختصاصها بالتفقات إلا حيث يكون حق الفقة ثابتاً بمواد القانون المدنى لا بقوانين الأحوال الشخصية . وتركزت هذا النوع الأخير لأهله ، كما تركت لهم أصل الوقف . ولولا أنها رأت أن تعمل نص المواد ١٥٥-١٥٧ لجاز أن تعتبر ورودها في القانون المدنى أشكالاً بالتقليد والنقل الحرفى عن القانون الفرنسى . وأثر من أثر السرعة والخطأ في وضع القوانين المختلطة .

ألا ترى أن قواعد التحريم والتأويل تختلف بين انقصاءين وأن القضاء المختلط يجنح دائماً إلى النوع الذى يزيد في اختصاصه ؟

ولاشك في أن المحاكم المختلطة ممنوعة من نظر دعاوى الأحوال الشخصية بصمة أصلية . فإذا جاءت على سبيل الدفع لدعوى تختص هى بسطرها لحكم المادة الرابعة من القانون المدنى هو أن توقف الدعوى الأصلية حتى يفصل في الدفع إذا كان الفصل فيه ضرورياً للفصل في الدعوى . فإن لم تقم ضرورة . أى إن كان الفصل في الدعوى لا يتوقف على الفصل في الدفع . أهمله القاصى المختلط عند الفصل في الدعوى .

وأمهم ، يكر قدر الضرورة أو تكرر سهولة الفصل في الدفع فلا شأن في الواقع للمحاكم المختلطة به . ولكن جانب كبيراً من الأحكام يذهب إلى حواز الفصل

(١) ترى المحاكم المختلطة أن المادة في ذكر التفقات في القانون المدنى هى أب ليست في طر الشارع من الأحوال الشخصية بحسب . بل هى أب من الأحوال العينية . فان صلتها العامة وعدم اختصاصها بتعيين من يجب عليه حقها ، وبرأس القانون لم يلزم الأفراد بذلك الغير لوجب أن تشكل الخيرات العامة بالقدر الذى لا يهوله أحد .



في الدفع حبيبا لا تكون ثمة ضرورة عملية للإيقاف ، كأن يترتب الفصل في الدعوى على الفصل في مسألة واقعية أو في مسألة قانونية واضحة . وقد أصبح تطبيق المادة الرابعة بذلك مقصورا على الأحوال التي لا يخلو حلها ، من حيث تطبيق القنون ، من دقة أو صعوبة . وكثيرا ما تولت المحاكم المختطة نفسها تطبيق قانون الأحوال الشخصية في مسائل الأهلية والموارث . على أن العبرة في الضرورة التي تشير إليهم المادة الرابعة بالتلزم أو بضرورة العقل والمنطق ، أي بتوقف الفصل في أمر على الفصل في آخر ، لا بضرورة لعملية التي ترجع إلى محض تقدير القاضي وثقته بقدرته .

فإذا وقفت الدعوى ، ولم يعد الخصم بعد ذلك بالحكم المطلوب من جهة قضاء الأحوال الشخصية ، فكثيرا ما تحكم المحاكم المختطة في الدفع نفسه ، مستندة في تحطيمها حكم المادة الرابعة ، بعد الأخذ به عند الإيقاف . إلى قاعدة " قاضي الموضوع هو قاضي الدفع " . وقد تسكر في بعض الأحوال قيام الضرورة العملية التي سلمت من قبل بوجودها . والحق أنه لا يجوز لها أن تقضي في أمر من أمور الأحوال الشخصية على أي وجه وفي أي صورة ، بل يتعين عليها أن ترفض الدعوى المحالة التي هي عليها حتى يجيئها الحكم من الجهة المختصة بإصداره .

فإذا استصدر الخصم حكما من جهة قضاء الأحوال الشخصية تناول تقدير القاضي المختط ذلك الحكم نفسه سواء من حيث اختصاص الهيئة التي أصدرته أو من حيث صحته أو نهائيته . فإذا رأى أنها تجاوزت اختصاصها لم يأخذ من الحكم إلا بقدر ما يراه داخلا في ذلك الاختصاص . وإذا تارعت هيئتان الاختصاص تولى هو تحديد صاحب الحق فيه . وبذلك أقامت المحاكم المختطة

نفسها فيصلا في أمور تنازع الاختصاص بين جهات انقضاء في الأحوال الشخصية .

..

كذلك حال المحاكم المحلية بسوء مع المحاكم المختطة . وليست الحكومة في جنتها بأحسن حالا معها من المحاكم . ولتنظيم العلاقة بين قضاء والإدارة طريقان : طريق يجعل الشكوى من تصرفات الإدارة من شؤون المحاكم العادية وهو المتبع في إنجلترا وإيطاليا وبلجيكا . وآخر يقوم على وجود قضاء إداري مستقل بنظر ذلك النوع من الأقضية .

لقد أوتر الأحد بالطريق الأول . فقضت المادة ١١ من لائحة ترتيب محاكم المختطة بأن " ليس لهذه المحاكم أن تحكم في الأملاك الأميرية العمومية من حيثية الملكية ولا أن تفسر أى إجراء إداري أو توقف تصيده ، وإنما ها أن تقضى في الضرر الذى يلحق بحق مكتسب لأحبي من جراء عمل إداري في الأحوال المذكورة في القانون المدني " .

ويكفى في معرفة مذهب المحاكم المختطة في تأويل تلك المادة أن الحكومة المصرية صحت بالشكوى من أحكامها . فلا هي تستوحى القواعد المعمول بها في البلاد التى اتخذت مصر مثالا . ولا هي تميز بين أعمال السيادة التى يقصد بها إلى تنظيم سير أعمال الدولة وتحقيق غاياتها الطبيعية — مما يجب أن يطل حارجا عن اختصاصها — وبين التدابير التى تكون أعمالا فردية يجوز أن تمس حقا مكتسبا بمقتضى انقانون المدني ( منشور الحكومة للدول في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ ) .

وأبطلت المحلة الدولية التي انعقدت في سنة ١٨٩٨ في هذا الأمر وانتهت إلى تعديل المادة تعديلا قبل فيه إنه لا يرى لأكثر من ضبط وإيضاح لقطي . وطلت المحاكم تسلك طريقها الأول في تأويل تلك المادة .

وأبسم الحقوق المكتسبة تقوم بينما دعوى إعفاء الأخص من الضرائب ، يؤيدها قضاء المحاكم المختصة . وتستند إلى عرف لا ندرى كيف سوى بالمعاهدات والقوانين أو التعهدات . وقد خلا النص القديم والجديد من أي إشارة إليه . على أنه إن جار أن يجري عرف بعمل حتى كعدم حجية ضريبة بعينها من الأجانب دون المصريين . فلن يتصور عرف يشل سلطة فرض الضرائب نفسها . فهي ليست عملا حسيا ولا هي أمر محدود بصريية معينة . بل هي مطهر من مظاهر سيادة لا يدركه القصد بالسكوت عن استعماله . كما لا ينضب المعين لأنه لا ينهل منه . وإنما يبلغ العرف مبلغ تعطيل سلطة في جوهرها وفيما يترتب عليها من الآثار إذا كان الأخص لم يمرض عليهم في زمن ما ما يمرض على الأهلى من الضرائب . وإذا كان ذلك قد جرى على سبيل الاستثناء الصريح وعلى وجه الاطراد . ومن

(١) نص المادة ١١ في صيتها الجديدة بأن :

"ليس هذه المحاكم أن تحكم في الاملاك الأميرية العمومية من حيثية الملكية .

وليس لها أن تحكم في أعمال الحكومة التي تجريها بموجب سلطتها العامة أو التي تؤولها بناء على قوانين ولوائح الإدارة العمومية وتنفيذ تلك القوانين واللوائح .

ونس هنا أن نقرأ ما رد ربا أو توقف عليه ، بما أن خبر في الضرر الذي يلحق من ذلك العمل بحق لأحيى كتبه بمعنى المعاهدات أو القوانين أو التعهدات " .

ولهذا الموضع شهاب وميه أمجات وليس هذا محل التمرض لما أو الإقامة فيها .

٢ يجب محاكمة القضاة في محاكم الحكومة بل من مساعدة الدول على بعض القوانين التي تفرض الضرائب . وكاب الحكومة بفعل ذلك إنما يمكن أن يفرض بعضها من مشاكل ومنازعات لا سبيل لهم . في تعداد القوم على وجهه ولا هم له . لاوى بحجة محفظه .هـ يكن يسمها — ما دامت المحاكم المختصة قائمة مكفولا لأحكامها المتعاد — إلا أن تغفل إحدى الخيما شره أن تعرض الضرائب على المصريين وحدهم أو الأخصض ضرائب مطلقا .

الشروط التي أجمع عليها أهل الرأي في العرف الذي يكون له صفة الإلزام في العلاقات الدولية أن يكون مسلما به فيما بين الدول التي يجري بينها <sup>(١)</sup> .

وأعلك بعد هذا خصت لك صورة مجملة من أثر الامتيازات في القضاء المصري ، وهي كما ترى صورة غير مشرفة . وكأنه لم يكف أن تحده . من جانب ، المحاكم القصلية بما تختص به كل منها من الأقضية المدنية بين رعايا دولتها ومن أحوالهم الشخصية ومن الجح واجبات التي يرتكبوها في مصر . ومن جانب آخر ، المحاكم المختلطة بكل ما رسمته لائحة ترتيبها من اختصاص مدني وتجري وجرائي ، حتى جعلت هذه المحاكم تقص من حواشي ماضي وتوسط اختصاصها إلى أقضية مصرية في سائر نظريات مختمة كان أبعدها في التحطى نظرية المصلحة المختلطة . وإلى أشخاص مصرية كعض فروع الحكومة ، وكالأشخاص المعوية ، وإلى الأجانب غير ذوي الامتيازات ، كما بسطته إلى غير قليل من شؤون الأحوال الشخصية .

وأقد أقامت مسها حكا فيما يشجر من الخلاف وتزع بينا وبين المحاكم الأهلية أو جهات قضاء الأحوال الشخصية أو بين هذه المحاكم وجهات القضاء بعض البعض ، محتجة بأنها هيئة القضاء العامة (Jurisdiction de droit commun) وكل ما سواها ذو ولاية خاصة . وتطاولت إلى سلطان الحكومة فلم تنج منها أعمال اسيدة . ووصفت نفسها بأنها حامية المصالح الأحيية (حكم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٢) وتولت هي مع ذلك تعريف حقوق الأجانب المكتسبة .

لوا إذا صح أن إنشاء المحاكم المختلطة قد قضى على اضطراب الحالة السابقة على وجوده ، وعلى العرف السائد إذ ذاك ، فإن هذه المحاكم تولت بمسها إنشاء عرف

(١) يطوى العرف على اتفاق معنى تصدره وبوجه أعمال من الجانبين وإذ كده هذا التبادل نفسه . وهو مستند

صفة الإلزام من قبول الدول التي تراعيه . (هوشيل - القانون الدولي العام) .

جديد . بهذا وصفت قضاءها نفسه . لتجعل منه أصلا شرعيا لزيادة من سطتها  
أو من حقوق الأجانب . وهي في كل ما تفعل وما تقصى حكمة بأمرها لا يعقب  
عليها أحد . فقد كان من الصعوبات الواجبة لها عند إنشائها أن تجعل لها الاستقلال  
بتنفيذ أحكامها . وليس من شك في ضرورته عند الانتقال من العوضى التي  
سبقتها . غير أن ذلك الاستقلال انقلب من بعد . مع زعة التوسع التي عرفت  
آثارها . أداة نموذج لا سبيل إلى مقاومتها . أو الكف من تطورها . إلا أن ينتهي  
أجل المحاكم نفسها .

فإذا ذكرت أن إنشاء تلك المحاكم استحدث نظاما لم يسبق لمصر به عهد .  
وأن المصالح الأجنبية وجدت في ظله من الحماية والتيسير أكثر مما تطمع فيه  
في بلاد أهلها أنفسهم . أدركت لم كثرة توافد الأجانب وتوارد أموالهم . ولم اطمأؤوا  
إلى استثمارها في هذا البلد . وقد ازداد عدد الأجانب . وهو يبلغ بحسب إحصاء  
سنة ١٩٢٧ ( ٢٢٥٦٠٠ ) واستقر كثير منهم المقام . فلم يعودوا يفكرون  
في العودة إلى بلادهم . وهم يتناسلون في مصر جيلا بعد جيل . لا يندمجون ولا  
يحتمل أن يندمجوا في أهل هذا البلد . وليس الذي يحول دون هذا الاندماج  
ما يقصدهم عن أهل البلد من لغة أو دين أو خلق أو نظم أو تقاليد اجتماعية .  
بل هو الامتيازات التي تسمح لهم بأن يعيشوا على هامش الجماعة متمتعين بجميع  
ما توفره الدولة من المرافق وأسباب الحرية والراحة والعيم . غير محتملين إلا للتيسير  
من التكاليف — كل أولئك في الوقت الذي تصاعف فيه الدول على رعاياها  
التكاليف واثقود حتى لشكو البلاد المتحضرة . بدون استثناء . طغيان الدولة على  
الحریات والمصالح الخاصة .

كان من الطبيعي إذ أن تكثر المصالح الأجنبية، وأن تتشاك المصالح المصرية وتتوثق الصلات بينهما . وكلما تشاكت المصالح وتوثقت الصلات . ازداد عمل المحاكم المختلطة لا بمصل احتصاصها الأصلي وحده . بل بفضل ما أضافته وتضيئه إليه . ونقص بذلك القدر عمل المحاكم الأهلية . وستطرد الزيادة والنقص على مدى الأيام .

وأقد كانت المحاكم المختلطة في الماضي سدا ومدعة لإقبال الأجنبي على مصر . وهي الآن في بطرهم أرم ما تكون لحماية مصالحهم . وقر في قلوبهم أن تلك المحاكم اختلقت بكان نظام الحكم في مصر وكتب لها التأييد ولو صح ظنهم لكان قضاء أديا على المحاكم الأهلية .

..

أما أثر الامتيازات في التشريع فقد علمت مما تقدم أن التشريعات الأجنبية هدت إلى هذه البلاد تسير وراء اختصاص المحاكم القضائية . وكلما ازداد عمل هذه المحاكم وامتد سلطانها عظم شأن تشريعات الأجنبية . وقد كان من أعراض إنشاء المحاكم المختلطة توحيد التشريع الذي يطبق في المعاملات . والقضاء على ما في تعدد التشريعات النافذة من بلبلة وإيهام واضطراب . أعلن نودر تلك الية مند هم بالإصلاح . وتم فعلا مد سنة ١٨٧٠ وضع تشريع موحد احتدى فيه مثال التشريعات الأوروبية وألغ الدول . والواقع أنه نقل عن القانون الفرنسي .

أولم ترد الحكومة على مجرد الإبلاغ لتعرف الدول طراز التشريع الذي سيجرى عليه العمل فتطمئن لانتظام الحال في المحاكم الجديدة . وقد نظرت الدول في ذلك التشريع جملة لا تفصيلا . وكان كل ما عدها . أن تستوثق عند



وصعه من أنه يحو نحو القوانين الغربية ، وأن مبدئه تتصل بمبادئها . ولم يشد  
عن هذا الطر إلا فرنسا فقد طلبت أن يضاف إلى اللائحة نص يثبت للدول  
بعد رساه بالأصل حق الاعتراض على التعديل (Veto) على الوجه الآتى :

”ألى حين يتسق للحكومة المصرية وحود مجلس استشارى تكون فيه الصمات  
الكافية فيما يتعلق بالتعديلات التى يراد إدخالها على لقوانين الجديدة يكون لكل  
حكومة الحق فى الطر فى كل تعبير يجرى فى تلك القوانين للتثبت من أن الشروط  
التي بنيت عليها الترتيبات التي اتفق عليها لم تتغير“ .

أوقد اعترض بوبر على هذا الطلب فى كتاب طويل وجهه إلى فرنسا  
فى سنة ١٨٧٢<sup>١١</sup> أشار فيه إلى رضا الدول الأخرى بالقوانين دون قيد أو تحفظ .  
ورأى فى الطلب فتيةا على سيادة مصر . وذكر أن التصميم عليه يوشك أن  
يعطل تمام الإصلاح . وقد يلوح أن الحكومة الفرنسية عدلت عن التمسك به .  
ويهمهم من تصرفه عند إعلان موافقتها — بعد طول تردد — على إنشاء المحاكم  
المختنطة . أنها تركت الأمر فى تغيير القوانين إلى الحكومة المصرية . فقد أشارت  
فى كتاب الموافقة إلى استحسان تعديل القوانين فى موضع أخذت عليها بعض  
الغموض أو الإبهام .

أولقد يستوقف نظر المطلع على تاريخ المفاوضات أنه لم يكن للتشريع أى شأن  
فيها ” . وأن كل ما كانت الدول تبدى الحرص عليه هو الحصول على ضمانات

١١ كانت الدول بحرص — فيما يصر — على أن يكون تشريع لموجه غير دى . ولعل هذا كان مناط البحث مع  
الدول . انظر إلى كتاب إنجلترا فى سنة ١٨٧٠ لإد صوب ” فى القوانين يثبت على مبادئ تتفق مع أحكام القوانين الأوروپية  
بحيث تسوغ الموافقة على الصل بها “ . ولعل حابه إنما حيث ذكر أن قوانين مجلس مطالب الإسماعيلية فى مجموعها .

(٢) يكاد يحصر ذكره فى وثائق المفاوضات وإشارة من مثل النص فى لجنة سنة ١٨٦٩ الدولية . وكان قد وضع مشروعه  
يمارس به مشروع بوزار ، إلى القوانين التي طبقها المحاكم حده . والتي يجب أن تشتر بموافقة الدول . وقد أجاب بوزار  
بأن جه اتجهت دائما إلى وضع ذلك التشريع . وأنه كان قد سح أن تضع اللجنة الدولية قضا قانون مراعات مدنية .

في خصوص نظام القضاء . وقديماً كان هم الامتيازات الأكبر تأمين الأجانب من عسف الحكام وعنتهم . وما نرى العرف . الذي نواها عن قصده وأحرجها من حده . إلا على اعتبارات تتعلق بسيرة المحاكم وطرق التمسيد . ويقع في النفس أن الدول لم تكن تحتج - فيما عدا توفير الضمانات اللازمة في هذا - بصدد - لأكثر من الاستيثاق من أن التشريع سيكون من نوع لا تحد عضاضة في تطبيقه على رعايها . أما أن يكون وفق هذا أو ذاك من القوانين العربية فكيف يتعلق به عرص مشروع . ومصر - فوق وجوب اعتبارها بطروفيها الخاصة وتقاليدها - تتذرعها تشريعات أربع عشرة دولة . وإذا جاز أن تطالب بشيء فهو أن تتمرر حدود الكايات في تلك التشريعات . أم التوفيق بين أحكامها وإرصاد الأنظار والتصويرات والمذهب التي تأخذ بها كل دولة فذلك الاستحالة بعينها .

لقد رأيت أن نوار يسكر على فرنسا جواز اعتراض الدول على التعديلات التي قد تجريها الحكومة المصرية . فهل تطبه فكر في إشراك الدول في القوانين المصرية بغير تلك الطرة بعمدة عند وضعها للتأكد من أنها من نوع مقبول ؟

ولقد أُنعت الدول القوانين في سنة ١٨٧٠ وأُنعت لائحة ترتيب المحاكم المختلطة في سنة ١٨٧٣ بعد إعدادها في لحتى سنة ١٨٦٩ وسنة ١٨٧٣ الدوليتين . وأشير في اللائحة إلى تلك القوانين إشارة بالغة الدلالة على مبرة الدول في شأنها . فقد وصفتها المادة ٣٤ حين عرست لبيان ما تطبقه المحاكم الجديدة بأنها القوانين التي قدمتها الحكومة المصرية للدول .

لألا تستحوذ عليك بعد ذلك دهشة شديدة حين ترى أن القانون المدني الذي أعدته الحكومة المصرية ، والذي قدم للدول ومطرت فيه جملة لا تفصيلاً يتضمن في المادة الثانية عشرة حكماً نصه كما يأتي :

”تقتصر الإضافات والتعديلات للقوانين الحالية بناءً على موافقة هيئة تقضيه .  
وإذا دعا الحل بناءً على اقتراحها . على أنه في فترة الخمس سنين لا يجوز إدخال  
أى تغيير في النظام المتفق عليه“ (١) .

أهل يستطيع المرء أن يمسك عن التساؤل كيف يتضمن لقانون المدنى حكماً  
لا يقل في أهميته وخطره عن كل ما صمته لائحة ترتيب المحاكم ؟ وكيف تتطوع  
مصر عرض مثل هذا الحكم ولم تطلبه الدول ولم تسع إليه ؟ وكيف يمكن التوفيق  
بين موقف بون في سنة ١٨٧٢ وهو يسر على فرنسا حوار معارضة الدول (١٧٨٠) ،  
فيما قد تجر به الحكومة المصرية من التعديلات ملوحاً بسيادة مصر واستحالة قبول  
تركها بهذا القيد . والمعارضة لا تزيد على حق سلبى . وبين مفهوم المادة المتقدم  
ذكره . وهى ترمى إلى إشراك إيجي في كل تعديل بطريق قضية المحاكم وعانيتهم  
أمنية ؟ وكيف لا يجرى لهذا الموضوع ذكر في مقاضات لجنة سنة ١٨٧٣  
أو في المفاوضات المباشرة مع الدول ؟

والواقع أن المحاكم المختطة — وهى التى عمدت منذ أول عهدها للعمل ،  
إلى التوسع فى اختصاصها القضائى — حارت فى أمرها حين طلبت منها الحكومة  
فى سنة ١٨٧٦ أن تعرض مشروع قانون يطم للمدنيين حسن النية صلحاً احتياطياً  
يقيهم شر الإفلاس . وقد أجابها محكمة الاستئناف بأنه يحس قبل أن تخطر فى ذلك  
أن يتداول وزير الحقانية مع ممثلى الدول فى انطباق المادة ١٢ على تلك الحالة .  
أما ممثلو الدول فى مصر فقد روى عنهم أنهم كانوا منذ بدء المحاكم الجديدة كارهين

١١ راجع نص المادة ٤٠ من ديمية بى بى كى بمحضره وهو كما ترى .

”لا يسرع بى بى كى فى هذه المسألة شعور عليه فى شأنه من حسن نية .

ويبدو بى بى كى من ذلك . كما نصح من العمل عدم الحصول على الفائدة المقصودة من تشكيل المحاكم فللدول الخيار إما أن  
ترجع ما كانت حارة قبل وتتفق مع الحكومة المصرية على طريقه . أو أن يستعوب “ .

لأن يكون لها ذلك سلطان الواسع . و تراهم في لجنة سنة ١٨٨٤ الدولية حين  
يجرى الحديث في أمر المادة ١٢ وفي لجنة سنة ١٩٠٤ ، حين يتداولون في  
مشروع إنشاء نظام الدول ، ثم المجتمع لتوحيد القضاء عند تعارض الأحكام . و حين  
يقترح أحدهم نظاما أشبه بالنظام الذي لحقته المادة ١٢ . يدون حرصهم على  
الاحتفاظ بحق الدول في الاعتراض على ما تقره هيئة القضاء من التعديل .

ألا يتساءل المرء بعد ذلك عن حقيقة المقصود بحكم لا تفهمه محكمة لاستداف  
ولا تستطيع تطبيقه . وينكره ممثلو الدول . فإذا جرى الحديث بإحيائه أي ممثلو  
الدول أن يحملوه على محمله وحرصوا على أن يعلو صوت الدول صوت هيئة القضاء ؟

أستطيع أحد أن يرى في حكم كهذا تفهما صحيحا بين مصر و لدول على نظام  
التشريع في مصر وعلاقة الدول الأخرى به . وقصدا صريحا إلى الخروج على  
ما درجت عليه تركيا من الاستقلال بشؤون التشريع ونقوه به بوبر في مذكرته إلى  
فرنس في سنة ١٨٧٢ ؟ وهل يكون هذا الحكم من نوع الصيانات ارائدة عن  
الحاجة التي أعلن نوبار ارتياحه إلى تقديمها ؟ إذ لأشهر إليها ونقوه . أم هو  
قد ظن أنه لن يلقى عنتا في الحصول على موافقة هيئة القضاء . أو ظن أنها هبة  
يستطيع الرجوع فيها ؟

ليحصر المرء في اكتناه الغاية التي توخاها نوبار بهذا الحكم . ولا يسعه إلا أن  
يرى فيه صورة من أنكى الصور التي تطورت بها الامتيازات بين قصور الحكومة  
وطمع الدول . ولو أدرك من تطوع به أي غل سيتقيد به . لآثر أن يستصح  
الحكم المحلية مستقلا بالتشريع لها . وأن تبقى المحكم تقصية هو ضاه حتى تطلب  
الدول نفسها من الحكومة أن تطب لها بعلاج .

أولهم، يكن من الشكوك التي تحيط بعلّة هذا الحكم وغرضه ومدى انطباقه .  
فقد وجدت الحكومة أمامه واعتقدت أنها لا بد مأخوذة به محمولة عليه . وأنها  
لن تستطيع تعديل القوانين المختلطة . بوحى سلطاتها وحكم سيادتها :

## ( ١ )

هذه المادة ١٢ مع ذلك لا تطلق رما طويلا ، فقد جاءت إشارتها  
إلى هيئة نقضاء (Corps de la Magistrature) غامضة المعنى . أقصد بها محكمة  
الاستئناف وحدها أم هي مع المحاكم الابتدائية أم كان المقصود هيئة غير هذه أو  
تلك تؤلف من محكمة لاستئناف منضما إليها قاض يمثل لدول التي لا يمثلها  
مستشار ؟ ولم تكن إشارة المادة المذكورة إلى النظام المتفق عليه (Système adopté)  
لأنهى عن مساهمة بالتعديل في فترة الخمس سنين . أكثر وضوحا . أقصد به  
كل أحكام القوانين كما يظهر أن فهمته محكمة الاستئناف في سنة ١٨٧٦  
في مسألة الصلح الاحتياطي ؟ ولكن ما شأن هذه الأحكام بالتجربة الأولى وهي  
إنما تتصل بالنظام القضائي . أم قصد به هذا النظام نفسه كما يدل عليه استعمال  
العبارة عنها في المادة ٤٠ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ؟ ولكن ما شأن  
ذلك بالقانون المدني الذي وردت فيه المادة ١٢ أو بالقوانين المختلطة التي تشير

١ - وردت على لسان المندوب النمساوي في المحمة الدولية لسنة ١٩٠٤ مصادره عرسه . فقد قال إن من الخطأ الاعتداد  
بأن المادة ١٢ أصبحت منسوخة بدم التطبيق ، وإنما هي لا تطبق ظاهرا لم ينته عهد القترات (لا الفترة) احسية . ومرى  
هذه الدعوى — كما يظهر — هو أن حدة المحاكم المختلطة عهدس : عهد القترات احسية وبعد التعديل لأجل عرسه .  
أما العهد — لأن من تعديل القوانين يكون فيه يد لدول ولعله يكون محاسبه جديد — وأما العهد الثاني فالتعديل فيه مرهون  
بموافقة هيئة العصا . وليس هذه الدعوى أساسا ترس من تاريخ أو النصوص في تلك المادة أو في المادة ٤٠ من اللائحة  
وقد نتج تلك الدعوى بأن الإشارة إلى الخمس سنين — فرب إليها لفظة "الأود" — على أنه لا يستلزم إلى الشك في أن الفترة  
الأولى هي المقصودة بالذات في النص .

المادة الأولى من تلك المادة إلى الإضافة إليها أو التعديل فيها . وليس الطم  
القضائي من بينها فيصح استثنائه منها أو الاستدراك حتى لا يقع في عموم  
دلائها .

لبقاء هذا الغموض الذي عطل العمل بهذه المادة . وتعذر الاتفاق على  
طريقة عملية لتطبيقها . لم يكن للحكومة مدوحة عن أن تلجأ اطرادا إلى الدول  
تتحصل على مصادقتها كلما أرادت إدخال تعديل مهما يكن طفيف . وكانت  
الحكومة تتنهر فرصة اجتماع اللجان الدولية على رأس كل خمس سنين تتعرض مشروعات  
القوانين عليها تمهيدا لمفاوضة الدول في شأنها بعد الاتفاق على صيغتها في تلك  
اللجان .

وكانت الحكومة تلقى أشد العنت في إصدار القوانين التي يجري حكمها  
في الأجانب . فقد كان يجب الحصول على موافقة أربع عشرة دولة وهيك  
بما تستتبعه تلك المفاوضات من مساومات وبطء . والحديث في هذا مستفيض  
في كل ما كتب عن الامتيازات .

لوقد حاولت الحكومة منذ سنة ١٨٨٠ الخروج من هذا المأرق . فاقترحت  
في مشروع تعديل الأئحة الذي عرضته على اللجنة الدولية التي انعقدت في ذلك  
العام . أن يشكل مجلس للطرف في التعديل والإضافة لقوانين المحاكم المختصة من  
ثلاثة قضاة أجانب ومدوب تعيينه الحكومة ووزير الحقانية . وأن تطل الحكومة  
حرة فيما عدا ذلك من التشريعات . أليس في تقديم مثل هذا الاقتراح . والعهد  
قريب بمفاوضة إنشاء المحاكم . ما يشعر بأن الحكومة المصرية قد دامت على  
أنها عرضت من تلقاء نفسها حكما تحكم المادة ١٢ . وأن تلك المادة  
تجاوزت عرضها من تأمين الأجانب على مستقبل التشريع في مصر ؟



لأولى مؤتمر سنة ١٨٨٤ لم يتيسر الوصول إلى اتفاق على تطبيق المادة ١٢ التي عاد الكلام إليها . وقد تواصلت الحكومة واللجنة الفرعية على اصطلاح في فهم عبارة "هيئة القضاء" . ولكن اللجنة العامة أتت إلا أن تحتفظ بحق الدول في المعارضة .

لوعادت الحكومة بعد ذلك تقترح في سنة ١٨٨٨ أن تعرض القوانين على الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف للتثبت من أنها لا تخلف المبادئ الأساسية لتشريع (Principes essentielles de la législation) " وللاثرامات المترتبة على أحكام المعاهدات . فلم يصادف الاقتراح قبولا .

لوقد تجدد البحث في المسألة حين اقترحت الحكومة في سنة ١٩٠٣ اتخاذ نظام الدوائر المجتمعة في حالة تصارب الأحكام . وعدل المندوب البلجيكي الاقتراح بأخر يرمي إلى تقرير نظام للتفسير الرسمي اشتق من اسطام الذي أتت به لمادة ١٢ . وامتد البحث في الاقتراحين حتى انتهى إلى وضع الصيغة الجديدة للمادة ١٢

لأولى تلك الفترة وضع اللورد كرومر مشروع سنة ١٩٠٥ يجذب فيه إنشاء هيئة تشريعية يكون نصفها من الأجانب على قاعدة تمثيل المصالح لا العدد . ونصف الآخر من موطنى الحكومة على أن تكون غلبتهم بريطانيين . فلقى معارضة من الأجنب . ومعارضة أشد من جانب المصريين إذ رأوا فيه محاولة مكشوفة لتأييد التدخل الأجنبي . والبريطاني على وجه الخصوص . في شؤون التشريع .

١ ذكره تيمز أول مرة في مشروع سنة ١٨٨٤ وهو يلحق بأه "النظام المعمول به" في النصوص ، وقد سره رئيس لجنة سنة ١٩٠٤ بأن المقصود بهما هو النظام القضائى .

أوعادت الحكومة المصرية تفاوض الدول في قبول المادة ١٢ بصيغتها الجديدة " . وتم لها الحصول على موافقتها في سنة ١٩١١ فأصدرت قانون رقم ١٧ لسنة ١٩١١ وأصبحت تلك المادة المثبتة في القانون المدني دستور التشريع للأجانب .

(١١) تنص هذه الصيغة على ما يأتي :

"إذا فتى مجال تعديل القوانين المختصة أو لإصدارها على مكون من ذلك عدد من أعضاء عدد مداولة جمعية مدوية محكمة لا تقل عن خمسة وندعى إلى جميع المدعوة المذكورة قدم من كل دولة من الدول التي وقعت على وثيقة محكمة لا تقل عن خمسة في سنة ١٩٧٥ وليس لها استشارة محكمة الاستئناف .

ولا يكون تشكيل الجمعية صحيحا إلا إذا حضرها خمسة عشر عضوا من أعضائها على الأقل .

وإذا لم يأت أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو عدد من خمسة من حضور وتمت ذلك عدد لأحكام اللائحة المعدلة التي تصممها الجمعية الصومية تلك المحكمة في جلسة استثنائية يحل محلها أقدم قاض من القضاة التابعين لدولة .

وإذا لم يأت أحد هؤلاء المدعوة أو عدد ما يجمعه عن أعضاء محكمة لا تقل عن خمسة من مدعوة على ما هو في اللائحة من القضاة التابعين لدولة ، ويجب أن يكون القرار بأغلبية ثلثي عدد الأعضاء الحاضرين .

ومشروعات القوانين المصدرة على تلك المحكمة لا يجوز إصدارها إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التصديق المذكور .

وتعرض المشروعات المذكورة للمداولة فيها من جديد بعد انقضاء الميعاد المذكور إلا عند ذلك دولة أرا أكثر من الدول المذكورة قبل انقضاء المدة المشار إليها ، والمشروع الذي يكون حاز في المداولة الجديدة نسبة الأصوات المقررة يجوز إصداره بدون إجراءات ولا مواعيد أخرى .

والجمعية الصومية لمحكمة الاستئناف معددة بين حالة استثنائية لا تتعدى مائة من الأعضاء ولا لأغراض متعلقة بالتعديلات التي ترى إدخالها في القوانين المختصة .

ومع ذلك لا يجوز ، بمقتضى هذه المادة ، إجراء أي تعديل أو إضافة أي نص بلائحة ترتيب المحاكم المختصة .

ويجوز العمل بالقوانين التي يصير إقرارها بالطريقة الآتية المذكور بمجرد نشرها في الجريدة الرسمية .

وإذا مضى على مشروع قانون ثلاثة أشهر بعد إيجاده الذي كان يمكن فيه سره أو مشرعه المشروع متروكا ولا يجوز الرجوع إليه إلا بإعادة تطبيق أحكام هذه المادة عليه " .

رأى هيئة القضاء ، على عكس ما كان في المادة ١٢ القديمة ، ليس قاطعا . وقد قصد تطبيق نشر مشروعات القوانين التي تقرها ، ثلاثة أشهر ، فقط حق الدول في التصريح ، كما كان يتم الدول مدون في تمام الدولة على أنه في هذه الصيغة أمكن هيئة القضاء أن تكون لها الكلمة الأخيرة .

( ٢ )

لشئ هذا التنظيم وضع نظام خاص للوائح البوليس في سنة ١٨٨٩ ، وكانت الحكومة قبل هذا التدرج قد درجت على أن تصدرها وتعهدها على الأجانب بحصر سلطتها . وجرى المحكم على تطبيقها معتبرة أن القوانين التي تصدرها الحكومة المصرية ، من حيث سرّياتها على الأجانب نوعان : قوانين معدلة للقوانين المنشورة ، وتجب فيها مراعاة أحكام المادة ١٢ . وقوانين البوليس ، وحق الحكومة في إصدارها غير مدافع . تؤيده المادة ١٠ من القانون المدني وهي تنص على أنها ملزمة لسكان البلد بلا تمير ، كما تؤيده المادتان ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط .

كان هذا هو التدليل الذي أخذت به إحدى المحاكم الجزئية في سنة ١٨٨٦ عدم عرض عليها تطبيق لائحة الغاء . ولكن محكمة الاستئناف رفضت تطبيق تلك اللائحة ، لأنه لم يصادق عليها وفقا لأحكام المادة ١٢ أخذا بعموم هذه المادة وبوجوب النص صراحة على كل استثناء منها . وربما كانت الظروف الخاصة بتلك اللائحة من حيث تحويلها للبوليس سلطة واسعة . مما أعان على القول بهذا الرأي .

أصرت محكمة الاستئناف على قضائها وبجرت الحكومة عن تحويلها عنه فعمدت إلى معاوضة الدول لتتفق معها على خطة ميسورة لإصدار لوائح البوليس ، خصوصا بعد أن عر الاتفاق على طريقة عملية لتطبيق المادة ١٢ وانتهت تلك المعاوضة إلى إصدار دكرينو ٣١ يدير سنة ١٨٨٩ وهو يلزم الأجانب بما كان معمولاً به من اللوائح في تدرج إصداره ، ويجعل اللوائح التي تصدرها الحكومة

من بعد في الشؤون المالية في المادة الأولى<sup>١</sup> نافذة على الأجانب بشرط موافقة الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة. وتختصر مهمة تلك الجمعية في التثبت من :  
أولاً - أن القوانين واللوائح المقدمة للطرف فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء .

ثانياً - أنها لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات .  
وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات الخيانة

لحقق بذلك ازدواج طريقة التشريع . كما قالت به المحكمة الجزئية المختلطة ،  
وإن اختلف الواقع عما قرره حق من أن لوائح السوليس تلزم الأجانب بمحض سلطان الحكومة . فقد وحب أن تعرض اللوائح على محكمة الاستئناف المختلطة للتثبت من توفر شروط معينة فيها .

### ( ٣ )

ولاشك في أن التشريع أصبح بهاتين الأدوات دكرتين سنة ١٨٨٩  
والمادة ١٢ ، أسهل مما كان قبلهما . ولكنهما مع ذلك لا تخلوان من عيوب ذات خطر .

(١) ونص هذه المادة كما يأتي :

” تنفذ من أول مزارسة ١٨٨٩ بمحكمة المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون معاً الآن أو ما يصدره فيما بعد حكومة من الأوامر الخاصة بالأصول المنظمة للأراضي والمهور وترجع وحفظ الآلة القديمة والتنظيم والإجراءات الصحية والبصيرة والربط في المختلات العمومية كالقنادق ( القوالبات ) والقهاوى والمنازل المروشة المنطة بالانغار والخامير ومجلات المومسات ومبرذلك ودخول الأسنة والمواد القابلة للاصجار أو الحطرة وبينها رحلت وعوائد الصيد ولاحة السمات وغيرها من وسائل العمل والبصيرة والربط في بين والملاحة والكبرى والتسول ودرران الإلباس عن هوى نفسه والتجول للبح وغيره ومجلات المقلقة الراحة والمصيرة بالصحة والحطرة وعمل وجه الموم جمع الجراح الدائمة والعائد بحصة بالبصيرة والربط والأمن العمومي . وذلك مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة الثانية من أمرنا المذكور قبل “ .

أما ما يتعلق بلوائح البوليس فقد قيدت الحكومة بالألا تفرض جراء على مخالفتها أكبر من الحبس أسبوعا والغرامة حنيتها واحدا . وهو جراء لا يقضى حاجة النظام فى الشؤون البخارية ولا ينسب ضرورات الردع . ولم يكن فى التيسير على الحكومة فى هذا الدب من بأس . فالجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة تثبت من كل ما تدعو حناية الأجاب من العبث إلى التثبت منه . والمحاكم المختطة بعد هى التى تطبق أحكام تلك اللوائح .

أو كثيرا ما يقترن الجراء المتقدم بضروب من الجراء الإدارى ترمى إلى قطع أسباب المخالفة كاقدر المحلات واسترجاع الرخص وكالمصادرة ، وإن يكن فرض هذه الجراءات أو تحديد شروطها فى بعض الأحوال مشار حلاف بين الحكومة والجمعية . على أن هذه الجراءات لا تسد دائما نقص الجراء الأصلى وقصوره عن الغاية .

أو نقدر يقتضى النظام الذى تبنى عليه لائحة من لوائح البوليس أن يكون للإدارة سلطة فى تقدير بعض الشؤون لإجراء حكم من أحكام اللائحة ، أو أن يكون لها سلطة لمصل فى بعض الأمور المصية التى تظمها اللائحة . إذن ينجلى سوء ظن الجمعية المذكورة بالإدارة ، وهى تأبى ، فى غير ضرورة شديدة أو بغير ضمانات وافية ، أن تسلم لها بمثل تلك السلطة .

أو يقع أن لائحة من لوائح البوليس تتضمن حكما يحس التشريع الذى يراعى فى تعديله حكم المادة ١٢ إذن تقتضى المحاكم المختطة أن يكون إقرار اللائحة جميعها بالطريق الذى رسمته المادة المذكورة . وذلك اتقاء لما قد يحدث من حلاف فى النظر إذا عرضت على الجمعيتين كل فيما يخصها ، وإثارا لكبرى الجمعيتين وأوسعهما اختصاصا وسلطانا .

لقد علمت أن تشكيل الجمعيتين ليس واحدا . فأما سلطانهما فبالجمعية المشار إليها في المادة ١٢ ترى أنها خليفة الدول ، وأن تحقيق تمثيل الدول فيها يجعلها الحق في تقدير ما يعرض عليها من مشروعات القوانين بلا شرط ولا قيد ، فهي تقدرها من ناحية أدائها للغرض المرسوم لها ، كما تقدرها من حيث مطابقتها أو مخالفتها للاحتياجات . بل من حيث مسبتها لطروف الزمان والمكان . وإن تكن عادة تنكر أنها تفعل ذلك أو تقصد إليه . وهي لا تخرج من اقتراح تعديله لدفع شبهة أو تحقيق ضمانة أو معنى أو عرض مما تقدم . أليس ذلك اشتراكا منها في إدارة شؤون الدولة لا ينقصه إلا أن هذا الشريك لا يحمل عن عمله تبعة ، وإلا أنه لا يتخذ له سببا من الملائسة الكاملة لواقع الحياة القومية من ناحيتها الاجتماعية والاقتصادية ؟

أوليس شيء أدق من مهمة الشارع المصرى . فهو يشرع بجماعة غير متجانسة . تتألف من المصريين ومن الجاليات الأجنبية التي قد لا تتفق مصالحها فيما بينها . والتي قد تتبين مصالحها العاجلة مع مصالح البلد الذى تنعم بخيراته .

أولو أن كلمة البلد هي العليا لكان نصيب مصر من التشريع نصيب غيرها من البلاد التي في مثل حالف من الرخاء والطعام وطرار المدنية ، ولكن سلطين تتولى التشريع : السلطة المحلية تضعه ، والسلطة المثلة للولايات الأحذية تصادق عليه . وكل منهما تصدر عن آراء وعن نظر في الحياة . وتقصد إلى أغراض . لا تصدر عنها أو تقصد إليها الأخرى . والواقع أن كل تشريع تضيق ، وأن هذه السلطة الأجنبية جديرة ، إذا جعل لها شأن في التشريع ، أن تنكر لكل تضيق ، وألا تقبل منه إلا ما كان خليفة بتوفير مصالح الأجانب أو كصالتها . وفي الحق أن التجديد أو الابتكار في التشريع في مثل هذه الأحوال يصح مستعصيا إن لم يكن متعذرا .

لومهما يكن من ذلك فإن تصديق الجمعية المختلطة وإن يكن سبب تعجيل في إصدار القوانين — إذا قيس إلى تصديق الدول — لا يزال مداته سبب ببطء في هذا الشأن . فالقضاة لا يجعلون للتشريع من وقتهم ومن مشاعبهم إلا ما يتركه لهم عملهم في القضاء وهو قليل . ومن أسباب البطء ما جرت به عادتهم في العهد الأخير من استئذنة بعض الهيئات ذات الصلة بالأجانب كالغرف التجارية وابسوك . وقد أتى التفاعل بين النظام البرلماني وهذا النظام بسبب آخر ، هذا إلى أن مداولة القانون بين البرلمان والجمعية المختلطة قد لا يخلو من المساس بمظهر السيادة القومية إذا وافق عليه البرلمان أولاً ثم رفضته الجمعية المختلطة .

والواقع أنه إذا اتسع صدر الاثنين للقانون من حيث مدوئه قامت مشكلة التعديلات التي قد يدخلها أيها في المشروع الذي أقره آخر ، وما يترتب عليها من تداول المشروع مرات عدة بين الاثنين ، وما ينجلي فيها من حد سلطة ممثلي البلاد في كل جليل وحقيق من شؤون التشريع .

إذا فرغ من القانون على صورة اتفقت عليها إرادة السلطين جاء دور الإصدار ، ونظمه كما رتبته الدستور لا يتفق مع النظام الذي رتبته المادة ١٢ فهو يجب أن يصدر بعد شهر من موافقة البرلمان عليه من ناحية ولا يستطيع إنفاذه في الأجانب — حتى بعد الإصدار — قبل أن تمضي ثلاثة شهور من موافقة الجمعية المختلطة .

فهل من المستغرب بعد ذلك أن يكون الإنتاج التشريعي ضعيفاً وألا يكون متناسباً مع ما خطته البلاد في سبيل الحضارة والعمران ؟





أولا يسعنا إلا أن نتساءل في ختام هذه الكلمة كيف استمر هذا الحال وإلى متى يدوم ؟

نشأت المحاكم المختلطة - كما تعلم - بحرية تقبل عليها الحكومة المصرية في رغبة ونحس بدين . وتقربها الدول كارهة متورطة لأنها لا تستطيع تلقاء الموضي التي كانت شائعة اذ ذاك تلكؤا أو اعتذارا . على أن الحكومة المصرية لم تعرض أمر إنشاء تلك المحاكم إلا على أن يكون نظاما مؤقتا . نعم لم تحدد مدى توقيته أو نوع النظام الذي يقدر أن يحلعه . ولكن هل يحوز الشك أو يقل الجدل في أن العاية الطبيعية لذلك التوقيت هي وصول مصر إلى حالة يطمئن لها الأجانب . وفي أن نظام الذي لا نظام غيره بعد نهاية الأجل المرسوم للمحاكم المختلطة هو النظام الذي تقتضيه السيادة التامة ومشاكله حال الدول الحرة .

لما الدول فقد اشترطت أنه إذا لم تؤد التجربة فائدة الإصلاح جار لها أن تعود للنظام السابق أو أن تقرر لاتفاق مع الحكومة المصرية في اتخاذ تدبير آخر . واشترطت كذلك ألا يجري على أي حال تغيير في النظام المعمول به في الخمس السنين الأولى .

لأمست الحكومة المصرية تطلب التجديد كلما انقضى الأجل المضروب ( خمس سنين ) . وهمت أول الأمر بإعادة النظر في نظام تلك المحاكم لتردها إلى الحدود المعقولة . فبقيت من الدول إصرارا على مظاهرتها على التوسع في اختصاصها . ثم أصبح أمر التجديد آليا . لا تكاد تسنشف الحكومة بمناسبة إلى الوقت الذي تنقطع فيه استقالة تلك المحاكم على سلطانها . ولا ترحو الدول إلا أن ينحول التوقيت بمضي الزمن إلى دوام . وقد يدق قلوبنا في الشرق إنه لا يدوم

فيه إلا الموقت . ورمي كان المحووظ في تلك التهمة التي ذهبت مثلاً . المحاكم  
المختنطة بعينها .

لو كاد يقع في العوس أن الأمر كذلك لولا رحمة من ربك .

كانت المحاكم تحدد كل مرة إلى خمس سنين . وكان آخر تلك التجديدات  
سنة ١٩١٠ م . كانت سنة ١٩١٥ أعلنت الحرب قائمة وكل شيء في ميران  
القدر . وأصبحت المحاكم تجدد سنة فسنة . وفي سنة ١٩١٩ طلبت الحكومة  
التجديد لتسعة شهور مختنطة بحق إنهاء أجل المحاكم قبل انقضاء تلك المدة .  
وجرى في ذلك الوقت الحديث في إعادة النظر في النظام لقضائي ، وجعل أجل  
المحاكم يمد بعد ذلك كل مرة لستة شهور .

لأنه يمكن المد لهذه المدد القصيرة ليخلو من الصعوبة والضرر بسبب طء بعض  
الدول في الإجابة ، وما يترتب على التأخير من الإيهام والاضطراب في نظام التقاضي .  
حتى إذا كان ٤ سبتمبر سنة ١٩٢١ أعلنت الحكومة الدول معشور أنها لا تستطيع  
إيفاء العظم الجدي في أول نوفمبر سنة ١٩٢١ كما كان مقدراً ، ولذلك فهي تطلب  
مد أجل المحاكم إلى أجل غير مسمى . على أن يكون للحكومة الحق في أن تسمى  
ذلك الأجل ، إعلان تعلله للدول قبله بسنة . وقد قبلت ذلك الدول جميعاً ولم  
يحتجط بعضها إلا بأن يكون لها أيضاً حق فسخ الأجل بالشرط عينه . ووافقت  
الحكومة على مبدأ التبادل في استعمال ذلك الحق .

وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ أصدرت الحكومة قانوناً مما تقدم نافداً  
بالنسبة للدول عدا فرنسا وإيودن وهولندا . أما الأولين فقد تم مد الأجل بالنسبة  
لها على الوجه المذكور بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٢ وأما الأخيرة فبقانون رقم ٣٥  
من السنة عينها .

أوقد طن بعضهم أن قد كتب بذلك التأييد للحاكم المختلطة . على أن الواقع أن انبئة لم تقطع يوما عن النظر في تعديل النظام القضائي . وإنما آثرت الحكومة أن تستبدل بنظام التحديد لمدة قصيرة . وهو النظام الذي يحتاج إلى موافقة صريحة ويتكرر في نهاية كل أجل . نظام لا يعدو في الحقيقة أن يكون مد أجل يتجدد ضمنا كل سنة حتى يصح عزم الحكومة على وضع حد للتجديد . وهو نظام أبلغ في التوقيت من المد كل خمس سنين .

أقبل ذلك قم الخلاف فيما إذا كانت الحكومة تستطيع نقض الاتفاق انحصار بالحاكم المختلطة عند نهاية كل أجل . ورغم بعضهم أن المادة ٤ من لائحة ترتيبها لم تحل ذلك الحق إلا للدول وأن مفهوم المخالفة ألا يكون لمصر مثله . وم تكن مصر ، في الحق ، بحاجة لأن تحتفظ بحق نسخ قانون هي التي أصدرته . وما كان التحديد ليتم إلا بأمر تصدره الحكومة المصرية . وكانت دياجة أوامر التجديد تنطق دائم بأن التحديد بني على اتفاق الحكومة المصرية والحكومات ذات الشأن .



أوقد يكون من أقوى الأسانيد وأمتن الحجج على حق مصر في استكمال سيادتها في القضاء وتشريع أنها استطاعت . وسط الشعب والصحور التي أجمالك وصفها . أن تجري سمية الحكم في أمن وسلام . بل هي استطاعت أن تقطع شوطا غير قصير في حبة العمران والمدنية . على أنه لن يتم لها الشعور بما يجب لكل أمة من العرة وكرامة ، ولن تتحقق لها العدة التي ينبغي أن تعتد بها في نضار الحياة العيف . ولن تنهيا لها المساهمة في النشاط الدولي والإنساني على الوجه الذي يؤهلها له ماضيها المجيد وحاضرها العتيد وكل ما حبها الله من خيرات .

ووجه أهلها من خلال وصفت ، إلا أن نخط عن عاتقها تلك الامتيازات التي  
تقيد خطاها إلى الكمال .

أُذن اتقى المقتضى من حاجة البلاد وحالتها وعدم المساع من أى عهد سابق  
أو قيد نافذ وحققت كلمة حصرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باش رئيس  
محكمة القضا والإبرام فى خطابه بحفلة العيد الحسينى للحاكم الأهلية : ” ولئن كنا  
نعودنا ، نحن رجال القضاء الأهلى ، أن نسمع من حلاتكم فى كل مناسبة أمثل  
تلك الكلمات المطمئنة : ” سيروا بركة الله وهديه إلى الأمام . وأيقوا أن ما تقدمون  
من عمل صالح بخراؤه مكحول لكم حتماً ولبلاد . وأن من يعمل مثقال ذرة  
خيراً يره . وأن الله مع الصابرين “ — لئن كنا نعود سماع مثل تلك الكلمات الجميلة  
النافعة فى التشجيع ، فلقد آت لنا اليوم أن نطمع منكم أن تحجروا بكمناكم مسموعة  
معلنة أن الخمسين سنة الماضية قد حققت إلى الغاية المقصوى وسائل مشروع  
أبيكم العظيم ، وأن مصر أصبحت مستحقة للتمتع بما تتمتع به كل أمة من  
الاستقلال بإدارة العدل فى ديارها بين قطانها أجمعين . والله المستول أن يحقق  
لمصر هذا الأمل فى عهد جلالكم السعيد “ .



(ب)

## التشريع والقضاء قبل إنشاء المحاكم الأهلية

لحضرة صاحب العزة عزيز خاكي بك المحامي

لقد أراد الإمام بتاريخ التشريع والقضاء في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية عليه أن يستعرض حالة مصر السياسية والنشورية والقضائية والاحتجاجية والمالية والعلمية قبل تاريخ إنشاء هذه المحاكم . فإذا ما استعرضها كلها انطبعت في ذهنه صورة حقيقية لما كان عليه التشريع والقضاء من ولاية محمد علي لغاية خديوية إسماعيل .

قبل أن تسد ولاية مصر إلى محمد علي باشا في سنة ١٨٠٥ كان الوالي التركي - الذي كان يرسله السلطان إلى مصر في آخر كل سنة - هو الذي يحكم مصر ، وكان يعاونه ٢٤ بيكا منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى في القطر . وكانت الإسكندرية والسويس ودمياط تابعة لتركيا رأسا يحكمها ثلاثة قبطانات يعينهم السلطان . فلما ولي محمد علي باشا على مصر أبطل النظام التركي القديم ، وأصدر أمرا في سنة ١٢٢٠ هـ ( ١٨٠٥ م ) بإنشاء ديوان سماه ( ديوان الوالي ) احتضنه بضبط المدينة

وربطها والفصل في المشاكل التي تقوم بين الأهالي والأجانب على السواء ، وعين فيه عالماً من كل مذهب من المذاهب الأربعة للظفر في مسائل الموارث والأوصياء ، والحجيات الكبيرة ، وخصصه بوضع نظمات البلاد الأولى وسن اللوائح .  
أرأيت هذا المزيج من الاختصاصات الإدارية والقضائية والتشريعية ؟

لوفي ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ أصدر أمراً إلى كنتخذاك بين فيه كيف تنظر المسائل التي تعرض على ذلك المجلس وطرق المداولة فيها وسماه ( المجلس العالي الملكي ) .

لوفي شعبان سنة ١٢٤٥ هـ سن محمد علي قانوناً لضبط أحوال الزراعة سمّاه ( قانون الملاح ) بين فيه أحكام العصب ونقل الحدود واستعمال ماشية الغير بدون رصاء وسرقة مواكه والغلال والدجاج والغنم ، وأحكام المهمين في الحرث والزرع ، وعقوبة من تمتع عن إرسال أثمار إلى الجهادية ، ومن يظلم الأهالي من المشايخ عند جباية الأموال ، ومن يحجى ممولا بلحاً إليه هرباً من دفع الأموال الأميرية ، ومن يكسر السواقى ، ومن يحرق الأجران ، ومن يكذب على الحكام ، ومن يذبح إناث الحيوانات أو ذكورها قبل الثالثة من عمرها . وجعل عقوبات لصرب بالكرباح والسبي إلى فيزاوغلي والليمان والإعدام . وكانت العقوبة تقع على المحرم وعلى شيوخه أحياناً وعليهما تارة وعلى القائم مقام تارة أخرى .

لوما كثرت القوانين وتعددت اللوائح وحدتها الحكومة فاسترعت من مجموعها قانوناً عاماً أطلقت عليه اسم قانون " المتسخات " طبع ونشر في سنة ١٢٤٥ هجرية . وهذا لقانون أحسن مصدر يرجع إليه لمعرفة تاريخ البلاد في ذلك العهد وما كانت عليه الأمة من درجة المدنية .

وفي ٢٣ صفر سنة ١٢٤٩ هـ صدر قانون أشبه باللائحة داخلية وطرق مرافعت  
وسمى هذا القانون "ترتيب مجلس أحكام ملكية".

وفي شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ وضع محمد علي قانونا عاما للبلاد سماه  
(قانون السياسة نامة) به حصر السلطة في سبعة دواوين هي :

١ - الديوان الأعلى : وكان اختصاصه خليطا من الاختصاصات الإدارية  
والمالية والقضائية والشرعية والجهادية والبحرية وغيرها . لأنه تناول إجراءات  
الصلح والربط . وفي الوقت نفسه تناول الفصل في الخصومات وفي مشاكل  
بيت المال . وبينما نرى اختصاصه يتناول الطر في مسائل الأوقاف وقضايا  
مجلس التجار نراه يتناول إدارة مصلحة المبانى والمحير الملكى والقوافل وجبل  
المرمر وطره وأشغال المحمودية والسوسنات . وبينما نرى اختصاصه يشمل النظر  
في الدعاوى وفي العرصحات وفي أمور الأحكام لمدينة الإسكندرية نرى اختصاصه  
يتناول مباشرة شؤون ديوان المواشى والسلطنة والشفعة والتمرحنة والعربخنة  
والترسانة والرزامحة .

٢ - ديوان الإيرادات .

٣ - ديوان الجهادية .

٤ - ديوان البحر .

٥ - ديوان المدارس : وكان ينظر في أمور المدارس الابتدائية والتجهيرية  
والخصوصية كما كان ينظر في مخازن الآلات والقاطر الخيرية ومطبعة بولاق  
وإدارة الوقائع المصرية ومصلحة الأمور الهندسية وإدارة الماريوس والاصطبلات  
الكبرى في شبرا .



٦ - ديوان لأمر الأمور الإبراهيمية والتجارة المصرية . وكان له سطر في المعاملات بين الأهالي والأجانب في تجارة . وفي الوقت نفسه كان يسطر في بيع متاجر الحكومة ومشترياتها وحساب مصالح إيراد مدينة مصر .

٧ - ديوان العايرقات : فابريقة الطرابيش في شبرا وسائر العايرقات التي كانت موجودة في مدينة مصر وفي مدن الأقاليم .

لأمر محمد علي باشا تشكلت ( جمعية عمومية ) كانت تعرف باسم ( مجلس المشورة ) تتألف من مديري الدواوين السبعة ومن بعض العلما ومن الدوات الذين يعينهم سولي للطر في المسائل الكبرى والمصالح الكلية . وكانت تعرض قراراتها على الوالي للتصديق على ما يراه منها . فكانت الكلمة الأخيرة للوالي ، وما كان للتدريين أو للعلماء أو للعطاء رأى قطعى أو حكم قطعى .

وفي ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ أمر محمد علي باشا بتشكيل مجلس جمعية الحقانية . وكان لهذه الجمعية حق التشريع وحق سن القوانين واللوائح لتسرى على الدس كافة فوق أصل اختصاصها وهو رؤية جميع القضايا الخاصة بالعسكرية أو الأهلى التي تقدم إليه من الدواوين ذات الشأن فيها ثم إعادة النظر في القضايا التي يأمر سولي اسم بطرها ثانيا ثم بنظر التهم الموجهة إلى كبار الموظفين الخ . . . وجمعية الحقانية هذه قد سميت في ٥ ربيع الآخر سنة ١٢٦٥ هـ باسم مجلس الأحكام . وهو ذلك المجلس الذى بقى موحودا حتى افتتاح المحاكم الأهلية . وكان درجة ثلاثة للمخصصات . وكان من أعضائه عالم حنفى وعالم شافعى وكانت أحكامه ترسل إلى ديوان كنفذا ليصدر أمره بالتنفيذ .

لأمر سنة ١٢٦١ هـ شكل محمد علي مجلسا لتجار الإسكندرية اجتمع لأول مرة في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ . وكان يتألف من ١٢ عضوا هم : رئيس ومعاون

و اشكاتب وكاتب يعرف اللغة العربية واللغة الإيطالية و ٨ من التجار - ٥ وطينين و ٣ أورباويين - وكان يسطر القضايا التجارية بين الأهالي والأورباويين وبين الأهالي بعضهم مع بعض. ومن الغريب أنه ما كان يسوع للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى هذا المجلس رأساً ، بل كان الواجب على صاحب الشأن أن يقدم عريضة بطلامته إلى مدير الديوان الداوري. فإذا وافق على بطل الدعوى بالمجلس أشر بذلك على العريضة وسلبت العريضة إلى صاحبها ليذهب بها إلى رئيس المجلس . وكان انتظم من أحكام هذا المجلس رفع إلى وليّ النعم ذاته .

أوفي ٢٢ شوال سنة ١٢٦٢ هـ صدر منشور بترتيب مجلس تجارى في مصر على مثال مجلس تجار ثغر الإسكندرية. وتقرر سريان اللائحة السابقة على المجلسين معا .

أوفي ٢٤ محرم سنة ١٢٦٣ صدر أمر إلى كنتخدا باشا بتشكيل ثلاثة مجالس أحدها يسمى (المجلس الخصوصى) يعقد تحت رئاسة إبراهيم باشا ابن محمد على باشا ، وثانيها يدعى المجلس العمومى ويكون في مصر. وثالثها يدعى مجلس جمعية الإسكندرية ويكون في الإسكندرية .

أما المجلس الخصوصى فانه كان يسطر في عطاءم الأمور الكلية وسن اللوائح وإعطاء التعليمات لجميع مصالح الحكومة ودواوينها . وأما المجلس العمومى ويقال له الجمعية العمومية لمالية فكان يعقد جلساته مرتين في الأسبوع على الأقل . ويختص بسطر المسائل العمومية المهمة ثم يرسل قراره فيها إلى المجلس الخصوصى . فإذا وافق عليه عرضه على وليّ النعم وصدر الأمر العالى بتنفيذه . وأما الجمعية العمومية بالإسكندرية فقد كان اختصاصها باختصاص المجلس العمومى لمالية إلا أن قراراتها كانت تعتبر ابتدائية بالنسبة إليه فكانت ترسل إليه ليبدى رأيه فيها ثم يرسلها إلى المجلس الخصوصى .

أوفي ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ صدر الأمر بالغاء المجلس الخصوصي لوفاة  
رئيسه .

أوفي ١٣ شوال سنة ١٢٦٨ هـ في عهد عباس الأول شكلت الحكومة خمسة  
مجالس للأقاليم :

١ - المجلس ططا ويختص برؤية جميع الدعاوى والمنازعات التي تقوم بين  
أهالي مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة .

٢ - المجلس سمود لسطر الدعاوى التي تنشأ بمديريات الدقهلية واشرقية  
والقليوبية .

٣ - المجلس الفشن لمديريات البحيرة والميا وبى مزار وبني سويف والصيوط .

٤ - المجلس جرجا لمديريات أسيوط وجرجا وقنا وإسنا .

٥ - المجلس الخرطوم لقضايا السودان .

وكان لكل مجلس عالما أحدهما حنفى والآخر شافعى . ويصم لكل مجلس  
اثنان من مشايخ البلاد . ولكل مجلس إمام للصلاة ومطعمجى .

أوفي ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ كانت الدولة العلية سنت قانونا عاما سمته  
( قانون نامه سبطانى ) صدر به خط همايونى شريف فيه أبواب ثلاثة :

١ - لحياب الأمن على النفس .

٢ - لحياب الأمن على المال .

٣ - لحياب الأمن على العرض .

لقد نشر هذا القانون على جميع الولايات واترغ منه قنود خاص بمصر هو المعروف أمام المجالس الملعة باسم ( القانون الهايوني ) . ومن سنة ١٢٧١ هـ صار القانون الهايوني دستوراً مرعى الإجراء .

لوفي ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧١ هـ ألغى سعيد باشا مجلس الأحكام . وفي عرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ أعاده .

لوفي سنة ١٢٧٢ هـ طلب فواصل الدول من الحكومة تأييف مجلس استئناف للمسائل التجارية وتم الاتفاق و عملت لائحة صدر أمر عال باعتمادها بتاريخ ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ تذكر ديباحتها : « قد عرض علينا ما اشملت عليه إفاذك رقم ٢٣ جمادى سنة ١٢٧٢ هـ نمرة ١٦٢ وما انطوت عليه الإفاذة المحررة على رى جناب قنسلوس الإنخير وقنسلوس النمسا وقنسلوس فرنسا وقنسلوس سردينيا وقنسلوس إسانيا وقنسلوس اليونان وقنسلوس اسويد وقنسلوس أمريكا ... » . ونص فى هذه اللائحة على أنه إذا كان المستأنف من رعى الحكومة المحلية ويرفع استئنافه مباشرة إلى المحافظة ، وإذا كان أحنيا يرفعه إلى قصله وهو يبيعه إلى المحافظة . ولا يقبل استئناف إلا إذا دفع المستأنف ما حكم به عليه ابتداءً ليودع فى الخزينة على سبيل الأمانة . وكانت خلاصات مجلس انعار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها . وبقي العمل جارياً على هذه الوتيرة حتى سنة ١٢٧٦ هـ حيث صدر أمر عال تاريخه ٢٤ شعبان بوحوب تقديم الخلاصات إلى المحافظة .

وكانت رسوم الدعاوى تدفع بعد انتهاء الدعى ، إلا أنه فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٢٧٦ هـ أصدرت محافظة اسكندرية أمراً إلى مجلسها بوحوب تحصيل الرسوم مقدماً .

ومن ذلك التاريخ صار قانون التجارة العثماني واجب الإجراء في الديار المصرية كما نصت على ذلك المادة ٤٠ من اللائحة . على أنه إذا لم يوجد نص في قانون تجارة العثماني وجب تطبيق القانون الفرنسي .

وكانت أحكام مجلس تجار إسكندرية تستأف أمام مجلس استئناف تجار مصر . وأحكام مجلس تجار مصر تستأف أمام مجلس استئناف تجار اسكندرية . وكانت ملخصات أحكام المجالس التجارية تنشر باللغة الفرنسية .

وفي ١١ ربيع ثان سنة ١٢٧٣ هـ صدر أمر عال بإحالة النظر في مصروفات جميع الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام .

أرأيت كيف أن مجلس الأحكام - وهو أكبر هيئة قضائية في البلد - كان ينظر أيضا في المسائل المالية المحضة ؟

وبتاريخ ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ عاد سعيد باشا وأمر بإلغاء المجالس كلها ( مجلس مصر ومجلس اسكندرية ومجالس الأقاليم برمتها ) وعهد بأعمالها إلى المديرية والمحافظات .

وفي ٤ دى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ رجع سعيد باشا فأعاد مجلس الأحكام . وبقى هذا المجلس قائما من تاريخ إعادته حتى إنشاء المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٤ ، فأحلت عليها الحكومة قصايا الوجه البحري . وبقى مجلس الأحكام ينظر قضايا الوجه القبلي إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية في الوجه القبلي في حلال سنة ١٨٨٩

وفي عهد سعيد باشا كانت المديرية والمحافظات تنظر في الخصومات بين الأهالي والأحباب . وبعد ذلك أنشأ مجلسا لخصوصيا لنظرها في سنة ١٢٧٨ سماه ( مجلس قوميون مصر ) سن له لائحة سماها ( قانون رؤية الدعاوى بمجلس

قومسيون مصر). وكان هذا المجلس يتألف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضو أوروبائى وعضو للأروام وعضو إسرائيلى وعضو أرمنى ، وكانت يحق للتقنصليات أن ترسل من قبلها مندوبا لحضور الجلسات . أما القوانين التى كان يعمل بها أمام ذلك المجلس فكانت القوانين المعمول بها فى الدولة اعلية مع اعتبار الأصول المرعية فى القطر المصرى . وكان يجب على الخصم المقيم خارج مدينة القاهرة أن يقيم فيها إلى أن تنتهى خصومته أو يبيب عنه ويكلا .

للم يكن من اختصاص هذا المجلس الطر فى المازعات الخاصة بالعقارات لأن الطر فيها كان من اختصاص المحاكم الشرعية . وكانت أحكام مجلس قومسيون مصر تستأنف أمام مجلس الأحكام وتنفذ بمعرفة الجهة المتسلطة على الشخص المحكوم عليه .

لوفى رجب سنة ١٢٨٣ هـ أمر الخديوى إسماعيل بتشكيل مجلس شورى التواب ليتداول فى المسائل الداخلية ويعرض عليه ما يقر عليه رأيه .

لوفى ٨ شعبان سنة ١٢٨٩ هـ تشكل المجلس الخصوصى ثانية بأمر إسماعيل مؤلها من ناظر المالية وباشمعاون الجباب الخديوى ورئيس مجلس الأحكام وناظر الجهادية ومحافظ مصر وسردار الجيش ليعظر فى أمور الحكومة كافة . وبعد أن يفحصها يعرضها على الخديوى للتصديق .

لوفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ( ١٢٩٥ هـ ) صدر امر الخديوى إسماعيل إلى نوبار باشا بتشكيل مجلس نظار يتولى الحكم مع الخديوى ، فشكلت الحكومة من سبع نظارات .

لوفى ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩ أصدر إسماعيل باشا أمرا بتشكيل مجلس باسم ( مجلس شورى الحكومة ) يكون رئيسه رئيس مجلس الطار ، وله وكيلان

أجديان وثمانية مستشارون أربعة من الأهالي وأربعة من الأجانب وأربعة  
عصر بالحلية اثنان من الأهالي واثان من الأجانب . واختصاصاته كانت إبداء  
الرأى فى مشروعات القوانين العمومية والفصل فيما يحصل من الخلاف بين انطارات  
ونظر فيما ينسب إلى الموطعين . إلا أن هذا المجلس لم يباشر عملاً لأنه لم  
يعقد .

وفى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦هـ ( ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٩م ) ألغى الخديوى  
توفيق باشا مجلس المطار وأجاز لكل ناظر أن يستقل بشؤون نظارته .

وفى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ميلادية ( ١٢٩٧ هـ ) عاد الخديوى توفيق باشا  
وأعاد تشكيل مجلس النظار .

هكذا من جهة التشريع .

أما القضاء الأهلى - المدنى والجناى - فكان منوطاً بالمجالس المحلية . وهذه  
المجلس كانت على خمسة أنواع هى مجلس الدعاوى والمجالس المركزية والمجالس  
الابتدائية والمجالس الاستئنافية ومجلس الأحكام . واختصاص كل واحد منها  
وحدة العمل فيه مفصلاً فى التقرير القيم . الذى قدمه المرحوم نحرى باشا  
نظر الحقانية لمجلس النظار ، المنشور فى هذا الكتاب :

وأظهر ما يتميز به التشريع والقضاء فى ذلك الزمان الغابر المميزات الآتية :

- ١ - **فصل** سلطة التشريع وسلطة القضاء فى سلطة الوالى .
- ٢ - **فصل** سلطة الإدارة على القضاء سيطرة تلاشى معها استقلاله .
- ٣ - **فصل** الغلب العنصر العسكرى على العنصر المدنى .
- ٤ - **فصل** تنازع سلطان تركيا ووالى مصر ولاية القضاء الشرعى فى مصر .
- ٥ - **فصل** الحكم ونقضة الموظفين والكتاب فى العلم وفى اللغة .



## ١ - إلغاء سلطة التشريع بواسطة القضاء

### في سلطة الوالى

كان الديوان الخديوى - الذى اختصه الوالى بالفصل فى المشاكل والخصومات التى تقوم بين الأهالى والأجانب وعين فيه علما من كل مذهب من المذاهب الأربعة للطرف فى مسائل الموارث والأوصياء والخلايات الكبرى - واختصه أيضا بوضع نظمات البلاد الأولى وسن اللوائح - كان هذا الديوان إذا رأى رأيا أو أصدر حكما عرضه على الوالى ليصدر أمره فيه بما يشاء .

كانت أحكام مجلس اسكدرية ترسل إلى الديوان الخديوى للتصديق عليها ، فان رأى فيها ما يوجب إعادة سطر أحطها على المجلس العالى الملكى .

لقدما س محمد على باشا قانون مجلس (جمعية الحقانية) جعل من اختصاصه إعادة النظر فى القضايا التى يأمر وليّ العلم ببطرها ثانيا .

وأعد ما شكل مجلس تجار اسكدرية س له لائحة فى سنة ١٢٦١ هـ قال فيها " إنه لا يسوع للناس أن يرفعوا خصوماتهم إلى المجلس مباشرة ، بل ينبغي لصاحب الشأن أن يقدم عريضة بطلانته إلى مدير الديوان الداورى ، فاذا وافق على نظر الدعوى والمجلس أمر بذلك على العريضة وسلمت لصاحبها ليذهب بها إلى رئيس المجلس " . وكان التظلم من أحكام المجلس يرفع إلى وليّ العلم .

وكانت خلاصات مجالس التعار تقدم إلى ديوان الخديوى لاعتمادها منه .

ولما وضع محمد على باشا الترتيبات الأساسية لتنفيذ قانون ( السياسة نامه ) فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٥٣ هـ قال إن " مجلس التجار وأمور الاحساب

ورؤية الدعاوى واعرص حالات وأمور الأحكام باسكندرية تكون بطرف مدير الديوان الخديوى .

لوفى الد ١٩ من لائحة ترتيب مجالس التجار نص على أنه إذا تطلم أحد من أرباب الدعاوى من الحكم الذى صدر عليه من المجلس إلى الديوان (وقدم عرصان للعتبة السنية فيصدر عليه أولا الاستعلام من الديوان) . وإذا اتضح أن الحكم قد ظلمه فتعال الدعوى على جمعية تجار أخرى على أن تعرض خلاصة ما تصدره على (الأعتاب السنية ويبقى الأمر موطا لإرادته العلية) .

وكان أكبر مجلس يعرض قراراته على الوالى . أصدر رئيس مجلس ثانى قبل قرارا فى سنة ١٢٧١ هـ جاء فى آخره (فيتحرر لخصرة كاتب سعادة الخديوى الأكرم بالعرض عن ذلك للأعتاب وما تتعلق الإرادة العلية بأجراه يتبع الإجرى بموجب . هذا ما استقر عليه رأى المجلس - رئيس المجلس . سعادته غير حاصر) .

أرأيت كيف أن سلطة الوالى كانت تحت سلطة تشريع وسلطة قضاء . وأن القضاء كله كان خاضعا لإرادة الوالى إن شاء أبقاه وإن شاء ألغاه ؟

لجل إن وجود المجالس كان معلقا على إرادة الوالى إن شاء أبقاها وإن شاء ألغاه . مثال ذلك :

كان إبراهيم باشا بن محمد على باشا رئيسا للمجلس الخصوصى وهو أعلى مجلس فى القطر لأنه كان قائما مقام السلطة التشريعية الكبرى . فلما تولى إبراهيم باشا رئيس المجلس صدر الأمر فى ١٧ شوال سنة ١٢٦٤ هـ بإلغاء المجلس الخصوصى بسبب وفاة رئيسه .

وأحدث في سنة ١٢٧١ هـ أن سافر سعيد باشا على قطاره الخاص إلى مديرية الروضة ( الغربية والمنوفية معا ) وكان بها مجلس رئيسه المرحوم جعفر باشا . فذهب سعيد باشا إلى المجلس رأساً فلم يجد به أحداً من العمال . فغضب غضباً شديداً وأمر رياض باشا - الذى كان وكيل مديرية الروضة وقتئذ - بإقفال أبواب المجلس وتسميرها . وبعد رياض باشا الأمر لساعته . ولم يعد إلى مصر أصدر أمراً إلى إسماعيل باشا بالغاء مجلس الأحكام . ثم حال رؤية الدعاوى والمصالح التى كانت مطروحة أمامه على إسماعيل باشا على أن يظفره هو بنفسه ويعرض ما يراه فيها على سعيد باشا . ولما هدأت ثورة غضب سعيد باشا عاد وأمر إسماعيل باشا في عرة ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ إعادة مجلس الأحكام وعينه رئيساً له .

وفي ٢٤ رمضان سنة ١٢٧٦ هـ عاد سعيد باشا وغضب على المجلس . لأنه بلغه أن رجال مجلس مديرية لغربية ارتشوا في قضية كانت مقدمة على أهالى الدجلون . فكان مطهر عضبه أن أمر بالغاء مجلس مصر ومجلس إسكندرية ومجلس الأحكام ومجلس الأقاليم على نكرة أبيها . وحال أعمالها على المديريات والمخفطات ، واستبقى لنفسه النظر في "قضية الجناينة" التى تستوجب "القصاص" . وفي ٤ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ هـ عاد وأمر بإعادة مجلس الأحكام . ثم أعاد مجلسين اثنين من مجالس الأقاليم كان مقر الأول طسطا لنظر قضايا الوجه البحرى كله ، ومقر الثانى فى أسبوط لنظر قضايا الوجه القبلى كله . وجعل استئناف أحكامها من اختصاص مجلس الأحكام على أن يكون تنفيذ موقوفه على ( تصديق المعية السنية ) . وبقى مجلس الأحكام قائما حتى جاءت المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٤م وورثت عنه قضايا الوجه البحرى . ولما أنشئت المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى فى سنة ١٨٨٩م تلقت عنه قضايا الوجه القبلى .

لم يكن الأمر مقصوراً على أنوالى ، بل كان ( بشمعوون الحصرة الحديدية )  
يصدر أوامر ويسن لوائح - مدنية وغير مدنية - تسرى على الكافة . رأينا أمراً  
صادراً منه فى ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ هـ ( ١٨٦٤ ميلادية ) يحرم التبىع فى الأراضى  
التي تجور حدى السكة الحديد . وأصدر أوامر أخرى كثيرة لها قوة القوانين .

## ٢ - سيطرة الإدارة على القضاء سيطرة ثلاثى شعبها استقلاله

وكانت الإدارة مهيمنة على القضاء سيطرة ثلاثى معها استقلاله .  
إن كتعد ، لك الذى كانت له السيطرة على الدواوين السعة كانت له السلطة  
على المجالس عامة ، حتى إن مجلس الأحكام - وهو أعلى هيئة قضائية فى البلد -  
كان ياتمر بأوامره .

إن الأقاليم كان يحكمها " الكشاف " بغير نظام ولا قانون . وكان الكشاف  
يتصرفون فى شؤون الناس حسب أهوائهم . وكانوا كلهم من الأغوات والمماليك  
والمعاليق ومن السناحق رؤساء الفرق العسكرية .

كانت القوانين تصدر فى الأصل باللغة التركية التي لا يفهمها المصريون فيستأثر  
الحكام الترك بتفسيرها وتأويلها والحكم بمقتضاها حسبما يشاءون .

كانت خلاصات الأحكام التي يصدرها مجلس الأحكام ترسل إلى " ديوان  
كتخدا " ليصدر أوامره بتنفيذها .

كانت " الضبطية " قائمة مقام النيابة العمومية أمام المجالس الابتدائية  
و " المحافظة " أمام مجالس الاستئناف .

**كتاب** المديرون يستخدمون رؤساء المجالس وأعضاءها في العمليات وفي مباشرة جسر النيل إبان فيضانه وفي تحصيل الضرائب . روى المرحوم فتحى باشا زغلول في كتابه "المحاماة" أنه "في حلال سنة ١٢٩٢ هـ غضب مدير غربية على مأمور مركز دسوق فأمر رئيس مجلس الدعاوى المرحوم شاوى افسدى زغلول (أحد فتحى باشا) بهجوم على بيت المأمور وإخراج جميع أمتعته والقبض عليه . وما كان في طاقة أحد إذ ذاك مخالفة أمر المدير فصعد رئيس المجلس بالأمر ونقله" .

ومن مظاهر تعلق الإدارة على القضاء أن المجالس والمصالح والأقلام الأميرية كانت تباع إلى الملتزمين ببيع سلع - حتى المحاكم شرعية كانت تباع إلى الملتزمين . ورد في "سند السادس من الترتيبات الأساسية لقانون السيسة النامه أن (الأقلام والمصالح الأميرية التى بحسب الاقتصاء يباعوا إلى الملتزمين فينبغى قبل نهاية مدة الملتزم الأول بشهرين يصير اشروع في بيع المصاحفة) . وذكر المرحوم فتحى باشا زغلول في كتابه "المحاماة" صحيفة ٢٣٩ أن "كثيرا من مصالح الحكومة ذات الإيراد - حتى المحاكم شرعية - كان يباع بالالتزام فينصرف فيها الملتزمون وفي الرعية على حسب ما يشاءون" .

ولعل سبب سيطرة الإدارة على القضاء خلو البلاد من المجالس حتى سنة ١٢٦٨ هـ لأنه قبل هذا التاريخ كانت الدعاوى ترفع إلى المديرين والحكام وكانوا يحكمون فيها بحسبصوص الأوامر والمشورات التى كانت تصدر من مجلس الأحكام ومن المجلس الخصوصى . وفي سنة ١٢٦٨ هـ فقط تشكلت مجالس الأقاليم في طسطا وسمنود واقشن وجرجا والخرطوم . ولكن على كل حال كان تنفيذ الخلاصات راجعا إلى (ديوان كنتخذا) .

وَرَادَ احتِلاطُ لإدارة بالقضاء عِندَ ما صدرَ أمرُ سَعِيدَ باشا في ١١ ربيع ثانياً سنة ١٢٧٣ هـ بِإحالةِ نَظرِ مَصروفاتِ بِجميعِ الدواوين وإيراداتها على مجلس الأحكام فكان هو الذي يقرها .

### ٣ - مجلس العصر العسكري على العصر المدني

أمر محمد علي باشا في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ بتشكيل ( مجلس جمعية الحفائية ) قال إن أعضاءها ينتخبون من ( الحائزين لرتب الميرلوا والميرالاي ومن الصباط البرية والبحرية ) . ثم أمر بأن يشكل المجلس من رئيس وستة أعضاء ( على أن يكون اثنان منهم من ذوات الجهادية واثنان من ذوات البحرية واثنان من ضباط عسكريين والملكيين لتحقيق الدعوى التي يطلب أربابها تحقيقها ) .

وأعندما شكل مجلس قومسيون مصر قيل إنه يكون من أعضائه مصريان ( واحد أفندي برتبة ثالثة وواحد أفندي برتبة قائمقام ) .

وكانت صفة العسكرية في نظر الوالي معتبرة من المؤهلات لتقلد جميع المناصب الإدارية والمقصائية والسياسية . حدث - كما ذكره المرحوم فتحي باشا في كتابه " المحاماة " - أن شخصاً منهم كان في وقت واحد ( محافظ رشيد ) و ( ياور خديوي ) و ( نواء الساحل ) و ( مدير البحيرة ) . ومع كل هذا كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب .

### ٤ - شوارع سلطان شركا والى العصر ولاية القضاء الشرعي

في العصر :

كان سلاطين آل عثمان يولون على الديار المصرية قاضياً يختارونه من قضاة الأستانة . وكانت توبته لسة واحدة ، فإذا حضر إلى مصر تولى فعلاً قضاء مصر

المحروسة واختار للمدريات والمحافظات قصاة يوليهم هو بمعرفته . وكان تعيين قصاة المدريات جريا بكمية غريبة ذكرنا بكمية اختيار القضاة في بعض ممالك أوروبا في القرون الوسطى . ذلك أنه كان يعرض الترام قضاء المدريات والمحافظات لمن أراد . فكان كتاب المحاكم الشرعية يتهاقون عليها ويدفعون فيها أثمانا عالية .

لم يكن لقاضي مصر مرتب معلوم يتقاصاه في آخر شهر . بل كان له حق تقاضى اثنين في المائة من قيمة الإشهادات والوقفيات والاستبدالات واليوسع والهبات وغيرها . وكان أعوانه الكنته والمأذونون مثله ليس لهم مرتب معلوم يتقاضونه في آخر كل شهر . بل كانوا يتقاسمون الرسوم التي يهرصونها بطريقة استبدادية على الإشهادات التي كانوا يحررونها . وكان هؤلاء المأذونون يطلق عليهم اسم ( السادة العدول ) أو ( مأذوني القاضي ) .

ولما استفحل أمر هذه الفوضى اتفقت حكومة مصر مع حكومة تركيا على تعديل هذا النظام . وتم الاتفاق على أن تختص الحكومة المصرية دون قاضي مصر بتعيين قضاة المدريات والمحافظات . ودفعت مصر لتركيا مبلغا كبيرا من المال ثمنا لهذا الحق .

بعد ذلك وفي سنة ١٢٩٣ هجرية جمع إسماعيل باشا المجلس المخصوص وعرض عليه أمر المحاكم الشرعية وكيف حلت فيها القوضى محل النظام . فقر الرأي على أن تكون تولية قاضي مصر بأمر الخديوى . وأن يكون قاضي مصر موظفا تابعا للحكومة المصرية . وأن تستمر ولايته خمس سنوات قابلة للتجديد ، وأن توضع لائحة رسوم . وأن ترتب ميزانية لمرتبات قضاة والكتاب . وبناء على هذا اختار الخديوى المرحوم الشيخ عبد الرحمن نافذ افندى ليتولى قضاء على مصر



المحروسة . وبقى الشيخ عبد الرحمن نافذ قاضيا خمس عشرة سنة متوالية . ولم يعترض السلطان على تعيينه واكتفى بالاستيلاء على مبلغ ٢٠٠ حيه التي كانت حكومة مصر تدفعها إلى القاضى التركى . واستمرت الحكومة المصرية تدفع مرتب قاضى مصر مرتين مرة للقاضى ومرة للسلطان .

على أن استنثار سلطان تركيا بولاية اقضاء الشرعى فى مصر إذا كانت نجت عنه تلك الموصى فلقد كان له أثر حميد فى ذلك الرابع الذى قام بين السلطان ووالى مصر بخصوص حق " القصاص " .

كان حق القصاص فى جميع الولايات العثمانية - بم فيها مصر - من حق السلطان . حدث أنه فى عهد عباس باشا الأول طلب منه سلطان أن يتبع " التظلمات " التى كانت أصدرها لجميع الولاة فى سلطنة آل عثمان وبها انتزع من الولاة حق القصاص واحتفظ به لنفسه وحده دون سواه . إلا أن عباسا رفض وجادل وادعى أن له حق القصاص وأن حقه غير مفيد باذن سلطان . مهدده السلطان فلم يذعن عباس . فأرسل إليه سلطان فى سنة ١٨٥٢م مؤداهدى أحد رجال السياسة فى الأستانة ليقعه بأن الحكم بالإعدام يجب أن يصدر من مجلس يتعقد بحضور قاضى مصر ( التركى ) ولا ينقد إلا بعد أن يصدر ( البرلمان العالى بالإجراء على مقتضى لإعلام شرعى الذى يحجر بذلك ويقدم بالأعتاب السنية السطانية من بعد التصديق عليه من حضرة شيخ الإسلام بالأستانة العلية ) . وبعد أخذ ورد انتهى الأمر بأن قبل السلطان الاعتراف بحق عباس فى اقصاص بدون استئذان السلطان لمدة سبع سنوات ، ولكنه قيد هذا الحق بأن يتشكل مجلس عال لمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام قبل تنفيذ الحكم . وقد كان لفكرة تشكيل هذا المجلس العالى فضل عدم صدور حكم بالإعدام على أى مصرى فى باقى مدة ولاية عباس ( راجع صحيفة ٢٧ من كتاب الدكتور محمد صبرى فى " الأمبراطورية المصرية فى عهد إسماعيل " ) .

## ٥ - ضعف أوجال القضاء والتشريع في العلم وفي اللغة

كانت الأمة فاشية في مصر فشوا مريعا . أكثر من ٩٩ في المائة من الأهالي كانوا أميين لا يقرأون ولا يكتبون ، وحالة الحكام من العلم ومن اللغة ومن كتابة كانت من أصعب ما يكون . لأن الترك والكرد والشراكسة والأرناؤوط كانوا يترفعون عن تعلم اللغة العربية وعن التكلم بها ، وإذا عرف بعضهم قشورا منها اشتمار من الكلام بها علوا واستكبارا . وعدا الترك والكرد والشركس والأرناؤوط كان أصل كثير من الحكام من بلاد المودة ومن جزيرة كريت ومن بلاد الأصول . وقعوا في يد جيش إبراهيم باشا أسرا وسبوا وخطفوا ، وسبقوا إلى مصر أرقاء ، فوزعهم محمد علي وإبراهيم عبيدا على صباط جيشه . ولما أسلموا تحرروا من ربقة الرق . وتولى كثير منهم الحكم فكانوا مثل الترك والكرد والشركس والأرناؤوط في ترفعهم عن معاشرة المصريين وعن التكلم باللغة العربية .

ومن مميزات ذلك العصر أن اللغة التركية كانت لغة البلاد الرسمية ، وكانت الوقائع المصرية تطبع وتشر باللغة التركية في زمن محمد علي ، ثم بعد حين صدرت تكتب وتشر باللغة التركية واللغة العربية معا ، ولم تكتب باللغة العربية وحدها إلا في عهد سعيد . وكانت مدارس ذلك العهد تدرس اللغة التركية واللغة العامرية . وكانت القوانين توضع وتشر بأصلها التركي ثم تعرب إلى اللغة العربية يفهمها المصريون . إلا أن قلها من أصلها التركي إلى اللغة العربية كان كثيرا ما يقع مشوه لدرجة لا يفهمها التركي ولا يفهمها المصري . وكانت اللغة التركية هي اللغة السائدة ، لدرجة أنهم كانوا يشترطون في «شكايت المجلس معرفته اللغة العربية .

لشغل لك هنا على سبيل المثال بندا من الأمر الصادر بترتيب مجلس  
أحكام ملكية لتدرك درجة التشويه الذي يصيب المصوص من نقدها إلى  
اللغة العربية عن أصلها التركي :

”بجد ثانی - أن قراءة المصلحة يصير السماع بالأذن القلبية ويكون مبرين عن  
الصيانة والحجابه وأيضا من الغرض والنفسانية ويعطى ها صورة مرصية ،  
وإذا كان أحد من أرباب المجلس يريد يستعمل المجلس لداعى غرض وهسانية  
ويتهم أحد الدوات الذى يكون مستقيم الأطوار استددا لبعيه فى خلاص المذهب  
من باب التصاحب فاذا تطهر ذلك فلا يصير إعماض العين بل يصير الإظهار  
من تعرض ويصير إنصاحه أولا بالمجلس وإيقاظه وفى ثنى دفعة إذا حصل  
منه ذلك يحبس“ .

لواقى بنود الأمر وغيره من الأوامر على هذا بنحو المعتل .

للعنا خلاصات عدة ، وقرارات كثيرة ، وعرض موعة ووثائق رسمية  
مختلفة ، فوجدنا لغتها العربية فى غاية الضعف والركاكة .

لأحسبك أن تعرف أن شيخ الجامع الأزهر مه كان إذا كتب أسرف  
فى اعط . تراه يذكر المؤنث ويؤنث المذكر ويرفع المصوب ويخفض المرفوع .  
قرأنا استرحا ما رفعه إلى مجد على ناشا قال فيه حكاية عن شخص : ”إن فى طرفه من  
مال الجارية ٥٦ كيا فطالبتهم“ و ”شرعت بتولية شيخ آخر...“ و ”لأنه  
رجل كلما سمع هبة طار إليها بعلته...“ ثم قال ”يقف بين يدي اهدينا ويجادل  
عن مه لثبرا ساحتته ويضف عرصه...“ إلى أن قال ”إنى صرت عاجزا  
عن القيام بمصالح الجامع الأزهر والعاجر لا يصلح أن يكون متأظا لهذا المحل“

و"المرحوم من حصرة الأفدى مأمور الديوان الخديوى أب يسهل طريق الراحة فى بيتى وافرضنى بمنزلة الشيء المعدوم . . ."

وكانت المحاكم الشرعية تطبق أحكام الشريعة الإسلامية . ولو أنها كانت تطبق الشريعة الإسلامية وفق أحد المذاهب الأربعة لكان الأمر ، لكنها كانت تؤلف من قضاة من المذاهب الأربعة فكانت الأحكام تصدر تارة بحسب مذهب الإمام أبى حنيفة والأخرى وفق مذهب الإمام الشافعى . وآونة طبق مذهب الإمام مالك ، وأخرى بحسب مذهب الإمام أحمد بن حنبل . وكان شيخ الإسلام تارة شافعى المذهب وتارة حنفى المذهب .

وكانت المجالس تطبق القوانين التركية وإفروقات الشهابية . وفى بعض الأحوال تطبق القوانين الفرنسية مع مراعاة الأوامر والمشورات والعادات المصرية . وكان جهل رجال تلك المجالس بما يطبقونه من تلك القوانين والأوامر ظاهرا معروفا .

وإذا برهان رسمى جاء على لسان رجال الحكومة :

لقد ما انعقد مجلس التطرفى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ للطرفى المذكورة المقدمة من باطر الحقاية التى طلب فيها تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية وتجهيز القوانين التى تنبع أمامها حصلت مناقشة بين رياض باشا ونفارى باشا وشريف باشا وزكى باشا وعلى مبارك باشا وحيدر باشا وعمر لطفى باشا دار اسحت فيها على ما إذا كان من الأوفق اختيار قضاة أجنبى يعاونون القضاة المصريين أم لا . فقد على مبارك باشا " لو كان من الممكن إدخال قضاة أجنبى لكان أتم " . فأجابه رضى باشا " ربما من تشكىل مهم المحاكم لا يهتمون القوانين الموجودة الآن " . فرد عليه رياض باشا قائلا " الذى لا يهتم القوانين الموجودة الآن لا يهتمها بعد

تعديلها". فأيده شريف ناش قائلا "لا أرى في الأهلين الاستقلال الكافي ولا العلم الكافي لحسن سير المحاكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أجنب".

هذه المدققة تعطيك صورة صادقة لما كانت عليه حالة الأمة من علم ومن الاستقلال في الرأي قبل إنشاء المحاكم الأهلية. وإذا عرفت ما كانت عليه الأمة وحكامها في سنة ١٨٨٢، فكيف أن تدرك ما كانت عليه الأمة وحكامها في أيام محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل.

ولعل بداية نهضة اللغة العربية في المحررات القصصية الرسمية ترجع إلى زمن شفيق مصور يكن وإسماعيل صبرى والشيخ محمد عبده وأمين مكرى وعلى نظرى وسعد رعلول وفتحى زعلول وقاسم أمين ومحمد صالح وحفنى ناصف ومجدى وحشمت وأحمد عفيف. فان معظمهم عوا عندية خاصة بتحرير الأحكام فتخبروا أسبع العبارات وأسس الألفاظ وأجرل الجمل وأقربها إلى مدارك رهب نقضها فكات في مجموعها، تصدق دليل على رقى فن تحرير الأحكام في العصر الحديدي.

وقد سر رجال القضاء ورجال البينة ورجال المحاماة في الزمن الحاضر على هذه الوثيرة أيضا. وفي اعتقادهم أنهم حققوا أسلافهم في هذا الميدان، إذ أن من يستقرئ أحكام المحاكم الأهلية—من جرنية وابتدائية واستئنافية ونقض وإبرام—ومشورات النائب العام، يجدها قد جمعت بين متنة اللغة وجرالة الأسلوب. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مدكرات ومرافعات رجال المحاماة فان منها مدكرات ومرافعات تضارع أحسن ما خط في كتب الأدب بيانا وبلاغة.

هكذا. ولاستكمال الإحاطة بما كانت عليه حالة التشريع والقضاء في مصر قبل إنشاء المحاكم الأهلية نرى من المفيد إلقاء نظرة سريعة في قوانين ذلك الزمان.

لجعل القوانين على وجه العموم . والجناية منها على وجه الخصوص ، خير  
مقياس لمحصرة الأمم . القوانين مرآة تنجلي فيها الهيئة الحاكمة وهيئة المحكومة في  
أصدق صورة . إن كانت الهيئة الحاكمة مستبدة انطع استبدادها في القوانين ،  
وإن كانت ظالمة ظهرت آثار ظلمها في القوانين . وإن كانت رجعية كانت  
رجعيتها في القوانين ، وإن كانت جاهلة بدا جهلها في القوانين . وإن كانت  
راقية متمدة عدلة ظهرت مظاهر الرقي والمدنية والعدل في القوانين . فقوانين  
كل بلد تعطي صورة صادقة من حالة الحكم ومن حالة المحكومين ، إما  
استنادا وطبعا وقسوة ونعي وجاهلا ورجعية . وإما عدلا ورحمة وإحاة وحرية  
ومساواة .

أو صفوة القول أن من يريد أن يعرف حالة أي أمة فعليه أن يرجع إلى قوانينها .  
لأن من قوانينها يعرف أخلاق الحاكم وطبائع ودرجة ميله للخير أو للشر . للعدل  
أو للظلم ، للرقي والمدنية أو للتأخر والهمجية . وفي وقت نفسه يعرف جبلة  
المحكومين ودرجة استعدادهم للحرية أو للاستعباد .

قال الجاحظ : " إنك لا تعرف الأمور ما لم تعرف أشباهها ، ولا  
عواقبها ما لم تعرف أقدارها ، ولن يعرف الحق من يجهل الباطل ، ولا يعرف  
الخطأ من يجهل الصواب ، وكيف يعرف السبب من يجهل المسبب " .

فإذا عرفت ما كانت عليه مصر وما كانت عليه المصريون في ولاية محمد علي  
وفي زمن عباس وفي عهد سعيد وفي عصر إسماعيل أمكنك أن تعرف الحالة التي  
وصلت إليها مصر وما كان عليه المصريون في النصف الأول من القرن التاسع  
عشر .

كان تحييد المصريين عقوبة في نظر محمد علي ، واختصاصهم عدد العربات وتزويدهم بزيتهم جريمة . ألا تراه يصر في قانون الملاحاة الذي طبع ونشر في شعبان سنة ١٢٤٥ هجرية على أنه " إذا اختفى أحد الملاحين عدد العربان وتزيتهم ثم وجد عندهم فإن كان عليه بواقي يؤخذ ما عليه من أحفاه من العربان ، وإن لم يكن عليه بواقي وكان من أحفاه شاما فيرسل إلى الجهادية . وإذا كان أحد ملاحين أو المشايخ يكسر ساقية أحد أو يحرقها أو يهدمها أو يسرق آلاتها ، فإن كان الماعل شاما فيرسل إلى الجهادية " و " إن حصل عصيان فتوحه أحد من قرية محاورة لبلدة العاصية فإن كان شابا من الملاحين فيؤخذ للجهادية " ؟

وأما إيواء الملاحين المتسحين من قراهم جريمة عقوبتها الإعدام صلبا . ورد في المادة التي سنتها جمعية الحقانية في ١٨ محرم سنة ١٢٦٠ هـ أنه " إذ تحقق أن أحدا من الناس لم يرسل من عنده من المتسحين في ظرف شهر ويقبل من يأتيه منهم من الآن فصاعدا ، فمن بعد التحقيق يحرق بصلبه وإعدامه " .

وأما إهمال الفلاح تخضير أرضه جريمة عقوبتها اصرب بالكرماح . ورد في قانون الملاحاة أن " من لم يأخذ محراثه في وقت التخضير ويذهب إلى غيطه أو يتكاسل في تخضير أرضه يصرب ٥٠ كراجا ويحجر على شغله محراثه حتى ينحصر أرضه " .

وأعدم دفع الويركو للسلطان جريمة عقوبتها الحبس . بصوا على أن من نعت أو خالف " واجب تأدية الويركو المقتن على الإيالة المصرية لرم أخذه وحبيه وإجاره " .

وأما تحجير الموطمين في تأدية اشغالهم المصالحية جريمة عقوبتها الحبس والتغريم . وتصديق الخديوي بالشقاعة عنده فيمن عزل من خدمته لارتكابه جحة يعتبر

(١) راجع ص ٩٧ من مباحث الملاحة التي طبعت ونشرت في ربيع آخر سنة ١٢٦٠ هـ



جريمة عقوبتها الخمس . قالوا إنه "إذا عزل مستخدم وقطع معاشه بناءً على جسيمة  
ثم عاد إلى الخدمة وتطلم إلى المدير أو المأمور وطلب صرف استحقاقه مدة  
عزله وجب صرف الطر عن طلبه وعدم مساعدته . فإذا كان ذلك المدير أو  
المأمور يساعده في استدعائه ويحرق ذلك أو يسترحم له من الاعتبار العالية بذكر  
جملة موحيات ومدحيات بأطيب كلمات تقتضى قبول استدعائه ، فإن أخرى له  
ذلك من نفسه أو تخاسر على تصديق حضرة الخديوى الأعظم فمن حيث إنه  
صار بذلك مخافاً لطريق القوانين وفعلاً للتصاحب وساعياً في إصرار جانب  
الميرى يحب أن يخارى في مقابلة هذه الأفعال التي هي غير مرضية بأن يخس  
أول مرة في محل خدمته ستة أشهر من غير معاش وفي الثانية ينزل من رتته  
درجة واحدة ويخس من ستة إلى ستين وفي الثالثة يربط بالقبعة من ستة إلى  
ثلاث سنوات<sup>(١)</sup> .

### خلقوا من لاشيء جريمة وعاقبوا عليها عقاباً شديداً ! !

وأعدم دفع دين الملاح جريمة عقوبتها الخمس والنسرب . نصوا على أنه "إذا  
كان أحد الملاحين له دين على أحد وحصل التنبيه على المديون مراراً بدفعه  
ولم يدفعه ومطل في أدائه ، فإن كان مقتندراً يسجن ويستخلص منه الحق فـ  
تعت يضرب ٥٠ كراباجاً ثم يسجن وبعد إسجن يؤتى به ويحصل السعى  
في استخلاصه عليه فان تعنت يصرب ثانياً مائة كراباج . فان لم يدفع ما عليه  
يسجن أيضاً ويضرب ٥٠ كراباجاً تضيقاً عليه ويقال له إنك إن لم تدفع ما عليك  
تضرب في كل يوم ٥٠ كراباجاً زيادة على المرة الأولى حتى يحصل منك ما عليك  
ويجبر على الدفع" .

(١) راجع منه ١٠٧ من المادة التي نشرت من حماية المقايمة في ربيع آفرستة ١٢٥٩ هـ

## أحكام غريبة في مسائل مدنية محضة !!

أو كانوا يميزون في العقوبات بين الرفيع والوضيع<sup>(١)</sup>.

أورد في القانون السلطاني أنه إذا وقعت جريمة على النفس أو المال أو العرض أو الساموس بمصر المحروسة وكانت لا تستوجب إلا التعزير فقط يحب أن يسطر إلى حالة المدعى عليه وشأنه، لما تأنواع التعزير وكميته تتفاوت بحسب أحوال الناس، فمن كان من يستوجب تعزير من العلواء لعظام و سادات اكرام ووجوه الناس وأصحاب الرتب وحب إحضاره إلى مجلس الأحكام وتعزيره فيه بما يليق، وإن كان من أوساط الناس أو السوق ومن يشبههم لم يجبه وتعزيره بالحبس أو النفي على حسب ما يقتضيه الحال، وإن كان من آحاد الناس فانه يؤدب بالحبس أو النفي أو الضرب من ٣ عصى إلى ٧٩. ويجرى مثل ذلك أيضا في خارج المحروسة بمعرفة المدير. " وفي جرائم انتهاك العرض والناموس " إن كان الفاعل من الأهالي أو من الخدمة الصغار فانه يؤدب بالضرب من ٥٠ كرابجا إلى ٥٠٠. وإن كان من الكبار فيحبس بمجل خدمته بمدة من شهر إلى ستة واحدة. " والنسبة إلى جريمة التعدي على عرض كره، إن كان الخاني من الأهالي أو من الخدمة الصغار فيرسل إلى اللوام من سنة أشهر إلى ثلاث سنين وإن كان من الخدمة الكبار فيرط بالقلعة تلك المدة " .

أو لضارب والجراح إذا كان من كبار الدس يحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة إذا تعطل المصروب أو المجروح عن شغله مدة تزيد على ٢٠ يوما، ويلزم بدفع

<sup>(١)</sup> وحذر في مدارج حرس (مركز تورغا من) مدة لاحترامه توجه على اسمه معوش على حذر به بالله هير وخدمة ما به حد (كان تسمى من كبر و صبح ولا من في أحكامه بين الرفيع والوضيع الكل عده سواء) .

إذن كان المصريون لدى القانون سواء من ٤٠٠ سنة وكان مبدأ المداواة معروفا عند قدماء المصريين من قبل أن تشره أوروبا بأرضين قرنا .

مقات المعالجة ودفع مقابل الكسب الذى حرم منه المصروب حتى يتم له شفاء وتعود له المقدرة على العمل . وإن كان الضارب أو الجارح من الصغير فيلزم بدفع ثمن العلاج ومقابل الكسب الذى ضاع على المصروب أو المجروح ويضرب من ٣٠٠ كراجا إلى ٥٠٠ إذا كان الضرب بسيطا . فإذا كانت الضارب من كبار يحبس من ١٥ يوما إلى ثلاثة أشهر . وإن كان من الصغير يضرب من ٥٠ كراجا إلى ٣٠٠

أو عقوبة من يهدم أو يحرق أو يتلف أو يشوه التماثيل والآثار القديمة والجديدة الموحية لزينة بلاد وشهرتها وسائر المنافع العامة كانت الحدس من شهر إلى سنتين والتعريم من ٤٠٠ قرش إلى ٢٠٠٠ قرش لأجل صرفه إلى الاستيابة الملكية . وإن كان الجاني من الأكابر "لزمه عمل ذلك الشيء الذى أتلمه بمعرفته مع اطلاع المدير" (١١) .

وإذا وقعت سرقة في ناحية من الواحي وعمر مشيخ تلك الواحي عن صسط السارق كانوا مسئولين ووجب عليهم أن يدفعوا قيمة ما سرق .

لهذا . ولكنهم من جهة أخرى كانوا يعرفون اشروع في ارتكاب الجريمة ويستكروه ويعاقبون عليه . ورد في السد ١٢٣ من المادة المشورة من جمعية الحقانية في ٣ شعبان سنة ١٢٦٠ هـ أنه "إذا عزم أحد على فعل ذنب كبير وتبين بالأمارات انطهرة انه حين هم بفعله وشرع فيه طرات عليه موانع أخرته عن إتمام إجرايه كوجود أحوال خيبته بدون اختياره او وقوع أسباب غير منتطرة ترتب عليها المنع التأخير فيعتبر هذا القصد من الدنوب الكبيرة" .

(١١) راجع المادة ٢ من الفصل الخامس من القانون المطاوع .

أو كانوا يعاقبون المشبهين والمتشبهين ويضعونهم تحت ملاحظة الضبطية .  
وكانت الحكومة تأمر بإبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم وتطردهم من القطر  
المصري ( بند ١٥٢ من المادة المشورة من جمعية الحقانية في ٩ شعبان  
سنة ١٢٦٠هـ ) .

أو إذا وقعت سرقة من أحد مثل لو كان نجى وعرجى وحانجى وقهوجى وحامى  
ومراكبى ومن يتبعه ، فيها سلم له على وجه الأمانة ... أو كان السارق من الأضياف  
أو المشترين الذين يحضرون إلى المحلات المدكورة فتكون العقوبة إرسا الفاعل  
إلى فيزاوغلى من سنة إلى خمس سنوات .

أو يعاقبون المتعاضد بالتدليس باللوم . نصوا على أن " المفلسين والمكسورين  
بالكذب والحيلة يجرى محزاتهم بالإرسال إلى اللوم لمدة محدودة والذين يكون  
إفلاسهم غاريا عن الحيلة بخارون باللوماء وأقله شهر وأكثره سنتان " .

أو من فر من السجن بخمس من ستة أشهر إلى سنتين إن كان فراره " بسبب  
توافقه مع الخمراء أو مأمور السجن أو إغراض عين منهم " .

أو شاهد الرور إن كان فردا عاديا يحكم عليه باللوماء من ستة إلى خمس سنين .  
ويضبط المال الذى أحذه مقابل شهادته " لأجل صرفه على الاستنالية " ، وإن  
كان من " مرورى المحكمة " - كذا - فيرسل إلى فيزاوغلى بدلا من اللوماء .

أو حرموا التسول . فنصوا على أن السلاذ التى يكون فيها محلات معدة للفقراء  
لأجل تعيشهم وعدم تحملهم الضرورة إذا وجد منهم أحد يسأل فى الطريق العام  
فيضبط ويرسل إلى محل الفقراء . ولا يؤذن له بالخروج منه أبى وجه من الوجه  
مدة ثلاثة أشهر ويعامل حينئذ مثل المحبوس . أما المتسولون الذين يكونون قد

اتخذوا السؤال عادة مع كونهم أصحاب الجسم وقادرين على ان يشتغلوا ويتعيشوا من شغلهم فان مثل هؤلاء يجازون بتشغيلهم في الأبدية الميرية التي بالمديرية أو المحروسة لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر .

أو من يبدل ولدا بولد أو ينس ولدا بالكذب إلى امرأة غير أمه يجازى بالربط في القلعة من سنتين إلى خمسة ومثله من يكون في ذمته ولد ولم يعطه إلى من له حق في طلبه .

أو السارق العند ثلاث مرات يبنى ويفر إلى بلاد السودان .

أو الرغلية الدين يقلدون السكة السلطانية أو أوراق القدية يوضعون في القيد من ستة أشهر لغاية أربع سنوات على حسب سوء صنيعهم . ومثلهم من يدفع النقود البرانية فيجازى بعين جزاء الزغلي على حسب جرمه أو إساءته .

أو إذا ادعى أولياء الدم على أهل البلد القتل ورادوا تخفيف ٥٠ رجلا عيهم منهم وحلفوا هم بشرط أن يقولوا في اليمين إهم ما قتلوا ولا نظروا من قتل ولا سمعوا به ولا علم لهم به واكتفوا منهم باليمين فيثبت تحب الدية على أهل البلد وتؤخذ منهم وتعطى لأولياء الدم . وهذا من أحكام الشريعة الإسلامية وكان له أثر كبير في تقليل جرائم القتل .

لكنني الأمراء كانوا يحاكمون ويعاقبون . ورد في القانون السلطاني أنه لا يسوع لأحد من الأمراء المستخدمين خدمات ميرية أن يتدخل فيما لا يخص مأموريته أو مروعها أو أن يعامل أحدا بما لا يليق . وإن خالف وارتكب مثل ذلك حبس في محل مأموريته مدة من عشرة أيام إلى شهر .

..

١١ ما تنفيذ الأحكام فكان في غاية القسوة . «لصرب» الكرايج كان يصل إلى  
٥٠٠ جلدة والجلد يكون على الأقدام والمقعد . وفي بعض العقوبات كانت تعل  
يذا المتهم بالخشب ويربط بسلاسل من الحديد .

١٢ ومن طرق التعذيب القسوة أنه "إذا حكم على أحد بإرساله إلى اللوم لمدة  
الحياة فإنه يرم أن يفضح بجمع لاس بتعيق ورقة في عنقه ويدق على كتفه  
الأيمن «إبر حرف لام» . وكذلك "من سرق أو احتلس أو زور وحكم عليه  
بأن يقيد برنجير الحديد في قلعة أو يرسل إلى اللومان مدة تزيد على خمس سنوات  
فانه يلزم قبل تقييده أو إرساله أن تحرر ورقة بخط غليظ تشتمل على بيان اسمه  
ونقبه وصاعته ومكه وكيفية محاراته وسب ترتب تلك الحجارة في حقه . ويجرى  
تعليق الورقة في عنقه ويترك بالمحل الذي هو فيه قدر ساعة لأجل تشهيره بين  
الناس " .

١٣ وكل حكم يصدر بعدم شخص أو بإرساله إلى اللومان « سواء كان تخليدا  
أو بمدة مديدة أو النفي والحلا لمدة الحياة أو الربط بالرنجير في القلعة أو طرد  
وتسعيد عن الحكومة أو بالحرمات والتبرئة من تمتع الحقوق الملكية يلزم أن تطع  
صورها وتشر وتعلق بكل من بندر المديرية والمجلس الذي صدر منه ذلك الحكم  
وسدة التي وقع فيها هذا الذنب والمحل الذي يجري فيه الجراء والمكان الذي فيه  
سكن الشخص المذنب » .

١٤ وكانوا يشغلون المجرمين في الابنية المبرية .

١٥ ثم إنهم في بعض الأحوال كانوا يجيزون للمحاكم الحق في تعذيب المتهمين  
لحملهم على الاعتراف في الجرائم التي لا يظهر فيها الماعل وذلك ( بتطويل مدة  
الحبس والضرب الذي لا يؤدي إلى الهلاك ) .

ولأجل أن يرسخ محمد على في أذهان المصريين ما يدخله في مصر من القوانين كان يعلن أنه "من مبادئ قوانين الدول المعظمة أنه عند مباشرة أى قانون حديث العهد تجرى الحكم بها بصرامة لأجل تربية العالم".

فالعقوبات كانت إذن الإعدام . والصلب . وتعذيب . وسى إلى حبال هيراولى مقبدا بالرجير . والصرب بالكرباج على الأقدام والمقعد . والسجن فى اللومان مكبلا بالحديد . وسى إلى أبى قير . وربط المحكوم عليهم والمعصوب عليهم بالرجير فى القلعة . والخس فى محل الخدمة . والتحديد فى الجيش . وصرف العرامات والمبالغ التى تصدر - كالرشوة وغيرها - فى نوازم الاستبائية الملكية . والتشهير .

هذه نظرة سريعة فى أنواع العقوبات وأنواع الحرام وساليب التحقيق الجنائى وكيفية تنفيذ الأحكام الجنائية .



أما ترتيب المجلس وطرق المرافعات والقوانين المدنية وشعارية والأمور اشرعية فاسها كانت تتطور بتطور أحوال الرمان . نذكر لك طائفة من العظم والأحكام نستخلص منها صورة ما كان عليه الحال فى ذلك زمان :

كان محمد على ناسا كلما وضع قانونا يذكر فى مقدمته أنه إنما ينشبه بممالك أوروبا بوضع الطامات الجديدة فى مصر . نجاه يكرر هذه عبارة فى مقدمات جميع القوانين واللوائح التى وضعها . مثال ذلك :

أنه بعد ما وضع القانون الأساسى فى سنة ١٢٥٣ هـ قال فى مقدمته : "إن أمالك المختلفة الكائنة بأوروبا موحود لكل منها قوانين متفرقة بحسب طبيعة وأخلاق ودرجة تربية أهاليها وجرى إجراء حكم امورهم الملكية على مقتضاه"



أُعيد، أنشأ في ٣ محرم سنة ١٢٥٨ هـ (مجلس جمعية الحقانية) قال :  
”ولدا توحد دقة واعتد كثير لهذا في أوروبا...“ ثم قال: ”وحيث إن الأوروبيين  
هم رجال قد دبروا أشغالهم ووجدوا السهولة لكل مصالحة ونحن محبسون على  
تقيدهم“ إلى أن قال : ”إن جميع الأحكام السياسية تنظر في هذه الجمعية ويلزم  
الحكم فيها وبعد العلم بما يقدم لدى نخبكم تستعلمون وتستهممون من المترحم بث  
عما هو جارٍ في أوروبا“ .

أُورِد في المادة ٩ من قانون تشكيل الدواوين حكاية عن أعضاء مجلس  
أنه ”يصير انتخائهم من العبيد الذين محرين الأطوار وأصحاب قابلية ولياقة ومفهومية  
لدى ولي الأمر حكم الجارى بمالك أوروبا“ .

كانت عندهم مجالس الأخطاط ، ومجلس دعاوى البلد ، وكان استئناف  
أحكام مجلس دعاوى السلطنة يرفع إلى مجلس دعاوى المركز في طرف ١٥ يوما  
( من تاريخ تفهيم المحكوم عليه الحكم ) .

كانوا يعرفون الدعاوى المستعجلة ، ويعرفون قصر المواعيد ( ولو يوما بل  
وساعة ) ، ويعرفون الإجراءات التحفظية ، والدفع الفرعى ، وصم الدفع الفرعى  
إلى الموضوع والحكم فيهما بحكم واحد .

أذا طعن خصم بالتروير في سد فكان المجلس يقرر بالإيقاف حتى ينتهى  
التحقيق .

أكان للمجالس خبراء في الحسابات وفي الخطوط يسمونهم ( مبرين ) .

أكان الحكم الغيابي ( ينعد وينجرى العمل به بعد الإعلان بيوم ويستمر  
ذكوره إلى وقت المناقصة ) . وتكون ( المناقصة مقبولة إلى وقت الإجراء ) .  
أى أن المعارضة تقبل حتى يوم التمهيد .

وكان يجوز شمول الحكم بالاعاذ المعجل ( على أن يوضع المبلغ المحكوم به أمانة بمحل الاقتضاء ) .

وكان تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس التجار يتم ( بمعرفة المحفظة ) .

وكانوا يعرفون رد القضاة عن الحكم إذا وجدت بين الخصوم والقضاة صلة قرابة أو نسب أو كان بين القاضي والخصم دعوى . أو ثبت أن القاضي أعطى ( نصيحة بشأن الخصومة . أو سق توكيله . أو كتب شيئا يتعلق بها . أو أدى شهادة بخصوصها . أو ثبت أنه قبل هدايا من أحد الخصم من ابتداء افتتاح الدعوى ) .

وأما أحسن ما رأينا في لائحة ترتيب مجلس العسكرية أن ( العصور الذي لا يرى رأى إخوانه في الحكم كانت له الحرية في عدم التصديق على الخلاصة وكان له الحق في أن يكتب ملاحظاته في ذيل الخلاصة ويختم عليها ) وهذه الطريقة متبعة الآن في بعض الولايات الأمريكية . وكانت لجنة تنقيح قنون المرافعات التي شكلت في مصر في سنة ١٩١٣ قد بحثت، ومال بعض الأعضاء إلى تقريرها .

وكانوا يعرفون مواعيد المسافة فكان يعطى شهران لمن يكون محل نوطه أبعاد من بي سويف واصبوم لغاية أسوان . وأربعة أشهر لمن يكون محل نوطه بالمديريات الموحدة من ( أسوان وطالع ) . وكانوا يشترطون على المدعى عليه المقيم بالمديريات ( أن يحضر إلى المحروسة بنفسه ويسكن بها لغاية نهو الدعوى المقامة عليه أو يقيم وكلا من طرفه مستوفيا لجميع الشروط ليقوم مقدمه بإيدم أرباب المجالس القومسيون في كل كلية وجزوية ) .

وأداء اليمين يكون أمام مجلس القومسيون ( ويصير الخلف عينا ) كانت  
المقدسة المنعقة بديانة الشخص المعلوم بأداء اليمين . إنما يدعى لرئيس المجلس  
أن يعطى الشخص ويعلمه بأهمية الأمر المطلوب منه أداء اليمين عليه وما يترتب عليه  
من العواقب ببطنة وبظاهرة والعقوبات التي يستحقها من يثبت عليه فيما بعد أنه  
أدى يمينا باطلا .

وأعد المداولة يشترطون أن يبدأ بالرأى أصغر الأعضاء سنا ( ثم من يليه  
منهم في السن واحدا بعد واحد حتى ينتهوا ، وبعد ذلك رئيس المجلس أو من  
هو قائم مقامه ليكون رأيه ختامهم ) .

وأصدر الحكم يكون في أودة سر المجلس بدون حضور الأحصام .

وأمر أحكام لائحة مجلس الأحكام نهى المستخدمين من شرب الدخان في أثناء  
تأدية وظائفهم وهم شرب القهوة فقط ، وممنوع حصولهم بشوكاتهم إلى دواوينهم .  
وإذا أراد المستخدم شرب قهوة ودخان فيتوجه إلى الأودة القريبة ويشرب القهوة  
والدخان ثم يعود للمجلس . وحفظ للداولات من الشيوخ اختاروا خدمة أود  
المجالس من الأشخاص الخرس .

كانت المجالس تشتعل في الصيف من الساعة ٩ صباحا إلى الظهر ومن  
الساعة ٣ إلى الساعة ٦ بعد الظهر . وفي الشتاء من ٩ صباحا إلى الظهر ومن  
٣ إلى ٥ بعد الظهر .

أرأيت إذن كيف أنه في ولاية محمد علي وفي زمن عباس وفي عهد سعيد  
وفي عصر إسماعيل كانت السلطة التشريعية في مصر لها مصدر واحد هو الحاكم ،  
والسلطة التنفيذية كانت في قبضة يده أيضا ، والقضاء في ذلك الزمن كان غير

مستقر على حال لأن المحاكم كانت تابعة لرأى الوالى إن شاء أبقاءه وإن شاء  
ألغاه ، وبقوانين كان يراعى فى سنه مصلحة الحكومة قبل مصلحة المحكومين .  
وأن قوانين ذلك الزمان كانت مريجا من أحكام عليها طابع الرجعية واهمجية  
وأنحرى عليها طابع الرقى والمدنية ؟



## فہیات

الاسماء شخصيات اصحاب المعالي وزراء الحفانية ثم حورم

من ٢٩ أبريل ١٨٧٨ إلى ٩ يونيو ١٨٧٨	شوبر باشا ...
من ٢١ ديسمبر ١٨٧٩ إلى ١٣ ديسمبر ١٨٨١	حسين فخري باشا
من ١٤ ديسمبر ١٨٨١ إلى ٢ فبراير ١٨٨٢	قندري باشا .
من ٤ فبراير ١٨٨٢ إلى ١٩ يونيو ١٨٨٢	مصطفى فهمي باشا .
من ٢٠ يونيو ١٨٨٢ إلى ٢٧ أغسطس ١٨٨٢	علي إبراهيم باشا ...
من ٢٨ أغسطس ١٨٨٢ إلى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٢	حسين فخري باشا . .
من ٢٩ ديسمبر ١٨٨٢ إلى ١٠ يونيو ١٨٨٨	شوبر باشا ..
من ١١ يونيو ١٨٨٨ إلى ١٢ مايو ١٨٩١ ومن ١٣ مايو ١٨٩١ إلى ١٣ ديسمبر ١٨٩١	حسين فخري باشا .
من ١٤ ديسمبر ١٨٩١ إلى ١٤ يناير ١٨٩٢	إبراهيم فؤاد باشا .
من ١٥ يناير ١٨٩٢ إلى ١٨ يناير ١٨٩٢ ومن ١٩ يناير ١٨٩٢ إلى ١٥ أبريل ١٨٩٤	أحمد شطولم باشا ... ..
من ١٦ أبريل ١٨٩٤ إلى ١١ نوفمبر ١٨٩٥ ومن ١٢ نوفمبر ١٨٩٥ إلى ١١ نوفمبر ١٩٠٨	إبراهيم فؤاد باشا...

من ۱۲ نومبر ۱۹۰۸ء تا ۲۲ فروری ۱۹۱۰ء	حسین ارشدی باشا .
من ۲۳ فروری ۱۹۱۰ء تا ۳۱ مارچ ۱۹۱۲ء	شعد ارغول باشا ..
من اول اپریل ۱۹۱۲ء تا ۱۴ اپریل ۱۹۱۲ء و ۱۵ اپریل ۱۹۱۲ء تا ۲ اپریل ۱۹۱۴ء	حسین ارشدی باشا ...
من ۵ اپریل ۱۹۱۴ء تا ۱۸ دسمبر ۱۹۱۴ء و ۱۹ دسمبر ۱۹۱۴ء تا ۲۲ اپریل ۱۹۱۹ء	شعد الخاق شروت ہشا ..
من ۲۱-۲۲ اپریل ۱۹۱۹ء تا ۱۶ مارچ ۱۹۲۱ء	احمد ذو الفقار باشا ...
من ۱۷ مارچ ۱۹۲۱ء تا ۲۴ دسمبر ۱۹۲۱ء	عبد الفتاح یحییٰ باشا .
من اول مارچ ۱۹۲۲ء تا ۲۹ نومبر ۱۹۲۲ء	مصطفیٰ فتحی باشا ..
من ۳۰ نومبر ۱۹۲۲ء تا ۹ فروری ۱۹۲۳ء و ۱۵ مارچ ۱۹۲۳ء تا ۲۷ اپریل ۱۹۲۴ء	احمد ذو الفقار باشا ..
من ۲۸ اپریل ۱۹۲۴ء تا ۳۰ مارچ ۱۹۲۴ء	محمد عجیب الغرابی باشا
من ۳۱ مارچ ۱۹۲۴ء تا ۲۴ نومبر ۱۹۲۴ء	محمد سعید باشا
من ۲۶ نومبر ۱۹۲۴ء تا ۱۲ مارچ ۱۹۲۵ء	احمد قومی باشا ...
من ۱۳ مارچ ۱۹۲۵ء تا ۵ ستمبر ۱۹۲۵ء	عبد العزیز شہمی باشا
من ۱۲ ستمبر ۱۹۲۵ء تا ۷ یونیہ ۱۹۲۶ء	احمد ذو الفقار باشا ...
من ۷ یونیہ ۱۹۲۶ء تا ۱۶ مارچ ۱۹۲۸ء	احمد اڑکی ابو السعود باشا
من ۱۷ مارچ ۱۹۲۸ء تا ۲۵ یونیہ ۱۹۲۸ء و ۲۷ یونیہ ۱۹۲۸ء تا ۱ اکتوبر ۱۹۲۹ء	احمد محمد شہبہ باشا...
من ۱ اکتوبر ۱۹۲۹ء تا اول اپریل ۱۹۳۰ء	حسین کرویش ہشا .
من اول اپریل ۱۹۳۰ء تا ۱۹ یونیہ ۱۹۳۰ء	محمد عجیب الغرابی باشا
من ۲۰ یونیہ ۱۹۳۰ء تا ۱۱ جولہ ۱۹۳۰ء	عبد الفتاح یحییٰ باشا ..
من ۱۲ جولہ ۱۹۳۰ء تا ۴ اپریل ۱۹۳۲ء	علی شاہر ہشا .
من ۴ اپریل ۱۹۳۲ء	احمد علی باشا ...



سر ۲۱ مہاراجہ ۱۹ پرہیزشہ ۱۲۸۵ تا ۲۹ ستمبر ۱۲۸۵ء  
 SE. NUBAR PACHA  
 29 Avril 1878 - 9 Juin 1883 & 29 Décembre 1883 - 10 Juin 1888







### حسین فخری پاشا

سن ۲۱ سپتامبر ۱۸۸۱ء تا ۲۸ اکتوبر ۱۸۸۱ء سن ۲۶ اکتوبر ۱۸۸۱ء تا ۱۳ دسمبر ۱۸۸۱ء سن ۱۳ دسمبر ۱۸۸۱ء تا ۱۳ اکتوبر ۱۸۸۲ء

S. E. HUSSEIN FAKHRY PACHA

2 Sept 1881 13 Sept 1881, 28 Oct 1881 28 Decembre 1881  
1 Jan 1882 12 Mar 1891 & 13 Mar 1891 - 23 Decembre 1891





قادر پاشا  
من ۱۴ ستمبر ۱۲۸۱ ال ۳ فبروار ۱۲۸۲  
S.E. KADRY PACHA  
14 September 1861 - 3 Février 1862





*Moustapha & Co.*

منظور قسیمی  
در امرات

SE MOUSTAFA FAHMY PACHA  
L. 1880 - 52 - 19 Juu 88







علي ابراهيم پاشا  
S.E. ALY IBRAHIM PACHA





ابراهيم فؤاد پاشا  
 من الامراء العظام في مصر من اربعين سنة الى اربعين سنة  
**S.E. IBRAHIM FOUAD PACHA**  
 14 Décembre 1891 14 Janvier 1893, 16 Avril 1894 - 11 Novembre 1895  
 le 12 Novembre 1895 11 Novembre 1908





سید احمد مازلوم پاشا  
 SE. AHMED MAZLOUM PACHA  
 3. Abvise 1893 18 January 1893 to 19 January 1893 18 Avril 1894





۱۲ نوامبر ۱۹۰۸ ۲۲ فبرور ۱۹۱۳ ۱۴ آوریل ۱۹۱۳ ۱۴ آوریل ۱۹۱۳  
 ۱۴ آوریل ۱۹۱۳ ۴ آوریل ۱۹۱۴







سعد زغلول باشا  
من ٢٣ فبراير ١٩١٢ إلى ٣١ مارس ١٩١٢  
S. E. SAAD ZAGHLOUL PACHA  
23 Février 1910 - 31 Mars 1912





محمد قوت پاشا  
 من ۱۸ دسمبر ۱۹۱۴ء الی ۲۲ اپریل ۱۹۱۵ء  
 S.E. ABDEL KHALEK SAROIT PACHA  
 5 April 1914 - 18 December 1914 & 19 December 1914 - 22 April 1915





احمد ذوالفقار پاشا  
 س.ع. احمد ذوالفقار پاشا  
 S.E. AHMED ZULFICAR PACHA  
 1 Mai 1919 - 16 Mars 1921, 30 Novembre 1922 - 9 Février 1923,  
 15 Mars 1923 - 27 Janvier 1924 & 12 Septembre 1925 - 7 Juin 1926





عبد الفتاح يحيى باشا  
 من ١٧ مارس سنة ١٩٢١ إلى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٢  
**S.E. ABDEL FATTAH YEHIA PACHA**  
 17 Mars 1921 - 24 Décembre 1921 & 20 Juin 1930 - 17 Juillet 1930







مہتمم فاضل پاشا  
 ۱۳۲۲ تا ۱۳۲۳  
 S.E. MOUSTAFA FATHY PACHA  
 1st Mar 1922 - 29 November 1922





محمد نجيب  
 سر محمد نجيب غرابلي پاشا  
 S.E. MOHAMED NAGUIB EL GHARABLY PACHA  
 28 Janvier 1924 - 30 Mars 1924 & 1er Janvier 1930 - 19 Juin 1930





محمد سعيد  
S.E. MOHAMED SAID PACHA  
M. S. P.





احمد موسى پاشا  
معاون وزیر داخلہ ۱۳۲۵ھ تا ۱۳۲۶ھ

S.E. AHMED MOUSSA PACHA  
26 November 1924 - 12 May 1925







عبد العزيز فحimy پاشا  
من ۱۳۱۳ تا ۱۳۱۴

S.E. ABDEL AZIZ FAHMY PACHA

13 March 1925 - 12 September 1925





احمد زکی ابو سعید پاشا  
 ۱۵۶۰ بولسہ پورہ - سرحد

N.E. AHMED ZAKI ABOUL-SEOUD PACHA

June 1876 - 16 March 1928





أحمد محمد خاشبا

من ١٧ مارس ١٩٢٨ إلى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ و ٢٧ يونيو ١٩٢٨ إلى ٤ أكتوبر ١٩٢٩

S.E. AHMED MOHAMED KHACHABA PACHA

17 Mars 1928 - 25 Juin 1928 & 27 Juin 1928 - 4 Octobre 1929





حسین درویش پاشا  
معاون وزیر معادن و تجارت

S.E. HUSSEIN DARWICHE PACHA

4 Octobre 1929 - 1er Janvier 1930







علي واصل پاشا  
 من ۱۹۱۵ - ۱۹۱۶  
 S.E. ALY MAHER PACHA  
 ۱۲ اکتوبر ۱۹۱۵ - ۱۲ جنوری ۱۹۱۶





احمد علی پاشا

کتابخانه ملی افغانستان

S.E. AHMED ALY PACHA

4 Jan 1933



## الفصل الثاني

إنشاء المحاكم الأهلية وافتتاحها

تشكيل قوميون للنظر في المسائل

المتعلقة بالمحاكم

هذه المختلطة لأهلية في سنة ١٨٨٠<sup>(١)</sup>

نشرت المذكرة في كيفية تشكيل قوميون للنظر وإجراء المطالبات والتحصيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية.

(١) عن محضر لجنة مجلس النواب في ٢٧ يولي سنة ١٨٠٨

فنتقرر :

أن القومسيون المختص بالمحاكم المختلطة يكون منشكلا من :

شهادة ناظر الحقانية ... .. رئيسا

ببطرس بك غالى ... ..

فخيل بك . . .

فهدى بك . . . . .

فهد اسمع أفندى .

فبوريللى بك . . أعضاء

فسيو أرا . . .

فسيو فاشيه .

فجران بك ..

لأن يضاف على حضرات من ذكروا كل من حضرتي :

أبراهيم خليل باشا

فحمود حمدى باشا

لتشكيل القومسيون المختص بالمحاكم الأهلية .

لأبعد إتمام كل من هاتين اللختين أعماله يصير تقديمه لمجلس المطار للطر

فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

## تشكيل قوميون سنة ١٨٨١

لهم قال دولتو الرئيس إنه يلزم تشكيل قوميون للبشرة في ترتيب المحاكم ولعمل لائحة نظامها الداخلي وانتخاب مستخدميها فنقرر تشكيل قوميون تحت رئاسة سعادة ناظر الحفانية مركب من النائب العمومي أمام المحاكم الأهلية ووكلائه الثلاثة " ومن بطرس بك ومسيوفاشيه نائب العمومي لدى المحاكم المختطة وبوريلى بك وإبراهيم بك فؤاد رئيس مجلس الخيصة وإقليوية وأن تكون مأمورية هذا القومسيون مأمورية استشارية فقط لسعادة ناظر الحفانية في ترتيب المحاكم وانتخاب مستخدميها .

(٨) من محضر مجلس النظار المؤرخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٩) ترى أسماهم على الطلب الخاص بإنشاء قسم النائب العمومي



## مناقشة مجلس النظار

ففى طلب ناصر الحفانية تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التى تتبع وتكليفه لاطر الحفانية بتقديم المشروع بخصوص تشكيل تلك المحاكم .

لشيت المدكرة المقدمة من سعادة لاطر الحفانية الملبى بها لزوم تشكيل لجنة لترتيب المحاكم الأهلية النظامية ولتحضير القوانين التى تتبع أممها .

لأتى أيضا مشروع الأمر المقدم مع المدكرة المحكى عنها الذى يصدر بتشكيل اللجنة وتعيين وظائفها .

لأولتو ر يرض بشا - قبل الآن طهر لنا أن التشث بتعديل القوانين وتحصيرها يستغرق زما طويلا مع أنه فى حاجة إلى سرعة إدارة المحاكم المستجدة ، وتلاحظ لنا إذ ذاك أوقفية العمل بموجب القوانين الموحودة بعد إدخال تعديل خفيف فى واحد أو اثنين منها ، وبعد ذلك عند المرسى فى تعديل القوانين للمحاكم

(\*) من محضر مجلس النظار فى ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢

المختلطة تنع هذه القوانين أيضا أمام المحاكم الأهلية فلماذا لا يتبع الإجراء على هذا الوجه ؟

السعادة نغرى باش - كان رأيي أيضا كذلك . وكان لي أمل بأنه مع اعتدال محاكم الأهلية التي تنشأ على انظام الحديد وقيمها بحق واجبتها بموجب ذات القوانين المتبعة في المحاكم المختلطة يتيسر للحكومة الاستعانة عن هذه المحاكم ببرهان عدم الحاجة إليها . ولكن طرأت تغييرات على هذه الأفكار وتراءى لي أن هناك فائدة في تشكيل لجنة لتقدير ما يلزم لإجراء المحاكم المستجدة .

أدولتو رياص باش - لائحة تنظيم المحاكم المستجدة قد صدرت فأسال حضرة رفيق ناصر الحفنية هل له فيه ملحوظة وهل هناك محل لتبديل شيء فيها ؟

السعادة نغرى باش - أحبل مشروع اللائحة حسبما أقر عليه القومسيون الذي كان مشكلا لذلك ، وكان فاصلا بجوار إقامة الدعوى من أفراد ادس على موظفي الحكومة بشرط الاستحصل ابتداء على إذن بذلك من لدن الحكومة . واللائحة التي صدرت نهيا قد عدلت هذا النص ومعت بالكلية جوار إقامة الدعوى على موظفي الحكومة . فالقوميون الذي يتشكل الآن هو الذي يطر فيها إذا كان هناك اقتضاء لتعديل شيء في اللائحة أم لا .

أدولتو شريف باش - الذي دعانا لإجراء التعديل الذي أوري عنه سعادة . طر الحفنية هو عدم إمكان سير المصالح الميرية لو تصرح بأقامة الدعوى على موظفي الحكومة ولو بقيد الاستئذان منها ، لأنه تلاحظ لنا أنه عند طلب الإذن من الحكومة إذا أدنت كانت نتيجة هذا الإذن انحلال المصلحة المترأس عليها ذاك المأمور المقصود إقامة الدعوى عليه وإذا تمتعت الحكومة عن إعطاء الإذن نسب إليها الاستبداد أو الإجحاف بحقوق الناس .

٦٢٢  
دولتور رياض باش - يرى أصوبية التعديل الذى ادخل فى اللائحة بناءً على هذه المحطورات ثم صارت مذكرة عمومية فى شأن سرعة تشكيل المحاكم الأهلية المذكورة .

فقال دولتور رياض باش - رأى أن نصير المبادرة فى تشكيل المحاكم الأهلية على حسب لائحته وأن نصير إدارتها بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموحدة الآن المنتعة أمام المحاكم المختلطة بعد أن نحرى فيها التعديلات الضرورية التى لا يمكن الاستعناء عنها ثم تشكل اللجنة وتشغل فى تعديل القوانين ويكون من ضمن معدات عملها ذات التجربة التى تتم عملاً فى المحاكم المستجدة أثناء سيرها بموجب القوانين المذكورة .

ثم قال نحن فى اضطرار لتحسين حالة المجالس المحلية التى لا يمكن البقاء عليها ، فإذا أحرنا هذا التحسين انتظاراً لنهو تعديل القوانين لاندخل من اللوم والظعن من جهة أهل البلد وزيادة عنهم من جهة الأجانب وربما نحرق فيما بعد على إجراء شئ لا أعلم ماذا يكون وينسب إجراءه للأجانب ثم يقال إنه لولاهم لم تم تحسين فى حالتنا القضائية .

شكراً على مبارك باش - موافق لجميع ما قاله دولتور رياض باش . وزاد على ذلك بقوله إن هذه المسألة منطوية إليها بعين الأهمية عند الدول ، فإذا عمد شيئاً منطواً نكون قد خدمنا بلاد خدمة حقيقية ، ولو كان ممكن إدخال قصاصة أجنبية نكان أتم . ولكن أظن أن هذا لا يتيسر الآن إنما يمكن إيجاد مستشارين من الأجانب . وعلى كل حال يلزم التدقيق فى انتخاب قضائنا من معتبرى الناس وأكثرهم استعداداً ويكون من ضمنهم من توحهوا لأوروبا وتعلموا القوانين .

كولتور ريص باش — بالطبيعة إننا ننتخب لهذه الوظائف أذكى الناس المشهورين بالعبق والاستقامة . وذلك عند تقديم ترتيب تشكيل المحكم من طرف سعادة ماطر الحقانية . أما الآن فعليه أن يقرر هل تشكل المحكم قبل تعديل القوانين أو ينتظر إتمام تعديلها .

سعادة زكى شيا — ربما من تشكل منهم المحكم لا يفهمون القوانين الموجودة الآن .

كولتور ريص باش — الذى لا يفهم القوانين الموجودة الآن لا يفهمها بعد تعديدها . ومن جهتي فنى أرى ضرورة تشكيل المحكم بلا تأخير وتعطى لها القوانين الموجودة بعد التعديل الخفيف الضرورى .

سعادة عمر لطفى باش وسعادة على مارك باش — موافقان على هذا رأى .

سعادة حيدر شيا — موافق أيضا إذا أمكن السير بهذه القوانين .

كولتور شريف شيا — لا أرى فى الأهليين الاستقلال الكافى ولا العلم الكافى لحس سير المحكم الأهلية بدون مساعدة قضاة أحاب .

كولتور رصاص باشا — إذا دخل قضاة أجنب فتحوا بها لا يسد فيكمينا الآن أن يعين رجال آل ذكاء واستقامة وعدل بيننا يتواجد عدده آل العلم الكافى . وإذا أجرينا المقارنة بين أهاليه ودرجة تمدنهم وبين أهالي أور ودرجة تمدنهم رى أن القضاة الذين نعينهم على الوجه المذكور يعادلون نسبة قضاة أور ، أما إذا أدخلنا أجنب فى محكمنا ربما نشأ عن ذلك دخل للدول ووقع فى القيود التى نحن فيها أمام المحاكم المختلطة من حيثية عدم إمكاننا تغيير بند واحد فى القوانين إلا بموافقة رأى الهيئة القضائية .

دولتو شريف هشا - إيجاد المحاكم المختلطة ازال سطة سعة عشر قصلا  
وقوانينهم الخصوصية التي حل محلها قانون واحد هو المتبع أمام المحاكم المذكورة ،  
فالتبيعة لم تقل الدول بالتصريح لسا بتعديل هذا القانون إلا باشتراك القضاة  
السنيين عنها في المحاكم ، ولكن هذا لا يتأتى في محكما الأهلية بمجرد إدخال قضاة  
أجانب فيها .

سعادة على مبارك هشا - موافق لرأى دولتو شريف هشا (رئيس المجلس) .

دولتو رباح هشا - الذى أراه هو أن سعادة طر الحقانية يقدم لنا مشروعه  
عن تشكيل المحاكم وبوقتها نطرح في لروم وإمكان إدخال قضاة أجانب فيها وأن  
تشكل اللجنة التي يطالب سعادته الآن يصير تأخيرها حينما يتقدم من سعادته  
مشروع تشكيل المحاكم .

الحضرات أعضاء المجلس وافقوا جميعا على هذا الرأى فوعد سعادة طر الحقانية  
بتقديم مشروع بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية ٢

الإمضاء

(شريف)



## هذه كرة حسين فخرى باشا شاطر الحقانية مجلس النظر

المجلس الأهلية الموحدة الآن بالقطر المصري تنقسم خمسة أنواع ، وهي  
محاس الدعوى والمجالس المركزية والمجالس الابتدائية والمجالس الاستئنافية  
ومجلس الأحكام أما مجالس الدعوى فتوجد في كل بلدة من بلاد الوجه البحري ،  
واختصاصها قاصر على المواد الجنائية التي تستوجب حبس أربعة وعشرين ساعة  
فقط ، وانقصايا الحقوقية التي لا يزيد موضوعها عن خمسمائة قرش . ومجالس  
دعوى اسادر يحوز لها أن تحكم بالحبس لحد ثلاثة أيام في الجنائيات ، وفي الحقوق  
لحد اثنين قرش . وجميع المجالس المذكورة مكلفة بمصالحة الأحصام في كافة القضايا  
إن أمكن ، وأحكامها يمكن استئنافها أمام المجالس المركزية ، وكل منها يتركب  
من ريس واثنين أعضاء ينتخبون من أهالي اللاد بدون ماهية .

أما المجالس المركزية فهي لا توجد أيضا إلا في الوجه البحري وعددها  
واحد وثلاثون . ويتركب كل منها من ريس موظف ومن أربعة أعضاء  
بدون ماهية ينتخبون من أهالي المركز وتختص بالحكم في القضايا الجنائية التي

لا يزيد الجرا فيها على خمس حصة عشر يوما ، وبحقيق باقى اقضايا الجناية ورفعها للمجالس الابتدائية للحكم فيها ، وفى المواد الحقوقية يجوز لها ان تحكم فى الدعاوى التى لا يريد موضوعها عن حصة عشر أنف عرش . واحكامها تستأنف أمام المجالس الاستئنافية .

أولى الوجه القبل وفى المحفظات يوحد أقلام للدعاوى بكل مديرية أو محافظة تقوم مقام المجالس المركزية ، وتختص بنظر الدعاوى الجناية التى يكون الجزا فيها بحس ثمانية أيام . والحقوقية التى لا يزيد موضوعها عن أنف وخمسة عرش ، واحكامها فى المواد الحقوقية تستأنف أمام المجالس الابتدائية .

وأما المجالس الابتدائية فعددها ثمانية ، منها اثنان فى مصر أحدهما لمدينة مصر واشانى للعبدة ، وواحد فى اسكندرية . وواحد فى ططا . وواحد فى المنصورة . وواحد فى بنى سويف ، وواحد فى أسبوط . وواحد فى قنا . واحكامها تصدر من ثلاثة قضاة . ومن خصائصها الحكم بصفة ابتدائية فى كافة القضايا الجناية والحقوقية التى ليست من خصائص المجالس المركزية أو أقلام الدعاوى ، وبصفة انتهائية فى القضايا التى يرفع عنها أبلو أمامها من أحكام أقلام الدعاوى . يتم أحكامها فى المواد الجناية التى يريد الجزا فيها عن شهرين حس لا يمكن تعيدها إلا إذا بطرت بالاستئناف ولو لم يرفع عنها أبلو . ومجلس مصر واسكندرية يختصان أيضا بنظر بقضايا التجارية بدلا من مجلسى التجارة المختلطين . ويصم للحكم فى هذه القضايا للثلاثة قضاة ، تاجران .

ومجالس الاستئناف ثلاثة أحدها فى مصر والثانى فى طنطا والثالث فى أسبوط . واحكامها تصدر من حصة قضاة . وتختص بنظر جميع الأحكام التى تصدر من المجالس الابتدائية أو المركزية متى رفع عنها أبلو . أو بدون رفع أبلو إذا كان الجزاء

رائدا عن شهرين حلس في المواد الجنائية كما تقدم . وكافة أحكامها ما عدا ما كان منها بحسبة آلاف عرش في المواد الحقوقية . وما عدا أحكام استئناف مصر في القضايا التجارية ، هي قابلة للاستئناف أمام مجلس الأحكام متى رفع عنها أبلو . ومع ذلك فالأحكام الجنائية التي تزيد عن ثلاث سنوات في اللجان فترفع لمجلس الأحكام لنظرها به ولو لم يعمل عنها أبلو .

والمجلس الأحكام يسطر من تلقاء نفسه في أحكام الاستئناف التي تزيد عن ثلاث سنوات ، وفي الإعلانات الشرعية صادرة بالقصاص ، وفي أحكام المجالس الابتدائية التي تصدر بحصم مبلغ على طرف الديوان . ويحكم في باقي القضايا الجنائية والحقوقية متى رفعت إليه بطلب أحد الأخصام . ومتى كان حكم الاستئناف في المواد الحقوقية زائدا عن خمسة آلاف قرشا . وجميع أحكامه تصدر من سبعة قضاة .

أما القوانين الجارية عليها العمل في المجالس المحلية في المواد الجنائية جاري اتباع القانون الهايوني ، ولعدم كفاية النصوص المدرجة به فبعض المواد جاري تطبيقه عليها بوجه التنسيب . وفي المواد المدنية لا يوجد قانون مدون . وكافة الأحكام التي تصدر فيها هي اجتهادية ما عدا ما يكون صادرا عنه لائحة أو مشورات مثل لائحة الأطباء . إنما كيفية سير المرافعة في الجدية والحقوق صدر وضع قاعدة لها بمعرفة بطارية الحقانية ، وهذه قاصرة فقط على تحصيل الدعوى والحكم فيها . وهي عبارة عن أربعين بسدا وبالطبع لا تكون كافية . وفي المواد التجارية مشع القوانين التجارية العثماني ولائحة لرؤية الدعوى مشتملة على أربعة وأربعين بسدا . وبمقتضاه يلزم الرجوع للقانون المدني الفرنسي في حالة عدم وجود نص يمكن تطبيقه على الدعوى في قانون التجاري العثماني . أما إقامة الدعوى العمومية



في المواد الجنائية ، فضلا عن كون المدعى محقوق فيها يعتبر مدعى أصليا في الجدية ويجرى إن لم تثبت دعواه ، فانه لا يمكن الحكم فيها إلا إذا أخذت أقوال مأمورى الإدارة بالسياسة عن الحكومة . وهذه الطريقة وإن كان أصل الغرض من وضعها جعل مأمورى الإدارة مؤقتا لحين ترتيب المجلس بصفة نواب عموميين عن الحكومة التى لها الصالح الكلى في محاربة الجنائيين . لكنه بواسطة عدم إمكن تفرعهم لهذه الأعمال ترتب على ذلك تأخير نقضها . أما صيغة التنفيذ بخارى تحريرها من المديريات والصطيات عن أحكام المجالس المركزية والابتدائية . وبمعرفة الداخلية عن أحكام الاستئناف والأحكام . والتنفيذ محول إجراؤه على جهات الإدارة بدون وجود قاعدة لسير فيه إلا بعض تعليقات غير كافية حدى إصدارها من بطارية الحفائية بحسب الدوم . ونشأ من ذلك وجود الكثير من الأحكام المدنية بدون تنفيذ .

فكما ذكر ينصح أن درجات المجالس ثلاث وأن جميع القضايا ، ما عدا الجزئية منها ، لا تنتهى إلا بعد نظرها بالثلاث درجات المذكورة . وأنه لا يوجد قوانين كافية للحكم على مقتضاها . وأن القوة الإدارية مختلطة بالقوة القضائية . وأن أغلب القضايا تبقى بدون حكم مدة سنوات للناسات اسابق ذكرها . وأن الأحكام التى تصدر هى برأى القضاة واجتهادهم . وكل ذلك يحتاج إلى إصلاح . وعند ما اعنت الحكومة بذلك قرر مجلس المطار في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بتشكيل قوميون تحت رئاسة ناظر الحفائية للنظر وإجراء المطالعات والتحضيرات اللازمة للحكومة بشأن المحاكم المختلطة وبشأن المحاكم الأهلية . وأنه بعد إنعـم كل من هاتين اللجنتين أعمالها يصير تقديمها لمجلس المطار للنظر فيها والإقرار على ما يستصوب منها .

لهم صهر الاحتلال العسكرى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وترك القومسيون عمله بدون إتمام .

أوفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس المطار أيضا بتشكيل قومسيون رئيسه ناظر الحفائية للباشرة فى ترتيب المحاكم وعمل لائحة نظامها الداخلى ، وأن تكون مأمورية هذا القومسيون مأمورية استشارية فقط للناظر المشار إليه فى ترتيب المحاكم وانتخب مستعديها . وكذلك هذا القومسيون لم يتم عمله لداعى استمرار الحوادث عيها .

وحيث الآن بمجه تعدى قد رالت تلك العوائق فما على الحكومة الخديوية إلا المددرة فى إتمام ما كانت شرعت فيه مرتين بدون إلتحار مقصدها . والمترامى لى أن الإصلاح المقصود حصوله مرهون على أمرين وهما :

أولا - أوضع القوانين بكافية الملائمة لعوائد الأهلى وصباائعهم فى المواد المدنية والتجارية والحائية والمرافعات ، وتعيين حدود للعقدس لا يتعدونها ولا يتعدى عليها أحد فيها .

ثانيا - ألتخب أشخاص ذوى لياقة واستعداد واستقلال فى الرأى ، وإعطاء التأمينات الكافية للقضاة ولأرباب القضايا .

لحين الوحه الأول أقول إن القوانين المتبعة الآن أمام المحاكم المختلطة ، وإن كانت ، فذة على الأهلى مدثمانية سوات ، إلا أنها ربما كانت صعبة بالنسبة لقديليتهم . وهذا فعند انعقاد القومسيون الأول كان تقرر بأن القوانين المذكورة تتخذ أساسا ويصير تعديدها بحسب طبع الأهلى ومعاملتهم فيما بينهم ، ويراعى فيها أيضا جهة المحاكم المختلطة بحيث تكون كافلة لنظام المحاكم الأهلية وكافية

سير المحاكم المختلطة . ولهذا رأى مرآة كثيرة منها عدم تعدد القوانين في بلد واحدة ، وإمكان الجمع يوم ما بين المحاكم المختلطة والأهلية ، وسهولة استدراك قضية المحاكم الأهلية على القضاء بواسطة الاطلاع على تطبيق القوانين في أحكام المحاكم المختلطة ، وغير ذلك . وهذه الآمال كان ممكن بلوغها في ذلك الوقت لانعقاد اقومسيون الدولي لتقحيح القوانين المختلطة بينا القومسيون المصري مشغولا بتنظيم المحاكم الأهلية . وكنت بعضى من ضمن هذين القومسيونين . لكن بالنسبة لتعطيل اسطر في أمر المحاكم المختلطة ، ولعدم إتمام أشغال ذلك القومسيون ، ما تم إجراء هذه التعديلات . ثم فيما بعد تراءى للحكومة وضع قانون مدنى مطابق للشريعة العراء ، وأحيل عمله على سعادة قدرى باشا ، وتشكل قومسيون آخر لترتيب المجلس . فمقطع النظر عن البحث في رُحمة هذا رأى فإنه لم يتم عمل هذا القانون للآن . وهل يمكن تطبيق ذلك القانون على الأهالى بالنسبة لعدالتهم ومعاملاتهم الآن سواء كان فيما بينهم أو مع الأورباويين أو يرجع للقانون المدنى الذى هو عبارة عن تسوية معاملات مثل البيع والإيجار والامتلاك ونحوه ؟ وإذا قيل لا بد من أن يكون القانون المدنى مطابقا للشريعة فربما يقال إنه من باب أولى يلزم أن الحكم بالجدليات وسير المرافعات ورؤية الدعاوى يكون أيضا على مقتضى الشريعة . وفى هذا ما لا يحتاج لتعريف من الصعوبات بالنسبة للحالة الجارية بين الأهلى . فلتراءى أن تؤخذ القوانين المصرية الموجودة الآن أساسا للعمل بالمحاكم المختلطة . ويتشكل قومسيون لإتمام التعديلات التى صدر الشروع فيها وتطبيقها بعد نظرها بمجلس سطار لأجل المبادرة فى إصلاح تلك المجالس .

أوعن تعيين حدود للمجالس لا يتعدونها ولا يتعدى أحد عليها فيها . ولأجل انتظام المحاكم وإحقيق الحق للعموم على نسق واحد وعلى مقتضى قانون

واحد . أن يكون السير في كافة القضايا والحكم فيها بمعرفة هيئة قضائية لا يشترك معها غيرها . ولذلك في البلاد المتقدمة صار وضع حدود للقوة الإدارية والقوة القضائية . بحيث لا يحور للواحدة منهما أن تتعدى وتعمل عمل الأخرى . وهذا وإن كان لا بد من إيجاز في القوانين التي ستعمل بواسطة القومسيون الذي يتعين . لكنه يوحد أمر آخر مهم يلزم الانتماء إليه وهو أنه مع وجود المحاكم النظامية توجد المحاكم الشرعية ، وهذه (أي المحاكم الشرعية) يحوز ، أن تحكم في كافة القضايا التي ترفع لها سواء أكانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو بحقوق أو بحرية . فلو استمر ذلك مع تباين السير واختلاف القوانين في أحيائين لشأ منه من المضرات ما لا يمكن حصره . وذلك أنه يلزم لكل هيئة حكم من التأثير والمفوض القانونيين ما يوجب احترامها وتنفيذ أمرها . فلو تعددت في نوع واحد مع اختلاف في الطريقة والسير والقانون ، وكان كل إنسان حرا في رفع دعواه للهيئة التي يرعها لما أمكن إيجاد الاحترام اللازم للهيئات وسقط حينئذ تأثيرها ونفوذها . وهذا فصلا عما يلحق بالحكومة والأهلي من الضرر من تعدد الأحكام واختلافها في النوع الواحد .

أعلى هذا فيلزم وضع حدود لاختصاص كل من المحاكم النظامية والمحاكم الشرعية ، وأن تكون المحاكم الشرعية خاصة بالطرف في الأحوال الشخصية . وباقي القضايا مدنية كانت أو تجارية أو جنائية تكون من خصائص المحاكم النظامية عما في ذلك مواد القتل ، لأنه لا فائدة من تكرار نظرها بالمحاكم الشرعية والنظامية كما هو جارى الآن سوى التطويل بدون اقتضاء وعدم رعاية واحترام المحاكم الشرعية . لأنه إن لم يثبت القتل شرعا لدى المحاكم الشرعية وصدر الحكم براءة المتهم فالقضية تنظر ثانيا بالمحاكم النظامية ويصير تطبيق القانون عيبا . وربما يحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لثبوت الجنابة سياسة ، وحينئذ فيكون حكم القاضي

صار لإبطاله . على أنه جاز في جملة أحوال صدور الحكم بالقصاص بدون واسطة  
القاصي ، فلو صار هذا الجوار عموميا في كافة القضايا الجنائية لكان أولى .

أما الوجه الثاني وهو انتخاب أشخاص ذوي لياقة واستعداد واستقلال في الرأي  
فإن كان معلوما أن عدد الأشخاص الذين درسوا القوانين قليل لكن ما لا يدرك  
كله لا يترك كله ، ويلزم أن تؤخذ الاحتياطات السديدة في انتخاب القضاة زيادة  
عن باقي مأموري الحكومة . فإن المأمورين لهم رئيس يستصдرون منه الأوامر  
ويستشدون منه ، أما القضاة فلا يمكن إعطاؤهم أى تعليمات كانت ، ولهذا فيلزم  
أن يكونوا أكثر معرفة ودراية من مأموري الإدارة . ولأجل إجراء الانتخاب  
بأحسن كيفية يلزم حصوله بواسطة قومسيون تعينه الحكومة ولا يتم انتعيين إلا  
بتصديق من مجلس الشعار . هذا من جهة الاستعداد وبحسب الإمكان والموجود .  
أما من جهة الاستقلال في الرأي فعلى فرض وجوده طبعا غريزيا في الأهالى فنه ،  
لأجل تأييده ، يلزم أن يكون مرتب القاصي كافيا له وأن يكون آمنا على نفسه وعلى  
معاشه وعلى مسنده . ولو استحصل على جميع ذلك فيلزم أن يكون استقلال رأيه  
مقروا باعلم والاستعداد والخبرة وإلا فيكون الاستقلال المذكور مضرا لا نافعا .  
وفي حالة القطر الموحود عليها الآن مع عدم تضرر الأهالى وتعودهم على القصة إن  
سلب بوجود استقلال الرأي فلا يصمن اقتترانه بالاستعداد الكافى في جميع من  
يصير انتخابه من الأعضاء ، ولذلك فيلزم لمدة ما تدريب القضاة وتعميرهم حتى  
يمكنهم أن يقوموا فيما بعد بأعباء وظائفهم بأنفسهم . وبما أنه لا يتأتى إيجاد مستشارين  
للعامكم لعدم حواز إعطاء تعليمات أو إرشادات للقضاة فينتد تعيين  
أشخاص لهم دراية بعلم القوانين عالين بطباع الأهالى عارفين بلسانهم بدرجة صمن  
أعضاء المحاكم ويكونون موجودين معهم بالمحكمة ولهم رأى مثلهم يمكن المجادلة

والمناقشة فيه فيما بينهم . ويمكن الوصول لهذا العرض بأخذ بعض الأعضاء  
الأهالي الذين مكثوا مدة في المحاكم المختلطة ومن الأهلية الذين تحصلوا على  
علم بقوانين أوروبا وبعض الأوروبيين الموحودين بالقطر المصري العارفين بالقوانين  
وسغة البلد وعوائد الأهالي . وإذا تحسن أيضا فيصير انتخاب بعض من القضاة  
الأجانب الموحودين بالمحاكم المختلطة لما هم من القرون على طبع وعادات الأهالي  
ويصير تعيينهم في الدرجات العليا ، وبذا تكون الحكومة أبحر عملا مؤيدا للثروة  
رعاياها مؤيدا لتقدم القطر وعماريته . هذا ولإدخال الأجانب في المحاكم الأهلية  
مزية أخرى وهي أن المحاكم المختلطة هي محاكم استثنائية وإنجادهما ما كان إلا  
عدم وجود محاكم أهلية يمكن تطمين الأوروبيين بها والاستحصان على ثقتهم  
لكفاءتها وحقانيتها . فإذا ترتب المحاكم الأهلية بالصورة المقدم ذكرها طبعاً ترتج  
ها نفس الأوروبيين . وإن لم يتيسر إبطال المحاكم المختلطة بالكلية في زمن  
قريب فافقه يتيسر رفع القضايا المختلطة في الجهات البعيدة عن مراكز المحاكم  
المختلطة للمحاكم الأهلية ، وفي هذا نفع للأوروبيين ولالأهالي معا في عدم ضياع  
الزمن وفي تقليل المصاريف .

هذا هو المتراءى لي في تنظيم المحاكم الأهلية وحسن سيرها فإن استصوب  
لدى المجلس الإقرار عليه فيصير العرض عنه للحضرة الفخيمة الخديوية كي . مع  
الموافقة ، يصدر الأمر بترتيب القومسيون الذي قدمت عنه مذكرة في ٢٩  
أكتوبر سنة ١٨٨٢ للنظر في القوانين وإتمام التعديلات اللازمة وتقديم  
مشروعه حسب ما هو مقرر بهذا التقرير ما

٢٦ محرم سنة ١٣٠٠ (٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

الإمضاء

(شخري)

## لَمناقشة لَمذكِرة

لَمظِرة لَمحقِقة لَممجلس لَمظِرة لَمقراراته لَمشأنه

لَملى مارك - أَمأ أواق على جميع أفكار لَمظِرة لَمحقانية مَعدا لَمحر والتقييد على اختصاص المَحاكم الشرعية .

لَمخِرى - المسائل الحقوقية جميعها ومسائل التَمنيك والحقوق التصارية جارى نظرها جميعها فى المَجالس المحلية الان .

لَمساعيل أىوب - رأى امتداد اختصاص المَحاكم المَختلطة فى الدعوى بين الأهالى وبعضهم .

لَمشريف - يدرما تَشكيل مَحاكم الأهلية وانتظامها بِمَبحث مع سيرها المنتظم بِمكن الاستعء عن المَحاكم المَختلطة بعد ثلاثة أو أربعة شهور أوى من نَقائها على الدوام ودوام العار علينا بِوجود مَحاكم ملية .

(١) من مَصر مجلس الظار المؤرخ ٢١ ديسبر سنة ١٨٨٢

هـلى مارك وعمر لطفى - مصرين على عدم التقييد على المحاكم الشرعية .  
بمعنى أن كلا يريد المرافعة أمامها يكون له الحق في ذلك ويجبر خصمه على الحضور  
أمامها .

هـيرى - موافق على ذلك .

هـلى مارك - من جهة القوانين رأى أن تتبع لقوانين الموحدة أمام المحاكم  
المختلطة وفي أثناء العمل يصير تنقيحها .

هـمر لطفى - مادام عمل التنقيح في أغبه فالأوفق نهوه .

هـريف - رأى أن يكون القانون واحداً أمام المحاكم المختلطة وأمام  
الأهلية والتنقيح يكون للثنين وإلا فلا .

هـخرى - المعروض الآن هل تبقى المجالس المحلية وتشكل المحاكم الأهلية  
المستعدة وما هو القانون الذى يعطى لها .

هـلى مارك - تزال المجالس المحلية بتمامها وتشكل المحاكم المستعدة بلا تأخير  
وتعطى لها القوانين الجارية أمام المحاكم المختلطة .

هـريف - رأى أن لقانون المدنى وقانون التجارة يصير اتساعهم كما هم أما  
قانون المرافعات المدنية وقانون العقوبات وقانون المحاكمات الجنائية فيلزم تعديلهم .

هـخرى - مع اتساع القانون المدنى الحالى يلزم اتباع قانون المرافعات الحالى .

هـسميل أيوب - تتبع بالمجالس القوانين الستة في المحاكم المختلطة والتعديل  
الذى يحصل فيها يسرى أمام نوعى المحاكم ويصير إبقاء من يمكن من قضية



المجاس الحاية ويدخل فى المحاكم المستجدة أقله قاصى أوربى مع ترجيح من يفهم العربى .

خبرى - أخذ سنة قوانين برمتها مصر يصير تعديل قانون العقوبات والمحاكم الحنائية وبنو تعديلها تشكّل المحاكم ولا مانع من دخول أجنبى قصاة مع ترجيح من يعرف العربى .

أركى - مطابق لرأى خبرى باشا بشرط أن القاضى الأجنبى يكون عارفا بالعربية .

هلى مبارك وعمر لطفى - كذلك يشترط أن يكون القاضى الاجبى عارف بالعربية .

هيدر - موافق لرأى خبرى باشا .

خبرى - كذلك .

شريف - كذلك .

شرار بالأغلبية لرأى خبرى باشا .

خبرى - هناك محطور آخر : المحاكم المختلطة درجتين وأما محاكمنا المستجدة فتلاّت درجات والقوانين مؤسسة على درجتين فهل محاكمنا المستجدة تكون درجتين حسب القوانين أو تعدل هذه ؟

شرار - تكون المحاكم المستجدة درجتين وكذلك تعدل اللائحة الأساسية .

## خطاب مجلس النظر

لأطراف الحقانية في ديسمبر سنة ١٨٨٢ بخصوص القرارات المذكورة

الحقانية ناظري سعادتلو افتدم حضرتلري

لأنه لدى المذاكرة بالمجلس في جلسته المعقودة في يوم الخميس ١٠ صفر سنة ١٣٠٠ الموافق ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بناء على مذكرة سعادتكم فيما يلزم إجراه بخصوص تشكيل المحاكم الأهلية المستجدة والقوانين التي تنبع فيها تقرر أولا أن يصير الإسراع في تشكيل هذه المحاكم من رجال مستعدين للقيام بوظيفة نقضاء سواء كانوا من الموحدون بالمجالس المحلية الآن أو من غيرهم مع إدخال بعض قضاة أجنب في المحاكم الأهلية المستجدة باعتبار قاص واحد في كل محكمة ابتدائية واثنين في كل محكمة استئنافية بشرط أنه يراعى في إدخال هؤلاء الأجنب أرجحية من يكون منهم عارفا باللغة العربية . ثانيا أنه تنبع أمام المحاكم المستجدة القوانين المنتعة الآن في المحاكم المختلطة على ما هي عليه ما عدا قانون العقوبات وتحقيق الجديات فإنه يصير تعديلهما بما يكون ملائما لحالة البلد بحسب الأفكار ، وبعد التعديل يصير تطبيقهما أيضا بالمحاكم المستجدة في آن واحد مع القوانين

الأخرى أى انقاون المدنى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون التجارة وقانون  
التجارة البحرية متى حصل فيها تعديلات وصار تطبيقها أمام المحاكم فيصير تطبيقها  
أيضا أمام المحاكم الأهلية حتى يكون القانون واحدا ، ثالثا انه تكون درجات المحاكم  
المستجدة لغاية درجة الاستئناف فقط وتحذف منها درجة التمييز وأنه يصير تعديل  
اللائحة الأساسية السابق صدورها بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ ( ١٧ نوفمبر  
سنة ١٨٨١ ) بمعنى حذف محكمة التمييز منها .

الحجاء عليه اقتضى تحريره لسعدتكم بأمل إجراء كلما يقتضيه قرار المجلس بوجه  
السرعة إذ لا يحق لسعدتكم ما تراه الحكومة اسية من الأهمية الكبرى في تنظيم  
وسير المحاكم المستجدة في أقرب وقت وما تؤمله في انتظام سيرها من الفائدة  
والإصلاح العموميين أفندم .

صفر سنة ١٣٠٠

ديسمبر سنة ١٨٨٢



## تشكيلات الأولى لحاكم الأهلية

في عرة ربيع الأول سنة ١٣٠١ (٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣) صدرت الأوامر العالية بالعينات  
القضائية الأولى في محاكم الوجه البحرى وهى :

### لحكمة استئناف مصر

رئيس	إسماعيل يسرى باشا
وكيل	سلیمان نجاشى بك ..
	إبراهيم رشدى باشا
	مسيو فليمنكس
	مسيو ريموس
	مسيو ميار
	مسيو همسكر
	عبد اخيد بن صادق
قضاة	مصطفى شوق بك
	إدريس بك ثروت
	إبراهيم حليم بك ..
	محمود فهمى بك
	شميق منصور بك
	أحمد بليغ بك ...

## فحكمة ففصر

ابراهيم فؤاد بك	.	..	...	..	رئيس
مراد بك	.	..			ويكيل
سپيال رؤوف بك					
محمد كامل بك	.	..			
مسيو اندريس	.	..			
مسيو لوجريل...	.	...			قصاة
محمد سعيد بك...					
صالح ثابت بك	.				
سليم حكيم بك	.	...			

حنا نصر الله اغندى...

الحكمة السكندرية

رئيس	حسين واصف ب
وكيل	يونس أفندي
	عمر رشدي بك
	مسيو دو هوليس
قصه	ابراهيم شوق أفندي
	عبد العلي فكري أفندي
	امين عزمي أفندي
	رسوم حنين أفندي

## شبكة الخطا

رئيس	إسماعيل صغوت بك
وكيل	إسماعيل صدى أفندى
	سليمان يسرى بك
	مسيو فابرى
قصيدة	محمد جوهر أفندى
	عليه مؤاد أفندى
	مصطفى رضى أفندى

## شبكة الفنا

رئيس	أحمد سامى بك
وكيل	عاصم جوده بك
	مسيو فان در جرح
	حليل حلى أفندى
قصيدة	مصطفى شوق أفندى
	عمود القبانى أفندى
	تادرس إبراهيم أفندى

## لشركة المصورة

رئيس  
وكيل

مصطفى رضوان بك .  
يوسف صديق أفندي .  
عبد الهادي أفندي ..  
محمد ميبب أفندي  
محمد علي أفندي  
إبراهيم محمد أفندي  
مسيو جورج برار  
مبعائيل شارويم أفندي  
محمد وصفي أفندي . .  
حبيب صمة أفندي

قصاة

## أفلام النائب العمومي

رؤساء أفلام  
النائب  
العمومي

جبرائيل كميل بك  
أحمد حشمت أفندي .  
حامد محمود أفندي  
أمين فكري أفندي ..  
عبد العزيز كميل أفندي  
إسماعيل ماهر أفندي .  
أمين حمد الله أفندي  
علي فائق أفندي ..  
محمد زكي أفندي  
مسيحه ليبي أفندي  
عبد مجدي أفندي .

وكلاء  
النائب  
العمومي

٢٩ شوال سنة ١٣٠٦ ( ٢٧ يويه سنة ١٨٨٩ ) صدرت الأوامر العالية بالتميينات  
القضائية الأولى في محاكم الوجه القبلي وهي :

### شحنة لجنه شريف

رئيس	يحيى ابراهيم أفندى .
وكيل	سليم فؤاد أفندى .
	محمد صالح أفندى .
	حسن جلال أفندى .
	مصطفى سامى أفندى .
قضاة	أحمد حلى أفندى .
	مصطفى واصف أفندى .
	يسى عبد الشهيد أفندى .
	قاسم أسعد أفندى .
	حسن السبكى أفندى .

### شحنة لجنه سبوط

رئيس	حسين ثات أفندى .
وكيل	مصطفى وهى أفندى .
	أمير على أفندى .
	أحمد زبور أفندى .
	على مميش أفندى .
قضاة	مرقص على أفندى .
	على أحمد بك .
	أحمد عبد الله أفندى .
	عبد المجيد فريد أفندى .
	محمود رشاد أفندى .



## الحكمة

رئيس	محمد مصطفى أفندي
وكيل	محمد مطهر أفندي
	عزم فاطم أفندي
	برصوم جريس أمدي
	أبو النعمان عمران أفندي ..
فضلاء	حسن حسني أمدي
	علي كامل أمدي
	علي حسين أمدي
	محمد وهي أمدي
	أحمد فتحي أفندي

## أقسام النائب العمومي

رؤساء أقسام	قاسم أمين أمدي
النائب	أحمد فتحي أمدي
العمومي	محمد التجاري أفندي
	أحمد طلعت أفندي ..
	أنطون حمصي أفندي
وكلاء النائب	علي جلال أفندي ..
العمومي	محمود علي أفندي
	محمد عبد الفتاح أفندي
	أحمد حمدي أفندي ..

## حفلة افتتاح المحاكم الأهلية

فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣<sup>(١)</sup>

فى منتصف الساعة السادسة من هذا اليوم توحه أعضاء هذه المحاكم الأهلية إلى سراى عابدين العامة فقدمهم صاحب السعادة ناظر الحفائية مخاطباً له بالرفيع بهذا المقال وهو :

« هولاى

لش يوم جلوسكم على تخت جدودكم توجهت عنايتكم العلية لإصلاح شؤون المحاكم المصرية ، واعتنت حكومتكم بتنظيم قوانين مطابقة ، بحسب الإمكان ، لأحوال البلاد وعاداتها ، وتم نشرها . وهدم يأخذ يومنا الأجل ، الرجال الذين دعيتهم ثقتكم العلية لإحقاق الحق فى محاكمكم المحمية . »

(١) من الوقائع المصرية رقم ١٨١٩ الصادرة فى يوم الاثنين ٢ ربيع الأول سنة ١٢٠١ الموافق ٣١ ديسمبر

وَلَمْ فَرَحْ سَعَادَتِهِ مِنْ هَذَا الْمَقْدَلِ التَّمَتَّ إِلَيْهِ الْجَنَابُ الْخَدِيوِي الْمَعْظَمُ وَإِلَى  
حَضَرَاتِ الْأَعْضَاءِ وَأَلْقَى عَلَيْهِمْ حَطًا جَلِيلًا وَاجْمَعَ وَقُوفَ عَلَى الْأَقْدَامِ وَهَذَا نَصُّهُ  
الْمُنِيفُ :

« أَتَقَدَّرُ سُرْنِي اجْتِمَاعَكُمْ لَسَيِّ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُبَارَكِ الَّذِي أَعَدَّ لِفَتْحِ الْمَجَالِسِ الَّتِي  
انْتَهَضْتُمْ . وَأَشْكُرُ هِمَّتَكُمْ وَالَّذِينَ اشْتَرَكُوا مَعَكُمْ لِلْوُصُولِ إِلَى هَذَا الْمَقْصِدِ الْأَجَلِ .

لَوْ أَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ أَسَاسَ الْعُمَرَاءِ وَارْدِيدَ ثَرْوَةِ الْأَهَالِي وَسَكَانِ هُوَ اتِّسَاعُ  
جَادَةِ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ . وَالسَّيْرُ عَلَى وَفْقِ مَا تَقْتَضِيهِ لِقَوَائِمُ . وَتَوْفِيقُ الْأَحْكَامِ  
حَسَبَ نَصُوصِهَا . لِيَبْلُغَ الْعَدْلُ بِذَلِكَ مَبْلَغَهُ . وَيَصِلَ الْحَقُّ إِلَى مَسْنَحَتِهِ . وَيَكْفِ  
الْمُعْتَدِي عَنْ عَدْوَانِهِ . وَيَزْدَحِرْ غَيْرُهُ . وَتَعْلَمُوا بِرِيَادَةِ مَيْلِي وَرِعْتِي فِي حُبِّ  
عَدَالَةٍ وَإِلْبَاصِ وَتَسَاوِي فِي الْحَقُوقِ وَالْمَعْمَلَةِ بَيْنَ الْعَنِيِّ وَالْفَقِيرِ . وَمِنْ عَهْدِ  
مَا اسْتَوَيْتُمْ مَسَدَ الْخَدِيوِيَّةِ الْمَصْرِيَّةِ لَمْ تَزَلْ أَفْكَارِي مُنْجَهَةً لِمَا يَعُودُ عَلَى وَطَنِي  
وَأَتَقَدَّمُ وَالْجَوَّاحِ . وَمِنْ جَمَلَةِ ذَلِكَ إِتِّخَادُ الْمَجَالِسِ الْكَافِلَةِ لِإِجْرَاءِ الْأَحْكَامِ وَتَنْفِيدِهَا  
تَطْبِيقًا لِلْقَوَائِمِ . وَإِنْطِاقُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ رِجَالٌ قَادِرِينَ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا أَتَمَّ قِيَامٍ .  
جَدِيرِينَ بِالْاعْتِمَادِ عَلَيْهِمْ وَالْوَثُوقِ بِهِمْ . خَيْرِينَ بِمَا تَكْلِفُهُمْ بِهِ وَطَائِفُهُمْ مِنَ الطَّرِيقِ  
بِكُلِّ دَقِيقَةٍ فِي شُؤُونِ دَوَى الْمَصَالِحِ . لَا نَأْخُذُهُمْ فِي الْحَقِّ لَوْمَةً لَا تُمْ وَلَا يَمِيلُونَ إِلَى  
غَيْرِ طَرِيقِ الْمُسْتَقِيمَةِ . وَلَا يَرَاعُونَ الْخَوَاطِرَ . وَلَا يَتَطَلَّعُونَ إِلَى حُبِّ الْمَنْفَعَةِ  
الدُّنْيَا فِيؤَثِّرُونَهَا عَلَى الْمَنْفَعَةِ الْعَامَةِ . وَقَدْ تَمَّ بَعَايَةُ اللَّهِ تَرْتِيبَ الْمَجَالِسِ عَلَى الْوُجْهِ  
الْمَرْغُوبِ . وَعَيْنَاكُمْ بِهَا لَمَّا هُوَ مَشْهُودٌ لَكُمْ بِهِ مِنَ الْأَهْلِيَّةِ وَالْبَيَاقَةِ وَالصَّدَقِ  
وَالِاسْتِقَامَةِ وَالْعِفَّةِ وَشَرَفِ النَّفْسِ وَتَوَفُّرِ الْأَشْرُوطِ الَّتِي يَعْتَدُّ بِهَا وَيَسْتَدِلُّ بِهَا  
فِي تَحْمِيلِكُمْ هَذِهِ الْوُطَائِفَ الْجَلِيلَةَ . وَأُمَلِّ . وَقَدْ صَرَّحْتُ بِأَمْنَاءٍ عَلَى أَحْكَامِ الْقَوَائِمِ  
وَتَنْفِيدِهَا . أَنْ تَسْلُكُوا الْمَسْلُوكَ الْحَمِيدَ الْأَثَرِي . وَمِنْ اللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالِاسْتِقَامَةُ .

لأبعد أن أكمل جنبه هذا الطق الشريف قال سعادة ناظر الحقانية إنه يجب على رئيس وقضاة محكمة الاستئناف والنائب العمومي . بمقتضى المادة الخامسة والثلاثين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . أن يحلفوا اليمين بين يدي الجناح الخديوي على أنهم يؤدون وظائفهم بالدمة والصدقة . ثم استأذن سعادته من جنبه الرفيع عن ذلك . فأذن أيده الله وحلفوا هم والنائب العمومي . وهذه ألقاظ القسم الذي حلفه كل من حضراتهم ( أقسم بالله العظيم أني أؤدي وظيفتي بالدمة والصدقة ) .

ثم ترحب الجناح الخديوي بحضراتهم وأذنهم بالخلوس بخلسوا مسرورين ، وتلطف حبابه الكريم خياهم بما جبت عليه داته المنيقة من الإكرام . ثم قاموا من بين يديه الكريمتين وتوجهوا إلى السراي التي أعدت بمصر لمصالحهم الجديدة يتقدمهم سعادة ناظر الحقانية .

لما وصلوها واستقر بهم المقام أتى سعادته عليهم المقال الآتي معنا فيه افتتاح محكمة الاستئناف بمصر ومحكمة مصر الابتدائية وهو :

### ” فيما حضرات القضاة

لما كان العدل أول أمر يعتني به لعمران الممالك قد وجه الجناح العالي — حفظه الله — أنظره مد تونه أريكة الخديوية المصرية لإصلاح حالة المحاكم الأهلية ووضع قوانين لتأمين المتعامدين والمصل بين المتخاصمين مع ملاءمتها لعوائد وأصطلاحات بلادنا على قدر الإمكان . ولهذا قد تشكلت جملة لجنات من ثلاث سنوات مصت للبحث في اتخاذ أحسن الوسائل للوصول إلى هذا العرض . واخذ لله قد انتهى العمل ونشرت القوانين في الجرائد الرسمية . وبناء على ما تعهده فيكم

الحصرة الخديوية من صداقة والاستعداد والاستقامة قد أحالت على ذمتكم لقيم  
بالبابة عنها بمهام هذه الوظيفة الجليلة ألا وهي القسط بين الناس . وإيصال  
الحقوق لدويها . والأخذ بيد المظلوم من الظلم مع المساواة بين الرفيع ووضع  
والقوى والصعيف .

لقد اجتمع في هذا اليوم لافتتاح محكمة استئناف مصر ومحكمتها الأهلية  
أيضا .

لهذا فني أعلّمكم بناءً على الإرادة السنية بأن المحكمتين مفتحتان من يوم  
هذا . ولم يبق الآن سوى مبشرتكم الأشغال بمقتضى الأوامر العلية الصادرة  
بنشر القوانين .

لشأن الله القدير أن يحقق آمال الحكومة الخديوية والأمة المصرية عموم  
في حسن اجتهدكم وإخلاصكم وأب يقرن بالصالح أعمالكم .

لنعد فراغ سعادته منه جاووه سعادة إسماعيل باشا يسرى رئيس محكمة  
الاستئناف بما يأتي وهو :

”بالبابة عن جميع القضاة أقدم لسعادتكم التهنئة على ما بذلتموه من أهمية  
في إصلاح أحوال المحاكم الأهلية . ونشركم أيضا على ثقتكم بنا . وأرحو سعادتكم  
تقديم شكرنا للجناب الخديوى المعظم وإبلاغه إخلاص نيتنا وصدق طويتنا  
في أعمالنا القضائية“ .

لهم بعد ذلك حلف كل من رؤساء وأعضاء المحاكم الابتدائية بمصر  
وإسكندرية وطنط وبنها والمنصورة بمب أمام محكمة الاستئناف .



THE GROUP OF THE NEW YORK PUBLIC LIBRARY



ثم حلف كل من رؤساء أعلام النائب العمومي ووكلائه يمينا بين يدي سعادة  
ناظر الحقانية على تأدية وظائفهم بالذمة والصدقة .

وفي الساعة ١٠ عرّبي من هذا اليوم توجه حصرات القضية إلى طارة الحقانية  
فستقبلهم سعادة ناظرها ثم قدمهم لدولة شريف باشا رئيس مجلس الطار فهناهم  
دولته . وشكروا له ثقة الحكومة السنية بهم . فقابل القضية هذه الكلمات بمزيد  
الامتنان . وأكدوا لدولته رغبتهم التامة في تحقيق مقاصد الحكومة السنية .





الحاضر جلسة الجمعية العمومية الأولى  
لحكمة استئناف مصر الأهلية

المعقدة بحكمة استشف مصر الأهلية في يوم الأربعاء الواقع في ٢ ربيع آخر  
سنة ١٣٠١ ألف وثلاثمائة وواحد الموافق ٣٠ يناير سنة ١٨٨٤ الساعة عشرة  
وربع أفرنكي صباحا .

تحت رئاسة سعادة إسماعيل باشا يسرى وبحضور حضرات سليمان بك نجاشى  
وكيل المحكمة وأحمد بك بليغ وعبد الحميد بك صادق ومحمود بك فهمى وإدريس بك  
ثروت ومبار وفيممكس وهمسرك وإيموس وإبراهيم بك حلیم ومصطفى بك شوق  
أعضاء والمسيو ماكسويل النائب العمومى عن الحصرة الخديوية وساباركا بشكاتب  
المحكمة

شهادة إبراهيم باشا رشدي أحد أعضاء المحكمة تحف عن الحضور لداعي انتدابه بمأمورية من طرف ديوان الداخلية .

شهادة الرئيس افتتح جلسة الجمعية العمومية بالمقالة الآتية :

بسم الله يا أمر العدل والإحسان ، وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل .  
ساد كل من أقام العدل وشاد بيته ، وساد كل من سار في طريق العدل ونفذ  
أحكامه . لا يخفى أن من خلال الكمال التي تنافس فيها كل دولة وتمنح بها كل  
أمة إيجاد القوانين التي بها تحفظ الأموال ، وتحقق الدماء ، وتضمن الأعراض .  
ولا تكون تمشيتها إلا برجال عفو في المس ظاهري الديول لا يميلون مع الأهواء  
والأغراض . والسعيد من اقتدى في الكمال بغيره ، واقتفى أثره في استقامة سيره .

شكركي : قواعد العمران المشاهدة عند غيرنا موضوعة على أساس العدل  
والحرية . وهما أصلان ثابتان في شريعتنا ، وهما ملاك القوة واتمدن وبهما انتظام  
الملك ودوامه .

شكركي : الملك بستان والعدل سياجه ، وما لا يسان لا يدوم حفظه .

شكركي : قد آت لكل فرد من أتناع الحكومة المصرية الخديوية أن ينهى  
نفسه ويشكر فصلها من صميم فؤاده على ما أشرقت به شمس توفيقها من مطالع  
السعادة ، وأبعت به غصون فصلها من مجامع الإفادة . ألا وهو قانون المحاكم الأهلية  
النظامية ، وصدور أوامرها بانتشار أعلام العدالة بهذه الأحكام ، وانتقاء من وثقت  
به للقيام بأعباء هذه المهمة من القضاة والحكام .

شكركي : قد تحلت حكومتنا السنية بهذه الفيضلة ، وتحلت عن مسئولية  
الأحكام بما قلدتكم من أعمالها الجليلة ، مع كمال الثقة بحضراتكم في تأدية هذه  
الوظيفة الشريفة ، التي من شأنها التسوية بين القوى والضعيف في الأحكام ،  
والأخذ بيد المظلوم ، وإيصال الحقوق لأربابها على مقتضى القانون .

شادنى : لا تحسبن الظلم محصرا فى أخذ المال من يد مالكة بغير حق ، بل يعم من لم يستخلصه من يد الظلم ويرده للمستحق . فالتعاون على إقامة الحق من أعظم الواجبات ، وإنصاف المظلوم من الظلم من أكرم الحقوق . وقد اجتمعنا للشروع بمسألة نيط بها من هذا العمل الحسيم . فعلياً أن نتعاضد على إنحاره على الوجه المستقيم .

شادنى : المشاورة أصل من أصول الدين وسنة واجبة أمر بها الله سبحانه فى كتابه ، أشرف النبيين . وما جعلت المحاكم مؤلفة من هيئة إلا لهذا القصد الجليل . وكلما يعلم فضائل هذا الأصل ومزاياه . وما يترتب على نتيجته من استقامة العمل فى مبدئه ومنتهاه .

لبعد ذلك تداولت الجمعية فى مادة تشكيل محكمة الجنائيات والمحكمة المدنية والتجارية ، ولجنة الإعانة القضائية ، وكيفية عقد جلساتها . لكن من حيث إن لائحة الإجراءات الداخلية المصووص عليها فى المادة السادسة والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية لم تصدر للآن تقرر بموافقة الآراء انتظار صدور لائحة الإجراءات الداخلية الدادى ذكرها لإجراء العمل بموجبها . وقد كلفت الجمعية سعادة رئيس المحكمة باستعجال صدور اللائحة المذكورة من جهة الاقتضاء للشروع فى العمل . ثم كلفت بإشكاتب المحكمة بإرسال صورة هذا المحصر إلى قلم الوقائع المصرية لدرجها فى أول عدد يصدر من الصحيفة المذكورة . وبعد ذلك انفضت الجلسة والساعة إحدى عشر ونصف أفرنكى صباحاً ما

لئيس المحكمة

(المضاء)

إشكاتب المحكمة

(المضاء)

## الأحكام القضائية الأولى

### محكمة استئناف مصر الأهلية الحكم بالاستئناف

في قضية النيابة العمومية على محمد هندی السمكري .

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من سعادة إسماعيل باش يسرى رئيس المحكمة وحضرات أحمد بك بليغ ومحمود بك فهمى والمسيو إيموس ومينار قضية وحضرة شفيق بك مصور رئيس قلم النيابة العمومية وحضرة ساه افندى زكا باشكاتب المحكمة القائم بوظيفة كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتى بيانه :

في قضية النيابة العمومية نمرة ١

ضد

محمد هندی السمكري المتهم بسرقة

بعد سماع التقرير المتقدم من سعادة الرئيس وطلبت النيابة العمومية وأقوال المتهم وبعد المداولة فى ذلك بالمحكمة رأى :

لكن حيث إنه في يوم عشرين محرم سنة ١٣٠١ ( ألف وثلثمائة وواحد )  
حضر لضبطية قسم الموسيقى إمبابي محمد المخبر ومعه حرمة تدعى حفيظة بنت أحمد  
افدى عبد الباقي وشخص آخر ادعى أن اسمه محمد عفيفي وقال إنه نظر الحرمة  
حفيظة حاملة طفلا رصيعا والمدعو محمد عفيفي مرا حلفها ثم سرق فردة الخنخال  
من أرجل الطفلة وأسرع بالمسير . وهناك أجرى ضبطه ووجد معه فردة الخنخال  
وقطعة زجاج مشطوفة .

لوحيت إنه لدى التحقيق بالضبطية المذكورة حصل الاعتراف من ذاك  
السارق بما ذكر . وكذلك الحرمة صادقت المخبر ورغبت تسليمها فردة الخنخال  
وأجرى اللازم مع السارق بمعرفة الحكومة وقد بعث بالجميع الى ضبطية مصر بأفدة  
من مأمور ضبطية القسم المذكور وأصحها بها أن السارق المحكي عنه هو من أرباب  
السواق الدائرين على هوى أنفسهم في العريضة وسبق ترده على الضبطية بسرقت  
من هذا القبيل .

لوحيت إنه بعد تمين فردة الخنخال بمبلغ عشرون قرش تسلمت للدعوى ثم تمت  
أن اسم المذكور الحقيقي هو محمد هدى نظرا لسبق التداعى عليه بهذا الاسم من  
حرمة تدعى حسنة من سكان قطرة سقر لتجاربه على أخذ طبقية عليها ثمانية عشر  
عازية بما فيهم مجيدية وعرش صاع من على رأس ابنتها الصغيرة حال مرورها  
مع حادمتها في يوم عشرين حماد أول سنة ١٣٠٠ ( ألف وثلثمائة ) باشتراكه  
مع شخص آخر لم تعين اسمه وأسرعوا بالمسير إنكاره وبجز الحرمة المذكورة  
عن الثبوت وعدم حضورها حفظت الأوراق .

لوحيت إن السارق المذكور أقر بأنه لم يأخذ سوى فردة الخنخال وأن تغيير  
اسمه فهو من خوفه .

لُوحِثَ إن ضبطية مصر أوصحت أنه من أرباب السوابق كما سلف وأنه سبق الحكم عليه من مجلس ابتدائي مصر بسجنه بالضبطية مدة شهرين نظرا لتجارته على سرقة خيرية ذهب من على رأس نجل حضرة راشد افندي من أعضاء محكمة مصر وتنفذ الحكم عليه .

لُوحِثَ إن مجلس مصر الملغى ساء على التحقيق الذي صار إجراه في هذه القضية حكم بمقتضى المصطبة الصادرة منه في ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ ( ألف وثلثمائة وواحد ) بإرسال محمد هدى المذكور الى ليمان اسكندرية مدة سنة شهور تطبيقا لبدة الحادية عشرة من فصل ثالث من القانون الهايونى المقل فيه إن مادة السرقة تبقى لم يوجد فيها ثبوت شرعى وإنما وجد فيها بصاب السرقة حيث إنه لا يوافق العدالة فيها مجازاة من أخذ شيئا يسوى بعض مئات من القروش بتخصيص مدة زيادة يلزم أن يستخدم فى الخدمات الدنيئة مقيدا بالحديد من ثلاثة شهور الى ثلاثة سنوات على حسب قيمة الشيء المأخوذ .

لُوحِثَ إن من سرق ثلاثة مرات وحوزى عليها ولم يرتدع فيهم من حاله أنه صار غير قابل للاستقامة وحس السلوك فيلزم فيه وتغريبه الى بلاد السودان .  
لُوحِثَ إن الحكم الصادر من مجلس مصر الملغى هو فى محله .

### البناء على الأسباب المذكورة

لُحَقِرَ بتأييد الحكم الصادر من مجلس ابتدائي مصر الملغى بتاريخ ٢٩ صفر سنة ١٣٠١ ( ألف وثلثمائة وواحد ) بإرسال محمد هدى المذكور الى ليمان اسكندرية

مدة ستة شهور تطبيقا للسادة الحادية عشر من فصل ثالث من القانون الهمايوني ،  
يخصم له منها مدة سجنه مع إلزامه بالمصاريف القانونية .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العسبة المعقّدة في يوم الخميس الواقع  
في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ الموافق ١٧ ربيع آتخر سنة ١٣٠١ هـ

رئيس المحكمة

كاتب الجلسة

هـتم

أمضاء

(إسماعيل يسرى)

(شهابي كا)



## محكمة استئناف مصر الأهلية

الأودة المدنية

### لباسم الحضرة الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سنيان نجاتي بك وكيل المحكمة وحضرات عبد الحميد صادق بك وأمين سيد أحمد بك والمسيو ميدر وإدريس ثروت بك قضاة وحسن افدى فؤاد كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي بيبانه :  
في قضية الحرمة سالمة بنت عمر سلامه نمرة ٧

صمد

محمد سلامة

لكن حيث إن الحرمة سالمة بنت عمر سلامة تطلب أخيها محمد سلامة بنصيبها فيما تخلف عن والدها من الميراث بعد وفاته من أطيان وغيره .

وأحيث إن محمد سلامة لا يقر على هذه الدعوى وقال إن والده توفى دون أن يترك شيء ما مطلقا وما هو مكلف عليه من الأطيان هو حيدرته .

وأحيث من التحريات التي جرت في هذه القضية بمعرفة مديرية الموقفية بناء على قرار تمهيدى صدر من مجلس طليطا اتضح أن والد الحرمة سالمة المذكورة توفى في ٢٠ ذى القعدة سنة ٧١ وهذا التاريخ هو قبل صدور لأئحة الأطيان الصادر عليها أمر الاعتماد بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ٧٤ التي أجازت للإبناث الميراث في الأطيان الخراجية .



لُحيث إنه قبل صدور تلك اللائحة ما كان للإناث حق الميراث في الأقطان  
الخراجية .

لُحيث إنه في هذه الحالة تكون دعوى الحرمة سالمة المذكورة بشأن الأقطان  
لاغية .

لُحيث إن مجلس طنطا الملقى حكم في ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ برفض  
دعوى الحرمة سالمة المذكورة وقد وجد أن حكمه هذا في محله .

فبناء على هذه الأسباب

لُقرر الحكم بتأييد ما حكم به مجلس ابتدائي طنطا بتاريخ ٤ يونيو سنة ٨٣  
موافق ٢٨ رجب سنة ٣٠٠ ومعدة الحرمة سالمة المدعية من المصاريف  
القانونية لثبوت فقرها تطبيقاً للادة ستون من لائحة الإجراءات الداخلية .

لُهذا ما حكمت به المحكمة في جلستها العلنية المعقّدة في يوم الأربعاء ٢٦ مارس  
سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٠١

وكيل محكمة استئناف مصر

( لُحتم )

شليان شجاني

كاتب الجلسة

( لُمصاء )

لُحسن لُخواد

## محكمة استئناف مصر الأهلية

الأودة التجارية

### باسم الحضرة الخديوية

إن محكمة استئناف مصر المشكلة من حضرة سليمان بك نحاتي وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الحميد بك صادق وأمين بك سيد احمد وإدريس بك ثروت والمسيو ميدر قصاة وجرجس افدى يوسف كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتى بيان نصه :

في قضية مصطفى بك الهجين التاجر بمصر المقيمة بالجدول العمومي بتمرة ٢

ضد

السيد احمد الحسينى تاجر بخان الخليلى بمصر .

للمقتضى تقرير تقدم من مجد الصدر بالتوكيل من مصطفى بك الهجين لمجلس ابتدائي مصر الملقى بتاريخ ٤ محرم سنة ٩٦

لقد تكليف السيد أحمد الحسينى بالحضور لسماع الحكم عليه بمرومته بدفع مبلغ أربعة وثلاثين ألف ومائة وخمسة وعشرين غرش قيمة كميالة مع الفايط والمصاريف الرسمية والغير رسمية . وينظر انقضية بالمجلس صدر منه حكم بتاريخ ٣ يناير سنة ٧٩ برقص تداعى مصطفى بك الهجين على السيد أحمد الحسينى بخصوص مبلغ الثلاثمائة وخمسين جنيه إنجليزى بما أنه مثبت سداد المبلغ إليه بموجب المكاتبه المحررة عليه بتاريخ ١١ ربيع آخر سنة ٩٥ بإمضاء من

السيد أحمد الحسيني ورفض باقي طلبات الطرفين وعوايد المجلس تؤخذ منهما  
مصفقة . وبإعلان الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ٢٦ صفر سنة ٩٦  
تقدم من وكيله محمد أفندي الصدر تقرير رفض الحكم لمجلس مصر المسمى  
في ٢٨ صفر سنة ٩٦ ثم تقدم أوجه التظلم لمجلس الاستئناف في ١٧ ربيع آخر  
سنة ٩٦ بطلب لغو الحكم الصادر من الجلسة التعاريفية بمجلس ابتدائي مصر  
وملرومية أحمد الحسيني بدفع مبلغ اثلاثماية وخمسين جنية إنجليزي مع الفيض  
والمصاريف الرسمية والغير رسمية .

لؤبسطر القضية في مجلس الاستئناف الملغى صدر منه حكم بتاريخ ١٣ صفر  
سنة ٩٧ برفض الأبلو المرفوع من مصطفى بك الهجين وصرف النظر عن  
دعواه على السيد أحمد الحسيني بشأن كميالة الثلاثماية وخمسين جنية إنجليزي  
وملرومية مصطفى بك الهجين بعوايد المجلس .

لؤبإعلان ذلك الحكم إلى مصطفى بك الهجين في ١٦ ربيع آخر سنة ٩٧  
لم يقبله وتقدم تقرير الأبلو من وكيله محمد أفندي الصدر في ١٣ حمد أول  
سنة ٩٧ بطلب إعادة نظر القضية في ذات المجلس الصادر منه الحكم وانطعن  
فيه بطريق الريكيت سيڤيل وأرفق بتقريره فتوى من ثلاثة أفوكاتية وإيصال  
الصراف عن الرسم المقرر لأعمال الريكيت سيڤيل تطبيقا للقانون وبناء على ذلك  
صدر حكم المجلس بتاريخ ٦ رجب سنة ٩٧ بقبول الريكيت سيڤيل المرفوع  
من مصطفى بك الهجين .

لؤهم وصدر أيضا من مجلس الاستئناف المذكور قرار بتاريخ ٢٩ ربيع أول  
سنة ٩٨ بحالة اخو المتطهر في كميالة الثلاثماية وخمسين جنية الرقيمة احد عشر  
ربيع آخر سنة ٩٤ مع الكتابة الرقيمة احدى عشر ربيع آخر سنة ٩٥ المحررة

على كميالة الثمانين جيه المؤرخة في ١١ ربيع آخر سنة ٩٤ ومقال من حصرة مصطفى بك المحجج بأن السيد أحمد الحسيني هو الذي أحدثها على ضبطية مصر لتحقيق هذا وهذا بمعرفةهما بالجلسة الختامية . وبعد استيفاء الأوراق للمجلس الابتدائي كما هو جرى في القضايا الختامية وتوقيف موضوع القضية بالمجلس حينما يحكم في النوعين الختامين المذكورين وعوائد المجلس على الطرفين مناصفة .

لأناسبة لغو مجلس الاستئناف أحييت القضية على هذه المحكمة . وبعد طلب الأخصام بمقتضى علم خبر تقيدت القضية بالجدول العمومي بمررة ٢ وتقدمت لجلسة يوم الأربعاء الواقع في ١٩ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢١ جماد أول سنة ٣٠١ حضر المدعى والمدعى عليه شخصيا . وبعد سماع أقوالهما وضعت القضية في المداولة .

### لأبالمذاكرة في ذلك بالمحكمة رؤى

لكن حيث إن مجلس استئناف مصر الملغى سبق أصدر قرارا بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ بأحالة تحقيق الحق المنتظر في كميالة الثلاثية وخمسين حنيه مع الكتابة المحررة على كميالة الثمانين جيه على ضبطية مصر .

لأحيث بطلب الأوراق وحضورها وجدت غير مستوفية حسبما نص بالقرار المذكور .

لأحيث من الاقتضى الاجرى حسبما نص بالقرار المتنى عنه لإتمام التحقيق .

## فلهذه الأسباب

لقرر إرسال أوراق التحقيقات التي جرت بمعرفة صبطية مصر بناءً على قرار مجلس استئناف مصر الملغى الصادر بتاريخ ٢٩ ربيع أول سنة ٩٨ إلى قلم النائب العمومي بمحكمة مصر الاستئنافية لأجرى ما يلزم نحوها حسبما هو مخصوص بالقرار المذكور .

لهذا ما حكمت به المحكمة بنجستها العلية المعقدة في يوم الأربعاء الواقع في ٢٦ مارس سنة ٨٤ الموافق ٢٨ جماد أول سنة ١٣٠١ ثلثية وواحد ما

كتاب الجلسة

لوكيل محكمة استئناف مصر

( أمضاء )

( ختم )

لجرجس يوسف

لسليمان شحاتي



## حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية

أُحتفل اليوم ( ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ ) في منتصف ساعة الحادية عشرة قبل الظهر «افتتاح محكمة أسبوط الاستئنافية الأهلية الجديدة في سرادق واسع ثم نصب لهذا العرض محصور حصرة صاحب المعالي وزير الحفائية وحصرات أصحاب السعادة والعمة نائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ومديرى أهالي أسبوط وبرعا وقتنا وأسوان ، وجمهور من كبار العلماء والرؤساء الروحانيين والمواطنين والأعيان ورجال المحاكم الأهلية والمحامين .

لقد بدأ الاحتفال بتلاوة آى الذكر الحكيم بقوله تعالى ( وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ) ثم وقف حصرة صاحب السعادة صالح حتى ماشار رئيس محكمة استئناف أسبوط الأهلية فتلا كلمة ترحيب بالخاصين ، وعقبه حصرة صاحب المعالي وزير الحفائية فأعلن افتتاح المحكمة وذكر البواعث التى اقتضت إنشاءها والمنافع التى ترمى من ورائها من حيث تخفيف المتاعب عن جمهور المتقاضين فى أسبوط وما يليها جنوبا من الأقاليم العليا فى الوجه القبلى .

لوحظ في هذا الاحتفال من رجال المحاماة حصرة صاحب العزة الأستاذ إبراهيم الهدوى بك وحصرة الأستاذ ناشد حنا نقيب نقابة المحامين الفرعية و أسبوط وتلا فيه الأستاذ محمود صيف كبير الكتبة فى هذه المحكمة الجديدة مظلومة حسناء كان لها أحسن تأثير فى عوس السامعين .

(٥) عن جريدة الاهرام الصادرة فى ١١ مارس سنة ١٩٢٦

## كلمة وزير الحقانية

في حفلة افتتاح محكمة استئناف أسبوط الأهلية

أيها السادة

أني سعيد أن أراي هنا بينكم للاحتفال بافتتاح محكمة استئناف أسبوط الجديدة .

نشأت الحكومة أن يكون هذا الافتتاح رسميا وأن يحضره لارجل انقضاء والموظفون فقط بل ممثلو نقابة المحامين والأعيان أيضا . فرجل القنون ، سواء أكانوا قصة يجلسون للحكم أم أعضاء للنيابة يقيمون الدعوى العمومية ، أم محامين يقومون بالدفاع عن موكلهم ، متحدون جميعا في القيم والعمل المشترك الذي تخصصوا له وهو خدمة الحق والعدل . وهذا الاشتراك في الجهود ضروري لإقامة العدل بين الناس . فالعدل لا فرق فيه ولا تمييز من أي نوع بين أهل وطن الواحد مهما تباينت درجاتهم في الهيئة الاجتماعية أو معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية . لأن العدل أساس الرقي الأدبي والمدنى في الشعب ، وإنه من أكبر العوامل في تأسيس الوحدة القومية . ولذلك كان من أول الواجبات على كل حكومة أن تنظم القضاء في بلادها ، فإن إعطاء كل ذي حق حقه ، والاقتصاص من المجرمين ليأمن السكان على حياتهم وأموالهم ، والمحافظة على النظام العام ، شرط أساسي لنجاح الشعوب وفلاحها في جو مشع بالطمأنينة والسلام .

ولكي تكون العدالة ذات أثر فعال ، وليتمكن القضاة من الوقوف بسرعة على ما يحدث حول إليهم من المعلومات المتعلقة بالوقائع في القضايا المفروضة عليهم ، يجب ألا تكون مراكز المحاكم بعيدة عن مجال المتقاضين .

ولم كان حصرة صاحب الخلافة الملك دأبه الوحيد الاهتمام براحة شعبه وإسعاده كما تعلمون . فقد توجه بطرته اسامى إلى مايعانيه المتقاضون المقيمون فى الصعيد بسبب بطر قضاياهم المستأعة فى مصر أى فى مدينة تسعد بمئات الكيلو مترات عن محال توطنهم مما يعرضهم لمقات ههظة ولمشاق جسيمة سواء جاءوا بأنفسهم إلى القاهرة لمحارة المحامين فيها . أم كلفوا محامى الصعيد بالذهاب إلى القاهرة للاهتمام بقضاياهم . لكل ذلك لم يتردد جلالتة قط فى الموافقة على المشروع الذى كان من زمس محلا لمحت وزارة الحفانية ألا وهو إنشاء محكمة استئناف ثانية يكون مركزها مدينة أسيوط .

لقد ما تقرر إنشاء المحكم الأهلية فى القطر المصرى فى سنة ١٨٨٣ كانت الحكومة قررت ترتيب محكمتين للاستئناف إحداهما فى القاهرة والأخرى هنا . وإذا كانت محكمة أسيوط لم تنشأ إذ ذاك ف ذلك عائد على الأرجح إلا إلى بعض الصعوبات التى كانت قائمة ومنها الأسباب المالية . ولكن كلما كانت تشر فى البلاد الوسائل التى من شأنها ترقية الزراعة والتجارة ويترتب عليها ارياد قيمة عقارات كان عدد القضايا يزداد تبعا أمام المحكم حتى أصبحت محكمة استئناف مصر واحبا عليها أن تقوم بعمل جسيم جدا . وقد دلت الخبرة على أنه عد ما تريد قضايا محكمة على حد ما تستطيع الفصل فيه . تتضخم حداولها . فعلى الرغم من زيادة عدد قضائتها وما يبدلونه من الفيرة وحسن الإدارة لايعود من الممكن السير فيها بالأعمال سيرا طبيعيا . وإن الأفضل فى حالة كهده أن تقسم الدائرة القضائية وتنشأ محكمة جديدة أقرب إلى المتقاضين تتوفر لديها السهولة اللازمة للفصل فى القضايا بسرعة .



كل هذه الأسباب حملت الحكومة على أن تقرر أب قصايا الاستئناف التي ترفع عن أحكام محكمتي أسبوط وقسا يحصل فيها من الآن فصاعدا أمام محكمة استئناف جديدة رؤى أن يكون مركزها الدائم مدينة أسبوط .

لهذا التدبير الذى لا غنى عنه لتحسين توزيع العدالة في بلد يقطنه ثلاثة عشر مليوناً من الأنفس نحسرت الحكومة أن لا يترتب على إنعاده عبء يهبط عاتق دافعى الضرائب أو يشغل ميزانية الخزانة . لهذا ارتأت أنه بتوزيع القضايا بين المحكمتين يمكن الوصول إلى نتيجة مرضية دون زيادة عدد المستشارين زيادة جديدة ، وفكرت أنه لأجل القيام بأعمال محكمة استئناف أسبوط يكفي أن يقل إليها من محكمة استئناف مصر عدد من المستشارين متناسب مع عدد القضايا التي ستؤخذ منها بعد الآن . وتعلم الحكومة جيداً أنها بعملها هذا تطلب من مستشارى محكمة استئناف مصر المعينين للجلوس في كراسى محكمة استئناف أسبوط تصحية حقيقية فإنه من الصعب على الإنسان - عندما يكون مطامعته في مدينة ، وتكون وظيفته القائم بها تجعله يأمل أن لا يغير محل إقامته - أن يضطر بحاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة وأن يغير ترتيب بيته ومعيشته . لكن الحكومة تعلم جيداً أنها يمكن الاعتماد على وطنية المستشارين وإخلاصهم للمصلحة فيقبلون هذه النصيحة . وفي الواقع قد تبين ما بدا من مستشارى محكمة الاستئناف الجديدة عند ما دعيتهم الحكومة إلى هذا العمل أنهم في الحقيقة عالمون بما هو واجب عليهم نحو بلادهم وأنهم يعرفون عند الاقتضاء كيف يفضلون المصلحة العامة على مصالحهم الخصوصية .

ومن جهة أخرى يعلم هؤلاء المستشارون أيضاً أنه عند كل حلوفى محكمة استئناف مصر سيدعون للرجوع إلى كراسيهم فيها بحسب ترتيب أقدميتهم . فان الحكومة اتخذت هذا التدبير العدل الذى بدى لكى تخفف عنهم بقدر الممكن المضار المترتبة على النقل المطلوب منهم الآن .

أوقد تكون هذه المضرم محوسة فى حالة الكتبة والمستخدمين المقولين  
مر محكمة استئناف مصر إلى المحكمة الجديدة أكثر منهم فى حالة المستشارين .  
فهؤلاء الموظفون الذين يشتركون فى دائرة عملهم فى إقامة العدالة يطهرون هم  
أيضا إحلاصا كبيرا لخدمة مصالح البلاد ويستحقون الشاء على وظيفتهم .  
وستكون معاملتهم فى النقل إلى مصر على طريقة نقل حضرات المستشارين .

#### أيها السادة

للم يخف على الحكومة أن إنشاء محكمة استئناف فى أسبوط قد يترتب عليه  
شئ من الخطر فى أن يبتعد قضاء هذه المحكمة الجديدة عن المدى التى وصعتها  
محكمة استئناف مصر . فرجال القانون يعلمون أنه من الممكن حل أى مشكلة  
قانونية حولاً مختلفة يستند كل منها إلى مبادئ القانون وإلى العدالة ، لكن  
التحارب دلت على أنه ليس من المصلحة أن نحل مسألة واحدة فى بلد واحد  
بطريقتين مختلفتين لا شئ سوى مصدفة أن إحداها تطارت أمام محكمة الجيوب  
والأخرى نظرت أمام محكمة الشمال . ولهذا يرى فى أغلب أسلاد اتى وصلت  
إلى درجة راقية فى تطور نظامها القضائى . محكمة وحيدة للفصل فى القبط القانونية  
تسمى عادة محكمة القضا والإبرام . غير أن قوانيننا المصرية لم يصر فيها على الطعن  
بطريق القضا والإبرام إلا فى المسائل المدنية ، وأظن أن الحكومة أحسنت  
صنعا بجعل النظر فى جميع الطعون التى من هذا القبيل مهما كانت المحكمة الصادر  
منها الحكم محكمة جنح أو محكمة جنايات . من اختصاص محكمة استئناف مصر ،  
إذ أنها بذلك تضمن وحدة المبادئ القضائية فى المواد المدنية .

لما فى المواد المدنية فلوطن فيها بطريق القضا والإبرام غير مصوص عليه  
فى القانون ، على أن وحدة المبادئ فى أحكام القضاء كانت مكهولة فى الواقع بوجود

محكمة استئناف واحدة وبالقاعدة المصوص عليها في المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات التي تقضى بأن تحال على دوائر محكمة الاستئناف مجتمعة انقضيا التي يرى فيها العدول عن اتباع مبدأ قانوني تقرر في أحكام سابقة .

أومن الواضح أنه إذا كان هذا الصريح يمنع التناقض في أحكام القصة في دائرة محكمة استئناف واحدة فهو لا يمنع حصول ذلك في دائرتي محكمتي استئناف مختلفتين مستقلتين الواحدة منهما عن الأخرى . فليس للتفاصيل ما يعتمدون عليه في هذا الأمر إلا حكمة منشأ محكمة استئناف أسبوط لكي لا يشأ عن أحكامهم تناقض في قضاء المحاكم في المسائل المدنية . وإني واثق تمام الثقة بأن هذا الخطر سيكون نظريا صرفا لمدة من الزمن يتاح فيها للحكومة إنشاء محكمة التقض . فانكم يا حضرات المستشارين آتون كلكم تقريبا من محكمة استئناف مصر ورؤسكم أحد رجال قضاء الخبيرين . وقد جلس هو نفسه سنوات طوالاً في محكمة استئناف مصر ، فلا خوف إذا أن تباعدوا فيما ستصدرونه من الأحكام عن المبادئ التي قررها قضاء محكمة استئناف مصر أثناء السوات الأربعين ونيف التي مضت على تأسيسها ، تلك المبادئ التي اعتد المتقاضون ورجال نقابو الرجوع إليها .

لهم يبق على الآن ، أيها السادة ، إلا أن أطلب من الله تعالى أن يبارك أعمالكم . وأدعوكم في الختام إلى رفع آيات الشكر والإخلاص إلى مقام حصرة صاحب الجلالة ملكنا المحبوب فؤاد الأول . في عهده السعيد تبدأ محكمة استئناف أسبوط أعمالها . والآمل معقودة على أنها — توزيعها العدالة في أقاليم الصعيد على وجه الإنصاف والمساواة بين الجميع — تساعد على توافر الطمأنينة والامن في تبادر المعاملات بين الناس فالطمأنينة والامن يتوافران دائماً في البلاد إذا وثق سكانها بأن العدالة سريعة وأكيدة ، وأن حق كل ذي حق معترف به ومحافظ عليه .



۱۳۳۱ هـ  
 ضمیمه اول  
 LA CEREMONIE D'INAUGURATION DE LA COUR D'APPEL D'ASSIS ET EN ۱۹



## الفصل الثالث المحاكم الأهلية وبعض المصالح المرتبطة بها

( ١ )

### المحاكم الأهلية بعد أنشائها

لحصرة الأستاذ محمد سامي مرزوق المحامي بقسم قضايا الحكومة

لم يكن القضاء الأهلي قبل إنشاء المحاكم الأهلية قضاء مسيرا لروح العصر ومتمشيا مع تقدم البلاد ، بل كان على جانب غير قليل من الشذوذ والاضطراب .

وقد رأت الحكومة أن الحاجة ماسة إلى الإصلاح ، فقررت مجلس اسطار في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٠ تشكيل لجنة تحت رئاسة ناظر الحقانية للبحث واسطر في هذا الشأن . وقد تشكلت هذه اللجنة من : عبد السميع افندي القاضي بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة ، والمسيو أرا رئيس مجلس شوري الحكومة ، وبوريلى بك رئيس قلم قضايا وزارة المالية ، وبطرس على بك وكيل بطرارة الحقانية ، وقدرى بك

المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة . وإبراهيم خليل باشا المستشار بمجلس الأحكام .  
ومحمود حمدي باشا المستشار بمجلس الأحكام . ولخيل بك سكرتير مجلس المطار .  
وتحران بك وكيل نظارة الخارجية . ومسئوفشيه نائب العمومي لدى المحاكم المختلطة .  
لوفي ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر أمر عال بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية .  
وقد روعي في وضعها الاستعانة عن المجالس القديمة التي كانت قائمة في ذلك  
وقت بمحكم مشكلة تشكيلا نظاميا متفقا مع المبادئ العصرية الحديثة .

لأنهم ما شتمل عليه هذه اللائحة من الأحكام ماد كونه حصا بترتيب درجات  
هذه المحاكم . فقد وصفت لها أربع درجات - المحاكم الابتدائية ومحاكم الأمور  
الجزئية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز .

للمحاكم الابتدائية ترتب في مصر والإسكندرية وفي كل مديرية من الوجه  
القبلي والبحري وفي جهات السودان وابق مدخفات الحكومة المصرية التي تتعين  
فيما بعد بأمر من الحضرة الخديوية . ويحال على هذه المحاكم بمقتضى أمر من الحضرة  
الخديوية الطر في الدعاوى الواقعة في المحافظات التي لا توجد فيها محكم ابتدائية .  
وتشكل كل محكمة من المحاكم المذكورة من خمسة قضاة ، لأقل يكون أحدهم رئيسا  
وآخر وكيلا . وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة . ويحوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم  
الابتدائية لا يريد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على أربعة ، وهؤلاء النواب  
يقومون مقام القضاة الأصليين عند غيابهم أو حدوث عذر لهم يمنعهم من الحضور .  
وتختص بالحكم في كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بطرها  
المحاكم الجزئية . وتختص أيضا بصفة ثانية درجة في الأحكام الصادرة من محكم  
الأمور الجزئية . أما في المواد التأديبية فتختص بالحكم بصفة أول درجة في الجنح .  
وبصفة ثانية درجة في مواد المخالفات .

للمحاكم الأمور الجزئية يترتب منها في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة واحدة أو أكثر . ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض أو نائب يتعين بمعرفة المحكمة الابتدائية . ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة أن تسترحم القاضي المذكور وتستعيضه بغيره من رفقائه . وتختص بالحكم في المواد المبينة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ولها الحكم أيضا في المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات .

للمحاكم الاستئناف تترتب منها محكمتان إحداهما بمصر والأخرى بأسبوط . أما ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وبقاى ملحقات الحكومة المصرية فيقرر فيها بعد بأمر من الحصرة الخديوية . وتشكل كل محكمة من ثمانية قضاة الأقل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلا . وتصدر الأحكام من خمسة قضاة . وتختص بالحكم في المواد المدنية والتجارية في الأحوال المقررة بالقانون . وتحكم بصفة أول درجة في الحيات ، وبصفة ثاى درجة في الخج .

للمحكمة التمييز ومقرها مصر تتركب من عشرة قضاة الأقل يكون من بينهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة . وترفع إليها بناء على طلب أولى الشأن الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية وهى :

أولا - الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى دعوى يكون موضوع الطلب فيها زائدا على ٢٥,٠٠٠ قرش . أو يكون الطلب بحقوق لم تقدر لها مبالغ .

ثانيا - الأحكام التى يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مهما كانت أهمية الدعوى . وفى هذه الحالة متى ثبت للمحكمة التمييز أن الحكم خرج عن منطوق القانون فيها تنقضه وتنظر فى موضوع الدعوى وتفصلها بحكم واحد .



لورفع تلك الدعاوى أمام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ، لم يكن الحكم مأمورا بتنفيذه تنفيذا معجلا بدون توقف على الطعن فيه .

لوتختص محكمة التمييز أيضا بالحكم قطعا بصفة ثانی درجة في مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة . وتقتضي في المسائل المتعلقة بعدم استبقاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج عن القانون . وتفصل في هذه المسائل اتباعا لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام .

لوقد تضمنت اللائحة نصوصا مؤداهما أنه يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة ذلك ، وأنه يجوز لمحكمة التمييز والمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تشكل فيها دائرتين أو أكثر . على أن تشكل كل من المحاكم ، وزيادة عددها ، وتعين دائرة اختصاص كل منها ، وتجديد دوائر فيها . يكون بأمر من الحكومة الخديوية يصدر بموافقة رأي مجلس النظار .

كما نصت على أنه يترتب بالمحاكم قلم نيابة عمومية يتولى ريسته نائب عمومي .

لوفي صدد اختصاص المحاكم الأهلية بوجه عام نصت المادة ٢٢ من اللائحة على أن المحاكم الأهلية تختص بالحكم في كافة الدعاوى الواقعة في المواد المدنية والتجارية بين الأهلى بعضهم مع بعض . وتختص في مواد التأديب بالحكم في المخالفات والجنح والجنايات الواقعة من رعايا الحكومة المحمية غير المخالفات والجنح والجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها .

أما انقصايا التي تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهلى  
فـها تنظر ويحكم فيها بمجلس إدارى يترتب فيما بعد بأمر خديوى. على أنه لا يجوز  
إقامة دعوى من أحد أفراد الأهلى على مأمور من مأمورى الحكومة بسبب  
أمور وقعت منه فى أثناء إجرائه وظيفته . بل من يدعى بحصول ضرر له من  
إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع  
لها ذلك المأمور ، لا على المأمور نفسه .

لُوحِصت اللانحة أيضا على أنه لا يجوز للحاكم الأهلية الحكم فى المسائل المتعلقة  
بالأوقاف ، ولا فى مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قصايا المهر والنفقة وغيرها .  
ولا فى مسائل الهمّة والوصية والموارث وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية .  
وبس ما تأويل الأحكام التى تصدر فيها من القاضى المختص بها — إما يكون  
من خصائصها الحكم فى المنازعات التى تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام .  
كما أنه لا يسوع للحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بمسألة اعقارات المخصصة  
للمنافع العمومية . ولا يجوز لها أن تفسر أى أمر صادر من جهة الإدارة أو  
توقف تنفيذه .

لُواشتملت اللانحة فى ختامها على نص يقضى بأن محرد تشكيل كل محكمة  
من المحاكم المستجدة يترتب عليه لغو المجالس المحلية الموجودة فى الجهة التى تشكلت  
بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوى التى كانت منطوية بالمجالس الملغاة  
ترفع للمحكمة المستجدة ويصير إتمام إجراءاتها على حسب أصول المرافعات  
الجديدة اعتبارا من آخر ورقة تحررت بشأنها مستوفية الشروط اللازمة .

لُوفى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ قرر مجلس الطار تشكيل لجنة برئاسة دطر  
الحقنية للباشرة فى ترتيب المحاكم ووضع نظامها الداخلى والمخاب مستخدميا . على

أن تكون مأمورية هذه اللجنة استشارية فقط . ومما قرره في هذه الجلسة تعيين علي باشا إبراهيم باشا عموميا للمحاكم الأهلية المرمع إنشاؤها وتعيين ثلاثة وكلاء له وأن يكونوا جميعهم أعضاء اللجنة المذكورة . وانتظر في استصدار الأمر العالي بالتعيين حتى يؤخذ رأى علي باشا إبراهيم . والظاهر أن علي باشا اعتذر فصدر الأمر العالي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ بتعيين سعادة إسماعيل باشا يسرى باشا عموميا وتعيين الثلاثة الوكلاء المذكورين معه فتم بهم تشكيل اللجنة .

ولكن اللجنة لم تستمر في عملها بسبب الاضطراب السياسي الذي وقع في البلاد حينذاك إلى أن تقدم المرحوم حسين نخري باشا ناظر الحقانية إلى مجلس «بطار» في ٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بمذكرة قيمة يطلب فيها الإذن باتمام ما كان قد شرع فيه من التنظيم والإصلاح<sup>(١)</sup> .

فناقش مجلس «نظار» في هذه المذكرة بجلسته ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وقرر ما حاصله وجوب الإسراع في تشكيل هذه المحاكم مع إدخال بعض قضاة أجنبية فيها ، وترجيح من يكون منهم عارفا باللغة العربية . وأن تنبع فيها القوانين المتبعة الآن في المحاكم المختلطة ماعدا قانون العقوبات وتحقيق الجنايات ، فبعد تعديلهما بما يلائم حالة البلد . يجرى تطبيقهما أيضا بالمحاكم المستجدة في آن واحد مع القوانين الأخرى ، وذلك حتى يكون قانون واحد . وأن تكون درجات المحاكم المستجدة لعاية درجة الاستئناف فقط ، وتحدد منها درجة التمييز . وأن يجرى تعديل اللائحة الأولى السابق صدورها بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١<sup>(٢)</sup>

(١) راجع من هذه المذكرة المنشورة بهذا الكتاب ص ١٠٧ وما بعدها .

(٢) راجع من هذا القرار المنشور آنفا بصحيفة ١١٦ و ١١٨ .

لُحلت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وصدر بها الأمر العالي المؤرخ ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ وبمقتضاه رُتلت المحاكم إلى محاكم جرنية ومحاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ، بينت حدود ولايتها ، كما بيئت طريقة تشكيل كل محكمة منها واختصاصاتها على ما تراه في مجموعات قوانين سنة ١٨٨٣

لوقد نص في تلك اللائحة على أنه يترتب بالمحاكم المذكورة قلم نيابة عمومية يتولى رياسته نائب عمومي .

لُهم صدرت في سنة ١٨٨٣ مرسوم أوامر عالية بالقوانين التي يجري العمل بمقتضاها في المحاكم الجديدة .

لوفي ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال بتشكيل محاكم الوجه البحري وتحديد دوائر اختصاص كل منها .

لما محاكم الوجه القبلي فلم يندولج التشكيل إلا في ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ لوعقب ذلك صدرت أوامر عالية بتعيين لقصة ورجال النيابة الذين يشرون العمل في المحاكم التي رُتلت .

لوفي ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ احتفل بافتتاحها <sup>(١)</sup> .

لوفي ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال ببيان الأحكام الوقتية المترتبة على إنشاء ما أنشئ من المحاكم الأهلية . وضرورة نقل الدعاوى وملفاتها إليها من المجالس الملفة ، وكيفية التصرف في هذا .

لوفي ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بلائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم الأهلية تضمنت كثيرا من الأحكام المتعلقة بتنظيم العمل في هذه المحاكم .

(١) راجع إجراءات افتتاحها المنشورة في ص ١٦٨ وما بعدها .

لوفي ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ صدر أمر عال بتشكيل محاكم للواد الجزئية والمصالحات. وقد نص على أنه تشكل محاكم للواد الجزئية والمصالحات في كل مركز وفي كل قسم من الأقاليم وفي كل مدينة من المدن محكمة واحدة بحسب ما يقرره بظر الحفانية (مادة ١). وترتب كل محكمة من هذه المحاكم من رئيس يعين بأمر عال ومن قاصيين من معتبري البلاد بحسب قراءة والكتابة يعينان بالمناوبة ممن ينتحبهم بظر الحفانية من الأشخاص الذين تقدم قائمة بأسمائهم من مجلس كل مديرية. فاذا تأخر أحد القضاة لعذر وحسب على الرئيس استدعاء أحد المتخين ليقوم مقامه حتى يحضر (مادة ٢).

ثم تضمن الأمر العالى المذكور بيان اختصاصات هذه المحاكم والإجراءات التى تنع أممها (المادة ٤ وما بعده). ونصت المادة ٣٢ منه على أنه تنع فى هذه المحاكم الأصول المقررة فى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية مالم يوجد نص مخصوس فى هذا القانون يحكمها - على أن هذا الأمر العالى لم ينفذ حتى ألى بمقتضى الأمر العالى المؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (تقرير المنشار القضائى عن سنة ١٩١٢).

لوفي ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال نص فى المادة الأولى منه على أن كلا من بظر الأقسام فى مديريات قبل الخارئة عن دوائر المحاكم الأهلية يحكم فى دائرته فى القضايا الحقوقية لغاية ألف وخمسمائة قرش، بدخول الغاية، وفى القضايا الجنائية بالحس لغاية ثمانية أيام. وتكون أحكامهم فى ذلك قابلة لطعن بالمجلس الابتدائية إذا رفع عنها أبلو إليها.

لنص فى المادة الثانية على أن كلا من المديرين فى المديريات المذكورة يحكم قطعي فى المنازعات المتعلقة بوضع اليد سواء كانت ناشئة عن اعتصاب أو تعبير حدود، بحيث لا يترتب على أحكامهم فى ذلك الإصرار بحقوق الملكية.

لوفي ١١ ديسمبر سنة ١٨٨٨ صدر أمر عال بالتصديق على تعريفة الرسوم القضائية في المواد المدنية والتجارية والجنائية أمام المحاكم الأهلية .

لوقد تعدلت بمقتضى أوامر عالية صدرت بعد ذلك وأخيرا استبدلت بها تعريفة أخرى صدر بها الأمر العالى المؤرخ ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧

لوفي ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٩ صدر أمران عاليان بتحديد دوائر اختصاص محكمة الوجه القبلى وهى محكمة بى سويف الابتدائية ومحكمة أسبوط الابتدائية ومحكمة قف الابتدائية . وقد نص الأول مهما على أن دائرة محكمة بى سويف تشمل مديرية بى سويف ومديرية الفيوم ومديرية المنيا ، ودائرة محكمة أسبوط تشمل مديرية بى سويف وأسيوط وجرجا ، ودائرة محكمة قف تشمل مديرية قف . ونص الثانى على أن محكمة بى سويف وأسيوط وقف الابتدائية الأهلية تكون داخلة ضمن دائرة محكمة استئناف مصر .

لوفي ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال نص على أن دائرة محكمة قف الابتدائية الأهلية تشمل محافظة الحدود فيما يتعلق بالمواد المدنية والتجارية ، وكذلك المواد الجنائية العادية التى لا تكون من خصائص المجالس العسكرية .

لثم صدرت أوامر عالية بتعيين القضاة ورجال النيابة الذين يباشرون العمل فى هذه المحاكم .

لوفي ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ صدر أمر عال بإلغاء الأمر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٧ بتشكيل محكمة للأمور الجزئية والمصالحات . وقد نص فيه على أنه تشكل محكمة للأمور الجزئية والمصالحات فى دائرة كل محكمة ابتدائية ، وتشمل دائرة اختصاص كل منها مركزا أو أكثر بالأقاليم ، أو ثلثا أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم .

لُيعين عدد تلك المحاكم ومركز كل منها بقرار من نظر الحفائية .

لُيقوم بأعمال كل محكمة من المحاكم المذكورة قاص من المحكمة الابتدائية ينتدبه ناظر الحفائية لمدة لا تزيد عن سنة .

لُيحكم قاضي الأمور الجزئية في المواد التي من خصائصه بمقتضى انقايون .  
ويحكم أيضا في المخالفات والجمع المصوص عليها في قايون العقوبات أو في أوامر  
ونوايح خصوصية عدا بعض مخالفات وجميع نص عليها الأمر العالي المذكور  
في المادة الرابعة منه .

لُيقوم أحد أعضاء النيابة العمومية بأعمال نيابة في كل محكمة من محاكم  
الأمور الجزئية . وقد عدل هذا الأمر العالي بعد ذلك بمقتضى الأوامر العالية  
المؤرخة ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ، ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٢٦ يونيو  
سنة ١٨٩٥ . ومن بين التعديلات التي أدخلها الأمر العالي المؤرخ  
٧ ديسمبر سنة ١٨٩٢ أنه أجبر ناظر الحفائية أن ينتدب في مصر والإسكندرية  
قضايا أو أكثر من قضاة المحكمة الابتدائية على حسب الاقتضاء ليحكم دون غيره  
من بقى قضاة الأمور الجزئية في كافة قصايا المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين .  
لُتتميدا لأحكام هذا الأمر العالي أصدر ناظر الحفائية قرارات متتاعة بإنشاء  
محاكم جزئية في مختلف جهات القطر وتحديد دوائر اختصاصها .

لُوفي ٧ مارس سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بإيقاف سريان لائحة ترتيب المحاكم  
الأهلية على مديرية الحدود إيقاف مؤقتا بسبب الأحوال العسكرية وسياسية في تلك  
الجهة ، وأن تتشكل محكمة محصوفة في أسوان للمواد المدنية والمواد الجنائية .  
ويحكم في المواد المدنية قاص واحد ، أما في المواد الجنائية فيصم إليه اثنان

من العدول ( مادة ٢ ) . ويكون تعيين القاصي بمعرفة طائر الحقانية بناءً على طلب محافظ المديرية . وتعين العدلين يكون بمعرفة المحافظ المذكور ( مادة ٣ ) . وتحكم المحكمة المختصة في أول درجة في القضايا المدنية التي ترفع إليهم - بمراعاة الحدود المقررة في قانون المرافعات لقاضي الأمور الجزئية .

أما في المواد الجنائية فيكون لها ما لقاضي المواد الجزئية من الاختصاصات المدونة في الأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وتحكم كذلك في جريات السرقة الميية في المواد ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ من قانون العقوبات ( مادة ٤ ) . والأحكام التي تصدر من المحكمة المختصة في المواد المدنية يكون استئنافها أمام محكمة مؤلفة من موظفين اثنين من حامية المديرية يعينهما طائر الحقانية بناءً على طلب المحافظ ومن عدلين يعينهما المحافظ المذكور . وذلك في الأحوال التي يجوز فيها الاستئناف بمقتضى قانون المرافعات في المواد المدنية . وتكون تلك المحكمة تحت رئاسة المحافظ أو تحت رئاسة من يتدبه لذلك إذ حدث له مانع عن الحضور ( مادة ٦ ) . واستئناف الأحكام الصادرة في الجنايات الميية في المادة الرابعة سائلة الذكر . وفي جميع الجح التي حكم سببها بالحس لمدة تزيد على شهر، يكون أمام المحكمة المؤلفة بالكيفية الميية في المادة السابقة ( مادة ٧ ) .

لوقد تضمن الأمر العالي المذكور بيان الإجراءات التي تتبع أمام هذه المحكمة ونص في ديباجته على أن هذا النظام يبقى لمدة سنتين . ولكنه تجدد بعد ذلك مرات . وأخيراً أطل في سنة ١٩٠٠ وأسننت محكمة جزئية اعتيادية في أسوان تكون تابعة لمحكمة قنا الابتدائية ( تقرير المستشار القضائي في سنة ١٩٠٠ ) .

لوفي ٥ يولييه سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بتعديل المادة العشرة والمادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعدلت المادة العشرة كما يأتي :



”تشكل كل من هاتين المحكمتين (محكمة الاستئناف) من ثمانية قضاة على الأقل ويكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلا . وتصدر الأحكام في المواد المدنية والتجارية من ثلاثة قضاة ، وكذلك في المواد الجنائية .

لكن في مواد الجنائيات التي يعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس المؤبد أو النفي المؤبد يجب أن تشكل هيئة الجلسة التي تحكم فيها من خمسة قضاة“ .

#### لعدلت المادة ٢١ كما يأتي :

”تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيحاء الأصول المقررة أو مخالفة لقانون .

وفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سعة قصة غير القصة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية“ .

وفي ٢ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بإلغاء محكمة بنها الابتدائية

لوقد توزع اختصاصها بين محكمتي مصر الابتدائية وطيط الابتدائية . فاختصت الأولى بقضايا مديرية القيوية ، واختصت الثانية بقضايا مديرية الموفية .

وفي ١٨ مايو سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال بتحديد محكم معينة للحكم في الدعاوى التي ترفع من الأهالي على الحكومة .

وفي ٢٤ يبرسة ١٨٩٥ صدر أمر عال بتعديل المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كما يأتي :

”تحكم محكمة الاستئناف بمصر بصفة محكمة نقض وإرام فيما يرفع إليها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات من الطعن في الأحكام بسبب عدم استيحاء الإجراءات المقررة قانونا أو بسبب مخالفة القوانين .

أوتولف محكمة التقض والإبرام من خمسة قصاة يحوز أن يكون أحدهم ممن سبق له المشاركة في الحكم المطعون فيه .

لوقى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ صدر أمر عال يستندال محكمة الرقريق  
الأهلية بمحكمة المنصورة الأهلية .

لغى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال بفتح عمد البلاد الاختصاص  
الحكم في المنازعات المتعلقة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش  
صاع . الحاصلة بين أهلى ناحية واحدة أو جملة نواح داخلية فى اختصاص عمدة  
واحد .

لقد اشتمل الأمر العلى المذكور على الإجراءات التى تتبع فى رفع هذه المنازعات ونظرها وتنفيذ الأحكام التى تصدر فيها . وكان العمدة قد منحوا من قبل بعض الاختصاص فى المسائل الجنائية ( تراعى المادة التاسعة والعاشرة والحادية عشرة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بخصوص انتخاب لعمدة ومشايخ البلاد ) .

للمفكرة في منحهم هذه الاختصاصات هي تخفيف العبء عن القضاة  
الحزبيين حتى ينصرفوا للمنازعات التي هي أكبر حسامة وأكثر أهمية (راجع تقرير  
المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٨) .

لوى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ صدر أمر عال بتعديل بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فعدلت المادة الخامسة منها كما يأتى :

”اشترك محكمة ابتدائية في كل من مصر وطنط والرقزيق والاسكدرية  
وبني سويف وأسيوط وقنا“ .

لُعدلت المادة الثامنة كما يأتي :

”لُيشكل في دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محاكم جزئية يحدد عددها ومركزها ودائرة اختصاصها بقرار يصدر من ناظر الحقانية .

لُترك كل من هذه المحاكم من قاض ينتدبه ناظر الحقانية من المحاكم الابتدائية، وناظر الحقانية أن ينتدب في مدينتي مصر والإسكندرية قاضيا أو جملة قضاة من المحكمة الابتدائية ليحكموا بمفردهم دون سواهم من القضاة الجزئيين في جميع المخالفات التي تقع في هاتين المدينتين“ .

لُعدلت المادة التاسعة كما يأتي :

”لُشكل محكمة استئناف في مدينة مصر“ .

لُعدلت المادة العاشرة كما يأتي :

”لُصدر الأحكام في محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا في أحوال الجنايات التي يعاقب عليها قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة . وكذا في حال انعقاد المحكمة هيئة محكمة نقض وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فإن الأحكام تصدر من خمسة قضاة .

لُعند ما تنعقد المحكمة هيئة نقض وإبرام للنظر في حكم صادر من محكمة الاستئناف يجوز أن يكون ضمن أعضائها أحد قضاة الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه“ .

لُاستعيض عن المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ بمادة واحدة نصها .

”لُتواعد اختصاص المحاكم تعيين في قانوني المرافعات وتحقيق الجنايات“ .

لأن اليوم نفسه صدر امر عال آخر بتحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية . وقد نص على أن دائرة اختصاص محكمة مصر تشمل محافظة القاهرة ومديرية البحيرة والقليوبية ، ودائرة اختصاص محكمة طيطا تشمل مديرية الموقية والعربية ، ودائرة اختصاص محكمة الرقازيق تشمل مديرية الشرقية والدقهلية ومخفط دمياط وقنال السويس والعريش وناحية الطور ، ودائرة اختصاص محكمة اسكندرية تشمل محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة ، ودائرة اختصاص محكمة بن سويف تشمل مديريات بن سويف والفيوم والمنيا ، ودائرة اختصاص محكمة أسبوط تشمل مديرية أسبوط وجرجا . ودائرة اختصاص محكمة قنا تشمل مديرية قنا وأسوان .

ثم صدر أمر عال ثالث في اليوم نفسه أيضا بالغاء بعض الأوامر العالية التي سبق صدورها وأرفق بكشف مبين به الأوامر العالية المذكورة . ومن بين هذه الأوامر العالية الأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ بالإنحة ترتيب المحاكم الأهلية الأولى ، والأمر العالي الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ بشأن تحديد دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية الأهلية ، والأمر العالي الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٨٨٤ بشأن لإنحة الأحكام الوقتية لتنفيذ لإنحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة ، والأمر العالي الصادر في ١٨ أبريل سنة ١٨٨٨ الذي خول لطار الأقسام في الوجه القبلي الاختصاص بالحكم في بعض المسائل . والأمران العاليان الصادران في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٩ بشأن تحديد دوائر اختصاص محاكم بن سويف وأسبوط وقت محكمة استئناف مصر . والأمر العالي الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن دائرة اختصاص محكمة قنا ، والأمر العالي الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تشكيل محاكم للأمور الجزئية والمصالحات ،

والأوامر العالية المعدلة له . والأمر العالى الصادر فى ٥ يوليه سنة ١٨٩١ بشأن تعديل بعض أحكام لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . والأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٩٢ بشأن إلغاء محكمة نهج الابتدائية . والأمر العالى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ بشأن تعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

لأصدر فى اليوم نفسه كذلك أمر عال بإنشاء محاكم تسمى بمحاكم المراكز . تشكل بمقتضى قرار يصدره ناظر الحفائية بالاتفاق مع ناظر الداخلية . وتعين دائرة اختصاص كل محكمة من هذه المحاكم قرار من ناظر الحفائية . ويقوم بالأعمال فيها قاضى المحكمة الجزئية الموحودة بالجهة أو أحد قضاة المحكمة الابتدائية الذى يتدبه ناظر الحفائية لهذا الغرض خاصة . وتختص محكمة المركز ناظر والحكم فى جميع المخالفات وكذلك فى الجناح المبنية فى الملحق المرفق بالقانون . ويقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية فى هذه القضايا من يعينهم لهذا الغرض ناظر الحفائية من مأمورى الصبعية نقضية . ولناظر الحفائية أن يخول لجميع محاكم المراكز أو بعضها اختصاصا فى المواد المدنية والتجارية . ولا يجوز أن يريد هذا الاختصاص فيما يتعلق بنصاب الدعوى عن الصب الذى للقضى الجزئى حق الحكم فيه نهجا . ولناظر الحفائية بدلا من أن يشكل محكمة قائمة بداتها فى بلد به محكمة جزئية أن يأمر بقيد جميع القضايا الجناحية التى من شأنها أن تقدم إلى محكمة من محاكم المراكز فى جدول خاص بها . ويكون لمحكمة المركز فى الجرائم التى من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التى للقضى الجزئى دون أن يكون لها مع ذلك أن تحكم بالحبس لأكثر من شهر أو بغرامة تزيد عن خمسين اثنين مهما بلغ الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى القانون . وقد زيدت سلطة المحكمة بمقتضى القانون رقم ٦ سنة ١٩٠٧ جعلت مدة الحبس ثلاثة أشهر بدلا من الشهر وجعل مقدار الغرامة عشرة جنيهات بدلا من الجنيهين .

لقد ذكر المستشار القضائي في تقريره عن سنة ١٩٠٣ الأسباب التي دعت إلى إصدار قانون محاكم المراكز فقال :

” أن بغرض الأصلي منه سن طريقة أدعى مما في الحالة الحاضرة لسرعة الحكم في صغر الجرائم في محل وقوعها . وذلك إنما هو النتيجة المحتملة عقلا لقوانين وصفت حوالي سنة ١٨٩٠ وحولت بمقتضاها كل قضايا الجح من المحاكم الكلية إلى المحاكم الجزئية وأمكن لأول مرة بواسطتها هي وما ترتب عليها من إنشاء محاكم جزئية الحكم في الجح عموم حكما مؤثرا . وقبل ذلك الزمن كانت المحاكمة متعذرة عادة إلا في الوقائع الخطيرة لبعد الثقة بين محل الواقعة والمحاكمة المختصة وبه وبين قاضي التحقيق . وزيدت الآن المحاكم الجزئية عددا بمصر والإسكندرية إلى أن بلغت ٣٩ خص كل منها على التقدير المتوسط بم يدف قبلا عن مركزين . وإب أي مشورة على التقدم في هذه لطريق نحو جعل المحاكمة في محل الواقعة يترتب عليها إنشاء محاكم جزئية جديدة .

وفضلا عن أن الإكثار من هذه المحاكم يستلزم نفقات طائلة لإقامة مجالس وزيادة عظيمة في عدد القضاة وأعضاء النيابة ، فإن العدد الإضافي الذي يخصص من هؤلاء لإنشاء محكمة جزئية في كل مركز يكون زائدا زيادة عظيمة عما تقتضيه الحال ، وإن كان النمو المستمر في الأعمال داعيا الآن إلى الإكثار من عدد العمال .

لأمر العالي الجديد يدع الاختصاص بسطر جميع الجح الخطيرة للمحاكم الجزئية ، ويحول إنشاء محاكم تحكم في المخالفات وفي الجح لصغيرة في المراكز التي ليس بها محكمة جزئية .

لوسيقوم بأعمال هذه المحاكم الجديدة قضاة داخلون في ترتيب القصة الحاليين  
يجلسون في كل محكمة جلسة أسبوعية في دار المركز .

لهم قال :

”وتقسيم الأعمال بالصيغة التي تقررت يجعل بعض قضاة هذه المحاكم الجديدة  
في سعة من الوقت تكفي للطرح والحكم في القضايا المدنية الصغيرة ، ولذلك جعل  
لناظر الحفنية حق تحويلهم الحكم في هذه القضايا . وهذا الاختصاص الأخير  
وإن كان من المستحسن تعميمه لما فيه من إفادة أرباب القضايا من أهلى البلاد  
الشاسعة فائدة عظمى ، لكن ليس ذلك التعميم في الإمكان ، لاسيما في بادئ  
الأمر ، خوفا من تراكم القضايا على القضاة إلى حد لا يطاق .

لوقد قدر أنه بزيادة تسعة قضاة على الميرانية وبلغ لا يتجاوز ستة آلاف حبيه  
للفئات ( وهو مبلغ قرر في ميرانية سنة ١٩٠٤ ) يمكن عقد جلسات جديدة  
في ثلاثين مركزا ويمكن كذلك استغناء المحاكم الجزئية عن قاضيين وعن جزء مهم  
من وقت قاضيين آخرين . فيشتغل الاربعة بمساعدة المحاكم اكلية في أعمالها .

لوعقب صدور التاويل أنشئت محاكم مركزية في ٣٥ مركزا ليس بها محاكم  
جزئية ، وأحدثت في ٢٩ مركزا آخر توجد فيها محاكم جزئية جداول مخصوصة  
لقضايا المركز . وقد كان من أثر ذلك أن خف العبء عن المحاكم الجزئية فنقصت  
أعمالها نقصا كبيرا ، كما خف العبء عن النيابة العمومية فضلا عما أدى إليه هذا  
الطام من سرعة الفصل في القضايا حتى تقرر تعميمه في جميع القطر ( يراجع  
تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٤ ) .

لوفي ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنايات . وقد أوضح المستشار القضاى فى تقريره عن سنة ١٩٠٣ الأسباب التى دعت إليه . وقد لقي هذا القانون معارضة عند إصداره لما كان يخشى منه من تقليل الضمانات المكفولة بمقتضى النظام القديم فى نظر الجنايات مما ذكره المستشار القضاى فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ ولكن هذه المخوف قد تبددت عند العمل به قانون . وظهرت لدى التطبيق آثاره طيبة ( راجع تقرير المستشار القضاى عن سنة ١٩٠٥ ) .

لوقد صدر مع قانون تشكيل محاكم الجنايات قانون آخر أحدهما بتعديل المادة العشرة من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية كالآتى :

” تصدر الأحكام فى محكمة الاستئناف من ثلاثة قضاة إلا فى حال انعقاد المحكمة بهيئة محكمة نقص وإبرام طبقا لنصوص قانون تحقيق الجنايات فان الأحكام تصدر من خمسة قضاة“ . والآثر بتعديل بعض أحكام قانون تحقيق الجنايات فى المواد ١٧٩ و ٢٢٩ و ٢٣٢ منه .

لوقد افتتح الدور الأول من أدوار محاكم الجنايات فى ٦ مارس سنة ١٩٠٥ فى مصر والإسكندرية . وفى ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ فى طسطا والرقارىق . ثم عمم نظام محاكم الجنايات فى جميع القطر من ابتداء سنة ١٩٠٦

لوقد انعقدت الجلسة الأولى فى مصر تحت رئاسة المستر بوند – وكيل محكمة الاستئناف حينذاك – الذى ألقى عند افتتاحها خطابا نشره فيما يلى :

” لأن افتتاح الدور الأول لمحاكم الجنايات اليوم فى القاهرة ( فى هذه السراى ) وفى الإسكندرية سيحلل هذا اليوم ذكرا عظيما فى إدارة القضاء فى مصر .



فالفكرة التي فكر فيها المرحوم السيد جون سكوت ، وتممها خلفه لفضل مع  
كثير من التعديلات المهمة ، قد وافق عليها مجلس شورى القوانين ، وبعد أن  
حازت رضا الحجاب العالي وصدر بها بطقه الكريم صدرت القانون الحالي للبلاد .

إن القصاصة الدين وضع فيهم مبيك البلاد ثقته ليحكموا باسمه في الجديات بين  
الرعية ، سيحكمون من الآن فصاعداً يعلم تام . معتمدين في أحكامهم على اعتقادهم  
الذي وصلوا إليه من الأدلة والبراهين التي قدمت بين أيديهم ، لا كما كان أولاً  
من الاعتماد على أوراق لا تؤثر ولا تنطق .

فسيكون شهود الإثبات وشهود نفي على مرأى ومسمع من لا المتهمون  
فقط ، كما كان أولاً ، وبعد سماع أقوال النيابة والدفع والشهود ، سنبع في المستقبل  
ما اتعناه في الماضي من إقامة العدل التي يفرضها علينا الشرف والدمعة عملاً بالقسم  
الذي أديناه . وإذا سنبدل ما يوصلنا إليه استعداد وكفاءتنا من الترقى والدقة  
وعدم التحيز في البحث والتقصي عما إذا كانت الوقائع المنسوبة لمتهم مثبتة عليه  
أولاً — فإذا نتج من البحث شك معقول في التهم الموجهة لمتهم ، أي شك يؤثر  
في نفوسنا في حادثة عظيمة من الحوادث اليومية ، كان الواجب علينا إذ ذاك  
تبرئة المتهم . فواضعو هذا الإصلاح الذي نبدأ به اليوم هم على يقين من أنه  
سينتج منه النتائج الحسنة لأهل هذه البلاد .

وأحكام الجديات كما أنها سنسلك الخطة التي يضعف معها احتمال عقاب  
ابريء . كذلك ستعاقب المجرمين الحقيقيين في زمن قريب من حصول الجناية  
بالعقاب المناسب . ومن جهة أخرى فإن الأشخاص المتهمين ظلم لا يطول  
عليهم الزمن وهم مهددون بالإجراءات الجنائية .

والعمل الذى كلف به قضاة هذه المحكمة ليس بالامر الخيس ، فإننا على علم تام بصعوبة وأهمية وظائفنا .

وأستحث فى كل قضية حسائية أولا عما إذا كانت التهمة ثابتة ، وثانيا عن درجة الخطر الذى يعود على الهيئة الاجتماعية من المحرم ومقدار العقوبة التى يجب تطبيقها عليه .

السؤال الأول لاشك أنه الأكثر صعوبة لاسيما على القضاة الأوربيين . ولكن نظرا لما جرسه فى الماضى من معاونة زملائنا الوطنيين لنا بمعلوماتهم وخبرتهم الواسعة نأمل أن مأمورينا لا يصعب علينا تدليلها .

وبما أنى قد تكلمت عن زملائى فلا يسعنى إلا أن أصرح مع السرور أن قضاة هذه المحكمة العليا سينالون من الحكومة جراء مديا اعترافا ومكافأة هم على كدهم وعملهم وسيرتهم فى منصبهم السامى الذى يشعلونه فى هذه البلاد .

وأما أنى أشغل أكبر مركز من مراكز القضاة الأوربيين فى هذه المحكمة العليا ، فإنى أتهر هذه الفرصة لأقول علنا إننا نقدر هؤلاء الرملاء الوطنيين حق قدرهم على مشاركتهم الثمينة لنا مع الإخلاص فى القيام بالعمل المشترك بيننا وبينهم .

فموظيفة المستشار الآن هى إحدى الوظائف السامية التى يمكن لرعايا الجباب العالي الوصول إليها . وإننى على يقين ، مؤسس على تجربة طويلة ، من أن زملاءنا الوطنيين سيقومون فى المستقبل أحسن قيام لتأدية وظيفتهم ، كما قاموا بذلك فيما سبق .

لأنه يحس في الختام أن أقول إنه لا يسعى التسرع في الحكم على هذا النظام  
انقضائي الجديده باستحسن أو استهجان . بل يجب أن يترك ذلك حتى تمضي مدة  
على سير هذا النظام . وإذ ذلك يتيسر الحكم على قيمة محاكم الجدييات بروية .

لأننا سنستمر في بذل الجهد لإعطاء كل دى حق حقه ، نصين ميران العدل  
بين الدفع والانتقام . بين المرءوسين والرؤساء . على أن لا نستغرب إذا صدر  
انتقاد ممن هم بعيدون عن مسئولية نفاذ الكبرى . فمن الجائز أن يحكم ببراءة  
بدون تردد وبعد سماع كثير من شهود الإثبات . كما أنه يجوز أن يحكم بالعقوبة بعد  
سماع بعض الشهود . ويجوز أن يكون ذلك سدا في الاستغراب — وبكى في هاتين  
الحالتين يمكنك تفسير الأحكام بأن الاعتقاد النفساني لا يتكون طبقا لقواعد ثابتة ،  
بل هو قائم على تقدير قيمة الشهادة لا على عدد الشهود .

لأننا أخيرا فإننا من الديهي الذي لا يحتاج إلى برهان أن المحاماة تؤدي خدمات  
جائيلة للقضاة . فإن التعارب العديدة قد دلت عن بلاد أخرى أن تقديم  
المدقشات من أشخاص بهاء أمام قاض مصنف يكون من أحسن الطرق الموصلة  
إلى إصهار الحقيقة ونشر لواء العدل . وإنى أكرر الآن ما سبق ذكره مرارا في هذا  
المحل من أن نبهة والمحمة هم في نظره سواء لا يمتاز أحدهم عن الآخر . بل لكل  
منهم أن يسلك ما سلكه الآخرى إثبات مدعاه . وستحتج محكمة الجدييات بقدر  
الإمكان في تسهيل المأمورية على المحامين الذين يكلفون من قبلها للدفاع عن  
المتهمين " . ( الوقائع المصرية عدد ٨ مارس سنة ١٩٠٥ )

لأن سنة ١٩١٢ أنشئت محاكم الأحطاط وصدر بإنشائها القانون رقم ١١  
سنة ١٩١٢ في ٨ يونيو سنة ١٩١٢ . وقد عدلت بعض بنوده بمقتضى القانون  
رقم ١٩ سنة ١٩١٣ . ثم وضعت لائحة بالإجراءات التي تتبع أمامها بمقتضى

القانون رقم ١٧ سنة ١٩١٣ وتعريفه بالرسوم بمقتضى القانون رقم ١٨ سنة ١٩١٣ وعلت بمقتضى القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٥  
لوقد أوصحت وزارة الحفانية الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذه المحكم في مذكرة  
أرفقتها بالقانون جاء فيها ما يأتي :

”لأن القواعد الأساسية التي يجب مراعاتها في وضع انطامات انقصانية تقرب  
القضاة من المتقاضين قد ما يسعه الإمكان . فيقتصدا المتقاضون من وقتهم وأموالهم  
، لا يجوز الإعضاء عنه . وقد كان هذا شأن الحكومة مد أسنت المحاكم الأهلية  
سنة ١٨٨٣ فانها ما فتئت من ذلك الحين توالى إنشاء لجهات القصانية  
بالإتكار من المحاكم الجزئية ثم محاكم المراكز وتبلغ الأولى ٤٣ والثانية ٨٣ محكمة  
وذلك في الأقاليم دون المدن الكبرى . ولتلك العناية بعينها صدر قانونا ١٦ مارس  
سنة ١٨٩٥ و ٢٥ أبريل سنة ١٨٩٨ اللذان خولا العمد حق الحكم في بعض  
المواد المدنية والجنائية ، ولكنهما لم يعبا بالعرض . والظاهر أنه لو وضع هذا النظام  
على أصول غير التي أسس عليها لكان أقرب إلى العج . ومن المعلوم أن للأمة الزراعية  
كالأمة المصرية مصلحة كبرى في أن يكون الفصل في المدرعات حيث يقيم  
المتقاضون ، لأن للفلاح من الأعمال اشغلة ، ولا سيما ما يتعلق منها بالرى ، فلا  
يسهل عليه معه ترك أرضه رما طويلا . فمن مصدحته ألا يكلف بالابتعاد كثيرا  
عن غبطه ليذهب إلى محكمة المركز .

لومن جهة أخرى قد يصعب على الفلاح في بعض المسائل إدراك دقائق  
انقوانين التي يجرى عليها القضاة المشرعون في أحكامهم . على أن هؤلاء قلما  
يراعون في قضائهم العادات المحلية المقررة التي لا تزال في الحقيقة مرعية عند سكان  
القرى في معاملات كثيرة . لحقوق الاستعاع بالسواق ، وشركة المواشي ، وأحور

الحرث والمراعاة ، وغير ذلك مما لا يوجد له نص في القوانين ، وإن وجد فنقص  
جدا . وللملاحين في ذلك أصول ثنت بالعادة يراعونها فيما بينهم ، وهي تختلف  
بختلاف الأقاليم ، ومن مصلحتهم الحقيقية مراعاتها أيضا في فصل المزارعات  
أمام القضاء ، لأنهم يلاحظونها بالضرورة وقت التعامل . وقد يصعب على رجال القضاء  
تطبيقها ، على أنهم لا يستطيعون العمل بها إلا إذا رخص لهم بذلك قانون .

لؤيري أن إصلاح انقضاء المحلى يقوم بإنشاء محاكم أخطاط يكون لها حق  
الفصل في المزارعات التي يكثر وقوعها بين القرويين بمراعاة العادات المحلية .

لؤقي جعل لهذه المحاكم اختصاص مدني واختصاص جنائي ( تراجع المواد  
١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون ) . وبالنظر لأن الغرض الأصلي من هذا القانون  
هو فصل المنازعات بين أهل القرى فقد تقرر عدم سريان أحكامه في عوالم  
المديريات وإضافات ( مادة ٢٨ ) . كما تقرر إلغاء المحاكم المركزية في كل مركز  
أنشئت فيه محاكم أخطاط ، وعدم سريان المواد المتعلقة باختصاص العمدة في المواد  
الجنائية والمواد المدنية ( مادة ٢٦ ) .

لؤقد كان في إنشاء هذه المحاكم عود إلى النظام القضائي قبل إنشاء المحاكم الأهلية  
حتى إن الشبه كبير بينها وبين مجالس الدعاوى في التشكيل والاختصاص . وقد  
ترتب على إنشاء محاكم الأخطاط تعميم المحاكم الجزئية في جميع أنحاء القطر حتى  
أصبح لكل مركز قاض جزئي مقيم فيه عدا بعض المراكز الدئية ( تقرير المستشار  
القضائي سنة ١٩١٢ ) .

لؤفي ١٥ مايو سنة ١٩١٣ صدر القانون رقم ٢٤ سنة ١٩١٣ بإنشاء محكمة  
ابتدائية بالمنصورة ، وعدلت بمقتضاه المادة الخامسة من لائحة ترتيب المحاكم  
الأهلية كالآتي :

”تحتت محكمة ابتدائية فى كل من المدن الآتية وهى : مصر ووططا والزقارىق والمبصورة والإسكندرية وبنى سويف وأسوط وقنا“ .

لهم صدر فى اليوم نفسه القانون رقم ٢٥ سنة ١٩١٣ بتعىين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية .

لوفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ صدر القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ لمنع تناقض الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية . وزيدت بمقتضاه فى قانون المرافعات المدنية والتجارية مادة جديدة تكون المادة ٣٧١ مكررة .

لؤهمه خطوة خطاها المشرع لصمان صحة المبادئ القانونية وتوحيدها أخذاً بما كان عليه الحال فى القضاء المختلط .

لؤقد اجتمعت دوائر محكمة الاستئناف الأهلية عملاً بهذا النظام مرات متعددة وفصلت فى كثير من النقط القانونية التى تناقضت الأحكام فى شأنها .

لألى أن هذا النظام لم يكن وافياً بالفرص كما ذكره رئيس محكمة النقض والإبرام فى خطابه الذى ألقاه عند افتتاح الجلسة الأولى للدائرة المدنية لمحكمة النقض فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ إذ قال :

”لؤقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ فى المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المختمة ، ولكنه كانت نظاماً قاصراً جداً لايتعرض للأحكام النهائية بشىء ، ولا يعمسها أدنى مساس . بل كان مقصوراً على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد فى المبادئ القانونية . دون أن يصلح من الأحكام ذاتها“ .

لوفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٦ صدر قانون بإنشاء محكمة استئناف في مدينة  
أسيوط يشمل اختصاصها دائرة اختصاص محكمة أسيوط وقضا الابتدائيتين .  
وقد افتتحت هذه المحكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٢٦ واستدعى إنشاءها تعديلا  
في بعض نصوص قانون تحقيق الجنايات وتشكيل محاكم الجنايات فصدر بذلك  
قانونان في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

لوفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٧ صدر القانون رقم ٤٠ سنة ١٩٢٧ بإنشاء  
محكمتين ابتدائيتين أهليتين إحداهما بمدينة شين الكوم . وتشمل دائرة اختصاصها  
مديرية المنوفية التي تفصل من دائرة اختصاص محكمة طيط . والأخرى بمدينة  
المنيا وتشمل دائرة اختصاصها مديرية المنيا التي تفصل من دائرة اختصاص  
محكمة بني سويف . وقد بدأ العمل في المحكمتين من أول نوفمبر سنة ١٩٢٧

لوفي ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ١١ سنة ١٩٣٠ بفصل  
مركز ملوي من دائرة اختصاص محكمة أسيوط الابتدائية وإضافته إلى دائرة  
اختصاص محكمة المنيا الابتدائية . وفصل مركز الشين من دائرة اختصاص  
محكمة المنيا وإضافته إلى دائرة محكمة بني سويف الابتدائية .

لوفي ٣ يوليو سنة ١٩٣٠ صدر القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٣٠ بإلغاء  
محاكم الأخطاط . وقد ذكرت لجنة الحقانية في مجلس النواب في تقريرها عن هذا  
الإلغاء ما يأتي :

” لأن هذا القانون كان فيه تهجم إلى حد كبير على تقاليد القضاة ، وإحياء  
لنوع قديم عرف بمجلس الدعاوى ، وهي هيئة كانت ولاية القضاء فيها للأشخاص  
ليس مشروطا فيهم أية مؤهلات علمية . وقد ألغيت مع ما ألغى من المحاكم سنة ١٨٨٣ “ .  
ثم أوصحت اللجنة الاعتبارات التي استندت إليها في الإلغاء .

لعل أن هذه الاعتبارات لم تغب عن نظر الشارع عند وضع القانون. فقد سورتته  
الخاوف من هذا النظام . وتمثلت أمامه عيوبه . ولكن اعتبارات أخرى تعلت  
عليه . ورجحت عنده فكرة إصدار القانون . ( تقرير المستشار القصصى عن  
سنة ١٩١٢ ) .

لوفي اليوم نفسه صدر القانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٠ بجعل تطبيق القانون رقم ٨  
سنة ١٩٠٤ الخصاص بتشكيل محاكم المراكز مقصورا على المحافظات . وصدر  
أيضا القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٣٠ بإلغاء ما للعدد ومشايخ البلاد من الاختصاصات  
القصصية وهي المهيئة في المواد ١٠٩ و ١١٠ من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس  
سنة ١٨٩٥ وفى الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ والتي  
أشرنا إليها آنفا .

لوفي ٢ مايو سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ بإنشاء  
محكمة نقض وإبرام مستقلة وقد تحققت بإنشائها أمنية طالما نأقت إليها البلاد، وهي  
تمضى قدما فى طريق إقرار المبادئ القانونية .

لوقد ترتب على إنشاء محكمة النقض إلغاء نظام الدوائر المجمعة. فصت المادة ٣٣  
من القانون على إلغاء المادة ٣٧١ مكررة من قانون المرافعات .

## أسلوب الأحكام

كانت أحكام المحاكم الأهلية فى مبدأ أمرها ضعيفة الأسلوب سقيمة  
التركيب " . ثم أخذت عبارتها فى التهذيب والارتقاء حتى أصبحت فى مجموعها  
حسنة العبارة حرة الألفاظ . وقد خطا قضاء محكمة النقض خطوة واسعة فى هذا

١ راجع بعض صور هذه الأحكام ص ١٣٥ وما بعدها .



السييل . وغدت أحكامه مثلاً يحتذى في فصاحة التعبير وطلاوته ودقة الأسلوب  
ورصانته .

لثمة ظاهرة تبدو لكل مطلع على الأحكام القديمة . وهي أنها لم تكن تعي  
بترجمة المصطلحات القانونية إلى ألفاظ عربية تؤدي معناها . بل كانت في كثير  
من الأحوال تكتفي بوضع المصطلحات القانونية بذاتها في حروف عربية .

كما أن هذه الأحكام كانت كثيرة التفصيل للمبادئ القانونية الأولية  
تبسطها بسطاً مطولاً . ويرجع السبب في ذلك إلى حداثة العهد بهذه المبادئ وتطبيقها .

## نشر الأحكام

لوقى مدأ الأمر لم تكن هناك مجلات لنشر الأحكام المدنية لقلة هذه الأحكام  
وتذرت بطبيعة الحال . على أن الواقع المصرية كانت تنشر من وقت إلى آخر  
بعض هذه الأحكام .

ولكن بعد ذلك أخذت المجلات القانونية في الظهور : في سنة ١٨٨٦  
صدرت مجلة الحقوق . وفي سنة ١٨٨٨ صدرت مجلة الأحكام . وفي سنة ١٨٩٠  
صدرت مجلة المحاكم . وفي سنة ١٨٩٤ صدرت مجلة لقضاء . وفي سنة ١٩٠٠  
صدرت المجموعة الرسمية للحاكم الأهلية . وفي سنة ١٩٠٢ صدرت مجلة الاستقلال .  
وفي سنة ١٩٠٣ صدرت مجلة ميران الاعتدال . وفي سنة ١٩١٣ صدرت مجلة  
الشرائع . وفي سنة ١٩٢٠ صدرت مجلة المحاماة . وفي سنة ١٩٣٠ صدرت مجلة  
القانون والاقتصاد . ومن هذه المجلات ما انقطع صدوره ومنها ما لا يزال يصدر  
حتى الآن كما أن منها ما ينشر إلى جانب الأحكام المحوثة القانونية والتعليقات  
الفقهية

## لجنة المراقبة القضائية

لوفي ١٤ فبراير سنة ١٨٩١ قرر مجلس النظر تشكيل لجنة المراقبة القضائية .  
وقد أصدر ناظر الحفانية في ١٦ فبراير سنة ١٨٩١ قرارا بتشكيل هذه اللجنة من  
المستر اسكوت ( الذي عين مستشارا قضائيا في نفس الترخ ) والمسيو موريونندو  
المستشار الخديوي ومن النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ، ويضم إلى هذه  
اللجنة عضوان من النيابة العمومية تنتخبهما اللجنة ، ويقومان بالوظائف التي تعهد  
بها إليهما ( المادة الأولى من القرار ) . واختصاصات هذه اللجنة هي مراقبة السير  
العام لإدارة المحاكم الابتدائية والمأموريات القضائية ، وأن تقدم عن ذلك تقارير  
لناظر الحفانية تبين فيها ما يظهر لها من الأمور المسببة لنظام ( المادة الثانية ) .

وليس لهذه اللجنة أدنى قوة تنفيذية ( المادة الثالثة ) .

لوقد تعدل تشكيل اللجنة بقرارات متتبعة من مجلس الوزراء صدر آخرها في ٥  
أغسطس سنة ١٩٢٨ ، مخولا لوزير الحفانية أمر تشكيلها . وقد أصدر وزير  
الحفانية قرارا في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بتشكيلها على النحو الآتي :

رئيس لجنة قضايا الحكومة ( بصفة رئيس ) ، ومستشار ملكي قسم قضايا  
الحفانية ، ومحمد بك ليب عطيه ، وحامد فهمي بك المستشارين بمحكمة استئناف  
مصر الأهلية ، وحنايب المسيو حوزيف ريكول الأستاذ بكلية الحقوق ، وكبير  
مفتشي المحاكم الأهلية ، وعصو آخريعين من بين أساتذة كلية الحقوق ( بصفة  
أعضاء ) " المادة الأولى " .

لقد اشتمل القرار أيضا على بعض القواعد :

لأ يعرض على لجنة المراقبة القضائية : (أولا) الأخطاء التي تقع مخالفة لصريح نص القانون ، (ثانيا) المسائل التي سبق للجنة أن أصدرت قرارات فيها. ومع ذلك يحور عرض هذه المسائل على اللجنة إن رأى من المفيد إعادة بحثها . وفيما عدا ما تقدم يجب عرض جميع الأخطاء القانونية على اللجنة لإبداء رأيها فيها ( المادة الثانية ) .

للتجمع لجنة المراقبة مرة كل شهر على الأقل ساء على دعوة من الرئيس . وذلك فيما عدا مدة العطلة القضائية .

لويتولى الرئيس إعداد جدول الأعمال ساء على اقتراح كبير مفتشى المحكم الأهلية ، ويورع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل. ولا تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها أربعة أعضاء على الأقل ى فيهم الرئيس (المادة الثالثة) .

لفى حالة غياب الرئيس تكون رئاسة اللجنة لمستشار مسكى قسم قصايا الحفنية . وإذا غاب هذا الأخير فتكون الرئاسة للأقدم من مستشارى محكمة استئناف مصر الأهلية ( المادة الرابعة ) .

للمعرض القرارات التي تصدرها اللجنة بواسطة وكيل وزارة على الوزير لتبلغها للمحاكم بمذكرات خصوصية أو منشورات عامة يوقع عليها الوزير ( المادة الخامسة ) .

المفتشى المحاكم الأهلية الحق في حضور مداوالات اللجنة والاشتراك في المناقشة،  
على أن يكون رأيهم استشاريا . ويقوم بأعمال السكرتارية من يختاره رئيس اللجنة  
من بين هؤلاء المفتشين ( المادة السادسة ) .

لوى ١٩ مارس سنة ١٩٢٩ أصدر وزير الحقانية قرارا عدل به تشكيل  
اللجنة المذكورة وحل تشكيلها من رئيس لجنة قصايا الحكومة ( بصفة رئيس )  
ومستشار ملكي قسم قضايا الحقانية . ومحمد لبيب عطيه بك ، وحامد فهمي بك  
المستشارين بحكمة استئناف مصر الأهلية . وكير مفتشى المحاكم الأهلية ،  
والأقدم في التعيين في القضاء من مفتشى لجنة المراقبة القضائية ، وعصوين آخريين  
يعينان من بين أساتذة كلية الحقوق ( بصفة أعضاء ) .

لأعدت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القرار بأن يتولى الرئيس إعداد  
جدول الأعمال بناء على اقتراح كير مفتشى المحاكم الأهلية أو من يقوم مقامه ،  
ويوزع على الأعضاء قبل تاريخ الجلسة بثمانية أيام على الأقل .



## حيات

### الاسماء لكلاء الحفانية ثم كورم

من ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ إلى ١٤ يناير سنة ١٨٩٢	... .. بطرس هالي باشا
من ٢ مارس سنة ١٨٩٣ إلى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٩	... .. أمين سيد أحمد باشا
من ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩ إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧	... .. اسماعيل هبري باشا <sup>(١)</sup>
من ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٧ إلى ٢٧ مارس سنة ١٩١٤	... .. أحمد فتحي أوغول باشا
من ١٨ أبريل سنة ١٩١٤ إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٢٠	... .. محمد فكري باشا
من ٩ أغسطس سنة ١٩٢٠ إلى ١٧ مارس سنة ١٩٢٠	... .. محمد الفتاح يحيى باشا <sup>(٢)</sup>
من ٣ أبريل سنة ١٩٢١ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢	... .. محمد إبراهيم باشا <sup>(٣)</sup>

(١) تنظر صورة مع التواب العمومي

(٢) تنظر صورة مع وزراء الحفانية

(٣) تنظر صورة مع التواب العمومي



بطرس غالي پاشا  
مصر ۱۸۹۱ - ۱۸۹۲  
S. E. BOUTROS GHALI PACHA  
7 Février 1891 - 14 Janvier 1892





سید احمد علی  
میرزا سید احمد علی

S.E. AMIN SID-AHMED PACHA  
c. Mar. 1895 - 16 Jun. -







احمد فاضل زغلول پاشا  
 من ۱۲۸۵ هجری قمری تا ۱۳۱۴ هجری قمری

S.E. AHMED FATHY ZAGHLOUL PACHA  
 48 Fevruar 1907 - 27 Mart 1914





محمد شكري  
S E MOHAMED CHOUKRY FACHA  
18 Avril 1914 - 7 Août 1992





محمد بن الدین برکات بے  
سیاح کورستان ۱۳۰۵ - ۱۳۱۵

S.E. MOHAMED BAHEL-DIN BARAKAT BEY

26 October 1924 - 15 January 1925





محمد تاهر نور پاشا

S.E. MOHAMED TAHER NOUR PACHA

*(Signature)*





محمد تقي أبو السعود باشا <sup>(١)</sup> ... .. من ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ إلى ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٣

عبد الرحمن رضا باشا <sup>(٢)</sup> من ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤

محمد جبهى الدين جركات بك من ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٥ يناير سنة ١٩٢٥

عبد الرحمن رضا باشا من ١٥ يناير سنة ١٩٢٥ إلى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠

محمد كهر كور باشا من ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠

(١) تفرغ صورة مع وزراء الداخلية

(٢) تفرغ صورة مع الواب السوميين

## بيان

### لأسماء المستشارين القضائيين فيهم فورم

السير جون شكوت ... ..	من ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٨
السير هلكوم شكاك أيلرث .	من ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٦
السير أوليم أدوين جروبيت	من ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩
السير هوريس أشلدون يموس	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥



سید جان اسکوت  
۱۵ فروردین ۱۲۷۱ - ۱۱ آبان ۱۳۰۵

SIR JOHN SCOTT  
15 Février 1891 - 11 Octobre 1898





السير مالكولم ماكرايث  
 من ١٩ أكتوبر ١٨٩٥ إلى ٣٠ سبتمبر ١٩١٦  
 SIR MALCOLM McILWRAITH  
 12 October 1894 - 30 September 1916





السيد ويليام برونيفات  
 من اهل الكويت  
 SIR WILLIAM E. BRUNVATE  
 1st October 1916 - 26 November 1919







سید مورس شیلڈن اموس  
سیر مورس شیلڈن اموس  
SIR MAURICE SHELDON AMOS  
27 November 1919 - 26 May 1985



## لهكمة النقص والإبرام فى القصر

لحضرة صاحب السعادة أمين أنيس باشا

أن القضاء بين الناس لا يقوم على عطمة العدل التى تحبب القلب الشرى  
لحسب ، بل يقوم أيضاً على العلم بالقانون .

والقانون علم واسع المدى ، كثير الأحكام ، متشعب النوحى ، والمصوص  
التشريعية مهما روعيت الدقة فى وضعها ، والإفصاة فيها ، فإنها تقصر عن الإحاطة  
بجميع شؤون الحياة وما تنشئه من ظروف وتحتمله من حوادث

فلا عجب إذن ، مهما بلغ القاضى من الدراية والبصر بالأمور ، أن يلتبس عليه  
أحياناً فهم المصوص القانونية على وجهها الصحيح ، أو أن يخطئ فى تطبيقها  
على ما يطرح أمامه من المشكلات تطبيقاً سديداً . وقد أدرك الشارع ذلك فجعل  
التفاسى فى الغالب من درجتين ، حتى يصلح قضاء الاستئناف ما قد يقع فيه  
قضاء الدرجة الأولى من الخطأ . غير أن الاحتبار دل على عدم كفاية هذا  
الاحتياط فقد يقع قضاء الاستئناف فى نفس الخطأ أو فى خطأ آخر . وقد يختلف  
قضاء المحاكم الاستئنافية فى المسألة الواحدة لتعدد تلك المحاكم . ومن هنا نشأت الحاجة

إلى محكمة عليا مهمتها الأولى تفسير القوانين تفسيراً صحيحاً ينير السبيل أمام سائر المحاكم . فيصير بذلك انساق القانون ويستقر انقضاءه . ويأمن الناس شر الاختلاف في التفسير .

فذلك هي محكمة النقض والإبرام .

### تأريخها

لقد أنشئت محكمة النقض في فرنسا سنة ١٧٩٠ . وجعل من أول اختصاصاتها النظر في الطعون التي تقدم إليها في الأحكام النهائية لمخالفاتها لنصوص القوانين . أو لوقوع خطأ في تطبيقها أو تأويلها . أو حدوث بطلان في الإجراءات .

ولم أنشئت المحاكم الأهلية في سنة ١٨٨٤ لم يشأ الشرع المصري أن يحدد حدود القانون الفرنسي في إنشاء محكمة عليا تختص بم اختصاص محكمة النقض والإبرام في فرنسا . واكتفى بجارة الطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر في المواد الجنائية . وذلك بحالتها على المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها كما قررتها المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الصادرة في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ حيث نصت على أن تحكم المحكمة الاستئنافية مؤلفة من جميع أعضائها الحاضرين هيئة جمعية عمومية بصمة هيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون .

وفي حالة ما إذا كان عدد من لم يحضر الحكم في قضية من القضايا المؤلفة منهم الجمعية العمومية أقل من عدد من حصر فيصم إلى الجمعية المذكورة قضاة من محكمة استئناف أخرى بحيث يكون عدد من لم يحكم في الدعوى منهم من قبل أكثر من عدد من حكم فيها <sup>(١)</sup> .

<sup>(١)</sup> لا بد من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية نصت على إنشاء محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنائيات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون .

وأجرت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات الذي صدر به أمر عال في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ لكل من أعضاء قلم النائب العمومي ، والمحكوم عليه ، والمدعى بالحقوق المدنية ، أن يطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أمام الجمعية العمومية بالمحكمة المذكورة حل انعقادها بهيئة محكمة نقض وإبرام ، إنما لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية إلا فيما يتعلق بالتصميمات فقط ، ولا يجوز هذا الطعن من جميع من ذكر إلا في الأحوال الثلاثة الآتية :

أولاً - إذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون .

ثانياً - إذا حصل خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

ثالثاً - إذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الإجراءات أو الحكم .

ولمست المادة ٢٢٢ من ذلك القانون على أن تحكم المحكمة اسبق ذكره في الطعن بعد سماع أقوال رئيس قلم النائب العمومي أو وكيله وأقوال الأخصام أو وكلائهم . وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ ، وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون إذا رأت أن الجناية مثبتة ، وأما إذا وجدت أن الواقعة جسيمة أو مخالفة فتحيلها على المحكمة المختصة بها . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة استئناف أخرى لتحكم فيها حكماً جديداً . أما إذا حصل الطعن مرة ثانية في القضية عينها أمام المحكمة وهي منعقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام فتحكم في أصل الدعوى حكماً نهائياً .

وأما نص قانون تحقيق الجنايات أيضاً بالمادة ٢٤٢ على أنه إذا صدر حكماً على شخصين أو أكثر أسد فيهما لكل شخص الفعل المسد للآخر ، جاز لكل

من أعضاء قلم النائب العمومي وأولى الشأن في الحكيم المدكورين أن يطلب في أى وقت كان إلعاهم من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف وهي معقدة بهيئة محكمة نقض وإبرام إذا كان بينهما تناقض بحيث يستتبع من أحدهم دليل على براءة المحكوم عليه في الآخر .

لنوص أيضا بالمادة ٢٤٢ على أنه يجوز طلب إلغاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل . ثم وجد المدعى بقتله حب أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الإثبات بسبب تزوير في شهادة إذا تبين في هذه الحالة الأخيرة للجمعية العمومية المعقدة بمحكمة الاستئناف بهيئة محكمة نقض وإبرام أن شهادة الزور قد أثرت على عقول القضاة .

لقد سر العمل وفق هذه النصوص إلى سنة ١٨٩١ حيث وضع للشارع مسيس الحاجة إلى إدخال تعديل على تشكيل المحكمة واختصاصها ، إذ رأى أن ليس ما يدعو إلى جعل المسائل المتقدمة من اختصاص الجمعية العمومية المؤلفة من قضاة محكمة الاستئناف كافة . كما رأى إباحة الطعن في الأحكام الصادرة في مواد الجنح أسوة بالأحكام الصادرة في مواد الجنايات .

لكن أجل ذلك صدر أمر عال في ٥ يولييه سنة ١٨٩١ بتعديل المادة ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم . وقد قصى هذا التعديل بأن تحكم المحاكم الاستئنافية بهيئة محكمة نقض وإبرام في المسائل التي ترفع لها بمقتضى قانون تحقيق الجنايات بشأن عدم استيفاء الأصول المقررة أو مخالفة القانون . وفي هذه الحالة تشكل هيئة الجلسة التي تصدر الحكم من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا في القضية بهيئة استئنافية .

لوفي الوقت ذاته عدلت المادة ٢٢٠ من قانون تحقيق الجنايات . فبعد أن كان الطعن بطريق النقض والإبرام مقصورا على الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات . أجبر الطعن في الأحكام الصادرة في ثلثي درجة سواء أكانت من المحاكم الابتدائية في مواد الجرح أم من محكمة الاستئناف في مواد الجنايات أو الجرح ( الأمر الأعلى الصادر في ٩ يولييه سنة ١٨٩١ )

لوفي سنة ١٨٩٥ أعيد تعديل المادتين ٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و ٢٢٢ من قانون تحقيق الجنايات . وصدر بذلك الأمر الأعلى الرقم ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ فقصت المادة ٢١ معدلة بأن محكمة الاستئناف بالقاهرة تحكم بنصفه محكمة نقض وإبرام فيما يرفع إليها من الطعون في الأحكام بمقتضى قانون تحقيق الجنايات . وتكون مؤلفة من خمسة قضاة يحوز أن يكون أحدهم ممن سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه . وقضت المادة ٢٢٢ معدلة بأن تحكم المحكمة السابق ذكرها في الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال الشبهة العمومية وأقوال الخصام أو وكلائهم . وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الأولى المبينة في المادة ٢٢٠ أما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون . وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى إذا كان قد سبق الحكم فيها نهائيا من إحدى المحاكم الابتدائية . وإلا أحالتها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكما جديدا بهيئة غير هيئة الأولى . وإذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والإبرام في القضية ذاتها وقبل هذا الطعن حكمت المحكمة في أصل الدعوى حكما انتهيئا .

لكل أنه رغم هذه التعديلات المتتالية فإن محكمة النقض بقيت كما كانت دائرة مترعة بنصفه مؤقتة من دوائر محكمة الاستئناف . وكانت تتألف من خمسة قضاة يجلسون في كل أسبوع مرة للظر في الطعون التي تقدم إليهم . ولتسهيل تأليف



هذه الدائرة أحد الشارح انضمام أحد القضاة الذين سبق لهم المشاركة في الحكم المطعون فيه إلى تلك المحكمة . فكأنه يكلف بإعادة النظر في عمله . وفصلاً عن هذا ود أعضاء محكمة القصر والإبرام كانوا كثيرين ، يستندون من سنة إلى أخرى أثر توزيع أعمال محكمة الاستئناف على قضائها كما جرت العادة السوية بذلك . ومن هنا نشأ اختلاف الآراء واضطراب القضاء وتساقط الأحكام في المسألة الواحدة . وهذا عيب كبير في نظام القصر ، لم يكن له علاج إلا إنشاء محكمة تقض وإبرام ثابتة مستقلة بنفسها قائمة بداتها مستديمة الهيئة .

لوفصلاً عما تقدم فإن الشارع المصرى لم يضع نظاماً لتصحيح ما يقع في أحكام المحاكم المدنية من الخطأ في المسائل القانونية . على أن العمل أظهر كثرة وقوع اختلاف في الأحكام التي تصدرها الدوائر المدنية المختلفة بمحكمة الاستئناف في نقطة قانونية واحدة . وهذا الاختلاف من شأنه نزع الطمأنينة من نفوس المتقاضين وعدم توافر الثقة بالقضاء . وأول ما يتبادر للذهن لإصلاح هذه الحال هو إنشاء محكمة تقض وإبرام . غير أن الصعوبات التي اعترضت تحقيق هذا المشروع قد اضطرت وزارة الحفانية إلى معالجة هذه الحال ومع تناقص الأحكام بمحكمة الاستئناف الأهلية لعلاج مؤقت هو نظام الدوائر المجتمعة . فاستصدرت بقانون نمرة ٣٠ لسنة ١٩٢١ زيادة مدة على قنون المرافعات في المواد المدنية والتعديرية أمام المحاكم الأهلية وهي المادة ٣٧١ مكررة .

لوقد عمل بهذا النظام منذ صدور القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢١ واجتمعت دوائر محكمة استئناف مصر للمرة الأولى في فبراير سنة ١٩٢٢ واجتمعت للمرة الأخيرة في ٣ يناير سنة ١٩٣١ وفصت في غضون تلك المدة في ٢١ مسألة من المسائل القانونية التي كانت مثارة للخلاف بين أحكام المحاكم . وعقدت أربع عشرة جلسة .

لكل أن نظم الدوائر المجتمعة لم يكن علاجاً شافياً ولا عملاً حاسماً لتحقيق نظم محكمة النقض في القضايا المدنية . وذلك لأسباب كثيرة : منها أن إحالة الدعاوى على الدوائر المجتمعة كان أمراً حوازياً ، ومنها أنه كان يشترط لإحالة القضية على الدوائر المجتمعة أن يكون قد سبق صدور حملة أحكام استئنافية بخلاف بعضها ببعض الآخر في نقطة قانونية واحدة . ومنها أن هذا النظام لم يتعرض للأحكام النهائية بشيء على ما قد يكون فيها من الأخطاء القانونية . وفوق هذا فإن العمل بنظام الدوائر المجتمعة محكمة استئناف أسيرت لتي أنشئت في سنة ١٩٢٦ قد صدر مستجيلاً قانوناً ، إذ لم يبلغ عدد المستشارين بها خمسة عشر وهو أقل عدد لصحة تأليف الهيئة المختصة المادة ٣٧١ المكررة . وقد كان محتملاً أن يقع الخلاف أيضاً بين قضاء وقضاء محكمة استئناف مصر وأن يبقى هذا الخلاف ولا علاج له .

أولاً كانت إنشاء محكمة النقض وإبرام مد زمر بعيد من أولى الأمانى التي كانت تعمل الحكومة على تحقيقها . فقد نصت المادة ٦٧ من دستور سنة ١٩٢٣ على أن يدخل في تأليف المجلس المخصوص - المختص بمحاكمة الوزراء - رئيس المحكمة الأهلية بعيد ، وذكرت المادة ٦٦ من قانون الانتخاب بصدر في نفس السنة ( مستشاري محكمة الاستئناف أو أى هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها ) . ويدل عدم الاكتفاء بذكر محكمة الاستئناف في هذين النصين على أن الشارع كان يتطلع وقتئذ إلى إنشاء محكمة أعلى منها وهي محكمة النقض وإبرام . كذلك جاء في خطاب العرش الذي افتتح به دور الانعقاد الخامس في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ( وستقدم الحكومة لحضراتكم في هذا الدور أيضاً مشروعات قوانين ... وإنشاء محكمة نقض وإبرام في المواد المدنية والجنائية ) .

لوجه أبيض في خطاب العرش لدور الاعتقاد السادس في ١١ يناير  
سنة ١٩٣٠ ( وستعرض حكومتى على البرلمان في دوره الحالى مشروع قانون  
إنشاء محكمة النقض والإبرام فى المسائل المدنية والجنائية ) .

وأخيرا حقق الشارع هذه الأهمية . فصدر المرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ فى ٢ مايو سنة ١٩٣١ ، إنشاء محكمة نقض والإبرام ، والمرسوم  
بقانون رقم ٦٩ بتعديل بعض مواد من لائحة الإجراءات الداخلية للمحاكم  
الأهلية ، والمرسوم بقانون رقم ٧٠ بتعديل لائحة المحاماة أدم المحاكم الأهلية ،  
والمرسوم بقانون رقم ٧١ بتعديل المادتين ٣١٢ و ٣٢١ من قانون المرافعات  
الأهلى . وفى يوم ٣ مايو سنة ١٩٣١ صدر المرسوم بتعيين رئيس محكمة النقض  
والإبرام ووكيلها ومستشاريها ومن بينهم النائب العمومى على أن يبقى قائم بأعمال  
النسابة لدى المحاكم الأهلية .

وافتتحت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض والإبرام جلساتها فى يوم ٢١ مايو  
سنة ١٩٣١

وفى ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ افتتحت الدائرة المدنية جلساتها . وقد حضر افتتاح  
هذه الجلسة رئيس المحكمة وجميع مستشاريها . وألقى فيها كل من الرئيس والنائب  
العمومى والأستاذ محمد حافظ رمضان بك المحامى كلمة تناسب المقام .

لوجه فى الكلمة التى افتتح بها رئيس المحكمة الجلسة الأولى للدائرة المدنية قوله :  
( ولقد حاول الشارع المصرى أن يتلافى بعض ما كان يقع من الخطأ فى المسائل  
القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجمعة ، ولكنه كان نظاما قاصرا جدا . لا يتعرض  
للأحكام النهائية بشيء . ولا يحسم أدنى مسائل . بل كان مقصورا على ناحية

خاصة من نواحي التقويم والإرشاد في المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها . وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية رمنا طويلا على هذا السطام حتى أشتت محكمة استئناف أسبوط فأصبح غير واف بغرض ، وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقض والإبرام الذى هو وحده الكفيل بخترى أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر فى تلك الأحكام ويبين ما يحصل من الأغلاط القانونية ويدعو إلى إعادة الإجراءات فى القضايا الصادرة فيها ) .

### تشكيل محكمة النقض والإبرام

نقضت المادة الأولى من المرسوم بقانون الحص إنشاء محكمة النقض والإبرام بأن يكون مقر المحكمة مدينة القاهرة ، وأن تؤلف من دائرتين إحداهما لطر المواد المدنية والأخرى لطر المواد الجنائية ، على أن تشكل كل دائرة من خمسة مستشارين . ويكون تخصيص القضاة الذين تؤلف منهم كل دائرة بقرار تصدره الجمعية العمومية للمحكمة سنويا .

لوقد اقترح وقت وضع مشروع القانون أن يكون تخصص القضاة للدائرة المدنية أو الجنائية بصفة تشه أن تكون مستديمة بموجب مرسوم التعيين أو بموجب مرسوم آخر يصدر عند صدور مرسوم التعيين ، وذلك لكي يتمكن القضاة من التخصص فى أحد هذين النوعين من القضايا . ولكنه رأى من الأفضل — توفيق بين ميول القضاة واستعدادهم الشخصى وبين مصداقات الحلو فى المناصب ، وعملا على إيجاد شيء من المرونة فى قاعدة التخصص — أن يترك الأمر للمحكمة نفسها فتقضى فيه وهى منعقدة بهيئة جمعية عمومية .

لأنما يجدر ذكره أن محكمة النقض في فرنسا تتألف من ثلاث دوائر وهي دائرة العرائض *Chambre des Requetes* والدائرة المدنية والدائرة الجنائية . وأهم اختصاصات دائرة العرائض هو فحص طعون النقض في المواد المدنية مبدئياً ، لا من حيث الشكل فقط ، وإنما من حيث الموضوع أيضاً للتأكد من جدية أسباب النقض . فإن تبينت المحكمة جديتها قضت بقبول الطعن بغير إبداء أسباب وإلا رفضته مع بيان أسباب الرفض .

لأنما مزايا هذا النظام هي ( أولاً ) توفير الوقت للدائرة المدنية فلا يعرض عليها إلا الطعون المدنية . و ( ثانياً ) حماية من صدرت لصالحهم أحكام نهائية من غت الخصوم وسوء بيتهم ، فإن دائرة العرائض تسمع الدعوى وتقضى فيها في عيبة المدعى عليه فتوفر عليه جهده وماله . وهو لا يعلن بالطعن إلا إذا قبلته دائرة العرائض .

لأنما أن العمل أظهر عيوباً لهذا النظام في فرنسا . فدائرة العرائض كثيراً ما تعتدى على سلطة الدائرة المدنية ، إذ تفصل في ما يقدم إليها من طعون طبقاً لما تراه في المسائل القانونية التي يدور عليها النزاع . وقد تخالف في ذلك قضاة الدائرة المدنية .

لأنما يلوح أن الشارع المصري لم ير فائدة تذكر من إدخال هذا النظام في مصر .

### اختصاصها

لأنما تختص كل من الدائرتين المدنية والجنائية بنظر الطعون في الأحكام المدنية والجنائية على التوالي . كما تختص المحكمة أيضاً سطر قضايا تأديب المحامين المقررين أمام محاكم الاستئناف ( المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢

معدلة «المرسوم بقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٢٩ والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١) وبمفصل في صحة نيابة أعضاء مجلسي البرلمان (المادتان ٥٩ و ٧٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠) .

لقد جعل من اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض ما يأتي :

( أولا ) التصديق على اللائحة الداخلية لقبة المحامين ، وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات ( المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ ) .

( ثانيا ) تعديل مواعيد الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثالث من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ بالنقض في المواد المدنية والتجارية ما عدا المواعيد المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٧

( ثالثا ) النظر في قبول المحامين أمام محكمة النقض ( المادة ٦ من مرسوم القانون الخاص بإنشاء محكمة النقض ) .

( رابع ) الفصل في مخاصمة مستشاري محكمة النقض ( المادة ٤١ من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض ) .

( خامسا ) شأديب جميع رجال القضاء الأهلي بكافة درجاته ( المادة الخامسة من المرسوم بقانون الخاص بإنشاء محكمة النقض ) .

### النيابة العمومية أمام محكمة النقض

لخص بقانون على وجوب سماع النيابة العمومية تكصم مضم في القضايا المدنية . ولا شك أن حضورها — متكلمة باسم القانون — يساعد على استيفاء البحث .

أولست لمحكمة النقض نيابة خاصة كما هو الحال في فرنسا ، فإن النظام في مصر هو وحدة النيابة . وقد رأى عند إنشاء محكمة النقض الاستمساك بهذا المبدأ لما تتيه الشارع من مزاياه .

## المحامون أمام محكمة النقض

أوجب القانون على الخصوم أن يبيّوا عنهم محامين في القيم بالإجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض. واشترط شروطا معينة لمن يقبل محاميا أمامها .

أما عدم الإذن للخصوم بالحضور بأنفسهم فعلمته أن محكمة النقض لا شأن لها بغير القانون ، فإذا ترك الأمر للخصوم أسرفوا في رفع الطعون غير المقبولة أو المرفوضة. وبذلك يضيعون وقت المحكمة سدى. ويتكبدون مصاريف لا طائل تحتها، فضلا عما في هذا سرف من ازدحام المحكمة بالقضايا .

لقد قيل بادي الأمر بأن يكون محامو محكمة النقض هيئة مستقلة عن نقابة المحامين ، وأن يحدد عددهم بمقتضى القانون . ولكن لم يؤخذ بهذا الرأي واكتفى بشرائط بعض شروط لقبول المحامين أمام محكمة النقض .

لقد يصح التساؤل عما إذا كان من الواجب أن يقتصر المحامون المقبولون أمام محكمة النقض على قضايا هذه المحكمة كما هو الحال في فرنسا مثلا ، أم تباح لهم المرافعة أمام المحاكم الأخرى . ولا شك أن قصر اشتغالهم أمام محكمة النقض له مزاياه إذ تتكوّن بذلك فئة من المحامين الإخصائيين في مسائل النقض الدقيقة وفصلا عن ذلك فقد لا يكون من العدل أن يحتكر محامو النقض قضايا النقض ، ثم يباح لهم مع ذلك أن ينافسوا بقى المحامين أمام غيرها من المحاكم .

كلّ أنه رثى عدم الحظر على الأقل عند أول إنشاء محكمة النقض حتى يتبين ما إذا كانت كمية العمل أمامها تسيغ هذا الحظر .

## النقض في المواد المدنية والتجارية

فَصَرَّ القَاوُونُ جَوَارِ الطَّعْنِ بِطَرِيقِ النُّقْضِ عَلَى الْأَحْكَامِ الصَّادِرَةِ مِنْ مَحَاكِمِ الْإِسْتِنْدَافِ ، وَأَجْزَلَ اسْتِثْنَاءَ الطَّعْنِ فِي أَحْكَامِ الْمَحَاكِمِ الْكَلِيَّةِ الصَّادِرَةِ فِي اسْتِنْدَافِ الْمَحَاكِمِ الْجُزْئِيَّةِ إِذَا بَنِيَتْ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَى مَخْلَافَةِ الْقَاوُونِ أَوْ خَطَأً فِي تَطْيِيقِهِ أَوْ تَأْوِيلِهِ وَكَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِمَسْأَلَةٍ مِنْ مَسَائِلِ وَضْعِ الْيَدِ أَوْ مَسَائِلِ الْإِخْتِصَاصِ النَّوْعِيِّ أَوْ الْإِخْتِصَاصِ بِحَسَبِ أَحْكَامِ الْمَادَتَيْنِ ١٥ وَ ١٦ مِنْ لَانْخِصَةِ تَرْتِيبِ الْمَحَاكِمِ الْأَهْلِيَّةِ . وَقَدْ أَرَادَ الشَّرْعُ بِذَلِكَ أَنْ يَتَّحِصَلَ لِمَحْكَمَةِ النُّقْضِ أَنْ تَفْصَلَ فِي جَمِيعِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِإِخْتِصَاصِ الْقَضَاءِ فِي جَمِيعِ دَرَجَاتِهِ . فَمَا قُصَايَا وَضْعِ الْيَدِ فَإِنَّهَا مِنْ الْأَهْمِيَّةِ . وَمَا تَنْبِيْهُهُ مِنَ الْمُبَاحِثِ الدَّقِيقَةِ يَبْرُرُ إِحَالَةَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَصْدُرُهَا فِيهَا الْمَحَاكِمُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ عَلَى مَحْكَمَةِ النُّقْضِ .

أَوْ كَذَلِكَ أُجْبِرَ الطَّعْنُ بِطَرِيقِ النُّقْضِ بَصَفَةِ عَامَةٍ فِي حَالَةٍ مَا إِذَا صَدَرَ حُكْمٌ أَنْتَهَى فِي نِزَاعٍ بَيْنَ حُصُومٍ حَلَا فَا لِحُكْمٍ آخَرٍ سَبَقَ أَنْ صَدَرَ بَيْنَ الْخُصُومِ أَنْفُسِهِمْ وَحَارَ قُوَّةَ الشَّيْءِ الْمَحْكُومِ بِهِ . سِوَاهُ أَدْفَعُ بِهَذَا الدَّفْعِ أَمْ لَمْ يَدْفَعْ بِهِ

وَقَدْ حَصَرَ الطَّعْنُ بِطَرِيقِ النُّقْضِ فِي أَحْكَامِ مَحَاكِمِ الْإِسْتِنْدَافِ فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ فَقَطْ :

(الْأَوَّلَى) إِذَا كَانَ الْحُكْمُ الْمَطْعُونُ فِيهِ مَبْنِيًّا عَلَى مَخْلَافَةِ الْقَاوُونِ أَوْ خَطَأً فِي تَطْيِيقِهِ أَوْ تَأْوِيلِهِ .

(الثَّانِيَّةُ) إِذَا وَقَعَ فِي الْحُكْمِ بَطْلَانٌ جَوْهَرِيٌّ .

(الثَّلَاثَةُ) إِذَا وَقَعَ فِي الْإِحْرَاءَاتِ بَطْلَانٌ أَثَرِيٌّ فِي الْحُكْمِ .



لأنه ضمن الشارع عدم إيقال محكمة النقض بالقضايا عديمة الأهمية .

لأنه أوجبت المادة ١٦ على الطاعن إيداع كفالة يبحر الحكم بمصادرتها إذا حكم برفض الطعن أو عدم قبوله . وأجارت المادة ٣٠ للمحكمة أن تحكم على رافع النقض بتعويض للدعى عليه إذا رأت أن الطعن أريد به الكيد .

لأنه تناولت المواد من ١٨ إلى ٢٧ تفاصيل الإجراءات المتعلقة بإيداع مستندات ومدكرات الخصوم والإجراءات المتعلقة بالجلسة . وحققت بالمادة ٣٤ للمحكمة سلطة تعديل مواعيد الإجراءات التحضيرية في الدعوى بقرارات تصدرها الجمعية العمومية وتشر في الحريدة الرسمية بعد التصديق عليها من وزير الحفافية .

لأنه مبدأ جديد في التشريع المصرى أخذ عن الطم الإنجليزى ويتصادى به سس قوانين في مواد الإجراءات البسيطة التى تكون المحكمة أقدر على تقديرها وأسرع فى تقريرها .

لأنه كانت المشروعات الأولى لقانون محكمة استقض خالية من بيان هذه الإجراءات ومواعيدها . والظاهر أنه رنى فى آخر الأمر النص على ذلك حتى لا يصعب وقت المحكمة فى تحصيل الدعوى . وقد يلاحظ على ذلك أن تحصيل الدعوى بشكل آلى بعيدا عن رقبة المحكمة يكون من شأنه البحث فى مسائل غير متبعة فى الدعوى فتضيع بذلك السادة التى أرادها القانون . ولكن يخفف من ذلك أن هذه الإجراءات ليست متركبة للخصوم وإنما يقوم بها المحامون .

لأنه بين المادتان ٢٩ و ٣٠ ما يجب على محكمة النقض عمله . فإذا قبلت الطعن تحكم بنقص الحكم المطعون فيه كله أو بعضه وتقضى فى المصاريف .

لأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقص لمخالفته لقواعد الاختصاص فتقتصر على الفصل فى مسألة الاختصاص . وعند الاقتضاء . تحيل الخصوم إلى الجهة

اختصة . فان كان قد نقض لغير ذلك من الأسباب فتحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم هذه المحكمة فيها من جديد إذا طلب ذلك منها الخصوم . وفي هذه الحالة يختم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تنع حكم محكمة النقض والإيرام في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة . ويجب ألا يكون من ضمن أعضاء المحكمة التي أحيلت إليها القضية أحد من القضاة الذين اشتركوا في إصدار الحكم المطعون فيه .

وأمع ذلك إذا حكمت المحكمة بنقص الحكم مخالفة للقانون أو لخطأ في تطبيقه أو في تأويله . وكانت الدعوى صالحة للحكم فيها . حار للمحكمة أن تطلب الدعوى المذكورة وتحكم فيها .

وإذا قصت محكمة النقض والإيرام بعدم قبول الطعن أو برفضه فتحكم على رافع النقض بالمصاريف ويجوز لها مصادرة مبيع الكفالة .

### النقض في المواد الجنائية

ينفي القانون أحكام النقض في المواد الجنائية على حالها ، وإنما أصبحت إلى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات فقرة جديدة تجيز للتهم أن يرفع نقض في الأحكام الصادرة في الاختصاص دون انتظار صدور الحكم في الموضوع متى كان الدفع به مبنيًا على عدم ولاية المحاكم الأهلية .

ولم كانت التجربة دلت على إسراف المحكوم عليهم في استعمال حق الطعن في المواد الجنائية فقد رتب فرض كفالة تودع عند رفع النقض عن الأحكام الصادرة

بغرامة وفي الدعاوى المدنية الملحقة بالدعاوى الجنائية . واحير لمحكمة القضا في مواد  
الجنح وفي مواد الجديات المحالة على محاكم الجنح بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر  
سنة ١٩٢٥ أن تحكم بغرامة على رافع القضا إذا حكم برفض طعنه أو بعدم  
قبوله ، وتبين للمحكمة أنه لم يكن لديه أى مسوع معقول يبرر رفع الطعن .

### لمحكمة النقض تحقق أمل البلاد

لحققت محكمة النقض أمل البلاد فيها فردت الشبه ، وأرالت الخلاف . وشتت  
القضاء ، وأنارت الطريق . وأصبح فقهاء الحادى يستلهمه كل مشغل بالقانون .  
وأقد جاءت محكمة النقض حسنة أخرى من حسات حصرة صاحب الجلالة  
مولانا الملك المصدى . ويدا من أياديه العر . ونعمة من نعمه على الوطن . أيده الله  
وحفظه ذخرا للبلاد وبنينا .



الحاضر

افتتاح أعمال محكمة النقض المدنية

في الساعة التاسعة من صباح اليوم ( الخميس ٢٤ جمادى الثانية سنة ١٣٥٠ الموافق ٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ ) برئاسة حضرة صاحب السعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس محكمة النقض والإبرام .

اجتمع حضرات أصحاب السعادة والعزة : عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا وكيل المحكمة . ومحمد لبيب عطية بك . ومراد وهبة بك . وركي برزي بك . ومحمد فهمي حسين بك . وأحمد أمين بك . وحامد فهمي بك . وعد الفتح السيد بك ، وأمين أنيس باشا ، المستشارون .

وبحضور حضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك النائب العمومي .

وبحضور حسين طلعت بك كبير كتاب المحكمة كاتباً للاجتماع .

افتتح الاجتماع سعادة عبد العزيز فهمي باشا رئيس المحكمة فقال :

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" تفتتح اليوم أعمال محكمة النقض والإبرام المدنية التي وفق جلالة مولانا الملك المعظم وحكومته إلى إنشائها بمقتضى القانون الصادر في شهر مايو الماضي .

لأنه لمن حق وحق حصرات إخواني القضاة وحصرات إخواني المحامين وكل متبصر في حالة القضاء في هذا البلد - من حقوق جميع أن نغتبط بإنشاء هذه المحكمة التي كانت الأنفس تتوق إليها من عهد بعيد .

لهذه المحكمة التي أنشئت لتتلافى الأخطاء القانونية في الأحكام النهائية ، كانت وجودها أمرا ضروريا جدا ، فانه لا يوجد أي قاص يستطيع أن يدعى نفسه العصمة من الخطأ . ولقد حاول اشرع المصري أن يتلافى بعض ما قد كان يقع من الخطأ في المسائل القانونية فأنشأ نظام الدوائر المجتمعة وبكمه ، كما تعلمون حصراتكم . كان نظاما قصيرا جدا ، لا يتعرض للأحكام النهائية بشيء ، ولا يمسها أدنى مساس ، بل كان مقصورا على ناحية خاصة من نواحي التقويم والإرشاد في المبادئ القانونية دون أن يصلح من الأحكام ذاتها وقد سارت محكمة استئناف مصر الأهلية ربما طويلا على هذا النظام . حتى أنشئت محكمة استئناف أسيوط فأصبح غير وافي بالعرض وأصبح من الضرورات القصوى إيجاد نظام النقض والإبرام الذي هو وحده الكفيل بخير أوجه الصواب فيما يتعلق بالأحكام النهائية وإصلاح الخطأ فيها ، لأنه يؤثر في تلك الأحكام ويبين ما به من الأخطاء القانونية ، ويدعو إلى إعادة الإجراءات في القضايا الصادرة فيها ، فنحن مقتبطون بهذا النظام ، ونحمد الله تعالى على أنه أنشئ الآن .

لأنني أصرح بأنني فرح تغور بأن حضرات الرجال الذين عهد إليهم الابتداء بهذه المهمة الجليلة هم من خير قضائنا علما وعملا ومن أكملهم خلقا وأحسنهم

تقديرا للمسئولية أمام الضمير . وإن سرورى يا حضرات القضاة واعتزى بكم ليس يعدله إلا إنجاني واعتزى بحصرات إخوانى المحامين الذين اعتبرهم كما تعتبرونهم أنتم عماد القضاء وسناده . أليس عملهم هو غذاء القضاء الذى يحياه ؟ ولئن كان على القضاة مشقة فى البحث للمقارنة والمفاضلة والترجيح فإن على المحامين مشقة كبرى فى البحث للإبداع والإبداء والتأسيس . وليت شعري أية المشقتين أبلغ عناء وأشد نصا ؟ لا شك أن عناء المحامين فى عملهم عناء دمع جدا لا يقل ألثة عن عناء القضاة فى عملهم . بل اسمحوا لى أن أقول إن عناء المحامى - ولا ينبئك مثل خير - أشد فى أحوال كثيرة من عناء القاضى ، لأن المدع غير المرجح .

لهذا يا إخوانى المحامين بطرنا إليكم . ورجاؤنا فيكم أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم . وإن تقدروا لجهودكم لشاقة جعلنا جميعا ، نحن القضاة ، بأحد على أنفسنا أن نيسر عليكم سبيل السير فى عملكم ، وإن أية فرصة تمكنتنا من تيسير السير عليكم لا نتركها إلا اتهمه فى حدود القبول ومصلحة المتقاضين . ذلك بأن هذا التيسير عليكم تيسير على القضاة أيضا . إذ القاضى قد تشعله الفكرة القانونية فبيت له ليلى موخورا مؤرقا على مثل شوك القتاد ، يمتنى لو يجد من يعينه على حل مشكله ، وإن له لخير معين فى المحامى المكمل الذى لا يخطئ بين واجب مهته الشريفة وبين نزوات الهوى ونزعاته ولا يشوب عمله بما ليس من شأنه - إذا كان هذا طنا بكم ورجاءنا فيكم فأرجو أن تكونوا دائما عند حسن الظن بكم ، وتقدروا تلك المسئولية التى عليكم ، كما يقدر القضاة مسئوليتهم .

وأطنتى إذ ذكرت إخوانى القضاة والإعجاب بهم ، أنى أدمج مع القضاة حصرات إخوانى وزملائى النائب العمومى ورجاله . فانهم هم أيضا سيكون هم إن شاء الله القدح المعلى فيما يتعلق بإحقاق الحق فى المبدئى القانونية .

إن مهمة النيابة من المهمات المضنية ، وربما كانت اشق من مهمة المحامين فيما يتعلق بتقدير وجه الصواب والخطأ في المسائل القانونية والترجيح بينهما ، إذاً هي الترجيح الأول وللقاضي الترجيح الأخير . على أن له أيضاً في أحوال كثيرة مهمة الابتداء والإدعاء كالمحامين . فأعضاء النيابة بمجموع بين عملي الطرفين ، ويحملون مشقتهما .

ولا يؤيد ذلك ، مثل الدفع الذي ترونه اليوم مقدماً من النيابة مما لم يجز في خاطر القضاء ولا في خاطر المحامين .

فنحن إذن نمتنحرب المحامين والنيابة بالقضاة جميعاً . وإن نرحبوا الله أن يهدينا جميعاً سواء سبيل وأن يمد في عمر جلالة مولانا الملك المعظم وأن يوفقه ويوفق حكومته إلى ما فيه صالح الأعمال .

الحصرة مصطفى محمد بك النائب العمومي قام وقال :

النيابة العمومية تهيء هيئة محكمة القضاة والإبرام وتهيء أسرة القضاء وتهيء نفسها بهذا المولود العظيم وهو محكمة القضاة والإبرام — هذا المولود الذي هيأت له مجهودات القضاة مدة ثمانية وأربعين عاماً ، وليس المقام هنا مقام سرد مجهودات القضاة فإن ذلك سيكون في يومه ولكسي اكتفي الآن بالإشارة إليها .

النيابة العمومية تعد محكمة القضاة والإبرام بأنها ستكون عضواً نافعاً لمصلحة العدالة والقانون .

وأني في هذا المقام أتوه بمجهودات حصرة صاحب المعالي على ما هو يات وري الحقائقية الحلوى الذي أخرج فكرة إنشاء هذه المحكمة إلى حيز الوجود ، وقد عتت هذه الفكرة منذ زمن ولكنها لم تحقق إلا في هذا العهد .



S. E. ABDEL AZIZ PACHA  
PRÉSIDENT DE LA COUR DE CASSATION N° 10





وأختم كلمتي بالدعاء لحضرة صاحب الجلالة الملك بطول العمر آمين .

لحضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك قام وقال :

إنني باللبابة عن المحامين أعرب عن عظيم سرور، واعتدلتنا بإنشاء أكبر هيئة قضائية في مصر، الغرض منها وضع المبادئ القانونية في الموضع الصحيح .  
وإني أقدم واجب الشكر لسعادة رئيسها على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى أسرة المحامين . ولا يحب . فانما كان سعادته رئيسا لأسرة المحاماة قبل أن يكون رئيسا لأسرة القضاء . وعلى كل حال فإن اعتقادي أن المحاماة والقضاء عضوا عائلة واحدة يتصافران على وضع العدالة في موضعها . وإذا كانت المساواة في الظلم عدلا فإن هذه المحكمة العليا وهي إنما أنشئت لتحقيق المساواة في العدل وإذا كان المحامون يفتدرون تدمر المشقة العظيمة التي يجثمها حصرات القصة وتحملها الية في سبيل خدمة قانون والعدالة . فانهم من جانبهم سيعاونون جهد استطاعتهم في هذه الخدمة والله يوفقنا جميعا .



## بيان

لأسم أوكل محكمة القضاة والإبرام شهد أئشانها شهم شورته

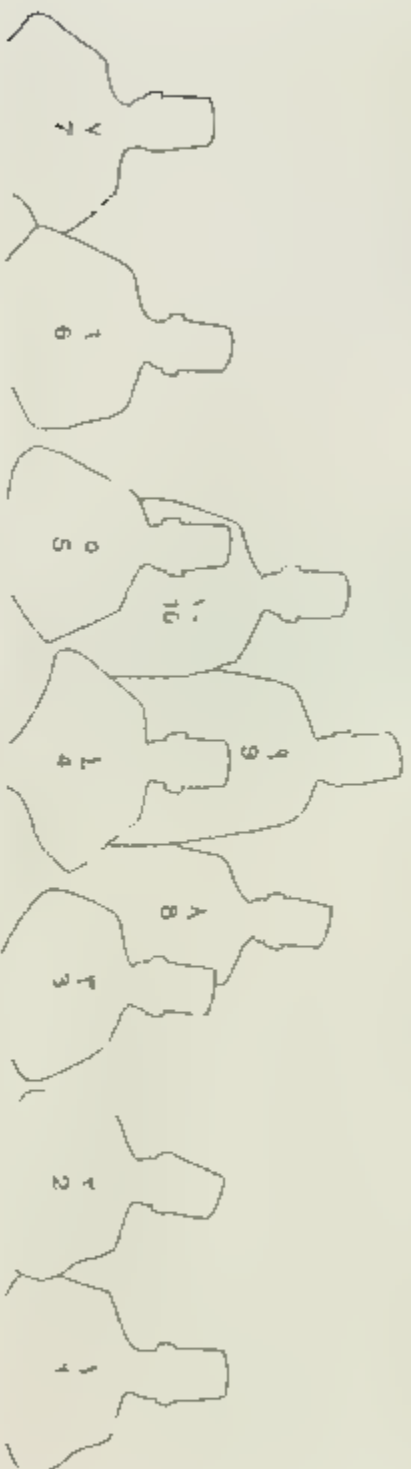
عبد الرحمن إبراهيم سيد أحمد باشا (١) من ٣٠ يونيو ١٩٣١

(١) نظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف أسيرط الأملية

# مستشارا روى محكمة النقض والابرار ( ٢١ ديسمبر ١٩١٣ )

١ - احمد امين بك  
٢ - زكي بك  
٣ - محمد بك  
٤ - عبد الله بك  
٥ - عبد الله بك  
٦ - عبد الله بك  
٧ - عبد الله بك  
٨ - عبد الله بك  
٩ - عبد الله بك  
١٠ - عبد الله بك

١ - احمد امين بك  
٢ - زكي بك  
٣ - محمد بك  
٤ - عبد الله بك  
٥ - عبد الله بك  
٦ - عبد الله بك  
٧ - عبد الله بك  
٨ - عبد الله بك  
٩ - عبد الله بك  
١٠ - عبد الله بك



## LES CONSEILLERS A LA COUR DE CASSATION (11 Decembre 1913)

- 1 Ahmed Amin Bey
- 2 Zaki Bey
- 3 - Mouratfa Mohamed Bey.
- 4 - Abdel Aziz Fahmy Pachà
- 5 Abdel Rahman Ibrahim Sid Ahmed Pachà
- 6 - Mourad Wafiq Bey
- 7 Mohamed Fahmy Hussein Bey
- 8 Abdel Fatah El Beyed Bey
- 9 Mohamed Mour Bey (Conseiller Délégué)
- 10 Hamed Fahmy Bey





مقارعة كذا القصة حوالا (31 ديسمبر 1911)  
LES CONSEILLERS A L'ORDRE DE CASSATION (31 Decembre 1911)





شكرًا على حفظه  
 LE GREFFE DE LA COUR DE CASSATION LORS DE SA CREATION





## ٲٲٲٲ

### الاسماء رؤساء شحكة استناف لشمر شم شورم

اسماعيل لفسرى باشا... ..	من ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣ الى نوفمبر سنة ١٨٨٤
شليان شجاقى باشا .	من ٧ أغسطس سنة ١٨٨٥ الى اول أغسطس سنة ١٨٨٦
شبد الحميد شادق باشا ... ..	من ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٨٦ الى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١
أبراهيم شؤاد باشا (١)	من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ الى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩١
أحمد شليغ باشا ... ..	من ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩١ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩
شالح شابت باشا ... ..	من ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ الى ١٢ يناير سنة ١٩٠٧
لحي أبراهيم باشا ... ..	من ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧ الى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩
أحمد شلعت باشا... ..	من ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ الى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

(١) نظر صورته مع وزراء الحقاية .

عبد العزيز فهمي باشا<sup>(١)</sup>

من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٨ فبراير سنة ١٩٣٠  
ومن ١٧ يوليو سنة ١٩٣٠ إلى ٢ مايو سنة ١٩٣١

محمد مصطفى باشا

من ٣ مايو سنة ١٩٣١ إلى ٢ يناير سنة ١٩٣٣

عبد العظيم راشد باشا

من ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ إلى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٣

أمين أنيس باشا

من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٣

(١) تظهر صورته مع وزراء الخديوية .



اسماعیل یوسری پاشا  
من ۳ دسمبر ۱۸۸۳ء تا ۱۱ دسمبر ۱۸۸۴ء  
S.E. ISMAIL YOUSRI PACHA  
30 Décembre 1883 - Novembre 1884





سولیمان نجاتی پاشا  
 سربراہ مصریہ  
 S. E. SOLIMAN NAGATY PACHA  
 ۷ ADUL 1853 (or ADUL 1856)





عبد الحميد صديق باشا

N.E. ABDEL HAMID SADEK PACHA

December 1886 - 6 November 1899







محمد علی پاشا  
س. ع. احمید بالیغ پاشا  
22 December 1892 - 24 January 1899





سید صالح سبغت پاشا  
S E SALEH SABET PAU





- يهويا براسيم پاشا  
 من ١٠ اكتوبر ١٩٠٧ الى ٣٠ نوفمبر ١٩١٩  
 S.E. YEHIA IBRAHIM PACHA  
 10 Février 1907 - 30 Novembre 1919





آمرتالو پاشا  
- ۱۳۰۷ هجری قمری -  
S.E. AHMED TALAAT PACHA  
- November 1929 - 11 October 1928







محمد مصطفى باشا  
من ٣ ديسمبر ١٩٣١ إلى ٤ يناير ١٩٣٢

S.E. MOHAMED MOUSTAFA PACHA

3 Mai 1931 4 Janvier 1932





محمد خير ريش  
 ١٢٩٠ - ١٣٠٠  
 NEFİ ABDEL AZİM RACHED PAÇHA  
 1, March 1900 - 2, September 1900





نور انیس پاشا  
۲۹ اکتوبر ۱۹۳۳ء

S.E. AMIN ANIS PACHA

29 October 1933 -

\*\*\*\*\*



## بيان

الاسماء وكلاء محكمة استئناف مصر ثم شورهم

عليان كجاتى بك <sup>(١)</sup> ... ..	من اول يناير سنة ١٨٨٤ الى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥
أحمد أمين بك .	من ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٥ الى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩
أبراهيم كواد بك <sup>(٢)</sup> ... ..	من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ الى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩١
أحمد جايغ بك <sup>(٣)</sup> ... ..	من ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩١ الى ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩١
إسماعيل كبرى بك <sup>(٤)</sup> ... ..	من ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩١ الى ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٥
صالح كابت باشا <sup>(٥)</sup> ... ..	من ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ الى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩

(١) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورته مع رؤساء المحاكماتية .

(٣) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(٤) تنظر صورته مع القواب المومنين .

(٥) تنظر صورته مع رؤساء محكمة استئناف مصر .



من ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦	المستر لوتز شونند . . . . .
من ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٦ إلى ٨ سبتمبر سنة ١٩١٩	المستر هيربرت لولسن هالتون ..
من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢١ يونيو سنة ١٩٢٥	المستر جون هوب جرسيفال ..
من ٣٠ يوليو سنة ١٩٢٥ إلى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩	هسين لارويش باشا (١) ..
من ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٣	كامل إبراهيم بك . . . . .

(١) تنظر صورته مع وزراء الحفائية .



المستر والتر بوند  
Mr. WALTER BOND  
January 8<sup>th</sup> 1901 - Oct. 1901





سید علی حسینی و حسن علی  
میرزا علی حسینی

Mr H W HALTON

28 October 1914





المسيح جونا هو سيد المسيح  
من الميراث

Mr J. H. PERCIVAL

24 Decembre 1909 - 21 Mai 1925





كاميل إبراهيم  
 بك

KAMEL IBRAHIM BEY

29 October 1879 - 18 April 1917









محمد عبد الحادي بن عبد الحادي  
 ١٣٠٢ هـ - ١٣٢٢ هـ

MOHAMED ABDEL HADI EL GUENDI BEY

13 May 1933 - 4 December 1933





أحمد إبراهيم عبد الرحمن

S.E. ABDEL-RAHMAN IBRAHIM SID-AHMED PACHA

24 Octobre 1920 - 2 Mars 11





صالح حق پاشا  
 من ۷ مهر ۱۳۲۶ تا ۱۱ آذر ۱۳۲۸  
 S. E. SALEH HAKKI PACHA  
 10. Février 1926 - 11 Octobre 1928

## حیات

الاسماء رؤساء محكمة استئناف أسبوط شيم شورهم

... ..	شاخ الحق باشا	من ۱۰ فرایرے ۱۹۲۶ الی ۱۱ اکتوبرے ۱۹۲۸
... ..	محمد مصطفیٰ باشا <sup>(۱)</sup>	من ۱۱ اکتوبرے ۱۹۲۸ الی ۲۹ وفیرے ۱۹۲۸
... ..	عبد الرحمن ابراہیم شید احمد باشا	من ۲۹ اکتوبرے ۱۹۲۹ الی ۲۰ دسمبرے ۱۹۳۱
... ..	عبد العظیم راشد باشا <sup>(۲)</sup>	من ۲ مایرے ۱۹۳۱ الی ۱۲ مارچ سے ۱۹۳۳
... ..	محمد عبد المحدثی الجندی بک	من ۱۳ مارچ سے ۱۹۳۳ الی ۱ دسمبر سے ۱۹۳۳

(۱) نظر موریہ مع رؤساء محكمة استئناف مصر .

(۲) نظر موریہ مع رؤساء محكمة استئناف مصر .



## جـان

لأسماء وكلاء محكمة استئناف أسبوط ثم شورهم

علي حسين باشا . . . . . من ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ إلى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

كامل إبراهيم بك " .. من ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٨ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٩

محمد الشيب عطيه بك (٢) ... من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ إلى ٢ مايو سنة ١٩٣١

المرتب أبو العز بك . . . من ٥ مايو سنة ١٩٣١

(١) تنظر صورة مع وكلاء محكمة استئناف مصر .

(٢) تنظر صورة مع القواب الموسمية .



ألي حسين باشا  
ALY HUSSEIN PACHA  
10 Février 1926 - 21 Octobre 1928





إتريبي أبو العز

ITRIBY ABOUL-EZZ BFY

1902

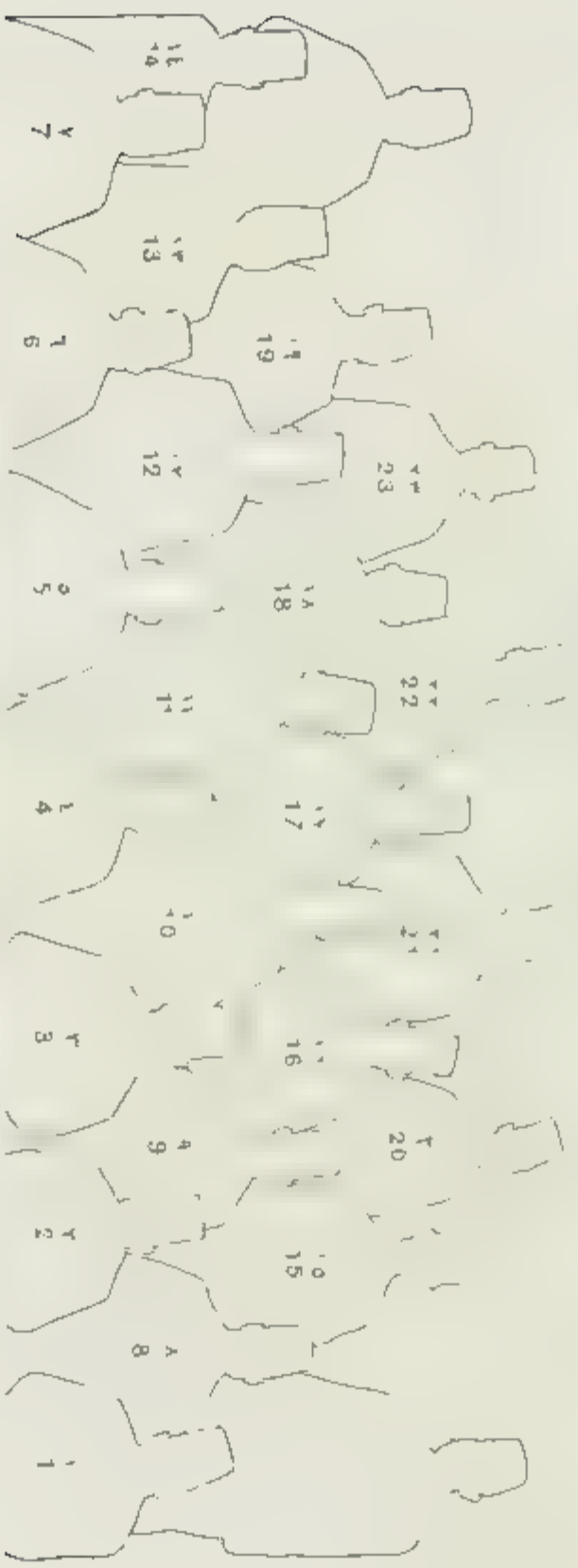




LES CONSEILERS DE LA RÉPUBLIQUE



١٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٢١ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٢٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٣١ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٣٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٤١ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٤٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٥١ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٥٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٦١ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٦٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٧١ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٧٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٨١ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٨٩ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٠ - السيد محمد علي باشا  
 ٩١ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٢ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٣ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٤ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٥ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٦ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٧ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٨ - السيد محمد علي باشا  
 ٩٩ - السيد محمد علي باشا  
 ١٠٠ - السيد محمد علي باشا



LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DE LAIR EN 1909

- |                       |                      |                            |                         |
|-----------------------|----------------------|----------------------------|-------------------------|
| 1 Haloua Bey          | 7 Mr De Boncourt     | 13 Hassan Gassan Pacha     | 19 Ahmed Mouran Pacha   |
| 2 Ali Zou Pacha       | 8 Ahmed Tachar Pacha | 14 Mr B                    | 20 Mohamed Tewfik Pacha |
| 3 Mr Wilmont          | 9 Mr Pacha           | 15 Mohamed Ali Sedky Pacha | 21 Mr Gassan            |
| 4 Yehia Ibrahim Pacha | 10 Sir Pacha         | 16 Ahmed Zou Pacha         | 22 Mohamed Marouf Bey   |
| 5 Mr Boug             | 11 Mr Pacha          |                            |                         |
| 6 Mohamed Magd Pacha  | 12 Mr Marouf         |                            |                         |





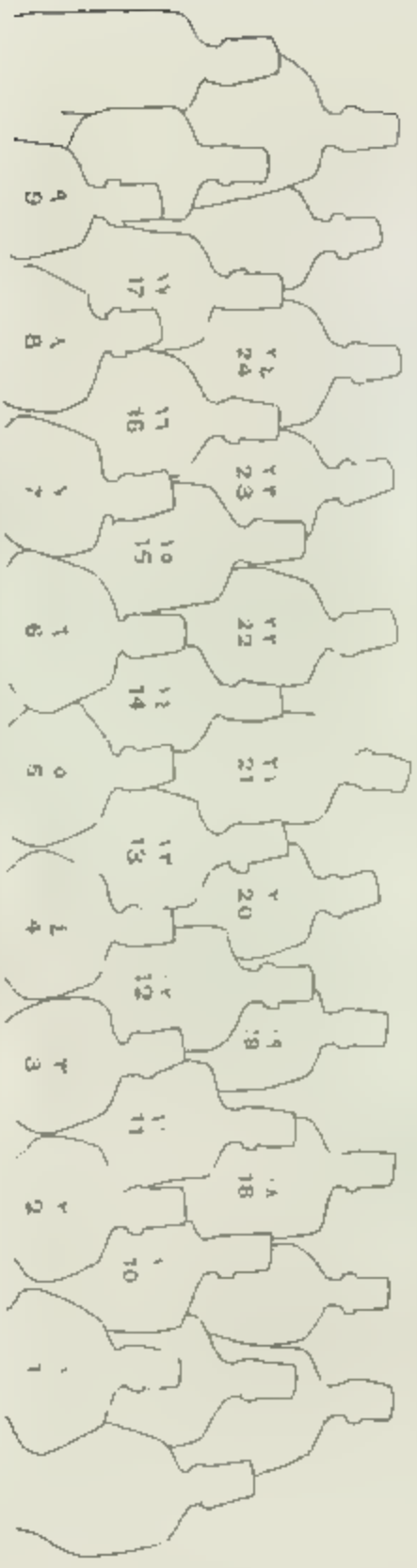


LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DE CAIRE EN 1909



# مجلس راجه كبري سنة ١٩١٤

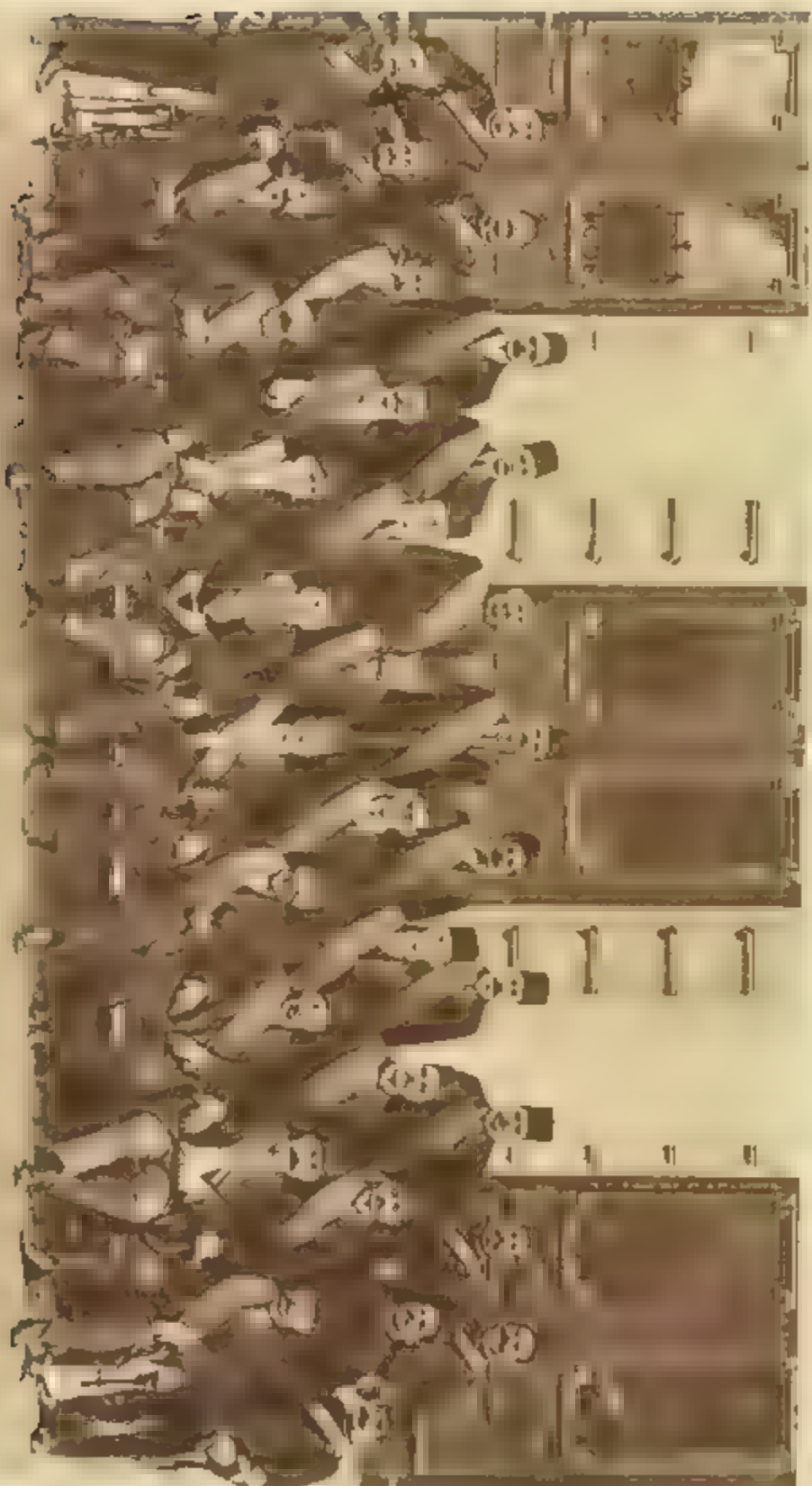
- |                          |                   |                   |                  |
|--------------------------|-------------------|-------------------|------------------|
| ١٩- عبد الحليم رستم باشا | ١٢- محمد علي باشا | ٧- محمد علي باشا  | ١- محمد علي باشا |
| ٢٠- محمد علي باشا        | ١٣- محمد علي باشا | ٨- محمد علي باشا  | ٢- محمد علي باشا |
| ٢١- محمد علي باشا        | ١٤- محمد علي باشا | ٩- محمد علي باشا  | ٣- محمد علي باشا |
| ٢٢- محمد علي باشا        | ١٥- محمد علي باشا | ١٠- محمد علي باشا | ٤- محمد علي باشا |
| ٢٣- محمد علي باشا        | ١٦- محمد علي باشا | ١١- محمد علي باشا | ٥- محمد علي باشا |
| ٢٤- محمد علي باشا        | ١٧- محمد علي باشا | ١٢- محمد علي باشا | ٦- محمد علي باشا |



LES CONSEILERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1914

- |                         |                                |   |                              |
|-------------------------|--------------------------------|---|------------------------------|
| 1 Mohamed Soddy Pasha   | 7 Abdel Aziz Rah Pasha         | 13 Mr Davidson                              | 19 Abdel Hamid Rida Bey      |
| 2 Ahmed Zou Razar Pasha | 8 Ahmed Moussa Pasha           | 14 Mr C. V. G. J.                           | 20 Mohamed Ragheb Badr Pasha |
| 3 Mohamed Maher Pasha   | 9 Tawfik Rifat Pasha           | 15 Mr McBurnet                              | 21 Mr Soudeh                 |
| 4 Mohamed Magdy Pasha   | 10 Mohamed Tawfik Nussim Pasha | 16 Abu Raman Raza Pasha                     | 22 Abu Bakr Yehia Pasha      |
| 5 Yehia Ibrahim Pasha   | 11 Youssef Soliman Pasha       | 17 Mohamed Saad Pasha                       | 23 Mustafa Farhy Pasha       |
| 6 Mr Boud               | 12 Sir Percival                | 18 Moh Khat El Faray Bey (Governor en Chef) | 24 Hussein Darwish Pasha     |





45 MEMBERS OF THE COUNCIL OF THE COLONY OF NEW SOUTH WALES.



# مستشارو مجلسه استشاري مصر سنة ١٩٢٤

- ١- حسين طلحة باشا
- ٢- محمد مصطفى امين
- ٣- علي باشا امين
- ٤- محمد مصطفى امين
- ٥- محمد مصطفى امين
- ٦- محمد مصطفى امين
- ٧- محمد مصطفى امين
- ٨- محمد مصطفى امين
- ٩- محمد مصطفى امين
- ١٠- محمد مصطفى امين
- ١١- محمد مصطفى امين
- ١٢- محمد مصطفى امين
- ١٣- محمد مصطفى امين
- ١٤- محمد مصطفى امين
- ١٥- محمد مصطفى امين
- ١٦- محمد مصطفى امين
- ١٧- محمد مصطفى امين
- ١٨- محمد مصطفى امين
- ١٩- محمد مصطفى امين
- ٢٠- محمد مصطفى امين
- ٢١- محمد مصطفى امين
- ٢٢- محمد مصطفى امين
- ٢٣- محمد مصطفى امين
- ٢٤- محمد مصطفى امين
- ٢٥- محمد مصطفى امين
- ٢٦- محمد مصطفى امين
- ٢٧- محمد مصطفى امين
- ٢٨- محمد مصطفى امين
- ٢٩- محمد مصطفى امين
- ٣٠- محمد مصطفى امين
- ٣١- محمد مصطفى امين
- ٣٢- محمد مصطفى امين
- ٣٣- محمد مصطفى امين
- ٣٤- محمد مصطفى امين
- ٣٥- محمد مصطفى امين
- ٣٦- محمد مصطفى امين
- ٣٧- محمد مصطفى امين
- ٣٨- محمد مصطفى امين
- ٣٩- محمد مصطفى امين
- ٤٠- محمد مصطفى امين
- ٤١- محمد مصطفى امين
- ٤٢- محمد مصطفى امين
- ٤٣- محمد مصطفى امين
- ٤٤- محمد مصطفى امين
- ٤٥- محمد مصطفى امين
- ٤٦- محمد مصطفى امين
- ٤٧- محمد مصطفى امين
- ٤٨- محمد مصطفى امين
- ٤٩- محمد مصطفى امين
- ٥٠- محمد مصطفى امين
- ٥١- محمد مصطفى امين
- ٥٢- محمد مصطفى امين
- ٥٣- محمد مصطفى امين
- ٥٤- محمد مصطفى امين
- ٥٥- محمد مصطفى امين
- ٥٦- محمد مصطفى امين
- ٥٧- محمد مصطفى امين
- ٥٨- محمد مصطفى امين
- ٥٩- محمد مصطفى امين
- ٦٠- محمد مصطفى امين
- ٦١- محمد مصطفى امين
- ٦٢- محمد مصطفى امين
- ٦٣- محمد مصطفى امين
- ٦٤- محمد مصطفى امين
- ٦٥- محمد مصطفى امين
- ٦٦- محمد مصطفى امين
- ٦٧- محمد مصطفى امين
- ٦٨- محمد مصطفى امين
- ٦٩- محمد مصطفى امين
- ٧٠- محمد مصطفى امين
- ٧١- محمد مصطفى امين
- ٧٢- محمد مصطفى امين
- ٧٣- محمد مصطفى امين
- ٧٤- محمد مصطفى امين
- ٧٥- محمد مصطفى امين
- ٧٦- محمد مصطفى امين
- ٧٧- محمد مصطفى امين
- ٧٨- محمد مصطفى امين
- ٧٩- محمد مصطفى امين
- ٨٠- محمد مصطفى امين
- ٨١- محمد مصطفى امين
- ٨٢- محمد مصطفى امين
- ٨٣- محمد مصطفى امين
- ٨٤- محمد مصطفى امين
- ٨٥- محمد مصطفى امين
- ٨٦- محمد مصطفى امين
- ٨٧- محمد مصطفى امين
- ٨٨- محمد مصطفى امين
- ٨٩- محمد مصطفى امين
- ٩٠- محمد مصطفى امين
- ٩١- محمد مصطفى امين
- ٩٢- محمد مصطفى امين
- ٩٣- محمد مصطفى امين
- ٩٤- محمد مصطفى امين
- ٩٥- محمد مصطفى امين
- ٩٦- محمد مصطفى امين
- ٩٧- محمد مصطفى امين
- ٩٨- محمد مصطفى امين
- ٩٩- محمد مصطفى امين
- ١٠٠- محمد مصطفى امين



## LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1924

- 1 - Hussein Darwish Pacha.
- 2 - Mr. Kershaw
- 3 - Ahmed Ezzan Pacha
- 4 - Ahmed Talaat Pacha
- 5 - Sir John Perc. vel.
- 6 - Mohamed Maher Pacha.
- 7 - Mohamed A. am Pacha.
- 8 - Mohamed Labib Attia Bey
- 9 - Mohamed Farid El Chafer Bey
- 10 - Mohamed Raghib Badr Pacha.
- 11 - Ali b. Houn Pacha
- 12 - Mohamed Farouk Hussein Bey
- 13 - Moustafa Hatoy Bey
- 14 - Moustafa Mohamed Bey
- 15 - Cheker Ahmed Bey
- 16 - Ali Sa em Bay
- 17 - Mohamed Hour Bey (Juge delegue)
- 18 - Zaki Barzi Bay
- 19 - Mohamed Moustafa Pacha.
- 20 - Ahmed Loui Bey (Bâtonnier de l'Ordre)
- 21 - Mahmoud Farry Bey
- 22 - Abu Bakr Yeha Pacha.
- 23 - Abdel Hak m Askur Bey
- 24 - Hassan Nab h E. Mary Bey
- 25 - Mourad Warha Bay
- 26 - Me wa Ghore m Bey
- 27 - Mohamed Abdel Hadi El Gu nbi bey
- 28 - Hussein Talaat Bay (Reffer on Cho)
- 29 - Mr. b. Abou Ezz Bay
- 30 - Mahmoud Gasser Bay
- 31 - Mr. Raftery
- 32 - Mr. Soudan
- 33 - A. J. Hussein Pacha.
- 34 - Mohamed Moz ar Bay
- 35 - Kame Ghrah m Bay
- 36 - Ahmed Nazir Bay







LES CONSEILS DE LA COUR D'APPEL DE LYON EN 1914



# مجلس الدولة في مصر سنة ١٩٢٨

١ - محمد علي باشا  
٢ - محمد رشاد باشا  
٣ - محمد طاهر باشا  
٤ - محمد علي باشا  
٥ - محمد علي باشا  
٦ - محمد علي باشا  
٧ - محمد علي باشا  
٨ - محمد علي باشا  
٩ - محمد علي باشا  
١٠ - محمد علي باشا  
١١ - محمد علي باشا  
١٢ - محمد علي باشا  
١٣ - محمد علي باشا  
١٤ - محمد علي باشا  
١٥ - محمد علي باشا  
١٦ - محمد علي باشا  
١٧ - محمد علي باشا  
١٨ - محمد علي باشا  
١٩ - محمد علي باشا  
٢٠ - محمد علي باشا  
٢١ - محمد علي باشا  
٢٢ - محمد علي باشا  
٢٣ - محمد علي باشا  
٢٤ - محمد علي باشا  
٢٥ - محمد علي باشا

١ - محمد علي باشا  
٢ - محمد رشاد باشا  
٣ - محمد طاهر باشا  
٤ - محمد علي باشا  
٥ - محمد علي باشا  
٦ - محمد علي باشا  
٧ - محمد علي باشا  
٨ - محمد علي باشا  
٩ - محمد علي باشا  
١٠ - محمد علي باشا  
١١ - محمد علي باشا  
١٢ - محمد علي باشا  
١٣ - محمد علي باشا  
١٤ - محمد علي باشا  
١٥ - محمد علي باشا  
١٦ - محمد علي باشا  
١٧ - محمد علي باشا  
١٨ - محمد علي باشا  
١٩ - محمد علي باشا  
٢٠ - محمد علي باشا  
٢١ - محمد علي باشا  
٢٢ - محمد علي باشا  
٢٣ - محمد علي باشا  
٢٤ - محمد علي باشا  
٢٥ - محمد علي باشا

١ - محمد علي باشا  
٢ - محمد رشاد باشا  
٣ - محمد طاهر باشا  
٤ - محمد علي باشا  
٥ - محمد علي باشا  
٦ - محمد علي باشا  
٧ - محمد علي باشا  
٨ - محمد علي باشا  
٩ - محمد علي باشا  
١٠ - محمد علي باشا  
١١ - محمد علي باشا  
١٢ - محمد علي باشا  
١٣ - محمد علي باشا  
١٤ - محمد علي باشا  
١٥ - محمد علي باشا  
١٦ - محمد علي باشا  
١٧ - محمد علي باشا  
١٨ - محمد علي باشا  
١٩ - محمد علي باشا  
٢٠ - محمد علي باشا  
٢١ - محمد علي باشا  
٢٢ - محمد علي باشا  
٢٣ - محمد علي باشا  
٢٤ - محمد علي باشا  
٢٥ - محمد علي باشا



LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1928

1 Mohamed Mustafa Pacha.  
2 Mustafa M. my Bey  
3 Mohamed Ragheb Badr Pacha.  
4 Ahmed Tassat Pacha.  
5 Mr. Soudan  
6 Mohamed Mazhar Bey  
7 Chaker Ahmed Bey

8 Abde Bak Zaki El Kochery Bey.  
9 Sirry Abou Ezz Bey  
10 Mahmoud Ghaleb Bey  
11 Mohamed Akcel Hind El Gundy Bey  
12 Mourad Wahba Bey  
13 Aly Izzat Bey

14 Hamed Radwan Bey  
15 Zak Barza Bey  
16 Kamei Ibrahim Bey  
17 Ahmed Mary Bey  
18 Mustafa Mohamed Bey  
19 Mohamed Fahmy Hussein Bey.

20 Mohamed Labib Attia Bey  
21 Abde Hakim Askar Bey  
22 Metwally Ghore m Bey  
23 Mahmud E. Margouhy Bey  
24 Aly Sa em Bey  
25 Mohamed Farid E Ghafai Bey





LES CONSEILLERS DE LA CHAMBRE D'APPEL DU CAIRE EN 1928

Document 1





مجلس المستشارين  
LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL DE CAIRE (1. Decembre 1901)





١- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٢- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٣- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٤- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٥- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٦- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٧- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
 ٨- محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب



LES CONSEILLERS DE LA COUR D'APPEL D'ASSOULT 141 Décembre 1914,

- |                     |                      |                        |                     |
|---------------------|----------------------|------------------------|---------------------|
| 1 Kamel El Waki Bey | 3 Abou el Isha Bey   | 5 Ahmed Fouad Awad Bey | 7 Mahmoud Fouad Bey |
| 2 Mohamed Ranga Bey | 4 Idris Abou Elz Bey | 6 Naguib Mercos Bey    | 8 Mohamed Kady Bey  |





مستشارو مركز استئناف الاستئناف (٢١ ديسمبر ١٩٥٣)  
 LES CONSEILLERS DE L'ORDRE D'APPEL D'ASSNOL (٢١ Décembre 1953)





موقف قضاة محكمة استئناف مصر سنة ١٩١٩  
 LES GREFFIERS DE LA COUR D'APPEL DU CAIRE EN 1909



( ب )

## المجالس الحسبية

لحضرة صاحب العزة مصطفى محمد بك

هـي ناحية من نواحي نظامنا القصصى ، وركن فى بناء هيكل العدالة فى مصر .  
أسسها الخديو الكبير إسماعيل باشا منذ ستين سنة لتكون دعامة الأسرة ووقاية  
الضعيف . بدأت بصفة هيئات إدارية محدودة الاختصاص قليلة الانتشار ،  
إلا أنها تدرجت فى الرقى ، وتطورت تبعا لتطور الجماعة ، فقطعت فى سبيل التقدم  
والجراح شوطا كبيرا ، وخطت فى تحقيق الغرض من إنشائها خطوات واسعة .  
ولم تلبث أن احتضنتها المحاكم الأهلية نقلت عليها ثوبا من الثقة والاحترام ، ثم مد  
لها فى السلطة والاختصاص فأصبحت محاكم حقيقية لمسائل الوصاية والقيمة  
والغيبة ، يخضع لسلطانها — فيما عدا بعض استثناءات قليلة — جميع المصريين  
وغير المصريين المتوطنين بالقطر المصرى مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ومن بواعث  
نحرننا أن نظام تلك المجالس مصرى بحت لم يتقل عن الشرائع الأحنفية ، بل وضع  
وفقا لحالة الأسرة المصرية والأخلاق والعادات المصرية ، فتشكيلها مصرى وإجراءاتها



مصرية، وقانونها الموضوعى مصرى . لذلك جاء نظامها مخالفا لنظام مجلس العائلة  
الفرنسى وغير متفق مع نظام محكمة الوصية الألمانية . وسنرى فيما يلى أنه وسط  
بينهما، وأنه أحاط مصالح عديمى الأهلية بضمانات متعددة لا مقبل لها فى الشرائع  
الأجنبية .

### لمختصر تاريخ المجالس الخسبية

لأمن المصير قبل الكلام على نظام المجالس الخسبية الحالية أن نستعرض .  
فى إيجاز، تاريخ تلك المجالس . والأدوار التى مرت بها إلى الوقت الحاضر .  
لأنه يمكن بمصر لغاية سنة ١٨٧٣ هيئات خاصة لنظر مسائل الوصاية والقيامه  
والغيبه . فكانت المحاكم الشرعية تقوم بنظر تلك المسائل وبجانها مصلحة بيت  
المال ، وهى مصلحة حكومية كبيرة ذات اختصاصات إدارية واسعة النطاق .  
منها قيد أسماء المتوفين وورثتهم وضبط تركاتهم من يتوفى ويكون مدينا للحكومة ،  
أو يكون جميع ورثته أو بعضهم غائبين . أو يرثه بيت المال . أو من يطلب  
ورثته ضبط تركته برضاؤهم . أو من يكون له ورثة قصر ليس لهم وصى مختار .  
ومنها إدارة تلك التركات ، وعدم تسليمها إلا للوصى المختار أو المعين من قبل  
المحكمة الشرعية . أو للغائب إذا حضر . أو للورثة البالغين بعد أن يستخرجوا  
الإعلامات الشرعية بخصصهم . وكانت مصلحة بيت المال تصفى التركات وتسدد  
الديون وتنقد الوصية . وكثيرا ما كانت تعين من قبل المحكمة الشرعية وصية على  
القصر الدين ليس لهم وصى مختار . وكانت تتقاصى رسم يختلف من واحد فى المائة  
إلى اثنين فى المائة تبعا لنوع العمل الذى تقوم به .

وُحصل في سنة ١٨٧٣ أن وزارة الداخلية أرادت أن تحيل إحدى التركات على بيت المال لإدارتها لأن بعض الورثة الباعين كان غير مستقيم الحال فلم يتمكن من ذلك . لأن بيت المال لم يكن بحسب نظمه ليضع اليد على التركات إلا إذا كانت خاصة بورثة قصر أو عاينين . لذلك ننت فكرة إنشاء المجلس الحسينية ، وكان الغرض الأول منها حفظ أموال من يثبت سوء تصرفهم لسمه . فشكلت لجنة لوضع مشروع قانون ترتيب المجلس الحسينية الجديدة من كل من رئيس القومسيون الخصوصي ورئيس مجلس الأحكام ورئيس المجلس الخصوصي ورئيس شورى التواب ومن السردار ونيار الخارجية والمالية والجهادية والداخية والحقانية والأشغال العمومية والمعروف والأوقاف . فقامت تلك اللجنة فعلا بوضع مشروع قانون في ثمانى عشرة مادة ومقدمة ، وهو ما اعتمده الأمر الكريم الصادر في ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ الموافق ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ وهذه صورته :

### «مجلس خصوصي رئيسي دولتلو باشا حضر تلى»

«لقد مطورنا هذا القرار الصادر من المجلس الخصوصي نمرة ١٧٨ المشتمل على ما تراه استنسابه في ترتيب مجالس حسبية بمصر وجميع الأقاليم قلى وبحرى»  
«والشعور والبنادر للمطرقى أحوال الأيتام وإجراء ما فيه حطة أموالهم بالكيفية»  
«الموصحة بالقرار لآخر ما نص فيه . وحيث وافق إرادتنا تنميذه والإجراء على مقتضاه»  
«فأصدرنا أمرا هذا بما ذكر» .

ويعتبر هذا الأمر الكريم بحق أنه أساس بناء المجلس الحسينية ، إذ اشترع المواد التى اشتمل عليها من سلطة المحاكم الشرعية وجعلها من اختصاص هيئات خاصة هى المجالس الحسينية ، ولم يبق للمحاكم الشرعية سوى حضور أحد قضاتها عند تعيين الوصى بمعرفة المجلس الحسبي .

## قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣

قضى قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ بأن تنشأ مجالس حسبية في مصر والمديريات والمحافظات . وأن يشكل مجلس مصر الحسبي من أحد كبار الموظفين بصفة رئيس وأحد الموظفين بالمصالح من الرتبة ثنائية وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء ، ومجلس المحافظة الحسبي من المحافظ أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المحافظة وأحد العلماء العاملين وأحد عمد التجار وأحد وجوه البلدة بصفة أعضاء . ويشكل مجلس المديرية الحسبي من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن وكيل المديرية وأحد العلماء العاملين وأحد عمد النواحي وأحد الوجوه بصفة أعضاء .

وأجعل من اختصاص هذه المجالس الحجر على السفهاء ، ورفع الحجر ، وتعيين القامة ، ومحاسنتهم سنوي ، وعزهم ، وتقدير الثقة للمحجور عليهم ولمن تلزمهم نفقتهم شرعا ، وتقدير أتعاب القيم إذا لم يتعمف ، ومحاسبة الأوصياء ، وعزهم وتنصيبهم بحضور القاضي الشرعي أو مأذونه .

وألحقت تلك المجالس بوزارة الداخلية ، فاليها المراجع في انتخاب أعضائها وفي كل ما يشكل عليها فيما يمس مصلحة القصر أو المحجور عليهم .

ويلاحظ على هذا القانون أنه :

أولا - لم ينشئ مجالس حسبية في المراكز .

ثانيا - لم ينص على الحجر لغير السفه .

ثالثا - لم يشتمل على أى نص خاص بالغيبة .

رابع - أُلِّمَ يحدد سن بلوغ الرشد ، ولم يبين أحكام الوصاية والقيامة ،  
ولا حقوق الوصي والقيم وواجباتهما .

خامسا - أُلِّمَ ينص على طرق الطعن في قرارات المجالس ولم يشيء هيئات  
خاصة لهذا الغرض .

والظاهر أنه كان مضموما في ذلك الوقت أن المجالس الحسينية الجديدة تنع  
أحكام الشريعة الإسلامية . ولذلك اكتفى القانون بمجدد أحد العلماء المعروفين  
داخل المجلس بصفة عضوة فيه .

استمر العمل بهذا القانون مدة ثلاث وعشرين سنة أي لغاية ١٩ نوفمبر  
سنة ١٨٩٦ ، وكان بيت المال لا يزال يؤدي وظيفته في هذه المدة .

## قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦

أوفي ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ صدر قانون إلغاء أقلام بيت المال وإلغاء كل  
رسم مقرر له ، وتعديل قانون ٧ ديسمبر سنة ١٨٧٣ لصد ما به من أوجه  
النقص . فنص قانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ على إنشاء مجالس حسبية في المراكز  
وعمل في تشكيل المجالس الحسينية بالمديريات والمحافظات . أما مجلس المركز  
فشكل من المأمور أو من ينوب عنه بصفة رئيس ، ومن أحد علماء المركز تعيينه  
وزارة الحفانية وأحد الأعيان يعينه المدير مع إقرار وزارة الداخلية ، بصفة  
عصوين . وأما مجلس المديرية أو المحافظة الحسبي فيشكل من المدير أو المحافظ أو  
وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس وأحد علماء المديرية أو المحافظة تعيينه  
وزارة الحفانية وأحد الأعيان يعينه وزير الداخلية وأحد أعضاء العائلة ذات

الشأن إذا وحد أحد منها في الجهة التي بها مركز المجلس . وإلا فيستعص بأحد الأعيان تعيينه وزارة الداخلية .

أُوراد القانون في اختصاص المجالس الحسبية بأن جعله يشمل الحجر على عديمي الأهلية بجميع أنواعه ، واستمرار الوصاية ، ورفع الحجر ، وتعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء عن الغائبين . وعزلهم . ومراقبة أعمالهم ، وانظر في الحسابات التي تقدم مهم . وفي الاحتياطات اللازمة سرعة اتخاذها لصيانة حقوق عديمي الأهلية . وحدد سن بلوغ الرشد بثمانى عشرة سنة . ونص على بعض التصرفات التي لا يجوز للسائين عن عديمي الأهلية مباشرتها إلا بدون المجلس . وبين طرق الطعن في قرارات المجالس الحسبية . فنصت المادة السادسة منه على إعطاء الحق لكل ذى شأن أو لبيئة العمومية في استئناف لقرارات التي تصدر في طلمات توقيع الحجر أو رفعه أو في استمرار الوصاية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها أمام محكمة الاستئناف الأهلية . ونصت المادة السابعة منه على أنه يجوز لوزير الحفانية . بناء على طلب كل ذى شأن أو البيئة العمومية . أن يعيد النظر في حسابات الأوصياء أو القائمة أو بوكلاء أمام مجلس حسي أعلى يعقد في وزارة الحفانية ويشكل من أحد كبار الموظفين أو أرباب المعاشات يعين بأمر على بناء على طلب وزير الحفانية بصفة رئيس . ومن وكيل مجلس مصر الحسي بصفة وكيل . واثنين من الأعيان يعينهما وزير الداخلية ومفتى المجلس الحسي وأحد العلماء يعينه وزير الحفانية وأحد الموظفين المشتغلين بالأعمال الحسبية يعينه وزير الحفانية بصفة أعضاء .

وفي ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ صدر قانون ينص على جوار استئناف القرارات التي تصدرها المجالس الحسبية بعزل الأوصياء أمام المجلس الحسي الأعلى . كما نص

على حضور القاضي الشرعى أو من يوب عنه عند البطر فى عزل الأوصياء  
المختارين أو المنصوين .

أويس مما تقدم أن قرارات المجالس الحسينية فى هذا الدور من تاريخ المجلس  
الحسينية كانت تستأنف أمام جهتين مختلفتين . فكانت القرارات التى تصدر  
فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو فى استمرار الوصاية تستأنف أمام محكمة الاستئناف  
الأهلية . والقرارات الخاصة بالحساب وعزل الأوصياء تستأنف أمام المجلس  
الحسبى الأعلى بورارة الحقاينة . ولكن هذه الحال لم تستمر طويلا إذ صدر  
فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ قانون بإلغاء المجلس الحسبى الأعلى . ولم يبق بعد ذلك  
إلا ندم استئناف القرارات التى تصدر فى طلبات توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار  
الوصاية أمام محكمة الاستئناف . واستمر العمل على ذلك إلى سنة ١٩١١

وحتى ٥ مارس سنة ١٩١١ صدر قانون بتشكيل مجلس حسبى عل . وكان  
عرض من إنشائه إتحاد هيئة واحدة تحل محل المجلس الحسبى الأعلى الملغى  
ودائرة محكمة الاستئناف الأهلية التى كانت تنظر فى استئناف قرارات الحجر ورفع  
واستمرار الوصاية . ويؤلف هذا المجلس من ثلاثة مستشارين وطنيين من مستشارى  
محكمة الاستئناف الأهلية وعصو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموطعين  
الموجودين فى الخدمة أو المتقاعدين . ويسطر فى الاستئنافات التى يرفعها ويرر  
الحقاينة عن قرارات الموضوعية التى تصدرها المجالس . والاستئنافات التى ترفعها  
سببة العامة أو كل دى شأ عن القرارات الصادرة فى طلبات توقيع الحجر  
أو رفعه ، وفى رفع الوصاية أو استمرارها .

## ففى المدة من سنة ١٩١١ إلى سنة ١٩٢٥

ألى هذا انتهى الدوران الأول والثانى من تاريخ المجلس الحسبية . ولم تكن حاله  
فيهم مرضية ، فكانت اشكوى عامة لعدم قيامها بالحفظ على مصالح عديمى الأهلية  
وتركها الأمر للأوصياء والقدماء والوكلاء بدون مراقبة إدارية . ولم تكن  
للاموال التى تحت أيديهم مما شأ عنه تبديد وضيع لأموال عديمى الأهلية . ولم تكن  
هناك هيئة خاصة أو جهة حكومية تراقب أعمال تلك المجالس . ولم يكن لها أقلام  
كتاب خاصة بل كانت أعمالها الكتابية محالة على كتبة الضبط فى المراكز والمديريات ،  
وهؤلاء كانوا يقدمون أعمالهم الأخرى على أعمال المجالس الحسبية . فترتب على  
ذلك خلل فى الأعمال وارتباك . ولم تكن تقضيا تفيد فى الدفاتر المخصصة  
لها بل كانت تترك أوراقها من غير صيانة ولا ترتيب فأدى ذلك إلى ضياع قصايا  
كثيرة أو دشتها .

لذلك صحت عريضة وزارة الحفائية على إصلاح تلك المجالس . وبدأت فى  
سنة ١٩١١ إنشاء إدارة خاصة لها فى ديوان الوزارة لمراقبتها وإدخال الإصلاحات  
الضرورية بها . وفى سنة ١٩١٣ أخرج المرحوم فتحى شاذلون وكيل الوزارة  
مشروع قانون بإلغاء المجلس الحسبية وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية ، فنظر  
المحاكم الجزئية جميع المسائل الخاصة بالولاية والوصاية والقيام والعيبة متى كانت  
أموال عديمى الأهلية أو الغائب لا تريد على نعمة آلاف جيه ، وتنظر المحاكم  
الابتدائية بصفة ابتدائية المواد المذكورة إذا لم تكن من اختصاص المحاكم  
الجزئية . وبصفة استئنافية جميع القرارات التى تصدر من المحاكم المذكورة .  
وتنظر محكمة الاستئناف فى استئناف القرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة  
ابتدائية . ويتن مشروع القانون . القرارات التى لا يجوز استئنافها ، كما يتن

إجراءات الطعن ومن له الحق فيه . وشتمع هذا المشروع بمشروع قانون آخر موضوعي  
يبين أحكام الولاية والوصاية والقيامة والغيبة ، ويشمل أحكام الولاية على المال ،  
كما يشمل بعض أحكام الولاية على النفس . عرّض هذا المشروع على اللجنة  
التشريعية ، وكان مهياً لعرضه على الجمعية التشريعية . لكن وفاة المرحوم فتحى باشا  
وقيام الحرب العالمية سنة ١٩١٤ حالت دون ذلك . ويؤخذ على هذا المشروع  
أنه هدم جميع الأنظمة السابقة في مسائل الوصاية والقيامة والغيبة بدون ضرورة  
مبحة ، كما أنه لم يبين للجنس الحسينية شحنتها . بل أفادها في المحاكم الأهلية  
مع أن المسائل التي تعرض عنها دقيقة ومهمة ببيان العائلة ويحس أن يكون لها  
نظام خاص مستقل . لذلك عدلت عنه الوزارة وفكرت في إصلاح النظام القائم  
بمعالجة عيوبه البارزة . ولهذا العرض استصدرت حملة قوانين بحصتها فيما يأتي :

(١) القانون رقم ٩ لسنة ١٩١٦ بجوار نذب موطف بمعرفة مجلس وزراء  
لرئاسة مجلس مصر الحسيني عند الاقتضاء . وقد نذب مجلس الوزراء فعلا بعض  
قصة المحاكم الأهلية وبعض الموظفين لرئاسة المجالس بهذا المجلس .

(٢) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٨ وقد أدخل حملة تعديلات هامة على  
قانون المجالس الحسينية منها :

أولا - تكميم حكم نذب أحد الموظفين عن طريق مجلس الوزراء لرئاسة  
جميع المجالس الحسينية بالمديريات والمحافظات . واستنادا إلى هذا التعديل  
استصدرت وزارة الحفانية من مجلس الوزراء سنة ١٩٢٠ قرارا سذب رؤساء  
المحاكم الأهلية ووكلائها ، بصفتهم موظفين ، لرئاسة المجالس الحسينية بالمديريات  
والمحافظات .



ثانياً - تعديل نظم قواعد الاختصاص . لجعل مجلس لمركز الحسيني مختصاً متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو العائب أو شخص المطلوب الحجر عليه لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه . وجعل مجلس المديرية الحسيني مختصاً متى كانت القيمة أكثر من ذلك .

ثالثاً - المجالس الحسينية في المحافظات فتختص في دائرتها بجميع التركات وأموال الغائبين والمحجور عليهم مهما بلغت قيمتها .

رابعاً - تعيين اختصاص المجالس الحسينية بالنسبة للكان محل توطئ المتوفى أو المحجور عليه أو العائب أو الشخص المطلوب الحجر عليه .

خامساً - جمعية المجالس الحسينية لوزارة الحقانية بعد أن كانت تابعة لوزارة الداخلية .

(٣) القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٢ بتعديل تشكيل المجالس الحسينية تعديلاً جوهرياً بإسناد الرئاسة للقاضي الأهلي في جميع المجالس الحسينية على اختلاف درجاتها . فكان هذا القانون آخر عهد لها بالموظفين الإداريين . وعلى أثره نقلت أرقام كتابها إلى دور المحاكم الأهلية وأصبحت جلساتها تعقد بداخلها .

(٤) القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٣ بشأن نظام جلسات المجالس الحسينية والرقابة على الأوصياء والقائمة والوكلاء . وبموجبه أعطى رؤساء المجالس الحسينية الحق في حبس من يحصل منه تشويش أثناء انعقاد الجلسات أربعاً وعشرين ساعة ، وإثبات المخالفات التي تقع فيها . والقبض على من تقع منه . كما أعطيت المجالس حق الحكم بالغرامة على أقارب عديمي الأهلية وأصحابهم إذا امتنعوا عن الحضور للمجلس بعد تكليفهم بذلك . وعلى الأوصياء والقائمة والوكلاء لإلزامهم بتنفيذ قراراتها والعمل بنصوص القوانين الخاصة بها .

يُرى مما تقدم ان المجالس الحسبية كانت في تطور مستمر من الوجهة التشريعية . ولم يكن التطور الإداري بأقل من ذلك . فقد بدأت وزارة الحفانية بانشاء أقلام كتاب للمجالس مند سنة ١٩١٧ وأنشأت وظائف لمعاوني المجالس كما أنشأت بوزارة أقلام تفتيش على تلك المجالس تتول أعمالها الكتابية والإدارية والقضائية والحسابية .

سُارت المجالس سيرا حثيثا في سبيل الرقي . وحت الطمأنينة وثقة فيها محل القلق والريبة . فأخذت أموال عديمي الأهلية تتدفق على نثران المجالس . وأخذت المجالس تستثمرها نشتى طرق الاستغلال من شراء سندات الدين الموحد وباقي السندات المصرية وغيرها من السندات المضمونة وشراء العقارات وغيرها .

شُعر ولاية الأمور بذلك فأرادوا تعميم نظام المجالس على جميع سكان انقطر بدلا من قصرها على الخاصعين لأحكام المحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم الشخصية . فشكلت لهذا الغرض لجنة بوزارة الحفانية سنة ١٩٢٢ ووضعت فعلا مشروعا في هذا المعنى ولكنه لم ينفذ إلا في سنة ١٩٢٥ ضمن القانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الذي وضع على أسس الإصلاحات السابقة وعلى مبادئ جديدة تجعله أعد مدى وأنفذ أثرا من جميع القوانين السابقة وهو دستور المجالس الحسبية الحالية .

ولما يجب ذكره في هذا الباب أن المجالس الحسبية لم يكن لها نظام للرسوم الخاصة بها فوضعت الوزارة مشروعا بذلك سنة ١٩٢٣ وصدر القانون بالعمل به في ٢ مارس سنة ١٩٢٦

## المجالس الأهلية الحالية

اجتمعت كافة شرائع على وجوب حماية عديمي الأهلية ، لأنهم لا يفقهون مصالحهم ولأنهم عرصة للاستغلال ممن لا حلاق لهم ولا ذمة . وتختلف طرق الحماية باختلاف الشرائع . ففي فرنسا وإيطاليا وبلجيكا وأسبانيا يتبع نصفة عامة في حماية عديمي الأهلية نظام مزدوج يجمع بين مجلس العائلة والمحاكم المدنية . أما مجلس العائلة فيشكل من ستة أعضاء على الأقل من الأقرب والأصهار وأصدقاء العائلة يعينهم رئيس المجلس وهو في فرنسا قاضي المصالحات . وهذا المجلس غير دائم فلا يعقد إلا إذا دعاه رئيسه للطر في بعض شؤون القاصر أو المحجور عليه . ويختص بتعيين الوصي والمشرّف والقيم وعزلهم ، وإليه يرجع الوصي والقيم للاستئذان في تصرفات المالية وفي جميع الأعمال الخاصة بشخص القاصر أو المحجور عليه كزواج القاصر وتعليمه وتأديبه واعتقاله واستخدامه . وليس من شأن مجلس العائلة توقيع الحجر بل هو من اختصاص المحاكم المدنية . على أنها مزمنة في هذه الحالة بأخذ رأي مجلس العائلة . وقرارات مجلس العائلة ليست كلها نهائية إذ يجب أن يصدق على قراراتها الهامة من المحكمة المدنية . كما يجوز الطعن فيها أمام المحاكم المذكورة .

أما في ألمانيا فقد اتجه التشريع في حماية عديمي الأهلية إلى وجهة أخرى هي أن الدولة ملزمة بتلك الحماية . لذلك أعطى للسلطة القضائية حق الطر مباشرة في كل ما له شأن بعديمي الأهلية من تعيين الوصي والقيم وعزلهم والإذن لها بمباشرة الأعمال المالية والمتعلقة بشخص عديم الأهلية . وتسمى المحكمة المختصة لذلك محكمة الوصاية ، وهي تراقب بنفسها سير الناشئين عن عديمي الأهلية .

ويقوم بجانب محكمة الوصاية مجلس الأيتام القروى ، ومن واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون بالتعيين في وظيفة الوصى أو المشرف أو كعصو في مجلس العائلة ، وأن يراقب سير الأوصياء المقيمين في دائرته ويخطر المحكمة بما يراه .

لأن مع ذلك فإن نظام مجلس العائلة لم يبلغ نمواً في ألمانيا . ولكن طبيعته أصبحت ثابته فلا يرجع إليه إلا إذا أوصى الأب أو الأم بذلك . أو إذا رأت محكمة الوصاية أخذ رأيه في مسألة معينة .

والمتبع في هولندا نظام وسط . أساسه قيام مجلس العائلة بحكم القانون في كل حالة . ولكن عمله محدود . إذ يجوز للقاصي الذي هو رئيسه أن يتجاوز عن أخذ رأى الأعضاء في تعيين الوصى كما يجوز له وحده الترخيص للأوصياء والقامة بمباشرة الأعمال التي يحتاجون إليها في أداء مهمتهم .

أما في مصر . فالمجلس الحسينية مكونة من هيئات ثابتة تصدر قراراتها مستقلة ولا تحتاج إلى تصديق من جهة أخرى ، وإليها يرجع في الطعن في قراراتها . وهي التي تعين الوصى والمشرف والقيم ووكيل الغائب وتقرر الحجر ورفعها واستمرار الوصاية ، وهي التي تراقب سير الناشرين عن عديمي الأهلية والغائب وتقصى بالعقوبات التأديبية عليهم عند الاقتضاء . فهي إذاً تحكم حقيقة على موال محاكم الوصاية الألمانية . وقد أجاز لها القانون أن تدعو في كل مادة من الأقرب والأصهر وأصدقاء العائلة من ترى فائدة في استشارته ، ولها الحكم بالغرامة على من يخلف منهم بدون عذر مقبول .

لكن مما يجب ملاحظته أن النظام المصري يختلف عن الأنظمة الأوروبية في نقط هامة . منها أن قضاة المجالس الحسينية يجمعون من عناصر مختصة ، فمنهم

القضاة ومنهم المواطنون ، ومنها أن المجالس الحسبية لا تنظر إلا في المسائل الخاصة بالولاية على المال فهي غير مختصة بالنظر في مسائل الحصبة والولاية على النفس . ولذلك لا يعرض عليها أمر رواح القاصر ولا أمر حضنته وتربيته وتأديبه وتعليمه وتشغيله . بينما أنت مجالس العائلة مختصة بكل ذلك . ويختلف النظام المصرى عن نظيره بأوربا في أن المجالس الحسبية تنظر في أحوال العائنين غيبة منقطعة مع أن مجلس العائلة غير مختص بنظرها . ومن موارد بين أساطين أن وزير الحفانية في مصر . «اعتباره أكبر قاص . له الحق في مراقبة المجالس الحسبية مراقبة فعلية . فله أنت يستأنف بنفسه أى قرار صادر في الموضوع إلى المجالس الحسبية الاستئنافية أو المجلس الحسبى العالى . وله أن يوقف تنفيذ القرارات التى يستأنفها حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منه . وقد جعل التشريع المصرى للنيابة العمومية شأنا كبيرا في هذه المادة . فهي دون غيرها حتى طلب سلب الولاية وها طلب الحجر كما ها استئناف القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر أو رفعه وفي رفع الوصاية أو استمرارها وفي منع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف .

أما قانون الموضوع الذى تطبقه المجالس الحسبية فأساسه أحكام الشريعة الإسلامية . ولا تزال المجالس ترجع إليها فيما نقص أو عمض من نصوص القانون . ومع ذلك فإن هذا القانون قد حوى جملة أحكام جديدة مأخوذة من الشرائع الأجنبية مثل حكم الوصاية أو القيامة الإلزامية في حالة تعذر تعيين وصى أو قيم (مادة ١٩ ق) . ومثل حكم بطلان المحاسبة التى يحصل عليها الوصى من القاصر بعد انتهاء الوصاية وقبل مضي ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات ومستنداتها للمجلس (مادة ٣٣) . ومثل سقوط دعوى القاصر على وصيه أو المحجور عليه على

قيمه المتعلقة بأمور الوصية أو القيامة بمضى خمس سنوات من التاريخ الذى انتهت فيه الوصاية أو القيامة .

هذا . وسنستعرض فيما يلى بيان نظم تلك المجالس مكتفين ببراز النقط الأساسية فيه معرضين عن التفاصيل لعدم اتساع المقال لها

### تقديم الأهلية

نقضى المادة ١٣٠ مدنى أهلى و ١٩٠ مدنى مختلط بأن الحكم فى الأهلية يكون على مقتضى الأحوال الشخصية للملة التابع لها العاقد . ولما كانت محكم الأحوال الشخصية فى مصر تتعدد تبعاً لتعدد الملل فيها . صار من المنعوم على كل متعقد الرجوع إلى محكمة الأحوال الشخصية للشخص المتعقد معه وإلى اتفاق الذى تظفه تلك المحكمة — إذا كان لها قانون — لتوقوف على ما يهمه معرفته عن أحوال الأهلية كالتقصير وبلوغ الرشد واستمرار الوصية والنجر ورفعها وغير ذلك . ولم يكن من الميسور فى أعين الأحياء الوصول إلى معرفة الحقيقة لانهدام النظام فى تلك المحاكم ولعدم وجود قوانين خاصة بها مما اضطرت المحاكم المدنية المختلطة والأهلية إلى تعميم بعض نصوص قانون المجالس الحسبية على جميع الطوائف كالص على سن بلوغ الرشد وكان وقتئذ ثمانى عشرة سنة ، وهى حال سيئة تعرض المعاملات لخطر الطلان وتساعد سبباً على الإثراء على حساب الغير . لذلك يعد قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فى هذا الشأن فتحاً جديداً فى تاريخ التشريع فى مصر إذ وحد جهة الاختصاص فى مسائل الوصاية والقيمة والغبة وفى بعض مسائل الولاية ، ووحد سن بلوغ الرشد بأن جعلها إحدى وعشرين سنة . فأصبحت المجالس الحسبية مختصة دون غيرها بنظر هذه المسائل لجميع المتوطنين فى القطر المصرى

مسلمين كانوا أو غير مسلمين . ولا يخرج عن اختصاصهم سوى أفراد الأسرة  
المساكنة طبقا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ وسوى الأجانب المتمتعين بالامتيازات  
الأجنبية .

ولتيسير الكشف عن أحوال عديمي الأهلية نص في المادة ٤٣ من  
قانون المجلس الحسينية على وجوب تسجيل القرارات التي تصدرها المجالس بتوقيع  
الحجر أو رفعه أو باستمرار الوصاية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين \* أو بسلب  
الولي سلطته على أموال محجوره أو الحد منها . في دفتر عمومي . وقد تولى القرار  
الوزاري الرقم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٦ تنظيم هذا التسجيل . فحصل على إنشاء  
قلم لتسجيل القرارات المالية في المادة ٤٣ من القانون بمجلس مصر الحسيني .  
وعلى قيد لقرارات المذكورة في سجل عام . ونقل أسماء جميع الأشخاص الذين  
صدرت بشأنهم القرارات المسجلة في دفتر لتسجيل بمراعاة ترتيب الأحرف  
التي أتت من اسم كل شخص مع ذكر محل إقامته واسم المجلس الصادر منه القرار  
في دفتر الفهرست والتأشير مضمون القرارات الصادرة بشأنهم . وألزم جميع  
المجالس الحسينية أن ترسل صور القرارات الواجب تسجيلها إلى قلم تسجيل في  
نفس اليوم الذي صدرت فيه . وإذا تعذر ذلك فيرسل ملخص القرار في اليوم  
ذاته مع إرسال الصورة في اليوم التالي . ونص في المادة التاسعة منه على الأمر  
لقلم التسجيل بتسليم شهادة عن الشخص المطلوب الكشف عنه لكل صلب في  
طرف يومين من تاريخ طلبه . ويلاحظ أن القانون لم ينص على بطلان  
قرارات إذا أهمل تسجيلها ، لهذا كان أثرها من يوم صدورها لا من يوم  
تسجيلها ، وذلك مراعاة لمصلحة عديمي الأهلية .

١٨٨ ما عديمو الأهلية فهم الصغير والمجنون والمعتوه والمسرف . وقد ألحق بهم الغائب غيبة منقطعة . أما المرأة فليست في عداد عديمي الأهلية سواء كانت متروجة أم غير متروجة . ولم تكن الأنوثة في أى وقت سببا في الحجر على المرأة كما كانت الحال في شرائع الأحبية القديمة ، وكذلك لم يكن الزواج موحبا لعدم أهلية المتروجة كما هو الحال في الشرائع الأجنبية الحالية . فللمرأة المصرية أن تعتبط بمركزها القانوني وذلك بمصل الشريعة الإسلامية التي تسوى بين الرجل والمرأة في حق التصرف في ملكهما .

١٨٩ ولا يدخل كذلك في عداد عديمي الأهلية ، المحكوم عليهم بعقوبات حدسية إذ جعل القانون حق تعيين القائمة عليهم للمحاكم المدنية (مادة ٢٥ ع) .

### الصغير

١٩٠ الصغير هو كل شخص ذكر أو أنثى لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية ، وهو ممنوع من التصرف في أملاكه مادام قاصرا ، ومن إدارتها بغاية سن الثامنة عشرة ، فإذا بلغها كان له الحق في إدارتها ما لم يحرمه المجلس من هذا الحق . وقد بينت المادة ٢٩ أعمال الإدارة التي يجوز للقاصر مباشرتها في هذه السن والتي يعتبر رشيدا بالنسبة إليها ، وهي قبض دخله مدة إدارته والتصرف فيه والتأجير لمدة لا تتجاوز سنة ورعاية أطيانه وإجراء ، يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة .

١٩١ ويجب أن يمثل الصغير في معاملاته من يوب عنه ، فإذا وجد الأب فالولاية له بحكم القانون ثم لوصيه المختار ، ثم للجد الصحيح ، ثم لوصى الجد ، فإذا لم يوجد



أحد ممن ذكروا عين له المجلس وصيا . أما إذا بلغ الصغير مجبونا أو معتوها فتستمر ولاية أبيه عليه .

وأنتهى الوصية أو الولاية على المال بحكم اتفاق متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرار الوصية .

### المجنون والمعتوه والسفيه

المجنون هو كل بلغ أصيب بعاقة في قواه العقلية تجعله غير أهل لإدراك مصالحه . والمعتوه كل بالغ قليل المهمة مختلط الكلام فاسد التدبير . والسفيه كل بالغ يندر ماله في وجوه غير معقولة ولا مقبولة لشذوذ في عقله أو أخلاقه .

ولم يميز القانون بين هذه الأحوال الثلاثة فقضى بالحجر فيها كلها حجرا كليا . ولم يبيع للمعتوه والسفيه حق الإدارة كما منح الصبي الذي بلغ الثامنة عشرة مع أن الشريعة الإسلامية تلحقهما بالصبي المميز .

وتصرفات المجنون والمعتوه والسفيه من تدرج قرار الحجر عليهم باطلة . أما تصرفاتهم قبل ذلك فهي بالنسبة للمجنون والمعتوه باطلة أيضا إذا أمكن لنقيم أن يثبت وجود حالة العته أو الجنون بشكل ظاهر قبل صدور الحجر وفي تدرج اعتقده . وأم بالنسبة للسفيه فلا يمكن إبطالها إلا إذا أثبت القيم أنها حصلت بطريق الغش والتواطؤ مع المتعقد معه ، وخصوصا إذا كان هذا عند الاعتقاد يعلم أن طلب الحجر على السفيه قد قدم إلى الجهة المختصة .

وفي هذه الأحوال الثلاثة يصدر المجلس قرارا بالحجر ويعين قتيبا ينوب عن المحجور عليه في معاملاته وفي إدارة أمواله .

هذا . ويلاحظ أن المادة ٣٠ من لائحة تنفيذ قانون المجلس الحسبية نصت على وجوب نشر القرارات الصادرة بتوقيع المحرر أو استمرار الوصية والولاية إلى ما بعد السنة الحادية والعشرين في الجريدة الرسمية . ولكنها مراعاة لمصلحة عديم الأهلية لم ترتب أى بطلان على عدم النشر .

### العائب

العائب أو المفقود هو كل شخص لا يدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته . وهو ليس من عديمي الأهلية ولكن المشرع المصري ألحقه بهم لحماية مصالحه طوال غيبته . فإذا ثبتت نعيمة المنقطعة للمجلس الحسبي يصدر قراره بثبوتها . وليس لذلك ميعاد معين وهو ينتج أثره من تاريخ صدوره . ولا يشترط نشره ولا تسجيله وإذا ترك العائب وكلا فلا يعزل بل يستمر في مكانه تحت إشراف المجلس . وله عزله إذا ثبتت خيانتة . فدا لم يترك وكلا عين له المجلس وكلا .

والى أن يحكم بوفاة لعائب لا يجوز تقسيم ماله على ورثته ، ولا تمسح عقوده ، ويوقف نصيبه في الإرث وقسطه في الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته . وإذا كان له ولد قاصر عين له المجلس وصيا .

### الولاية

الولاية في شرائع الأجنسية الوصية بحكم القانون . وهي في الشريعة الإسلامية قسمان : ولاية على النفس . وولاية على المال . وتثبت الأولى للبوة أى للابن وابن الابن وإن سفل . ثم للأبوة أى للأب ثم الحد الصحيح وإن علا . ثم للأخوة أى الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق . ثم للعمومة أى للعم الشقيق

ثم العم لأب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب . وللولي على النفس حق تزويج المشمولين بولايتهم وتعليمهم وتأديبهم وتأجيرهم . وهذه الولاية لا تدخل في اختصاص المجالس الحسبية كما تقدم القول . أما الولاية على المال فثبت للأب فوصيه ثم للجد الصحيح فوصيه . وولاية الأب والجد مستمدة من القانون . وولاية وصي المختار مستمدة من الوصية . ولكن هؤلاء الأولياء على المال ليسوا في طر القانون سواء إذ أنه فرق بين الوصي المختار وهو وصي الأب أو وصي الجد وبين الأب والجد بصحيح . فأعطى المجالس الحسبية حق تثبيت الأوصياء المختارين إذا رأيت أنهم أهل للوصاية وإلا استدلت بهم غيرهم . كما أعطها حق عرهم أو إقالتهم . فهم كالأوصياء المعينين فيما يختص بسلطة المجلس عليهم سواء بسواء . أما الأب والجد الصحيح فلا يخضعون لسلطة المجالس الحسبية ولا يقدمانها حسابا عن إدارة أموال المشمولين بولايتهم . ولم يكن للمجالس الحسبية نفاذ سنة ١٩٢٥ أية سلطة على هذا الصنف من الأولياء . ولكن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حول هذا حق نزع ما للأولياء الشرعيين المذكورين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم أو تقييد هذه السلطة عند ظهور عدم كفايتهم . فصت المادة ٢٨ على أنه يجوز للمجالس الحسبية سلب ما للأولياء الشرعيين من السلطة على أموال الأشخاص المشمولين بولايتهم إذا كان سوء تصرفهم في أموال المذكورين ألحق الضرر برأس مالم نفسه . وبشرط أن يكون طلب سلب الولاية مقدا من النيابة العامة فقط . وفي هذه الحالة يعين المجلس وصيا للقاصر . وإذا رأى المجلس أن عدم الثقة بالولي لا يبلغ درجة تبرر سلب جميع سلطته على المال فله أن يحظر عليه إجراء كل التصرفات المالية بالمادة الحادية والعشرين من ذلك القانون أو بعضها بدون إذن خاص . كما أنه له أن يكلفه بتقديم بيان للأموال المذكورة في ميعاد ثمانية أيام . فإن لم يفعل عوقب

بالعقوبات المقررة للعقوبات . ولا يجوز للمجلس في هذه الحالة أن يلزم الولى الذى سلب بعض ولايته بتقديم حساب سوى أسوة بالوصى أو القيم أو الوكيل عن العائب . ولم تحدد المادة المذكورة مدلول كلمة "الأولياء الشرعيين" . ولكن ذلك صاهر من مقررتها المادة ١٣ التى خول فيها للمجلس حق تثبيت الأوصياء المختارين دون غيرهم من الأولياء . ومن المدركة الإيضاحية التى ورد فيها تعليقا على المادة ٢٨ "أنه يجب ملاحظته أن الأولياء الشرعيين الذين تسلبهم المجلس الحسية بعض سلطتهم لن يكونوا مكلفين بتقديم حساباتهم إلى تلك المجلس كما هو الشأن فى الأوصياء المختارين أو المعينين . بل غاية ما فرض عليهم إنما هو أن يستأذوا تلك المجلس كما أرادوا إجراء شئ هام من التصرفات أو أعمال الإدارة . وهذا التمييز ملحوظ فيه ما بين الولى وبين الوصى مختارا كان أو معينا من الفارق الطبيعى فى العطف والثقة" .

وليس للمجلس الحسية فى غير حالة إلحاق الضرر برأس مال انقصر فعلا حق التدخل فى أعمال الأب والجد . فهم لا يحسبان إذا عر إيراد القاصر . وتصرفت الأب والجد فى أموال الصغير حاصصة لأحكام الشريعة . وهى تفرق بين حالة الأب العدن محمود السيرة أو مستور الحال والأمين على حفظ المال . وبين الأب فاسد الرئى سئى التدبير . فأجرت للأول التصرف فى أموال ولده ضمن المثل أو بغين يسير ولم تحز للثانى التصرف فى مال ولده إلا بنخيرية ، والنخيرية أن يذيعه بصعف قيمته . فإذا كان الأب مبدرا متلف مال ولده غير أمين على حفظه فيزع القصصى المال من يده . وعلى ذلك يجوز للأب والجد التصرف فى ملك القاصر بدون الرجوع الى أية سلطة وبلا أى إذن . ولكن تصرفهما يجب أن يكون فى دائرة الأحكام السابقة .

لهذا . وقد نص قانون العقوبات ( مادة ٢٥ ) على أن كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان المحكوم عليه من بعض حقوق مهيا إدارة أشغله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله . فذا حكم على الأب بعقوبة جنائية وحرم تبعاً لها من إدارة أملاكه كان من المتعين أيضاً حرمانه من إدارة أملاك ولده . وفي هذه الحالة يعين له المجلس الحسبي وصياً . ولم يرد في قانون العقوبات أى نص على سقوط ولاية الأب أو الجسد فى الأحوال التى يرتكبان فيها جرائم تؤثر على الحال الأخلاقية للطفل . وقد عبت الشرائع الأخبية بدرء هذا الخطر والمصل بين الأب فاسد الأخلاق وبين ولده . فنص قانون لعقوبات بمرسى على سقوط ولاية الأب بحكم القساوى فى أحوال كثيرة منها حالة الحكم على الأب بالجريمة تحريض ولده عادة على الفسق والمجور . وحالة الحكم عليه للمرة الثانية بالجريمة تحريض الشبان على فسق والمجور . وحالة الحكم عليه لأية جنائية يرتكبها على شخص الولد . كما نص على أحوال أخرى يجوز للقاضى الحكم فيها بسلب الولاية إذا حكم على الأب بعقوبة الجنائيات أو جميع أخرى أو بعض المخالفات وكلها مبنية فى القانون . وأجاز صفة عامة للقضاة سلب ولاية الأب إذا كان إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته لطفل تؤدى الولد فى صحته أو فى حياته أو فى أخلاقه .

## حالة الأم

ليس للأم حق الولاية على النفس أو المال بحكم القانون . ولكن لا مانع من احتبائها وصية مختارة على المال من قبل الأب أو الجسد . كما أن لها الحق الأول فى حضنة ولدها وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة إذا احتمعت فيها شرائط أهلية الحضنة . وحق الحضنة يستعاد من قبل الأم فيعتبر الأقرب والأقرب من

حجتهم . ويقدم المدلى «أم على المدلى» الأب عند اتحاد المرتبة قرماً . فإذا فقدت المحرم من النساء أو وجدت ولم تكن أهلاً للمصانة تنتقل للعصاة بترتيب الإرث فيقدم الأب ثم الجد إلى آخر العصباء . ومادة الحضانة ليست من اختصاص المجلس الحسينية كما تقدم القول . بل هي داخلية في اختصاص المحاكم الشرعية والطرئانة . وكما يجوز أن تكون الأم وصية مختارة يجوز أن تكون وصية معينة من قبل المجلس .

### الوصاية

إذا توفي الأب والجد ولم يكن لهما وصى مختار أو إذا سلبت ولايتهما تنتقل الولاية للقاضي أى للمجلس الحسيني ، فيعين وصياً على القاصر ويسمى وصى القاصى . كما يعين وصياً على الحمل المستكن وللخصومة أو لأداء عمل معين إذا تضاربت مصلحة الوصى مع مصلحة القاصر . ويجوز للمجلس تعيين مشرف لمراقبة أعمال الوصى . ولكن تعيينه ليس لازماً . وإذا عين لا يحل محل الوصى فى بعض الأعمال كما هو الحال فى بعض الشرائع الأجنبية .

ولما كانت المكرة المصرية فى حماية عديمى الأهلية هى أن تلك الحماية موطنة بالدولة وهى تؤديها بواسطة المجالس الحسينية أصبح الشئون عن عديمى الأهلية تدعى ها فى جميع أعمالهم . وعليهم تقديم حسابات سنوية إليها . ولط أن تقضى عليهم بعقوبات تأديبية شخصية إذا عملوا على عدم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التى فرضتها عليهم القوانين والقرارات . وهذه العقوبات هى انغرامة التى لا تتجاوز العشرة الجنيهات فى أول مرة والعشرين جنيهاً فى المرة الثانية وحرمانهم من كل مكافآتهم أو معضه . كما للمجالس حق عزلهم أو استبدال غيرهم بهم أو قبول استقالتهم .

وأحكم بوصى المختار حكم وصى القاضى سواء بسواء كما تقدم القول . وكل ما ميره به القانون عن سائر الأوصياء المعينين هو أحقيته فى استئذاف القرار الصادر بعزله أو استدال غيره به ، وليس للأوصياء المعينين هذا الحق .

والأصل فى الوصاية أنها احتبرية فلا تدم الوصى إلا إذا قبل صريحاً أو صمناً . ولكن قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ رأى - تأكيداً لحسن اختيار الأوصياء - أن يأحد بما أحد به كثير من القوائين الأجنبية من جعل الوصاية والقيامه إلزامية فى الطنفة القريبة من الأقرب والأصهر لمدة معينة دون أن يجعل فى هذا الإلزام شيئاً من العنت . فص فى المادة ١٩ منه على أنه فى حالة تعدد تعيين وصى أو قيم تكون وطيمة الوصاية والقيامه إلزامية بالنسبة إلى أقرب قدصر أو المحجور عليه حتى الدرجة الرابعة وأصهارهم كذلك . ومع ذلك فلا يدم أحد منهم بالبقاء فى وطيمنه أكثر من عشر سنوات ، فإذا انقضت هذه المدة جاز له أن يستقبل . ولا يسرى هذا الإلزام على النساء . ولا على كل من تجاوز عمره ستين سنة ، ومن كان مصاباً بمرض أو عاهة بحيث يصعب عليه القيام بوطيمنه . وكل من تلحق به هذه الوظيفة صرراً خاصاً بسبب بعد محل إقامته عن الجهة التى بها المال ، أو كل من صم إليه غيره وصياً كان أو قياً أو مشرفاً .

وتبدأ مسئولية الوصى من تاريخ علمه بتعيينه فى وصاية . فإذا امتنع عن قبولها فى الأحوال التى تكون فيها إلزامية يجوز للمجلس أن يوقع عليه عقوبات تأديبية كما يصح مسؤولاً مدنياً أمام القاصر عن كل ضرر يصيبه بسبب الامتناع . ولكن ذلك قد لا يضمن مصالحة القاصر فى هذه الحالة . وهذا الحرج لا يتأتى فى الشرائع الأجنبية لأنها تقرر على أموال الوصى حق رهن قانونى لمصلحة القاصر من تاريخ تعيين الوصى لوصاية شئ أو أبى . وهذا الرهن غير معروف فى قانون المصرى .

## هـن ليجوز تعيينهم فى الوصاية لومن لا ليجوز

شخصت المادة ١٨ من قانون المجلس الحسبى على حرمان بعض الأشخاص من التعيين فى وظائف الوصاية والقيامه والوكالة عن العتب . وهم المحكوم عليهم فى جريمة سرقة أو خيانة أمانة أو نصب أو تزوير أو فى جريمة من الجرائم المخلة بالآداب أو غير ذلك من الجرائم الماسة بالشرف أو الزهارة . والمحكوم به فلاسه إلى أن يحكم برد شرفه إليه . وكل من قرر الأب حرمانه من التعيين قبل وفاته بإشهاد شرعى أو سكتة صادرة بخط يده . ويجب أن يضاف إلى هؤلاء . القصر والمحجور عليهم أم النساء فليس محرومت من حق التعيين فى الوصاية كما هو الحال فى بعض الشرائع الأحبية فيجوز للجالس أن تعين لهذه الوظيفة سواء أكن أمهات أو غير أمهات ، متزوجات أو غير متزوجات .

ولم يجب التنويه عنه أن الوصى الجائز تعيينه يجب أن يكون من ملة القاصر أى من ديانتة ، ولا يشترط أن يكون من طائفته .

## لهدى سلطة الأوصياء

ليس للأوصياء — مخذرين كانوا أو معينين — إلا حق الولاية على المال . أم الولاية على النفس فهى مستمدة من القانون مباشرة ، وتنت للسلوة فلأئوة فالأخوة فالعمومة . أى للعصبة كما تقدم القول . فلا يجمع الأوصياء بين الولاية على المال والولاية على النفس إلا إذا تعين من له الولاية على النفس وصياً . وينخرج من ذلك الأب والجد لأن لها الولاية على النفس كما لها الولاية على المال بحكم القانون .



لا يختلف القانون المصرى فى ذلك عن القوانين الأجنبية التى تخول للأوصياء حق الولاية على النفس وعلى المال فى آن واحد .

لكن المشرع المصرى يبين التصرفات المحظورة على الأوصياء مباشرة قطعاً ، والتصرفات المحظورة بدون إذن المجلس . ولكنه لم يضع فى هذا شأن قاعدة تحتذى فى الأحوال التى لم يصص عليها ، فهل يؤخذ من ذلك أنه يجوز للوصى أن يباشر سائر تصرفات الأخرى التى لم يصص على حظرها أو أنه لا يجوز له إلا مباشرة أعمال الإدارة فقط تبعاً لطبيعة وطبيعته وأنه فيما عدا ذلك يجب عليه الرجوع للمجلس المحصى ؟ ولتأييد الرأى الأول يمكن القول بأن تشريعة الإسلامية تبنى ورث عنها نظام الوصاية التى كان يعمل بأحكامها قبل إنشاء المجلس المحصى وبعد إنشائها تخول الوصى سلطة بعيدة المدى فتسمح له « بالتصرف فى أملاكه ، بقصر فى حدود القواعد التى وضعتها بدون الرجوع للقاضى . أجازت له التصرفات فى المنقولات ببيعها ولو بيسير الغبن . كما أجازت له بيع العقار بأحد المسوغات السبعة المبينة فى المادة ٤٥٠ ( من كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باش ) ، وهى تنحصر فى وجود المنفعة للصغير أو فى اضطراب الوصى للبيع لقضاء دين مثلاً ، وأباحته له الاتجار بمال اليتيم لليتيم ، وشراء مال الأختى منه ومن المورث عقاراً أو منقولاً بمثل القيمة أو بيسير الغبن ، ورهن مال اليتيم من أختى بدين على اليتيم أو على الميت ، وأخذ رهن بالدين المطلوب لواحد منهما ، والخصومة فى حقوق الميت ، وتمييز الوصية ، وقبول الهبة . فإذا ما جاء القانون بعد ذلك وحظر على الوصى مباشرة بعض التصرفات كان له الحق فى مباشرة مآداها . ولكن هذا الرأى لا يتفق مع المبدأ الأساسى الذى حداً بالمشرع إلى حرمان الوصى من التصرف فى الأحوال التى نص عليها - ذلك المبدأ الذى يقضى بأن حماية

عديمي الأهلية منوطة بالدولة وأنها تؤديها بواسطة المجلس الحسبية وأن الوصي ليس إلا أداة لتنفيذ قرارات المجلس وأن وظيفته مقصورة على إدارة أموال القاصر ، وهو هذه الصعة لا يملك إلا أعمال الإدارة دون أعمال التصرف . ولا شك في صحة هذا الرأي الأخير وفي وجوب العمل به وتفسير ما أبيهم أو أغفل من الأحكام على أساسه . وعلى ذلك فالوصي اتخذ الإجراءات التحفظية ، وإجراء ما يلزم للعقارات من أعمال الحفظ والصيانة ، وتأجير مال القاصر لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، ووفاء الديون وقبضها ، ورفع الدعاوى الشخصية للحصول عليها ، وله إجراء بعض التصرفات الضرورية للإدارة كالصرف على الأشغال البخارية ، ودفع مرتبات المستخدمين والعمال والصنع ، وبيع الحاصلات والمنقولات القابلة للتلف ، وشراء ما يلزم للزراعة من الآلات والأدوات وايدور وليس له تغير إحد المحبس شراء العقارات أو بيعها أو استبدالها أو ترتيب حقوق عينية عليها أو تقليل التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو إجراء القسمة بالتراضي وطالب القسمة القضائية ورفع الدعاوى العينية . أما فيما يختص بالمقون غير المعد بطبيعته للبيع أو الذي لا يحشى عليه من انتف فلم يرد في القنون بشأنه إلا حكم حظر التصرف بالبيع أو الرهن في الأوراق المالية . ولم ينص على حكم التصرف في غيرها من المنقولات كالمجوهرات وناقى المصوغات والأشياء الثمينة . ونرى انشاء للقعدة المتقدمة أن الوصي لا يملك التصرف فيها بالبيع أو الرهن إلا باذن خاص . ويلاحظ أن القنون الفرنسى يلزم الوصى ببيع المنقولات المادية (corporels) ويمنعه من التصرف في المنقولات غير المادية كالديون والأوراق المالية .

لقد تولت المادة ٣١ من القانون بيان حكم بقى التصرفات . كما تولت المادة ٢٢ بيان التصرفات المحظورة بتاتا وهى هبة مال القاصر أو إقراضه أو إعارته . وبصت المادة ٢٣ على حالة يسوع فيه للمجلس الحسينى أن يأذن الأوصياء إذا عم لمباشرة كل التصرفات المبينة فى المادة ٢١ من غير الرجوع إليه للحصول على إذن حاص لكل منها . وذلك فى صورة ما إذا كان مال القاصر داخلا فى أعمال تجارية أو صناعية وأمر المجلس باستمرارها .

لوعنى عن بيان أن سلطة المجلس فى الإذن للوصى لمباشرة أحد التصرفات المبينة فى المادتين ٢١ و ٢٣ من القانون سلطة مطلقة . فادام تحقق لديه - حسب تقديره - أن فى الإذن مصلحة للقاصر أذن ولا فلا يأذن . سواء أكان ذلك بشأن التصرفات فى العقار أو فى المنقول . ولكن قضاء المجلس الحسينى العالى جرى على خلاف ذلك بالنسبة للعقار وقيد أمر التصرف فيه بتوافر أحد المسوعات الشرعية المبينة فى المادة ٤٥٠ من كتاب الأحوال الشخصية .

لقد أدخل قانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ حكما جديدا بشأن قسمة مال القاصر إذ أجاز للمجلس إذن الوصى بإجراء القسمة فى مال القاصر المشترك مع الغير بالتراضى . كما أجاز له التصديق على تلك القسمة . ويقوم تصديق فى هذه الحالة مقام التصديق المنصوص عليه فى المادة ٤٥٦ مدنى .

لوقل أن نختتم هذا الفصل يجب أن نشير إلى مناقشة أثيرت حول طريقة بيع عقار القاصر وهل يجب أن ينبع بشأنه الإجراءات المبينة فى المواد ٦١٤ وما بعدها من قانون المرافعات ، أى بطريق المراءى أمام المحاكم الأهلية . أم أن ذلك غير لازم لصحة البيع . وقد انتهى المجلس الحسينى العالى إلى الرأى الثانى وقرر

أنه يكفي أن تباع عقارات القاصر بالمراد العلني سواء أحصل المراد أمام المجالس الحسبية أم أمام المحاكم الأهلية. وذلك لأن قانون المجالس الحسبية لم يحتم اتباع طريق مخصوص في بيع عقار القاصر بيعا اختياريا فيكون للمجالس مطلق الحرية في اختيار الطريق التي تراها أكثر نفعاً .

### المسئولية الوصية

للم يحدد قانون المجالس الحسبية مسئولية الوصي المدنية ولم يقرر عليه مسئولية خاصة كما فعل قانون الفرنسي . لذلك يجب الرجوع لأحكام القانون العام أي لقانون المدني . ونظرا إلى أن الوصي وكيل فهو مسئول عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر . وعن تقصيره الجسيم إذا لم يكن له أجر ( ٥٢١ مدني ) . فهو إذا ملزم مدنيا بتعويض الضرر الذي يصيب القاصر بسبب تقصيره اليسير أو لصاحبه حسب الأحوال أو بسبب حياته . وهو مسئول حائيا طبقا للمادة ( ٢٩٦ ع ) إذا احتل مال القاصر الذي سلم إليه بصمته وصيا . وهو فوق ذلك عرضة للعزل أو الاستبدال كلما ثبت قبله شيء مما تقدم .

وأما في القانون جملة أحكام بشأن إثبات حقوق القاصر وضمها قبل الوصي ، منها :

( أولا ) وحوب جرد أعيان لتركة في طرف ثلاثة أيام من تاريخ تعيين الوصي .

( ثانيا ) وأحوب استيثاق المجالس من استقامة الوصي واقتداره عند تعيينه وجواز تكليفه بتقديم صمارة شخصية أو عينية بقيمة معينة أو غير معينة تكفل تعويض كافة الأضرار التي قد تنتج عن إدارة الأموال . وقد أعني الوصي المختار

من تقديم الضمانة إلا إذا اشترط الموصى ذلك في وصيته ( مادة ٢٠ من اللائحة التنفيذية ) . ويرى مما تقدم أن القانون ترك للمجلس تقدير حالة الوصى المالية ، فله إلزامه بتقديم ضمان وله إعفاؤه منه . أما الرهن القانونى الذى يقع على أملاك الوصى لمصلحة القاصر فغير معروف فى القانون المصرى .

( ثالثا ) الرقابة التى للمجلس على الأوصياء فى وحب تقديمهم له حساب تفصيليا فى آخر كل سنة عن إدارتهم لأموال القصر ، وفى القضاء عليهم ، لعقوبات التأديبية إذا عملوا على عدم تنفيذ قراراتها أو إذا لم يراعوا الواجبات التى فرضتها عليهم القوانين والقرارات .

( رابعا ) كسر الأوصياء أو استئذان غيرهم بهم كذب وجد لذلك مسوغ .

### أنتهاء الوصاية

تنتهى الوصاية ببلوغ القاصر رشيدا سن الحادية والعشرين أو مموته . ويجوز له فى الحالة الأولى بحكم القانون تسلم أمواله والتصرف فيها بكافة التصرفات القانونية . أما إذا بلغ سن الثامنة عشرة ولم يمنع من التصرف جدر له تسلم أمواله ليديرها بنفسه إلى أن يبلغ الحادية والعشرين . وفى هذه الفترة يستمر الوصى على مباشرة سائر الأعمال التى ليست من قبيل الإدارة البسيطة ، وعليه أن يحصل على إذن المجلس فى جميع الأحوال التى يقضى فيها القانون بذلك .

وقد اشتمل القانون فى هذا الباب على نصين فى بيان المبادئ التى تنبع فيما يتعلق بالمسئولية عن تقديم حساب الوصاية عند انتهائها : أولهما يقضى بأن كل مخصوصة يعطيها القاصر بعد بلوغ رشده وقبل مضى ستة أشهر من تاريخ تقديم الحسابات تكون باطلة إلا إذا كانت تلك الحسابات قد سبق للمجلس أن اعتمدها .

وانغرض من وضع هذا النص استبعاد المخالفات التي تعطى من غير روية إما  
محملة للوصى أو عن خعة وطيش. والنص الثانى خاص بسقوط دعوى القاصر  
على وصى فيما يتعلق بأمور الوصاية بمضى خمس سنوات من الترخى الذى انتهت  
فيه الوصاية (مادة ٣٣ و ٣٤ من القانون) .

## فى الحجر

شخص المحاس الحسبية بالحجر على المحنون والمعنوه والسميه ويقدم طلب الحجر  
إلى المجلس الواقع فى دائرته محل توطن الشخص المطلوب الحجر عليه (مادة ٥  
من القانون) . ويرفع الأمر بعريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو من  
الولاية العمومية أو من كل ذى شأن . أى كل ذى مصلحة أدبية أو مالية ولو كان  
من غير الأقرباء (مادة ١٠ ق) . وللمجلس قبل بمصل فى طلب الحجر أن يعين مديرا  
مؤقت يقوم بإدارة أموال المطلوب الحجر عليه إن رأى لذلك ضرورة (مادة ١٧ ق) .  
ويجب على المجلس عند النظر فى طلب الحجر أن يسمع أقوال من طلب الحجر عليه  
وأقوال من يكون واقفا على أحواله من أقاربه وغيرهم ، فإذا رفض المطلوب الحجر  
عليه الحضور فللمجلس أن يقدر ما يحتمله هذا الرفض . أما إذا كان فى حالة  
يتعذر معها حضوره فللمجلس أن ينتقل إلى محله لاحتبر حاله أو يدب لذلك  
أحد أعضائه أو أحد الأطباء الخبراء (مادة ١٥ من اللائحة التنفيذية) . وهذه  
الإجراءات واجبة المراعاة ، وإعقابها يبطل قرار المجلس . وعلى ذلك قضاء المجلس  
الحسبى العالى . وليس للمجلس إلا الحكم بالحجر إذا رأى محلا له أو لرفض إذا لم  
يحد للحجر مسوع . وفى حالة الحكم بالحجر يعين قيا لينوب عن المحجور عليه فى إدارة

أملاكه . ويجب على القيم أن ينشر في الجريدة الرسمية فوراً . صورة القرار الصادر بتوقيع الحجر . كما يجب على قلم كتاب المجلس أن يسجل القرار بنصه أو بمضمونه في دفتر السجل إلا أنه لا يترتب على إغفال هذا الإشهار وذلك التسجيل أى بطلان كما تقدم القول .

### الوظيفة القيم

تسوى القنون بين القيم والوصى فيما يتعلق بشروط التعيين وفي مدى السلطة الممنوحة هما وفي مراقبة المجلس لأعمالها وقد سبق شرح كل ذلك .

وليس للقيم إلا إدارة أموال المحجور عليه . فلا صفة له في الأعمال الخاصة بشخصه كوضعه في أحد المستشفيات ومراقبة أحواله الصحية داخل المستشفى أو خارجه إلا إذا كان يجمع بين القيامة والولاية على النفس . ولم يعط القانون للمجلس أية سلطة في هذا الشأن .

وتنتهى اقيامة بوفاة المحجور عليه أو برفع الحجر عنه .

### العيبة

وتختص المجالس الحسبية أيضا بإثبات عيبة الغائب ( مادة ١٦ ق ) . ويقدم الطلب إلى المجلس الواقع في دائرته آحر موطن معلوم للعائب ( مادة ٥ ق ) . ويرفع الأمر بعريضة تقدم من أحد أعضاء العائلة أو النيابة العمومية أو كل ذى شأن ( مادة ١٠ ق ) . فإذا صدر قرار بإثبات العيبة وحسب تعيين وكيل عن العائب في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدور القرار إذا لم يكن له وكيل . ولم يشترط بقانون إشهار قرار إثبات العيبة بنشره في الجريدة الرسمية أو بتسجيله في السجل العام .

أحكام الوكيل عن الغائب حكم الوصي والقيم سواء بسواء . وتنتهى الوكالة عن الغائب بظهوره حيا أو الحكم بوفاته . وليس من اختصاص المجالس الحسينية الحكم بها ، بل هذا من اختصاص المحاكم الشرعية .

### تشكيل المجالس الحسينية

يجب تشكيل المجالس الحسينية منذ إنشائها على اشتراك عناصر مختلفة في أداء وظيفة القصد فيها مثل الموظفين والعلماء والتجار والأعيان وأعضاء العائلة . وقد بقى هذا الأساس مرجعاً لغاية الآن ، إلا أنه هذب وعدل كي يتفق مع التطور الاجتماعى والمصلحة العامة . بجعل الرئيس قاصب من المحاكم الأهلية بعد أن كان موطئاً إدارياً ، واختير العالم من القصة الشرعيين بعد أن كان من المأذوبين أو ممن هم دراية بعلم وفقه الإسلامى بصفة عامة . وعند انظر فى المسائل الخاصة بغير المسلمين يستندل بالقاضى الشرعى عضو يعينه وزير الحفانية من أهل ملة الشخص المقتضى الطر فى أمره ، أما عضو الأعيان فبقى كما كان ، ويختار من أهل المركز أو القسم الذى به محل توطن الشخص المقتضى النظر فى أمره . وقد عدل عن تعيين عضو العائلة بطرا إلى ما لوحظ من تضرب مصحته أحيانا كثيرة مع مصلحة القاصر أو المحجور عليه أو الغائب وأصبح حضوره اختياريا للمجلس ( مادة ٣٦ ق ) .

أولاً لاحظ أن اقانون استبقى لرياسة المجالس الحسينية المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة فى المجالس الحسينية بالمديريات والمحافظات ، كما استبقى الرئاسة للأمور فى المجالس الحسينية بالمراكز عند تعذر وجود القاصى الأهلى كما هو الحال فى جهات العريش والقصير ومرسى مطروح والواحات التى لا يوجد بها محكم أهلية .



أويرى في تشكيل المجالس الحسبية الجمع بين العناصر المتقدمة ، فيشكل مجلس المركز الحسبي ومجلس المديرية أو المحافظة الحسبي من قس أهلي بصفة رئيس ومن قس شرعي ومن أحد الأعيان . ويشكل المجلس الحسبي العالي من ثلاثة مستشارين من مستشاري محكمة استئناف مصر الأهلية أحدهم بصفة رئيس وعضو من المحكمة العليا الشرعية وأحد الموظفين الموحدون في الخدمة أو المتقاعدين .

وتشكل المجالس الحسبية الاستئنافية الأخرى من اثنين من رجال القضاء الأهلي أحدهم رئيس ، وأحد رجال القضاء الشرعي ، ومن عضوين يختاران من الموحدون في الخدمة أو المتقاعدين أو من بين الأعيان . وعند النظر في المسائل الخاصة بغير المسلمين يستدل بالعضو الشرعي عضو من أهل ملة اشخص المقتضى النظر في أمره ( تراجع المواد ١ و ٢ و ١١ من قانون المجالس الحسبية المعدن بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٣١ ) .

## درجات المجالس الحسبية

المجالس الحسبية درجتان : ابتدائية واستئنافية . والمجالس الحسبية الابتدائية قسمان : مجالس المراكز الحسبية ومجالس المديرية والمحافظات الحسبية . ويختص مجلس المركز الحسبي متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو المطلوب المحر عليه أو العائب لا يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، كما يختص باتخاذ جميع الإجراءات تحفظية المستعجلة مهما كانت قيمة التركة أو المال . ويتعين اختصاص المجالس الحسبية في مسائل الولاية الشرعية بمحل توطن الولي وفي جميع أحوال الوصية بمحل توطن المتوفى ، وفي مواد المحر بمحل توطن المحجور عليه أو المطلوب توقيع المحر عليه ، وفي مواد الغيبة بآخر موطن معلوم للعائب . ويجوز للمجلس في حالة ما إذا كان

القاصر متوط في غير محل توطى المتوفى أو إذا كان متوط فيه وانتقل إلى محل آخر أن يحيل المادة إلى المجلس الحسبي التابع له موطن القاصر . كما يجوز لمجلس المديرية الحسبي أن يحيل إلى مجلس المركز كل مادة يرى من الأوفق أن يتولى نظرها المجلس المذكور ( مادة ٤ و ٥ ق ) .

### الإجراءات أمام المجالس الحسبية

يُرفع الأمر للمجلس الحسبي في مواد بوصية والحجر والعيبة من أحد أعضاء العائلة أو من نيابة العامة أو كل ذى شأن ( مادة ١٠ ق ) . ويقدم الطلب إلى رئيس المجلس المختص . وعليه أن يقوم بجمع كافة المعلومات وعمل التحقيقات التي تسبب المجلس على إصدار قراره . كما يجب عليه عند ما يصلة بلاغ وفاة كل شخص عر حمل مستكن أو ورثة قصر أو غائبين أو فقدي الأهلية أن يتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحصر الأموال والمحافظة عليها ووضع الأختام عند الضرورة . وكل ذلك إذا لم تكن النيابة العمومية أو العمدة قد قدم بها فعلا أو كانت إجراءاتهم فيه غير مستوفاة . ويكون قيام رئيس المجلس بهذه الأعمال إم بنفسه وإما بواسطة معاون المجلس أو جهات الإدارة .

واللجلس قبل الفصل في الموضوع أن يقرر عمل تحقيقات تكميلية ، وله نداء أحد أعضائه لهذا الغرض كما له الاستعانة بأعمال أهل الخبرة .

والللمحصىم أن ينبؤوا عنهم أممه من يشاءون من المحامين أو من ذوى قرابهم . وجساته سرية لا يحضرها إلا أصحاب الشأن ومن يدعوه المجلس للمحصىم . ومع ذلك فإن الطلق بقرار يجب أن يكون علنا في مواد توقيع الحجر أو رفعه أو استمرار بوصية إلى ما بعد سن الحادية والعشرين أو سلب الولي سلطته على أموال محصوره أو الحد منها ( مادة ٢٠ لائحة تصيدية ) .

وتعتبر أوراق القضايا الحسبية من الأوراق الخصوصية لعديمي الأهلية ، فلا يسمح لغير ذوى الشأن أو وكلائهم أو الخبير المعين فيها بالإطلاع عليها إلا بإذن خاص من وزارة الحفانية ، وهى لا تأذن إلا إذا تحققت عدم إلحاق الضرر بعديم الأهلية . ولا تسلم كذلك قرارات التعامل وقرارات اعتماد الحساب بغير الناشين عن عديمي الأهلية إلا بإذن خاص من وزارة الحفانية وهى لا تأذن إلا عند تحقق عدم الضرر .

أما قرارات تعيين الأوصياء والقامة والوكلاء وعزلهم أو انتهاء مأموريتهم أو استمرار الوصاية أو رفعها وتوقيع الحجر أو رفعه وإثبات الغيبة وسلب الولاية أو إلحاد منها ، والشهادات الخاصة بهذه القرارات فتسلم لكل من يطلبها من ذوى الشأن ( المواد ٥٦ الى ٦٣ من اللائحة التنفيذية ) .

## هـرق الطعن فى قرارات المجالس الحسبية

قرارات المجلس الحسبية ثلاثة أنواع : الأول قرارات موضوعية أى خاصة بموضوع التركة أو مال المحجور عليه أو الغائب مثل القرارات الصادرة فى الحسب المقدم من نائب عديم الأهلية أو فى أحد التصرفات التى لا تحور مباشرتها إلا بإذن المجلس . والثانى قرارات خاصة بالحرية الشخصية وهى الصادرة فى صلوات توقيع الحجر أو رفعه أو رفع الوصاية أو استمرارها أو فى مع القاصر الذى بلغ الثامنة عشرة من التصرف . والثالث قرارات خاصة بشخص النائب عن عديم الأهلية أو الغائب مثل القرارات الصادرة بتعيينه أو عزله أو استبدال غيره به أو سلب سلطة الولى أو الخطر عليه فى إجراء بعض التصرفات بلا إذن .

أما النوع الأول فلوزير الحقانية وحده حق استئنافه . وذلك بناءً على  
بلاع من البينة العامة أو من أى شخص ذى شأن أو من تلقاء نفسه ، ولعل ذلك  
أظهر آية على حماية الدولة لعديمى الأهلية .

وأما النوع الثانى فللبنية العامة ولكل ذى شأن أن يستأنفه بنفسه ، وليس  
لوزير الحقانية حق التدخل فيه .

وأما النوع الثالث فيجب أن يفرق فيه بين حالة الأوصياء والقائمة والوكلاء  
المعينين من قبل المجلس وبين الأوصياء المختارين والأولياء الشرعيين ، فأما الصف  
الأول فليس لهم حق استئناف القرارات الصادرة بعزلهم أو استدال غيرهم بهم .

وأما الأوصياء المختارون والأولياء الشرعيون فقد منحهم القانون حق  
الاستئناف بدون وساطة وزير الحقانية . وهناك نوع خاص من القرارات التى تمس  
شخص الأوصياء والقائمة والوكلاء وهى القرارات الصادرة بحرمهم من مكافأة تزيد  
على عشرين جنيهاً . وهذه القرارات يجوز لجميع المحكوم عليهم استئنافها بعريضة تقدم  
لوزير الحقانية فى ميعاد شهر (مادة ٢٦ ق) .

القرارات المحلىس الحسبية بالمراكز والمحافظات تستأنف إلى المحلىس الحسبية  
الاستئنافية التى تشكل فى دائرة كل محكمة كلبية أهلية متى كانت قيمة التركة أو مال  
المحجور عليه أو العائب أو الشحص المطلوب المحر عليه لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .  
القرارات التى تصدر من مجلس المديرية الحسبية تستأنف إلى المحلىس الحسبي  
العالى .

القرارات التى تصدر من مجلس المحافظة الحسبية تستأنف إلى المحلىس الحسبي  
العالى متى كانت قيمة التركة أو مال المحجور عليه أو العائب أو الشحص المطلوب  
المحر عليه تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه .

## شكل الاستئناف

الاستئنافات التي تقدم من وزير الحفنية ترفع منه مباشرة إلى المجلس الحسبي العالي أو المجلس الحسبي الاستئنافي على حسب الأحوال بكتاب رسمي يصدر منه في ظرف تسعين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

والاستئنافات التي تقدم من الأوصياء المختارين أو الأولياء شرعيين ومن دوى الشأن واسبئة العمومية ترفع بتقرير في قلم كتاب المجلس الذي أصدر القرار في ميعاد ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار المستأنف .

## ملحظة عامة في نظام المجالس الحسبية

الآن . وقد استعرضنا تاريخ المجالس الحسبية واستظهر حالة تشريع القنم بشأنها ، يحق لنا أن نتساءل عما إذا كنا بلعنا نريد لها من الرقي والنجاح وعما إذا كانت مصالح عديمي الأهلية أصبحت في حرز واستقرار . أما أن مصالح عديمي الأهلية أصبحت لا خطر عليها من عبث العائدين ونهم الظالمين فلما لا نشك فيه . بل نؤكد أن المجهودات التي بذلت لم تذهب سدى وأنها أثمرت وأنتجت . ويقينا أن رؤساء المجالس الحسبية مصطلعون بالأعلاء الملقاة عليهم ومقدرون للمسؤوليات الخطيرة التي يحملونها في أعناقهم ، فقد زلت الشكوى القديمة من عدم قيام المجلس بحاسبة العائدين عن عديمي الأهلية عن إدارتهم للأموال التي تحت أيديهم . كما رالت الشكوى من تعرض مصالح عديمي الأهلية للصياغ ومن عدم جرد التركات وعدم رصدها في السجلات . وليس أدل على ذلك من بيان نتيجة استغلال أموال عديمي الأهلية في التركات والأموال المطورة بالمجالس الحسبية أي القائمة لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٣

١٤٣٣ هـ القاصيا المنظورة بالمجالس الحسينية لغاية ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٢ في

کال بیان التالی :

24—F

٢٠٨٨١٣ قصدا قيمة نصيب عديم الأهلية فيها لدية ألف جنيه .

٩٢٥٦ قضايا قيمة نصيب عديم الأهمية فيها يزيد على ألف جنيه .

٩٣٢ قصايا مال الغائب فيها يزيد على ٢٥ جنيتها.

٢١٩٠٠١ جملة القضايا المنظورة .

وأيضا إلى بيان المبالغ التي تخرجت من إدارة أموال عديمي الأهلية وبغنيين التي

تحت إشراف المجالس وبيان أنواع الاستثمار فيها :

— 34 —

٨٣٧ ٢٢١٩ مبالغ أودعت خزائن الحكومة .

٣٧٣ ٤٥٣٥٩ مبالغ أودعت صناديق التوفير بالبوستة بفائدة .

### المبالغ استثمرت في البنوك بفائدة :

الم

٩٥٩ ١١٠٥٥٩٤ في بنك مصر.

٣٦٩ ٥٢٦٥ في البنك الأهلي .

٦١٥ ٣١٤٧٢ في البنوك الأخرى .

1122333 923

١٩٢ ٩٣١٦٨ مبالغ استثمرت في التجارة .

٩٣٨ ٥٦٨٣٠٨ مبالغ استثمرت في شراء أطيان .

٩٤١ ٩٢٥٠٣ مبالغ استثمرت في عقارات أخرى .

فَقُلْ يٰٓعٰلَمِيْنَ

ما قبله

المبالغ استثمرت في شراء سندات :

لم جب

٠٨٥ ٢٩٥٧٢١ موحّد .

٩٥٥ ١٥٧٤٢ ممتاز .

٤٣٥ ١٢٨٧٢٢ بنك مصر .

٨٤٠ ٨١٧٢ بنك عقارى .

٥٦٦ ١٤١٣٣٦ أسهم أخرى .

٥٨٩٦٩٥ ٨٨١

١٠٥ ٢٥٣٣٥٨٩ جملة المبالغ .

أظهر مما تقدم أب المبلغ الذى نجت عن إدارة أموال عديمى الأهلية والغائبين فى القضايا المطورة بالمجالس الحسبية بلغت نحو مليونين ونصف مليون من الجنيهات ، وهذا بخلاف مبلغ ٢٢٥ مليا و ٧٤٦٨٣٠ جنيه لا يزال لدى الأوصياء والقمة والوكلاء لغية أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وهذه نتيجة تدل على مقدار نجاح المجالس الحسبية فى هذا الشأن . أما أنت بلغنا ما نريده لهذه المجالس من الرق فأمر لا ندعيه . ولكن أملنا فى استمرار الإصلاح واستتيع سنن الرق يشجعنا على التماؤل بحسن المصير وبلوع العدة المشودة ، لذلك كان لزاما أن ندلى هنا بما يحول فى خاطرنا بشأن سد القصر وعلاج العيوب واستكمال التشريع .

لأقبل أن نورد مقترحاتنا فيما يجب أن تكون عليه المجالس الحسبية في المستقبل يجب عيب أن تعرض لقد القدين بشأن تشكيل تلك المجالس إذ يقولون إن تشكيلها معيب ، وإنه مزيج غير متعده العصر . وإن القاصي الأهلى والقاصي الشرعى لا يلتقيان ، ويرتبون على ذلك ضرورة إلغائها بشكلها الحالى وإحالة أعمالها على المحاكم الأهلية وهى لذلك أهل . وحواب على هذا النقد الحرى ، أن العمل لا يثبت تلك الدعوى وأن القاضى الشرعى يعمل بجانب القاضى الأهلى فى وفاق ووثام ، ولم تقبل وزارة الحفنية أية صعوبة فى هذا الشأن . أما القول بأن فى إحالة أعمال المجالس الحسبية على المحاكم الأهلية مصلحة لها فليس سليما من كل وجه ، لأن أعمال المجالس الحسبية تمس بكان العائلة فيجب أن تكون الهيئة التى تدعى للطر فى أحوالها ذات صبغة خاصة تتفق مع الأعراض التى أسست من أجلها . لذلك كانت أساس أغلب الشرائع الأجنبية فى مسائل الوصية والقيمة إشراك مجلس العائلة فى الفصل فيها . وفى ألمانيا نفسها حيث ينفع نظام محكمة الوصية يوجد بجانبها مجلس الأيتام القروى الذى من واجباته أن يعرض عليها أسماء الأشخاص الذين يليقون للتعين فى وطبعة الوصى والمشراف أو كعضو فى مجلس العائلة وأن يراقب الأوصياء المقيمين فى دائرته فى أمر أداء واجباتهم نحو شخص القاصر وفى إدارة أمواله وأن يخطر المحكمة بما يراه فى هذا الشأن ، ويشارك أيضا مع محكمة الوصاية فى ألمانيا مجلس العائلة فى بعض الأحوال كما تقدم القول .

أما فى مصر فقد وصلنا إلى الحالة الحاصرة بعد تطورات دامت ستين سنة ، وأمكنا فى النهاية أن نوفق بين مقتضيات التقدم الحديث وتقليدنا القديمة بأن وضع على رأس المجلس الحسبية قضية المحكم الأهلية ولم يظهر لعاية الآن أن فى ذلك التشكيل عيب يلحق الضرر بمصالح عديمى الأهلية . لذلك لا نرى موجبا لتغيير الحالة الحاضرة .



## بعض آراء فقهاء التشريع الحالي

شورد هـ بعد ما تقدم أوجه النقص في التشريع الحالي وطرق معالجتها بحسب ما نراه .

١ - إتيام النائب العام برفع الاستئنافات بدلا من وزير الحقانية - ضرورة إشراك أعضاء النيابة في أعمال الجلسات :

نص القانون رقم ٥ لسنة ١٩١١ بتشكيل المجلس الحسبي على إعطاء وزير الحقانية حق رفع الاستئنافات عن القرارات الموضوعية وقرارات تعيين الأوصياء والقائمة والوكلاء وعزلهم . وكان الغرض من ذلك تمكين الوزير من مراقبة المجلس الحسبية مراقبة فعالة ليكشف عن عيوبها ومواضع النقص فيها . فبعدلجها من طريق «تشريع أو من طريق المنشورات» . وقد استمرت هذه الحالة لغاية الآن ، ونرى أنه آن الوقت للعدول عن هذه الطريقة . لأن رفع الاستئناف عمل قضائي ليس من طبيعة عمل الوزير ، ولأن «علة التي استنزمت ذلك قد زالت الآن لقبم الوزارة باصلاح المجلس الحسبية بعد دراسة عيوبها لتقديمها ولاخوف عيبها الآن من الخروج عن تلك الوصاية» . ولذلك نقترح أن يعطى النائب العام حق الاستئناف بدلا من الوزير ، لأن النائب العام موظف قضائي كبير ومن اختصاصاته تقصائية بحسب أحكام قانون المجلس الحسبية رفع الاستئنافات عن القرارات الصادرة في طلبات توقيع الحجر ورفعها وغيرها . وفي إعطائه حق الاستئناف عن القرارات الموضوعية اطرد لقواعد القانون في هذا الشأن ووضع للأمور في نصها . ونرى أيضا أن يكلف أعضاء النيابة العمومية بتحصير القضايا الحسبية والحضور في جميع جلسات المجلس الحسبية للدفاع عن حقوق عديمي الأهلية والغائبين كما هو الحال

الآن في المجلس الحسبي العالي . وبذلك يمكن للمجلس تكليفهم تحقيق ما ترى ضرورة تحقيقه من المسائل المعروضة . ويكون في ميسور وكلاء النيابة بوقوف على معرفة أحوال عديمي الأهلية ورفع القرارات التي يرون ضرورة استئنافها إلى النائب العام ليبدى رأيه فيها . فإدائهم هذا الإصلاح يكون اتجهت بالمجلس الحسبية إلى الوجهة الصحيحة التي تتفق مع طبيعة أعمال تلك المجلس وتكون قد زدها في ضمانات عديمي الأهلية والعائنين . لأن النيابة أقدر من غيرها على استخلاص حقوقهم . وكل ذلك لا يتناقض مع ما لوزارة الحفانية من حق الإشراف العام .

## ٢ - فتح الأوصياء والقائمة والوكلاء المعيين حق الاستئناف :

ليس للأوصياء والقائمة والوكلاء المعيين بحكم القانون الحالي حق الاستئناف عن قرارات عرهم أو استبدال عرهم بهم مع أن العزل أو الاستبدال قد يكون لخيانة نسبت إليهم فلا يمكنهم الدفاع عن أنفسهم وفي ذلك عين لهم . لذلك نرى ضرورة منحهم هذا الحق .

## ٣ - فتح إحصاء الأولياء على النفس لسلطة المجلس الحسبية :

لجئنا فيما مضى أن ليس للمجلس الحسبية . بحسب أحكام قانونها الحالي . حق النظر في مسائل الولاية على النفس . وهذا نقص معيب إذ لا معنى لأن نغني بالمال ولا نغني بصاحب المال . وأن نشغل المادة ولا نأبه بالروح . ولا فائدة من حفظ المال لشخص لم نحس تربيته ولا تأديبه . لذلك نرى ضرورة إخضاع الأولياء على النفس لسلطة المجلس الحسبية مع بيان الواجبات المفروضة عليهم نحو محجوريتهم من تربية الناصر وتعليمه وتوظيفه . والعناية بشخص المحجور عليه المريض ووضع في أحد المستشفيات وبيان الحقوق التي لهم على الناصر من طاعة لهم وملازمة لمرطهم بعد س الحضانة ومن تأديبهم إياه . مع تقرير حق

المجالس الحسينية في سلب ولايتهم سلبا كليا أو جزئيا كلما خالفوا شيئا من واجباتهم  
وفي معاقبة نقصر الذي يشد عن سلطة وليه باعتقاله مدة معينة في إحدى  
الإصلاحات بناء على طلب الولي .

#### ٤ - سلب الولاية على النفس إذا ارتكب الولي بعض الجرائم :

لنجد أيضا كيف أن القوانين الأجنبية عبت بדרء الخطر عن نقصر  
من مخاطرهم للأولياء المجرمين أو الفاسقين . وكيف أن القساوس الفرنسي يقضى  
بسلب الولاية بحكم انقاروب إذا ارتكب الأب جرائم معينة وحكم عليه فيها ،  
وكيف أنه أعطى العقوبة الحق في سلب الولاية إذا ارتكب الأب جرائم أخرى  
مبينة في القنون ، وكيف أنه أعطاهم بصمة عامة حق سلب ولاية الأب إذا كان  
إدمانه أو فسقه أو سوء معاملته للطفل تؤذيه في صحته أو في حياته أو في أخلاقه .  
ولم يرد في قنون العقوبات المصرية شيء من ذلك مع أهميته ، خصوصا وأن  
الأولياء على النفس يستمدون سلطتهم من القنون ولا رقابة عليهم بشأنها ، لذلك  
نرى إدخال بعض الأحكام من قبيل ما ذكر في قنون العقوبات المصرية .

#### ٥ - أوسع قنون موضوعي لأحكام الولاية والوصاية والقيامة وبعية .

أعما من أن قنون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أعرر مادة من سائر القوانين  
الحسبية السابقة فلا يزال ينقصه كثير من الأحكام الموضوعية التي يحتاج  
إلى تطبيقها قصة المجالس الحسينية فيضطرون للرجوع إلى كتب الشريعة  
الإسلامية وشرح القوانين الأجنبية لاستنباط تلك الأحكام وقد مر بنا كثير  
منها . ولذلك يحسن أن تؤلف لحة لوضع هذا القنون التفصيلي لمواد الولاية  
والوصاية والقيامة والبعية .

لألى هنا انتهى البحث الذي أردنا نشره بمناسبة العيد الخمسيني للمعالم الأهدية  
واشتراك المجالس الحسينية في هذا العيد الجليل والله ولي التوفيق .



THE HISTORY OF THE FRANKLIN COUNTY DEPT. OF AGRICULTURE





LES PRÉSIDENTS DE L'ÉCOLE D'INSTRUCTION (1880)





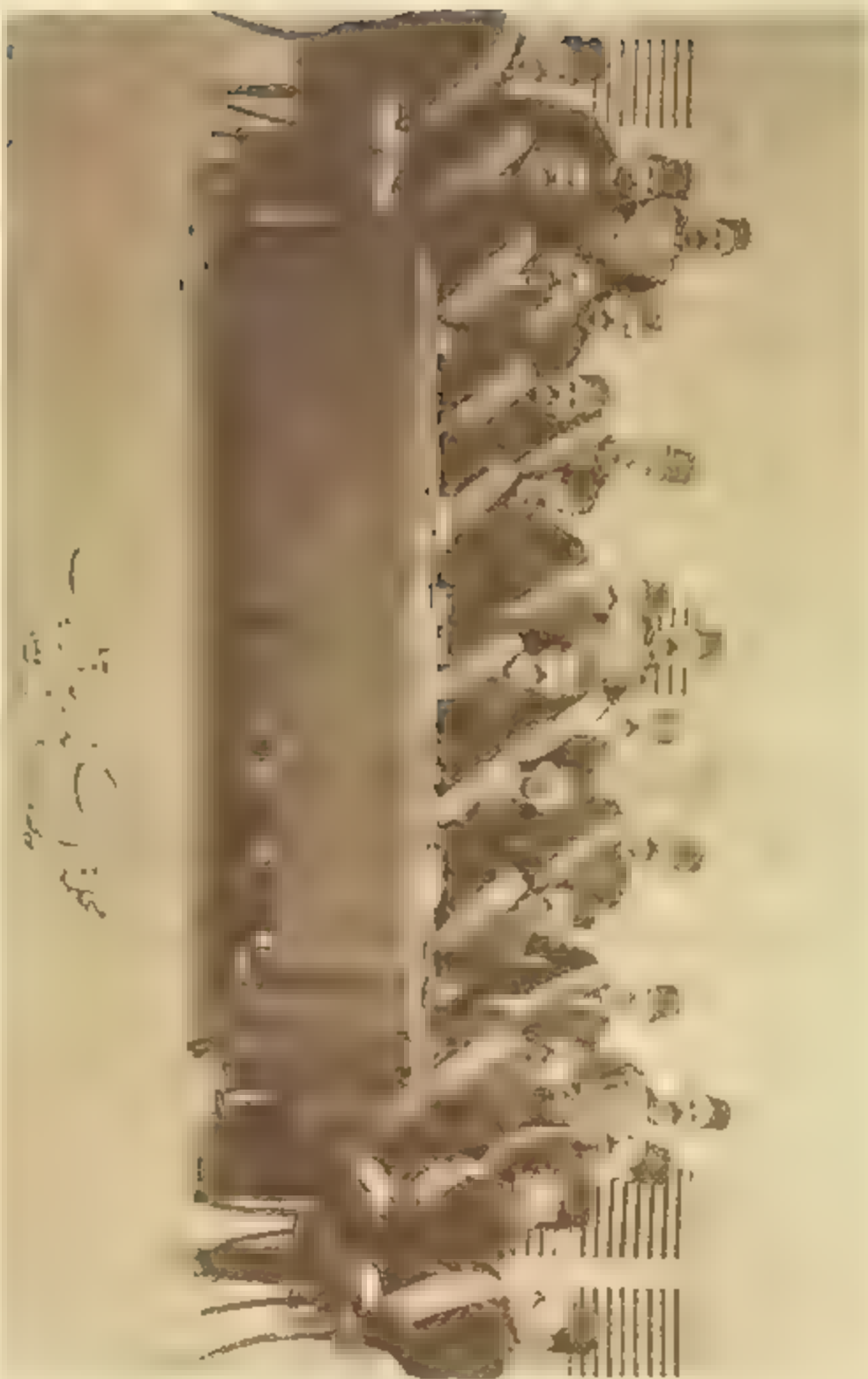
١٨٨٨  
 مـ ١٨٨٨  
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ALEXANDRIE EN 1888











—  
 1890  
 —

LES MARCHAIS DE TRIPOLI DE GRÈCE INSTAURÉ PAR L'ANDRÉ EN 1890.





١٨٩٧  
 قضاة المحكمة الابتدائية الرابعة في القاهرة  
 LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE QUATRIÈME INSTANCE DU CAIRE EN 1897





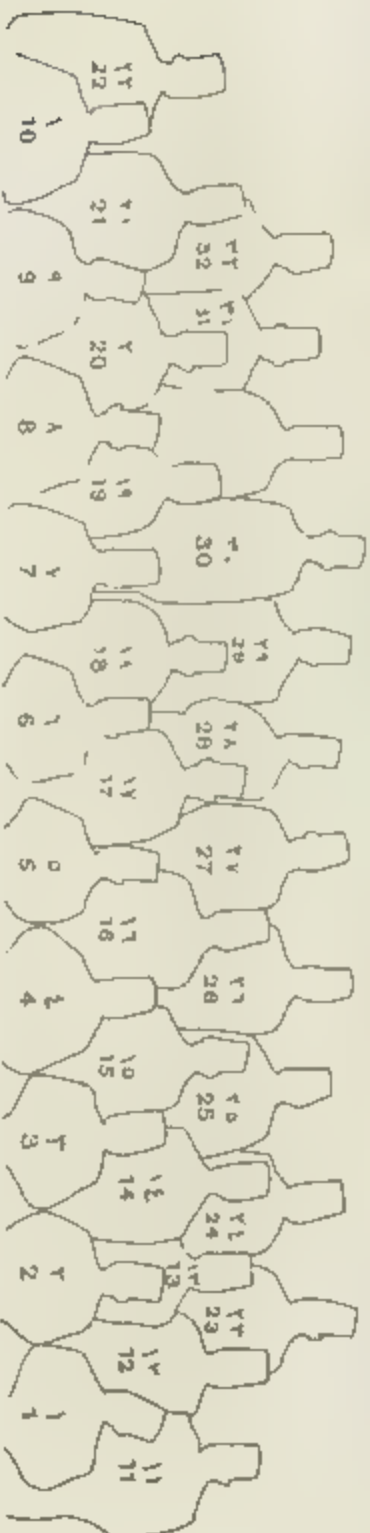
١٩٠٩  
LES JUGES DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DU CAIRE EN 1909





# قصة المحكمة المصرية ١٩٣٣ سنة

١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٢٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٣٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٤٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٥٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٦٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٧٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٨٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٠ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩١ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٢ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٣ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٤ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٥ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٦ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٧ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٨ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ٩٩ - عبد ربي المصطفى هادي  
 ١٠٠ - عبد ربي المصطفى هادي



## LES JUGES DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DU CAIRE (31 Decembre 1933)

1. Abou Zak E Bahhy Eff
2. Saad Boktor Bey Eff
3. Mahmoud Atak Eff
4. ARI Eff Bey
5. Abou Mahmoud Osman Bey
6. Mohamed Mahmoud Eff (Le President)
7. Saad Awwad Bey
8. Hassan Nigoub Eff
9. Kamel Hmaya Bey
10. Mohamed Mohamed M hanna Eff
11. Mustur Eff Eff
12. Mahmoud Abdel Rahman Eff
13. Abou Ali Mohamed Eff
14. Louis Monahmed Sabel Bey
15. Monahmed A y Pouchoy Eff
16. Ahmed Louly Eff
17. Mahmoud Abdel Nagy Abdel Rahim Eff
18. Mohamed Tewfik H y Eff
19. Mohamed Abdas Eff
20. Mohamed Nagib Eff
21. Hassan Monahmed Aghe Eff
22. Ahmed Yousef Eff
23. Kamel Azmy Eff
24. Monahmed Tewfik Radwan Eff
25. Mahmoud Eff Saad Eff
26. Ahmed Abou Hsar Eff
27. Monahmed Mohamed Medkour Eff
28. Louis Fatah Salama Eff
29. Mohamed E Chafar E Labban Eff
30. Mohamed Ahmed Ghoneim Eff
31. Mahmoud Fahmy Eff
32. Aziz Ghali Eff





1897  
THE REGIMENTAL BAND OF THE 1ST REGIMENT OF CAVALRY (1897)





LES JUDGES DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DE TANTA (21 Decembre 1901)





LES MAGISTRATS DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE D'ASHOLOT (14 Decembre 1933)





# رؤساء المحاكم الابتدائية (٣١ ديسمبر ١٩٣٤م)

١- حسن توفيق باشا ٢- مسلم بك باشا ٣- أحمد مصطفى باشا ٤- إسماعيل باشا ٥- محمد مصطفى باشا ٦- محمد مصطفى باشا ٧- أحمد مصطفى باشا ٨- إبراهيم باشا ٩- عبد الوهاب باشا ١٠- مصطفى باشا



## LES PRESIDENTS DES TRIBUNAUX DE PREMIERE INSTANCE (31 Decembre 1933)

- |                              |                        |                        |                      |                          |
|------------------------------|------------------------|------------------------|----------------------|--------------------------|
| 1 - Hassan Tawfik Bey        | 8 - Salim Zaki Bey     | 5 - Ahmed Michail Bey  | 7 - Ahmed Sa'oud Bey | 9 - Abdel Wahab Izzi Ef  |
| 2 - Mohamed Sedky Khalil Bey | 4 - Ismail Mohamed Bey | 6 - Mohamed Mahmoud Ef | 8 - Ibrahim Ard' Bey | 10 - Moustafa Roubdy Bey |





(Milletin Temsilcisi) **Mustafa Kemal Atatürk**  
 LE PRESIDENT DES TRIBUNAUX DE PREMIERE INSTANCE (11 Décembre 1911)



# وصف كل من المحلفين في الاستدانة (٢١ ديسمبر ١٩٣٣م)

١ - محمد كامل عددي  
٢ - عبد الله محمد عددي  
٣ - عبد الله محمد عددي  
٤ - عبد الله محمد عددي  
٥ - عبد الله محمد عددي

١ - محمد كامل عددي  
٢ - عبد الله محمد عددي  
٣ - عبد الله محمد عددي  
٤ - عبد الله محمد عددي  
٥ - عبد الله محمد عددي



## LES VICES PRESIDENTS DES TRIBUNAUX DE PREMIERE INSTANCE (31 Decembre 1933)

- 1 - Mohamed Kamel Eff  
(Sous Directeur des Tribunaux Nationaux)
- 2 - Iskandar Zia Bey
- 3 - Mahmoud Batek Jamail Bey
- 4 - Mohamed Charry Bey
- 5 - Mohamed Yassin Mahanna Bey

- 6 - Nasser Aly Bey
- 7 - Ibrahim Ahmed Chaleby Bey
- 8 - Abdel Aziz Ghoneim Eff
- 9 - Mahmoud Helmy Boula Bey  
(Sous Directeur des Tribunaux Nationaux)





LES VICES PRÉSIDENTS DES TRIBUNAUX DE PREMIÈRE INSTANCE (11 Décembre 1911)









(ج)

المحاكم الأهلية وقضاء المجالس المالية  
في الأحوال الشخصية لغير المسلمين  
لحضرة صاحب العزة أحمد صفوت بك

١ - علاقة المحاكم الأهلية بالمجالس المالية :

المجالس المالية لغير المسلمين هي محاكم وطنية مصرية لها ولاية القضاء على أتباعها في أحوالهم الشخصية . ولكن أحكامها لا توضع عليها الصيغة التنفيذية ، ولا ينفذها المحضرون ، بل تقوم السلطة الإدارية ، وزارة الداخلية وفروعها ، بتنفيذها بعد التأكد أنها صدرت من هيئة مختصة .

فإذا رفضت السلطة الإدارية تنفيذها لأنها صدرت من هيئة غير مختصة ، أو لأن الخصم حصل على حكم مخالف من مجلس ملى آخر ، وهذا يقع كثيرا ، أو لتعارض حكم منهم مع حكم صادر من المحاكم الشرعية ، فإن الأخصام يحأون إلى المحاكم الأهلية للطالبة للحق الثابت في الحكم الصادر من المجلس الملى ( كبلغ

نقطة أو طلب استلام طفل محكوم بحضاته أو ما يترتب على حكم من تملك مل ناشئ عن وصية أو ميراث ) فتفصل المحاكم الأهلية إذا فيما إذا كان الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص . فإذا ثبت لديها أنه صدر من مجلس ملى مختص بالنسبة لطرفى الخصوم والنسبة للموضوع حكمت بالحق ثابت فيه . أما إن ثبت لديها أنه صدر من مجلس غير مختص فإنها ترفض الدعوى .

وفي الحالة التى يثبت فيها أن الحكم المطالب بتنفيذه صدر من مجلس ملى مختص . لا تتعرض المحاكم الأهلية لمناقشة موضوع الحكم . لأنه ما دام صادرا من هيئة مختصة بالفصل فيه فإنه يجوز فى طرهما قوة الشيء المحكوم به ' .

فمهمة المحاكم الأهلية تقتصر على التحقق من اختصاص المجلس الملى الذى أصدر الحكم . وهذه المحاكم هى المرجع فى تقرير مدى اختصاص المجلس المالية وتفسير القوايين والقواعد التى بنى عليها هذا الاختصاص .

وإذا فعلاقتها بالمجالس المالية هى علاقة إشراف على الاختصاص فقط . وسرى أن المحاكم الأهلية أدت وظيفتها بدقة فبينت بتفسير لصحيح للبدئ التى قام عليها اختصاص المجالس المالية .

## ٢ - شؤون القضاء الملى :

القضاء الملى فى مصر أثر من نظام العصور الوسطى الذى سادت فيه نظرية شخصية القوايين<sup>(١)</sup> التى بمقتضاها يحاكم كل شخص مدين وحائيا حسب شريعة موطنه أو دينه ، لا حسب شريعة البلد الذى يستوطنه .

(١) استنف ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ محاماة ٣ ص ٢٩٨ مجلة ٣٣٧ وجز ١٢ أبريل سنة ١٩٢٤ محاماة ٤ ص ٩٣١ مجلة ٧١١

(٢) System de la personnalité des lois

وأكدت دعا سلطان محمد الصانع بطرق الأرمس الراهب يواقيم من مدينة بروسة وأسكنه القسطنطينية سنة ١٤٦١ م وأعطاه هذه السلطة على أتباعه ، وأقام ربات اليهود موسى كابسانى رئيسا على اليهود ومنحه هذه السلطة أيضا " .

١ وفي تاريخ الإسلام عليه مائة مائة من بعض أمر المسلمين في رؤسهم "فقد لدهم ثم من كل قطار  
 ثانياً عهد جده في توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 مائة وأربعين من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 ح ١١ ص ٤٠٤ وفي توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 في أمواتهم وأصحابهم (ح ١٢ ص ٤٢٥) وفي توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 وكما أنهم القديس محمود علي بن علي في عهد من بعده (ح ١١ ص ٢٩٢) وفي توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 في أمواتهم وأصحابهم (ح ١٢ ص ٤٢٥) وفي توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة  
 في أمواتهم وأصحابهم (ح ١٢ ص ٤٢٥) وفي توقيع من بعده (الذي هو لا يوركن) سنة أربع وأربعين وسبعمائة "وبعدت في سنة

(2) De Hammer, *Histoire de l'Empire Ottoman*, p. 109.

(7) Van den Steede de Jhay D. *La situation légale des sujets Ottomans non musulmans* p. 80. Young, *Corps de Droit Ottoman*. II. p. 150.

وأُترتب على ذلك أن صارت كل طائفة منهم مستقلة استقلالاً ذاتياً تماماً  
توكل ولاية الحكم فيها إلى رئيسها الدينى وهو يهوض من قبله المطارنة في الأرياف  
بالتقيام بها، وبقيت هذه الحالة إلى منتصف القرن لتاسع عشر .

لقد تأصلت سلطة البطارقة في الأستانة وسلطة أساقفتهم في الأمصار . لأن  
العقائد الدينية كانت أساس الحياة الاجتماعية والمعاملات لسياسية والإدارية . ولأن  
كل طائفة كانت تنضوى تحت لواء رئيسها الدينى ليحتمى أفرادها بإسطة جماعتها .  
ويتوصلوا جماعاً إلى ما يعجزون عن الحصول عليه أفراداً . وصدر المسيحيون  
يرجعون في كل أمورهم عدا الشؤون السياسية إلى رؤسائهم الدينيين . وهؤلاء  
يطبقون القوانين الكنسية<sup>(١)</sup> في المسائل الدينية والجنائية . والقانون الروماني بجميع  
أجزائه<sup>(٢)</sup> في الأمور المدنية<sup>(٣)</sup> .

لكن السلاطين ما لشوا أن شعروا بعظم سلطان رجال الدين الذين كان هم حق  
الجنس . وحق النفي . وفرص الضرائب على أتباعهم لأنفسهم . وحماية الخزينة  
للحكومة<sup>(٤)</sup> . فضلاً عن الطر في كل الأمور الروحية وعما لهم من السلطة في تعيين  
الأساقفة وعمرهم ومخاراتهم .<sup>(٥)</sup> شعر السلاطين بذلك وأدركوا أن ما منحوه هؤلاء  
الرجال من سلطة مدنية وإدارية أصبح غلا في عتق الإدارة بعامه ومانعاً

(١) مذكرة عالي باشا إلى لورد كلاركند وزير خارعة . عا ١ بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٢٧١ الموافق ١٢ مايو  
سنة ١٨٥٥ ( قاموس الإدارة والقضاء لقلب جلال الطمة الفرنسية ج ١ ص ٦٥٥ ) .

(٢) Droit Canonique.

(٣) Le Corpus Juris Civilis.

(٤) Van den Steen de Juhay, p. 107

(٥) Young, Corps de Droit Ottoman. II, p. 140.

وقاموس جلال، ج ٥ ص ٢٧٩ - ٢٨١ تحت عنوان : عطاء المولى الروم الأرثوذكس .

(٦) مذكرة عالي باشا إلى وزارة الخارجية الإحد . ي ١٣ مايو سنة ١٨٥٥ السابقة الإشارة إليها .

من توحيد الأمة . على أن المبحين أنفسهم ما كانوا راصين بتلك السلطة المتفقة لما يشوبها من الموضي في الاحتصاص والموضي في الأحكام . وم يداخل أرببها من الأهواء والأغراض . وكثيرا ما تشكوا من ظلم آناهم الروحانيين إلى السلاطين وإلى الدول العظمى . فقد رفع روم الأستانة مذكرة إلى سفير إنجلترا قالوا فيها ما معناه :

”**أ**ت دينا المقدس بداس تحت أقدام البطرق والأسقمة . ونحن لا نجد عندهم أية عناية بأحوالنا الروحية ونحمل منهم كل المظالم . فالبطرق مع المجمع يعتبر الاسقميت إقطاعات يقطعها للأسقمة الذين يغفلون لهم في الحرية أكثر من غيرهم . وهؤلاء إذ اشتروا مراكهم بأثمان عالية يرجعون بها على القسس ، والقسس يرجعون بها على الأهلى ... بالمال يمنحون درجة الكهوت إلى العاسقين . والمال يفسخون الزواج الصحيح ويديحون الزواج الباطل . من أجل المال يحاكون ويحازون القسس الأبرياء ويررون أعمال المذنبين . يتجرون بالحرمان . لا يرعون خراف الرب بل يحرون أصوافهم حتى جلودهم ... جهلاء أقطاط علاظ القلب منغمسون في الشهوات الدنيئة . ليس عليهم رقيب يجارى المسىء منهم ... ومهما أسءوا ومهما تشكى الأتاع من قسيس فلا يحازى . بل كل جرانه أن يستبدل به من ليس خيرا منه ، وأن ينقل إلى أسقفية أكبر وأكثر مغنا” .

**ف**رأى السلاطين تأمينا لرعاياهم وتحقيقا لسلطانهم أن يحدوا من هذه الامتيازات التي نرحت عما وصعت له مع زوال الأسباب الداعية لها . فبدأ

1 Khourroff Zohrah, "Les privileges des Patriarches dans la revue Egypte Contemporaine." Tome XX: p p. 134, 142, 146, 147.

(2) De La Jonquière, Histoire de l'Empire Ottoman T. II. p. 464.

وفي الكتاب أمثلة كثيرة لذلك

Senostria Sidarousi. Des patriarchats p. 40.



النزاع بين السلطة العامة وبين البطارقة . تلك تريد تحقيق سيادتها وهؤلاء يريدون المحافظة على امتيازاتهم . ولعل هذا النزاع أشده في القرن التاسع عشر حين ظهرت مبادئ جديدة للحكم على قاعدة فصل السلطات وتوحيد أحكام الإدارة العامة . ورغبت الدولة العلية في تنظيم مصالحها الداخلية .

وانتهى النزاع بالخط الهامبوني في ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٢٧٣ ( ١٨ فبراير سنة ١٨٥٦ ) عقب انتهاء حرب القرم وقبل عقد مؤتمر باريس . وهو دستور الدولة العلية في ذلك العصر . وبمقتضاه نظمت الإدارة والمحاكم في كل المملكة ونص على تنظيم البطاريكات أيضا وسدح اختصاصها الإداري والمدني والجنائي . وأبقى لها دعاوى الأحوال الشخصية فقط إذ جاء به أن :

”جميع الدعاوى التي تحدث فيما بين أهل الإسلام والمسيحيين وبقى التبعة غير المسلمة . أو بين المسيحية وبين باقي المذاهب المختلفة غير المسلمة ، تجارية كانت أو حسنية فتحال إلى دواوين مختلطة . والمجالس التي تعقد هذه الدواوين لأجل استماع الدعوى تكون عنية بمواجهة المدعى والمدعى عليه « والشهود (مادة ١٦) ” .

”أما الدعاوى العائدة إلى الحقوق العادية ( المدنية ) فينبغي أن ترى شرعا أو نظاما بمحضور الوالي وقاضي البلدة ( القاضى الشرعى ) في مجالس الإيالات « والألوية المختلطة أيضا وتجرى المحاكمات الواقعة في هذه المحاكم والمجالس عند « (مادة ١٧) ” .

”أما الدعاوى الخاصة مثل الحقوق الإرثية فيما بين شخصين من المسيحيين « وبقى التبعة غير المسلمة فتحال على أن ترى إذا أراد أصحاب الدعوى بمعرفة « البطريرك أو الرؤساء والمجالس (مادة ١٨) ” .

أو يقصد بالدعوى الخاصة دعوى الأحوال الشخصية كالنفقة والمهر والخهر والإرث والوصية . وم ذكر الإرث بينها نصا بعدة "مثل الحقوق الإرثية" إلا على سبيل التمثيل لأهميته لا على وجه الحصر . فكل هذه الدعوى جعلت من اختصاص البطارقة أو مجلس الطائفة بشرط "إرادة أصحاب الدعوى" أى باتفاق جميع الخصوم فيها كلها لا فى دعوى الإرث وحدها<sup>(١)</sup> .

فإن لم يتفق الخصوم على الترافع إلى البطريركخانه كانت المحاكم الشرعية هى المختصة لأنها صاحبة لولاية العامة فى الأحوال الشخصية .

وأكدت اشتركت محكمتان فى اختصاص واحد تنازعنا وتصارت أحكامهما . ويظهر أن المحاكم الشرعية تعرضت للحكم فى دعوى بعض المسيحيين الخاصة بالزواج والطلاق والوصاية لاتجاه أحد الخصمين إليها . أو لعدم اتفاهم على تحكيم البطريركخانه ، فتشكى من ذلك البطارقة ، فصدر تحريران ساميان ( مشوران من جلالة السلطان ) لها قوة تشريعية . فى ٢٣ جمادى الأخرى سنة ١٣٠٨ ( ٣ فبراير سنة ١٨٩١ ) لبطريركية الروم الأرثوذكس ، وفى ٢١ شعبان سنة ١٣٠٨ ( أول أبريل سنة ١٨٩١ ) لبطريركية الأرمن الأرثوذكس نص فيهما على طريقة جلب الرهد واستنطاقهم وحسبهم وتخليصهم اليهم . ثم على تأييد من لبطريركخانتي من الحق فى رؤية دعوى النفقة ، والتراخومة ( الدوطة ) المتولدة عن مواد عقد السكاح ومسحه ، ودعوى الجهاز البطريركخانه .

ثم انقرد المحرر الخاص ببطريركخانه الروم الأرثوذكس بذكر مسألة الوصية فقبل فيه :

(١) استئناف ١٢ يناير سنة ١٩٢٠ عمارة ١ من ١٨٩ نمرة ٣٠ والمجموعة ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ من ١٩٢٢

المجموعة ٢٤ عدد ٧٦

(٢) دعوى جريس بحرى مدروجه خاصة بنفقة ( فيليب جلادج ٥ من ٢٢٢ طبعة اسكتريه سنة ١٨٩٤ ) .

”أما مسألة الوصايا فهذه مع كونها من الأمور الحقوقية ، ولم كان أمر تدقيق المنازعات المتعلقة بها وتسويتها مما يقتضى النظر فيه يجلس البطريكخانة المختلطة ، فالوصية انى تظهر بتركة من يعقب ورثة صغاراً أو كباراً من المسيحيين متى كان مصدق عليها من البطريكخانة تكون معتبرة بالمحكمة“ .

فُظن من ذلك أن دعاوى الوصية ، ومواد الزواج والطلاق ، وما يتبعها من صفة ومهر وحهار وإثبات نسب ، لا تحتاج إلى اتفاق الطرفين فيها على تحكيم البطريكخانة ، لأنها دعاوى دينية وداحلة فى اختصاص الطوائف من انقدم لا لخطط الهمايونى ، أو أن هذا الحكم الجديده هو التفسير التشريعى للخطط الهمايونى الذى أقره الباب العالى وأمر المحاكم بتبعه ، لأن هذه المشورات لها قوة القانون . وإذا لا يبقى من الدعاوى التى تختص بها الطوائف والتى يجب اتفاق الطرفين فيها طبق نص الخطط الهمايونى إلا دعاوى الميراث“ .

وأقد عمم حكم هذين المشورين لكل الطوائف بمشور ثلث صدر فى ١٩ شوال سنة ١٣٠٨ (مايو سنة ١٨٩١) نص فيه على أن :

”كما ينبغي مراعاته من التعهدات المذكورة وتعين بالتحريات العمومية السالف ذكرها من جلب الرهبان وتوقيفهم واستنطاقهم لأجل المواد الحقوقية والجزائية وتحليفهم ايمين عند الاقتضاء ، ومن دعاوى العقود المتولدة من عقد وفسخ الأنكحة يكون بالطبع شاملاً لسائر الملل غير المسلمة“ .

(١) قاموس الإدارة والقضاء ببلادج ٥ ص ١٩٢ — ١٩٣

(٢) كانت المحاكم المصرية أهلية وشرعية ومختصة مسير إلى سنة ١٨٩١ على اختيار أن كل الدعاوى التى من اختصاص الطر بكمانات يجب فيها اتفاق الطرفين ثم عدت عن ذلك بعد هذه المشورات واكتفت باتحاد الملة بدل اتفاق الطرفين وقصرت وجوب اتفاق الطرفين على دعاوى الإ — جد

وَمَعَ أَنَّ هَذَا التَّعْمِيمَ وَرَدَ أَصْلًا عَلَى جَلْبِ الرِّهَانِ وَحَبْسِهِمْ وَتَحْلِيمِهِمْ ، وَعَلَى دَعْوَى التَّهْقُوتِ فَقَطْ ، فَقَدْ سِيرَ عَلَى تَعْمِيمِهِ عَلَى مَا عُدَا ذَلِكَ ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ التَّسْلِيمَ بِهِ ، بَلْ يَبْقَى دَائِمًا مَوْضِعَ نَظَرٍ .

وَهَذِهِ التَّحْرِيرَاتُ اثْنَاثَلَاثَةٌ أُبْلِغَتْ إِلَى الْحُكُومَةِ الْمِصْرِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

وَأَقْدَمَتْ الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةُ ثَلَاثَ طَوَائِفَ نِقَوَانِينَ هِيَ : الْأَقْبَاطُ الْأَرْتُودُكْسُ بِأَمْرِ عَالٍ فِي ١٤ مَآيُو سَنَةِ ١٨٨٣ <sup>(٢)</sup> ، وَالْإِنْجِيلِيُوتُ الْبُرُوتَسْتَنْتُ بِأَمْرِ عَالٍ فِي أَوَّلِ مَارَسِ سَنَةِ ١٩٠٢ ، وَالْأَرْمَنِ الْكَاثُولِيكُ بِقَانُونِ نَمْرَةٍ ٢٧ سَنَةِ ١٩٠٥ <sup>(٣)</sup> .

وَلَمْ تَخْرُجْ الْحُكُومَةُ الْمِصْرِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ عَنْ دَائِرَةِ الْخَطِّ الْهَامِيُونِي وَالْمُنْشُورَاتِ الْمَفْسُورَةِ لَهُ ، حَسَبَ مَا فَهَمْنَا مِنْهَا عَلَى الْوُجْهِ السَّابِقِ بَيَانَهُ ، فَخَصَّتْ بِالنِّسْبَةِ لِكُلِّ طَائِفَةٍ عَلَى أَنَّ مَجْلِسَهَا يَخْتَصُّ بِالْمَصِلِ فِي مَوَادِّ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ بَيْنَ أَفْرَادِ الطَّائِفَةِ فَقَطْ ، إِنَّمَا لَا يَمُصِلُ فِي دَعْوَى مِيرَاثٍ إِلَّا بِتَمَقُّقِ جَمِيعِ ذَوِي الْأَشَانِ فِيهَا <sup>(٤)</sup> .

وَأُغِيرَ هَذِهِ الطَّوَائِفُ الثَّلَاثُ تَسْتَمِدُّ وَلَايَتَهَا مِنْ الْخَطِّ الْهَامِيُونِي وَالْمُنْشُورَاتِ الْمَلْحَقَةِ بِهِ .

وَفِي سَنَةِ ١٩١٥ لَمَّا انْفَصَلَتْ مِصْرُ عَنْ تَرْكِهَا صَدَرَ الْقَانُونُ نَمْرَةٍ ٨ سَنَةِ ١٩١٥ الَّتِي أَحَارَ لِلطَّوَائِفِ الدِّيْنِيَّةِ الْإِسْتِمْرَارَ فِي وَلَايَةِ الْحُكْمِ الْقَائِمَةِ بِهَا بِأَنَّ نَصَّ عَلَى أَنَّ :

(١) قَامُوسُ الْإِدَارَةِ لِلْجَلَادِجِ ص ٥٠٥ ١٩٦

(٢) تَحْدِيدُ قَانُونِ نَمْرَةٍ ٣ سَنَةِ ١٩١٢ ثُمَّ بِالْقَانُونِ دَقْمِ ١٩ سَنَةِ ١٩٢٧ الَّتِي أَعَادَ الصِّلَ بِقَانُونِ سَنَةِ ١٨٨٣

(٣) الْمَقَامَةُ الْأَوَّلَى لِكُتُبِهِ دَاكِيَّةِ مَعْنَى الْأَمْرِيكَانِ ثُمَّ بِالْإِنْجِيلِيِّ وَكَذَلِكَ مَعْنَى مَعْمُودُ أَرْمَنِ دَاكِي وَكُلُّ وَرَارِهِ مَعْرُوفٌ وَوَسْطُهُ وَتَسْبِيحُهُ مَعْرُوفٌ مِنْ عَالَمِهِ وَوَسْبَانُ .

(٤) مَعْدَةُ ١٦ مِنَ الْأَمْرِ الْعَالِيِّ ١٤ مَآيُو سَنَةِ ١٨٨٣ ، مَعْدَةُ ٣٠ لِأَرْتُودُكْسٍ وَمَعْدَةُ ٣١ مِنَ الْأَمْرِ الْعَالِيِّ فِي أَوَّلِ مَارَسِ سَنَةِ ١٩٠٢ ، مَعْدَةُ ١٦ لِلْإِنْجِيلِيِّ وَمَعْدَةُ ١٦ مِنَ دِيُونِ نَمْرَةٍ ٢٧ سَنَةِ ١٩٠٥ ، مَعْدَةُ ١٦ لِأَرْمَنِ الْكَاثُولِيكِ .

”السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية تستمر، إلى حين الإقرار على أمر آخر، على التمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية...“.

”وعلى ذلك فإن السلطات القضائية المذكورة هي وهيئات التي بواسطتها تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولاً لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدّها لعية الآن من المعاهدات والعهودات والبراءات العثمانية“.

والمقتضى هذا القانون أصبحت الطوائف تستمد ولاية الحكم من الحكومة المصرية مباشرة، واقطعت صلتها بالتشريع العثماني، إنما بقي اختصاصها محدوداً بنحط الهايوني والمشورات اللاحقة له التي لم تمسها الحكومة المصرية بالتعديل إلى الآن.

والطوائف التي لم تنظم أمورها من قبل الحكومة المصرية تتمتع بولاية الحكم في دعاوى الأحوال الشخصية كالطوائف المنظمة بقانون بلا أدنى فرق وبشرط واحد، هو أن تكون الطائفة معترفاً بها رسمياً من قبل الحكومة المصرية «عماد تعيين رئيسها»<sup>(١)</sup>.

ولما كان النحط الهايوني ينص على إنشاء مجالس مختلطة من رجال الدين ومن أعيان الطائفة ينتخبون ويشاركون معاً في إدارة أمور الطائفة، ومنها الفصل في القضايا، وبمقتضاه أنشئت فعلاً مجالس مختلطة في أكثر الطوائف ببلاد الدولة العلية، فقد طلبت الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٦ من رؤساء

(١) استئناف ١٨ يونيو سنة ١٩٢٤ المجموعة ٢٤ عدد ٨٩ و ١٢٠ مزارسة ١٩٢٠ المجموعة ٢٤ عدد ٢١ و ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ المجموعة ٢٣ عدد ٨٥ ومجلس حسي مصر ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ بحاماة ٤ ص ٢٥ عدد ١٩

(٢) كتاب له عليه من بحاصه مصر - مع ٤ جولة سنة ١٩٠٦ رقم ١٢٦ وكتاب له من بحاصه مصر - مع ١٥ جولة سنة ١٩٠٨ مرة ١٨١

الطوائف التي لم تنظم قوانين أن يضعوا لائحة بنظام الإجراءات الداخلية لديهم ليعرف منها على وجه قاطع الهيئة التي تتولى الحكم والإجراءات التي تتبعها ويسير عليها المتقاضون . وأندرت التي تتوانى في ذلك بعدم تنفيذ أحكامها من قبل الإدارة . فقدم أكثر الطوائف اللوائح التي تسير عليها .

فأما التي لم تقدم لوائحها للآن . ومنهم الإسرائيليون القراءون والسريان الأرثوذكس والأرمن الأرثوذكس ، فقد امتنعت الحكومة عن تنفيذ أحكامها .

لكن امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها من قبل رجال الإدارة لم يسلبها ولاية الحكم . بل لازالت هذه الولاية باقية لها ولا زال حكمها صحيحا واجب الاحترام مادام عليه تصديق الطرق صاحب ولاية الحكم بمقتضى البراءات القديمة والخط الهايوتي والمشورات المفسرة له . فإذا لم تعذه الحكومة إداريا بلحا صاحب الحكم إلى المحاكم النظامية أهلية أو مختنطة في طلب الحق الثالث له به . فإن كان الحكم مثبت لحالة قانونية كإعلام وراثته أو حكم بطلاق . فإن صاحبه يطلب لدى المحاكم المختصة بما يترتب له على هذا الحكم من الحقوق . وإن كان حكما بدفع مبلغ من المال كعقبة ، أو تسليم عين كالجهاز . أو باستلام طفل . بادر إلى رفع دعوى الحق الثابت له بالحكم لدى المحاكم الأهلية أو المختنطة أو استولى بنفسه على ما هو محكوم له به .

..

وأقد تعددت الطوائف في مصر وبلغت أربع عشرة طائفة تختص بالحكم بين أتباعها فقط . منها أربعة أرثوذكسية وهي القبط والروم والأرمن والسريان ويبلغ عدد الآخرين مائة وعشرين نفسا ، وسبعة كاثوليك وهي القبط والأرمن والروم

والسريان والكلدان واللاتين والموارنة . وواحدة برونتست وثلاث يهودية وهي  
الربانيون والقراعون وربانيو الإسكندرية .

ولكل منها قانون موضوعى وقانون إجرأى ولائحة رسوم مختلفة .

ولكن من حسن الحظ أن القانون الموضوعى يكاد يكون واحدا لجميع  
اطوائف الكاثوليكية ، كما يكاد يكون واحدا أيضا لجميع الطوائف الأرثوذكسية  
لاتفاقها جميعا فى القواعد والأصول . وانحصار الاختلاف بينها فى التفاصيل .  
وأهم ما يختلف فيه القانون الكاثولىكى عن الأرثوذكسى هو إجارة الطلاق  
فى الثانى وعدم إجارته فى الأول . والاستعاضة عنه بالتفريق الجسمى .

لكن إن الأسباب التى تجبر الطلاق عند الأرثوذكس تجيز التفريق الجسمى  
عند الكاثوليك .

والتفريق الجسمى " هو المبعدة بين الزوجين فراشا ومائدة وسكنا .

أما القوانين الإجرأية فكلها مختلفة . فى بعضها تصدر الأحكام من رجال  
الدين فقط " ، وفى بعضها من رجال الدين والعلمانيين . وفى بعضها لا تستأف  
الأحكام " وفى بعضها تستأف . وبالسبة لدعوى فسخ الزواج عند الكاثوليك  
لا يصير الفسخ نهائيا إلا بعد التصديق على الحكم الاستئفى من محكمة الدما  
فى روما . والإجراءات عند جميع الطوائف سرية إلا عند الاسرائيليين الربانيين  
فى مصر فهى علنية .

(1) Séparation des Corps

(٢) الطوائف الكاثوليكية فى مادة الزواج .

٣ - أراء يون . فى الإسكندرية والقراون .

١٤. الرسوم فلا ضابط لها عند أكثر الطوائف . وبعضها يجعل الرسوم ثلاث فئات : فئة للأغنياء ، وفئة للفقراء ، وفئة لمتوسطي الحال <sup>(١)</sup> ، والقسيس يطبق ما يشاء منها على من يشاء . وبعضها ليس له رسوم مقررة " وإنما هي المروءة واللياقة من المقضى له ، وليس على المحسن من سبيل <sup>(٢)</sup> " .

### ٣ - الدعوى الداخلية في اختصاص المجالس المالية .

كشأن من نص الخط الهمايوني والتحريرات السامية اللاحقة له أن اختصاص المجالس المالية مقصور على دعوى الأحوال الشخصية والإرث والوصية . ونصط الأحوال الشخصية لم يرد فيها . بل كل مورد فيها هو قوله الدعوى الخصوصية "أى المتعاقبة بشخص الإنسان" <sup>(٣)</sup> وقد فسرت بذكر بعض الدعوى في التحريرات السامية . فورد فيها دعوى الزواج والطلاق والنفقة والتراخومة (دوطة) والجهار والوصية والإرث . فكان اختصاصها يشمل ما تختص به المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين الآن . وأوضح ذلك صراحة الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بتظيم طائفة الأقباط الأرثوذكس ، إذ نص فى المادة ١٦ على أن : " من وظائف المجلس المذكور أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من الدعوى المتعاقبة بالأحوال الشخصية الواضحة أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذى صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة " .

وكتاب الأحوال الشخصية المشار إليه هو كتاب قدرى باشا . وبذلك يكون اختصاص الطوائف ممثلاً تماماً لاختصاص المحاكم الشرعية فيما عدا

(١) الزوم الأرثوذكس .

(٢) رد طائفة الإسرائيليين القرائين على استعظام وزارة الحفائية عن ترجمة الرسوم .

(٣) Etat des personnes.

(٤) قاموس ويليب جلال ج ٥ ص ١٩٣



دعوى الوقف ودعوى الهبة لأنها متعلقة بمواد عينية . ولم يتقص من هذا الاختصاص إلا مواد الوصاية والقوامة والحجر التي أخرجت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، وجعلت من اختصاص المجالس الحسبية ، وهى فرع من المحاكم الأهلية ، بقانون ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥

وأعلى ذلك تكون مجالس الطوائف مختصة الآن بالدعوى الآتية :

(١) دعاوى الزواج والطلاق والفرقة والطاعة .

(٢) دعوى النسب .

(٣) دعوى الحضانة .

(٤) دعاوى النفقات والمهر والجهاز .

(٥) دعوى الوصية .

(٦) دعوى الإرث فى صورة اتفاق الطرفين فيها فقط .

وأعز هذه الدعوى مثار نزاع بين المجالس المالية وبين المحاكم الشرعية ، أو بينها وبين المحاكم الأهلية .

فكثيرا دعوى السبب إن تفرعت من دعوى وراثية تدعى المحاكم الشرعية الاختصاص فيها ، ولكن المحاكم الأهلية تجعلها من اختصاص المجالس المالية لأن توزيع الميراث شئ وإثبات النسب شئ آخر يخالف له (١) .

(١) استئناف مصرى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ الحاماة ٢٩ ص ٨٩٥ و ٤٩١ رالدعوى بمر ١١٢٩ مدنى سنة ١٩٣١ أسبوط الكلية .

(٢) استئناف مصر الأهلية ١١ أبريل سنة ١٩٢٨ الحاماة ٨ ص ٩١٤

أو دعوى الجهاز والمهر والدوطة، إن حلت من كل اعتبار شرعى مثل استحقاقها عند العرق أو الوفاة قبل الدخول، تكون من اختصاص المحاكم الأهلية، لأنها تصير دعوى مدنية متعلقة بحقوق مالية .

أو دعوى الوصية ادعت الاختصاص فيها المحاكم لشرعية في مصر وفي بلاد الدولة العلية في بعض الدعاوى لارتباطها مع دعوى الميراث . وكان ذلك من أسباب تشكي البطريكخات في الدولة العلية ، لأن المحاكم الشرعية كانت تطل الوصايا للكأنس ، وذلك ضد مصلحة رحال الدين . فصدرت منشورات من الباب العالي نص صراحة على أنها من اختصاص البطريكخات .

أو قد سار المشرع المصرى على هذه القاعدة بالنسبة للطوائف الثلاث المنظمة بقوانين ، فنص صراحة على ذلك في قانونى الطائفة الإنجيلية والأرمن الكاثوليك .

لشم عادت المحاكم الشرعية في مصر للتدخل في بعض دعاوى الوصايا إذا اختلفت فيها ملة الخصوم . لكن المحاكم الأهلية لم تقرها على ذلك بناء على نص المادة ٥٥ من القانون المدنى التى تقول " تراعى في أهلية الموصى لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية بالملة التابع لها الموصى " .

لجب بمقتضى هذه المادة أن يحكم في أمر وصية غير المسلم طبقا لقانون ملته . ولم تشترط هذه المادة أن يكون ذلك في حالة اتحاد ملة الخصوم ، بل أطلقت الحكم وجعلته قاعدة عامة ومن النظم العام إذ يترتب عليه تنظيم حاله قانونية لطائفة بأسرها .

(١) منشور ٤ رجب سنة ١٢٨٥ (١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨) و ٢٢ شوال سنة ١٢٩١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٤) والتعديلات السابقة في ٢٢ حادى الأخرى سنة ١٣٠٨ (٣ فبراير سنة ١٨٩١) قانون جلال طلبة فرنسية ج ١

ولا شك أن هذه القاعدة الموضوعية العامة تعارض قواعد الاختصاص التي تجعل الحكم في الأحوال الشخصية يختلف حسب اتحاد ملة الخصوم أو اختلافها . وعند تعارض قاعدة موضوعية من النظم العام مع قاعدة من قواعد الاختصاص تفضل الأولى لأنها حكم موضوعي " يتعلق بالنظم العام في حين أن الثانية هي حكم إجرائي " (١) .

وعلى ذلك فيحكم في أمر الوصية في كل الأحوال من قبل طائفة الموصي ، وعلى هذا رأى المحاكم الأهلية (٢) .

وقد سرت المحكمة الشرعية العليا حديثاً على هذه القاعدة (٣) :

٤ - المرجع الاختصاصي بين الطوائف المالية والأحكام الشرعية

الذين الطوائف المالية لبعضها البعض

إذا اشتركت عدة جهات في اختصاص تنازعته ، واحتهدت كل منها في مد اختصاصها ، وتضربت في ذلك أحكامها ، وتعب المتقاصون ، خصوصاً إذا لم يكن فوقها جهة قضائية عليا تفصل قضائياً في تنازع الاختصاص ولا رقابة من إشراف السلطة العامة .

المصادر التنازع :

(١) اشتراك المحاكم الشرعية مع الطوائف في الاختصاص ، فللمحاكم الشرعية اختصاص عام إذا ترفع ذل ، غير المسلمين ولم يدفع أحدهم بعدم الاختصاص .

(١) Règle ou norme de fond et d'ordre public.

(٢) Règle de procédure qui détermine la compétence.

(٣) استئناف أهل مصر ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ في القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٣ قضائية و ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٤

المجموعة الرسمية ٢٤ عدد ٨٩

(٤) ١٥ أبريل سنة ١٩٣١ مجلة القضاء الشرعي ص ١١٠ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ بمحاكمة ص ٤٦٣ عدد ٣٩١

(٢) لتعير أحد الزوجين مذهبه أو مائه . لأن اختصاص كل مجلس ملي مقيد باتحاد ملة الأخصام ، فلا يحكم على أحد ليس تابعاً لملته .

(٣) لأسلام أحد الزوجين .

وأكبر مصدر الخلاف أن يطلب الروح زوجته لمطاعة لدى المحاكم الشرعية ويحكم له . وتطالبه هي بشفقة لدى المجلس الملي فيحكم لها . أو تطالب الروجة زوجها بشفقة لدى المحاكم الشرعية فيطالبها بالطاعة لدى المجلس الملي . ولزوجة مصالحة في رفع دعوى الشفقة على الزوج في المحاكم الشرعية دون المجلس الملي . إذ تستطيع أن تنفذ حكم الشفقة الشرعي بالمحبس ، ولا تستطيع أن تحبس زوجها في شفقة محكوم لها بها من المجلس الملي .

وأكثر ما يبعأ الأخصام غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية تحايلاً للخروج من اختصاص المجلس الملي والمعارضة أحكام هذه بأحكام تلك . وأكثر ما يكون ذلك أن يحكم على رجل شفقة لزوجته أو لأمه أو لأحد أقربه من المجلس الملي . فيتفق المحكوم عليه مع أقارب آخرين كزوجته وأمه أو جدته أو أقاربه على حسب الأحوال على رفع دعوى شفقة لهم على نفسه بالمحاكم الشرعية . فيحكم لهم بالتراضي بمبلغ كبير . فيراحمون من حكم له بالشفقة من المجلس الملي في الجزاء الجائر المنجز عليه من مال المحكوم عليه .

وفي هذه الأحوال تكلف جهة الإدارة كل محكوم له أن يحصل على حكم بأفضلية شفقه وأولويته على غيره في التنفيذ ، فنصدر كل جهة حكماً بأفضلية حكمها على حكم الجهة الأخرى .

وأكثر ما يغير المسيحيون مذهبهم من كاثوليك إلى أرثوذكس بقصد الحصول على طلاق غير مباح عند الكاثوليك . أو من طائفة أرثوذكسية إلى طائفة

أخرى لكي يحصل منها على حكم خاص في طلاق أو حصة إذ كل مجلس ملي  
يؤيد حقوق أتباعه .

أو كثيرا ما يسلم أحد الزوجين . وفي بعض الأحوال صادرة يترد أحدهم  
عن الإسلام فتشأ من كل هذه الأسباب مث كل قصائية يتنازع فيها الاختصاص  
بين المحاكم الشرعية والمجالس المليية أو بين المجالس المليية بعضها والعض . ويكون  
المرجع النهائي للفصل في الاختصاص للمحاكم الأهلية .

لأن كانت كل هيئة دينية لا تنطق إلا بقانونها . ولا تعرف قاعدة شريعة  
العقد التي يجب أن يسود حكمها علاقة الطرفين . ولو غير أحدهما ملته . لذلك  
ينشأ تعارض غريب بين المحكمة المختصة وبين القاعدة أو القانون الواجب تطبيقه .  
فالتغيير الذي حدث في ملة أحد الأحصم يترتب عليه تغيير في المحكمة المختصة  
بالحكم في أحواله الشخصية . وهذه المحكمة المختصة بعد التغيير لا يمكن أن تطبق  
شريعة العقد الذي ارتبط به الطرفان لأنها لا تطبق إلا قانونها .

لأن رأيت المحاكم الأهلية " والمختلطة ووزارة الحفانية التي إليهم المرجع  
في المفضلة بين تمديد حكمين متناقضين من أحكام المحاكم الشرعية والمجالس المليية  
أن العدل يقضى بتطبيق شريعة العقد .

لأن إذا كان تغيير المذهب أو تغيير الدين يبيح للشخص التمتع بالحقوق التي  
يقرها مذهبه أو دينه الجديد . فلا يجوز أن يضار بذلك الطرف الآخر في العقد .  
فمثلا إذا انقلب الزوج الكاثوليكي أورثوذكسي وحصل على حكم ففسح زواجه  
وحكم له بمحضنة أولاده من المجلس الملي الأرثوذكسي أو من المحاكم الشرعية .

(١) ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ المظامة سنة ١٩٢٩ ص ٨٩٥ و ٤٩١ واندائ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ مظامة

وتزوج مرة أخرى ثم حصلت زواجه لتي بقيت كاثوليكية على حكم من مجلس ملتها بالفرقة الزوجية وفرض نفقة ها عليه وبمحنة أولادها . فد حكم المجلس الملى الكاثوليكي يكون مفضلا لأنه طبق شريعة العقد التي حصل الزواج بمقتضاها .

أوبد أن شريعة العقد لا تطلق إلا في المجلس أو المحكمة التي تزوج الطرفان حسب شريعتها . لذلك يقرها بالاختصاص لأنها هي التي يمكنها أن تطبق القانون الموضوعي الذي يسرى على عقد الزواج ولو أنها أصبحت غير مختصة بخروج أحد الطرفين من اختصاصها لتغير ملته أو دينه .

ففي هذه الحالة فقط يصحى حكم الاختصاص الصحيح ليقام الحكم الصحيح للقانون الواجب تطبيقه .

### هـ - المحاكم الأهلية ومادة ١٨٨٣ :

لأن أنشئت المحاكم الأهلية سنة ١٨٨٣ كانت مواد الأحوال الشخصية للصيرين تطر في المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، ولأن جانب في محاكم القنصلية .

لوقد أقر الشارع هذا النظام لاعتبارات شتى . أهمها عدم المساس بما يعتقد به الناس من أن مسائل الأحوال الشخصية ترتبط بعقائد وأحكام دينية . لمنع المحاكم الأهلية في المادة ١٦ من لائحة ترتيبها من النظر في مسائل الأحوال

(١) يشأ مثل هذا التعارض في عدم وجود روحين حسنة و يلهأ إلى كحسنة الخدمة

وعا المحاكم كلها تطبق شريعة العقد .

Valéry J. (ed) Manuel de Droit International, P'n e ed 1914, No 798-800 Arminjon (Gierres), Droit International Privé Interne, (Extrait du journal de Cluney (1912-13) p. 21-42

كتاب القانون الدولي الخاص لأبي حيف ص ٥٠٧ د ٣٨٦

شخصية. وقد فسرت الأحوال الشخصية بجميع المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية التي لم تدوها أحكام القانون المدني ووردت في كتاب الأحوال الشخصية لقدرى باشا .

ولم تازع المحاكم الأهلية المحاكم الشرعية ولا المجلس الملية في حدود هذا الاختصاص لوضوحه في كتاب قدرى باشا .

أذكر واصع القانون المدني قد جاء في باب المسؤولية القانونية بنصوص وأحكام للنقطة بين الأصول والفروع وبينهم وبين أزواجهم فقط في المواد ١٥٥ إلى ١٥٧

وأمر الغريب أن يختلف حكم هذه المواد عن أحكام الشريعة الإسلامية . فبينما هو يجيز النفقة في حالات لا تجيزها فيها الشريعة الإسلامية . كأن يوجب النفقة للزوجة على أصول زوجها وفروعه إذ هو لا يتعرض لحالات أخرى تحب فيها النفقة شرعا .

وأكد كان وجود هذه المواد موضع حيرة . خصوصا وليس لديها من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ما يوضح العرص منها . ففقت مدة لا تطبق ولا يعمل بها .  
وأكد سارقاء المحاكم الأهلية في تفسير هذه المواد على أنها لا تطبق في أية حالة يمكن أن يلجأ الخصوم فيها إلى المحاكم الشرعية أو المجلس الملية . كأن تكون النفقة المطالب بها جائزة شرعا بمقتضى الشريعة الإسلامية أو الشرائع الدينية المطبقة في المجلس الملية . والأخصم خاضعين لقضاء تلك المحاكم وإنما تطبق في الحالات التي يحيزها القانون ولا تحيزها الشرائع الدينية مثل نفقة زوجه الابن على حميتها ونفقة زوجه الأب على ربيبه . وذلك على اعتبار أنها نترامت قانونية فرضها القانون المدني .

(١) قصص ملق ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ملق مجلة القنون والاقتصاد ص ١٤٤ ص ١٨

## ٦ - مستقبل المجالس المالية :

”القضاء المالي هو الناحية الوحيدة من القضاء المصري التي لم تمسها يد الإصلاح إلى الآن . وقد بقيت هذه الناحية مدة خمسة قرون بحالة مصطربة ، وبطام غير متناسب مع أنظمة القضاء في مصر ، ولا مثيل له في الدول المستيرة . ومع ذلك فقد بقي على ما نشأ عليه إلى الآن بالرغم من أن تاريخ إنشائه يرجع إلى أسلوب سياسة الحكم العثماني القديم ، وإلى النظريات الشائعة في العصور الوسطى أكثر مما يرجع إلى قواعد تشريع وإلى حاجات الرعية“<sup>(١)</sup> .

وأُقرت شرعت وزارة الحفنية في عهد معلى على ماهر باشا في درس هذا النظام توطئة لإصلاحه . وأتم معاليه كل العمل اللازم لذلك . ولو اتسع له الوقت لكان مشروعه قد نفذ فعلا . وليس لنا أن نتكلم على تفاصيل مشروع لم يهذه بعد وإنما نذكر إجمالاً أن القاعدة فيه هي إحالة كل الأحوال التي لا تنجد فيها ملة الخصوم إلى المحاكم الأهلية . مع سن قانون واحد لسائر الطوائف غير الإسلامية ترجع إليه المحاكم الأهلية في أحكامها .

ولا شك أن تنفيذ هذا الإصلاح العظيم سيكون خير تنويج للحمسين سنة المصافية من تاريخ المحاكم الأهلية ، وحطوة موفقة في سبيل توحيد لقضاء في مصر .

(١) خطبة معلى على ماهر باشا وزير الحفانية في اجتماع لجنة إصلاح وتنظيم القضاء ألقى في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢





( د )

### أليابة العمومية

شعنين شائب شعموى المحاكم الأهلية قبل أنشائها

شائب نظارة الحفانية زيادة مرتبات أمين بك شائب رئيس قلم الشائب العموى .

شكار تلاوة المذكرة المقدمة من نظارة الحفانية بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١  
بأن حناب الشائب العموى بمحكمة الاستئناف والمحاكم المختلطة يطلب زيادة مرتبات  
أمين بك شائب رئيس قلم الشائب العموى إلى عشرين ألف فرك مكافأة له على  
خدماته الصادقة التى أداها بكل أمانة ، ولكون البك الموما إليه هو أقدم أعضاء  
النائب العموى مرعوب إبلاع مرتبه إلى العشرين ألف فرك المذكورة واحتساب  
الخمسة آلاف فرك قيمة الريادة عن المخصص لوطيفة الأفوكاتو العموى التى لم  
تزل خالية للآن .

وأبقيت صورة المذكرة المحكى عنها مرفوقة بهذا المحضر .

أدوتلو الرئيس - سؤال من سعادة ناظر الحقانية عما إذا كان مترأى له تعيين أمين بك في المحاكم الأهلية أو إيقاه في محله .

سعادة ناظر الحقانية - أجب بأن الأوفق تعيينه في المحاكم المستجدة إنما هذا لا يمنع من إعطاء الزيادة المطلوبة من الآن .

لجواب مسيو كولفين - أوضح أن إعطاء الزيادة من الآن ربما يكون مانعا من نقله للمحاكم الأهلية وأن الأولى نقله وصرف اسطر عن الزيادة .

وبعد المذاكرة تقرر بصرف النظر عن الزيادة المطلوبة .

أدوتلو الرئيس - قل إن الأوفق تعيين نائب العمومي وبعض من وكلائه من الآن لمساعدة سعادة ناظر الحقانية في ترتيب المحاكم .

وبعد المداولة تقرر تعيين سعادة علي إبراهيم باشا نائبا عموميا عن الحضرة الخديوية وكل من كحيل بك و أمين بك سيد أحمد وحسين بك واصف وكلاء عن النائب العمومي . وأن سعادة ناظر الحقانية يسأل من سعادة علي إبراهيم باشا عن قبوله هذه المأمورية من عدمه قبل العرض للأعتاب السنية عنه .

سعادة ناظر الحقانية - وعد بذلك .

وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر الأمر العالي بتعيين سعادة إسماعيل يسرى باشا نائبا عموميا وكل من محمد أمين بك و ميجائيل كحيل بك و حسين واصف بك وكلاء عن النائب العمومي<sup>(١)</sup> .

(١) كان هذا التعيين سابقا على إنشاء المحاكم الأهلية ، والفرص من مساعدة ناظر الحقانية في ما يلزم من الأعمال التحضيرية لترتيب المحاكم المذكورة فإن اللائحة الأولى التي وضعت لها سنة ١٨٨١ لم يبدل بها من تتغير غير من بعد ثلاثة سنة ١٨٨٣ . وعند تشكيل المحاكم بكل سنة صدر من سعادة يسرى باشا نائب عمومي نائبا عن سعادة ناظر الحقانية . أما قبل النائب العمومي فإن إنشاءه تم وفق أحكام لائحة سنة ١٨٦٢ . وزير نائب عمومي عن محمد هو الشيخ بشون .

## علاقة النائب العمومي بالحكومة وعلاقته بالمحاكم

لحضرة صاحب العزة محمد لبيب عطية بك النائب العمومي

### (١) علاقته بالحكومة

لقد استقر في ذهن الكافة معنى غير محدود يستشعرون منه أن مركز النائب العمومي له بكل هيئة تتولى الحكم في البلاد صلة تنتج عنها أعمال لا يمكن الحرمان منها هي بعينها التي كانت تنتج لو أن هيئة أخرى بمزاج آخر ولت الحكم .

لهذا المعنى مستقر في ذهن الكافة استقرارا لا نحسب أحدا ينكره ، كما أنه لا نعرف أن أحدا عالج تحديده أو تحتس مصدره تحسبا له اعتبار لدى المنطق أو القانون .

ولكن توجد خواطر شرردة دقنها بعض لكاتب الغربيين في معرض الكلام عن تبعية إدارة نيابة العمومية لوزير الحقانية ، أو في معرض قصة رأي قضائي للنائب العمومي اصطدم مع رأي ذلك الوزير . وسأتي على ذكر هذه الخواطر فيما بعد ، غير أننا نبدر الآن بتقرير أنها إنما تصور الواقع فقط وأنها بعيدة عن أن ترسم حقيقة المعنى الذي نتحدث عنه أو نتحدد ناحية من نواحيه .

أولاً مواطن الدقة فيما يستشعره الكافة ليس في صدق ما يستشعرون وأن الواقع يؤيد ما يحسون ، إذ أن هذا يكاد يكون مهر وغامه ، بل هو في تعرف علة تراوح تعدت نائب العموم وتصرفاته تأثرا بمزاج الحكومة القائمة ، على التسليم بأن هذا واقع لا شبهة فيه .

ثانياً أن مطلق البحث يقتضي قل تدور لب الموضوع أن نميط شبهة من يقول إن هذا التراوح غير واقع ولا يمكن أن يقع - يجب أن نميط هذه الشبهة وإلا فقلب البحث في جانب أصحابها جدلاً فرضياً وضراً من العث .

وأهون سبيل لذلك هو الرجوع إلى حوادث معينة وقعت لبعض من تولوا منصب النائب العمومي مما حبره ماثل في أذهان الكثيرين من معاصريه . غير أننا لا نجد الحاجة ماسة إلى الدخول في شؤون تاريخية تحتمل التأويل وتثير الجدل فإن لنا انحاء كلة في طاهرة من الإجراءات الحكومي محل في شياها ما يقارب اعتراف الحكومات بأنها لا تستطيع أن تعمل مع نائب عمومي بالذات وتستطيع أن تعمل مع غيره - هذا الإجراء الذي يعرفه الكافة من انتقال أكثر من نائب عمومي واحد إلى مركز آخر في كثير من البلاد . وذلك على حال تنفي بتاتاً أنه رغب فيما صار إليه وعمل عليه من غير تدخل فعلي قامت به الحكومة بدوافع من قبلها .

لأن تعرف هذه الدوافع وتقصى عللها تتكشف به إلى حد بعيد علاقة النائب العمومي بالحكومة وتأثير تبعاته وأعماله بمزاجها ، وهذا هو لب الموضوع .

ليس في خاطرن حين نتحدث عن مزاج الحكومة وأثره في تصرفات من يتولى دعوى الهيئة الاجتماعية إلا الإشارة إلى الطرة العامة التي تنظرها الحكومات الدستورية لمصلحة الدولة ، وإلى سياستها الشرعية في توجيه جهودها لحير الأمة

على ما تستوحيه من ثقتها بها وما تقدره من المسؤولية الوردية . ولا جرم أن نظرة الحكومات يختلف مداه . وأن سياستها تحركها عقائد وتكتنفها مؤثرات واعتبارات لا يجرى تقديرها على نسق واحد عند جميع الحاكمين .

لجعد هذه الصفحة الموجرة ستعرض كلمة القانون في هذا الشأن وما خرجته الفقهاء منها :

لقد أخذ نظام النيابة العمومية في التشريع المصري من القوانين الفرنسية ، ولم يكن ذلك النظام معروف في مصر قبل أن تنشأ المحاكم . فيجب إذن الرجوع إلى التشريع الفرنسي لاجتلاء دخيلة الأمر .

لخص في المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات فرنسي في معرض الكلام عن وظيفة النائب العمومي أمام محكمة الاستئناف على ما يأتي :

”لنائب العمومي يكلف نائب الجمهورية ، إما من تلقاء نفسه أو بناء على أمر وزير الحقانية ، اتخاذ الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تصل إلى علمه“ .

للمقتضى هذا النص يملك وزير الحقانية في فرنسا أن يكلف النائب العمومي رفع الدعوى العمومية عملاً بحق منعه إياه القانون صراحة . وقد فزع بعض الفقهاء عن ذلك أن وزير الحقانية أن يرسم للنائب العمومي طريق السير في الدعوى الجنائية إما برفعها أو بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

لما البعض الآنرا فاتهم مفهوم النص وقال إن الوزير وإن كان يملك تكليف النائب العمومي برفع الدعوى فهو لا يملك تكليفه بعدم اتخاذ إجراءات فيها .

على أن هذا التوسع في تفسير سلطة وزير الحقانية لم يمنع الفقهاء من التسليم بأن وزير الحقانية إذا ما تدخل بتكليفه النائب العمومي بتجريك الدعوى العامة فهو لا يحركها بعمله الشخصي وإنما بعمل النائب العمومي نفسه ، إذ الوزير لا يملك من الدعوى العمومية شيئاً .

وقد رتبوا على ذلك نتائج : منها أن النيابة العمومية وإن كانت مكلفة باتخاذ الإجراءات بناءً على أمر الوزير فهي غير مقيدة برأيه في مرافعتها ، فلها أن تطلب في ساحة القضاء عكس ما طلبه منها الوزير . وذلك استاء للقاعدة التي كانت ولا تزال سارية وهي "إذا كان القلم مقبداً فاللسان طليق" ، ومنها أنه إذا امتنع النائب العمومي عن اتخاذ الإجراءات التي كلفه بها الوزير فلا يملك هذا تجريك الدعوى من نفسه وكل ما يستطيعه أن يعمل على إبدال النائب العمومي ، ومنها أنه إذا رفع النائب العمومي الدعوى برغم إرادة الوزير فرفعها صحيح قانوناً ولا يملك انقضاء القعود عن الفصل فيها .

كذلك ليس من حاجة إلى استئذان الحكومة في رفع الدعوى . ويذكر الفقهاء في هذا صدد خطاب شهيراً وجهه النائب العمومي بلار (Belart) إلى وزير الحقانية دي برونيه (De Peytonzet) مشوراً في دالوز الدوري (١٨٦٢-١-٢٤) جاء فيه ما يأتي :

"إذا كان الجرم واضحاً ولم يبق في الأمر شك أينبغي أن يقف أمين الدعوى العمومية مكتوف اليدين لا يحرك ساكناً في انتظار أوامر الحكومة ؟ لا ياسيدي !! إذا كانت هذه هي الحال فالنيابة التي يتهمونها ظلماً في هذه الأيام بأنها لا تحرك إلا بوحى من الحكومة لا تجد وجهها لدفع هذه التهمة . ينبغي أن تعمل النيابة من تلقاء نفسها ومن غير انتظار الإذن من أحد" .

لهذا هو مدى سلطة وزير الحقانية في فرنسا وتلك هي معالم تدخله في الدعوى العمومية .

لقد يجد الباحث مبررا للتدخل الذي أجازته المشرع الفرنسي في الدعوى العمومية في ظاهرة ليست عندنا ، وهي أن في فرنسا يواب عموميين متعددين بتعدد محاكم الاستئناف وناش عموميا أمام محكمة النقض والإبرام ، وكل منهم مستقل في عمله عن الآخرين تدم الاستقلال تحت إشراف وزير الحقانية .

لوإذا كان لهذا الوزير صفة يستمدها من اشتراكه في الحكم مع سائر الوزراء وتحمله معهم مسؤولية السياسة العامة للدولة فإن له صفة أخرى هي أنه ممثل العدالة الأعلى وعليه أن يعمل لحسن سيرها بتوحيد إجراءات الدعوى العمومية في جميع البلاد . وسبيل ذلك هو مد رقابته نحو أعمال نواب العموميين المتعددين حتى تحقق مראה توحيد عمل وترتفع مساوى التناقض الذى قد يحدثه تعدد الرؤساء في عمل أساسى هام وهو التصرف في الدعوى العمومية .

أما في مصر فلشأن غير هذا . وأول ما يسترعى النظر نص المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات الأهلى وهو : " لا تقام الدعوى العمومية بطلب العقوبة إلا من النيابة العمومية ... "

أخذ هذا النص عن المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي الآفة الذكر بعد أن استعد مشرعه الجزء الخاص بسلطة اوزير في تكليف نائب العمومى رفع الدعوى الجنائية فأصبح مفهوم نصها أن سلطة رفع تلك الدعوى محصورة في يد النيابة .

أما ما جاء في المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة من أن لمحكمة النقض والإبرام والمحاكم الاستئناف تكليف النيابة بإقامة الدعوى

الجنائية أو التأديبية إلى آخرها في هذه المادة . وما جاء في المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنيات من أن " لدائرة " الجنات حق تحريك الدعوى العمومية من تلقاء نفسها - كل ذلك لا شأن له بصفة نائب العمومي بالسلطة التنفيذية بل هو في صميم علاقته بالمحاكم مما سيأتى الكلام عنه .

ولكن النص الذى قد يقف عنده رأى المستطلع فى الشق المرتبط بالسلطة التنفيذية هو ، تضمنته المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية من أن أعضاء النيابة قبلون للأعضاء عن وظائفهم وأنهم تابعون لرؤسائهم ولوزير الحقانية وأنه يجوز للمحاكم أن تقدم لذلك الوزير أية شكوى فى حق النائب العمومي إذا ما وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته ، فإذا كان الأمر وقع من أحد وكلائه كانت الشكوى إليه .

لحقف رأى المستطلع عند هذا النص ولا يلبث أن يستخلص من عبارته ومن سياقه أن التبعية التى عنى المشرع بتقريرها وإن لم تبن لها حدود هى مقصورة على الرقابة على أعمال النائب العمومي من وجهتها الإدارية ولا تمتد إلى تصرفاته القضائية فهى من نوع الرقابة التى لوزير الحقانية على المحاكم التى لا يمكن أن يقول أحد بأنها تتقدم على حرية القضاء وكامل استقلاله .

وكذلك لا شأن فى بحث سلطة وزير الحقانية فى مسائل الاختلاف على الاختصاص التى بطلتها المادة ٨٠ وما بعدها من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ولا سلطته فى تدب المستشارين واقصاء موقفا للعمل فى غير محكمهم وتدب مستشارى الاستئناف والقضاة لأداء عمل النيابة مما هو موضوع الأمرين العليين الصادرين فى ٦ يولييه سنة ١٨٨٥ و ٢١ مايو سنة ١٨٨٨



لأذن لا مناص من تقرير أن النصوص الأساسية في القوانين المصرية لم تأت بشيء يستدل به على تنحية النائب العمومي لوزير الحقانية في عمله القضائي وهو رفع الدعوى العمومية وتأييدها .

على أنه بعد صدور القوانين المصرية بتلك النصوص الأساسية اتخذ المشرع سياسة ترمي إلى الحد من سلطة النيابة العمومية واستقلالها بعملها بقصدي فأصدر قوانين وقرارات تكاد تخضع النيابة لمدى بعيد إلى السلطة الإدارية من جهة وإلى وزير الحقانية من جهة أخرى . وكانت فاتحة هذه الخطة صدور الأمرين العدلين المؤرخين في ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ اللذين منح بمقتضاهما المحافظون والمديرون ووكلاؤهم سلطة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من الجنايات والجحج وأجبر لأبهم طلب أحد أعضاء النيابة ليحضر معه في التحقيق الذي يجريه والذي كان وقتها في يد قضى التحقيق دون النيابة .

بعد ذلك صدر في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ قرار من مجلس انورراء بعنوان " أعمال النيابة العمومية وعلاقتها مع جهات الإدارة " . وهو قرار خطير له شأن غير يسير في البحث الذي نحن فيه . فقد استهلت أولى مواده بالعسارة الآتية " النائب العمومي وأعضاء قلم النيابة تابعون لسلطة النيابة وملزومون باتباع التعليمات التي تصدر لهم من النظارة " .

أستهل القرار بهذه العبارة البالغة في الدلالة على الروح الحديد الذي عمدت الحكومة إلى بثه . ولأول مرة نص في صراحة على أن لوزير الحقانية أن يتدخل فعلا في أعمال النيابة . ثم جاء القرار بعد ذلك بتعاصيل مؤيدة لما رسمته السلطة التنفيذية من سياسة الحد والانتقاص من سلطة النيابة القضائية فقررص على النيابة أن تقيم ورنا كبيرا لرأى المدير أو المحافظ فيما إذا كانت الدعوى العمومية صالحة

لأن تقام وعلى من تقام . وحدثت من أن تسير على خلاف ما يرى إلا إذا أجاز وزير الحقانية رأيها . ومنعت من أن تجهر في ساحة القضاء بطلب البراءة وإن اطمأنت إليها . بل عليها عندئذ أن تكل التقدير للحكمة ، فأهدرت بذلك تلك القاعدة الأصلية التي تنادى بأنه إذا كان القلم مقيدا فاللسان طليق . كذلك اقتضى بقرار أن لا تحكم النيابة موطئا إلا بعد الاتفاق مع الإدارة الحكومية التابع لها .

لجئنا هذه القيود التي فرضها قرار ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ فقالة سائرة حتى بعد أن صدر قانون تحقيق الجنايات الجديد في سنة ١٩٠٤ ونسخ بصدوره الأمرين العاليتين الصادرين في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٩ و ١٧ يونيو سنة ١٨٩١ لوى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ أصدر مجلس الوزراء قرارا أنفى قرار ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ إلغاء باتا فارتدت حرية النيابة إليها وأصبحت علاقة النائب العمومي بوزير الحقانية طليقة من هذه القيود الغريبة عن نصوص القوانين . وطلت الأمور على تلك الحال إلى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩ حين أصدر مجلس الوزراء قرارا استرد فيه بسلطة التنفيذية بعض سلطاتها القديم بأن حطر على النيابة أن تقوم بأي تحقيق ضد الموظفين أو ترفع الدعوى العمومية عليهم إلا بموافقة وزير الحقانية . على أن هذا القرار لم يلبث قائما إلا قليلا . فقد ألغاه قرار مجلس الوزراء المؤرخ في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ وعقب على عبارة الإلغاء بأن قرار ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ يطل معمولا به وحده . وهذا القرار ، كما قدما ، يرد حرية النيابة إليها ، وإذن أصبحت علاقة النائب العمومي بوزير الحقانية لا يحكمها إلا نصوص القوانين والعرف .

١١ ما نصوص القوانين في مصر فقد استبان أنها لا تعيد تدخّل وزير الحقانية في عمل النيابة القضائية ، وقد سبق أن أشرنا إلى الفارق بين نص المادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وبين نص المادة الثانية من قانوننا وذكرنا التعليل الذي قد يرد على الدهس عن هذا الفارق وهو تعدد انتواب العموميين في فرنسا وضرورة توحيد العمل واتقاء التناقض . على أن مصر وإن لم يكن بها إلا نائب عمومي واحد للقضاء الأهلي إلا أن العرف له اعتبار .

١٢ وإذا نتحدث عن العرف في هذا المقام فإننا لا نعني فقط ما جرت به التقاليد في مصر وفي البلاد الغربية ، بل إننا نشير إلى القواعد الأساسية للدستور وما رسمته من مسئولية الوزراء ثم إلى ما يملّيه الدوم العقلي وسياسة الأحكام من واجبات تتراعى على عاتق النائب العمومي ويحس بقيامها كل من له إلمام بإدارة الحكم وإن لم تدون في كتاب ولم يستعرضها فقيه .

١٣ وإذا كنا أشرنا في هذا المقال إلى قيام حقيقة غير مكورة هي تراوح تبعات النائب العمومي وتصرفاته تأثرا بمراج الحكومة القائمة فقد آت لنا أن نقول إن مدار هذا المزاج هو دستورية الحكومة ومسئوليتها الوزارية .

١٤ هنا يلتقي عمل النائب العمومي بعمل وزير الحقانية ، فالوزير وهو من أعضاء هيئة الحكومة المسئولة يحس معها ويترجم عن شعورها ويرسم تقديرها لمصلحة الجماعة ، وهذا التقدير مفروض فيه بحكم الثقة البرلمانية وبأثر المسئولية الوزارية أنه تقدير سليم صحيح تقتضيه مصلحة الدولة وترصاه الأمة ممثلة في برلمانها .

١٥ فإذا ما بدا للحكومة في ظرف من الظروف أن مصلحة الدولة تقتضي أن يسير الاتهام في قضية معينة سيرة قد لا تلتئم مع تقدير النائب العمومي أصبح لزاما

على الحكومة ، صيانة لهذه المصلحة العامة التي ترعاها ، أن تطالع أمين الدعوى العمومية بوجهة نظرها وتكشف له عن جميع الاعتبارات المبررة لهذا البطر . وإلى هذه المرحلة ليس في الأمر ما يقض من سلوك الحكومة ولا ما يحس استقلال النائب العمومي في عمله . فان نظره عند التصرف في القضايا نظرة عامة شاملة تحوى كل شيء ونهى كل الملاحظات . وتقديره تدخل فيه شتى الاعتبارات . فاذا ما عبت الحكومة بأن تطلعه على ما قد يكون عاب عنه من الأمور التي لا تكشف بطبيعتها لكل عين ليست في صميم الأداة الحكومية فليس في ذلك تدخل واقتيات وإنما هو توير مجال نظره وتوسيع لدائرة بحثه واستعراض لما تقتضيه الحال .

ولكن ملتي الصعاب وموقف الدقة قد يبرز بعد هذه المرحلة . ذلك أن الشأن إما أن يكون على حلاء يطمئن له تقدير النائب العمومي بروحه القضاي وبمعارفه الاجتماعية ونظره الشامل فتجتمع كلمته مع ما استظهرته الحكومة من وجه الرأي فتأخذ الدعوى سيرتها هادئة من غير عثرات . وإما أن يكون غير ذلك فيختلف البطر ويتعارض وجه التقدير فلن يكون الحكم ؟

هنا ثب لمخاطر جميع المعاني التي تشملها كلمة النائب العمومي ، كما تتوارد على الدهن ماهية المهمة التي على عاتق الورراء في تصريف أمور الدولة والسهر على مصالحها ونجلى مركز وزير العدالة بما فيه من تبعات .

النائب العمومي وإن كان شعبة من شعب السلطة التنفيذية يمثيها لدى القضاء . غير أنه بحكم عمله واحتصاصه يختلف عن سائر فروعها ولا تربطه بتلك الفروع إلا أخف الأواصر . ثم هو ليس بموظف إداري بالمعنى المصطلح عليه ، بل إنه ولي قضاء (Magistrat) يقوم بتحقيق القضايا باسم القانون ويرفع

الدعوى العمومية باسم الدولة ويحجر بكلمة الحق والعدل أمام المحاكم لا تقتصر على بل صفة العامة . وهذه الناحية القضائية المصيبة بمركبه هي أهم ما يحتفظ به ويراعه معنيا إياها في أكثر الأحيان على النواحي الأخرى من حواشى مركبه . و أثر ذلك يبدو في اطمئنان ناس إلى تصرفه واصطلاح انشغاليد على مسحه بعد مدى من الحرية والاستقلال فى عمله وتحاشى الحكومات . على اختلاف نظرها . المساس بهذا الاستقلال . ومن جهة أخرى فان وزير الحفانية على رأس نقض وهو المهيمن على شؤون عدالة فى بلاد ، ثم إنه - على ما تقدم بيانه - بحكم مسئولته الوزارية وتضامنه مع هيئة الوزارة فى الحكم ملزم أن يحرص على مصالح الدولة ويتعرف السبل الفعالة لتحقيق هذه المصالح واتقاء كل ما يمكن أن يلحق بها من أضرار .

أى الطرفين تتطلب الحكاسة والمصلحة العامة أن يسود ؟

قد يجد الحائر مخلصا فى الإشارة إلى ما سارت عليه بعض الدول من جعل النائب العمومى عضوا فى الوزارة القائمة بحمل عبء المسئولية مع أعضائها كإنجلترا مثلا ، ولكننا لسنا فى صدد أطمعة الدول بل إن بحثنا مقصور على نظامنا .

وقد تملأ المشاعر روح الاعتزاز بنزاهة انقضاء وعاطمة الاطمئنان إلى حكمه فيحرى القلم وراء ذلك ويجزم بدور تغليب طرالنائب العمومى ذلك السطر الأقرب للقضاء والمنسب إلى كلمة العدل بكل ما فيها من جلال .

ولكن صوت الحصافة وحسن التصريف لا يلبث أن يرتفع ويرسم فى الأذهان صوراً شتى تحدث بعضها انقضاء فيما كتبوا عن سياسة العقاب من أنه قد يقع أن العقوبة وإن كانت جراً وفقاً للجائى إلا أن إزالتها قد يجرى إلى ضرر بالجماعة .

فكان المجتمع يستثنى من داء بلاء قد يكون أmeer في الشر وأجدي على اساس  
انتقاؤه . ومن أن إجراءات المحاكمة قد يتفق أهلها تخلق من الأصرار في قضية  
بالمذات ما تقضي الحكمة بمخاشيه .

لحقاً إن القوانين قد عنيت بسياسة العقاب فأجازت للقاضي تخفيف العقوبة  
إلى حدّها الأدنى بل إنزالها إلى دون هذا الحد في الجنايات ورحصت له بأن  
بأمر بايقاف تنفيذ ما يصدره من الأحكام بقيود خاصة إذا ما قامت لديه  
بواعث الرحمة وأملت عليه الرفق في الجزاء . ولكن كل هذا قد يقصر عن تلافى  
الأضرار التي تنجم في بعض الأحوال عن توقيع العقوبة مهما تحلت فيها الرحمة ،  
والقاضي لا يحصى له من توقيعها إذا ما ثبتت الجريمة .

لولى الأمر أيضاً حق العفو عن العقوبة ، وله وللبرلمان حق العفو عن  
الجريمة ، إلا أن العفو لا يمحو كل الآثار المترتبة على حكم القضاء الذي سجل  
في أذهان الناس . كذلك صحة المحاكمة لا تقتضي تلج على الخواطر بروعتها وتطلق  
الأسسة مما تتأثر به السموس فتبت الهواجس والريب ، وكل هذا له فعله في إزعاج  
النظامينة العامة وخلق صعاب ومشاكل كان حديراً أن تنق .

لحقاً مثل هذه المآرق ، وهي لا ريب واقعة ، يصدر رأى الحكومة المستولة  
ممثلة في هيئة الوزارة ومنطقة نساو وزير العدل فيها عن ترق متصل بجوهر  
مهمتها وهي المهيمية على مصالح الدولة وعن تقدير لم يغت عنها فيه واجب الأمانة  
على هذه المصالح وأنها تحاسب عن أى تعريض فيها ، ويحكم المطلق لاشك بأن  
للحكومة الحق في أن تأخذ في يدها أقرب الوسائل للقيام بهذا الواجب في حدود  
القانون — نعم في حدود القانون وما كان لنا أن نشير بأن تقوم الحكومة بواجبها  
في غير حدوده ، وليس في هذا القيد مثار لأية صعوبة ولا إشكال ، فالنائب العمومي

ينوب عن ولي الأمر في تصريف شؤون دعوى الجماعة فله أن يستمد من سياسة الأحكام التي هي من صفات ولي الأمر مندوحة لتصرف تصان له مصلحة عامة ، وهو يقوم بمثل هذا التصرف في كل يوم . والقضايا التي يأمر هو ووكلاؤه بحفظها لعدم الأهمية أصدق شاهد .

لأنه يحس أن نشير هنا إلى أن نص الفقرة ( ١ ) من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات إذا ما قورن بنص المادة ١١٦ من ذلك القانون يمكن أن يستخلص منه باطمئنان أن ميدان الحفظ لعدم الأهمية متسع لسياسة دون قاضي التحقيق . فقد صيغ النص الأول بعدة مطلقة واسعة المدى إذ ذكر أنه " إذا رُئي للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق " في حين أن النص الثاني صدر بعبارة " إذا رُئي لقاضي التحقيق أن الواقعة ليست جناية ولا حصة ولا مخالفة فيحكم بأمر يصدر منه بأنه لا وجه لإقامة الدعوى " .

كذلك الحال في شأن قاضي الإحالة فإن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تحدد من سلطته في هذا الشأن كما حددت المادة ١١٦ من سلطة قاضي التحقيق .

لأنه ليس من رتبة في أن لوزير العدل أن يطلب بصفته هذه وبحكم تضامه مع سائر زملائه في المسؤولية الوزارية أن يتوجه عمل صاحب الاتهام إلى إيقاف إجراءات الدعوى العمومية في قضية بالدات لأن مصلحة الدولة تقتضي هذا التصرف . ولا يفزع ذلك الحريصين على استواء العدل بين الناس بغير هوادة . فإن الرقابة الدستورية التي على رأس وزير العدل فيها ضمن غير يسير يرد الأمور إلى نصابها ويقيها شر الانتدفاع غير الحكيم .

أوإذا كان في الاعتبارات التي تدعو الحكومة إلى اتخاذ هذه الخطوة محل للجدل فإن الحكمة تملئ عليها أن تكشف عن وجهة نظرها وأسايد حجتها ودخائل سياستها ووجه المصاحبة العامة التي تتوخاها، حتى بذلك ينجلي المعنى الكمين في كلمة مزاج الحكومة، ومتى انجلي واتصل بتفكير النائب العمومي تحت أيضا العلة في تأثره بهذا المزاج وتراوح تصرفاته بسببه، كما تستبين الدواعي الخفية التي تكون أدت إلى انتقال بعض النواب العموميين إلى مراكز أخرى على حال تسمر أن دوافع غير حميدة من قبل الحكومة قد أدت إلى هذا الانتقال.

لستصور مركز الحكومة وقد تباین نظرها واختلف تقديرها للمصاحبة العامة عن نظر النائب العمومي وتقديره ليس من محبص في مثل هذا الموقف عن وحبوب تبدل الحال اتقاء لمثل هذه المآرق، وليس إجراء النقل بعمل عفيف ولا صار إذا ما تمثلت مصلحة الدولة وثقل عبء المسؤولية الوزارية، فانه إجراء لا يقع في الغالب إلا بدافع احترام الرأيين المتعارضين وتخاشي إخضاع أحدهما للآخر وبدافع صدق الرعية في الاستئناس برأى ثالث قد يكون هو المستقر عند النائب العمومي الجديد. ولكن الأمر يكون له شأن غير هذا الشأن إذا ما امتد الإجراء إلى ماوراء ذلك كأن يقال النائب العمومي لمثل هذا الخلاف.

لهذا ما لم يقع وما لا نحسب أنه يقع في أية حكومة تدرك خطورة العقالة في شأن لصيق باستقلال القضاء وقد يبدو هذا جايًا في مصر حيث تولى مركز النائب العمومي من مستشاري محكمة القضا والإبرام أكثر من واحد مع يقينه غير قابل للعزل مما يشهد بأن الحكومات عندنا لا يمكن أن تفكر في إلزام صاحب الدعوى العمومية بالتزول على غير ما هو مقتنع به.



لأنه أن الواقع أن ميدان الكياسة يتسع عند قيام هذه الصعاب ولا تلث الحكمة أن تأتي بنورها فتكشف عن حلول وتثبت خواطر فيها كل سلامة، وكثيرا ما تفعل شخصية ذوى الشأن فعلها فتقرب وجهات النظر وتعد تنافر الآراء . ومن هنا حرت التقاليد على السكون إلى مشورة من يتولى مركز الادعاء العام فكانت حوادث الخلاف على نذرة ظاهرة ، وسكنت التعارب أن النائب العمومي يستطيع بما يخصه من بحوث أن يكسب الحكومة لكفة تقديره على غير ما كانت الحال بادئ الرأي فيرداد الاطمئنان إلى مشورته ويتبع من جهته مدى اسطر والتقدير لما في طريق الحكومة من عقبات فتمتزع الآراء وتتلاشى الصعاب .

وإذا نتحدث عن الخلاف الذي قد يقع يجدر بنا سير خطوة في تصوير نواحيه فإن في هذا التصوير تهويتنا لمدى ما يصل إليه .

فمثلا قد يصرف نظر الحكومة إلى أن قضية من القضايا التي تم تحقيقها قد قام فيها من البيانات ولائها من الظروف ما يحسن معه طرحها أمام القضاء فيقول فيها كلمته . ويرى النائب العمومي أن التسليم بذلك قد يؤذيه في حسن تقديره ويرميه بالتهافت على الاتهام في نظر زملائه القضاة فتتأثر في نفسه عاطفة العدالة وهي حساسة .

أو قد يكون الخلاف في التفصيل لاني أصل هذه الناحية . كأن تبرز فكرة الحبس الاحتياطي استعدادا للمحاكمة أو خدمة لتحقيق وتكون هذه الفكرة غير ماصحة في تقدير النائب العمومي ، وذلك أمر يجعله نذرة وقوعه في حكم العدم ، إذ ما عهدا الحكومات تهتم لهذه الدقائق بل هي تتعاشها تعففا وتركها في يد سياسة تقضي فيها بروحها القضائي .

لأنه في هذا وفي ذلك يقوم حاطر كريم تطمئن له النفس الهادئة — هذا الحاطر هو أن الحكومة إنما تنعى فيما تطلب أن تحتكم إلى القضاء ، والاحتكام إلى العدل يتم عن شعور برسوخ الحق وليس إذت من عصاصة يلقاها نائب العموم إذا ما رضى الاحتكام بعد أن يكون أفرع جعبة حججه .

أما الدحية المتقابلة ، وهي تحكم الاعتبارات التي تدعو لحفظ الدعوى على غير ما يرى النائب العموم ، فهي ذات الشأن الكبير وهي محك الفكر ومثار ما قدمنا من بيان نرحو أن تكون ألما فيه بعض ما تثيره من خواطر كلمة "علاقة نائب العموم بالحكومة" .

### ( ب ) علاقة النائب العموم بالمحاكم

لكن مقتضيات النظام الأساسى للقضاء في مصر الفصل بين سلطة الاتهام وبين سلطة القضاء . وذلك برغم ما هو مفهوم عرفا وعملا من أن السلطة القضائية متميزة عن سلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وأنها تشمل حتما النيابة بعملها البارز ، وهو الاتهام باسم الدولة . وليس في هذا من تناقض يصر منه المنطق فإن الاتهام والتحقيق من قبل النيابة هو عمل قضائى يتحرك له وتسير فيه طبق القانون العام ملتزمة حدوده حريصة على سلطانه قائمة بنصبه تأييدا له وتوكيدا لاحترامه . على أن قاعدة الفصل بين سلطتى الاتهام والقضاء إنما استحدثها بشارع الفرنسى ولم يكن لها أساس في قوانينه القديمة التي كانت تمزج العملين فكانت القاضى يحرك الدعوى العمومية من تلقاء نفسه ثم يقضى فيها ، ومن هنا سر المثل القديم " كل قاض مدع عمومى " .

ولكن الفصل بين العملين قد أصبح في فرنسا وفي مصر نظاما راسخا لا مدوحة عنه فاطمأن له وجه الأمور وارتضته النفوس فسكنت إليه .

وقد ترتب على هذا التمييز الاتهام وبين لقضاء ان أصبحت النيابة العمومية مستقلة في عملها عن المحاكم استقلالاً يكاد يكون تاماً كما أصبحت المحاكم على مثل ذلك .

وأما هذا الاستقلال ما عنيته محكمة النقض والإبرام المصرية بتبنيه في قضية أثيرت فيها هذه المسألة بالدات بناءً على طلب النيابة لتستقر الأمور على حال وليثبت المبدأ على أساس مكين تضعه المحكمة العليا .

كانت محكمة النقض والإبرام ما يأتي في حكمها المؤرخ في ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ رقم ١٤٤٤ السنة الثانية القضائية المنشور تحت رقم ٢٠٦ بالمجموعة الرسمية السنة الثالثة والثلاثون صفحة ٤٠٨ :

” النيابة العمومية هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار الدستور إلى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية . وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التنفيذية المعمول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف ورير الحقانية ومراقبته الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق الذي خوله لها لقانون إذا كان من شأنه أنه يرفع من مكانتها ويزيد في أهميتها فإنه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تعييب له أية تعيبة إدارية في أداء شؤون وظيفتها . يترتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خوله القانون من الاختصاص :

١٠ ولا — أن تكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المطلق الدقيق .

١١ ثانيا — أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تتيح له لومها أو تعيينها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل إن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يتجه في ذلك إلى الموظف المشرف مباشرة على رجل النيابة وهو النائب العام أو إلى الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحقانية . على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقاصية بالألا يفص من كرامتها أمام الجمهور .

١٢ بهذه الكلمات الواعية وضعت محكمة النقض والإبرام دستور استقلال النيابة ورسمت حدوده .

١٣ لكن أن هذا الاستقلال الذي استقر أمره لا يبنى صلة وثيقة بين النيابة والمحاكم تقتضيها طبيعة عملهما وليس من سبيل إلى عصم عراها .

١٤ تظهر تلك الصلة بادئ الرأي فيما خولته انقواين لمحكمة النقض والإبرام ومحاكم الاستئناف من تكليف النيابة باقامة الدعاوى الجنائية أو التأديبية وفيما خولته للمحاكم الابتدائية من تكليفها باقامة الدعوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها ( راجع المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ ) .

١٥ ثم إن المادة ٥٣ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ قد نصت فيما يتعلق بتأديب المستشارين والقضاة على أنه إذا لم

يقم النائب العمومى او من يقوم مقامه الدعوى التأديبية جز لمحكمة النقض والإبرام  
مجتمعة بهيئة جمعية عمومية . بناءً على دعوة رئيسها ، أن تتولى سفسها الدعوى  
بقرار تين فيه الأسباب .

كذلك تجل الصلة بين سلطين فى عمل من صميم أعمال النيابة، بل هو أسه  
وهو ما أجازته المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات "لدارة" الجنائيات بمحكمة  
الاستئناف من إقامة الدعوى العمومية .

هذا مطهر واضح لما هو أكثر من الصلة بين السلطين . فان للمحاكم بمقتضى  
هذه النصوص التدخل فى عمل النيابة تدخلا هاما ذا أثر بعيد .

أولاً بعد هذه المرتبة فى الأهمية تمثيل النيابة فى الجمعيات العمومية التى  
تعقد المحاكم والأخذ بصوتها فى مداولاتها المتعلقة بالطام والأمر الداخلية  
ووجوب عند تلك الجمعيات إذا ما طلب ذلك النائب العمومى أو أحد وكلائه ،  
ثم إدارة خرائن المحاكم وتفتيش صندوق الأماء والودائع بمعرفة رجال النيابة  
وتحتم صدور أذن الصرف منهم .

أما حضور الجلسات التى تعقد فى المحاكم لطر القضايا التى يتعين تمثيل  
النيابة فيها فانه واجب أصيل من واجباتها لا يحتاج إلى تنويه خاص مثل الشؤون  
لتي مر ذكرها والتى فصلتها لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فى المواد ٦٣ وما يلبها .

كوجود أيضا نصوص فى لائحة الإحراءات الداخلية للمحاكم الأهلية تكشف  
عن صلات أخرى بين النيابة والمحاكم كوجوب أخذ رأى النائب العمومى فى تعيين عدد  
الجلسات وأيامها وساعاتها قبل أن يبت فى الأمر وزير الحفانية وكوجوب تسليم  
النيابة الأوراق التى يرعب الاستنداد إليها المدعى بالحقوق المدنية أو المدعى عليه

بتصميمات في مواعيد معينة وإلا يستصدر أمر من المحكمة بإلزام المقصر بالتزام الأصول ، وذلك علاوة على حوار الحكم عليه أو على وكيله بالتصميمات اللازمة ( تراجع المواد ٤ و ٩ و ١٩ من تلك اللائحة ) .

لحين مما تقدم أن النائب العمومي في علاقته بالمحاكم لا يمثل فقط السلطة التنفيذية ، بل إنه يمثل القانون والعدالة ويتحدث عنهما في كل سانحة حتى لو لم يكن حصصا في الدعوى كشأنه في جلسة القضا والإبرام المدنية ، وهو لذلك محدود من السلك القضائي ولا يطر رحال القضاء إليه وإلى وكلائه طرتهم إلى من هم عربون عنهم بل هم يقدرون له مكان من همه التعاون والتكاتف بين المحاكم والنيابات تعاونا يؤدي إلى أكرم الغايات .

لهم إن للنائب العمومي بحكم صلاته الوثيقة بالمحاكم ورجاها ما يعينه على صحة النظر في شؤون المحاكم وحسن التقدير لما يشأ من مسائل تقتضي حلا رصينا . لهذا لا يفوت ورير الحقنية استطلاع رأيه في كل ما يهم المحاكم ورجاها حتى أصبح ذلك من تقاليد وزارة العدل . وليس الأمر مقصورا على اختيار أعضاء النيابة لتعيين حيث تلح مسئوليته في أن يعضى برأيه في كهائيتهم ، بل إن عليه أن يطالع بوزير بما آنسه في رجاله المرشحين للقضاء وما يمكن أن يكون لفت نظره في تقديرات القضاة الذين تمر أعمالهم في قضايا يراها عند فحص أعمال النيابة .

لأن الإشارة إلى أثر هذه الناحية من واجبات النائب العمومي تستفتح الكلام عما خصه به المشرع من حقوق لاستكمال أداء هذه الواجبات ، فقد مدله في الأجل الذي يستطيع أن يستأنف فيه الأحكام الصادرة في الجرح بعمله ثلاثين يوما في حين أنه عشرة أيام فقط لسائر أعضاء النيابة وللتهمين والمدعين

والمسؤولين عن حقوق مدنية . وقصر عليه دون غيره من رجال النيابة حق الطعن بطريق النقض أو المعارضة في قرارات قاضي الإحالة . وأجار له في المادة ٤٢ فقرة ب إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة في مدى ثلاثة شهور من تاريخ صدورهما - تلك علائم ماطقة بأن مركز نائب العمومي باحتصاصاته هو أقرب ما يكون لسلطة قضائية عليا . بل إن حق إلغاء أوامر الحفظ هو أبعد أثر في نظر المتأمل من سلطة القضاء التي كثيرا ما تنكش دائرة ما تدوله إلى حد ضيق .

لوفي قصا ياردة الاعتبار منح له المشرع سلطة واسعة ، فقد وكل إليه تحقيق الطلبات والتصرف فيها بما يرى . مع ما لهذه الطلبات من أهمية ظاهرة .

لأفوق هذه الصيررات القضائية التي حص بها نائب العمومي قد مد المشرع هذا الروح إلى رحل النيابة عامة في ثلاثة أمور هامة : الأول التحقيقات الجنائية إذ جعل عنهم فيها بدملة عمل قاضي التحقيق . وهذا مما يتميز به قانوننا عن فرنسا . والثاني وحبب اشتراك أحد أعضاء النيابة في لجنة الإعفاء من الرسوم القضائية . والثالث أن المشرع قد باط بالنيابة في قانون المجالس الحسبية اتخاذ الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق عديمي الأهلية وغيرهم ريثما تصدر قرارات المجالس الحسبية بشأنها . وجعل لها حق رفع الطلبات لتلك المجالس في مسائل الوصاية والحجر والعيبة وحق استئناف القرارات التي تصدرها في ذلك إلا مسائل الغيبة .

لذلك اختصت النيابة دون غيرها بحق طلب سلب الولاية كما مسحت حق طلب منع القاصر من إدارة أمواله إذا أساء التصرف .

لحرص المشرع أيضا على أثر الأحكام في الردع فأحاطها بصيانة حسن التنفيذ .  
وناط بالنائب العمومي في المادة ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم ملاحظة وتنفيذ  
السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس .

وأذا نحن في صدد تنفيذ الأحكام يصح التوجيه إلى ما أستخدم عليه عملا  
من أن للنائب العمومي أن يأمر بحفظ الحكم الذي قد يرى أن تنفيذه يصطدم  
مع العدالة في قضية بالذات لطروف خاصة تكتنفها لا تختمل إجراءات العمومي .  
ولا يمتنع القارئ أن هذا التصرف العبد المرمي قلبه يحصل ، وأن الثقة في تقدير  
من يشغل مركز النائب العمومي وشعوره بمسئوليته القضائية ووجوب احترام  
الأحكام فيه خير ضمان يقيه العثار .

وأما يرتبط بالصلة التي نتحدث عنها ما نصت عليه المادة ٢٧ من لائحة  
المحاماة الصادر بها القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٦٨  
لسنة ١٩٣١ من أن رفع الدعوى التأديبية على المحامين يكون بمعرفة النيابة سواء  
من تلقاء نفسها أو بناء على طاب رئيس محكمة النقض والإبرام أو رئيس محكمة  
الاستئناف أو رئيس محكمة ابتدائية أو مجلس النقابة . وأن التحقيقات تجري  
بمعرفة نائب العمومي أو من يقوم مقامه أو بمعرفة وكيل من وكلاء النيابة يديره هو  
لإجرائها .

إن تخصيص النائب العمومي بتحقيق ما يسد إلى المحامين ثم تولى اتهام  
من تثبت له إدانته — هذا التخصيص في شأن الطائفة التي يعتمد عليها القضاء  
في جلاء الحق وتثبيت العدل هو من أقوى علائم الصلة بين المحاكم والنائب  
العمومي ، وعليه يدور شق هام من التصامن والتكاتف بين الهيئتين .

لكل ما هي أهم ما يستثيره هذا الموضوع بشقيه من بحوث قد تغفل من الإفاضة  
والتفصيل ما لا يتسع له العرض الأصيل من وضع الكتاب الذهبي .



## بیان

### لأسماء التواب العمومین ثم شکرهم

- ١١ اسماعیل کسری باشا ... من ٢٩ جوف سے ١٨٨١ء تا ... محکمہ سٹاف مصر  
 ١٢ اسمیر کسنون کسویل ... من ٢٤ مارس سے ١٨٨٣ء الی ١٦ اگست سے ١٨٨٤ء  
 ١٣ مسٹر ایموندوست ... من ١٧ یانیر سے ١٨٨٥ء الی مارس سے ١٨٨٦ء  
 ١٤ مسیو الوجرل ... من ٥ یانیر سے ١٨٨٩ء الی اول اپریل سے ١٨٩٥ء  
 ١٥ اسماعیل کسری باشا ... من ٥ دسمبر سے ١٨٩٥ء الی مئی سے ١٨٩٦ء  
 ١٦ محمد اللہ امین باشا ... من ٢٥ مئی سے ١٨٩٦ء الی ٢٦ نومبر سے ١٨٩٧ء  
 ١٧ مسٹر کوربت بک ... من ٢٠ نومبر سے ١٨٩٧ء الی ١٦ نومبر سے ١٩٠٨ء  
 ١٨ عبدالحق کروت باشا (٢) ... من ٢٦ نومبر سے ١٩٠٨ء الی ١٤ اپریل سے ١٩١٤ء

١١ عرصہ مع رزمہ، محکمہ سٹاف مصر .

١٢ نظر صورتہ مع وزراء الحقایقہ .



سیر پیٹر بنسون مکسویل  
میرزا حسن علی خان

SIR PETER BENSON MAXWELL

4 Mar 1863, 16 Aug 1864





مستر ریچارد ویسٹ  
۱۷ پیر ۱۸۵۵ تا ۱۷ مارس ۱۸۸۵  
Mr. RAYMOND WEST  
۱۷ Janvier ۱۸۵۵ Mars ۱۸۸۵





امیر المومنین  
 منہاج پورہ میں  
 Mr. LEGRELLE  
 5 Janvier 1889 - 1er Avril 1895





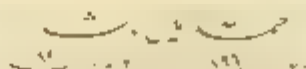
سعيد يسري باشا  
من ١٥ ديسمبر ١٨٩٥ إلى ٥ فبراير ١٨٩٦

S.E. ISMAIL SABRY PACHA  
5 December, 1895 - Février 1896







  
S.E. HAMADALLA AMIN PACHA  
25 Février 1896 - 10 Novembre 1897





مستر کوربت بی ایف  
 من ۳۰ نوامبر ۱۹۰۸ء الی ۱۶ نوامبر ۱۹۰۸ء

Mr CORBET B.F.Y

۲۰ Novembre ۱۸۹۹ ۱۶ Novembre ۱۹۰۸





محمد توفیق رفعت پاشا  
 من ۱۹ ژوئن ۱۹۱۹ تا ۲۱ مئی ۱۹۲۰

MOHAMED TEWFIK RIFAAT PACHA

19 Juin 1919 - 21 Mai 1920





محمد ابراهيم شيخ باشا  
 من ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ الى ٢ أبريل سنة ١٩٢١ و ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٣ الى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٢٤  
 S. E. MOHAMED IBRAHIM PACHA  
 8 June 1920 - 2 April 1921 & 16 October 1923 - 28 October 1924







عبد الرحمن ريداً  
١٩٢٢ م - ١٩٢٣ م

S. E. ABDEL RAHMAN RIDA PACHA

6 Mars 1922 - 15 Aout 1923





مصطفى محمد بك  
من ١١ نوفمبر ١٩٣٠ إلى ١٥ مارس ١٩٣٣  
MOUSTAFA MOHAMED BEY  
11 Novembre 1930 15 Mars 1933





محمد لطيف  
بن محمد

MOHAMED LABIB ATTIA BEY

16 Mars 1933 -



١٨ أبريل سنة ١٩١٤ إلى أول يونيو سنة ١٩١٩	أحمد فاضل باشا <sup>(١)</sup>
١٩ يونيو سنة ١٩١٩ إلى ٢١ مايو سنة ١٩٢٠	أحمد كوفيتش أفندي باشا
من ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ إلى ٢ أبريل سنة ١٩٢١	أحمد إبراهيم باشا ...
من ٣ أبريل سنة ١٩٢١ إلى آخر فبراير سنة ١٩٢٢	مصطفى فتحي باشا <sup>(٢)</sup> ...
من ٩ مارس سنة ١٩٢٢ إلى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٣	عبد الرحمن رضا باشا ...
من ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٣ إلى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٤	أحمد إبراهيم باشا ...
من ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٠ مارس سنة ١٩٣٠	أحمد كور باشا <sup>(٣)</sup>
من ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٠ إلى ١٥ مارس سنة ١٩٣٣	مصطفى أحمد بك ...
من ١٦ مارس سنة ١٩٣٣	أحمد أيوب قطية بك

(١) تنظر صورة مع رؤساء محكمة استئناف مصر

(٢) تنظر صورة مع وزراء الخفائية .

(٣) تنظر صورة مع وكلاء الخفائية .



## ذبان

### الاسماء الذوقانية العمومين شم شورهم

من ۹ يناير سنة ۱۸۸۹	• • •	أحمد الحشمت بك
من ۱۹ فبراير سنة ۱۸۹۴	•	حسن الحشم بك
من ۱۸ أبريل سنة ۱۸۹۵	• • •	أحمد الزبور بك
من ۶ مارس سنة ۱۸۹۹ إلى ۱۵ نوفمبر سنة ۱۹۰۸	• • •	أحمد الحشمت بك
من ۱۰ فبراير سنة ۱۹۲۶ إلى ۴ أغسطس سنة ۱۹۲۶	• • •	أحمد الحشمت بك
من ۵ أغسطس سنة ۱۹۲۶ إلى ۱۵ سبتمبر سنة ۱۹۲۷	•	أحمد الحشمت بك
من ۲۰ ديسمبر سنة ۱۹۲۷ إلى ۲۲ أغسطس سنة ۱۹۲۸	•	أحمد الحشمت بك
من ۴ سبتمبر سنة ۱۹۲۸ إلى ۲۸ أكتوبر سنة ۱۹۲۹	•	أحمد الحشمت بك
من ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۲۹ إلى ۱۲ أغسطس سنة ۱۹۳۰	• • •	أحمد الحشمت بك
من ۱۳ أغسطس سنة ۱۹۳۰ إلى ۶ مارس سنة ۱۹۳۱	•	أحمد الحشمت بك
من ۷ مارس سنة ۱۹۳۱ إلى ۹ مايو سنة ۱۹۳۱	•	أحمد الحشمت بك
من ۱۰ مايو سنة ۱۹۳۱	•	أحمد الحشمت بك



احمد حیات بیگ  
دکتر و معتمد  
دکتر و معتمد  
AHMED HICHMAT BEY  
AYDIN GENERAL  
1870-1871





حسن اسمعیل  
 وکیل  
 ۱۹ فرور ۱۳۱۳  
 HASSAN ASSEMI BEY  
 AVOCAT GENERAL  
 19 Fevrier 1894





احمد زيفر بى  
 زيفر بى  
 احمد زيفر بى  
 AHMED ZIVVER BEY  
 AVOCAT GENERAL  
 EN ALGER 1905





محمد نافذ بي  
أفوكاٹ جنرل  
MOHAMED NAFOL AT BEY  
AVOCAT GENERAL  
6 May 1904 - 14 Novembre 1908







محرم الدين مارجوحي  
 دكتور في الحقوق  
 رئيس مجلس الشورى

MAHMOUD EL MARGOUCHEY BEY  
 AVOCAT GÉNÉRAL  
 (10 Février 1926 - 4 Août 1926)





محمد علی  
 حیدر علی  
 محمد علی  
 HAMED CHOLURY BEY  
 AVACA, GENERAL  
 5 Aug 1926 1 September





مصطفى هانفي بك  
 في ديوانه في بيروت - سنة ١٩٢٨

**MUSTAFA HANAFI BEY**  
 Avocat General près les Tribunaux Indigènes  
 - Décembre 1927 - 22 Août 1928  
 Secrétaire General du Comité





محمد داریوش بی  
 داریوش بی  
 MOHAMED DARWICH BEY  
 AVOCAT GENERAL  
 4 Septembre 1928 - 28 Octobre 1929

1928-1929







حسن حسين بك  
HASSAN HUSSEIN BEY  
AVINA GENERAL  
2 October 1917 1340 AH





منصور اسماعيل بك  
 منصور اسماعيل بك  
 MANSOUR ISMAIL BEY  
 AYDHA - GENÈVE  
 1894





مصطفى رهاط بك  
 نواب وکیل  
 (7 مارس 1931 - 4 مئی 1931)  
 MOUSTAFA RIHAAT BEY  
 AVOCAT GENERAL  
 (7 Mar 1931 - 4 May 1931)





سید مصلح  
بنی و حسن  
بنی  
SAYED MOUSTAFA BEY  
AVOUCAT GENERAL  
1. Mars 1941









LE PROCEDE GENERAL ET LES CHIFFES DE PARQUE ET (31 Décembre 1911)

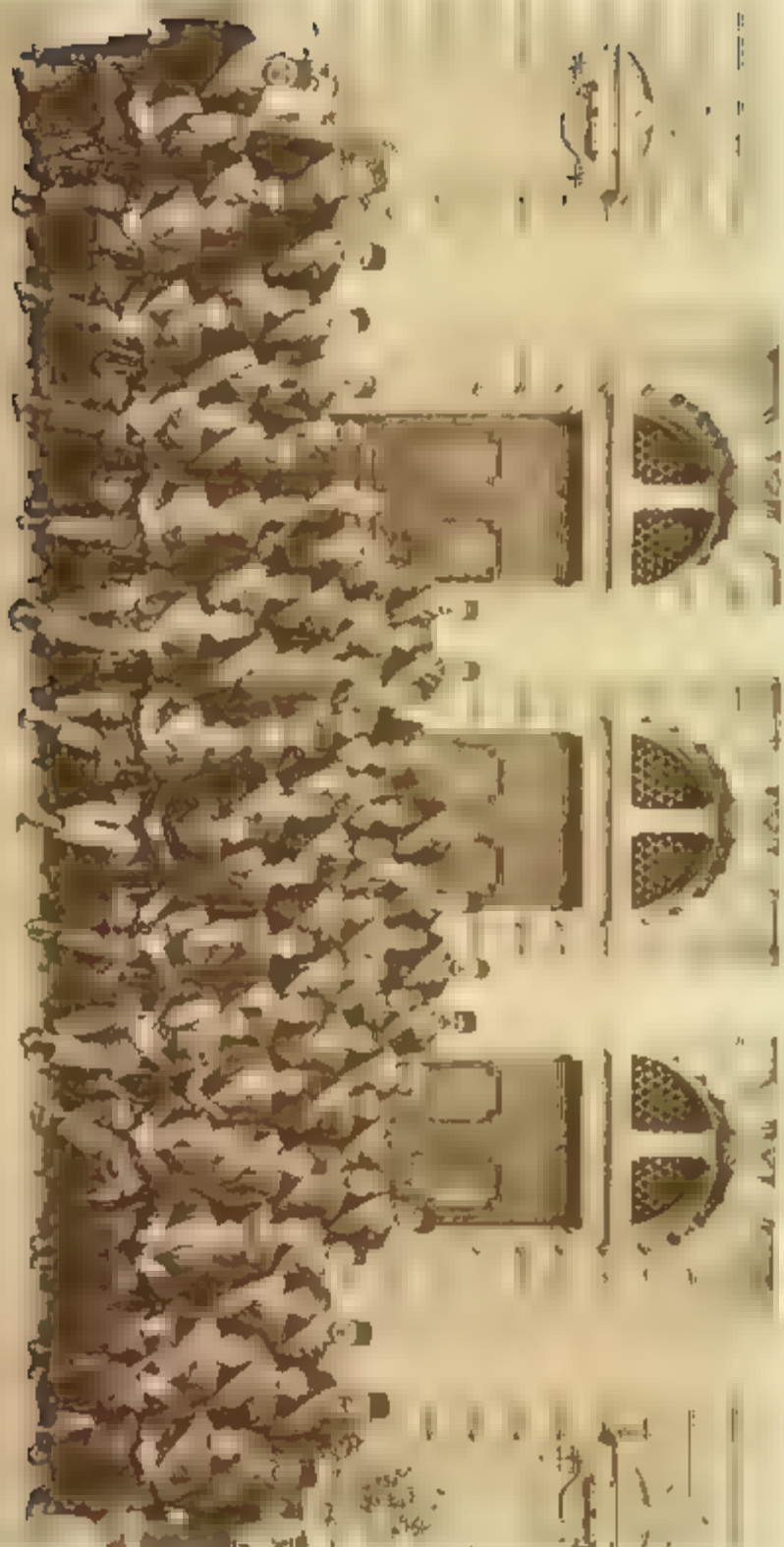
— — —





LES MEMBRES DU PARQUET DANS LA CIRCONSCRIPTION  
 DU TRIBUNAL DE PREMIERE INSTANCE DE TANTA (11 Decembre 1931)





LES VIVANTS DU PAVILLON 101 Décembre 1900



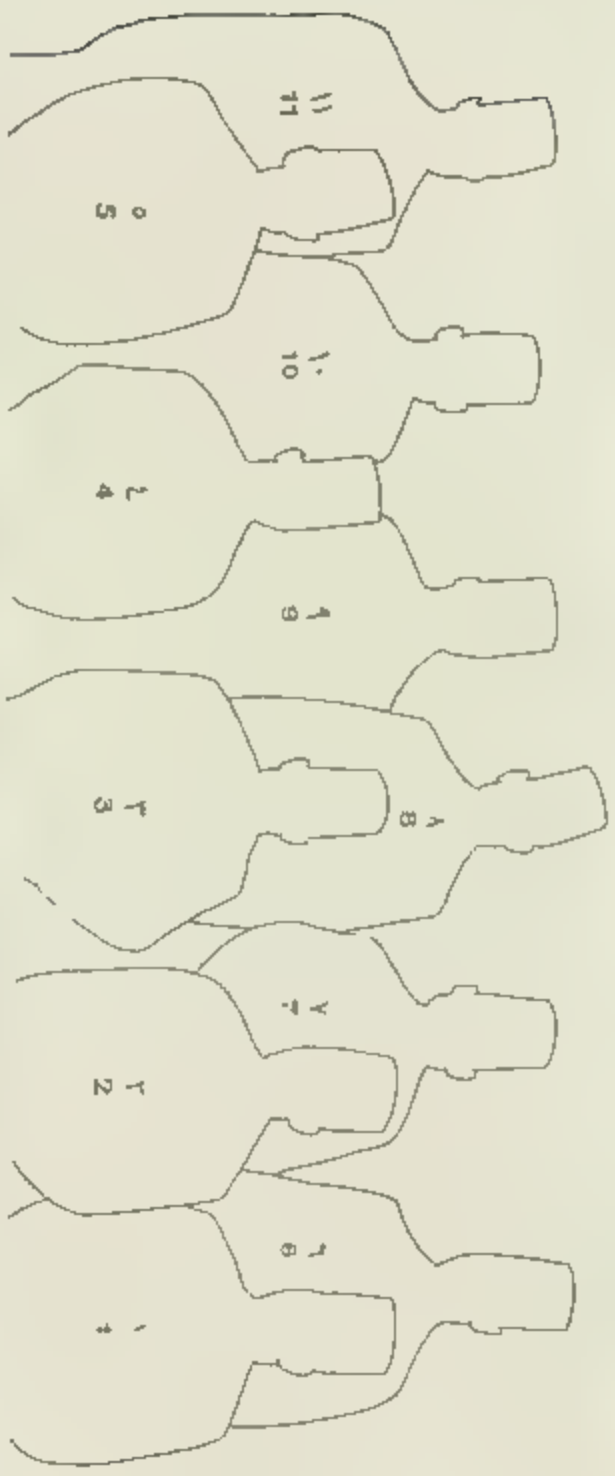






# النايبي الصوري ورؤسائه سنة ١٩٣٢

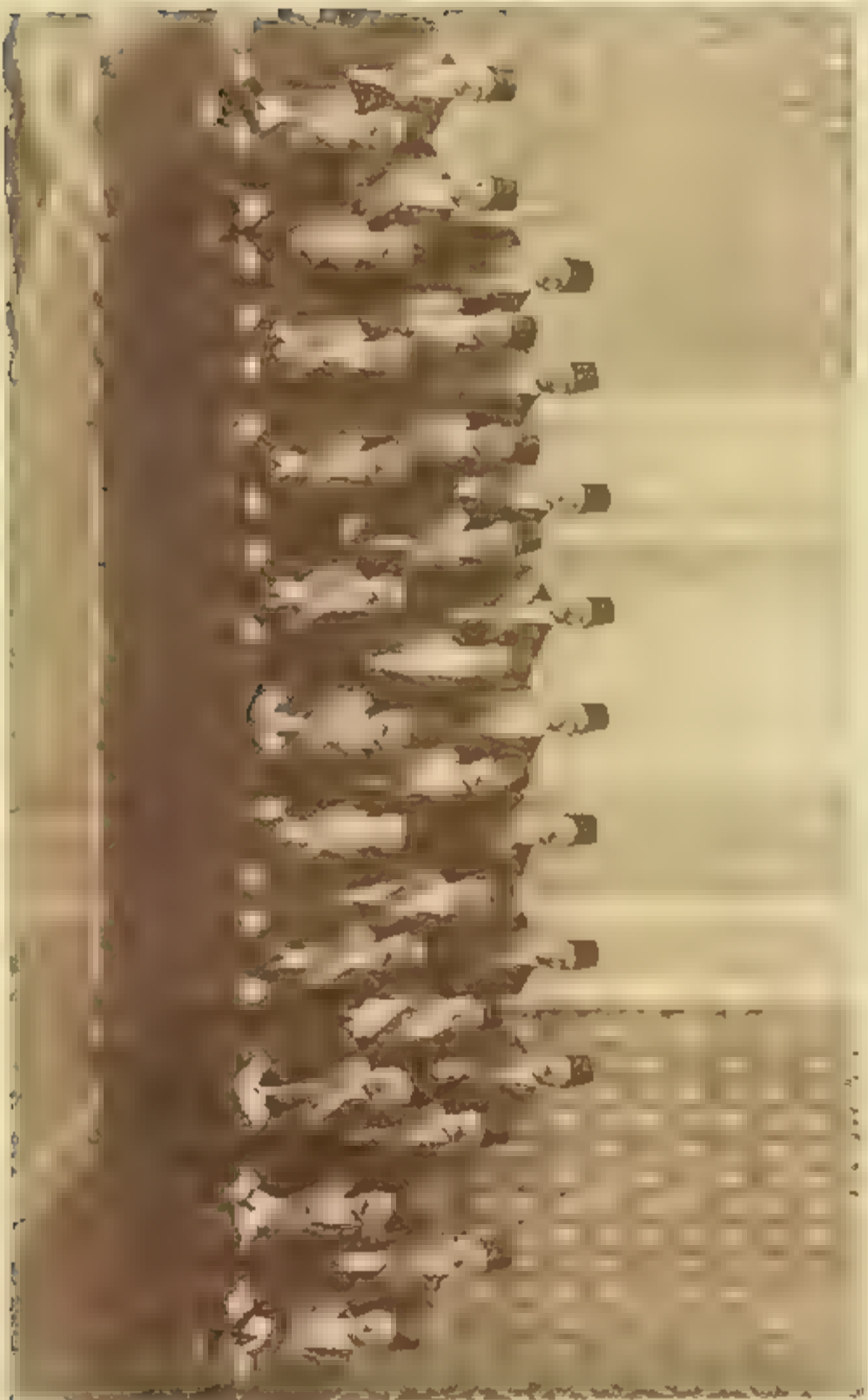
- ١ - احمد ركن الدين باشا
- ٢ - عبد القادير غسان باشا
- ٣ - مصطفى باشا
- ٤ - احمد ركن الدين باشا
- ٥ - احمد ركن الدين باشا
- ٦ - احمد ركن الدين باشا
- ٧ - احمد ركن الدين باشا
- ٨ - احمد ركن الدين باشا
- ٩ - احمد ركن الدين باشا
- ١٠ - احمد ركن الدين باشا
- ١١ - احمد ركن الدين باشا



## LE PROCUREUR GENERAL ET LES CHEFS DE PARQ ET EN ١٩٣٢

- 1 - Mohamed Ghérif Bey
- 2 - Abdel Latif Ghorba Bey
- 3 - Moustafa Mohamed Bey (Le Procureur Général)
- 4 - Ahmed Mohamed Hassan Bey
- 5 - Mahmoud Mohamed Mansour Eff
- 6 - Hassan Tewfik Bey
- 7 - Mahmoud Helmy Souka Bey
- 8 - Ahmed Mohamed El Khazndar Eff
- 9 - Mohamed Bekky Kha I Bey
- 10 - Ahmed Zak Hamza Bey
- 11 - Moustafa Rouchdy Bey





جمعية الأمم المتحدة  
LES MEMBRES DU PAKU ET GENERAL EN 1926





المجلس الاستئنافي في سنة ١٩٢١  
 LES MEMBRES DU PARQUET DE LA COUR D'APPEL EN 1921







LES MEMBRES DU PARCLUB DE L'AVANCEMENT EN 1904.









Mr E. G. PAYNE  
INSPECTEUR EN CHIEF DES PARQUETS  
1. Février 1922





المستخرج من سجلات  
الشرطة  
الرقم ١٠٠٠

Mr G. H. HUGHES  
INSPECTEUR EN CHEF DES PARQUETS  
(1 Janvier 1913 - 16 Février 1932)

## بیان

الانماء بالاشمعتی الیبات فم شورم

المستر الجورح لولسحورث هیوز      من نور - سہ ۱۹۱۳ء، ۱۶ء، سہ ۱۹۳۲ء

المستر ادوارد الجوفری الباین      من ۱۷ء، سہ ۱۹۳۲ء



( ٥ )

## مُصَلِّحة الطَّبِّ الشَّرْعِي

بقلم حضرة صاحب العزة الدكتور محمود ماهر بك

لَمَّا قَامَ بِقُيُومِ الْأَعْمَالِ مَجْلِسُهُ شَرْعِيًّا فِي ١٨٩٠ مُصَلِّحَةً الصِّحَّةِ دُونَ عَرَفِهِمْ . وَفِي  
أَوَّلِ يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٨٩٠ نَقَلَ مِنْ مَصْنُوعِهِ مَجْلِسُهُ فِي وَرَرِهِ لِفَقْدَانِهِ لِمَرْجُوهُ دَكْتُورِ حَسَنِ رَفِيقٍ ، شَاهِدًا  
وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ شَعَلَ وَطْفَعَهُ مَسْئَلَةُ شَرْعِيٍّ لَدَى مَحْكَمَةِ لَاهِيَّةٍ وَكَانَ مَقَرُّ عَمَلِهِ سِرِّيًّا بِحُكْمِ لِسْتَدْفٍ .  
وَالْعَدَاهُ أَنَّهُ كَانَتْ لَا تَحْتَ عِيَالِهِ لَا حَوْلَ دُونِ خَامَةِ بَطَرٍ عَدَمِ وَحُودٍ مَسَاعِدِهِ . وَطَلَّ فِي وَطْفَعَتِهِ  
إِلَى مَارَسِ سَنَةِ ١٨٩٦

لَمَّا قَامَ فِي سِبْطِهِ سَنَةِ ١٨٩٧ عَنِ لَدَكْتُورِ بُولِيٍّ طَبِّبٍ شَرْعِيٍّ ، وَكَانَ مَقَرُّ عَمَلِهِ فِي وَرَرِهِ لِحَقْدِيَّةٍ  
إِلَى أَنْ نَقَلَ لِلنِّيَابَةِ الْعُمُومِيَّةِ فِي أَوَّلِ يَنَآيْرِ سَنَةِ ١٩٠٢

لَمَّا قَامَ فِي ١٢ أَرَسِ سَنَةِ ١٩٠٦ عَنِ لَدَكْتُورِ توماس هَامِلْتُونِ مَسَاعِدًا لِلدَكْتُورِ بُولِيٍّ ،  
وَهَبَ مَعَهُ إِلَى أَنْ نَقَلَ دَكْتُورِ بُولِيٍّ إِلَى وَرَرِهِ بِدَحْنَةٍ فِي أَوَّلِ أَرَسِ سَنَةِ ١٩٠٩ حَيْثُ عِيَالُ  
مَدِيرِ الْأَمْنِ الْعَامِ وَرَقِي الدَكْتُورِ توماس هَامِلْتُونِ إِلَى وَطْفَعَةٍ طَبِّبٍ شَرْعِيٍّ .

لَمَّا قَامَ فِي يُونِيَّةِ سَنَةِ ١٩٠٩ عَنِ لَدَكْتُورِ مَحْمُودِ مَاهِرٍ بِثَقْلٍ مِنْ مَصْنُوعِهِ الصِّحَّةِ بِعُمُومَةِ طَبِّبِيٍّ  
شَرْعِيًّا مَسَاعِدًا مَعَ الدَكْتُورِ هَامِلْتُونِ .

أول أول يوليه سنة ١٩١٤ عين معهما المرحوم الدكتور عبد الحميد عامر بك في وظيفة طبيب شرعى مساعد بقلا من مصلحة الصحة العمومية .

أول ٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٦ تولى الدكتور توماس هامسون و ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ عين الدكتور سدى سميت مكان الدكتور هامسون طبيب شرعى أول . وبقى كل من الدكتور محمود ماهر بك والمرحوم الدكتور عبد الحميد عامر بك في درجة "طبيب شرعى" . وقد تولى الأخير و ٣٠ مارس سنة ١٩٢٦ وعين بدله حصره الدكتور محمود صادق بك قلا من مصلحة سكة حديد في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧

أول أول يناير سنة ١٩٢٨ لقب الدكتور سدى سميت بكبر لأعضاء الشرعيين ، ولقب الدكتور محمود ماهر بك ، لطبيب شرعى لأول . و ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨ سيقن الدكتور سدى سميت وبقى الدكتور محمود ماهر بك كبر للأطباء الشرعيين في أول أغسطس سنة ١٩٢٨ ليكرى من ذلك أنه لمعهد قرب حد لم يكن للطب شرعى غير قسم واحد متحق باليدى العمومية ومقره القاهرة . وكان به ثلاثة أطباء شرعيين والسكرتارية ، وهذه مكونة من السكرتير وموظف أو اثنين ، ومع ذلك كان اختصاصه يشمل القطر كله .

ألا أن مقدار العمل في هذا الأمر كان مبالغاً في عدد الأطباء ، ثم أخذ يزداد شيئاً فشيئاً مع تطور الحياة لاحتاجة ، وما نشأ عن ذلك من حيلة لمحرمين في ارتكاب المحرم وإحداً معلماً مما رد حدوث حديثة تعقيد ورد في لحاحه إلى تدخل الأطباء الشرعيين للوصول على صوء أبحاثهم إلى اكتشاف هذه الجرائم .

لقد كان لم تقدموه من المعونة للنقص أثر كبير في جميع جهاته ، فزادت الثقة في عملهم وتصاعف عدد القضاة التي كانت تحوّل إليهم قصاصو يستعملون حتى في مسائل لا ماس لها بفن الطب الشرعى مباشرة ، ولكنها ذات أهمية من حيث إثبات الجرائم .

لقد لوحظ أن أعمال طب الشرعى كانت لا تطرد ربهتها تسعة أغلب أوقات الأطباء الصالحين المراكز ومعهم عن القيام بأعمالهم الصعبة ، كما لوحظ أنهم "مطار لعدم خبرتهم بالأبحاث القضائية الشرعية" ولعدم إلمامهم بطرقها الحديثة لم يكن آراءهم دأب على "يسعى من الصحة من

الوجه القبيح . فتلاي هذه حالة التي لا تسبق مع ما وصفت إليه مصر من لمدية والرقى العلمى ،  
ورغبة فى الأحد بأكل الأسباب لتحقيق العدالة فى مختلف القضايا الجنائية ، فكمنا فى ضرورة زيادة  
عدد لأطباء شرعيين ونور معهم على أهم جهات بقطرنا ونساخت مع سعاده وكل له حية لشؤون  
الصحية ، ونفقد على رفع لمثل طية شرعية فى الخدمات عن كاهل أطباء الصحة بالندرج ،  
فقدم سعاده الدكتور محمد شهاب شمس على ذلك فقدمه لمعنى ندوته ودير بداحية .

لقد وفق دولة على يكن ش وير بد حية إددت على همد لاقتراح وأسعه إلى معنى  
ورير الحقانية فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦

لحال معنى ودير الحقاية كتاب دولة ودير بد حية عيب فند رنى سعاده الدكتور  
شهاب شمس وقدم مشروع إنشاء إدارة طية شرعية تكون من فروع و تولم بقطر لمختلفة ،  
ويكون مقرها فى المدن على سها كما سندشة . وعرفنى على همد لمشروع معنى ودير بد حية  
وقنته المرحوم أحمد ركن أبو سعود شمس ، وقدم به مشروعاً للبرلمان فأقره ووفق على زيادة  
ثمانية آلاف حية عميرية الحب الشرعى للبدء فى تصدده على أن تريد مبريه الإدارة تدرج حتى  
يتم تعميم الفروع فى الأقاليم .

لوسا على ذلك ، وبعد لاتقى مع ودره مالة على كيفية توزيع همد المسح ، أصدر معنى  
ورير حقة فى يناير سنة ١٩٢٨ قرر تكوين لجنة لاختب لأعضاء الأمانة للإدارة الطبية  
الشرعية من بين من تقدموا ، فاختب تسعة أطباء شتغلوا بالقرين والتحصن فى القسم لمدة سنة  
تقريباً .

لشأن ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٨ أصدر معنى أحمد حشه ش وير بد حية اللائحة لد حية  
لأوى هذه الإدارة . وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٨ أصدر قرار بإنشاء الأربعة لأقسام الأولى  
عصروا سكندرية وأسيوط وطعطا .

لويجب أن سوه هب أن حصص لأكر فى سفيده همد لمشروع يرجع معنى ودير بد حية  
لمرحوم ركن أبو سعود شمس ، وسعاده الشك عمومى فى ذلك التوف سعاده محمد طاهر نور ش  
ويكل وراة الحقانية الحالى .

تأسست في سنة ١٩٣١ حيث أقر مجلس الوزراء قراراً بمصنفها من البنية العمومية وحصلت مصلحة قديمة بدورها تابعة لوزارة الحفافية رأساً .

### تكوين المصلحة الطبية الشرعية

تأسست في تكوين مصلحة طبية الشرعية في سنة ١٩٢٧ ، عداها ، بدورها ، مصلحة للبنية العمومية ، وأنشئت بوظائف التي كيمي ، لا تشدد ، شملت هذه الوظائف تدريجياً ، وهذه الأعضاء والموظفون تدريجياً على لأعمال في فاعله تحت شرف إلى أن تم فتح المروع ، خجعت . وتتكون المصلحة الطبية الشرعية الآن من :

( ١ ) - الإدارة بحمة " مكتب مدير العام وكبير لأطباء شرعيين " وشمل

أولاً - مكتب السكرتير الفني للمصلحة ويتبعه :

( أ ) - العمل الكيماوي .

( ب ) - العمل الأبحاث السيرولوجية والباثولوجية .

( ج ) - قسم الأشعة والتصوير .

( د ) - المنحف .

( هـ ) - المكتبة .

ثانياً - مكتب السكرتير الإداري للمصلحة ويتبعه :

( أ ) - السكرتارية .

( ب ) - المستعمدون .

( ج ) - الحسابات .

( د ) - المحازن .

( هـ ) - الأرشيف .

( ٢ ) المروع وهي :

( ١ ) قسم الطب الشرعى بمصر .

( ب ) \* \* باسكندرية .

( ح ) \* \* بطنطا .

( د ) \* \* بسيوط .

وقبل الكلام عن لمصلحة ومروعها بحسب الإشارة إلى أعمال طبيب شرعى وخصمصة .

### الأطباء الشرعيون واختصاصهم

أطباء خصمصة الطيبه الشرعيه يكسون جميع أوقسمهم للوطمعه ولا سمح هم بمرولة مهمهم في الخارج وذلك لكي يصرفو إلى درسه المقصية والمساثل نصيه إلى عرص عايمهم وليكون لديهم متسع من الوقت للاطلاع ومعرفة ما نحتاج من لأحداث العامة في مروع طب الشرعى لمختلفة .

لويخصر اختصاص الطيب الشرعى فيما يلى :

( ١ ) الكشف على جثث المتوفين لذين نشته في وفاتهم ، سواء كانت وفاتهم بقاءة أو عارضية أو جنائية ، وتشريحها .

( ٢ ) أسحرح جثث لمنته في وقت بعد دهم لإعاده تشريحها ولخصم .

( ٣ ) إندء لرأى في المقصية والتفارب نصيه خاصة في حالات لى تكون قدمت فيها تقارير طبية من أطباء المراكز أو غيرهم ويرى المحقق ضرورة استفتائه فيها .

( ٤ ) الخصور أمام المحكمة لإندء لرأى الطبي في المقصية لمظوره ه ، سواء أ كانت التعارير الطبية المقدمة فيها صادرة عن الأطباء الشرعيين أم عن أطباء آخرين .

( ٥ ) شعاعسة مكان الجريمة بالاشتراك مع أعضاء النيابة في القضايا الهامة .

( ٦ ) لخصم جميع لمصوطات من كتاب « رية ومعدودات وعرفه لإندء لرأى في حالتها من حيث علاقتها بالحوادث المضبوطة فيها .

(٧) لفعل الأبحاث والتجارب العلمية في الحوادث التي تقتلزم ذلك .

(٨) الكشف عن مصادق في لأحول حديثه لمعرفة أسباب مصادقهم ومبلغ خطورتها والآلات التي أحدثتها ، وعن المتهمين لمعرفة ما إذا كانت بهم آثار تشير في شتمهم ، كهم في الجريمة .

(٩) الكشف عن مصادق بعد شتمهم بقرير ما إذا كان بحسب عدمهم عادات مستديمة

(١٠) تقدير السن في جميع الحوادث التي تقتضي ذلك .

١١) الاستعرف عن لمسرع عليهم من لأحباء وعن مجهول مشعصيه من لمووين بحث البحث أو أجزائها .

١٢) الكشف عن محي عليهم و شتمهم في لأحول حد مرض ولخص لمصوبات .

١٣) الكشف ، كمدووين عن ورره حديثه ، على ما حين مطلوب لإفراح عنهم أو عنهم لسجون مديرياتهم لأسباب محمية .

(١٤) الكشف عن المتهمين تقديري مسئوليتهم في لأحول حد ولادته ، كخون .

(١٥) الكشف على المنشردين لمعرفة مقدرتهم على العمل .

## المصلحة والفروع

(١) الإدارة العامة

المكتب المدير العام والكبير الأطباء الشرعيين

هو المكتب الرئيسي لدى له تإشراف عام على جميع لأعمال الصحية وإدارة في مصلحة وفروعها من أقسام طبية شرعية ومعامل وغيرها .

المدير العام بحسب أعمده لإدارته تقوم كذلك ، بصفته كبير الأطباء الشرعيين ، بالمعص في المسائل المختلف فيها من الوحيه حسب شرعية ، كما تقوم أخص بدرس ولخص لألأب التي

ترى السادة ومحكمة وأحزاب الفصائية الأخرى إحاطتها عليه مباشرة لأهمية خاصة ، فضلاً عن أنه يشترك مع الأطباء شرعيين في الألفاء المختلفة في دراسة العصبية ، هامة ووجيه أبحاثهم فيها

أوهو لدى بوجه أعين لمعامل الكيمياء ونسب ولوحيه ، ويتفق نتائج التحليل فيها ، ويحذر المذكرات الإيضاحية عنها في الأحوال التي تستلزم ذلك .

والسكرير المعنى بـ عدد كبير لأطباء شرعيين في مهمته تعبية ، ويراهب أعمال الأشعة والتصوير والمتحف والمكتبة ويقوم بتنظيم الأرشيف الفني .

والسكرير الإداري يراهب جميع الأعمال الإدارية والمالية المختلفة في جميع فروع مصلحة ويقوم بالتفتيش عليها من وقت لآخر .

### المعمل الكيمائي

كانت أعمال التحليل تحتفظ ، حسب شرعي قبل سنة ١٩٢٠ تحول على معمل مدرسة الطب لعدم وجود معمل بقسم الطب الشرعي في ذلك الوقت .

وفي سنة ١٩٢٠ أنشئ بقسم معمل كيمائي صغير كانت أعمده لاتتعدى البحث عن السموم في حوادث التسمم لآدمي وتسمم حيوان وخص لقع لدموية و لمواد محدده التي كان معظمها عيشت من الحنوي المعروفه بالمروول . وقد أحدثت أعمال هذا المعمل بسوع طراد يسترعى النظر حتى صارت تشمل :

- ( ١ ) فحص مصبوبات ولأحشاء وإفرازات في أحوال التسمم لآدمي والحيوي .
- ( ٢ ) فحص المواد لمحدره بجميع أنواعها من سبوم سبب وحشيش وأفيون ومناويل ومخدرات ، وكذلك الأدوية التي تستعمل فيها كالحقن وحجور التدخين وغيرها .
- ( ٣ ) فحص الدود والرماد من الوجوه الكيمائية لتحين بوعه وتركيبه والآلات الدارية ، للبحث عن مسببات الدود المحترق بها ، وتبين بوع تلك المسببات لإبداء فكرة تعريبيه عن تاريخ إطلاق السلاح إذا تبين به أثر إطلاق .

( ٤ ) فحص محتويات الفسائل من مفرقات ومقدوفات وسددت وأعطت ، لإثبات نوعها وكيانها وطريقة استعمالها وحطورتها .

( ٥ ) فحص مضبوطات نبي يشنه فيها في حوادث حريق التي تقع في الأماكن المأوى عليها .

( ٦ ) فحص القمع الدموية ولصويه وعبره من القمع مخنفة وملاص بحبي عديم أو لتهمين أو في الألفسة المضبوطة في قصايا جنائية .

( ٧ ) فحص الأعذية والأدوية المفضوشة المضبوطة في حوادث جنائية .

٨ ، أولى السبب الأخيرة بدأ بعمل فحص العملة وأورق السكوب طريقة ومستندت المطعون فيها وما يتبعها من فحص الأحبار والورق والأصباغ والمعادن .

فحص عدد عدد حالات أخرى محسنة لا تدخل تحت حصر مما يندرج فيها بحقق للفحص الكيماوي لإثبات نوع الشيء أو لمقارنته بأشياء أخرى مضبوطة .

لوقد رادت تبع لذلك أعمال المعمل بزيادة كبيرة ، حتى مع عدد الفحص التي فحصت مضبوطات به في سنة ١٩٢٩ ، ١٣٥٧٠ ، ١٠٢٨٤ قضية محذرت بعد أن كانت ٩٠٣ قضية في سنة ١٩٢١ ، ١٩٤ قضية محذرت . ويتصل تطور العمل في هذا المعمل بصلا وثيق بتطور الانجبر غير المشروع ، مواد محذرة ، هي أهمه الأولى كانت أهم لمود لندولة مه هي لأبيون ولحشيش والمربول ، وحوالي عام ١٩٢٤ بدأ ظهور السموم البيضاء في القطر ، وفحص المعمل بها في تلك السنة ١١ عينة من الهروين و ١٠٥ عينة من المورفين و ١٤٨ عينة من الكوكايين . ولم يطل سمعها كوكايين أكثر من عشرين حيث أحل مكانه للهروين في سنة ١٩٢٦ ، وذلك لأن الهروين أكثر ربحا للتجار به نظر لإمكان عشه سهوله دون أن يحدث ذلك تغييرا في مظهره .

ثم بعد سمعها السموم البيضاء بعد ذلك وسنرد لمربول مكانته ، ولكن مرور العهد الأخير أكثر تعقيدا في تركيبه من مقبول العهد الأول .

لوقد أخذ المعمل ينسج تبع لزيادة أعماله وتنوعها إلى أن أصبح الآن من أهم المعامل بسعدد .



لأنه قد لاحظ أن الباء والماء بدأت تحيل عيب حالات التبريد والتزوير، وطلب من شخص الأجر لمعرفة تركيبها، ولخص المستندات لمطعون فيها، وأن عدد هذه حالات رد في السواب الأخيرة، وقد كانت من قبل تحول على مصالح حكومية أخرى غير هذه المصلحة أو على خبراء عديدين في المخطوطات، وأنهم في أغلب غير متبينة على أسس علمية. فلهذا طلب إيجاد اثنين من الكيميائيين لمصلحة في بعثة للتخصص في أحدث لترسيف في الورق وعلمه، وفي أحدث الأحبار، لينتج للعمل الكيميائي بعد عودتهما لخص جميع حالات الترسيف والتزوير في ضوء العلم الصحيح وقد أوفدهم فعلاً إلى فرنسا وحينئذ قدم هذه الدراسات وعاد في أغسطس سنة ١٩٣٣، ومن ثم أحدثت - بات وبها كما تحيل ما يذهب من هذه حالات على مصلحة الطب الشرعي.

### شعمل الأبحاث السيرولوجية

شأن العمل الكيميائي هووم فحص الدم وأحدث فصل تحت شرف كبير الأطباء شرعيين حتى صيف سنة ١٩٣٩، ولكن بالنظر إلى زيادة الأبحاث الكيميائية، وبخاصة الأبحاث الدم والمصل، ولبس حاجة إلى معونة خبير في فحص ميكروسكوبي والبولوس ولجميع الأبحاث المتعلقة بالشعرومق الدموية والمنوية وحلاقي. رأيت من ضرورة إنشاء عمل خاص للأبحاث السيرولوجية والبولوجية، وقد أنشأه فعلاً وجهره بأحدث لأجهزه العلمية وبدأ عمله في أول عام ١٩٣٠. وتخصص أعماله فيما يلي :

(١) فحص مواد الدموية لمعرفة ما إذا كانت آدمية أو حيوانية أو لغير ولائ نوع من الحيوان أو الطير.

(٢) تشخيص الدم الآدمي وبين الفصيلة التي ينتمي. ولقد لفحص أهمية خاصة في قضايا الاستعراق وتنازع سؤة وفي لأحوال التي يعثر فيها على دم آدمية في ملابس المتهمين لبيان ما إذا كانت من فصيلة المخفى عليه أو من غيرها.

(٣) فحص الإفرازات كالسيلان وغيره.

( ٤ ) لفحص الأبحاث لخواصها على الفصاع التشريحية التي يحددها حسب الأعضاء الشرعيين لإثبات نوع المرض، إن كانت خاصة بمرض، أو ليس، إن كان بها استكاث دموية في الأحوال التي يعوق بها عدم حاله أو بعض الأعضاء عن سبب من ذلك عند التشريح .

( ٥ ) لفحص الشعر لتعيين نوعه إن كان أدب أو حيوان ، وعمل مقاربة بين ما يسطع على علف يجثت بحبي عليهم أو في مكان حرمة وبين شعر المتهمين ، أو بين ما يسطع في مكان يشته في أنه مكان حرمة وبين شعر القس . وقد ساعد ذلك كثير في فصل عديده

( ٦ ) لفحص الأظفار ولألياف سمين نوعها ومقارنتها ما يوجد منها مع حنة مما يثر عليه لدى المتهمين من ملابس أو أظفار إثبات ما إن كان أصله بالفعل منها أو محتملا أن يكون منها .

( ٧ ) الأبحاث الخاصة بالدم لإثبات ما إن كان لمتهم أو بحبي عليه في قضية قد مضت بالرهري .

( ٨ ) الأبحاث الكهروكيميائية لإثبات نوع الميكروب الموجود في فرقتا في الفصاع التي يقوم فحصها الأطباء الشرعيون .

( ٩ ) لفحص الدم لإثبات ما إن كانت سوية أم لا في فصل هنت العرص .

### قسم الأشعة والتصوير

أنشئ هذا قسم في سنة ١٩٢٠ وحل بعمل مد ذلك حين نخرج أشعة صغير .

ولما اتسع مدى العمل وتنوع حالات التي تفحص بالأشعة أصبح ذلك الجهد عاثر عن فحص حالات كثيرة فاستحضرنا جهازا كبيرا .

لنقتصر أعمال هذا القسم فيما يلي :

( ١ ) لفحص الأشعة في الفصاع المختلفة وإصابات العظام وفي الإصابات بالأعيرة البارحة وفي حالات تقدير السن وغيرها .

( ٢ ) أحد الصور هو نوعية الخشب ولصق في جودت الخشب ، وكذلك في قصية  
لاستعرف وسارع الفهم وتصوير وتكرار لآثار مختلفة في نحتها لأسطحه سارية المقذوفات ،  
وتصوير الأوراق المطعون فيها بالبروز تصوير الميكروسكوب ، وكذلك أحد صور فوتوغرافية  
عن مجال الجرائم .

أبو محمد ، قسم كدث حمة 'جهره' أخرى ، منها جهره لعين لأحسام بعرة والمقدودات  
سارية ، أحسن وجهره سريوسكوب مقاربة صور الأشعة و حمة آلات تصوير متنوعة ، منها  
ما هو خاص ، بتصوير فوتوغرافي عسادي ، وما هو خاص بتصغير صور الأشعة ، وأخرى  
لتكبير صور فوتوغرافية ، وعدد أجهزة لفحص المقذوفات وما يوجد على سطحها من الخدوش  
والجريب ، وتصويرها حتى يمكن مشاهدتها من مجرده . وجهره الأشعة فوق سفسحة لفحص  
أوراق النك نوت والأوراق المطعون فيها بالتدوير وأنواع الخبر .

### المتحف

أشبه هذا متحف سنة ١٩٢٠ بكنية طب لعدم وجود مكان مبيع ، لمصلحة سبعة  
في ذلك الحين .

المتحف مفت متحفه ، في مقره ، حتى في أو حرسه ١٩٣٢ ، قبل المتحف الموجود بكنية  
الطب على حاله لمبادئه ولوجود مشرعة متحفه بها ، ولأن الكنية صحت الاحتفاظ به ،  
وبدأ في إنشاء متحف خاص لأحد ، متحفه يشمل جميع التدرج فيه في متحف موصع الصحة  
شرعية يدرسي هم الرجوع إليها عند الحاجة ، وقد خصص به مؤلف عرفت كثرين وأمن أن يتم  
إنشاؤه قريباً .

أما المتحف لأول الموجود بكنية الطب فقد تمت حساب الموجوده به أكثر من أي عية ،  
أهمها ما يأتي :

- ( ١ ) قطع طب تشريحية للأمراض بكنية خصوصه ، يتحدث منها لموت ، محقق
- ٢ آلات رصه لمعامله في نقصه ، خدشة كالك بيت وأنوعها وعضى والفتوس  
وغيرها .

- (٣) الآلات النارية المستعملة قديماً وحديثاً .
- (٤) المقتنيات النارية على اختلاف أنواعها .
- (٥) الآلات الحادة والمذبذبة كالسكاكين والشيش والسيوف الخ .
- (٦) هطاعات تشريحية بها أنواع الإصابات المختلفة .
- (٧) الأعظم وتأثير الإصابات بها وكسور متنوعة لأسباب وكيفية التئامها .
- (٨) الحساسات متنوعة بها أثر الإصابات بأعيرة نارية وآلات وقطع وطعته ورصه .
- (٩) المخدرات وطرق تعاطيها واستعمالها وتبريئها وعشها .
- (١٠) أسوموم ولأعشاب لمسممه في المطر لمصرى وأبو عي وكيفية إعطائهم .
- (١١) تأثير السموم على الأحشاء .
- (١٢) كسور أشعة وصور فوتوغرافية عن الإصابات .
- (١٣) هطادج من عظام تبين درجة النمو في الأعمار المختلفة .

لوقد قيدت جميع هذه عبيات وكسب على كل عبة موضوعها وأهمها الفقيه . ويمكن مود  
 نأب المتحف على شرعى و لوقت الحاضر قد أصبح يصارع أكثر لمحتف ، لاحتوائه  
 على ممدوح للفصع التشريحيه ومحرف آلات لمستعمله في حداثه وتأثيره محب يندر وجوده  
 محتفد في مكان واحد في خارج . ولاعنى ممدوح المتحف من عظيم لأثر في دراسة المسائل نظريه  
 الشرعيه ، وأيس أدل على ذلك من . محب رضى المؤمر لطبي مجموعته عمدت هدتهم لها بحصورها  
 واهتمامهم بدراستها بعد ذلك .

## ٢ - القروع

### (١) قسم الطب الشرعى بمصر

وأعمره القاهره وقد أثنى في نون سيرة سنة ١٩٢٩ ، وشمل دأره اختصاصه مدسه  
 القاهره ومديريات الحيزه و غيوم وبنى سويف والميسا والقلوبية والشرقية والمنوفية (عدا  
 مركزى تلا وشين الكوم) ومحافظتى القنال والسويس

### (ب) قسم الطب الشرعى بسيوط

لأموره مدة بسيوط وقد فتح في ١٥ مارس سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة حصصه مديريات  
أسيوط وجرجا وقنا وأسيان .

### (ج) قسم الطب الشرعى بالإسكندرية

لأموره مدينته الإسكندرية وقد فتح في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٩ وتشمل دائرة حصصه  
محافظة الإسكندرية ومديرية البحيرة .

### (د) قسم الطب الشرعى بطنطا

لأموره مدة طنطا وقد فتح في أول نوبه سنة ١٩٣٠ وتشمل دائرة حصصه مديريات  
نهرية والدقهية ومحافظة دمياط ومركزى تلا وشبين كبر في مديرية الدقهية .

وأما سطر لعملة هذه الأقسام وأقسام دور اختصاص وعدم ترتيبها في سائر أنحاء لقطر لم ينس  
تحقيق ما كان رجوه من تعيينها . وهو رجع لأعمال طبيه شرعيه عن كاهل أعضاء  
مصلحة الصحة وتناول لحوادث الخسائفة من مدق وقوعها . على أن ذلك لم يمنع من أن يخطو  
خطوة الأولى نحو تحقيق هذه الغاية بعد طلب مدق فتح هذه الأقسام ، حصار أعضائهم عن جميع  
حوادث القتل التي تقع في جهات معينة في دور اختصاصها بخبر التبليغ عنها ليوموا بمحور هذه  
الحوادث ويشاررو مهمتها فيها فوراً ، يتبعه لتعيين من مدته للوحدة الصحية في ضوء سائر  
أعضائهم . هذا فصلا عن مدقهم للقيام في جميع حوادث المدق التي تقع في غير هذه الجهات لمعية  
ويرى المحققون ضرورة حضور الأطباء الشرعيين فيها .

لأيسرى أن أشير في هذه المسألة إلى أن حصرت الأطباء شرعيين في جميع الأقسام قد  
بداو كل جهد في عدم تعيينهم على أنهم وجه مدق كسهم تفه لينة والنقص والسطات  
لأخرى التي بينهم وسهم رطه عمل من إلى القصيب في الإسكندرية بلغت ثمة بعد القسم  
إلى حد الاكتفاء سبب أطباءه في حالات الأزمات التي يعينها دون شرك أطباء هذه التخصصات  
مهمهم في الكشف أو تحرير التقارير .

أنه يسيطر على ريادة العمل في جميع الأقسام ، يده له تكن منظرية وكثرة نذب الأطباء فلا يتقد  
في الحوادث الحائية مع ساع دور حصص هذه الأقسام قد يضطر لأطباء لا يعتد ر عن  
الانتقال في بعض الحوادث أو للقيام متأخرين فيها .

أنه قد لاحظ ذلك حصر ب المستشرين وودو لو أن المصلحة تتحد ، حرة من شأنه أن يولى  
الأطباء شرعيون خصص لمصابين في جميع الحوادث ، والمصلحة لا ترى ميلا لتعبد هذه الرعة  
إلا لتعظيم الأقدم عليه شرعية في الحيات التي تعتمد عليها محكم الحيات .



## بیان

الانماء رؤساء مصلحة الطب الشرعى ثم كورهم

الدكتور حسن لوفى باشا ... من اول يونيه سنة ١٨٩٠ الى مارس سنة ١٨٩٦

الدكتور هارولد كولن ... من اول سبتمبر سنة ١٨٩٧ الى ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩

الدكتور كوماس هاملتون ... من ربيع سنة ١٩٠٩ الى ٢٢ يوليه سنة ١٩١٦

الدكتور كدنى سميت ... من ٢٧ مارس سنة ١٩١٧ الى ٢١ مايو سنة ١٩٢٨

الدكتور محمود شاهريك ... من اول أغسطس سنة ١٩٢٨ ..



دکتر حسن رفیق پاشا  
سابقہ وزیر داخلہ  
LE Dr. HASSAN RIFKY PACHA  
1er Juin 1890 - Mars 1896







الڈاکٹر ہارولد نولان  
سید ابوالحسن علی Nadwi سے ۱۹۶۳ء میں  
LE. Dr HAROLD NOLAN  
1st September 1897 - 30 May 1969





الڊڪٽر ٿامس هاملٽن  
مڙهه ڏيوار ۾ ۱۳ نومبر ۱۹۱۶ع

LE Dr THOMAS B. HAMILTON  
1er Avril 1909 - 22 Novembre 1916





الدكتور سيد سميت  
 من ١٩١٧ إلى ١٩٢٨  
 LE Dr SIDNEY SMITH  
 27 Mar 1917 21 Mar 1928



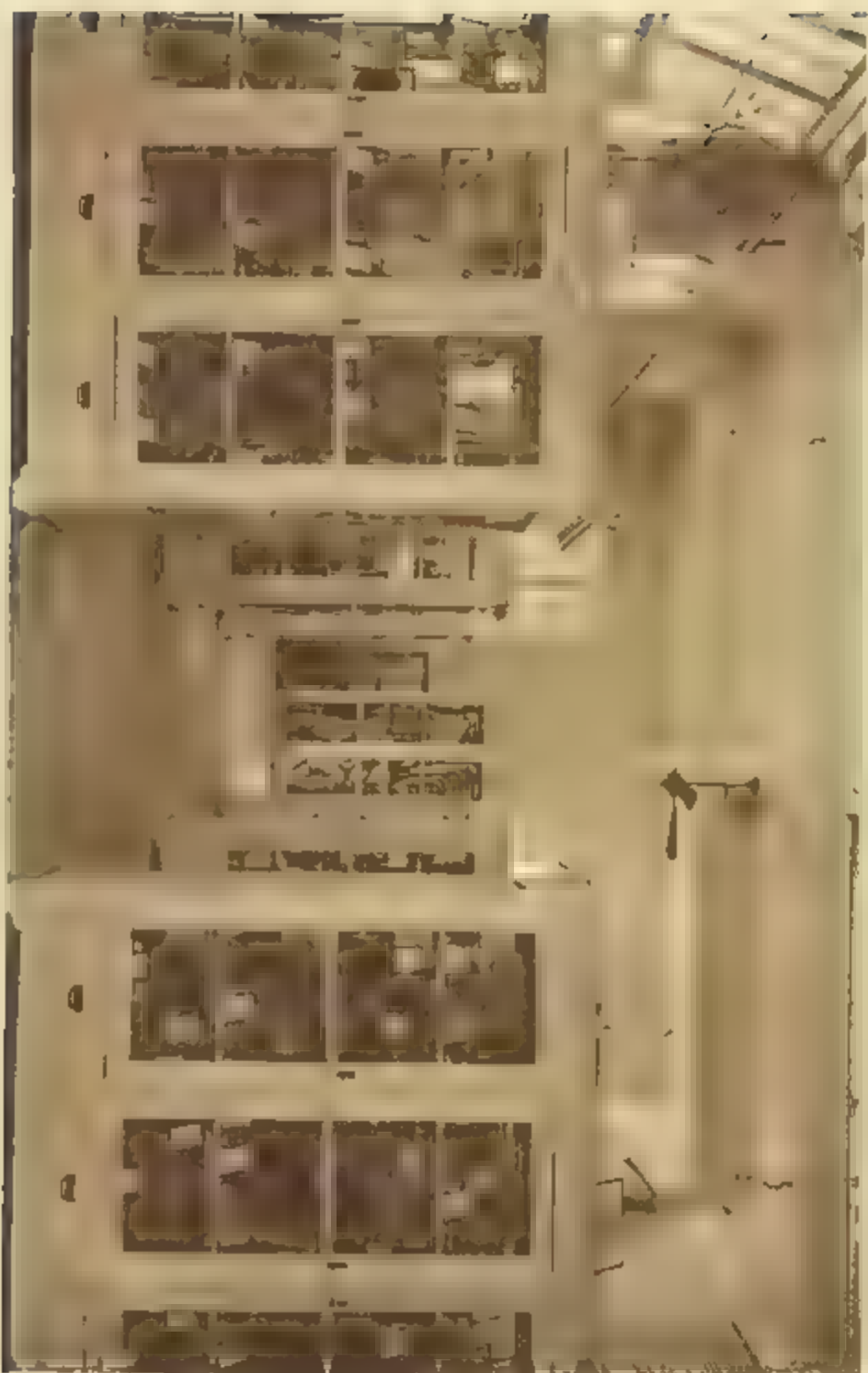


دکتر محمود ماهر بے  
۱۳۳۸

LE Dr. MAHMOLD MAHER BEY  
107 Août 1928







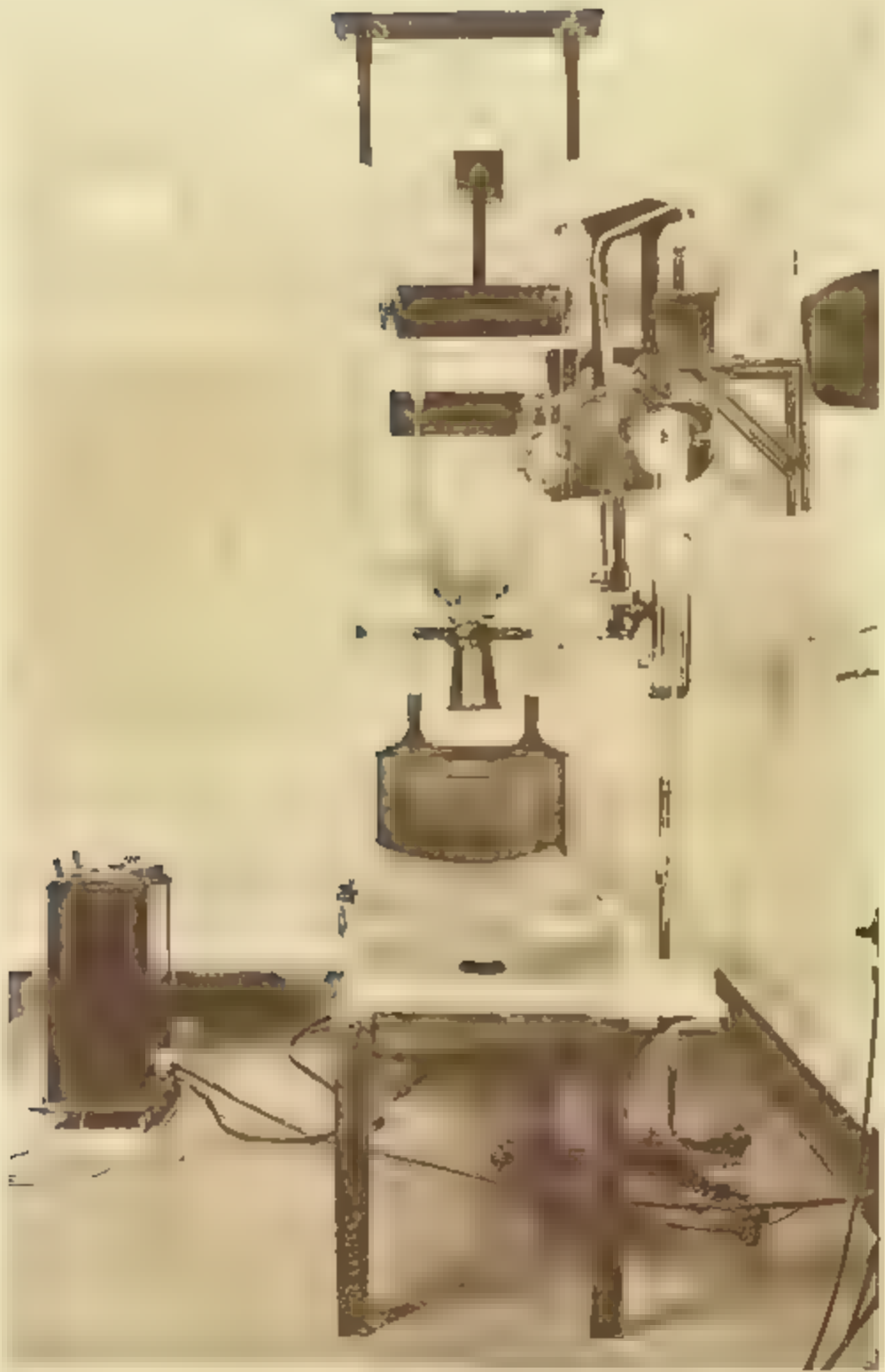
یکی از سالن‌ها  
 UNE DES SALLES DU MUSÉE





LIBRARY IN LABORATORY DES INTERIORS HISTORICALS ET PATHOLOGICALS





إحدى غرف قسم الأشعة  
 UNE SALLE DE LA SECTION DES RAYONS X





المتحف العلمي  
UNE SALLE DU LABORATOIRE CHIMIQUE





( د )

## شُطُور نِظَام السُّجُون وَإِصْلَاحِهَا فِي مِصْر

بقلم سعادة اللواء محمد باشا توفيق عبد الله مدير السجون

لِجُودِ نِظَامِ الْعُقَابِ فِي مِصْرٍ خَاصَرٌ عَلَى مَقِيدِ حُرِّيَّةٍ ، وَفَتْصَاصٌ لِلْمَدْعَى مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَالْعَاشِينَ سَعْدَهَا ، يَكُونُ فِي نَسَبٍ خَرِثٌ ، لِحُدُودٍ مِنْ حُرِّيَّتِهِمُ الشَّخْصِيَّةِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ تَحْتَلِفُ سَعْدُهَا بِحَسَابَةِ الْجُرْمِ شَدَّةً وَتَبَسُّيًّا .

لَا تُقَدَّرُ حَسْبَتُ الْعِظَمِ الَّتِي رَسَمَتْهَا لِمِصْرٍ ، لِمَدَى تَحْقِيقِ هَذِهِ الْعُقَابِ فَكُلِّ أَمَةٍ طَرَفَتِهَا لِحَاصَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ كَلَّمَا رَمَى فِي الْعَصْرِ خَاصَرٌ ، عَرِضٌ سَاءٌ وَحَدٌّ وَهُوَ إِصْلَاحُ مَدْعَى وَسَعَادَةُ الطَّرِيقِ الَّتِي تَهْدِي لَهُ الْعَرِضُ لِلتَّوَعُّلِ فِي الْإِجْرَامِ .

لِوَسْطِمْ سَادِيَّةٍ فِي بِلَادٍ مِنْ أَلْبَلَادِ ، عَرِضٌ لِمُطَهَرِ الْعَمَلِ لِلنِّظَامِ خَدَاتٍ فِيهَا ، تَحْتَفِ بِخِلَافِ الْقَوَائِدِ ، وَمِنْ تَمَّ كَانَ ، إِصْلَاحُ هَذِهِ الْعِظَمِ وَتَطْوِيرُهَا لِتَسِيرَ إِصْلَاحُ الْقَوَائِدِ حَاشِيَةً وَمَا يَحْتَقِهَا مِنْ تَطَوُّرَاتٍ ، وَهَذَا مَا يَشَاهَدُ فِي تَطَوُّرِ نِظَامِ السُّجُونِ فِي مِصْرٍ .

أَمَّا الْبَاحِثُ فِي السُّجُونِ فِي مِصْرٍ لَا يَسْتَثْنِي أَنَّ يَلْزُكَ مَلْعُ التَّقْدِيمِ الْعَظِيمِ لَدَى وَصَلِ إِلَيْهِ هَذَا الْفَرْعُ الْهَامُّ مِنْ إِدَارَةِ الْحُكُومِيَّةِ فِي مَدَى حَسْبِ عَامَا السَّابِقَةِ ، وَذَلِكَ مِنْ مَحْدٍ لِلْمَلِكِ لِحَالِهِ السُّجُونِ فِي مِصْرٍ قَبْلَ إِثْنَاءِ الْحَاكِمَةِ الْأَخْيَةِ مَشْرِدٍ وَمَقَرَّهَا بِمَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ

أمر يكنى السجون في مصر، إدرد مستقلة ولا قوانين خاصة بوحدها، ونصوبه من العتق وتحدد طرق تعمد العتق، وتلى صدره جهات القضاة. كما يمكنه مقرر سجون مشيدة لهذا يعرض، لذلك من قد يكون السجن في الأصل ورشة معدة لصناعة من يصنع أو أى شيء آخر كالحياكة حتى يحد ليكون محبب، ولم ينع سجون في إدارتها جهة رئيسية معينة، إلا بعد الأمر بحى صدر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في حر عهد انعقوله حدو، بتماثيل تريب الطرقت وتعين اختصاصها، فإن هذا الأمر جعل النظر في شؤون الحبسات من اختصاص بطر له حية.

أولى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ صدره بول العتق، وبه وحى في سجون كلى وشئت من المكاتب الأولى منه على أوسع العتق، وطرحه بعيد كل ما، مادة ٣٣، منه ثلاث شغل مشقة ومادة ٣٥، منه للسجن ومادة ٤٤، منه لعدة خدش وعقب صدور هذا لقرن أعقب السجون، انصرفت ثم، المواسم من محل محل انصرفت، الأمر بحى الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

أولى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٤ جعلت سجون، يصاحبه حب، إدرد، مدير عمومي، ووضعته لها لائحة داخلية صدق عليها بالأمر المالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٥

أولى ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ صدر قرار صدر له حية بإعفاء إدرد سجون وحجبه، بعثت عمومي، بها لقم الصط ودره (الوالبس) س، وعين مسر هدى كركوشك معث عمومي لها، وطلت هذه الإدارة تعثت برأسه مفتش عام إلى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٩ ففصلت من قسم الصط ودره، وأخفت صدره له حية مباشرة، وفي ١٥ - سنة ١٩٢٥ صدر قرار بحس الوزراء بإبدال لقب مفتش عام السجون بمدير عام السجون.

أمر لأخيه له حية الصادرة في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ فقد عثت بعده، أوامر عامه، أهمي الأمر بحى الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ شئت لإدراج المشروط. كما حكمت أحكامها بكنبر من لقررت حتى صدر الأمر بحى المشمل على لائحة سجون بحرى العمل به الآن في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ لمعلقة، العاديين رقم ٧ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ورقم ٢٦ في ٧ يولييه سنة ١٩١٣

لوفي ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٢ صدر نفاذ بين الحكومة المصرية ولبول لأحية على كيفية  
معاملة المسجونين الأحياء في السجون المصرية وفي ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ صدرت لأحية  
دحية لمعاملة المسجونين تسمى لأحكام بمنحهم في السجون وفي ١١ من قبل صدور لأحق  
والأحية المشار إليهما كان ينفذ حبس على الأحياء سجون قصصهم وعلى لمحكوم عليهم  
من أحكام المختلطة في سجون خاصة تابعة لها .

### الحالة المسجونين في وقت إنشاء المحاكم الأهلية

كانت سجون . في ذلك العهد ، تابعة لإدارة ، وإدارة عيب للصليب فكان لمدير أو  
انفصاف هو لمشرف على السجون التي بدائرة ، وسجون لمركزة كانت تحت إدارة مأموري  
لمركزة مباشرة وقد أدى هذا إلى عدم الاستعانة في إدارة سجون لمختلفة التي كانت لها  
في جهة لمختلف عيب في جهات لأخرى تعادلت تدمر لإدارة من إدارتها في مكان دون مكان آخر .  
كما أن طريقة لمحقق لمعقوبة لمقيدة لمحرية لم يكن مما يؤدي إلى صلاح لمدينين حتى ولا وفيهم  
صداقهم من حظر لاحتراع ، بل كانت تقتصر على مجرد لمجر على حرمتهم . و لمصنع ذلك من  
طريقة لمجر ومعاملة المسجونين .

### ١ - طريقة لمجر :

لم تشغل سجون أهلية أعدت في لأصل لأن يكون سجوناً ، بل إلى عيب كان أهلية مدعية  
لم تمجد فيها لاحتياجات الصحة الضرورية للمحافظة على صحة ساكنيها ، بل ومساكنها كان  
حالياً من مرافق حياة ضرورية كمدرج لمده ، ولم يكن هناك من الاعتناء ما أعد لإصلاحها  
وتنظيمها . وفصلاً عن ذلك كان يعيش فيها أشخاص ما يسع له وهذا لاردحام أثره السيء  
في المسجونين ونشأ لأمر من فيهم ورتفع نسبة وفات بينهم خصوصاً مع عدم لاحتياجات  
الصحية اللازمة .

لأن كان المكان يوحد يحوي جميع المسجونين من كل نوع ، ولم تكن هناك تفرقة بين المسجونين  
تفريق لأحكام صادرة عليهم ، ومحبوسين حياطياً في تنصر لمحاكمة ، بل كان كل المسجونين  
يعجزون حراً ، لأمر من قطع طريق والقبول لدى يسطر ساعة تفريق القصص فيه و من

لمحوس حائط لأتفه الممرم . وكل ما كان هناك من تعرفه هو التفرقة في المجر بين الرجال والنساء ، وأما كل حجر لا يردى كوسيه لانه هرب أو كطريقه بأديب من يرتكون ذنبا في السجن فلم تكن معروفة في السجون المصرية في ذلك العهد .

لقد عرفت المعبد للحرية مفضولة على سجن ولأشعث الشاقة . فأما عقوبة السجن فكانت تعد في السجون العمومية وسجون المركزية في تكلم عن حاله . وأما عقوبة لأشعث شاقه فكانت تعد في سجن خاص في مباء الإسكندرية ، وكان هو الوحيد من نوعه في جميع مصر . فطر وحاله أحسن من غيره من سجون لسيب ، ولمسجون به معاملة تقوى معاملة المسجونين في غيره كما سنبيته .

## ٢ - المعاملة للمسجونين :

لقد عرفت معاملة المسجونين حاليه من كل عرص . حتى في إصلاحهم ، بل كانت في حملهم معاملة سيئه ، إذ فصلا عن حائط المسجونين بعضهم بعض وعدم تعرفهم بينهم لسلب حرمتهم وحاليهم وعدم تكلمهم بأي عمل داخل السجون أو خارجها ، فقد كان على مسجون أن يأتي بملائسته وعرضه إذا لم تكن مسجون تقدم بزيارتها شئت من ذلك إلا في سجن واحد هو سجن مباء الإسكندرية المعد لإيواء المذنبين المقصي عليهم بالأشغال الشاقة .

أما بعد ، فكان تصرف من السجن لندسين لمحكوم عليهم ، لأشعث الشاقة فقط ، ومن عدم من مسجونين كان إطفاءهم على ذويهم . خلا في سجون مركز . وفي سجون المديرية والمحافظات لم تكن لأعذية تصرف . لالاعلمين من مسجونين سيئه على أمر المدير أو محافظ . وكان في ذلك سبب للتفرقة في المعاملة بين مسجونين تعرفه تهوّل السجن على البعض وتعمله بحمي لا يطق على البعض الآخر ، فصلا عما في مثل تلك طرق من سيئه تصرف لانصل مسجون بأهله وذويه في الخارج .

لقد عرفت في حالات التي كان تصعد تصرف في المسجونين فإنه لم يكن كالماء ، إذ كان مقصور على حدود الماء فقط ، وكان يخص المسجونين أن يحد ثلاثة أرعة لا يتجاوز وده ٣٠٠ درهم في اليوم .

أفوق ذلك قد كان من وسائل منع هرب المسجونين ، ككثبات كان هناك مدعاة للخوف من هربهم ، أن توصح "الأغلال الجديدة في أعينهم" . ثم سعيص عن ذلك من حيث "قد مهم في حشيت نقيلة تمنعهم من الحركة .

### إصلاح السجون في مصر

شهدت في حركة إصلاح سجون لمصرية في الوقت الذي بدأ فيه "إصلاح النظام القضائي في البلاد" . حينئذ أعدت بظرة تدخليه تصدر للدرجات والمحافظات منشورات مكررة تخص بها على العناية بأمر السجون والمسجونين وتوفير أساليب راحة لهم والعمل على ما فيه صيانة صحتهم واتخاذ الإجراءات الصحية داخل السجون وصرف "الأغذية والملابس للمسجونين عبر المدرسين على إعالة أنفسهم إلا أن هذه منشورات لم تأت سطم وقوة عدد جديدة معاملة المسجونين لتسير عليها جهات إدارته ، بل فنصرت على إساءة إرشادات صفة عامة ، واستمر الحال كذلك حتى صدر الأمر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، بصدور على لائحة السجون الجديدة .

وفي ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ صدر قرار من بشارته تدخليه بلاتحة السجون الجديدة خاصة بتشغيل المسجونين لمحكوم عليهم ، ثم في ٧ يوليو سنة ١٨٩٧ صدر قرار من بشارته الجديدة "لنظام الداخلي للسجون" ، واستقر العمل بذلك حتى سنة ١٩٠١ ، وصدرت لائحة السجون الجديدة "الأمر العالي المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١" ملكت على لائحة عديمة ووضع النظام الداخلي للسجون تطبيقاً لها .

### صدور لائحة السجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥

تطورت حالة سجون لمصرية بصورة أكثر منه صدرت لائحة سجون في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، فقد طممت هذه لائحة سجون ورسبت الموظفين الذين يقومون "خدمة فيها" ووحدت الإجراءات التي تتبع لمعاملة المسجونين في جميع الجهات وحددت مسئولية كل من الموظفين عن أعمال السجن ، وتمنصها قسم للمسجونين إلى ثلاث فئات المسجونين جنائياً ، ومحكوم عليهم "حبس" أو "الإقامة في سجن" لعدم القيام بأداء عزيمة وإراد

و مصدره ) و محكوم عليهم بالسجن . و نص على تخصيص محب ربحه نظر له حلية المحكوم عليهم بالأشغال شاقة وأن يكونوا في أداء تلك الأشغال داخل الحول أو في ساحة تحت ملاحظة حصوصية كما نص على الفصل لكل من انقضت الثلاث لمعية المسجونين المذكورين حتى في أثناء ساعات الراحة في رحلات السجن . و هذا الفصل يكون . ما عدا ما يكون الأماكن مناسبة لذلك ، و يؤخذ في وضعه على تلك المساحة بقدر ما يمكن من الاحتداد و كل ذلك ما عدا النساء فانهن يحبس بمنزلة عن الرجال في كل الأحوال كما بيئت في المرحلات التي تتبع في قبول المسجونين و معاملتهم به حتى ، و نص على نظام الأشغال داخل السجن كما نص على نظام الممرات للمسجونين و مرسلاتهم . و حددت العقوبات التأديبية التي توقع على المسجونين في داخل السجون بحيث يحول دون ضعف الموظفين لمصالحهم بوقعها ، و نص على وجوب اتحاد لجانها في اللائحة الخاصة بالسجن و على لجانها في الصحة اللازمة لخدمة المسجونين من الأمور من و محافظة على صحتهم و جعلت رغبة على السجون بمقتضى هذه اللائحة للسائق العمومي و المديرين أو لمخاطبين كل في دائرة خاصة وشؤون معينة حددت باللائحة .

أول ١١ يناير سنة ١٨٩١ صدر قرار بطرده لمدعيه بالوسائل التي تتخذ لمحافظة على صحة المسجونين . ثم صدرت لائحة السجون لمدعية خاصة بالمسجونين لمحكوم عليهم ، وذلك بقرار بطرده لمدعية المؤرخ ١٥ نونبر سنة ١٨٩٣ و تقرر بمقتضى نظام تشغيل المحكوم عليهم بالحبس أو السجن بحسب سعة لكل شخص للصناعة و بحسب سنه ، ومن لائحة به يوضع تحت التعليم و حددت ساعات العمل و نص على أن يخصص خمسة وعشرون في المائة على الأقل من أرباح محتمل من الأعمال الصناعية في حسن حالة المحكوم عليهم بحسب السيرة سوء كان ذلك أثناء مكثهم بالسجن أو عند خروجهم منه وذلك بناء على طلب معيش عموم السجون وتصديق مافتر الداخلية .

أول ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ صدر ذكره في تحديد العقوبات التأديبية التي توقع على من يخالف من محكوم عليهم بالأشغال شاقة ، و حددت هذه العقوبات بتحديد حول دور الإساءة فيها . ثم صدر قرار و درى في ٧ يولييه سنة ١٨٩٧ نظام السجون حددت فيه طرق معاملته المسجونين على خلاف ما كانهم ، أي سوء كانوا محبوسين حباً طيباً أو محبوسين بتعبد الأحكام

صادرة عليهم وروى فيه أن يكون صدر المحوس من هم أقل من أربعة عشر عام في معزل  
عنهم هم أكثر منهم سنا كما نص على التفرقة بين من يكونون محكوم عليهم لمدة أقل من ثلاثة  
أشهر ومن يكونون محكوم عليهم لمدة أكثر من ذلك إذ سمحت أمكن السجن ورتب شغل  
في السجن على ثلاث درجات بتدرج إياهم محكوم عليه سواء في ذلك المسجونون أو مدسو  
الأشغال الشاقة .

ألا أن حركة إصلاح السجون هذه لم تأت بكل ثورة لمصونة فقد أصرر بعمل أن  
المسجونين لا يهون السجن كثير ولم يكونوا يقومون بأعمال حرة حتى إنه وحده في السجن  
طائفة من المسجونين عتدوا بركاب حرة لا شيء . لا للسجون السجن حيث يحبسوا سوى هم  
وفصلا عن ذلك لم تكن تفرقة بين المسجونين تبعاً لأحوالهم تبعاً ، فكان المكان الواحد يجمع  
محكوم عليهم من كل نوع ، وهذا لا حلاط أثره سيء في المسجونين لا سيما عدوى العهد نجبه  
سجون . ولعل سبب في ذلك كان راحة إن أب لم يكن السجن لم تكن تحقق تعرض مشود  
منهم ولم تكن حرة بل لا تسبح بإنشاء لأفئدة الأرمه وفصلا عن ذلك فقد كانت لأفئدة  
السجون صادرة في سنة ١٨٨٥ ، قصة في كثير من جوانب مما دعا إلى تعديلها أكثر من مرة  
نقوس أو هزرت كانت سبب لأعرض السجون بفضائه . إذ كانت يرى أن ورده نة حرة  
ليس لها حق في إصدار هزرت الأمور لا يجتنبها نص الأمر المعنى الصادر بالأفئدة السجون  
وقد دعا ذلك إلى صدور الأفئدة السجون جديدة لأمر عن المؤرخ في ٩ فبراير سنة ١٩٠١  
وقد استمدت أحكامها من التشريع الفرنسي والإنجليزي والمصري .

### السجون في العهد الحاضر

صدرت الأفئدة السجون الحالية في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ ( ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ) مشتملة  
على جميع القوانين جاری العمل في وقت صدورها فيما يتعلق بالسجون ، وأدخل فيها من التعديلات  
ما دلت عليه التجارب وأوجه العمل . وقد نص فيها على ترتيب درجات السجون وحددت  
خصائصها كانت العمومي ولقطة العمومي وموطن السجون . وقد نصت الأحكام التي تنبع  
في قنون المسجونين وهو عد معاملتهم محوسين احتياط ورزت المسجونين وشعبيهم وتأديتهم  
وقواعد الإفراج عن المسجونين والإفراج تحت شرط .



لقد قُرن هذا العهد ببناء مدن جديدة للسجون - فُنشئ في مدة بين سنة ١٩٠٠ و ١٩١٢ عشرون سجناً في جهات نفصر مختلفة ، وُنشئ بكل سجن منها ما لزمه من لمحات ومعدات كالمتشعيات والحدائق والمدراس والمطابخ والأفران والآلات لتطهير الحجر والآلات بخارية لتسخين المياه . كما أُنشئت في سجون عموميه معامل لتعليم المسجونين بعض الصناعات كالنسيج والسجارة والخراطة وغيرها .

لُنظم سجون في مصر الآن فتم على ذلك الأمر على الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ والنظام الداخلي الذي وضع تنفيذا له ومفسراً لأحكامه .

لقد نظمت سجون وإصلاح لأحدث من بين وسائل - وحددت أنواع لأعمال - ورسمت طرق لزومة على صحة المسجونين وبعائهم داخل السجون وتهديبهم - ووضعت لقيود فيما يتعلق بتأديبهم . وقد سار لإصلاح في السجون بعد صدور هذه اللائحة خطوات وسعة حققت لحد بعيد ، الأعراض التي ترمى إليها العقوبة في الوقت الحاضر .

## السجون

### ١ - أنواع السجون :

تنقسم السجون إلى :

- (١) ليمانان .
- (٢) إصلاحية الرجال .
- (٣) سجون قومية .
- (٤) سجون خانوية .
- (٥) إصلاحية الأحداث (بنين وبنات) .
- (٦) سجون مركزية .

### ١ - الليمانان :

لهي معدة للسجون من لرجال محكوم عليهم بالأشغال شاقة ولم يبلغوا سنين من أعمارهم .  
لهي في مصر ليمانان أحدهما في طرة والثاني في أبي زعبل .

## ٢ - صلاحية الرجال :

في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ صدر القانون رقم ٥ بشأن المحررين المعتادين على الإحرام ونص فيه على إنشاء محل خاص للمحكوم عليهم بمقتضاه في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨ صدر قرار باطراد محلية تخصيص محل لذلك هؤلاء المحررين ولأنه نص في هذا القانون أيضا على أن يكون هذا المحل خاصا في نظامه له حل لأحكام قانون اللوات المعمول به ، على أن يكون مفتش عموم سجون بعد تصديق وزير له محلية وموافقة وزير الخزانة أن يعمل شئون مصالح أولئك المحكوم عليهم ، فقد استصدر مفتش عموم السجون في ٤ أبريل سنة ١٩١٢ نظاما يكميه معاملتهم وتنظيمهم وتعليمهم ونأديهم .

المحكوم عليهم من أبناء المعتادت الإحرام يقضى مدة ترحله المخصوص عنه في نظام الإحرام في سجن مصر ، ثم يقضى لتخصبه في مدة حكم الإحرام في سجن أسيوط ، وذلك بسبب عدم تخصيص محل لمن تقله عندهن .

## ٣ - السجون العمومية :

توجد عشرة سجون عمومية في جميع جهات القطر ، وهي :  
شصر ، الإسكندرية ، الإسكندرية ، الزرق ، المنصورة ، الفي سوب ،  
المنيا ، أسيوط ، ههنا .

لويضي عقوبته في السجن العمومي :

( أ ) المحكوم عليهم بأربعين مده يريد على ثلاثة شهور ، ما لم تكن مدة الحبس ساقية ومب  
صدور الحكم عليهم أقل من ذلك نسب لرم مدى قصوه بأربعين الاحتياطي .

( ب ) المحكوم عليهم بالسجن .

( ج ) الرجال محكوم عليهم بالأشغال الشاقة الذين بلغوا السن من أعمارهم وللقولون  
لأسباب صحية .

( د ) النسوة المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة .

( هـ ) المحكوم عليهم من المجالس العسكرية بالأشغال الشاقة .

( و ) المحبوسون احتياطيا في جنة أو جناية .

#### ٤ - السجون الثانوية :

وهي موزعة بين السجون العمومية والسجون المركزية ، ولا تصل للسجون إلا لمدة معينة تختلف باختلاف كل سجن منها متراوحة ما بين أكثر من ثلاثة شهور وسنة واحدة . ومن زادت مدته المحكوم بها أو الباق عليه منها عن سنة فينقل إلى السجن العمومي .

والسجون الثانوية ستة وهي :

شبرا ، شبرا الخيم ، قمنهور ، الجيزة ، الفيوم ، شبراخيت .

#### ٥ - إصلاحات الأحداث ( بنين وبنات ) :

أنشئت إصلاحات الأحداث حوالي سنة ١٨٩٤ بمدة إيسكندرية وكانت عدة بقول العاصم فقط ، وفي سنة ١٨٩٧ نقلت إلى بولاق بمدة القاهرة ، ثم نقلت إلى سجن الجيزة (السجن الأسود) عقب نقل المسجونين منه إلى سجن مصر سنة ١٩٠١

وفي سنة ١٩٠٧ تم بناء إصلاحات الأحداث حتى ، وتمت أمكنها بقول العاصم و سب .  
لما كان الساعت على إيجاد الإصلاحات ، نص عليه في المادتين ٦١ و ٦٢ من قانون العقوبات الصادر في ١٤ من سنة ١٩٠٤ للمعدين ، بقانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣١ من حور وضع بحكم عيهم من الأحداث ، ممن هم فوق السابعة إلى خمسة عشر من سبهم ، في مواد الخرج والحدايت ، في مدرسة إصلاحية أو محل تخرجين من قبل حكومة . تخصصت إصلاحية الأحداث بالجيزة هؤلاء الأحداث ، وقسمت إلى قسمين مفصين عدم الانفصال . أحدهم للبنين والآخر للبنات . وكان يعمل في هذه الإصلاحية أيضا بحكم عيهم ، بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المنشردين . ولم أن أخصت مدرسة الخقل بصعته لارعة بهذه لمصلحة نقلهم من وزارة المعارف سنة ١٩٢٥ ، وكان القانون رقم ٢ حشر إليه سار . على عدد وبعض النادر ، رأت مصلحة تخصيص إصلاحات الأحداث ، بالجيزة (سجن الأحداث) عيهم بقول العاصم ، وتخصصت مدرسة الخقل التي عبر سبها ، إصلاحية لمرح الأحداث عيهم بقول العقوبات ، وبذلك تم الفصل بين الأحداث من فئة المنشردين وبين الأحداث بحكم عيهم . تخصصت قانون العقوبات فصلًا ، وروى في هذا التخصص أن الأحداث بحكم عيهم بقانون المنشرد

هم من المدن والسدر الذين هم في حاحة تعلم الصناعات ، حيث توجد ورش متكاملة الآلات  
والعدد بإصلاحية حرة ، بخلاف محكوم عليهم بقانون العقوبات وأعلمهم من سكان القرى المشتغلين  
بالزراعة والفلاحة فقد خصصت لهم إصلاحية لمرح لتعليم الزراعة ولأعمال الصناعات الزراعية  
في سبعين فدانا أعدت لهذا الغرض .

أول أشئ : مقاضاة الحرية في سنة ١٩٢٧ مصنع لعل القطر لتكوين السجون ، فقد  
أحق به بعض العمال من إصلاحية حرة تمربهم على هذه الصناعة ، ثم أشئ لهم عمل خاص بتلك  
الجهة تسرى عليه أنظمة إصلاحيات الأحداث .

لما قسم ست ، خمسة عدهم ، ولأن إدارته موكولة إلى سيد . فقد عمل شاملا أعطى  
المحكوم عليهم بالقوانين .

## ٦ - السجون المركزية :

لجميع هذه حكم في السجن المركزي كل من حكم عليه ، لحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور ،  
أو كانت المدة الدقية عليه وقت صدور حكم أقل من ذلك بسبب لزم لدى قضاءه ، لحبس  
لاحق ، ومن ردت مدة محكوم عليه ب أو دقية عليه عن ذلك سفل ، في سجن العمومي  
أو السجن الثانوي التابع له بحسب مدة الحكم .

للسجون المركزية ، دعة في إدارته لورده لدحيه مباشرة ، وتوحد في مراكز الويس  
وبعض المقط . وجميع المدة اشابة من لأئحه السجون يجعل في كل جهة ب محكمة جزئية سجن  
مركزي ، وإيه وإن نص في المادة ١٢ من على أن العهد بإداره كافة السجون لمدير السجون  
عام ، إلا أنه بالنظر لكون هذه السجون المركزية . في حالتها لراحة ، لا تنفق وتنفيد الشروط  
صحية وإدارية بسبب وجودها داخل مبنى المركز فقط البوليس ، مما يجعل تطبيق نظام  
سجون عيب مستحيلا ، رأب مصلحة سجون أن يخلق عيب في أن تنجح الفرص لإقامة مساكن  
خاصة للسجون المركزية على نمط يمكن أن يطبق فيه نظام السجون العام .

لأنه بالرغم من ذلك فإن مصلحة السجون تمتد سجون المركزية بعض المهمات وتحمل  
بعض الأعباء التي تقدم من المركز أو فقط البوليس لمسجونها وتعقد تفتاتهم كدلت

لأنه ، ردمت هذه السجون فيمكن أن ترحل لريادة للسجن العمومي أو الثانوي ، اعتماد  
المصلحة بالنسبة للمحكوم عليهم ، وبموقف لينة ، لاسة لمن هم تحت التحقيق

## ٢ - تعامله المسجونين داخل السجون العمومية

### (١) في تشغيل المسجونين :

تضطرب طريقة تشغيل المسجونين كثيرا عما كانت عليه ، فإنه في سنة ١٨٩٣ ما كان يشغل منهم ، لا يحكم عليهم ، لأشغال أشاقه وإن كان قبول عقوبات جعل الشغل محتوما على المحكوم عليه ، السجن وأحضره منذ سنة ١٨٩١ ، السنة للمحوسين حسب أعياد ، ومن سنة ١٨٩٣ أحد في تشغيل كل من يحكم عليه ، السجن أو ، الحبس ، وكان التشغيل في الجانب خارج السجن حيث هو أكثر مأساة فعند كثيرين منهم . ولم يكن ، السجن أشغال صعبة إلى عهد إنشاء بريد مصر ، إذ بدئ ، استخراج الأحجار ثم بدأت حركة نشاط لأشغال الصعبة داخل السجن منذ سنة ١٨٩٧ و منذ سنة ١٩٠١ أنشئت ، السجن أنواع متعددة من الأشغال الصعبة .

أشغال في السجن الإداري ، لا في يتعلق ، المحوسين جنبا ، ومحكوم عليهم ، الحبس البسيط فأهم لا يقومون بأعمال داخل السجن ، أنهم ، إلا ما كان من أشغال السجن تدحية كصيف حجراتهم ، ومع ذلك فاللائحة تغير لأمر السجن ، عداءهم بطير دفع مدح حسب مبلغ يومين ومن عدا هؤلاء من مسجونين يشغلون في أعمال مختلفة ، السجن حسب استعدادهم ومعرفة خاصة ، وقد تركت لأنهم السجن لوزير مدحيه ، لا وفق مع وزير احتفائه بتعدد الأشغال بالسجون على اختلاف أنواعها .

أنظم الشغل في سجون تدريجي . ويتدرج المسجون ، رلا من عمل الشاق إلى الأقل مشقة . ودرجات الشغل ثلاث للمسجونين . وقد قسمت الأشغال داخل السجن أو خارجها ، تسعيا نوعيا على هذه المراحل ثلاث . و المندوب ( المحكوم عليهم ، لأشغال الشاقة ) يختص بقل الحديد لدى يقيدون به باختلاف الدرجة التي يكونون فيها .

### (ب) الاحتياطات الصحية وملابس المسجونين وأعدائهم :

فقدت لائحة سجون فصلا خاصا بوجبات أصيب ، سردت فيه الإحصاءات التي يجب سعيها لحفظها على صحة المسجونين من حيث عيادتهم والكشف على الأصحاء منهم في مواعيد دورية

وعلى المرضى مهم يوميا ، وبقوى عدم السجون ، تحديد درجات صحية خاصة نحو المسجونين عند دخولهم السجن ، فإنه يكشف عنهم طبيب ، والمرضى مهم بوضعهم بمستشفى السجن أو تحت علاج في عريف خاصة تعتبر منفذ المستشفى ، ولشئته في سلامتهم بوضعهم تحت العزل الصحي مدة التي تستمرها حصاة الأمر من الوالد ، ويرعى في تقرير عمل مسجون حالته الصحية بعض الصرع درجة الشغل الواحد أن يكون مسجون فيه بحسب عدم السجون .

لأنما المصابون بأمراض جلدية يعالجون داخل السجن بعزل عن غيرهم مع الفصل بين مختلف الأمراض ، ويمر كل مريض من هذه الأمراض بعلامة خاصة ظاهرة على العرف والملابس والمفروشات ولأولى التي تستعملها المريض عند المرض ، هذه يعالجون خارج السجن بالمستعمرة الخاصة بهم بأبي زعل تحت رقابة مصلحة الصحة والسجون .

للمصابين بالذئب ينوي هم مصدحه خاصة بهم خاصة للصحة مفرده في لندن طره ، أما مصابون بحبب فيعزلون بمشافي خبات خارج السجون ، والمصابون بأمراض عقلية ينقلون لمستشفياتها .

لأن الإحراجات لصحية ستجده مسجون عند دخوله السجن وتغير ملابسه بقدامها ، وهذا فضلا عن تغيير مفروشاتة دوريا .

لقد أساءت حالة المسجون صحبه وبلغت درجة الخطر على حياته بفرح عنه بمصفي المادة ٣٤ من اللائحة .

### (ج) ملابس المسجونين :

لأن ملابس المسجونين فقد كان لمنع في أول الأمر هو أن المسجونين يرتدون ملابسهم الخاصة في داخل السجن . ولكن أصبحت بعدة أن يرتدى المسجونون ملابس رسمية خاصة تصرف لهم من المصلحة وذلك في عدد المحوسين حب سبيط والمحوسين حب طيب ، فإن هؤلاء جميع يرتدون ملابسهم الخاصة إلا إذا كان يخشى منهم أو إذا كانت قدره . وفي جميع الحالات إذا أراد المسجون أن يشتغل فإنه يرتدى ملابس السجن .

الملاسل التي تصرف للسجون معية الصند تدخل للسجون ويخوز للسجون أو لملاسل  
 حتى من السوايق لدى كتسب حمائية ملزم مكافؤا أن تصرف في نصف ما يكتسبه بعد ذلك  
 شراء ما يلزمه من الملاسل من مخزون السجن مثل لأحدية و خورب و هيللات والأنبسة  
 والملاسل ، أو أن يشتري ذلك من القود المودعة على دمه من ذويه . ويخوز للصيب إذا رأى  
 بربوا أن الأمر تصرف مثل هذه الملاسل على مصرف المصلحة للسجون الذين لم يكتبوا معها  
 كافي من القود ولم يكن لهم أموال مودعة شراء ذلك لأصناف سوء أكلوا من أرباب  
 السوايق أم من الخالين منها .

### ( د ) التغذية للمسجونين :

لأما تغذية المسجونين فقد بدئ في تهيمها وتنظيمها من سنة ١٩٠١

لأنقسم عدد المسجونين إلى ثلاث درجات ( ١ و ٢ و ٣ ) عدد رقم ١ يصرف للمسجونين  
 الذين لا يشغلون ورقم ٢ من شعبون ورقم ٣ للذين محكوم عليهم بالأشغال الشاقة  
 وتختلف هذه الأنواع الثلاثة بعضها عن بعض في كمية والنوع وقد روعي عند تحديد كل  
 منها أن يكون العداء رقم ١ كافي لمعيشة المسجون وكل من سوين رقم ٢ و ٣ كافي للحفاظ على  
 صحة المسجونين مع ما يقومون به من أشغال وكل ذلك وقد ائتمروا لهذه غاية التي شكلت لتقدير  
 الأضحية وأنواعها للمسجونين .

### لشاملة المحكوم عليهم بالإعدام

لوضع محكوم عليه بالإعدام في غرفة خاصة في السجن ، وبين على عرفة حارس خاص  
 ليلا ونهار ، و يوضع على باب غرفة مصباح كهربائي بطريقة تجعل نور سعاد إلى داخل الغرفة  
 ويساعد الحارس على مشاهدة ما يجري بداخلها أما مفتاح الغرفة فيوضع في دولاب عاثر  
 في الخائط بخوار ، ومعنى بنوح رحاض مثبت ، لمنع لأخرى تختم مأمور السجن يكسره الحارس  
 إذا وقع داخل الغرفة ما يدعو لفتحها فوراً .

لأيتناول بعداء مقرر لئلا المسجونين مصدا إليه ما قد يشتر به تطبيق من عدد آخر  
 ومرطبات .

١٠٠٠ سمح له «تدخين لعدية ٣ سجائر يوميا ولو أن التدخين محرم في السجون» .  
وتقوم مصلحة السجون بتفديد عقوبة الإعدام سنة على صلب الدنس العمومي نظرياً  
وزارة الداخلية .

الأهل محكوم عليه «إعدام أن يروره لأخر مرة قبل سبب أربع وعشرين ساعة  
على الأقل» و «يلا يبعد حكم الإعدام في يوم من أيام الأعداد أو الموسم» .

الذين كان ينفذ فيه «عدم» تعرض عليه لأعزف السرى شغوى أو غيره من المراض  
بلدية قبل موت وصفت أذهاب فيمهد لرحل نفس قدوسيين لتسهيلات للارمة لتأديتها تحت  
بشروط تضمن المحافظة على المحكوم عليه .

التيقوم على سبب حكم أحد مفتشى السجون، وعنه أن يسأل محكوم عليه عن رأيه لأخيرة  
قبل «عدمه» ثم يكلف «مور» تسجن متلاوه الحكم بخوى على التهمة ثم بأمر «تفديد»

التيجب أن يحضر السبب مع طبيب سجن طبيب آخر مدوب من لمديرية أو محافظة ،  
وعلى هذا الأخير بالاتحاد مع طبيب السجن أن يقدم تقريراً عن الوفاة .

التيقوم مصلحة السجون بدور الحنة «عدم» بطب أهل لمقدمه فيها بواسطتهم ، ويتم بدور  
ملا احتمال تحت مراقبة البوليس .

## وسائل التهذيب والإصلاح

### (١) في اللبانات والسجون :

تسعى إدارة سجون طرف متعددة تهذيب المسجونين وإصلاح ما عوج من أخلاقهم ، منها  
ترمى مباشرة إلى هذه الغاية ومنها ما يتجه نحوها بطريق غير مباشر .

فمن هذه الطرق الوعظ والإرشاد الذي دحل السجون مختلف الأدباء والطوائف ،  
وتصريح للمسجونين بصفة عامة بقراءة الكتب لديهم ، والترخيص لهم بقراءة كتب علمية  
والأدبية بعد التحقق من مواضيعها ، وتعليمهم مختلف الصناعات ليحصلوا لهم مرتزقا «عدم» ما أفرج



عهم ، وترعهم في سلوك مسلكا حسب شأن اعتقالهم بمحض مكافآت مادية ، وساح لهم ، لاتصل بذويهم وأصدقائهم ، لمكانته ، وإلا ذلك هؤلاء يرتبهم في سجن ، ولتدور هم عن ربح مده الحكم متى أحسوا سلوك ، ومنهم من درجة بدرجة أهول تحف ويب - بالنسبة للحكوم عليهم بالأشغال الشاقة - أنواع الأعمال ونقل الأغلال .

### (ب) في إصلاحية الرجال :

لخصي المحكوم عنه عند أول دخوله هذه الإصلاحية مدة تجربة لاتقل عن سنة ، وقد تزيد عن ذلك تعديب بظهر من سلوكه . ومنح في أثناء هذه مدة مكافأة مادية عن حسن سلوكه أو بعد قضاء مدة التجربة يحق للمحكوم عليه بعمل صاغي بحرية ، ويؤدي في عمله هذه امتحانات وتصرف له عن نتائجها مكافآت .

والصناعات التي ينتج من هؤلاء المسجونين هي : صناعة الخبث والحرم والبرية والسمكية والبرادة والخدادة والحراطة والتجارة والفرش .

لوعدا صناعات تعلم هؤلاء المسجونون طيف لمهيج دراسي خاص أثناء تعليمهم القراءة والكتابة والحساب والدين ، ويمتحنون مكافآت عن درجة تقدمهم في الدراسة .

لوعدا الإفراج عن مسجون - سواء بمصية لمدة أو بقرار من وزير الداخلية ساء على توصية لجنة نقاش محل مجرمين بعض مما تمحله من مكافآت مادية مقبلة للصرف منه عند خروجه من الإصلاحية ، وما يندقي له يحول إلى المديرية أو لمحافظة التي يقيم في دأرب تصرفها له بغير مبيعة . وهؤلاء المسجونين جميع لهم بمحولة للمسجونين العديدين من حيث لزيارات والمكافآت وغيرها

### (ج) في إصلاحيات الأحداث :

ليهدف الأحداث في هذه الإصلاحات على اعتبار أنهم بلامد مدرس لا مسجونون ، فيحتفلون عن المسجونين في المأكل والمشرب والملابس والفرش ، وفي تعلم علمي والصناعي ، حتى لقد توصفت لمصاحبه ، في عدم ثبات سلوكهم بمصانية عن صحف لسلوك عدم ، يطلون الارترق في لأعمال حرة أو لاستخدم في مصانع حكومة أو الشركات بعد الإفراج عنهم

أو يقسم الأحداث ( سن وسات ) في الإصلاحات ، في فرقتين : فريق من سن الثانية عشرة فما فوق ، وفريق دون هذه السن

أو يقسم هذا القسم بفصل كل فريق عن الآخر فصلاهما في مدرسة والتعميم الصناعي وأما كن اليوم والرياضة .

أو التعميم مدرسي أساسه برنامج التعميم الذي في السلاط ، يرد عليه التوسع في الرسم وعلى خصوص لرسم مصاعى العمل ، وخدمة العممية في إصلاحه خيرة . كما يرد عليه في إصلاحه المرح شيء من العلوم الزراعية بأنواعها .

أما الصناعات فتختلف باختلاف الإصلاحات :

في إصلاحه خيرة تعم الصناعات اللازمة للحياة في المدن كالتربية والحجارة والحديد والحدادة وبرددة والحراطة والسبككة والمجدد وصناعة خمر وصناعة المروج والصناعات الموسيقية وفلاحة البساتين .

أو إصلاحه المرح تعم الزراعة و الحدده والحجارة اللازمين للزراعة وتربيته لمشايه ولدوا من وصناعات الأسان ومسحبه وتربية الدواجن وتصنيع الحدائق وهـ . أيها من لقون الزراعة

أو يعنى تعليم من حتى ليوحد مسعود في الإصلاحية تعم فيه لأحداث لشعائر ليدية **شما يعنى** في هذه لإصلاح ( السن ) ، لألعاب الرياضة حتى يبوحد في إصلاحه الأحداث بالحيزة رفقة ممتازة .

أما إصلاحية الناة فتعلم الصناعات التالية .

العصر والكي وخياطة والتطريز وأشغال إبره ونظف وتدريب لمربي

أو يصرح للنس بإحارات مسومة شماء العظلة لدرسية صيفا أساسا حسن السلوك في إصلاحه ، ويكون هذه لإحارات ظالم بوفردو بهم إعائتهم وصيدهم بنهم في نشاط .

أما البات فيكتفى من دراسة خارج لإصلاحه فرد في صحة المدرست .

أو تشجعا للأحداث على السير في طريق المرسومة لإصلاحهم وتقويمهم بمكافآت مالية مختلفة عن سلوك والتعميم والصناعة ، ولما ينفوقون منهم في ناحية من تلك النواحي مكافآت ميار .  
وتحدد قيمة هذه الجوائز وشروطها في النظام الداخلي للإصلاحية .

للتأديب المصلحة العساية هؤلاء الأحداث (بنين وبنات) حتى بعد إحلاء سبيلهم من الإصلاحات ، فتسعى إلى إيجاد عمل لهم يرتزقون منه بمساعدة بلخان في المديرية والمحافظات ، كما تحرى مصيرهم دوريا في مدى ستين بعد الإفراج عنهم .

لهذه وسائل - كما يرى - خطوة وسعة نحو معاونة المسجونين والمحرمين والأحداث - بعد إنهاء عقوباتهم - معاونة منهم لأثر تمكيد من استعادة مكانتهم في هيئة لاجتماعية وتيسير سبل العيش لهم .

### التأديب

تحدد لائحة سجون عقوبات التأديبية التي يمكن توقعها ضد المسجونين ، وبتت لموظفين ليس من اختصاصهم توقيعها ، ونصت على أنه لا يجوز لأي موظف خلافهم توقيع أى عقاب على أى مسجون كما لا يجوز خروج عن حدود العقوبات المقررة .  
لأوسطه توقيع اخراء أعطيت لأمر السجن أو المدير أو محافظ مكان السجن بدائرة أو المدير العام بحسب الأحوال المنصوص عنها في اللائحة .

### المعاملة للمسجونين التابعين للقصاصيات والتابعين للحاكم المختلطة

تطبق عليهم لائحة سجون ، مع شذوآت خاصة ، في يتعلق بطريقة الحبس وتأنيث معرف ولبس ومعداء والرياضة ولزيرة والشغل والتأديب ، فيها كثير من تشير على هؤلاء المسجونين ومن التفرقة في المعاملة معهم وبين المسجونين لمحكوم عليهم من محاكم لأهلية .

لهم أن يزور من ذويهم تصريح من القصاصيات التابعين لها أو من محكمة المختلطة في المواعيد المحددة في نظام السجون للزيارة .

لهم محكوم عليهم من نقضت شغلهم دحل سجن ويجمعون عادة بورشه الترقية في مكان معد حصيص لهم . وكذا خطاب خاصة للمحكوم عليهم بها من محاكم مختلطة .

أن يحصر أدب أولئك مسجونين في وضعهم في لا يفر د مدة لا تزيد على ثلاثة أيام مع قصرهم فيها على العدة المقرر لعدم حرمانهم ، على أن تخطر المصلحة أو محكمة المختطة وأما خراشهم التي تستحق عده أشد من ذلك فيعمل بها محصر تحل على المصنوعات أو لمحكمة المختطة للنظر فيها بحسب قوانين بلادهم أو القانون المختلط .

للمصلحة السجون الحق في رفض قبول أي مسجون من الدعيين للفصل إذا كان في قوله ضرر .

## ١ إدارة السجون

### ١ - في السجون :

لإصلاحه كافة سجون وإدارته ، ومراقبة جميع معروضاته ، موعدة بمدير عام مصلحة السجون ولكل لجان أو هيئات مأمور مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون في داخل محله ، وهو تابع للمدير العام فيما يخص سطاء السجن ، من حلى وربيته ، وملزم بتسليم التظلمات التي تصدرها إليه .

وأما السجون المركزية فيجوز تعيين مأمورين لها ، وفي حالة عدم تعيين مأمور حصوصي للسجن فيعتبر مأمور المركز مأمور للسجن . وتبلغ سجون المركزية وررة إدارية مباشرة للأسباب السابق ذكرها .

### ٢ - الحق لدخول السجون :

المديرين والمحافظين ورؤساء المحاكم الابتدائية حق دخول جميع السجون الموجودة في دائره اختصاصهم .

والرئيس ووكيل كل من محكمة الاستئناف والقض والإرام حق دخول جميع السجون

واللجان العمومي اختصاصات مفصلة لماده ٦٢ من لائحته ترتيب لمحاكم الأهلية فعليه فيما سأل راقب تنفيذ أوامر قاضي التحقيق والبيئة وأحكام وقرارات محاكم الابتدائية

ولاستدافية ، وعدم حسن أى شخص فى سحب بذور وجه قلوب ، وعدم تشغيل المسجون  
لدى لا يكون حكمه قاصيا مشعبه في عدم المصوح عن بلأخه مسجون ، ولاعتناء ملاحظه  
أعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة .

لأنه أن يدخل فى كافة أمكن السجون فى أى وقت ، وله أن يسع شكوى المسجونين  
لأنه أن يخصص كافة لدفتر والأورق لقصائيه التى تكون على وفق الأريك المصدق  
عليها منه .

لأنه أن يقدم لوزير الحفافية طلب العفو عن العقوبة أو تخفيفها .  
لأنه أن يرفع حسن سير عظم ونظيق المومس والإجراءات لإدريه ولاعمل كتابية والحففات  
المالية والإجراءات الصحية موظفون ومفتشون كل فى اختصاصه .

لأنه أن يكون فى إشاره إلى مقدار ما يخص مصبحة المسجون من ميربة ادوية ومدرسه عن  
كانت عليه منذ إنشاء هذه المصبحة ، يدل على مدى الانساع فى تصدى أعماله وتقديم مرفقه .  
لأنه أن ميربه مصبحة مسجون عدد سنائيه ١٨٨٠ ٢٢٠١٠ جيه فتدرج حتى بلغت  
الآن حوالى ( ٣٧١٠٠٠ جيه ) وشتان ما بين الميزانيتين .

لأنه أنه حذر لإشاره أيضا إلى أن المسجون وإن لم تكن فى بلد من البلاد مرفقه من مرفق  
الإمداد أو لإتاحة للدولة ، إلا أنه فى مصر تقوى الأعمال فى قيمه ماله كبرى

لأنه أن مرفقه يؤدى من ذلك كل خصومات لتي يدرم لعدد المسجونين ، وهؤلاء المسجونون  
هم الذين يقومون بأعدادده وإعداد لعلال لتي تسورد بالطنس والحجر للعدد أصف  
فى هذه المسبحة مصبحة من ملابس ولصاين وخلاء عرلا ونسيجا وجبابة ، ثم من  
خصر وحشاش ومخمس لأقدم ومخمس لأوى كاجونل وكبير والقرش وكل ما يلزم  
للمصبحة من لأدوات وللمهمات خشبية والحديدية ، وذلك - آلاف سترد لبيده والإحصاء  
الكهرناسة بوابورت ومولات خاصة فى بعض جهات منها ، وبخلاف ما يساع من مصبوعات

للمعهور ، وه يؤديه مسجونون من خدمات العمالة المتصلة بالسياسة العمرة للدولة ، من إنشاء الطرق وتعبيدها وردم البرك ومسحات ونحوها ، ملاكا صاحبة البررة أو النساء ، والقيام بالكثير من المي بي شيددها لمصلحة طرد ، واستجرح لأحجار تالارمه للسب والإقامة الحسور والربط اللارم لأصف الشوارع ، حتى أصبحت ثلاث أعمال ومتعبد على أنه عمدة قيمته يحفف الكثير مما هرسى على عاق مدونه من النفقات بحتمه عنها نحو السجون ونحو غيرها من المصالح التي تساعد السجون .

### تدوير السجون

كثرت سجون مصرية سرتها لمقدمه على مدار سنة قاموا بالأمر فيها ، بالتالى منذ نشأتها إلى الآن كما يلي :

( ١ ) الدكتور الهادى كروكشك كتب : مولى إدارة سجون في فبراير سنة ١٨٨٤ ، وقد أنشأ بعض السجون وأقام بعضها وأوجد إصلاحية الأحداث .

( ٢ ) شارلس كولس كتب : أبريل سنة ١٨٩٧ - وأقدم الكثير من السجون والإصلاحات وأوجد لمصانع في أعين ، وصدرت في عهده لائحة السجون ورب نظامها على ضوء معلوماته عن سجون أوروبا .

( ٣ ) ألكولوب كولس ألتمهم . سبتمبر سنة ١٩١٣ - وقد سار في درتها على طريق الذى وحده مرسى ، فأدخل فيه قنودا وتنصبا واسكن بعض سجون ورد من الألبه ، تحتجته السجون المشيدة من قبل .

( ٤ ) الأمير لاي لاجود كبرى لجت : موبه سنة ١٩٢٤ - م ست تصح شهور حتى نقل بلجهة أخرى .

( ٥ ) محمد كدر الدين كتب : ديسمبر سنة ١٩٢٤ - وكان في عمره ، درة السجون برباع وسع ، ولكن مالت صعه شهور حتى وقته الميه برب في طرفه ، فى ليدس لتقثيل مصر في مؤتمر السجون الدولى التاسع .

١٦) الله ، أشهدك كوكيق شهد الله فينا . سنة ١٩٢٥ . وقد كان مدسه ١٩١٤ مصلحة سجون وشارع مع مديريه الذين بولو أمره من ذلك حين وسار ( أركان حرب ثم وكيلا عاما للمصلحة ، حبا إلى حب مع كل مهم في طريق ترقب وتثبت خطه حتى نورد بإدارتها كدير عام ، فأنشأ في عهده سجون جديدة ووسع بعض لموجود منها ، وأنشأ مصفاة بعزل الأقطان بالقطر الخيرية ، ورد إصلاحية للأحداث بالمرج يفصل فيها الأحداث المحرمون عن الأحداث المنتشرين الذين نوردت بهم ، إصلاحية الأحداث بالحرة ) وبنى حوامع في داخل بعض السجون ، ورق الأعمال الصناعية ، وسار على رأس هذه المصلحة إلى الآن وأعماله فيها متروك حصصه كاملة للتاريخ .



للعمل في هذه المعاملة حال سجون لمصريه ، وقد أطلب على المحسين منه من عهده الحديث نعمت فيه مرسة هي أحسن ما نرى عيه مدييه أمة محصورة من رعاياها لفرق من الأهلين رنت بهم مختلفات المحن والأفد رفقتهم إلى فصاء شعر من حياتهم في السجون ، ثم من عديتها بهم حتى لا نفوت عليهم هذه الفترة فإنه لاستفاده لمرحوه في حياه . ولموعظة حسنة هي أقل ما يبرح به الآن رمل سجون لمصريه ليوصل لعمل يجد لفعه كفرد وكامل مفيد بين المجموع .

لأنه نالت هذه المرننة التي نعمتها السجون لمصرية حط لإطره والإلتحاح عدم استمرارها مؤتمر سجون لدوى التاسع سدن سنة ١٩٢٥ والعاشر نرع في سنة ١٩٣٠ ، ذلك المؤتمر اندورى الذى تقوم لحبه نفومسيبون لدوى للسجون وإصلاحيات في نهقات التي بين أدور عقده بالتهديد له وبتمصير ما يلزم لاعتقاده .

لأنه لمن شعر أن ندره من كثيرا من المعدلات والإجراءات والتصرفات الخاصة بالسجون ما رانت تلك للعبة تتحرى عنها صالح سجون بعض الأهم ، في حين أن السجون المصرية سارعت من قبل إلى تعميمها وحضت منها ، في غيرها صعود في مراتب التأديب والتهذيب والإصلاح .



ابو محمد توفيق عبد الله  
 مدير سجون سوريا  
 ١٩٣٤ - ١٩٣٥

EL LEWA MOHAMED TEWHICK ABDALLAH : ACHA  
 DIRECTEUR GÉNÉRAL DES PRISONS  
 (29 Juin 1925 - 14 Novembre 1934)





( ز )

## تحقيق الشخصية وإثبات السوابق

لحضرة صاحب العزة مجد شعير بك

أنتى كان من فقهاء من يعنى بالعقاب إلى العلاج دون ردع ، ويكر لمسئولة لأدسة ، ويعتبر الجريمة نتيجة منطقية لمقدمات من الآفات الطبيعية و ظروف لاجتماعية و لأخلاقية ، ومهم وهو لأعاب - من يجمع فى العقاب بين فكرتى الردع والعلاج ، و يلاحظ فيه أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم يزيد مقدارها و ينقص مع الحد منه خريمة و حقتب ، فقد اتحدت كلمة الجميع على وجوب تعصى أحوال المحرمين ، و معرفة ماصيهم و ما حوى من أحداث و وقائع ، كى تورى عيون العدل لذلك و حب معرفة سوابق المحرمين و ما ارتكبه من إجرثم ، ليعامل معهم بآرافه من عز لأول مرة ، و يؤخذ بالشدة من تكرر خطئه و ردا اعتدؤه . و ليس فى السداد لمتحصرة من لا تصدر أهمية سوابق المتهمين و ضروره تدوينها فى سجلات تير عن ماصيهم و تكشف سرهم ، و من وقع هذه سجلات يحرر صحف السوابق التى يقدمون بها للقاصى . و قد أقر قانون العقوبات لمصرى - ككل لشرائح لاجتماعية ، ، خاصا سوابق المحرمين بين وه أحوالهم و أهميهم فى تكييف وصف الجريمة و تقدير العقوبة ، و تحسبها يعتبر المحرم عائد يستحق عقوبة مصاعفة ، أو عقوبة لخدمة مع أن ما ارتكبه حجة ربما كانت فى ذمها عديمة الأهمية ، كما يدل على ذلك نص المادتين ٥٠ و ٦١ من قانون العقوبات مصرى الذى أحرر للقاصى

إبدال عقوبة الحبس بعقوبة الأشغال الشاقة ، والمادة ( ٤٩ ) التي تبيح له في حول العود لمصوص عليه في المادة ( ٤٨ ) أن يحكم بأكثر من حد لأقصى المقرر للعزيمة بشرط عدم تجاوز حد الحد ، وألا يزيد مدة الأشغال الشاقة عن عشرين سنة . وقد تقضى سوق المتهم بالحكم عنه عقوبة سبعة ، كوضعه تحت مرقه البوليس ، أو تقضى بالحكم عليه حده غير محددة مدى ويرس لإصلاحه لرجل إلى أن يأمر وزير الحربية بالإفراج عنه ، كما جاء بالقانون رقم ( ٥ ) الصادر في ١١ بوليه سنة ١٩٠٨ بشأن محرمين لمعدى لإحرام كدكت على السوق يتوقف تطبيق معظم أحكام القانون رقم ( ٢٤ ) سنة ١٩٢٣ خاص بالمتشردين والمشوهين ، فقد أوصحت المادة الثانية من الجرائم المتعددة التي يعتبر مرتكبها مشبوها .

لوكما تؤدي سوق شخص من شدد عقوبة عنه قد يؤدي حذوه بها إلى تخفيف عقابه أو إلى وقف تنفيذ العقوبة عليه ( المادتان ١٧ و ٥٢ عقوبات ) .

أوليب فائدة تحقيق الشخصية وإثبات سوق مفسوره على توير ماضي وحده ، بل هي تدل بمحققين أيضا على أسباب محرمين ورتبهم وعيدهم ركاب حرثم معينة ، كما ترشد سلطات مختلفة إلى خلق من ينفذه للتوسط وخدمه بدمه ومن يقدم للتعامل مع جهات الحكومة من موردين ومعهدين ومقاولين ، ومن رعب الاحتراف ، بحرف التي تصمم القوانين والنوذج كالاتمة السيار ولائحه لخدمه ولائحه بحال العمومية خ . كما أنه لا عني للفصل في طلت رد الاعتراض عن صحف السوق ، بدعيب تتوقف معرفة المدة التي يصح بعد نقصها قانون الطريق بطا ، وإليه يرجع ماضي اثنين ملبث الصالب ومع سبامته وحدرته لرد اعتباره .

لكن أنه على السوق تتوقف معرفة أهله الشخص للاشتراك في تجارب عام أو توليه تحرير جريدة ( المادة ٤ من قانون الانتخابات والمادة ٧ من قانون المطبوعات ) .

لوكي سبل معرفة سوق وبسير لإحاطة بها على وجه يجمع بين ندقه والسرعة ، أنشئت إدارة تحقيق شخصية وهم السوق الذين لأن لورره بدحية . وقد كات فلم السوق ، وهو لأسبق إنشاء ، ناه الثالث العام ، واستمر كذلك من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٢٩ حيث رأى صبه إلى إدارة تحقيق الشخصية توفيراً للوقت ومنعا للتكرار في العمل .

## قلم السوابق

للم يكن في مصر في سنة ١٨٩٥ نظام معروف لإثبات سوابق من نكر الحكم عليه من المحرمين ، عبر أن من كان يتقدم للمحاكمة متعللاً بما غير سنة مكر لسوابقه ، تؤجل قضيته حتى يستدعى شهود لإثبات في بعض السوابق الحكم عليه من أحبابه ويعد سماعهم . ولا يخفى ، في ذلك من مشقة وصعوبة مع قلة الشايع والمؤيد ، فان بعض اليهود أو كلهم ربما تعذر إحصاءهم لأثبات شتى ، مما لم يأت أو لا يقال إن جهة غير معلومة للحكمة كما أن بعضهم قد لا يذكر الوقائع لمصوب متعوبة عنها أو قد يعرضه لاسب من الأسباب . وقد دل الإحصاء على أن نسبة القضاة التي أعيد سماع اليهود في هذا معرض ثلثت حسناً وعشرين في المائة ، وهي نسبة لا يسهان بها . وهذا ما شغل أفكار ولادة الأمور وحملهم يادرون ما شاء قلم سوابق حتى . وذلك بمقتضى الأمر من صدر في ١٨ فبراير سنة ١٨٩٥ بتشكيل قلم سوابق النيابة العمومية محكمة لاسندوف لأهمية والأهمية الصادره من نظارة الخفية تاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٩٥ بنظام سيرة . ومهمته تقتصر في أمرين :

( الأول ) حفظ سوابق الأشخاص الذين يحكم عليهم لجرائم معينة .

( الثاني ) أخطار بيانات مختصة عن سوابق من تسلم عنه من مهمين وذلك بأن كل شخص يحكم عليه بقوة خاصة أو حجة من المصوب عنها في معية سائب عدم يجوز له قيم كتاب النيابة التي نشرت لفصله "صحيفة سوابق" على نموذج خاص يشمل اسم المحكوم عليه ولقبه وشهرته وسم والده وحده وعمره ومحل ميلاده ومحل إقامة وصاحبه وحالته الشخصية وأوصافه وعلامته المميزة ، ثم بيان المحكمة الصادر بها حكم ودرجته ونوع العقوبة ومدتها وصفة الحرية التي حوكم من أحبابه وتاريخ زواجها ومحل وقوعها ، ولادة ثانوية لمطلقته عنها وسوابق أخرى

أو يكون تحرير هذه الصحف بعد صدور الحكم بها في مشرة وترسل في خلال خمسة عشر يوماً من سببه قلم سوابق مصر ، وهو رتب حسب الحروف الحائية بأسماء المحكوم عليهم ترتيب

أحاديث ، وعقدها في دوايب مقسمة إلى عيون معدة لذلك . وإد حكم على حمله أشخاص  
لحرمة واحد تحرر لكل منهم صحيفة على حدة تحفظ باسمه ويذكر فيها أسماء شركائه  
فقد ما اتهم شخص بحرية . وأردت نية لاستعلام عن سوقه أو كانت بحرية لمتهم  
بها مما يستدعي معرفة سوقه لصيق مواد يعود مثلاً ، أُرست نية إلى فهم السوق بمودعا  
مخصوص معروف باسم "ورقة لشية" بحorre البوليس عدد الأسماء مع ورقة "تبش" يبحث بمقتضاه  
في محفوظات ، فإن عثر للشخص على صحيف دون السوق التي بها على مودع خاص تذكره  
سوق (سوق) بين به تفصلات جميع لقومات السوق حكم بها على الشخص المذكور وإرساله للنيابة .  
وإن لم يعثر على صحيف له ضم على ورقة لشية تختم دل على عدم وجود سوق وأعاد له لجهة  
وروده . وعند بحث عن الصحف يد وحذب صحيف بأسماء مشابه لأسماء لمتهم يكون لمعول  
في التعديد على سبب الأخرى كاللحم والشهرة والس ومن لميلاد والمركز والأوصاف وهكذا

### البيجاد : إدارة التحقيق الشخصية بجانب قلم السوق :

أن المرص لأصل من إنشاء قلم السوق وحفظ الصحف به عن لأحكام التي تصدر  
في مواد خبيث وخديرات هو ، كما سبق ، يرشد سيرته وبجاسم في ما إذا كان منهم بعبه  
حاي من السوق أو سبق حكم عليه مع بيان الخرائط التي رتكم ، ويريجي ونوع العقوبة التي  
وقعت عليه حتى يتيسر للنيابة بذلك تحديد الوصف المطلوب للعدثة وعندها حاية ، إذا كانت  
مما يصدق عليه مواد يعود لموادة لاعد ، وحتى يتمكن نقصى في الأخوان الأخرى من  
معرفة أخلاق المنهم وسيرة بقصى عليه عقوبة ساسه . ويدهى أن لا تولد من حفظ الصحف  
ودكر السوق إذا أنكره لمتهم ولم يمكن إثبات نسب إليه بطريقة مقبولة أمام النيابة والمحكمة ،  
وهو إنش لا يأتى بقلم السوق لقيام به وحده بكيفية حاسمة لا يسرب إليها الشك . وذلك  
لأسباب كثيرة نورد منها ما يأتي :

( ١ ) الطريقة حفظ الصحف مرسه بحسب حروف شذائية لا تخو من لصونه وعدم الصط  
ولده لم يعرى بعض الأسماء من التعبير كما في الأسماء لمصدره ، ل مثل سيد والسيد  
و.م.م. والإمام . قد كتب مرة (ب) ولأخرى بدو بها صعب بحث عن الصحيفة ،  
وربما لا يعثر عليها .

( ٢ ) تقدم وصوح كتابة الأسماء بسبب خطأ حساب ، ولا سيما لأسماء التي تتشابه في الرسم مثل  
حسن وحسين وحسين وحسين .

( ٣ ) هي بعض الأسماء قد يذكر سم بولد وقد يحدف كما في محمد سيد حرر ( فإنه قد يكتب  
محمد لحرر فقط ) فإن كانت الصحيفة محفوظة بعد الاسم الأخير وطلب البحث عن الاسم  
الأول صعب استرجاعها .

( ٤ ) لما كان لاعتماد في حفظ الصحف على الأسماء والأوصاف ، وكثيرا ما تشابه ، يصعب  
تمييز حقيقة الشخص لمد معرفة سوابقه . وقد حدث في عدد ليس بقليل من النسخ  
أن وجد في بلدة واحدة عدة أشخاص باسماء وأوصاف وأعمار متشابهة .

( ٥ ) يحدث في أغلب الأحيان التي يكرهها سوابق أن منهم يستعمل كل وسائل لإحفاء  
شخصيته وإنكارها . وأول تلك الوسائل تغيير اسمه ووضعها وبمثبت العلامات الأدبية  
الموحدة بحسبه ، هي مثل هذه حادثة نعت فلم السوابق مكشوف لا يندى معدوم وبسببه  
الإرشاد

الذي كان من ضروري حد لإظهار شخصية منهم ، يحدد طريقة حاسمة ترشد عنه مهم توارى  
وسر ، وتدل على اسمه الحقيقي مهم . تتحلل من الأسماء المسخرة ، وتفصح عن أمره مهم تسكر .

لقد من جهة . ومن جهة أخرى فإنه ليس يحصر على العدالة من أن يقدم للمحاكمة شخص غير  
لدى وجهته إليه اسمه وأثبت التحقيق رتكاه للفرم ، ويحكم عليه وهو يرى ، أو أن بعد العقوبة  
في شخص غير من صدر حكم بدسته . لذلك كان من أوجب واجبات محققين ورجال  
الضبط ، وهم لحرس على القانون المكلفون بظيفته وسعيه بكل دقة وأمانة ، ألا يتمكنوا المحرمين  
من العتبه والاستهانة بأحكامه بتقديم غير الحائز للمحاكمة وإفلات المذنب من العقوبة ،  
لما في ذلك من هدم لصريح العدل وعمه للفوضى وعدم النظام . فإظهار شخصية منهم ليس  
ضروريا لإمكان وصف الجريمة وتطبيق مواد العقوبة فقط ، بل إنه أيضا من اللزوم الضرورية  
لتنبه القانون لتوقع العقوبة على من يستحقها . كما أن محرم بداهة أسماء التحقيق أو هرب  
من السجن فلا بد من طريقة لإظهار شخصيته أيضا لإمكان القبض عنه هو بذاته .

والطريقة التي لا تحصى ولا تكذب في كل دلت هي تحقيق الشخصية بصمت الأصابع .  
وقد أدخلت في مصر سنة ١٩٠٢ بمشور نمرة ١٢٣ من بظرة يد حية فصل جهود التي بدها  
الكولونيل هادي باشا بعد أن اقترح إدخال طريقة لمقدس برسيوس سنة ١٨٩٦ و بيعت فعلا  
في مدينتي مصر والإسكندرية .

## استخدام شخصيات الأصابع في تحقيق الشخصية والإثبات السوابق الجنائية

ولتحقيق الشخصية طرق ثلاث :

( ١ ) الوصف و شبيهه *Stunement* ويسمونه بصورة الشخصية *Portrait parlé* ويشمل  
الصورة المتوخرافية وكيفية قراءتها ومقارنتها .

( ٢ ) الطريقة المقاسات الجسدية ( *Anthropométrie* )

( ٣ ) الطريقة صمات لأصبع ورييب وحققها *Dactylscope* وهي أثبت الطرق الثلاث ،  
وعين لمعول الآن في تحقيق الشخصية ويشاب السوابق في جميع بلاد العالم لرفقة . وقد حلت  
تدريج محل طريقة لمقدس التي بدت في بعض بمالك وأصبحت ثانوية في بعض آخر بعد  
أن كان لها المقام الأول .

## طريقتا المقاسات الجسمية والوصف والتشبيه

أما في عهد غير بعيد لم تكن هات طريقتا منه حصر محرمين وملتزمين وبحكوم عليهم من  
معددي الحرمة وعمرهم . وكثير ما كان الشخص يرتكب جرائم متعددة ويحكم من أحدها . وفي كل  
دعوة تقدم للحكمة كآله محرم لأول مرة ، وكثير ما يرف به عاصي قبل عقوبه غير دعة .  
وسرع ما قصص . ثم يعود لارتكاب شرور واثبت لأموال وأزواج وكانت الحكومات  
في العصور الأولى تأمر بوضع فئات مخصوصه من مجرمين بكيه . *Maré* يحدث  
فيهم سلامات مخصوصه من على منع حرم لدى ركود ، وبذلك يمكن تمييزهم وقد عاين في

لإحرام شددت عليهم العقوبة ولكن هذه الطريقة ، فضلاً عما فيها من القسوة وعدم اللائمة ، لم تكن عامة . وقد نزلت سعيها في بلاد لأوربية سنة ١٨٣٢ كما أنه لم تكن موحدة فوعد محدوده يمكن بواسطته إثبات التوفيق على من ينكر سابقه حكمه ، بل كان لشع في كثير من البلاد ، ومن بين مصر لمصرى ، أن تؤجل قضية إعلان شهود الإنجاب في القضاة السابقة لسمعو من حديد في لدغوى مطروحة أمام لمحكمة ، ولا يحى من ذلك من لمشقه وصباح الوقت وكثرة المصاريف بلا حدود .

لقد عمل داري باشا حاكم بورس في إسكندرية سنة ١٨٩٦ إحصاء عن عدد قصص ، التي تؤجل هذا سبب منع ( ٢٤ قصة في كل ١٩٥ . وبذلك جهد فأدخل طريقة لمفس في القطر المصرى في تلك السنة . وبعد بضع سنوات أدخل طريقة بهيمات الأصابع .

لأن بين الطرق التي كان يستعملها في تحقيق الشخصية الوشم وما نحوه من رسوم ورموز ، فإن طلبة ربح وحرمين ومن عن شاكلهم علاؤن سواعدهم وصناديرهم وأخرى عديدة من أحاسنهم بأشكال مختلفة من رسوم البصور وحيوانات وغيرها ، مما يدل على عوطف وصدت مخصوصه كالحب والشجاعة وغيرها ، وكذلك أمتانهم ونسب ذويهم وعشقتهم وسد من تاريخ حياتهم أو الوقائع والمصادقات التي حدثت لهم . فصار لولس رما عن طريقه تدوين هذه الأوصاف وحفظها فلا تعرف على صاحبها ، ولكنهم طريقة غير مأمونة العرف لتثبات أنواع الوشم ، فضلاً عن أنها عرضة للتغير والزيادة والنقص والروال .

لأن المسبو القوس ريبون فرنسوى رجع غصن لأكر في وضع الحجر لأسس لسه تحقيق شخصية ، هتدته في سنة ١٨٧٩ ، في طريقه لوصف وتشبيه Signe en creux وتعريفها بطريقة المقاسات الحديثة ( Signe en creux moderne ) وهي مقاس بعض أجزاء الجسم العظمية التي لا تتغير بعد سوع من معية ، وذلك بواسطة آلات معدة لهذا الغرض ، بعض شبيه بالرجل ، وبعض الآخر يقرب من مقاس لأعدنة ، وهي مدرجة ومصنوعة بشكل يمكن من أحد مقاس هذه الأجزاء بسهولة ودقة . وقد أطلق على طريقه لمقدس هذه سم طريقة البرنوييه Bert Lonage سنة ١٩٠٥ وضعها لمسو رتيون . فبعد حكم على شخص في حرثم معية ، وبعد قصص مدة العقوبة ، يقدم للولس قبل الإفراج عنه فحجر له تذكرة تشبيه ومقدس ، وهي نموذج



من ورق لقوى مربع الشكل طول ضلعه ثلث عشر سنتيمتر تقريبا ، مقسم إلى حبات مدرج  
 فيها سم المحكوم عليه ولهة ومحل ميلاده وسنة وأوصافه ومقامه وأجزاء جسمه وصورته بقو عرقية  
 وتحفظ هذه التعداد في دوايب مقسمة إلى عيون بحسب مقادير أجزء الجسم المختلفة ، وهي  
 طول لرأس من الجهة إلى مؤخر المخجمة ، وعرض رأس من أعلى الصدغين ، ومقدار الأذن  
 اليمنى ، وطول الساعد الأيسر ، والإصبعين الوسطى والخضر ليد اليسرى وبقدم اليسرى يقاس  
 إلى ذلك طول القدم والحدع أى طول الشخص وهو جالس ومفرج لدر عن الساع ، وترتب  
 هذه التعداد بحسب طول رأس أولا مقسمة إلى ثلاث فئات كبرى ومتوسطة وصغيرة ثم إلى ذلك  
 تقسيمات ثانوية أخرى بحسب باقي الأجزاء . بحيث إنه إذا أعيد البحث عن تذكرة شخص بعينه  
 أمكن استخراجها بسهولة وسرعة دامة . وفي كل مرة يحكم على صاحب تذكرة بقو ة ، تستخرج  
 التذكرة ويدون عيب لحكم خدده . وبذلك أمكن معرفة كثير من المتهمين بعدئذ لا إكراه لذين  
 تخلوا أسماء كاداة لإحفاء شخصهم وإكراه سائمة حكم عليهم . وقد تمت هذه الطريقة رسميا  
 في فرنسا سنة ١٨٨٨ وأخذها عنها جميع الممالك الأخرى مالا استثناء يذكر .

لأن كان حادى وقت إنشاء مجموعة تذكرة المقدس بقراب أنه عدد نهء شخص نسق إلى إدارة  
 البوليس قبل تقديمه للمحاكمة ، ونسأ عن سوابقه فإن أعزها يستخرج لتذكرة خاصة به لتبقى  
 حفظها ، ويرجع على أوصافه ومقداره ، فإن ثبت صحة قوله أدرجت موافقه وأرفقت بمكتب  
 القضاة ، وإن أنكر سافة لحكم عليه بعمل له تذكرة مقدس حددته ، ويبحث عن نظيرتها  
 في المحفوظات بحسب الترتيبات والتعقيب المنعنه ، فإن لم يعثر له على تذكرة عمده قوله تخلوه  
 من السوق ، وإن عثر على تذكرة له أدرجه أحياء ابنى عيب وفدمت للحكمة

لأن الممالك التى اتبعت طريقة المقدس لرتيوييه إختار . ولم كانت مباحث السير  
 ورئيس حالتون حارة في ذلك الوقت نشان سحدم بصيات الأصابع تشكلت لجنة سنة ١٨٩٤  
 بأمر لستر مكوث و رير تداعبية حددك لفحص الطريقة ، فأوصب باستعمال طريقة  
 مردوخه هى طريقة المقدس مقصدا إليها تصميم آخر بحسب أنواع بصيات الأصابع وسار العمل  
 هكذا إلى سنة ١٩٠١ حيث أبحث طريقة المقدس وبحث بحسب بصيات الأصابع لم يظهر لها  
 من حيل لفائدة مع البساطة ولدقه وعدم تعديه للتشابه والحفا بعد التعديرات العديدة التى عملتها

حكومة لهذا . ومن ذلك الوقت بدأ كثير من ممثلي القدرة لأورسة وعمرها في تقدير الطريقة  
الإحصائية والتثبت من فوائدها ومن أفضليتها على طريقة المقدس . ولم يمضِ زمن طويل حتى  
سار هذه الأخيرة وأحدث فكرة استخدام بصايا الأصابع لتتشر وتعمم في بلاد العالم أجمع  
حتى أصبح الآن بوسيله وحده تحقيق شخصيه وإثبات الوقي . ولأمر يكون ليس  
يقود في معهد لأخر قد عممو ستم في مطابعهم وهم فيهم كتب ومؤلفات نفيسة .

أوجه افضلية بصمات الأصابع على مجرد الوصف والتشبه أن قواعدها تسته لا تتغير ولا  
تطرق اليها شئ من حيث لدقة ، بخلاف الوصف فإنه حاصص لتقدير مدلل القائم به . وقد  
تختلف وجهة نظر عاين في تشبه شخص واحد ، فصلا عن أن لأوصاف مهمه بالغ الإنسان  
في تحديدده وصفاً فإن الكثير منهم يطبق على أشخاص عديدن . واللون الأبيض مثلاً يشمل  
شخصاً لا يدخلون تحت حصره ، والشعر الأسود يشترك فيه لملايين من الناس ، والقامة الطويلة  
أو القصيرة يدخل تحتها ما لا يعد ولا يحصى . وهكذا . وليس معنى هذا أن بوصف والتشبه غير  
ضروري ، كلاهما في كثير من الأحيان هو نذمة ، وكثير ما يصل المحققين ورجال البوليس  
إلى صلاتهم المشدودة ويساعدتهم في اقتفاء أثر الفارين والمخربين .

أهم ما يعيب على طريقة المقاس لتبليوية ، التي أشبه لتعريب عدم صلاحيتها وجعلت  
الحكومات تحيد عنها ، فنلخصه فيما يأتي :

( ١ ) أنها تستلزم ذات وأدوات كثيرة بكلفة مع كواب عرصه للتعب ولاحتلال وعدم  
الانضباط ، و ذلك من الخطر ما لا يحصى .

( ٢ ) شهما يكن من دقة الأدب ، ومن احتياط تقدم عملية لمقدس ، فإن الحركة  
وقائية بعض آخر ، لحسم للانضباط ولاهرج تسبب هرواق في المقدس . ولذلك سم لسيو برنيون  
نفسه بهذه العروق ، وحلده ما يمكن التسامح فيه منها واعتباره كأنه لم يكن .

( ٣ ) أحد مقاصد وتدوينها وقراءتها تستلزم حرد وتدريب خاصا فصلا عن أنه قابل للخطأ .  
أما طريقة أحد البصمات فسهلة ولا يتعرب إليها الخطأ .

- ٤ - الوقت لدى يسدنه أحد المقدس ، ولعهد لدى تنصه حفظ اليد كرو مسترحي ، أصعاف ما يلزم لأحد بصيات الأصابع وترتد أورقها وحفظها ومسترحي . لأن فرق المقدس يجعل الاحتمالات كثيرة ومأمورية البحث شاقة ، وهذا يستدعي وقتا طويلا .
- ٥ - طريقة مقدس لا يمكن تطبيقها ، لا على الأشخاص كالمثلثات التي لا يمكن أن تتغير أحرأ أحصائهم ولا يكون ذلك إلا بعد نوع من مخصوصه . أما بصيات فنانة لا يتغير شكلها في أي وقت وأية س .

### بصيات الأصابع والأيدي

ليس ما نراه من دونه لمدهته عن شربوك هولم وكارترومانها وما يمكنه لروانيوب أمثال كودن دوي (Lamar Dwyer) ويكوك (Larkin) وغيرهم ، وما يره شخص في دور الصور متحركة من لروانت سولسة العرسة التي يتعقب فيها النوليس سري حياء ، ويعرف شخصهم ، ويظهر حقيقة أمرهم من إله مسود أو وء ، أمسكود أو كود شربو ، منه أوحرة فتحوه - يس كل هذا حيث حرفة ، وإي هو ثمة لغز حديث ويتبعه مجهودات العلماء الذين أتوا بالمعجرات في فن بصيات الأصابع والأيدي ، ولم يكن هذا البحث وليد اليوم .

شخص صبيون وهود في قديم الزمان يستعملون بصمة في عقود ولثارت لنوم مقام لحم وللمصاء وقد أحسو في ذلك لأنها لا تتبدل ولا تقل تتغير وتزير فهو أعمق الطرق في اليد وأطرف لأكف والأصابع وطحن القدم وحدها مكتوبة بخطوط يره دفعه بحالها فرع - ترسم هذه خطوط أشكالها وتاريخ والحجاء مختلفة لا تتطابق في شخصين ألفه . كما بعد ثياب تحت عقل لأصابع وتجعد شته من طاق يد وقته .

لأهمه رسوم وأشكال تتكون من الحين في نص أمه من الشهر سادس من حمل ، ولا تتغير أبد ، بل يبقى حافته شكلها ونحوتها في سن طفولة والنشأ والرجولة والهرم ، حتى وبعد ثبات ، إلى أن تتحلل لحم ويبلى ، كما شوه ذلك في المومات لمصرية القديمة وفي بعض أحسام الفردة لمحضه وكل ما مدو عيب أب تمو ونكر وبيع ساءتمو لحسم كاه قدم الإنسان

في السن إلى أن يصل إلى احدى وعشرين وهي الوجهة في جسم الإنسان التي لها هذه الخاصة من عدم تغير طول جده ومن هنا حافظه شكلها في أية سن وفي أية حالة كان عليها . اللهم إلا ما يطرأ على الجسد من العوارض كالقسط أو خرق أو لمؤثرات الأخرى وسعومة معدن يصل الإنسان إلى سن الستين . وذلك بخلاف باقي أجزاء جسمه فإنها مع الشخص وتزعم وتغير بسرعة وبدرجة كبيرة تتغير معها معرفته بعد وضع سن . فالسحنة وتطويع بوجهه ولأسن ولون البشرة والشعر ولونه وكيفية حتى لون العينين يتغير

لذلك كانت خاصية البناء على حال وحدث في صفات "الأصابع" مع اختلاف شكلها في مجموع الأصابع وفي كل إصبع على حدة - "الأساس" لدى أي عيب عم تحقيق الشخصية . وهو أساس متين غير قابل للنقص بأي وجه .

لقد ثبت من المباحث نفسه والإحصاءات العلمية ، كما ثبت من الاختبار والمشاهدات اليومية لإذرت تحقيق الشخصية في العلم ، عدم وجود صفتين لشخصين متماثلين في كل الجزئيات والتفصيلات .

أما حكمه وجود هذه الخصوص وما يتبعها من الفرع وما يعطها من التبعات والثبوت في راحة اليد ، من المعلوم علم يمكن تعينها بشكل صريح . وقد حلت علماء وطائفة جسم الإنسان في ذلك . فمعظم يرى أن مهمتها تسهيل خروج الإفرازات المكونة للعرق ، وسعص آخر يرى أن هذا دخلا في السن والإحساس . ولقد تمه بعض علماء الألمان إلى صفات الأصابع في أوائل القرن التاسع عشر ، فعلا ألقى "الأسد بوركنج" Parkenjo مدرس علم وطائفة جسم الإنسان بجامعة برنلو محاضرة شهيرة في سنة ١٨٢٣ ، داعية للانتباه عن تلك الصفات وفوائدها ، وقسمها إلى تسعة أبواب وقترح إيجاد طريقة لترتيب وحفظها والاستفادة بها ، ولكن مجهوداته لم تلق ما تستحقه من القبول في ذلك الوقت .

لوقئ استخدام صفات الأصابع في الحديث عبر معروف في أوروبا إلى سنة ١٨٩٠

(١) كما ثبت من مباحث كثير من العلماء وأخصهم الشيخ فرسيس جاثون Sir Francis Galton الذي له عمل كبير

في هذا الباب ، ومن المجموعات الهائلة المحفوظة بأحد دغيب شخصية أغلب البلاد الراقية .



المصالح الحكومية في الهند ، كصلاحية زراعة الأفيون وصلاحية المساحة وصلاحية البومسة والصحة العمومية وغيرها أصبحت تتبع هذه الطريقة . بل قد سعى التوسع في استخدامها إلى أن الطلقة الدين يدخلون الامتحانات والمسابقات العامة كانوا يكلفون تحرير مضاميم بصلاحية إصبع .

أول قنصل حكومي هندي في مصر كان السيد "الأصابع" من عظم القادة أصدرت قانونه بحوزة الاعتراف على تقريره في كمبرج في سنة ١٩٠٥ ، وكان ذلك عبر معرفته قبل صدور هذا القانون .

أما استخدامهم في حوادث جنائية وفي استخراج سوابق منهم ومعرفة معادى لإحرام منهم فقد انتشر في جميع بلاد العالم وتقدم قديما مريحا حتى أصبح من الممكن تبادل إرساليات التعرف بين مختلف البلاد والأقاصي تحقيق شخصية لمتهم ومعرفة ما ارتكبه من جرائم في بلاد العالم الأخرى في أسرع من سرعة البصر ، وقد يكون من عند الموجد به لمتهم والبلد مضبوط لاستعلام منه سريعه أيام ، أو يكون في قاره ولاخر في ورد أخرى . وإن لمسيو هذا يكون يورجنس Hakon Joergensen مهندس البوليس في كوبنهاغن يرجع فضل هذا لاكتشاف العظيم .

•

لأشرح فيما يلي كيفية استخدام بصمات الأصابع بدرجة تحقيق شخصية بالاستعانة بها على استخراج سوابق ، فقد بوصف التدكر ( لأر بيث ) التي تحررها البوليس وتؤخذ عليها بصمات الأصابع لتحفظ لتحقيق شخصية أو لتستعمل للبحث عن سوابق واستخراجها من محفوظات . وقد أطلق على كل تدكر من هذه التدكر سم ورقة جيش ( وهو لاصطلاح الفرنسي لكل تدكره وقد عم استعماله بين جميع طبقات موصفين لشخصين هذا الأمر من البوليس وبيان وفهم السوابق والقضاء بدرجة يرى أن مضطرون معها لاستعمال هذا اللفظ مع أنه من أصل غير عربي . فاقبضه عبارة عن ورقة مربعة الشكل تقريبا طولها نحو ٢٢ سنتيمترا وعرضها نحو عشرون سنتيمترا مقسمة إلى قسمين شكل مخصوص يكتب فيها اسم إلى تدكر على ورقة لشبيهة ، وهي لاسم وللقب واسم الوالد والحد والشهر ومحل الميلاد والصناعة وسم العمل لدى أحد هيئات الأصابع وبصمات الشاهد "تحقق" وجهة تحرير الجيش وتاريخه ، وتؤخذ عليها بصمات الأصابع العشر كل أصابع يد

١٠٠. بعض بحسب بعض في صف على حدة وعقوبات أسامة ، وسعى وأصغر وخصر  
 شكل من الدين من د لاخط ، حشبة أن يكون أصغر الأول من طاهره أو وقع حصا  
 في أحدها كأحد بصفة إصبع مكان أخرى ثم إيصاحات أخرى كإخراج ورود وسر لموظف لدى  
 أخرى بحث وعمد ندوسيه وأمرور فيه للخصم ، وتاريخ دخول الشخص السجن إذا كانت  
 عسنة خاصة بمحكوم عليه ، وعلى ظهر العسنة أسماء أخرى مدرج عليها لحكمه تاريخه وبحكمه الصادر  
 منه ونوع الجريمة ومدة العقوبة وعمد الخصية وعملها ثم أوصاف الشخص وعلاماته المبردة وأنواع  
 العيشتات الثلاثة :

١١. العيشتات البيضاء وهي التي تحرر للحكومة عليها في سجن عدد دخولهم فيه لتحدد  
 بعقوبة معروفة كات مختص بالعلم عميق الشخصية وبعد سنها ، ودرج بابت علم ترسل  
 من السجن مباشرة لإدارة تحقيق الشخصية لمعطها بها .

١٢. العيشتات حمراء يحصل أحضر في وسعها ، وهي التي تحررها سويس مع ورقه تشبه  
 ثلثهم بعد تحقيق ، وترسل من ساحة العلم سوابق ومنه لإدارة تحقيق الشخصية للكشف على  
 سويسهم . وتحرر أيضا أوراق العيش ذات المصالح لأخصر بالأشخاص الذين يصطوبون في حالة  
 تشرد ولاشده ، وترسل من سوابق تحقيق شخصية للاستعلام عن سويسهم

٣. العيشتات حمراء يحصل أحمر ، وتحرر معرفة سويس لأزواجهم وحرف وطالبي  
 شهادة تحقيق الشخصية لمرد معرفة سويسهم قبل تصريحهم بمردله مهمهم ، وكذلك طالبي  
 الاستعداد بالمصالح الأميرية من سعاة وخدمة سيرة والعمد والمشايج والخبراء والمساكر الخ .

لعمل إدارة تحقيق الشخصية الأساسي ينقسم إلى قسمين رئيسيين :

- أ. لخطط عشت الأشخاص بمحكوم عليهم في حرم معينة ، ومن أعطيهم هم إدارات  
 تشرد أو شته ، ومن يحكم عليهم من جهات عبر العادة كالمجالس العسكرية والمدن  
 للمدرك وغيرها معهودات في مسائل جنائية . والأحداث لمعدين من القطار لمصري
- ب. البحث في المحفوظات وسجرح سوابق ودرجهات على أوراق العيش للمرد على  
 سجلات جهات متعددة كالمحاكم والبرية وسوابق ومصالح الأميرية الأخرى  
 وإخبار الجهات بما لديها من المعلومات مما سيرد ذكره تفصيلا .

## خطة القبض

نُصبت اعدادتان ٨٣٩، ٨٤٠ من التعليقات العامة لبيانات أن كل من يحكم عليه في حرم معيه ويدخل سجنًا عموميًا أو سجنًا ثانويًا أو مركزًا تقييد العقوبة المحكوم عليه به يجرى له موظف تحقيق الشخصية الذي بالسجن ثلاث ورقات قش بيضاء يملأ عليها حكم ويرسلها مع القيشة ذات الخط الأحمر محررة عند الاتهام والمرسلة من السجن إلى النيابة مع المحكوم عليه ، مرفقة بمودع التقييد بعد تدوين الحكم عليها بمعرفة أيضا . فترجع إدارة تحقيق شخصية قيشة الاتهام على كل من ثلاث قيشات بيضاء للأحكام كما يد . كان الشخص الذي أحدثت بصمات أصابعه في السجن هو نفس المتهم الحقيقي أو لا . فان وجد اختلاف تعبد الأوراق للبيانة في الحال ونصب إليها عمل التحقيق اللازم لإظهار سبب الاختلاف .

لقد نصح في كثير من الأحيان أن هذا سبب يرجع إلى أحد أمرين .

أما أن يكون العامل المكلف بأخذ البصمة عند الاتهام أخطأ بأن أحد بصمات أصابع شخص آخر غير المتهم عقوا أو قصدا . وما أن يكون الذي دخل السجن تقييد العقوبة شخص آخر غير المتهم الحقيقي الذي صدر عليه الحكم .

أما إذا لم يوجد اختلاف فتوضع علامات والردود القية على كل من الأربع الورقات ، وتحفظ واحدة منها في قسم المحفوظات التي . لا تحسب لاسم كما في قلم السوق ، بل تحسب العلامات والتقسيمات القية ، وحفظ قيشة ثابته بقلم محفوظات لأحدى مرسى الاسم كالمنبع في قلم السوق وتسمى القيشة محفوظة بهذا الاسم "أصلا" (Original) ، لأنها تكون بوجه مجموعة قيشات الأحكام صادرة على محكوم عنه ، إذ تقسم بينها كل قيشة جديدة محررة عن كل حكم جديد وتسمى قيشة محفوظة بالقسم التي "صورة" (Duplicata) وتبقى هاتان القيشتان محفوظتين بداره تحقيق شخصية مادم صاحبهما على قيد حيا أو انكروا أساس البحث ومعرفة السوق . أما القيشة الثالثة فتعد مع ذات الفصل لأحضر إلى السجن لتعاد به مع أمر التقييد ، حتى إذا صدر حكم الاستئناف يوضع عنهما ويرسل نيضاء إلى سدة تعرفه سجن لإرساله إلى قلم السوق مع صحيفة الحكم لإرساله في عدد من إدرة تحقيق الشخصية التي تحفظ ورقه



الفيش مع "الأصل" ورد صحيحة إلى قلم سوقي بعد مرجهب والتأشير عليها بتمرة الفيش الخاص بصاحبها .

أما ذات الخط الأخضر فتبقى بدوسيه المسجون حين الإفرح عنه ثم ترسل إلى المركز حفظها بدولاب صحف السوابق المحلى .

لأو حالة الحكم بالبراءة تستحب بعثتان السابقتين حفظهما عند الحكم الابتدائي لإعدامهما ويعرف ذلك من إخطار يرد من السجن .

لأذا تكررت العقوبات على شخص واحد أعيدت العملية لأول . ولكن هذا الفرق وهو أن العيشة الأولى للحكم الأول تبقى وحدها بالقسم القمى . ونعم إلى بعثة الأصبية المعفوظة بالقسم لأجندى كل بعثة جديدة لكل حكم جديد الكور مجموعته بمقتضى الأمر لإثبات سوقي أمام المحاكم والنيابات إذا أكر الشخص سواقه .

أما الحرثم التي تحفظ على بعثات مدرة تحقيق شخصية بعد الحكم ، وتسعى النيابة فيها عن سوقي عند لاهم قبية بالمدد ، ١٨٣٩ من التعديلات بعده بمقتضى وهي

الجنابات من أى نوع

السرفات أو الشروع فيها ... المواد من ٢٧٤ إلى ٢٧٦ و ٢٧٨

الخطاء أشياء مسروقة ... المادة ٢٧٩

تقليد المقاتيع الخ ... المادة ٢٨١

التهديد للحصول على تقود ... المادة ٢٨٣

النصب .. المادة ٢٩٣

خيانة الأمانة ... المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥

الاختلاس ... المادة ٢٩٦

التزوير ... المواد من ١٧٥ إلى ١٧٧ ومن ١٨٣ إلى ١٩٠

هتك العرض ... المادة ٢٣٢ فقرة أولى

التحريض على الفسق والعجور ... المادة ٢٢٣

اتلاف المحصولات الخ ... ... المادة ٣٢١

قتل الحيوانات والإضرار بها ... المادة ٣١٠

شجرت لدى ... المادة ٣١٦

أشروب من مرقه ... المادة ٢٩

الجرائم المنصوص عليها في قانون التشرد .

وتمتع المحررون بمذكرة في حيازة إيد صدر حكم سئد في حبس أو التاديب الحبس في إحدى جرائم مصوص عليه في المادة ٨٣٩ من التعيينات لم تحرر أوراق فيش بمضاء حكم أو درجة لأي سبب من لأسس كأن يكون قد حكم سئد بدرجة لتهمة أو حكم عليه بالدرجة أو حكم عليه بحبس وقدم كدفه في أن صدر حكم لأسس في " المادة ٨٤١ من التعيينات " .

وإذا حكم على شخص لخرمه من جرائم مصوص عليه في المادة ٨٣٩ يمكن

( أ ) قضى الحكم بإيقاف تنفيذ الحبس عملا بالمادة ٥٢ عقوبات .

ب أو قضى بمحكمة عليه في حبس لأجلا طويلا مساويا للدرجة يحكم عليه بها أو رب أكثر منها .

( ج ) أو كان الحكم بالفرامة فقط .

( د ) أو كان الحكم غائبا وتعد إعلان الحكم للحكوم عليه شفعيا .

أشفي هذه لأحوال لا تحرر أوراق فيش بمضاء ، وتبقى ورقه القش دت خط الأحصر «سبب» في أن تحرر صحيفة سوين قترسها . ثبابة معها إلى قلة أسوين لدى سمعها إلى تحقيق «شخصية» فيحفظ القش دت خط لأحصر بدلا من القيش لأبيض لدى تحرر «سجس» « المادة ٨٤٣ من التعيينات »

لو قد كان عدد الفيشات التي صدرت عنها ( فيشات المحكوم عليهم ) فيلا في سنة لأمر ،  
ثم أحد يتدسه فيه حتى وصل في العهد الأخير إلى مقدار هائل يعرب من سبعة و خمسين  
ألف فيشة بعد أن كان

٨٠٠٠٠ فيشة قريبا في سنة ١٩٠٦

١٤٥٠٠٠ » » ١٩١٠

٢٥٥٠٠٠ » » ١٩١٦

٣٣٠٠٠٠ » » ١٩٢٠ وهكذا .

لو تزوج عدد فيشات المحكوم عليهم الذي يحفظ لإدرة تحقيق الشخصية سويا بين عشرين  
وحسة وعشرين ألفا .

أما فيشات المشوهين والمشردين الذين يعطى لهم بدارت فيرشب البوليس لإدرة بعد  
تدوين الإندرو و تاريخه و عمره و المركز أو القسم الصادر منه عيب فمحفظها مع باقي محفوظات ،  
حتى إذا ما ضبط شخص عنه تشدد أو شدة يجزى له لبوس فيشبين إرسال تحقيق الشخصية  
للاستعلام عنه ، إذا كان سبق إدرة ، فيرورد إدرة في أشاء ثلاث لسوت السابقة  
على تاريخ الاستعلام عمل له محضر حجة عود إلى التشدد و عدمه للملكة ، وإذا كان لم يسبق إدرة  
فيؤشر بذلك على فيشبين و بعدد القسم أو المركز الذي حرره ، فيعطى الشخص الإندرو و يدون  
مقتضياته على ظهر كل منهما و يذهب لتحقيق الشخص له محفظها ، بالطريقة السابقة ،  
إحدهما بالقسم لأجدي و الأخرى بالقسم التي مدة ثلاث سوت ، وهي مدة سريان الإندرو

لأنما الأحكام صادرة من الجهات عبر العادة كالمجلس العسكرية في مسائل جنائية  
كاسرقاب و حانة لأمانة و ما شاكلها ، فيجوز فيشبا كاتب سجن لدى تعدده العقوبة  
وفيشات لأحاط الذين يصير منهم محرره سويس ، بعد التأشير عيب ، الأمر إلى و تاريخه و جهة  
صداره و لأسباب التي عيب ، و يرسلها لتحفظ تحقيق شخصيه ، حتى إذا ما عاد شخص  
لمسئ محتفيا أو متعللا سنا كاد ، وضبط ، أو أرسلت بهائنه لأي مسنة كاعتدله منشرد مثلا ،  
أو كان متهما في قضية جنائية ، أمكن الإرشاد والتعريف عن سابقة فيه .

(١) قروت محكمة القصر محكمة الصادر في ١٩ دسم سنة ١٩٢٢ في عصفه رقم ٦٦٥ سنة ٢ أن إندرو  
الاشتاء لا يسقط ثلاث سوات - بطريقة السرحا شين - فيه ولا إد - ب - ب

## الأعمال الأخرى التي تقوم تلك الإدارة بـ

( ١ ) أحوال البيات عن المتهمين الذين يطلب الوقوف على سوابقهم . وذلك بأنه عندما يتهم شخص في جريمة من أى نوع أو في حجة مما يجب فيها إرسنه للبيات بحره له سوابق ورقة تشبه . وفي أحوال معينة مذكورة في المفقود الثالث من المادة ٧٩٥ من التعليمات العامة للبيات ( وهي نفس الأحوال التي يحفظ للمحكوم عليه فيها فيش ) يحضر له ورقة فيش من ذات الخط الأحمر ترفق بورقة التشبه ، وترسل مع المحضر للبيات فتعثر بها لقم سوابق من توفقت أنه سيقرر رفع لدعوى على المتهم ( نظر المادة ٨٠٠ من التعليمات العامة للبيات ) وهو يرسلها لإدارته تحقيق شخصية فتعثر بمقصاه في محفوفاتها لتجد . وفيه وتعيد الأوراق لقم السوابق بعد إدراج ما لديها من المعلومات عليها وكتابة السوابق على طهر العيشة .

ويؤيد م اثر للشخص على سوابق يصمم على ورق فيش والتشبه يحتم أن لا سوابق له . وإذا وجد أن الشخص متحل من غير اسمه حقيقى مذكر ذلك بالعيشة مع سوابق الأسماء السابق حكم عليه بها ، وتحرر له نذكره إثبات شخصية مدون بها لاسم الحقيقى والأسماء المحقة ، ليسعين بها فلم السوابق في اسخرج الصحف لمحفوظة بهذه الأسماء . وعند ورود الأوراق ، في هم السوابق يرجمها ويبحث هو أيضا في محفوفاته ، ثم تحرر نذكره سوابق ويرسلها مع ورق فيش والتشبه في بيانه المختصة لتبقى ملف القضية ، في أن يصدر الحكم ، وترسل بيانه إلى السحب مع أمر التنفيذ العيشة ذات الخط الأحمر ، وهذا مدون عليها الحكم ، وتحرر معها ثلاث فيشات بيضاء ترسل جميعها لتحقيق الشخصية طبقا للمادة ٨٢٩ من التعليمات .

( ٢ ) أحوال البيات عن سوابق الأشخاص الذين حكم عليهم ولم يسبق هذا طلب سوابقهم . يحدث في بعض الأحيان أن البيات لا يطلب لسوابق ويحكم على الشخص بعقوبة وعند ورود فيشات لبيضاء المحررة عن حكم من سجن لتحقيق الشخصية يتضح ذلك من عدم وجود فيشة الاهتمام ذات الخط الأحمر . في هذه الحالة تبحث إدارة تحقيق الشخصية عن سوابق المحكوم عليه قبل حفظها ، من وجدت محضر نائب لعمومى بواسطة قم سوابق ، حتى إذا كانت بعقوبة جديدة ، ولم تمس ميعاد الاستئناف ، أمكن تقديمه خصوصا إذا كانت السوابق مما يعبر وصف التهمة من جسيمة إلى جناية .

( ٣ ) أعمال خيرة أمه بحكمه نساب في المراتب المدنية ومبائل خدشه في سوق  
مصلح في سيرة شخص نصيب لأصاحبه لأيدى ومضى مصراع لحكومته لمجتمعه لتحقيق  
الصالحات التي تترك على الأوراق الرسمية لتقوم مقام الإمضاء .

لأن المألوف كثير أن من لا يعرف سره وكنهه ، عندما يستحب في محضر رسمي أو يلزم  
حال لتوقيعه على ورقة عروقة كد أو مائة أو خمسة ، يستعصم عن الإمضاء بضمه ، صمغ  
قد يكون بعد موصوع ربح وسوقف على تحقيقها ، مصلح في مدعوى يد أنكرها من سبب إليه  
أو طعن فيها ، وأمر ور . وقد يكتب حسده بضمه من إرداء وعدم توصيح بشكل سحر معه  
خضبة سمولة ، فكون قبل مصلح في نص ( الشك ) وسبب حقيقة لإرداء مصلح شخصية  
التي كثير ما يرد لها مثل هذه الأوراق من سبب لمحققها ، ومصدق ، مع ضرورة شرح  
وصح . وقد تستدعي محكم كمدون ، من فيها لمحقق ( آخر ) عليه تحقيق ، لمصادره أمه  
ويقدم تقريره ، بها بعد شرح أوجه لمدرته ونقد مشابه أو لاختلاف كتاب كثير من مصاح  
الأميرة يقدم ، ثم الشخص في أعقاب رسمية مصلح في بعد أنهم غير الأشخاص الخديجين من تقرير  
تحقيق شخصية عن نصيب أصابعهم في تركها على محضر والأوراق والصلوات خاصة  
هم مثل ذلك أن يتقدم شخص من آخر مقرر عسكري وختم على صدره أو أرباب الفرقة بضمه  
صمغ ، أو يهرب مقرر ويكرسه بفرقة بضمه في تركها على سجل أو لأورث خاص  
به ، أو أن يتقدم عامل من عمال مصاح وورش لأميرة من آخر مصرف ، مستحقة من يومه  
أو مكافأة ويدل بأنه صرف بضمه بضمه ، أو أن يتقدم شخص للكشف الخطي بدل  
آخر وهكذا .

لأنهم أعمال خيرة التي تقوم به ، يرد تحقيق الشخصية هي ، نساب موبق المتهمين من يكرها  
أهم سبب ونحاكم وإظهار لأسماء ، حقيقة من سجل منهم أسماء مسعرة . وقد تقدمت الإشارة  
في ذلك عند الكلام على أعمال قديم السويق . وإن أشبه في لأسماء والأوصاف جعل تقدم هذه  
المأمورية شافا وفي بعض الأحيان متعذرا .

لأن كيمييه نساب سبب في هو سطره مستخرج بضمغ لمختص ، نسيم لأعدى لمسمى  
" أصلا " . وهو شغل كل فئة من عيشت بضمغ ، التي عمت عند صدور كل حكم مدونه عليها .

الحكم وتاريخه ومدته وجهة إصداره ونصاب أصابع محكوم عليه وأوصافه بدينه وعلاماته ثمرة  
عدد دخول السجن فهو كان شخص ذكر أو أنثى دخل السجن خمس مرات مثلاً وحررت  
له خمس فئات ، أحدهم مدون تحقيق شخصية ويعرضه على تحقيق أو نقصى فبشه فشه ذكر  
سبب نفي على كل من ، ويقدر نصيب لأصابع التي عليها نصيب أصابع لمتهم أمه كي  
يصح سببه من تطبقها . وفي بعض الأحيان تستعمل العمل بذكر العلامات الهندية والمهرت التي  
تحمي لمتهم وعدوية بكل من الفئات المحررة ، سجن وهو ، ورد ، وكاب في أحرار مسترد  
من الجسم . مع العلم بأن هذه الفئات قد تكون محررة قبل إثبات لسوق بعد سن ، وهذه  
العلامات إن وجدت في جسم لمتهم كما ذكرت ، فبمخش كاب ديلا سبب على تحقيق شخصته  
إلا أن لا يعتد عليها وحده غير كاف ، وعدم وجودها ، لمتهم ، أو عدم ذكر علامات الفئات قد تكون  
لمتهم ، لا بعد ديلا على عدم ، لا صافي ، لأن عرصه للحو وزون والرداء والنقص كما قدس .  
فصلاً عن أن الموصف لدى محرر الفئات قد يخطئ فيثبت مثلاً غير موجود ، لمتهم أو يسهو  
عن ذكر شيء موجود به ، كما أن محرر الفئات مسجون مختصة وعرفة عما من متعددين قد يسبب  
شيئاً من الخلاف في هذه السبب ، بذلك كان لا يعتد كل لا يعتد في تحقيق الشخصية وإثبات  
السوق على نصيب الأصابع وحده ، وكل ما عدها يؤخذ على سبيل الاستدلال والتعريض فقط .  
أما القضايا التي قدمتها سنة إلى محكم ، كانت سنة على تقدير موطن تحقيق الشخصية  
ليس أثبت أن لأصابع عدة سوي تستدعي تطبيق مواد بعود فكثيرة حد وحسب الرجوع  
في ملفات مديته يرى منها مبلغ عتد بالنصبت بمقتضى على تلك التقارير ، وأن كثير من القضايا  
قدمت في مدعى الأمر إلى المحكمة بصفها حد ، فتصح أثناء سر لدعوى من إثبات سواق فتمس  
أب حداث ، فحكمت فيها بمحكمة بدم لا اختصاص وأمرت بإعادتها للسنة لتقدم إلى  
محكمة الجانيات .

( ٤ ) أحوار ليات والبوليس بوسط الأشخاص المحكوم عليهم عيانية ، والمطلوب بحث  
عنهم والممارين من السجون أو مراقبة البوليس .

القصص المدة ( ١٧٧١ ) من نصيب العامة للبيات أنه بد صدر حكم عيسى قصص بقوة  
وكان بالدوسه فيشة محرر ، فبصل لأحضر ، أو وردت هذه الفيشة بعد صدور حكم ولكن فل

لغشور على ملتهم ، فيؤثر عيب بيان الحكمة وتاريخه وعلى الجريمة وصفها وعمرة القصة وسم  
 بحكمة في المكان بعد لذلك على الغش ، ثم يوقع عصب البينة المترفع في لقصة أمام هذه سمات ،  
 وبعد ذلك ترسل هيئة مباشرة إلى إدارة تحقيق الشخصية بمصر مؤثر عيب الكلمات لآتية .  
”حكم عيب والبحث مستمر عن ملتهم“ ، وقد كان لدى إدارة تحقيق الشخصية سوابق فتعيد  
 هيئة إلى البينة بعد أن يؤثر على التفتت مجموعة من رآب ملتهم مستمر البحث عنه  
 وأما إذا لم يكن ملتهم سوابق لإدارة المذكورة فتعقد لقيشه لديهم ، وتكرر صورة من ترسل  
 للبينة حفظها بدوسيه القصة ، وقد قصص على ملتهم في عدد فتعقد بينة إدارة تحقيق الشخصية  
 بذلك بخطاب ترفق به هيئة أو صورتها حسب لأحوال ، ثم يعيد لإدارة المذكورة الهيئة لألمسية  
 بعد ذلك إلى البينة لإرسالها إلى لحن ، قد قصص أحال مرفقة بأمر التفتد كما جاء  
 بالمادة ( ٨٤٠ ) .

أولدى السجون و سويس تعديت شبيهه ، ذكر في شخص ، مسجونين ولأشخاص موضوعين  
 تحت ملاحظته البوليس ، قد هربوا من سجن أو ملاحظة أو كان مطلوب البحث عنهم لأي سبب  
 آخر . فتسحب فيشتهم لموجوده بدوسيه السجن أو لمرقه أو دولاب صحف سوابق بحل ،  
 وترسل لإدارة تحقيق الشخصية بعد أن تؤثر عيب بكل سمات ثلاثة مخصوص شخص المطلوب  
 صطفه وسبب بحث عنه ومؤثر مدخل في محفوظات أو تعقد هيئة لهم ، قد لم يسبق هذا حفظ  
 فيش لنفس الشخص .

وأحدث كثير أن هؤلاء الأشخاص الصادر عنهم أحكام عاسة أو هاربين من السجن أو لمرقة  
 تركون موضوعهم ولجأهم لمرقون فيهم ، إلى جهات ثانية ويستقرون عن أعين البوليس تحت أسماء  
 وأوصاف غير أسمائهم الحقيقية ، و تصعب البحث عنهم ويعرف عليهم ولكن كثير منهم لا يست  
 أن يصط لا به في قصة أخرى أو ليسب آخر كالاشدد في أمره أو لتشرده ، ونس لدى سويس  
 أو البينة أية معلومات عنه . فتأخذ بصيات أصابعه ويرسل كالمعتدين إدارة تحقيق الشخصية  
 لتكشف عن سوابقه ، فتعثر أثناء البحث في محفوظات على المعلومات السابقة ورودها بخصوصه  
 ولتأثيرت بطلب القصاص عليه ، وتخصص جهة إلى شخص في حال اصطفاه مع بيان سمته الحقيقي  
 وسبب الصط ووجه صدور الأمر به ، وتخصص في نفس وقت جهة التي طلب الصط لحن وجود

لنتهم أو هارب وقد يكون الشخص هارباً من أسون أو قد واصل في مصر أو الإسكندرية ،  
أو صدر عنه حكم عيى من مصر أو لوزيق واصل في لند أو أسود ، فهذه لإحصارت  
عظيمة الفائلة وهى كثيرة ، وقد تكون عن أحكام شديدة .

لذلك ساء لعدد الأشخاص الذين صدر صصهم فعلا وتحررت عنهم إخطارب بمعرفة بداره  
تحقيق الشخصية وأعيدوا إلى السجون وقدموا للمحاكمة فى سنة ١٩٣٢ وحدها :

عدد

٧٨٧ لأحكام غيابة سواء كانت الحكم بأقل من سنة أو أكثر من ذلك .

١٦٩٦ لمهرب من المراقبة .

٢٢ لمهرب من السجون .

( ٥ ) الإحصار عن سواق المشتريين والمشتبه وأمرهم ، وقد سبق أن شرحت ذلك عند الكلام  
على حفظ أوراق الفيش الخاصة بهم . ويريد على أن رد تحقيق الشخصية على الجهات مطالبة  
الكشف عن السواق يجب ألا يتأخر عن أربع والعشرين ساعة المسموح لتوليس بتحرر الشخص  
بالحاى التحرى عنه فى أنائها ، ولذلك يرسل إرد بمعرفة لسانفة الإنذار أو عدمه حتى يمكن  
اتخاذ الإجراءات اللازمة . ويبلغ عدد الأوراق التى ترد من هذا القيل يوم من أيام المحفوظات ومراكز  
المديريات نحو المائة والخمسين ، وقد يتصح فى كثير من الأحيان أن المشتبه وأمره متجمل اسما كاداً  
وجار البحث عنه لحكم عيى أو لمهربه من السجن ، وقد يكون محكوماً عليه بعدة سجن أو بالأشغال  
الشاقة المؤبدية أو بالإعدام .

( ٦ ) التعرف على حث الموتى والعرفى المجهولين سواء أكان الموت طبعياً أم حائياً .

لدى البوليس تعليمات تفصلى بأنه عند وفاة شخص مجهول الاسم والأهلية ولم يمكن الاستعراق  
عليه يجب عليه أن يأخذ بصيات أصابعه العشرة على ورقى فيش وتشبه ويرسلهما لإدارة تحقيق  
الشخصية لتبحث بموجهما فى محفوظاتها فإن كان الشخص المتوفى من سبق الحكم عليهم  
وحفظ لهم فيش ساء تستخرج هذا الفيش وتدرج ، مما يصحته - اسم المجهول وأوصاءه ومسه  
ومحل ميلاده والأحكام الصادرة عليه - على ورقة الفيش الخاصة ، وتعيدها بجهة ورودها . ولا يحى



ما في ذلك من حيل القائدة ، خصوصاً إذا عرفنا أنها تمكنت في بعض الأحيان من الاستعارة على أشخاص مقطوعى الرأس مشوهى خلفه مشوى بعض أجزاء الجسم وقد بلغ عدد الخشث المحبولة التي صار التعرف عليها في أثناء سنة ١٩٢٥ ( ٢٨ ) .

( ٧ ) أنكشف عن سوابق العمد والمشايخ والعساكر والافراء و هذه السائرة تخص الحكومة .  
أنفصى لمصلحة العامة ألا يتولى هذه الوظائف أشخاص من دوى السيرة الرديئة وأرباب السوابق لما تتطلبه وظائفهم من لامة والاستقامة ، بل من بينهم رجال الأمن العام وحفظه الأموال والأرواح لذلك فصت التفتت أنه لا عين من العساكر والافراء وغيرهم إلا من استشارت المصلحة التي . عب الشخص لاسحقها . إدرة تحقيق الشخصية وقررت هذه الأسوابق له .

٨ . أنكشف عن سوابق صابى شهداء تحقيق شخصية من أرباب المهن والحرف المحبوبين وغيرهم وتحرير هذه الشهادات وتسليمها لأربابها .

أوجب بدون عدم تصريح لمن يريد لأحرف مهنه معه ، لا بد حصل على شهادة تحقيق شخصية منه على حقه من السوابق ولو على الأقل مدته معيه ومن من دوى المهن التي تستلزم هذه الشهادة أصبحت محل معومته ومعرفة لراحة والمصداقه وحره ، وكسبه محمين وسائقو سيارات وعرباب والجارون والحده المحبوبين والحرصون وغيرهم وموظفو بعض الشركات والسيوت والمحلات التجارية كشركه لثرم وشركه وحه عن شمس وعدهم . وهذا تدرج بدون ختم على بعض فئات أخرى من نقابات إرفيه كالأطباء والمحامين للحصول على هذه الشهادة وحكمه كل ذلك واضحة لا تحتاج إلى بيان .

لكل أن شهادة تحقيق شخصية لا تعنى مصداقه لمن حكم عليه عقوبة جديده بحجة « اشرف مهنهما كان نوع المهنة التي يرغب الاشتغال بها .

أؤقت أن تم هذه المبحث تشير إلى أن قيم السوابق وإدرة تحقيق الشخصية ولو أن مأموريتها وحده ، وهي فقط وثبات سوابق محكوم عليهم ولتهمين ، لا أنهما كان مدد لشهادتهما مفصلين في المكان والعمل ، وكان يربى عن ذلك كثرة المكتات ولأحد ولرد سبهما . غير أن الأمر

بهي سائيف خمسة من موظفي وزارة الداخلية ، وهي : بعد فحص الموضوع من  
كافة نواحيه ، رأيت ضم قلم السوابق إلى إدارة تحقيق الشخصية ، وتم ذلك فعلا بخطاب وزارة  
خفية رقم ٨ - ١٦٤ لسنة ١٩٢٩ ، وأدرجت مرة - ب موظفيه  
في ميزانية وزارة الداخلية اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٢٩

أوتري محفوظات قلم السوابق عم هو محفوظ رددت تحقيق شخصية ما ملف عن ميول  
ورغبة ألف صحفه بسبب لردده شئ من كثير من خج كالمصاريث مثلاً يحفظ  
لها ملف بقلم السوابق ولا يحفظ لها فيشات بإدارة تحقيق الشخصية .



( ح )

## المحاماة

### المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب العزة عزيز خانكي بك المحامي

لما كانت المحاماة موجودة ولا كلمة بمحاماة معروفة قبل ما سمع محمد علي باشا بالولاية على مصر .  
لأن نقصاء جميع أنواعه مدني وحائي وشرعي ، لا يصري ولا أحد من حنصاص المحاكم  
الشرعية وحده . والمحكمة شرعية ما كانت تعرف بمحاماة ولا محامين بالمعنى المعروف في عصره ،  
خاصة وكذلك كان الأمر في جميع الولايات التي كانت تابعة لسلطنة آل عثمان . وبقى الحال  
كذلك حتى سنة ١٨٤٥ بالنسبة لمصر وسنة ١٨٧٦ بالنسبة لتركيا .

لما فكر محمد علي باشا في ترتيب ( مجلس العدالة في مصر ) . فبدأ بترتيب مجلس التجارة وكلف  
أحمد باشا مدبر ديوان التجارة بتعيين مجلس تجاري بالإسكندرية . فنظم أربعين بك المجلس التجاري

(١) وأربعين بك هذا هو أبو ( يعقوب بك أربعين وكيل نظارة المعارف سابقاً ) . وقد تولى نظارة الخارجية والتجارة

في سنة ١٨٤٤ بعد وفاة يوغوس يوسف أفندي فافتر بالخارجية طول ولاية محمد علي باشا .

وس له لائحة طهرت في ٢٢ جمادى سنة ١٢٦١ هـ (سنة ١٨٤٥ ميلادية) جاء في السد سادس منها « أن كل من له دعوى على شخص ويريد إقامه دعواه عليه والظر فيها بالمجلس المذكور يجب أن يعرض أولا لسعدده مدعى له دون بدورى وقد صدر أمر سعادده بمصول سماح لدعوى المذكورة بالمجلس وفصلها بمقتضى لأصول المحرمة فيحضر الأمر لمشار إليه بيده بالمجلس ويسمعه إن حصره لرئيس لأهل أن يحرى فيه حل على مقتضى ما ذكر في السد الثاني وحيث أن يحضر كل من المدعى والمدعى عليه في الوقت لدى تعيين المحصورهم من صرف المجلس ويقدم المدعى على ما سلف شرحه بالسد الرابع بشرط أن يكون المدعى من شخص كلا من مدعى والمدعى عنه بدون أن يصل توكيل أحدهم لشخص آخر فلا عسفه ما لم يكن أحدهما عاشق عن المجلس لسبب عمر ذات من كافة الأعذار التي يصل بمقتضى الأصول وهو سقمه يسوع التوكيل عند ذلك يمكن كلا منهما أن يقيم ويكلا عنه على حسب ما يوفق لأصول » وأهل هذه اللائحة هي أول وثيقة رسمية نصت على حور التوكيل أمام المجلس وسبب سماح الحكومة في قبول التوكيل أمام مجلس البحار دون غيرها أن تلك المجلس كانت مجلس محبسة للأحداث فيها شأن ومصلحة فكان لا بد لهم من الإسماعلة بوكلاء كما كان حال حارب أمام محاكمهم المقصصة وأمام محكمة بلادهم ، فقرر حور التوكيل لمن كان عاشق مدعى مصول إلا أن لائحة سنة ١٢٦١ هـ نصع للوكلاء بطلانهم ومن تن شروط اهلية الوكلاء ، كما لم تبين الأعذار التي تقبل لتبرير إقامة الوكلاء .

وفي سنة ١٢٦٢ هـ صدر مشور من لدون خديوي مريب المجلس بحرى بمصر على مثال مجلس تجارى إسكندرية ، وتقرر سريان لائحة مجلس بحرى إسكندرية أمام مجلس بحرى مصر . وبدا أصبح أمر التوكيل سار في عاصمى لفظر المصرى مصر وإسكندرية

لكن أمر التوكيل محصور من مجلسى مصر وإسكندرية البحارين إلى أن جاءت سنة ١٢٧٢ هـ ، وفيها اتفقت الحكومة المصرية مع قضاصل الدول على تشكيل مجلس استئناف للسائل التجارية ، وعملت لائحة صدر بها أمر على تاريخه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ جاء في سد الخامس منها أن « تعاطى الدعاوى في مجلسى التجار لا يجوز دخول أبوكاتية والجهتين المتداعيتين يقدموا دعاويهم بالذات أو بواسطة وكيل بموجب سند توكيل فيما يطلبوه وما يستمسوه بالكافة » . وهنا أعلنت اللائحة صراحة بأنه لا يجوز قبول « أبوكاتية » أمام « مجلس الذمى » بل يكون « تعاطى دعاوى »

معروفة ذات خصوصية أو به سلطة وكل واحد الوكيل هو من نوع وكلاء دعاوى معروفين في ذلك الزمان ، وهم أقرب إلى طائفة الـ Avoués منهم إلى المحامين .

لوى ١٩ جمادى سنة ١٢٧٣ هـ من مجلس لأحكام لأخيه بين هـ ( كيفية رؤية دعاوى محاميه على مجلس النحر ) عن أول سدس هـ " لا يسد لمحل توسط لأفوكانيه في رؤية القضاة " محاميه على مجلس نحر " إلا أنه لا حيل أن يكون لأحد خصوصية يحرمه عن مباشرة نقضه نفسه من السد شمس على أنه " يجب على الأحكام لخصوصية أمه مجلس إما سفسهم أو بكل مفوض بالبيان عنهم في نفس الدعوى " .

أنت كيف أنه حتى سنة ١٨٤٥ م كان سوكل في القضاة غير معروف ، وفي سنة ١٢٦١ هـ عمل به في نهر الإسكندرية وفي سنة ١٢٦٢ هـ سري في مصر لظاهره وفي سنة ١٢٧٢ هـ وردت لأول مرة كلمة أفوكانيه في لأخيه ١٢ شعبان سنة ١٢٧٢ هـ . وفي سنة ١٢٧٢ هـ رقب كلمة أفوكانيه إلى أفوكانيه ولكن لأفوكاسة ولأفوكانيه حضر عبيده دحون مجلس ونسب لإحاده قصرة على توكيل الوكلاء .

لوى سنة ١٢٧٨ هـ ، سنة ١٨٦١ م غلبت حكمه لمصريه مع حاصل لدون على إنشاء مجلس يطر في دعاوى لمرفوعة من لأحساب على لمصريين تنود ( مجلس قومسيون مصر ) ، بشكل من ثلاثة مصريين ، منهم رئيس ، ومن عضو أورودوى ، ومن عضو من لأرواء ، وعضو من لإسرتين ، وعضو من لأرمس ومسونه قبول رؤية لدعوى التي رفع إليه . ومن في السد أربع منه على أن التفر رعى بخدمه للمجلس يجب أن يكون مشتملة على " محام أو وطن المدعى أو وكيله إذا أرد أن يقيم وكلاء عنه في دعوه " ، وورد في السد أربع منه أنه " يجب على المدعى عنه أن يقدم حوجه إن حصره رئيس مجلس قومسيون به سلطة ديوان محافظة مصر وفي نفس المدة المذكورة يدعى له أن يحضر إن محروسة نفسه ونسكل به لعادة هو لدعوى بقدمة عنه أو يقيم وكلاء من طرفه يكون مستوف لجميع لشروط ينصرف وهو مقدمه ايدم أرب مجلس قومسيون في كل كلمة وحروية " وفي سد شمس منه قبل إن حوب لمدعى عليه على دعوى المدعى ومسندته " تحفظ تخند كاتب مجلس " و بده أن ينصح " في حوب لمذكور حضور المدعى عنه للمحروسة إن كان حصر به وفي هذه الحجة يذكر به كذلك مع ندفة وحفظ

محل توطئه أو توضح فيه سم وصفة ومحل توطئ شخص لدى احارده ويكلا عنه في لمرصة“  
وهذه أول مرة ذكرت فيها كلمة (المرافعة) في قوانين ولوائح ذلك العصر .

أولى محادى لأولى سنة ١٢٨٨هـ أغسطس سنة ١٨٧١م صدر أمر عال ، لسم لله الرحمن رحيم ،  
بى بطارد لدمحية ، لمصادقة على قرار مجلس شورى النواب حصص بترتيب مجلس «سلاد  
ومجلس وصصت ، للمركز لبطرافقة ، وللدعوى التى تقع فى دترى فقرر أن ” يترتب فى كل  
بد مجلس “حدهم للإدارة والثباتى للدعوى وعلى كل كم بد مجلس دعوى مركبة ثم وانمى  
صطية فى كل مركز وصطية عمومية بكل ديون مدبرة “ وقد بيت لإجراء بواجب  
اتساعها ، أمم مجلس مشيحه السلد ومجلس دعوى لسلد ومجلس بلدى السدر ومجلس دعوى البدر  
ومجلس مركبة ومجلس عبة وجمعيات تحدر للدعوى التحرية ، واس فيها بى بى صرحة  
أو دلالة إلى حور التوكل على أحد طرق خصومه ومع أن الحكومة راب بد ذلك توسيع  
خصص هذه مجلس حدهم وأصدرت بذلك لأخه تاريخ ٥ ربيع تحريره ١٢٩٠هـ فإن  
الوائح بكثيره التى صدرت م نشر بكلمة م ، بى مسانة التوكل وبقى لأمر مقصور على المصوص  
بقليلة التى ذكرهاها .

أولى سنة ١٨٧٥ أنشأت الحكومة المصرية ، معها مع لدون لأخيه المحاكم لخططة .  
وعدهم وصفت لأخه ترتيب المحاكم لخصه فكرت صعا فى لخصات وفى من خصصها بدوع  
عن لخصوم . ولم يكن نظام محاده معروف من قبل ، كأم يكن فى مصر محامون عددهم للمؤهلات  
للأمره للمصور عن لخصوم والدع عن مصحهم ، فمدو من المحاكم لاستدثيه ومحكمة  
الاستدث . ونصو فى مادة ١٧ من لأخه ترتيب المحاكم لخططة على أنه ” لا يقبل وكيل ولا  
مدفع عن أرب لدعوى أمام محكمة الاستدث إلا من يكون حائر شهادة لدله على كونه  
أو وكاتبا “ أما أمام المحاكم لاسدثيه فم تشددو فى أهنة الوكلاء ، وقلو من مارس الصاعه  
” أمام المحاكم القصلية مدة خمس سوب على الأقل . وثبت أنه مدم بعيين من للعدب لمقررة  
رسميا أمام المحاكم لخصه ، ونجح فى لامتحد الكاتبا والشعاى الذى نقرر عقده فى بحر سنه  
شهور من تاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥م فى القديون لمدى وهول العو ب وهول النجارة  
وقايون المرافعات وقديون تحقيق الحداث ، على أن يكون لكل ممتحن لحق فى أن يوجه إلى

المطالب سؤلاً في الامتناع التحريري و تمتحه مدة نصف ساعة في الامتحان الشفاهي وعدوا  
تشددهم في قول التوكيل عن خصوص عدم محكمة الاستئناف بان محكمة الاستئناف هي تدرجه  
نهائية للتقاضي ، وأن المصريين يحفلون بنوع من الحديده ويحفلون طرق التقاضي أمامها ، وأنه  
من العدل ان تتوفر في وكلائهم ، عدم محكمة الاستئناف الأهلية ، مكافئة عند وجوده

لأن مطهر تشددهم أن يرضو على وكلاء أمام المحاكم الاستئنافية مدة تمرين مقدارها ثمانى  
سنوات ، فإذا قضوها قبلوا أمام محكمة الاستئناف .

لأن كانت حاله بمحامى أمام المحاكم المحسطة ، في بداية عهدها ، شبه بحالة المحامين أمام المحاكم  
الأهلية في بداية عهدها ، لأن بعض المحسطة ، كان يسطر في وكلاء ، ومحامين في ذلك العهد مثل  
نظيره إيهام لأن قنلا كان يعرض للمحامى في ذلك العهد أن يشرو أعمالاً وأشغالاً أخرى علاوة  
على ممارسة المحاماة ، كما كان يعرضهم مطالبه من وكلوهم في لأعمال خارجة عن المهنة بأتعاب  
عظيمة ، ويخير عقودى عقودها من قبل إنشاء المحاكم المحسطة مع موكلهم على أحد حصص من  
الأموال المتراخ عليها سنة على أن علاقتهم موكلهم قبل إنشاء المحاكم المحسطة ، كانت علاقة  
محام بموكل بل كانت علاقة وكيل بموكل .

لأن سنة ١٨٨٠ عرصت الحكومة على شيخ جامع الأزهر ومفتى السادة الحنفية وقاضى أمضى  
محكمة مصر الكبرى شرعة لأئمة الحاكم لشرعية فأقروها . فصدر أمر عال لرئاسة مجلس العطار  
تاريخ ٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ ( ١٧ بويه سنة ١٨٨٠ م ) باتساع لآخر على موحها . وفيها ورد لأول  
مره نص على حوز قول ( التوكيل عن لأخصم ) ورك للتقاضي أمر قبولهم أمام المحاكم أو عدم  
قبولهم .

لأن بداية حدودية المعهود له توفيق ، ش فكرت الحكومة المصرية في إنشاء محاكم الأهلية ،  
وقبست من محاكم المحسطة قوالبها ونظامها ، وقررت الوقائع المصرية الصادره في ٣ صفر  
سنة ١٢٩٨ ( ٤ سيرة سنة ١٨٨١ ) في الأئمة المصرية بشرى ( إصلاح قوالب محالس المحبة )  
وأن هذه القوانين ( قد قرب انتهاؤها ، والعمل بموحها سيشرع فيه عما قريب ) .

أولى ٢٥ دى مجلة سنة ١٧,٨١٢٩٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ م) نشرت نوافذ لرسمية لأئحة ترتيب  
المجاس ونبولا أد هت الثورة العرسه وى القطر المصرى وعصت هه الإصلاح ككبر لكات  
المحاكم الأهلية فتحت أبوابهاى أوائل سنة ١٨٨٢

أول أحدث لثوره اعراية عادت احكومو إلى تفكير و. بناء لمحكمة الأهلية وأصلرت  
بالعمل وى ٩ شعبان سنة ١٣٠٠ ١٤ يويه سنة ١٨٨٣) لأئحة ترتب تلك محاكم شفعتم  
القوانين لموصوعية التى تحكم بموجبه وبقوانين الإحراء لمظمة لسيده وى قصاص . وى لأئحة  
الترتيب وفادون لمرافعت إشارة إلى وكلاء الدعوى لدير رفعت أحوالهم صفه بعد أخرى حتى  
وصلوا إلى المرتبة التى تراها اليوم للحامين وتقابة المحاماة .





## المحاماة بعد إنشاء المحاكم الأهلية

بقلم حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا

لَم تَكُنْ المحاماة قبل إنشاء المحاكم الأهلية بأحسن حالا من القضاء ، بل لم تكن — كما هي معروفة عندنا اليوم — معهودة في تلك الأزمان ، لأن وجودها متوقف على وجود المحاكم المظلمة . وكل ما في الأمر أن مطهرها كان محصورا في تحرير عرائض الشكاوى بواسطة طائفة "العرصاجية" . وإذا كانت قوم منهم قد احترقوا حرفة التوكيل فقد بلغ من شروهم أن كان يطلق عليهم لقب "المزورين"

أما بعد إنشاء المحاكم الأهلية فإن لائحة ترتيبها التي لم تصدر بالفعل في صيغتها النهائية إلا في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ . وكان من أسباب تأخر صدورها قديم الثورة العربية قبيل ذلك التاريخ . فقد نص في المادة ٢٤ منها على أنه "يجوز للأخصم أن يحضروا أنفسهم إلى المحاكم أو بواسطة وكلاء عنهم" . ونص في المادة ٢٥ على أنه "يجوز لكل محكمة ألا تقبل في التوكيل عن الأخصم من ترى فيهم عدم البينة والاستعداد للقيم بمهام التوكيل بحسب اللائحة" . ولكن لم تقبل

لأنه الترتيب ما هي حدود اللياقة ولا ما هو الاستعداد اللازم للقيام بمهمة التوكيل ، بل أبجلت وتركت الرأي للمحاكم . وكذلك لم يرد في قانون المرافعات الذي صدر في سنة ١٨٨٣ عقب اللائحة سوى بصوغ مجرورة لحضور الأخصام أمام المحاكم بأسمهم أو بوكلاء عنهم يكون توكيلهم ثابتاً ، ولا تعرض فيها بلصقات بوجهة في هؤلاء . إلى أن كانت سنة ١٨٨٤ حيث صدرت لائحة الإجراءات الداخلية وفيها المواد ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وهي تتحدث عن وجوب تقديم توكيل مصدق عليه بوجه رسمي أمام كاتب المحكمة وأن يردا توكيل موكله متى انتهت وكالته . كافة الأوراق والمستندات التي تكون سند له بمصاريف على موكله .

وفي مارس سنة ١٨٨٤ أصدرت محكمة استئناف مصر إعلانه نشر بالوقائع المصرية جاء فيه : "حيث إن أحكام القوانين الجديدة لتساعد على قبول كل من أراد توكيل عن أرباب الدعاوى في انقصاء الجدي بظرفها أمام محكمة الاستئناف إلا من يكون اسمه مدرجا بالجدول المعد لذلك كالمحكمة فيندعي على كل من أراد من الأفوكاتية والوكلاء معرفته بهذه الصفة لدى المحكمة أن يقدم طلبه إليها للطرف فيه وقيد بالجدول الموحد فيها لهذا الغرض" . فانهلت طلبات القيد على محكمة الاستئناف من حب ودب من الأفوكاتية المقررين لدى المحاكم المختطة ، ومعظمهم لم يكن يدري من اللغة العربية شيئاً . ومن وكلاء الدعاوى الذين كانوا يشتغلون بالتوكيل لدى المجالس المحلية . ومعظمهم ممن عرفت حاشم من الخهل ورقة الخلق . وقد قيدتهم محكمة الاستئناف بالجدول غير تدقيق ولا حسن انتقاء ، وأطلق عليهم لقب "وكلاء الدعاوى" "Mandataires" .

وفي ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٨ أصدرت الحكومة لائحة المحاماة أمام المحاكم الأهلية . وهي أول وثيقة رسمية أطلق فيها على هذه الصناعة اسم "حرفة المحاماة"

وعلى المدرسين لقب "المحاميين". وقد اشترطت اللائحة المذكورة على من يريد أن يقيد اسمه في جدول المحامين "أن تكون سنة ٢١ سنة على الأقل. وأن يكون حسن سير والسلوك. ولا تكون صدرت عليه احكام قضائية أو تأديبية ماسة «شرف» وأن يكون ذا كفاءة تامة في فن المحاماة". وتقدير هذه الكفاءة شكلت لجنة في محكمة الاستئناف دعيت باللجنة المستديمة مهمتها امتحان من يريد قيد اسمه في جدول المحامين. وقد بينت اللائحة واجبات المحامين كما طمعت طرق تأديبهم. ولعل هذه اللائحة هي أول درجة صعدت عليها هذه المهنة لترقى إلى المستوى اللائق بها، ولو أن تساهل اللجنة المستديمة في الامتحان كان غير حميد الأثر في النتيجة المرجوة من إنشائها.

أوبعد سنوات خمس من ذلك التاريخ وحدثت الحكومة أن اقضت قد خطا خطوات واسعة نحو الكمال فرأت أن تخطو بالمحاماة كذلك فأصدرت للمحامين قانونا في ٦ ربيع أول سنة ١٣١١ - ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٣ ألغت به قانون سنة ١٨٨٨ وأطلقت عليهم اسم "الأفوكاتية" أسوة بزملائهم أمام المحاكم المختلطة، ووضعت شروط جديدة لقبول المحامين أمام المحاكم. أهمها أن يكون طالب القيد حائرا لشهادة من مدرسة الحقوق الخديوية دالة على إتمام دراسته أو شهادة من إحدى المدارس الأحبية بشرط أن تقرر اللجنة المشكلة لنظر طلبات المحامين ثمة تقوم مقام الشهادة المذكورة أولا. وأن يكون حسن السمعة والسير. وأوقد عنت اللائحة المذكورة ببيان ما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات فنوهت بشرف الطائفة وفرضت عقوبات تأديبية على من يخل بشرفها، كما نصت على عدم حوار الجمع بين المحاماة وبين أي عمل آخر يحط من قدر المحامي، وعلى واجب الدفاع عن الفقراء مجاناً، وعلى واجب المحافظة على سر المهنة، وعلى أتعاب المحامي الخ.

والتقدير الشرع المصرى في ذلك الحين بشأن المحامين يظهر جليا من تقريره في الأمر على مصادر بتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣ أنه "لا يعين أحد لوطيفة مساعد نيابة إلا إذا لحق في أحد أقلام الكتاب بالحاكم أو بالنيابة بعمومية مدة سنة أو اشتغل مدة سنتين بمكتب أحد الأفوكاتية المقبولين أمام المحاكم المصرية بأعمال المحاماة الخ".

وفي سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٩ مكرر سنة ١٩١٠ بشأن المحامين غير الحائزين على شهادات ولكنهم أثبتوا كفاءة تؤهلهم للمساواة بزملائهم فقرر أن "الأشخاص المقبولين الآن في التوكيل عن الأخصام أمام محكمة الاستئناف يعتبرون كالمحامين الذين يقلون أمام المحكمة المذكورة بمقتضى أمر. هذا وتكتب أسمائهم في جدول محامين. والأشخاص المقبولون في التوكيل عن الأخصام أمام محكمة ابتدائية واحدة أو أكثر يكون لهم الحق في المرافعة أمام المحاكم الأخرى التي من درجتها وفي الارتداء بالنسبة وتسرى عليهم أحكام هذا الأمر فيما يتعلق بما للمحامين من الحقوق وما عليهم من الواجبات وكذلك فيما يتعلق بتأديتهم. ويرم أن يكون في كل محكمة ابتدائية حلاف جدول المحامين كشف يشتمل على أسماء الأشخاص المقبولين في التوكيل عن الأخصام أمامها وأمام المحاكم التي من درجتها".

وفي سنة ١٩١٢ خطت الحكومة خطوات الأخيرة لرفع شأن المحاماة فمست لها القانون المعمول به الآن، وأنشأت لها فيما أنشأت، نقابة تمثل عموم المحامين لها جمعية عمومية ومجلس وصندوق. وقرر القانون وجوب حضور عضوين من مجلس النقابة في لحسة قبول المحامين. كما خول مجلس النقابة حق التحقيق مع المحامين في الشكاوى التي تقدم ضدهم وإصدارهم وطلب رفع الدعوى التأديبية

عليهم . واعتبر مجلس النقابة شخصا معنويا ينوب عن النقابة ويدافع عن مصالحها ويعمل باسمها ، كما اعتبره سلطة إدارية من بعض الوجوه .

لقد أدى هذا الحد وصل التشريع للمحاماة . ويمكن القول بأن محاماة في مصر بلغت مبلغا يصارع ما وصلت إليه حال المحامين في البلاد الأخرى من حيث الكفاءة والمعرفة بأوضاع القانون ومختلف شرائع . بل ربما كان المحامي في مصر على علم بدراسة القوانين المختلفة بدرجة أوسع نطاقا . نظرا لشعب حثيث فقهاء في مصر واختلاف نوع ما لكل منها من الولاية . حيث يوجد في مصر لمحكم الأهلية والمحاكم مختطة والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية والبطاريكات والمحاكم قنصلية على اختلاف أنواعها ، ولكل واحدة من هؤلاء ترتيب خاص وقانون خاص ، ومن المفروض على المحامي المصري أن يلم بهذه الأنظمة ولو في اجملة إلمام كافيا . فالعبء على المحامي في مصر ثقيل . ولكن له من مختلف الشرائع في بلده تشريعا مقدرا يجعل العقوبة القانونية لديه أكثر اتساعا والسجود منه لدى رعيه المحامي في أي بلد آخر . وإذا صرفنا النظر عن تطور دراسة القانون في مصر وما وصلت إليه من التقدم وتوافر أسباب البحث القانوني بحكم إنشاء كلية الحقوق ، فإن نعمة المحاماة بلغت مبعها جديرا بالتقدير والاعتدال حتى يمكن القول بأنه أصبح للمحاماة وللعلماء المحاماة أدب خاص . وآية ذلك ما هو مشاهد من انتطور في نعمة المرافعات والمدكرات وما يعرض فيها من بحوث فقهية . وهذا الترقى في نعمة المحاماة يلمسه الإنسان بمراجعة ما كانت عليه الحال مما كان يكتب في التقرير قبل إنشاء المحاكم الأهلية وما تحرى به المرافعات أمام المحاكم الآن مما لا حاجة به إلى إيراد الأمثلة عليه .

لقد كان من الطبيعي بحكم رقي المهنة ، وبحكم القوانين التي نهضت بها ، أن نرى ارتقاء طاهرا في عقلية المحامين وحبهم لمهنتهم واحة مهمهم فتمسكهم بأسس

الكرامة فيها وبعيرة على ما فيه صالحها . ولقد سرى هذا التطور إلى عقلية جمهور المتقضين وصلاتهم للحامين إذ يرى الموكل الآن في شخص محمية رسولا يهديه سواء السبيل ويتولى عنه إبلاغ رسالة الحق إلى القاصي . ولم يعد في نظره مجرد أجبر لرص الكلام .

لقد كان الحال كذلك حتى قامت الحرب العالمية ونال مصر منها ما نالها . وأعلنت الدولة البريطانية حمايتها على القطر . ثم أعقب ذلك إعلانات الأحكام العرفية الإنجليزية فأضيف إلى القوانين المعمول بها في مصر القنن الجنائي الإنجليزي . فقام المحامي المصري بمهمته . إذ ذاك . قيدا يصح به . حتى شهد كبار المحامين الإنجليز لبعض المحامين المصريين أنهم يقومون بواجبهم أمام المحاكم العسكرية البريطانية على خير ما يمكن أن يقوم به زملاؤهم في بلاد الإنجليز . ثم أعلنت الهدنة ونهضت مصر نهضتها الوطنية الكبرى فكان المحامون في الطليعة . نشوا يشوب في الأمة روح الوطنية والاستقلال بما طبعوا عليه بحكم مهنتهم من القوة الخطائية ومن اتصلهم بالجمهور اتصالا وثيقا جعل لدعوتهم إليه أثرا في نفسه أدى إلى جمع تلك الروح في البلد أجمع . فبدأت الحركة الوطنية أن تفسر سيرها . تقدم ثلاثة رجال يطالبون بحق مصر من الدولة ويعرضون على المسدوب السمي أن يصرح لو قد مصرى بالسفر إلى مؤتمر السلام فكان أحد هؤلاء الثلاثة محبا . ولما سافر الوفد إلى باريس كان من أعصانه عدد من المحامين تركوا أعمالهم في سبيل الدود عن حياض الوطن والمطالبة بحقوقه المقدسة . حتى إذا ألغيت الحماية وأعلن استقلال مصر وصدرت إرادة جلاله الملك بوضع دستور للبلاذ . تألفت لجنة لوصعه كان بين أعضائها الاثنى عشر والثلاثين . عدد من المحامين قاموا بعملهم على الوجه الأكمل . فلب صدر الدستور وجرت الانتخابات للبرلمان . تقدم المحامون لخدمة بلادهم . فظهر تقدير مواطنهم لجهودهم بعظيم في انتخاب عدد كبير منهم

في تلك المجالس . فقد انتخب في الهيئة السيادية الأولى ٥٦ محامياً وفي الثانية ٤٧ وفي الثالثة ٥٧ وفي الرابعة ٦٨ . وكان من الطبيعي وقد ساهم المحامون في الحركة السياسية الوطنية هذا المبلغ من المساهمة أن اعتنح أممهم «بالمناصب السياسية الكبرى» ، فارتقى كرسى الوزارة منهم منذ إنشاء الدستور لآل أربعة عشر محامياً . بل إن بعضهم تولى رئاسة الحكومة غير مرة . كما أن بعضهم تولى رئاسة مجلس النواب . وقد صلب رأياً المحامى يترك مكتبه ليقوم بواجبه الوطنى فى خدمة بلاده فى كرسى الوزارة حتى إذا سقطت عاد إلى كرسيه فى مكتبه لا يحد فرقة بين هذا الكرسى وذاك .

لأنهم يكن تنوؤ المحامين كرسى الوزارة نتيجة لمساهماتهم فى الحركة السياسية فقط . بل كان كذلك نتيجة لرفيهم العلمى القانونى ومقدرتهم الفائقة فى تصريف الأمور . لذلك رأيسهم وقد خطبتهم دور القضاء العليا ليكونوا بين راحها ورأيسهم ينتقلون من مكاتبهم إلى كراسى الاستشارة فى محكمة الاستئناف أو محكمة النقض والإبرام بل إن المحاماة لتفتخر بأن أحد أعضاءها ولى أكبر مركز قضائى فى مصر وهو رئاسة محكمة النقض والإبرام .

لأنهم ساهم المحامون كذلك فى الحركة العلمية القانونية فأصدروا عدة مجلات قضائية كانت هدى وبراسا للتقاصين والمحامين ورجال القضاء . نذكر منها مجلات الحقوق ، والأحكام ، والمحكم ، والشرائع ، والقضاء ، والاستقلال ، وميراث الاعتدال ، وللدليل ، وكلية الحقوق ، والحرية القضائية ، وغيرها . كما أن نقابة المحامين أصدرت مجلة " المحاماة " وهى تصدر بلا شك أرقى المجلات القضائية الأوربية مما تحويه من أبحاث متنوعة فى جميع فروع القوانين ، وبما تعلق به على

أحكام المحاكم من وجهتها القانونية . كما أن المحامين في علم التأليف كتب ورسائل  
وأبحاث عديدة في كثير من المسائل المدنية والجنائية والتجارية والمرافعات والمسائل  
الدولية .

لهذه هي حال المحامين بعد إنشاء المحاكم الأهلية طلبوا يرتقون بمهنتهم وأنفسهم  
سلك سبلها حتى أصبح لقب المحامي الآن عبء على حرية الرأي واشجاعة في القيام  
بواجب والدفاع عن المظلوم والأخذ بيد المهضوم الحق ، سوء أكان ذلك  
في القضايا الخاصة أو في المسائل العمومية . بعد أن كانوا يلقبون قبل إنشاء المحاكم  
الأهلية بالمرورين والنصايين والدجالين . ولأنك مطلقاً في أنهم سيثبرون على حطة  
الرق بمهنتهم وبلادهم والسير به إلى الأمام . حتى تصبح مصر في المستوى اللائق  
بها بين الأمم وحتى تصبح العائلة القضائية فيها بوجه عام . وعائلة المحاماة على  
الخصوص ، في طليعة مثيلاتها في العالم .





## شعار

### لأسماء الشقباء المحامين شهم شكورهم

من أول نوفمبر سنة ١٩١٢ إلى ٤ ديسمبر سنة ١٩١٣	أبراهيم ألهلبوى بك ... ..
من ٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٤	عبد العزيز شهمى بك
من ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ إلى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٥	أحمد أبو النصر بك
من ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٥ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٧	أحمد لطفى بك ..
من ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٧ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩	عبد العزيز شهمى بك
من ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٣	أحمد لطفى بك
من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ إلى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤	أحمد أبو شادى بك ..
من ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥	أحمد لطفى بك



ابراهيم الحلباوي بك  
ابراهيم الحلباوي بك  
IBRAHIM EL HELBAOUI BEY  
119 November 1912 - 18 December 1914





محمود ابو نصر بے  
من ۱۸ دسمبر ۱۹۱۴ء الی ۲۴ دسمبر ۱۹۲۵ء  
MAHMOUD ABOUL-NASR BEY  
18 Decembre 1914 24 Decembre 1925





أحمد لطفي بك

من ٢٤ ديسمبر ١٩٢٥ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٢٧ و من ١٢ ديسمبر ١٩٢٤ إلى ١٨ ديسمبر ١٩٢٥

AHMED LOUTFY BEY

24 Dec. 1925 - 20 Dec. 1927 & 12 Dec. 1924 - 18 Dec. 1925





مَرْكُوسُ حَنَّا

من ١٢ ديسمبر ١٩١٩ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٢٣ و ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ إلى ١١ ديسمبر ١٩٢٥

S. E. MORCOS HANNA PACHA

12 Dec. 1919 28 Dec. 1923 & 18 Dec. 1925 17 Dec. 1926







محمد ابوشادي بك  
من ٢٨ ديسمبر ١٩٢٣ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٢٤  
MOHAMED ABOU CHADI BEY  
28 December 1923 - 12 December 1924





محمد حافظ رمضان بك  
من ١٧ ديسمبر ١٩٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر ١٩٢٧

MOHAMED HAFEZ RAMADAN BEY  
17 December 1926 30 December 1927









لا مسمية و لا مسمية  
 من ٦ سنة ١٩٢٢  
 M<sup>rs</sup> MAKRAM FAYED  
 (6. 12. December )







بعض رجبستان الحکماء ۱۳۰۰

QUELQUES MEMBRES DU BARREAU, EN 1909



من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦	شرقس هك
من ١٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ إلى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧	شحمد الحافظ رمضان بك
من ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠	الأستاذ شحمد محمود جسيوني
من ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ إلى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢	شحمد عجيب الغرايلي باشا
من ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ إلى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣	الأستاذ شحمد محمود جسيوني ... ..
من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣	الأستاذ شكرم هكيد ... ..

(١١) تنظر صورته مع رزءاء الخفدية .

( ط )

## إدارة قضايا الحكومة

لحضرة صاحب العزة صيب سمي بك

١ - كنت نواني قديم يجمع لسمات في يده ، ويمثل فروع الحكم بشخصه ، فكانت قضايا الأفراد موكولة لحكمه ، ونزاهة الحكم فيها موطنة بعدله .  
لوقد كان الأمر كذلك في مصر ، فيها عدا قضايا الوقف ، التي كان يوكل المعصل فيها بلقاضي الشرعي ، ولو كانت مرفوعة على النواحي . لذلك كانت يكثر وقف الأعيان في عهود الظلم ، وكان للقضاة الشرعيين ، في قضايا الوقف ، مواقف محدودة .

٢ - لكي أن المبادئ الديمقراطية لم تلبث أن انتشرت في أوروبا في القرن الماضي ، ففضت على حكم الفرد ، وحملت للدولة شخصية مستقلة عن شخصية الحاكم ، فأدى ذلك إلى مساواة الحكومة بالأفراد في حق التقاضي .  
لأمر البلاد ما جعل مقضاة الحكومة أمام القضاء العادي ، كإيطاليا ، ومنها ما أنشأ لها قضاء خاصا كفرنسا .

٣ - وأُعيد إنشاء المحاكم المختلطة . احتار لمشروع المصيرى الطريقة التى اتعت فى إيطاب . ففص على اختصاص هذه المحاكم ببطر الدعاوى التى ترفع بين الحكومة والأجانب ( مادة ١٠ من لائحة تشكيل المحاكم المختلطة ) . كما نص . عد إعادة تشكيل المحاكم الأهلية ، على اختصاص هذه المحاكم ببطر الدعاوى التى ترفع بين الحكومة والمصريين ( المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ) .

٤ - وإذا كانت الحكومة قد أصبحت خاضعة للقضاء المصرى ، وحب أن يمثلها أممه موظفون من رجال نقبون . يقومون بالدفاع عن مصالحها . قيام المحامين بالدفاع عن مصالح الأفراد .

لذلك عبت الحكومة ، قبل إنشاء المحاكم المختلطة ، تشكيل هيئة الدوع عن أمام هذه المحاكم . وقد تولت هذه الهيئة ، فيما بعد ، لدفع عن الحكومة أمام المحاكم الأهلية ، على أثر ترتيب هذه المحاكم .

وقد أسمت الحكومة هذه الهيئة " قوميتية قضية الحكومة " أو " لجنة قضية الحكومة " .

أختارت الحكومة المصرية ، بينما كانت تفاوض حكومات الدول ذوات الامتبار فى تشكيل المحاكم المختلطة ، أربعة من رجال نقبون المعروفين فى أوروبا ، وجعلتهم " مستشارين للدولة " ، ثم شكلت منهم الهيئة الأولى للجنة قضية الحكومة فى سنة ١٨٧٤

٥ - ولما كان قيام لجنة القضايا بالواحب عليها ، على الوجه الأكل ، يقتضى أن تمنح من السلطة مايتناسب مع مسئوليتها الخطيرة ، فقد صدر الأمر بعلى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ ، بمنح اللجنة استقلالاً ذاتياً . وبثخويل أعضائها سلطة واسعة فى دائرة اختصاصهم .

وَأَشْتَمَلُ الْأَمْرُ الْعَالِي الْمَشَارَإِلَيْهِ عَلَى تَسْعِ مَوَادٍ :

أَوَّلُهَا أَوَّلَى مِنْهُ جَعَلَتْ الْقَاهِرَةَ مَقْرَأَ لَلْجَنَةِ .

وَالثَّانِيَةُ عَيَّنَتْ اخْتِصَاصَاتِ الْجَنَةِ . بِاعْتِبَارِهَا هَيْئَةً اسْتِشَارِيَّةً لِلْحُكُومَةِ ، ثُمَّ بِاعْتِبَارِهَا هَيْئَةً مُمَثِّلَةً لَهَا أَمَامَ الْقَضَاءِ .

وَالثَّلَاثَةُ جَعَلَتْ رِيَاسَةَ الْجَنَةِ لِجَمِيعِ أَعْضَائِهَا عَلَى التَّوَالِي وَلَمُدَّةِ شَهْرٍ .

وَالرَّابِعَةُ وَضَعَتْ الْجَنَةَ تَحْتَ إِشْرَافِ وَزَارَةِ الْحَقَّانِيَّةِ .

وَالْخَامِسَةُ أَبَاحَتْ لِلْجَنَةِ كِتَابَةَ مَحَرَّرَاتِهَا بِأَحَدِي اللُّغَتَيْنِ الْفَرَنْسِيَّةِ وَالْإِيطَالِيَّةِ .

وَالسَّادِسَةُ أَجَازَتْ تَعْيِينَ نَوَاحٍ لِلْمُسْتَشَارِينَ ، لِلْقِيَمِ بِالْأَعْمَالِ الْقَضَائِيَّةِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ تَعْيِينُهُمْ بِقَرَارٍ مِنْ وَرِيرِ الْحَقَّانِيَّةِ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ الْجَنَةِ .

وَالسَّابِعَةُ اشْتَرَطَتْ فِيمَنْ يَعْينُ مُسْتَشَارًا أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ حَقُّ الْاسْتِئْذَانِ بِالْمُحَامَاةِ ، أَوْ تَوَلَّوْا الْقَضَاءَ فِي بِلَادِهِمْ .

وَالثَّمَنَةُ احْتَقَطَتْ لِلْمُسْتَشَارِينَ الْأَرْبَعَةَ الْمَعْيِينَ ، بِشُرُوطِ الْوَرْدَةِ فِي عَقُودِ اسْتِخْدَامِهِمْ .

وَالْأَخِيرَةُ قَوَّضَتْ لِلْجَنَةِ وَصْعَ لَانْتِخَبِ الدَّاخِلِيَّةِ ، بِشَرَطِ التَّصْدِيقِ عَلَيْهَا مِنْ وَزِيرِ الْحَقَّانِيَّةِ .

٦ - أَمَّا كَوْنُ الْأَمْرِ الْعَالِي الْمَشَارَإِلَيْهِ قَدْ خَوَّلَ أَعْضَاءَ لُجَّةِ الْقَضَايَا سِطَّةً وَاسِعَةً ، فَهَذَا طَاهِرٌ مِنْ نَصُوصِهِ . وَأَمَّا كَوْنُهُ قَدْ مَنَحَ الْجَنَةَ اسْتِقْلَالًا ذَاتِيًّا ، فَهَذَا ثَابِتٌ مِنْ نَصِّ مَقْدَمَةِ الْأَمْرِ الْعَالِي وَمِنْ مَصْمُومٍ أَحْكَامِهِ مَعًا .

ولا يعترض على ذلك بإشراف ورير الحقيقية . وبتعيين استواب بقراره .  
وبمصادقته على اللائحة الداخلية . لأنه من عهد أن اقتضت الحكومة المصرية نظام  
الحكومات الأوروبية . وقسمت مصالحها المختلفة إلى ورايات . وحملت المهمة  
على أعمال الدولة لمجلس الوزراء . أصبح لراما من الوجهة النظامية . أن تنوع كل  
مصلحة إحدى الورايات . فيكون التعيين فيها بقرار من الوزير . وتكون المصادقة  
على لائحته منه . دون أن يؤثر ذلك في استقلال المصلحة الدني .

٧ - لكي أنه فيما سلف لم يرق في نظر الحكومة أن يكون لجنة هذا  
الاستقلال الداني . وأن تبقى لأعضائها تلك السلطة الواسعة . فستصدر لمرحوم  
رياض باشا أمرا عليا في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠ قضى :

( أولا ) بتقسيم لجنة قضايا الحكومة إلى ثلاثة أقلام : أحدها - قلم قضايا  
وزارة المالية . وتتبعه قضايا وزارة الداخلية - ولثاني - قلم قضايا وزارة الخزانة .  
وتتبعه قضايا وزارات الخارجية والمعارف والأوقاف - والثالث - قلم قضايا  
وزارة الأشغال . وتتبعه قضايا وزارة الحربية والبحرية ( المادتان ١ و ٢ ) .

( ثانيا ) بإعطاء كل وزير من الوزراء الحق في جمع بطار أقلام القضايا  
( المستشارين ) بهيئة قومية تحت رئاسته ( مادة ٣ ) .

( ثالثا ) بمحل تعيين بطار أقلام القضايا بناء على طلب الوزير المختص ، وتعيين  
التواب ( المستشارين الماعدين ) بقرار من الوزير ( مادة ٤ ) .

( رابعا ) بالتصريح لوزير المالية بتعيين مدوين قصائين بالمحفوظات  
والمديريات ، ووضع لائحة بيان وظائف هؤلاء المدوين ( مادة ٥ ) .

( خامسا ) بإلغاء الأمر العالي الصادر في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦ ( مادة ٦ ) .



٨ - وأذا أحدا بما جاء في الوثائق الرسمية ، فلان نجد لانتقاص سلطة اللجنة وحقوق أعضائها علة يمكن أن ترجع إلى عمل المستشارين أنفسهم ، فقد جاء في تقرير رياض باشا المرفق بمشروع الأمر العالى : - " وأما قومية مستشارى الحكومة فانهم قامت بجميع الخدمات التى كان متوقعا أداؤها منها ، وقد اتفق مجلس النظر رأى على أن يحيط جنابكم السدى علما بالهمة الدالة على نبهة ودراية أعضاء القومية المذكورة . الذين لم يفتروا عن بذل فى تأدية الوظائف بصعوبة التى كانت أحييت إلى عهدتهم " .

أولسرى رياض باشا عال . فى تقريره . تعديل نظام لجنة القضاة ، بصودور الأمر العالى الرقم ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ . القاضى بتتبع جميع المصالح الإدارية للوزارات ، بالرغم من أن الأمر العالى المشار إليه لم ينشئ نظاما جديدا كان مجهولا فى مصر وإنما جاء مقرر نظام معمول به فيها من قبل ، وبالرغم من أن الأمر العالى اصدار فى سنة ١٨٧٦ يحقق لغرض من هذا النظام . بتتبع لجنة القضاة لوزارة الحفانية ، كما رأينا .

وألفد على رياض باشا فى الانتقاص من سلطة مستشارى الحكومة إلى حد أن ألغى التشريع القديم . الذى نص تفصيلا على اختصاصاتهم ، دون أن يبين هذه الاختصاصات فى تشريعه الجديد .

٩ - كما كان لتشريع سنة ١٨٨٠ أن يطول العمل به ، دون أن تثنين عيوبه . لذلك لم يلبث أن ألغى بالأمر العالى الصادر فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ فى عهد وزارة المرحوم نوبار باشا .

لما عاد الأمر العالى المذكور تشكيل لجنة انقضيا باعتبارها هيئة مستقلة ذاتيا ، تحت إشراف وزير الحفانية ( مادة ١ ) .

وأنص على اختصاصها ، على النحو الذى كان مصوصا عليه فى الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٧٦ ( مادة ٢ ) .

وأوصف إلى اختصاصات اللجنة مراجعة القوانين والأوامر والوائح قبل إصدارها ( مادة ١٢ ) .

وأحاز لكل وزير أخذ رأى اللجنة فى أية مسألة يريد . دون أن تعقد اللجنة فى ديوانه وتحت رياسته ( مادة ٤ ) .

وَجعل تعيين المستشارين بناءً على طلب مجلس الوزراء ( مادة ٩ ) .

وأنشأ مأمورية الإسكندرية ( مادة ٧ و ٨ ) .

ثم أجاز تعيين نواب للوزراء ، إذا اقتضت الحال ( مادة ١٠ ) .

١٠ - ولقد أضاف الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨٤ إلى اختصاصات لجنة القضايا تحصيل القوانين والأوامر والوائح . على أن صدور الأمر العالى فى ١٣ فبراير سنة ١٨٨٤ توقف أعمال مجلس شورى الحكومة . وكان هذا المجلس قد شكل بالأمر العالى الرقم ٢٢ ستمبر سنة ١٨٨٣ . عملاً بالمادة ٤٦ من القانون النظامى ، الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣

وكان مجلس شورى الحكومة مؤلفاً من عشرين عضواً ، وكان رؤساء أقلام القضاة من أعضائه . وكان من اختصاص هذا المجلس تحضير القوانين والوائح ، وإصدار الآراء " فى كافة المسائل المتعلقة بالمصلحة العمومية ، وفى غير ذلك من المسائل التى يعثها إليه نظر دواوين الحكومة للبحث فيها " .

وَيُتَبَيَّن من ذلك أن اختصاص مجلس شورى الحكومة كان يُجِبُّ كثيراً من اختصاصات لجنة القضايا .

وأول التفكير في إنشاء هذا المجلس هو ما حدا بالمرحوم رياض باشا إلى انتداف سلطة اللجنة . فلما وقعت أعمال المجلس ، كان لابد من هيئة أخرى لتقوم بتخضير القوانين والأوامر واللوائح ، فأضاف المرحوم نوبار باشا هذا العمل إلى أعمال لجنة القضايا ، وكان لابد كذلك من إعادة سلطة هذه اللجنة ، فأعاده إليها .

١١ - ٢٥ أيلول سنة ١٨٩٦ . صدر أمر عال بإنشاء هيئة خاصة ، دُعيت " باللجنة الاستشارية لسن القوانين واللوائح " مهمتها " وضع مشروعات القوانين والأوامر واللوائح في صيغة قانونية . وجعل نصوصها ملائمة للقوانين المتبعة " .

شكّلت هذه اللجنة من وزير الحفانية - رئيس - ومن المستشار القضائي ، وأحد أعضاء لجنة القضايا ، وطر مدرسة الحقوق ، ووكيل الوزارة المقدم منها مشروع بقون أو اللائحة - أعضاء - " على أن للجنة في كل الأحوال أن تستدعي باقي أعضاء لجنة قضايا الحكومة " .

ولما كانت مشروعات القوانين والأوامر واللوائح ، التي تعرض على هذه اللجنة تشريعية ، من وضع المستشارين الملكيين ، جرى العمل على دعوتهم جميعاً لحضور جلسات اللجنة ، كما جرى العمل على تخفيف وكيل الوزارة ، ثم على عدم دعوته ، فأصبح المستشارون الملكيون قوام اللجنة التشريعية .

١٧ أيلول سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال ، أقر الحلة على ما جرى به العمل ، أي يجعل أعضاء لجنة القضايا أعضاء باللجنة التشريعية ، والاستغناء عن عضوية وكيل الوزارة ، اكتفاء بحق الوزارة في نذب من يوجب عنها لحضور الجلسة التي يفحص فيها المشروع المقدم منها .

لوقد تضمن الامر العالى المذكور حكما جديدا ، يلص على أن رئاسة اللجنة تكون للمستشار القضائى ، عند غياب وزير الحقانية .

لوقى ١١ يناير سنة ١٩٢٣ ، صدر القانون الأخير " بتنظيم أعمال قضايا الحكومة " وهو تشريع واف ، جمع بين أحكام الأوامر العدية والناوئح السابقة ، وأضاف إليها أحكاما جديدة .

لُقَصِّل هذا القانون اختصاصات إدارة قضايا الحكومة ( مادة ١ ) .

لُوحِّل أخذ رأيها إلزاميا للورارات والمصالح ، فى بعض الحالات ( مادة ٢ ) .

لُوالْحَقَّ إدارة القضايا بوزارة المالية ( مادة ٣ ) .

لُوحْصَصَ خمس الوزراء ، ولكل وزارة ، ولكل جماعة من الورارات ، قسما للقضايا ، مع إجازة إنشاء فروع لأقسام القضايا بالوزارات ( مادة ٤ ) .

لُوجْعِل تحديد عدد الأقسام والمأموريات بقرار من مجلس الوزراء ، بناء على طلب وزير المالية ، الذى يتولى توزيع موظفى القضايا على مختلف الأقسام وفروعها ، بناء على اقتراح اللجنة ( مادة ٥ ) .

لُوقْسِمَ موظفى إدارة القضايا إلى أعضاء ومعاونين ، لجعل أعضاء المستشارين ، ومساعدتهم عند غيابهم ( المواد ٦ و ٨ و ٩ ) .

لُوسَوِى بين الأعضاء من حيث التعيين بمرسوم ( مادة ٧ ) .

لُوعِين درجات معاونين الفنيين ( مادة ٦ ) .

لُويِّن اختصاصات لجنة القضايا ( مادة ١٠ ) .

لُولِص على أن تعهد رياستها لأحد المستشارين الملكيين بقرار من مجلس

الوزراء ( مادة ٩ ) ثم عين اختصاص هذا الرئيس ( مادة ١١ ) .

١٣ - وألعل مسألة الرئاسة أظهر التعديلات التي أدخلها القنون على نظام لجنة قضايا الحكومة . فانه عندما نظمت الهيئة الأولى للجنة لقضايا في سنة ١٨٧٦ . كانت الرئاسة للمستشارين الأربعة . يتناوبونها شهرا بعد شهر . وكانت الرئاسة مقصورة على تولى الزعامة في جلسات اللجنة .

أوفي سنة ١٨٨٠ اضطر عقد اللجنة . وورع أعضاؤها على الوراات ، وكان لكل وزير أن يعقد اللجنة ، إذا شاء . في ديوانه وتحت رياسته .

أولم ينص الأمر العالي الصادر في ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤ على مسألة الرئاسة . وكذلك لم تنص عليه الأوامر العديدة الصادرة بتعيين المستشارين ، بل أثر شرع أن يترك أمر الرئاسة لحكم التقاليد . التي كانت تقضي بجعل الرئاسة من يختار مستشارا لرئاسة مجلس الوزراء . وقصرها على رئاسة الجلسات .

١٤ - أهلى أن من التعديلات الطاهرة التي أدخلها القنون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ أيضا . ما كان متعلقا بتقسيم درجات موظفي إدارة قضايا حكومة . وهو تعديل يشعر باتجاه التشريع في المستقبل .

أفقد قسم القنون وظائف إدارة قضايا الحكومة إلى :

(١) وظائف عالية . وهي التي يكون التعيين فيها مرسوم . وهي مقصورة على وظائف المستشارين الملكيين ومساعدتهم .

(٢) وظائف معاونين الفنين . ويكون تعيين فيها قرار من وزير المالية . وهي التي تشمل وظائف التواب الأول والتواب والمخدمين والمندوبين ، أسوة بوظائف النيابة العمومية كما نص القانون .

(٣) وظائف السلك الكتاني .

وأظهر من تقسيم وطائف المعويين المصير على سحر السبق - ومن أصل على مساواتها بوظائف النيابة العمومية . أن الشارع إنما أراد الأخذ بنظام إدارة قضايا الحكومة في إيطاليا . وأن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٣ لم يكن إلا خطوة أولى في هذا السبيل .

١٥ - وأمن اختصاصات لجنة قضايا الحكومة . التي لم ينص عليها القانون المشار إليه . درس عقود الشركات المساهمة وأنظمتها ، قبل صدور المرسوم اعتماد إنشائها .

ويعتبر هذا العمل من أشق أعمال لجنة قضايا الحكومة . وفيه يبدن المستشارون المليون كثيرا من وقتهم ، لخطورة المسؤولية الملقاة على عاتقهم . في حماية الجمهور من أخطار هذه الشركات .

ولتحقيق هذه الغاية . وضعت لجنة قضايا الحكومة للشركات قواعد . تجب مراعاتها عند تأسيسها . وشروط يجب انص عليها في أنظمتها . وقد وردت هذه قواعد وشروط في قرارات مجلس الوزراء الصادرة في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٩ ، و ٣ يونيو سنة ١٩٠٦ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧

وكذلك وضعت لجنة القضايا نماذج لعقود وأنظمة الشركات المساهمة . لمساعدة هذه الشركات في تحرير تلك الوثائق . ولتسهيل عمل اللجنة في مراجعتها . وآخر هذه النماذج وضع في سنة ١٩٢٩

١٦ - وأمن اختصاصات المستشارين المالكين ومساعدتهم التي لم ينص عليها قانون سنة ١٩٢٣ ، الجلس في المجلس المخصوصة ، أي مجلس تأديب لموظفين في الدرجة الثانية . وقد نصت على ذلك قرارات مجلس الوزراء بصدرة بتشكيل مختلف هذه المجالس في جميع الولايات .

أعلى المستشار الملكي ، في المجالس المخصصة ، العباء الأكبر . فهو الذى يباشر التحقيق عادة في الجلسة ، وإليه يرجع الفصل في المسائل القانونية ، وعليه وضع أسباب القرارات .

ولقد جرت الوزارات والمصالح على يدب المستشارين ومعاونيهم ، لإجراء التحقيقات الإدارية في المسائل الهامة .

١٧ - ولم تصح ملاحظته أن اسم لجنة القضايا ، وكذلك لقب أعضائها قد تغير على مرور السنين .

كانت لجنة القضايا تدعى في الأصل بأحد أسماء ثلاثة هي . " قومية مستشارى الحكومة " ، و " قومية قضايا الحكومة " و " جمعية قضايا الحكومة " ثم أطلق عليها اسم " لجنة قضايا الحكومة " وكان هذا الاسم يطلق سواء على هيئة المستشارين أو على إداراتهم محتمة . والآن يطلق على المستشارين في اجتماعاتهم " لجنة قضايا الحكومة " ، ويطلق على إداراتهم ، باعتبارها مصلحة " إدارة قضايا الحكومة " ، وهو الأصح .

١٨ - لو كان لقب عضو لجنة القضايا عند تشكيلها الأول " مستشار الحكومة " ، وبالترجمة الصحيحة " مستشار الدولة " ، وكان يلقب أحياء " عضو جمعية القضايا " أو " عضو قومية القضايا " .

ولم وزعت أقسام القضايا على الوزارات في سنة ١٨٨٠ ، اقتصر على تلقيب المستشارين " ناظر قسم القضايا " .

وفي سنة ١٨٨٤ خص " ناظر قسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء بلقب " المستشار القضائي " وسميته " المستشار القانوني " واحتفظ لعضوى اللجنة الآخرين بلقب " ناظر قسم القضايا " .

لُوحى سنة ١٨٨٥ مع نظار أقسام القصص لقب "مستشار خديوى" الذى أصبح فى سنة ١٩١٤ "مستشارا سلطانيا" وفى سنة ١٩٢٢ "مستشارا ملكيا".

وكان وكيل المستشار يلقب "نائب المستشار" فأصبح لقبه "المستشار الملكى المساعد".

لُوحى دون هذه الوصيفة . كانت الدرجات فى أقلام القصص إدارية، فأصبحت منذ سنة ١٩٢٣ فنية . فكان يلقب الموظفون بمدير الإدارة ، ووكيل الإدارة ، ورئيس القلم ، ووكيل القلم . فأصبحوا يلقبون بالتواب الأول ، والتواب ، والمحمدين ، والمندوبين .

وكانت لجنة القصص فى سنة ١٨٧٦ تحت إشراف وزير الحقانية . ولما ورع أعضاؤها ثلاثة، فى سنة ١٨٨٠ على ثلاث وزارات ، أصبحت كل إدارة منها تنع لوزير . وفى سنة ١٨٨٤ عادت اللجنة إلى إشراف وزير الحقانية . وفى سنة ١٩٢٣ ، وضعت تحت إشراف وزير المالية .

لُوحى الأولى أن تكون تحت إشراف رئاسة مجلس الوزراء مباشرة .

٢ - لُوحى أول هيئة للجنة القصص . فى سنة ١٨٧٦ . كانت مكونة من :

( ١ ) لُغسيو كازميرارا ( إيطالى ) .

( ٢ ) لُغسيو ادوار كيلر ( المانى ) .

( ٣ ) لُغسيو أنطوان مارى بيترى ( فرنسى ) .

( ٤ ) لُغسيو انوريه أوجست يونليه ( فرنسى ) .



٢١ - وأُتخِذَ هيئة للجنة القضايا - في سنة ١٩٣٣ مكونة من :

( ١ ) محمد الحميد بدوي باشا - رئيس اللجنة والمستشار الملكي لرياسة مجلس الوزراء ولقسم قضايا الخارجية .

( ٢ ) محمود حس بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المالية .

( ٣ ) ليونس صالح باشا - المستشار الملكي لقسم قضايا الداخلية .

( ٤ ) هبيب سامي بك - المستشار الملكي لقسم القضايا الأهلية .

( ٥ ) محمد رياض بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الأشغال .

( ٦ ) شمسو إدجار عره - المستشار الملكي للأمورية لإسكندرية .

( ٧ ) شمسو حيواني لانه - المستشار الملكي لقسم القضايا المختلطة

ولقسم قضايا الحفانية .

( ٨ ) أحمد نجيب الهلالي بك - المستشار الملكي لقسم قضايا الزراعة

والمعارف والحربية .

( ٩ ) يوسف ميا بك - المستشار الملكي لقسم قضايا المواصلات .

٢٢ - أما المستشارون الذين تعاقبوا على رئاسة لجنة القضايا ، من عهد

تسليم رياستها إلى الآن فهم :

شكير ولیم هیتر - عین فی ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ واعتزل الخدمة فی ٣١

مارس سنة ١٩٢٤

شمسو ادواردو بیولا کارللی - عین فی أول أبريل سنة ١٩٢٤ .

واعتزل الخدمة فی ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٦

محمد الحميد بدوي باشا - عین فی أول مايو سنة ١٩٢٦ وهو الرئيس الحالي .

٢٣ - أوعد الحميد دوى باش أول رئيس وطنى للجنة قضايا الحكومة . وقد كان ، قبل ذلك ، أول مستشار ملكى وطنى عين عضوا بها .

كانت لجنة قضايا الحكومة معقلا للفضلاء الأجاب من كبار المشترعين ، يستعصى فتحه على رجال القانون من الوطنيين . وظلت اللجنة كذلك ثمانية وأربعين سنة ، حتى قبض الله على بدوى باش ، تكمايته المتارة ، فلم يكديطرق بابها فى سنة ١٩٢٢ ، حتى فتحت له الباب مرحلة .

لكن المأثور عن تعيين بدوى باش بسجة قضايا الحكومة ، أن المرحوم عدلى باشا عرض فى شئ من تردد على مسيو بيولا كارلى تعيين بدوى بك مستشرا ملكيا مساعدا . ولم يكن سبب تردد عدلى باشا فى العرض شك فى كفاية مرشحه ، وإنما تقليد لجنة القضايا فى قصر عصويتها على الأجانب . وكان مسيو كارلى أجابه على الفور " لا بدولة الدش ، إن لجنة القضايا لا تنقل أن تعيين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل أن يكون مستشرا ملكيا " . وهكذا دخل بدوى بك لجنة القضايا .

لكن المأثور عن تقدير زملاء بدوى باشا له ، أن مسيو فرانسوا بيترى ، مستشار قسم قضايا المالية ، تحدث عنه يوما لزملائه يقول " ينحى إلى أن لجنة القضايا لا تزال محتفظة بتشكيلها الأول . إذ أن المستمع إلى حديث بدوى بك ، إذا ما أغمض عيبيه ، لا يتردد لحظة فى الحرم بأن المتكلم مشرع أوروبى حاذق " .

لكن كانت هذه كفايته . وذلك تقدير كبار رجال انقانون الأجانب له لا يستغرب عنه أن يدخل لجنة القضايا فى سنة ١٩٢٢ ، فلا يلبث أن يتولى زعامتها فى سنة ١٩٢٦ ، وهو لا يزال بعد فى منتصف الحلقة الرابعة من عمره .

لوقد كان بدوى باشا المثل الأعلى لمواطنيه ، الدين أموا لجنة القضايا بعده ، حتى أصبحت أغلبية أعضائها منهم ، ولم يفترط نشاط ، أو تهن لها عريضة ، أو تمس لها عزة . وإذا كان الفضل فى ذلك عائدا على أعضاء اللجنة حملة ،

من أجاد ووطنين ، فاد أكبر الفضل لرئيسه الذي أشرف على أعمالها بكفائته  
وحكمته ، فطهر بما استحق من جانب الحكومة من ثقة وفوذ وتأيد .

ثم يدر في حلدنا أب ننظم لدوى باشا عقود الشاء ، وكر الكاتب ،  
حين يكتب للتاريخ ، ويحدث عن أداة التشريع في مصر في العهد الأخير ،  
لا يستطيع ألا يعرض في كلامه لاسم بدوى باشا ، وألا يحدث عن حياته العمية  
من ناحية التشريع ، لأن تاريخ التشريع في مصر ، في العهد الأخير ، أصح  
مرتط بتاريخ حياة بدوى باشا . وهكذا شأن الأفذاذ من الرجال .

٢٤ - وفيما يلي مقارنة بين كادر أقلام قضيا الحكومة في سنة ١٨٨٧ ،  
وكادر إدارة قضايا الحكومة في سنة ١٩٣٣ :

في سنة ١٨٨٧

كان الكادر يشمل :

- |    |          |                     |
|----|----------|---------------------|
| ٤  | مستشارين | مديوين .            |
| ٣  | شواب     | القضايا .           |
| ٤  | وكلاء    | إدارات .            |
| ٦  | رؤساء    | أقلام .             |
| ١٢ | وكيل     | سلم .               |
| ٩  | مستخدمين | من الدرجة الأولى .  |
| ١٢ | مستخدمين | من الدرجة الثانية . |
| ١٥ | »        | »                   |
| ١١ | »        | »                   |
| ٧٧ | إجمالي   | عدد الموظفين .      |

في سنة ١٩٣٣

أصبح الكادر يتكون من ثلاث طبقات :

أولا - الوظائف العالية ، وتشمل :

١ رئيس لجنة قضايا الحكومة .

٨ مستشارين ملكيين .

٧ مستشارين ملكيين مساعدين .

ثانيا - السلك الفني ، ويشمل :

٩ شؤاب أول .

٥ شؤاب من الدرجة الأولى .

٨ » » الثانية .

١٩ شؤاب من الدرجة الأولى .

٢٩ » » الثانية .

٢٧ شؤاب .

ثالثا - السلك الكتابي ، ويشمل :

٨ مستخدمين من الدرجة السادسة .

١٩ مستخدما من الدرجة السابعة .

٥٨ مستخدما من الدرجة الثامنة .

٢١٨ أجمالي عدد الموظفين .

٢٥ - **لهذا** . وإذا جاز لنا أن نختم هذا المقال بأمية ، فإنا نرجو أن يجعل من  
بلحة قضايا الحكومة في القريب العاجل ، قضاء خاص للفصل في الممارعات التي  
تقوم بين الحكومة والأفراد ، على مثل مجلس الدولة في فرنسا

لقد أصبح اختصاص المحكم بيطر القضايا المرفوعة على الحكومة . على صورته  
الضئيلة المعهودة . غير كاف لحماية الأفراد من تصرفات الإدارة . ولا يتلاءم  
مع ارتقاء روح التشريع في البلاد . فلا بد لتحقيق عدالة من أن تنشأ هيئة يكون  
لها سلطان على الإدارة ، تراقب أعمدها . وتوقف أو تمنع من أوامرها ما ترى فيه  
تجاوزا في السلطة ، أو اعتداء على حق .

ولما كان النظم الدستوري لا يسلم بهذا الاختصاص لسلطة القضاء . مما  
تفادى فصل بين السلطات . فإن يرى أن خير هيئة تستطيع أن تقوم بهذا  
الاختصاص هي بلحة قضايا الحكومة .

لقد أثبت المستشارون اسكيون . على اختلاف هيئتهم . استقلالاً في الرأي .  
وإنصافاً للأفراد في الحكم . وقدرة على التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة  
الأخرى . فأصبحوا محلاً لثقة الحكومة والأهلين على السواء .

ولئن نرى الحكومة مدعاً من أن يكون المستشارون قصتهم لإداريين . فترى  
أسباب شكواهم من اعتداء القضاء على سلطة الإدارة . وتطمئن بس إلى عدالة  
تصرفاتها . فتضمن للحكم حسن السمعة . وترى البلاد من تلك الانقلابات التي  
تحدث بين حين وآخر . كلما حلت حكومة بعد أخرى . ويجد الأهلون من هؤلاء  
المستشارين قضية أوسع سلطة من سلطة المحكم على الإدارة . وأخذ كلمة منها  
لديهم . يحكمون بقواعد العدل . ولا يتقيدون بنصوص القانون ، قضاءاً يلجأون

إليهم كلكم أقفست في وحوهم أبواب الإدارة ، ويصلون إليهم بطريق الدعوى ،  
لا بالانتماس والشكوى ، فضاة يحتكم إليهم فيحكمون ، لاحكام يتظلم إليهم وقد  
لا يجيبون .

أولاشك أن تنفيذ هذا الإصلاح يحتاج إلى وضع نظم تام للقضاء الإداري ،  
وكن يمكن التمهيد لهذا الإصلاح من الآن بكلمة واحدة تجعل رأى المستشار  
الملكى قطعيا لا استشاريا كما هو الآن .

أول المقال ملحقان :

## الملاحق ١

لجائسـة جميع المستشارين الذين عيـنوا أعضاء للجنة قضـيا الحكومة ، من  
سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٩٣٣ مع بيان تواريخ تعيينهم :

- ١ - كازيمير ارا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٢ - كيلر باشا ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٣ - أنطوان ماري بيترى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٤ - أونوريه أوجست بونيه ٢٧ يناير سنة ١٨٧٦
- ٥ - جوريللى بك ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨٠
- ٦ - كافالى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٤
- ٧ - جوردان بيترى ٩ يونيه سنة ١٨٨٧
- ٨ - شارل دى روكا سيرا ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٨
- ٩ - جوزيف موربانندو ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٠
- ١٠ - جبير برناردى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٤
- ١١ - هالكولم ماك الريح ١٢ مارس سنة ١٨٩٨
- ١٢ - أوليام أدوين برانبيت ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩
- ١٣ - شراباتى ١٠ يناير سنة ١٩٠٧
- ١٤ - فرنسوا بيترى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢
- ١٥ - دواردو بيولا كازيللى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢

- ۱۶ - شھوريف جرانمولان ۳۱ ديسمبر سنه ۱۹۱۲
- ۱۷ - اوس تيلور ۱۰ يونيه سنه ۱۹۱۹
- ۱۸ - اورد بوز ۱۰ يونيه سنه ۱۹۱۹
- ۱۹ - السير وليم هير ۸ يناير سنه ۱۹۲۱
- ۲۰ - عبد الحميد بدوى بك ۵ اكتوبر سنه ۱۹۲۲
- ۲۱ - الحسن نشأت باشا ۲۹ مايو سنه ۱۹۲۳
- ۲۲ - اوبرتوروستى ۳۰ مايو سنه ۱۹۲۳
- ۲۳ - شوريس ليناندى بلقون ۵ سبتمبر سنه ۱۹۲۳
- ۲۴ - ليجول واتليه ۱۶ سبتمبر سنه ۱۹۲۳
- ۲۵ - عبد الحميد مصطفى باشا ۱۵ نوفمبر سنه ۱۹۲۳
- ۲۶ - امزى جريس بك ۲۲ ديسمبر سنه ۱۹۲۴
- ۲۷ - ابراهيم وجيه باشا ۱۴ يناير سنه ۱۹۲۵
- ۲۸ - عبد الله مميكه بك ۱۱ مارس سنه ۱۹۲۵
- ۲۹ - شراد سيد احمد باشا ۲۱ مارس سنه ۱۹۲۵
- ۳۰ - اوزفالد غره ۱۳ مارس سنه ۱۹۲۵
- ۳۱ - المسترج ارثروار يختون بوٹ ۳۱ مايو سنه ۱۹۲۶
- ۳۲ - اھليم دوس بك ۱۵ يونيه سنه ۱۹۲۷
- ۳۳ - اھمود حسن بك ۳۰ يناير سنه ۱۹۲۹



- ٣٤ - فيونس صالح باشا ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٥ - هليلب سامى بك ٣٠ يناير سنة ١٩٢٩
- ٣٦ - محمد رياض بك ٣٠ مارس سنة ١٩٣٠
- ٣٧ - أمين أنيس باشا ٣١ يولييه سنة ١٩٣٠
- ٣٨ - المسيو ادجار غره ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٣٩ - المسيو جيوفانى لباته ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٤٠ - الهامى جريس بك ٩ يولييه سنة ١٩٣١
- ٤١ - سليم الباراقى بك ١٠ أغسطس سنة ١٩٣١
- ٤٢ - محمد نجيب الحلالى بك ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣١
- ٤٣ - يوسف مينا بك ٢٧ مايو سنة ١٩٣٣

## تالحق ٢

تترتيب أقسام القضايا من سنة ١٨٨٠ حتى الآن ( سنة ١٩٣٣ ) .

١ - إدارة قضايا المالية والداخلية .

٢ - إدارة قضايا الحقانية والخارجية والمعارف والأوقاف .  
فى سنة ١٨٨٠

٣ - إدارة قضايا الأشغال العمومية والحربية (الجهادية)  
والبحرية .

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .

٣ - إدارة قضايا المالية والداخلية والمعارف العمومية .  
شئ سنة ١٨٨٤

٤ - شأموية قضايا الحكومة باسكندرية ( رئيسها من درجة نائب ) .

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .

٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .  
شئ سنة ١٨٨٥

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .

٤ - شأموية قضايا الحكومة باسكندرية .

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية .

٢ - إدارة قضايا الحقانية والأشغال والخارجية والحربية والبحرية .

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .  
شئ سنة ١٨٨٧

٤ - شأموية قضايا الحكومة باسكندرية ( رئيسها من درجة مستشار خديوى ) .

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .

٤ - إدارة قضايا الداخلية والحقانية والخارجية .

٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

١ - إدارة قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - إدارة قضايا الأشغال والحربية .

٣ - إدارة قضايا المالية والمعارف العمومية .

٤ - إدارة قضايا الداخلية والحقانية والخارجية .

٥ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

٦ - قسم قضايا المواصلات .

في سنة ١٩١٩

١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة .

٢ - قسم قضايا الأشغال والحربية .

٣ - قسم قضايا المالية .

٤ - قسم قضايا الداخلية ورئاسة مجلس الوزراء .

٥ - قسم قضايا الحقانية .

٦ - قسم قضايا الخارجية .

٧ - قسم قضايا الزراعة والمعارف والصحة العمومية .

في سنة ١٩٢٣

١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة

مجلس الوزراء .

٢ - قسم قضايا المالية والمعارف العمومية والزراعة

(ابتداء من ٢٥ مارس) .

٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية والحربية .

٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .

في سنة ١٩٢٤

٥ - قسم قضايا المواصلات .

٦ - قسم قضايا الخارجية .

٧ - قسم قضايا الحفانية .

٨ - قسم القضايا المختلطة ( أنشئ في ٢٥ مارس ) .

٩ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

وفي ٢٥ يويه سنة ١٩٢٧ ضم قسم قضايا الخارجية إلى الحفانية كما أعيد

تنظيم قسم قضايا ودررات الزراعة والمعارف والحربية . وفي ٣٠ يير سنة ١٩٢٩

أنشئت إدارة قضايا العقود . وهي الآن تابعة لقسم قضايا الأشغال ورئيسها الحالي

من درجة نائب أول .

وفي سنة ١٩٣١ زيد قسم القضايا الأهلية فأصبح ترتيب أقسام القضايا

( وهو الترتيب الحالي ) كالآتي :

١ - رئاسة لجنة قضايا الحكومة وقسم قضايا رئاسة مجلس الوزراء .

٢ - قسم قضايا المالية .

٣ - قسم قضايا الأشغال العمومية وإدارة قضايا العقود .

٤ - قسم قضايا الداخلية ومصلحة الصحة العمومية .

٥ - قسم قضايا المواصلات . في سنة ١٩٣٣

٦ - قسم قضايا الحفانية والخارجية <sup>(١)</sup> .

٧ - قسم قضايا وزارات الزراعة والمعارف والحربية .

٨ - قسم القضايا المختلطة .

٩ - قسم القضايا الأهلية .

١٠ - شأورية قضايا الحكومة باسكندرية .

(١) عهدت رئاسة هذا القسم إلى رئيس لجنة نص الحكومة والمنشأ الملكى لرئاسة مجلس الوزراء في مسائل الحفانية وبنى منشأ الملكى بحسب نص المختص في مسائل حتمية محرومة في ذلك المنشأ الملكى بحسب نص المختص بالحفانية والخارجية .



عبد الحميد بدوي باشا  
 من مشايخ القضاة  
 في القاهرة

S.E. ABDEL HAMID BADAOU' PACHA  
 CONSEILLER ROYAL  
 Président du Comité du Contentieux de l'État depuis le 1<sup>er</sup> Mai 1926





LE PRÉSIDENT ET LES MEMBRES DU COMITÉ DE CONFINEMENT EN 1844





(ى)

## كلية الحقوق

بقلم عميد الكلية محمد كامل مرسي بك

تاريخ هذا المعهد هو صفحة في تاريخ مصر وتحتل صادق يعبر تعبيراً أميناً  
عن التطورات الاجتماعية والسياسية التي احتازتها البلاد في السبعين عاماً الأخيرة .  
لأنستعرض في هذا المقال الموتر مراحل هذا التطور مرحلة مرحلة ،  
ونبين الصفات الدرة في كل مرحلة منها والاتجاهات التي كان هذا المعهد يتجه  
نحوها والمرامى التي كان يقصد إليها حتى ننتهي إلى المرحلة الأخيرة : مرحلة  
المعهد الجامعي .

أفول للنشوء

١٨٦٨ - ١٨٨٦

لن يتسع هذا المقال للمحث في طريقة دراسة القانون في مصر في الزمن القديم  
وفي عصر المتح الإسلامي ، ولأما قامت به الجامعة الأزهرية - مد أسسها

العاظميون - من دراسة الشريعة الإسلامية . فليجتزئ فيه لدراسة القانون في مصر الحديثة التي وضع عاقل مصر الأكبر محمد علي دعائم مجده الحاضر .

أن أول محاولة لدراسة القانون يرجع عهدها إلى الثلث الأول من القرن التاسع عشر حين أوفد محمد علي باشا رحمه الله تعالى في سنة ١٨٢٨ إلى باريس أول بعثة من الطلاب لهذا الغرض .

وأقد عدد أعضاء تلك البعثة إلى مصر في سنة ١٨٣١ بعد أن درسوا "القانون الطبيعي والقانون الدولي والقانون العام والاقتصاد السياسي والإحصاء والإدارة" ، فكانوا أول نواة لرجال الحقوق في مصر الحديثة .

وفي سنة ١٨٣٦ أنشئت "مدرسة الألسن" ، وتولى رياستها رفاعة بك رافع رحمه الله ، وهي المدرسة التي نمت منها مدرسة الحقوق فيما بعد ، وحصل في البداية جزء صغير من برنامجها لدراسة القانون . وقد قدم طلبة هذه المدرسة ترجمة مجموعات القوانين الفرنسية وبعض الكتب القانونية

لهم ظهرت في ذلك العهد فكرة إنشاء مدرسة خاصة للحقوق تحت إدارة مسيو سولون ، ولكن المشروع لم يقدر له النجاح . واستمرت الحكومة المصرية في إيفاد البعثات إلى أوروبا لدراسة القانون .

على أن كل هذه المحاولات لم توفق إلى إيجاد ثقافة قانونية مصرية خاصة . ولم تنظم دراسة القانون في مصر إلا في عهد المغفور له الخديو إسماعيل ، إذ اتفق أن الحكومة المصرية قد استدعت الموسيو فيكتور فيدال من فرنسا في سنة ١٨٦٥

لإعداد شبان مصريين لدراسة الهندسة ، وقد كان مهندسا ومحاميا ، فكلف بوضع لائحة تأسيسية وقانون لتحقيق الخنايات وقوانين أخرى للحائس القصصية ثم بتدريس القانون الإداري لولى العهد . ولأن هذه الدراسة أتت بنتيجة حسنة فقد فكر إسماعيل باشا في سنة ١٨٦٧ في إنشاء مدرسة الحقوق والإدارة يتولى فيكتور فيدال تأسيسها وتنظيمها وإدارتها . فافتتحت مدرسة الحقوق في أكتوبر سنة ١٨٦٨ ، وسميت في أول عهدها بمدرسة الإدارة والألسن . ثم انفصلت مدرسة الإدارة عن مدرسة الألسن في ديسمبر سنة ١٨٨٢ . وصلت مدرسة الإدارة معروفة بهذا الاسم حتى سنة ١٨٨٦ ، إذ صدر قرار وراري بتسميتها "مدرسة الحقوق" اعتبارا من شهر يونيه سنة ١٨٨٦ ، وكانت مدة الدراسة فيها أربع سنوات .

وكان العرض من مدرسة الإدارة ، أو مدرسة الحقوق ، كما سميت ابتداء من سنة ١٨٨٦ ، إعداد الموظفين اللارمين لمختلف الدوائر الحكومية . ولذلك قامت الدراسة فيها على أساسين : اللغات والقانون .

فكان يدرس بها : الشريعة الإسلامية — القانون المدني المصري مع مقارنته بالقانون المدني لأهم الدول الأوروبية — القانون الطبيعي — القانون

(١) ولد فيكتور فيدال باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٣٣ بمدينة تولوز بفرنسا ، والتحق بمدرسة الهندسة عام ١٨٥٣ وانسحب طلبا خارجيا بمدرسة المناجم في سنة ١٨٥٤ ، واستخدم مواهبه في مس الوصت لدراسة القانون ، فالتحق في سنة ١٨٥٦ بـ أساس العلوم ، وفي سنة ١٨٥٧ بكالوريوس الحقوق ، وفي سنة ١٨٥٨ دبلوم مدرسة المناجم ، وفي سنة ١٨٦٠ بـ أساس الحقوق ، ثم قد عقب ذلك بخايبا في باريس ، ثم عين في سنة ١٨٦١ مهندسا في سكة حديد أورليانس ، ثم اختارته حكومة فرنسا لعضوية لجنة تحضير المعرض العالمي الذي افتتح في باريس عام ١٨٦٧ ، غير أنه استقال منها في سنة ١٨٦٥ عند دخوله حكومة مصرية لإعدادها . مصريين يدرسه هندسة . وقد تم عليه حديق . ثم عين نقيب الكويحة ، وبعد ذلك بالنيابة ، لمجدي مرده صابط ، ثم لقب بالباشوية .

الرومانى - القانون تحارى وقانون تجارة البحرى - المحاسبة التجارية وإمساك  
الدفاتر - المرافعات المدنية والتجارية - العقوبات وتحقيق الجديات - اللغات  
العربية والتركية ودرسية والفرنسية والإيطالية واللاتينية .

وفي سنة ١٨٨٦ تغير نظام المدرسة ، بناءً على قرار مجلس المطار في ١٢ يولييه ،  
وقرار نظر المعارف في ٢٠ يولييه . ووضعت لها لائحة أساسية قسمت الدراسة  
فيها إلى قسمين : ابتدائي وعال . فكان الغرض من القسم الابتدائي " تحضير  
محصرين ومترجمين ومن يلزم من المستخدمين لأقلام الكتاب وانبائة بجميع المحاكم ،  
وكذلك لأقلام قضايا الحكومة واطارات وسائر المصالح حتى تحتاج إلى أشخاص  
لهم معلومات قانونية " . وكانت مدة الدراسة به سنتين ، وموادها : اللغة العربية -  
اللغة الفرنسية - الترجمة - التاريخ والجغرافية - الخط العربى - الخط  
الإفرنجى - إمساك الدفاتر - ترتيب المحاكم ومبادئ المرافعات العملية .

أما القسم العالى فكان الغرض منه " تحضير الكتاب الأول وثوائى والتواب  
وموظفين لتأدية الوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالحقاكم  
أو اطارات وغيرها من سائر المصالح الأميرية " . ومدة الدراسة به ثلاث سنوات .  
وكانت موادها : الشريعة الإسلامية ( الأحوال الشخصية ) - قانون المدنى -  
قانون العقوبات - قانون المرافعات - قانون التجارة - القانون الرومانى ( مع  
درس فى اللغة اللاتينية ) - الترجمة - التحرير والإنشاء باللغة العربية فيما يتعلق  
بالمسائل القانونية - اللغة الفرنسية - اللغة الإيطالية - التاريخ .

وكان لا يقلل بهذا القسم إلا من تخرج فى القسم الابتدائى . وكان يعنى  
فى الدراسة بالجانب العملى .

لقد قضى اقرار الوزاري الصادر في ٢٠ يولييه سنة ١٨٨٦ بـ إعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية لمن أتموا دراستهم . وأن تشر أسماء السجّين في الجريدة الرسمية . كما صدر أمر عال في ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٦ خاص بالحاصلين على دبلوم مدرسة الحقوق هذا نصه : ” يحوز لناصر الحقانية أن يلحق بأقلام شعبة العمومية من ينتجه من الأشخاص المعيّنين بالمحاكم الأهلية بـ على شهادة من مدرسة الإدارة ( الحقوق ) بتسليم علومهم . ويسوع لمن يلحق بهذه الصورة أن يحضر الجلسات ويؤدي وظائف مساعدى وكلاء النائب العمومى فيها “ . وقد شمل هذا الأمر العالى استكمال دور الشؤء لمدرسة الحقوق .

والآن ندون ملاحظاتنا على هذه المرحلة .

( ١ ) كان الغرض الأهم الذى تشده الدولة من هذا المعهد . الذى كانت تسميته طوال هذه الفترة ” مدرسة الألسن “ . إخراج موظفين لشدة افتقار المصالح العمومية يومئذ إلى موظفين لهم دراية ولو قليلة بالقانون . وهى زعة سامية رعى بها الخديوى إسماعيل إلى إصلاح الإدارة المصرية ومحق الموصى الساندة فى دوائرها تعديتها برجال درسوا القنون فأثروا احترام حكماءه . ولذلك قسمت الدراسة إلى قسمين : قسم ابتدائى لإخراج صغار الموظفين . وقسم عال لإخراج كبارهم . علاوة على إعداد موظفين لتولى المناصب القضائية .

( ٢ ) نظرة إلى البرنامج طوال هذه الفترة تريد أن هذا الغرض الأهم لم تخذ أنجح الطرق لتحقيقه . فالقانون الإدارى والعلوم الإدارية لا ذكر لها فى البرنامج ألينة ، فى حين أن المدرسة تحمل هذه التسمية ” مدرسة الإدارة “ . وإنما كانت

الدراسة مقصورة على فروع القانون الخاص ( مدنى - عقوبات - ايرفاعات  
- التجارى - الرومانى ) ، أما القانون العام فنروعه من قانون دستورى وإدارى  
ومالى فلم يكن له نصيب من عناية مدرسة الإدارة .

( ثالثاً ) ليقلت المطر على الأخص أن علم المالية العامة فى التشريع  
المالى ، ودوا أشد ما كانت تفتقر إليه الإدارة المصرية فى ذلك الوقت ،  
وكذلك علم الاقتصاد السياسى ، لم يكن لهما نصيب فى دراسة "مدرسة الإدارة" .  
وإذا ذكرنا أن لجنة التحقيق الدولية التى شكلت فى سنة ١٨٧٨ لتحقيق فى شؤون  
المالية المصرية أثبتت فى تقريرها أن المادى الأوبية فى جباية الضرائب والنظم  
المالية - وهى قواعد آدم سميث المشهورة فى الضرائب - كانت محمولة جهلاً  
تماماً من رجال الإدارة المصرية ، بل كان العمل يسير على نقيضها - إذا ذكرنا  
ذلك أدركنا خطورة الأثر لدى ترتب على إغفال هذه الموادى ربيع مدرسة  
الإدارة .

### الفترة من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٩

فى بداية هذه الفترة طلت الدراسة فى مدرسة الحقوق سائرة فى قسميها  
الابتدائى وعالى ، ولم يطرأ عليها من التغيير إلا تعديل البرامج فى السنة الدراسية  
١٨٨٨ - ١٨٨٩ بإضافة القانون الإدارى . إلى أن كانت سنة ١٨٩٢ ،  
وكان قد مضى نحو عام على تولى مسيو شارل تسنو بطارية المدرسة ، فأدخل  
إصلاحات جمة . كان فى طبيعتها إلغاء القسم الابتدائى . فأصبحت مدرسة الحقوق  
مدرسة عالية فقط ، يشترط لالتحاق بها الحصول على شهادة الدراسة الثانوية ،  
واحتمياز امتحان دخول . وحملت مدة الدراسة أربع سنوات بدلا من خمس ،  
وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية ، فلم يبق منها غير اللغتين

العربية والفرنسية . وزيدت مواد الدراسة القانونية . كما أضيف منذ سنة ١٨٩٩  
القانون الدولي الخاص والاقتصاد السياسي والتاريخ الاقتصادي . وزادت العناية  
بالجانب العربي من الدراسة .

ومن أهم الإصلاحات التي تمت في هذا العهد إنشاء مكتبة للمدرسة في  
سنة ١٨٩٣ . جمعت عددا كبيرا من المؤلفات القانونية . ولم تزل هذه المكتبة  
في نمو مطرد .

ونظرا لعدم كفاية القسم النهاري لسد حاجة البلاد من رجال الحقوق  
أنشئ في تلك السنة قسم ليلي لتمكين الطلاب الذين تعوقهم أعمالهم عن متابعة  
الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس . واستمر هذا القسم اليلي قائما  
إلى سنة ١٨٩٨ - ١٨٩٩ . ثم أغلقت بناء على اقتراح المستشار القضائي  
( ملكولم ماكاريث ) رئيس لجنة الامتحانات النهائية بالمدرسة .

وأفقد تعاقب على إدارة المدرسة في هذه المرحلة باطراب فرنسيان ، هما  
المرحوم مسيو فيكتور فيدال باشا ( من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس  
سنة ١٨٩١ ) والمرحوم مسيو شارل تسنو ( من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مارس  
سنة ١٩٠٢ ) .

وأهم ما نلاحظه على هذه المرحلة هو :

( أولا ) الاتجاه إلى نشر الدراسة الحقوقية إلى أقصى حد مستطاع ، نظرا  
لشدة افتقار البلاد إليها وعدم كفاية عدد المحامين . وهذا الاتجاه كان أهم مظاهره  
إنشاء القسم الليلي . واستمرار تشجيع الطلبة بصرف إعانات شهرية للمعقراء منهم .



(ثانياً) الصبغة الفرنسية البحتة في الدراسة ، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هي محل دراسة الطلبة يكملها لهم الأساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية بمذكرات ضئيلة الشأن ، حتى إن الأساتذة الفرنسيين لم يعوا طوال هذه الفترة بوضع مؤلفات خاصة في شرح القوانين المصرية .

### الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢٣

نظراً لظروف الفرنسيون يتعاقبون على إدارة مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ وقد خلف مسيو تستو في نظارة المدرسة مسيو حرايمولان ( من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٦ ) ، ومسيو لامير ( من ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ) . إلا أن الهود الإنجليزي كان قد بدأ يتجه إلى هذا المعهد .

لأن من مظاهر هذا الانحياز إنشاء قسم إنجليزي في سنة ١٨٩٩ إلى جانب قسم الفرنسي يؤمه الطلاب الذين أتموا دراستهم الثانوية باللغة الإنجليزية والذين كانوا إلى ذلك الحين محرومين من دراسة العلوم القانونية . وقد ظل هذا القسم الإنجليزي يموئ منذ إنشائه ، بينما كان عدد طلاب القسم الفرنسي يناقص عاماً بعد عام بسبب إعلاء اللغة الفرنسية من القسم الثانوي . حتى كانت السنة المكتنية ١٩١٥ - ١٩١٦ ، فألغيت السنة الأولى من القسم الفرنسي ، وأعقب ذلك إلغاء القسم الأخرى تدريجاً في الأعوام التالية ، إلى أن تم إلغاؤه ، وأصبحت الإنجليزية لغة الدراسة بالمدرسة .

لما الأسباب التي بررت هذا التعديل في نظر القائمين بأمره فقد استعرضه المستشار لقضائي ( ملكوم ما كليريث ) في تقريره عن سنة ١٨٩٩ ، قال : « وقد حصل هذه السنة تعديل جديد ذو أهمية كبرى في نظام التعليم في هذه

« المدرسة وفي المواد التي تدرس فيها فان التدريس فيها لم يكن من قبل إلا  
 « بلغتين : هما العربية والفرنسية ، فكانت الشريعة لعراء تدرس طبعا ، باللغة  
 « العربية ، وما عداها من القوانين المصرية وغيرها يدرس بالفرنسية . وقد صدر  
 « ذلك لتعديل بقرار ورارى بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٨٩٩ ، يقضى بتأسيس  
 « فرق إنكليزية تسير موازية للفرق الفرنسية ، بحيث يتيسر للتلاميذ أن يدرسوا الحقوق  
 « باللغة العربية والفرنسية أو الإنكليزية على حسب ما يرغبون . وربما يظهر لبعض  
 « أن الأحادى في استعمال اللغة الإنكليزية لتدرس الحقوق المصرية ، التي هي من  
 « غير شك ناطقة على موال الحقوق الفرنسية ومؤسسة عليها . أمر لا تؤمن عقابه .  
 « نعم إنه غير حاف أنه توحد لأول وهلة اعتراضات ظاهرة الوجهة على التدريس  
 « باللغة الإنكليزية ، أهمها أن جميع المؤلفات القانونية وجميع الشروح العلمية  
 « والمجموعات القانونية والموضوعات القضائية إنما هي باللغة الفرنسية ، فيتعسر  
 « فهمها على من لا يعرف هذه اللغة . كما أن القوانين الأهلية لم تترجم إلى الآن  
 « إلى اللغة الإنكليزية . ولكن المتصرف في الأمر يتضح له أن تلك الاعتراضات  
 « لا تؤثر في قيمة ذلك المشروع . لما ينجم عنه من الفوائد . فان في عدم إدخال  
 « اللغة الإنكليزية في الحقوق إقبالا للباب دون الشبان المصريين المتريد عددهم  
 « سنوي ممن درسوا العلوم في المدارس باللغة الإنكليزية فقط ، ولم يتعلموا اللغة  
 « الفرنسية . فتدريس الحقوق باللغة الإنكليزية فيه نفع عظيم وفائدة كبرى لأولئك  
 « الطلاب . هذا الإحساس الشريف هو الذي جعلنا نبذل ما في وسعنا لتغلب  
 « على ما يعترض هذا الموضوع من الصعوبات السابق بيانها . ولقد كان أول  
 « ما يجب أن يعمل في هذا الصدد هو ترجمة القوانين ترجمة يراعى فيها الدقة  
 « والإتقان إلى أقصى حد ممكن . وقد قام بهذا العمل الخطير مستر شلدون ايموس  
 « من موظفي نظارة الحفانية ، وأخذه على أحسن ما يرام بفضل عناية فريق من

« أعضاء محكمة الاستئناف الأهلية وجعل مساعدتهم . ثم ، من جهة أخرى . أدخل  
« تعديل في النظم . فرض بمقتضاه على طلبة القسم الإنكليزي في مدرسة الحقوق  
« أن يتلقوا دروسا باللغة الفرنسية مدة ثلاث السنوات الأولى . لكي يكونوا  
« قادرين على مطالعة الكتب الفرنسية . كما عرض احتبارهم في آخر كل سنة من  
« هذه السنوات تحريريا وشفويا احتبارا دقيقا في تلك اللغة . وبذلك يكون  
« طلاب القسم الإنكليزي على درجة من تمكن في اللغة الفرنسية تكفل لهم على  
« الأقل القدرة على المطالعة كطلاب قسم الفرنسي فلا يوصفون بعجز . فمسة  
« لهم . بقي عليا الآن أن ننظر في مسألة كتب «قانونية التي يدعى أن تكون «لغة  
« الإنكليزية . وحلّى أنه أصبح من الممكن اتّباع طريقة هذا العرص أقوم - بالنسبة  
« للأحوال الحاضرة - من الطريقة الممتعة الآن . وذلك لأن الشروح القانونية  
« المستعملة ، سواء كانت فرنسية أم بلجيكية . لا تعود كثير من الفائدة على طلبة  
« الحقوق المصريين . فان القوانين المصرية . وإن كانت في الأصل تنبع منقوبات  
« الفرنسية . إلا أن توالي الأيام وكثرة تعارض أطهرها مواقع المقص والقصور  
« فيها حتى لقد تعين تعديلها من وقت إلى آخر في مواضع كثيرة منها . كما بوّدت  
« في تقريرى في أعام الماضي . وكانت تلك التعديلات تؤحد من شرائع أخرى  
« معارفة كل المغيرة للشرعية الفرنسية في التقاليد والأخلاق ومشارب وعادات .  
« مما جعل قوانين المصرية تتباعد كثيرا سنة بعد سنة عن النموذج الأصلي  
« الذي نسحت على مواله . وترتب على ذلك أن الشروح الفرنسية والأحكام  
« الفرنسية صارت في الغالب تخر الطلبة إلى العبط أكثر مما تساعد على  
« تفهم القوانين المصرية ، التي أحدثت تكون قوانين ذات صبغة خاصة عن غيرها  
« من القوانين وصائرة بالتدريج إلى أن تكون منفصلة عنها بالكلية . ولهذا الأسباب  
« يمكن القول بأنه قد حان الوقت الذي يدعى فيه إيجاد شرح قائم بداته للقانون المدني

« المصري . وقد أوعزت نظرة الحفافية فعلا بالقيام بهذا العمل شاق إلى كل من  
 « ميسونستو مدير مدرسة الحقوق الخديوية ومستر هربرت هانتون نقصى  
 « في محكمة الاستئناف الأهمية الحار لشهادة المحاماة من المخترا ولشهادة الدكتوراه  
 « من كلية باريس . وهذا الشرح يتكون من جزئين - وسيشتر الإنكليزية  
 « والفرنسية .<sup>١٠</sup> وربما ظهر الجزء الأول منه في خلال هذه السنة . ولا شك  
 « في أنه سيكون ذا فائدة عظيمة ومعونة قويا . لا لطلبة فقط . بل للقضاة أيضا .  
 « ولكل من يشتغل بعمل من أعمال القوائين المصرية . ومتى تم تعديل الحارى الآن  
 « في قانون العقوبات وتحقيق الحيات يصبح من المرغوب فيه إيجاد شرح لها  
 « مماثل للشرح المذكور<sup>١١</sup> .

« وأقد تم بالفعل أمر إيجاد قسم إنكليزى في مدرسة الحقوق وظهر من إقال  
 « الطلبة عليه . جعله مقروا بين مصالح وحسن حظ . إذ كان عدد الطلبة الذين  
 « انتظموا في سنة في شهر أكتوبر الماصى سبعة عشر طلبة . في حين أن الطلبة  
 « الذين تقسم فرنسى يرد عددهم على واحد وعشرين طالبا . ثم من مستر هانتون  
 « هو الذى يدرس اللغة الإنكليزية المقدمة العامة في القوائين . ومستر شلدون إيموس  
 « هو الذى يدرس الاقتصاد السياسى . ومستر مونتيف سميث المحامى اسكوتلدى  
 « سارع الذى عين حديث في نظرة المعارف العمومية هو الذى يدرس القانون  
 « الرومانى .

« وأهذا تقسم الإنكليزى سيرافب عمزيد الاهتمام وجايل العاية من الذين يودون  
 « من صميم القوادعوا المحكم عموا حقيقيا . فان بين هذا القسم وبين مستقبل انظام

<sup>١٠</sup> « نشر الشرح بمصر . وصدر - ح - إنكليزى في ١٩١١ - ١٩١٢ .

<sup>١١</sup> « ظهر شرح نقديون بمصر . بمصر لإنكليزى في ١٩١٤ . جودون في ١٩١٤ .

« القضاء في القطر المصري ارتباط كبير . فكما سار في طريق التقدم كان نظام القضاء مسيرا له ، والعكس بالعكس » .

لهذا التقرير يصع في الواقع دستور هذه المرحلة الثالثة برمتها . فالسياسة الإنكليزية السندة في اسلاد طواو هذه الفترة يلوح أنها كانت ترمي إلى القضاء على نفوذ مرسى مصل الثقافة الفقهية المصرية عن الثقافة الفرنسية ، وبتعديل القوانين المصرية تعديلا يلائم حاجات الاسلاد ومقتضيات البيئة المصرية ، فأدخلت على اقوانين المصرية تعبيرات كثيرة أخذت ، كما يقول المستشار القضائي ، " من شرائع أخرى معبرة للشرعية الفرنسية في العادات والأحلاق وشارب والعيات " ، حتى أصبحت " الذروح القنونية المستعملة ، سواء أكانت فرنسية أم بلجيكية . لا تعود كثير من السندة على طلبة ااحقوق المصرية " ، بل " تخر الطبعة إلى العلط " كثير مما تساعدهم " . هذه النزعة إلى تمصير القوانين وتمصير الثقافة الحقوقية كانت تمنحى بها إنجلترا في النهاية تعديل النظام القضائي المصري وإلغاء المحاكم المختلطة والامتيازات الأحبية . حتى تستطيع مصر أن تكون حرة مطلقة لبد في إدارة شؤونها الداخلية . كما ترددت هذه الأهمية في كثير من تقارير عمداء إنجلترا في مصر . ولكن الأحداث السياسية حلت دون تحقيقها .

لأنستعرض الآن ببحار أهم ما تم في هذه المرحلة من التعديلات في نظام الدراسة :

في سنة ١٨٩٩ عدل برنامج الدراسة ، بحذف إمساك الدفاتر والمحسنة . وأضيفت اللغة الإنجليزية ونظام القضاء . ونص على أن يدرس باللغة العربية :  
( ١ ) الشريعة الإسلامية ( ٢ ) القانون الجنائي ( قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ) ( ٣ ) نظام الإدارة والقضاء .

وفي سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ حصل تعديل في لائحة المدرسة<sup>(١)</sup> قصي  
«شترط شهادة الدراسة الثانوية من القسم الأدبي . وأضيف . في ابراج . القانون  
المالى إلى القانون الإداري . ومبادئ عامة للقانون التجارى البحرى إلى القانون  
التجارى . ومبادئ القانون الدولى العام إلى القانون الدولى الخاص . كما نظمت  
المحاضرات والتمريبات العملية . ففرضت على الطلبة إلزاما محاضرات إعادة  
ومحاضرات تطبيق وتمريبات عملية .

ونظرا لزيادة الإقبال على الدراسة القانونية بدأت المدرسة منذ سنة ١٩٠٥  
ترفض بعض المتقدمين بسبب صيق المكان وظلت الحال كذلك حتى سنة ١٩١٠ .  
إذ أصدرت وزارة المعارف قرار جعلت به امتحانات المدرسة عامة . وأباح  
دخولها بجميع الطلبة . سواء أكانوا ممن تلقوا دروسهم في المدرسة أم من المنتسبين  
من الخارج . وهم الطلبة الذين لم يحدوا مكانا بالمدرسة . والموظفون والمستخدمون  
الذين لم تسمح لهم ظروفهم الانقطاع للدراسة فالتحقوا بخدمة المصالح . وكل  
من آانس في نفسه ميلا إلى دراسة علم الحقوق .

ومن أهم التعديلات الأساسية التى حدثت في نظام المدرسة في خلال هذه  
المرحلة انتقال تبعيتها من نظارة المعارف إلى نظارة الحفانية في سنة ١٩١٢  
( الأمر العالى الصادر في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٢ ) .

والأسباب التى حدثت بالحكومة إلى هذا التغير عديدة . وأهمها أن طلبة  
مدرسة الحقوق يملكون عادة الاشتغال بالتصاوغ فى مستقبل حياتهم . فيكون لهم  
إذ ذاك بعض الصلة بنظارة الحفانية . ولهذا رأى من الصواب أن يكون إعدادهم

(١) قرار من مجلس النظاري ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ وقرار منظار المعارف في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٦

اتلك المهمة جرياً تحت إشراف بطارية الحقانية ومراقبتها مباشرة ، وأن يكون  
للموصفين الدين علا قدرهم بين رجال القنوب مشاركة في أمر تعليمهم بما لهم من  
سديد الآراء ، وفي ذلك من الفائدة ما فيه .

وفي وقت حدوث هذا تعبير عن المدرسة ، طر جديد . وهو مستر شلدون  
إيموس الذي كان مستشاراً محكمة الاستئناف الأهلية بدلاً من مستر هيل الذي  
اختير لمصب "باشمفتش المحاكم الأهلية" بطارية الحقانية . وكانت مدة بطارية  
مستر إيموس ثلاث سنوات أدخل في خلالها في نظام التدريس وأساليبه  
إصلاحات كثيرة وروحا جديدة . وحائمه في إدارة المدرسة مستر فريديك  
"ركر و ستون" ابتداءً من ٢٨ ستمبر سنة ١٩١٥ . وكان من حيرة أساتذة القسم  
الإنجيليري . ويقول عنه المستشار القضاة في تقريره تلك السنة "له حيرة واسعة  
في تدريس القنوب ، إذ كان من قبل رئيس مدرسة الحقوق في جامعة مايجيل  
في ميتريل حيث يدرس القنوب المحلي . وهو مرنج من النظام الإنجليري والفرنسي  
يشايح في بعض نواحيه الحالة القصصية في مصر . ولا ريب عدى أن هذا  
الأستاذ سيكون أفضل خلف لخير سلف " .

وفي سنة ١٩٢٣ أعيدت مدرسة الحقوق إلى وزارة المعارف تمهيدا  
لصمها إلى الجامعة المصرية .

هذه الخطوة قد أشار إليها المستشار القضاة مستر موريس شلدون إيموس  
في تقريره سنة ١٩٢٠ . إذ قال : " وفي ظني أن صلة الجديدة التي تربط  
« مدرسة الحقوق بوزارة الحقانية قد تحجب أمراً هو أن تدريس القانون باعتباره

نور من نور القصة في ٢٦ سبتمبر ١٩٠٧ وبين إلى ٣١ ديسمبر ١٩١٢ . وبين مستر شلدون

إيموس فاطراً في أول يناير سنة ١٩١٢ وبين إلى ٦ يولي سنة ١٩١٥



« فروع من فروع التعليم مستقل عن تدريب من يبوون الاشتغال بالقانون .  
 « ويا إذا كنا حتى الآن نعتبرهما شيئا واحدا فيما يتعلق بالمحاكم الأهلية فذلك راجع  
 « في الأصل . على ما أظن . إلى أن مجموع المتخرجين من طلبة الحقوق كان  
 « إلى عهد ليس بالبعيد لا يكاد يسد حاجتنا منهم . أما الآن وقد أصبح عدد  
 « الراغبين في درس الحقوق يريد كثيرا على ما تسعه مدرسة الحقوق وعلى ما يمكن  
 « دمجهم فيه بعد آخر الأمر في سلك المشتغلين بالقانون ، فقد حان الوقت للتشديد  
 « في التفريق بين ديكت الأمرين ، وهذا التشديد يسهل كثيرا إذا تم ما هو مسمى  
 « من جمع المدارس العليا تحت لواء نظام جامعي . فحتى برزت تلك سببة إلى حير  
 « الوحود أرى أن وزارة الحقانية يسرها أن تكل إلى رجال التعليم من جديد أمر  
 « تدريس القانون باعتباره فرعاً من فروع التعليم . ولست أعني أن يكفوا عن أخذ  
 « رأيائنا في ذلك . وإلا لا أنصوّر ألا يكون لرجال قانون صوت مسموع في أمر  
 « شديد العلاقة بهم . ولكن رجال التعليم يكونون مسئولين . من جهة . عن  
 « تدريس علوم الحقوق باعتبارها جزءاً من نظام موضوع بمريد العناية والتدقيق  
 « لسد الحاجة إلى تسهيل الدراسة العالية . ومن جهة أخرى . ترتفع عن عائقنا  
 « كل مسئولية صريحة أو ضمنية نحو الطلبة الذين يختارون تخصص الحقوق .  
 « وأصن أن أولى المسائل التي تسترعى نظر ولاية الأمر في الجامعة ستكون مسألة  
 « طلبة الخارجين الملحقين بمدرسة الحقوق . وقد بلغ عدد من قيدوا أسماءهم  
 « من هؤلاء الطلبة ٢٤٩ طالب في سنة ١٩١٦ - ١٩١٧ . بينما بلغ عدد  
 « من انتظم في سلك طلبة المدرسة في الفرقة ذاتها ٦٨ طالبا . ومن واجب ولاية  
 « الأمر في الجامعة أن يتخروا عن الطرق التي يتقرب بها أولئك الطلبة الخارجون  
 « دروسهم وأن يسعوا في تنظيم تلك الطرق . هذا إذا لم تكن الجامعة مجرد هيئة  
 « تقوم «متحان» طلبة ليس إلا . وهو أمر يكون مناقضا لجميع الميول العصرية



« في خطط التعليم . وقد يكون من الواجب على وزارة الحقانية أن تعنى بهذا الأمر . ولكي أقول إنني أجمع بعض الإجماع عن اقيام بذلك »

وقد كان لقيام الحرب الكبرى ثم بعيد المدى في نظام التدريس في مدرسة الحقوق ، فان انخراط عدد كبير من الأساتذة الإنكليز في سلك الحرب أوجد الحاجة إلى مدرسين مصريين يقومون مقام الإنكليز في التدريس . فاستعانت الحقانية بمن كانت أوفدتهم وزارة المعارف في سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٠ إلى فرنسا للتخصص في العلوم القانونية فولتهم ماصب التدريس ، وهم الدكتور عبد الحميد بدوي<sup>١</sup> ، وعبد الحميد أبو هيف<sup>٢</sup> وبهي الدين بركات<sup>٣</sup> (بعثة سنة ١٩٠٩) ، وحسن نشأت<sup>٤</sup> ، ومحمد كامل مرسى<sup>٥</sup> (بعثة سنة ١٩١٥) . وكان بالمدرسة منذ سنة ١٩٠٧ غير أساتذة شريعة الإسلامية استاذان مصريان . وهما أحمد قنجه بك والدكتور سيزوستريس سيداروس بك . قدم هؤلاء الأساتذة المصريون بتدريس موادهم باللغات الأجنبية والعربية . وبدء منذ هذا الحين ازدياد النفوذ المصري ، حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس في كثير من مواد الدراسة .

وفي السنوات التالية للحرب عين للتدريس كثير من رجال نقابو المصريين ، احتيروا من ماصب القضاء والمحاماة أو من وظائف حكومية أخرى لتولى ماصب

(١) تولى التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى أول - يونيو سنة ١٩١٤

(٢) تولى التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥ ، وتولى نظارة المدرسة من أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى ٣١ مارس سنة ١٩٢٥

(٣) تولى التدريس من ٥ أكتوبر سنة ١٩١٢

(٤) تولى التدريس من ٢٣ يونيو سنة ١٩١٤

(٥) تولى التدريس من أول نوفمبر سنة ١٩٢٠ إلى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، ومن ٢٧ يناير سنة ١٩٢٧

إلى الآن ، وتولى عمادة كلية الحقوق من ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٨

التدريس ، نذكر منهم الأساتذة أحمد أمين ، ومكرم عبيد ، وعلى زكي العرابي ،  
ومصطفى الصادق ، وعبد الفتاح السيد ، وعبد الرحمن فكرى ، ومحمد صادق  
فهيمى ، وعبد السلام ذهني .

كما أوفدت المدرسة في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من خيرة متخرجيها  
في السنوات السابقة إلى أورد ، للتخصص في العلوم القانونية ليتولوا مسأصة  
التدريس عند عودتهم .

وقبل أن نختم هذه المرحلة يجب أن نوه بفضل الجهود التي بذلها الأستاذة  
في هذه الفترة في إنجاح المؤلفات القانونية . لاسيما في السنوات الأخيرة التي تولى  
التدريس فيها الأستاذة المصريون . فكانت هذه المؤلفات ونجحة نهضة قانونية  
جديدة صبغة مصرية بحتة . وهذه البداية نمت وازدهرت وعظمت ثمراها  
في المرحلة التالية : مرحلة العهد الجامعي .

### فترة الانتقال إلى العهد الجامعي ١٩٢٣ - ١٩٢٥

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ عندما كان على ماهر بك " ناطرا المدرسة  
الحقوق صدر قرار من وزير المعارف المرحوم أحمد زكي أبو السعود باشا هذا  
نصه : " بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المعقودة في ٢٧  
فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيا على اقتراح وزارة المعارف إنشاء جامعة  
"أميرية ، وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩١٧  
"بتشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام الجامعة ، وبعد الاطلاع على التقرير الذي  
"قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٢١ ، ونظرا لضرورة المبادرة

(١) تولى طاعة المدرسة من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣ إلى نوفمبر سنة ١٩٢٤

«بإنشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المذبح الحالية والمنهج الجديدة. تشكل لجنة لوضع  
«نظام للدراسة لمتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة . وهي : الآداب ، والعلوم ،  
«والطب ، والحقوق » .

### كلية الحقوق - معهد الجامعة

في ١١ مارس سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية . وإدماج  
مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية . ولرعاية الدولة في أن تصبح الكلية  
في أقرب وقت معهدا علميا يضارع الكليات الأوروبية رأت أن تسد إدارة  
هذه الكلية في أول عهدها إلى الأستاذ ديمى عميد كلية بوردو بفرنسا ، فتولى  
إدارتها من ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حتى أول مارس سنة ١٩٢٦ . وفي هذه  
الفترة الوجيزة تم تخصيص أهم لوائح الجامعة وتحديد وظائفها . وأسست بعده  
وظيفة عميد كلية إلى الأستاذ أحمد أمين بك ( من أول أبريل سنة ١٩٢٦  
إلى ٢ يولييه سنة ١٩٢٧ ) . ثم إلى الدكتور محمد كامل مرسى بك من ١٠ أكتوبر  
سنة ١٩٢٨

وأقصد صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ ، إعادة تنظيم الجامعة المصرية .  
وهو قانون المعمول به الآن . بعد أن عدل «قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ وقد  
ألغى قانون المذكور مرسوم ١١ مارس سنة ١٩٢٥ الذى صدر «ولا بإنشاء  
الجامعة وتنظيمها .

إدارة الكلية - لكلية الحقوق عميد يديره . ولها وكيل يديره عند عيابه  
ولها مجلس يسمى مجلس الكلية . ويعين العميد بقرار من وزير المعارف من  
بين ثلاثة من الأساتذة ذوي الكراسى يرشحهم مجلس الكلية .

الدرجات العلمية - إلى عهد قريب كان لا يعرف بمدرسة الحقوق غير إجازة دراسية واحدة - وهي درجة ليسانس الحقوق - يحصل عليها كل طالب يتم دراسته بها - كما كان يحصل على تلك الإجازة كل منسب إليها من الخارج - ولقد لقي إهداء الانتساب ارتياحا كبيرا من جره الانتساب من مضار - حيث طغى سبيل نخبى المدرسة إلى درجة كانت موضع شكايات جميع الهيئات المتصلة بكلية الحقوق -

لوقد كان وقوف هذا المعهد عند حد منح درجة الليسانس دون غيرها من الدرجات العلمية لأخرى مدعاة تطع مريدى التعمق فى العلوم القانونية والسياسية والاقتصادية إلى الجامعات الأجنبية لتنمى دراستهم تكميلا لكتابتهم وتوسيعا وروءا لدرجة ثقافتهم - ولكن فصل إدماج مدرسة الحقوق فى الجامعة المصرية واعتدراها كلية قد أسئى بها - سنة ١٩٢٦ - قسم لىكتوراه - كما أنشئت سنة ١٩٣٢ معهد علمية لدراسات الجنائية والإدارية والاقتصادية والمالية وسياسية والقضائية - وبذلك استكلت الكلية أسباب رفها - وأصبحت تضارع أكبر كليات الحقوق فى العالم -

لوقد كانت مفخرة هذا القسم الخالدة الشرف باهداء درجة الدكتوراه الفخرية لىلالة الملك فؤاد الأول حفظه الله مؤسس الجامعة المصرية - كما تشرفت بهاء هذه الدرجة أيضا لىلالة فىكتور ايمانويل ملك إيطاليا عند تشرفه بزيارته فى سنة ١٩٣٣ - كذلك محت هذا اللقب بطائفة من علماء القانون المصريين والأجانب -

لوقد أصبحت الدرجات العلمية التى تمنحها الجامعة بساء على طلب كلية الحقوق :

أولاً - ليسانس الحقوق وشهادة المعادلة. ودرجة الليسانس تؤهل لوظائف النيابة والقضاء ولانتحاق بأقلام قضاة الحكومة والاشتغال بخدمة الأهلية والمختلطة والشرعية. كما أنها تعد إعداداً حاسماً لمختلف الوظائف الإدارية الحكومية، وتمي الاستعداد لتولي الأعمال الحرة من مالية وإدارية وغيرها. وشهادة المعادلة ضرورية لحاملي الدبلومات الأجنبية في الحقوق إذا أرادوا الاشتغال بالخدمة الأهلية والشرعية أو بوظائف القضاء وسباية المحاكم الأهلية.

ثانياً - دبلومات الدراسة العليا في الفروع الآتية. (أ) القانون الخاص. (ب) قانون العم، (ج) الاقتصاد السياسي. وتمهد هذه الدبلومات للحصول على درجة دكتور في الحقوق.

ثالثاً - درجة دكتور في الحقوق. وهي شرط لا بد منه لمن يتولى التدريس في الكلية، كما تمهد للحاصلين عليها من السبل وتفتح لهم من الأبواب فوق ما تبشئ من ذلك درجة الليسانس والدبلومات الخاصة.

رابعاً - دبلوم معهد الدراسات الحنائية وهي تؤهل لوظائف تحقيق واقضاء الجنائي.

خامساً - دبلوم معهد الدراسات الإدارية. وتؤهل للوظائف العامة الإدارية.

سادساً - دبلوم معهد الدراسات الاقتصادية والمالية. وتؤهل للوظائف المالية وللمهن الاقتصادية والتجارية.

سابعاً - دبلوم معهد الدراسات السياسية والقنصلية. وتؤهل للوظائف السياسية والقنصلية.

## خاتمة

لقد أُر استعرضنا مختلف المراحل التي احتازتها كلية الحقوق منذ إنشائها في عام ١٨٦٨ إلى اليوم . مسيرة في ذلك حركة التطورات الاجتماعية والسياسية وقصصية التي تعاقبت على مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر - بعد هذا نرى لزاما علينا أن نختم هذا البحث بكلمة شاملة عن الكلية في عهدها الجامعي الحاضر وما يرحوه . لقدأمون بأمرها من مكانة بالغة في رفع مستوى ثقافة المصرية وأثر عميق في توجيه حياتنا العامة .

كلية الحقوق في عهدها الجامعي لم تعد مجرد دار لتوزيع العلم وإجازاته على الشئين وإعداد حريجيها لتولى المناصب الضية من قضاء ومحاماة . أو المذهب الحكومية والإدارية المختلفة . أو المهن التي تتطلب في القائمين بها ثقافة اقتصادية ومالية . كلا لم تعد مهمتها في المجتمع المصري مقصورة على هذه الرسالة العدة لحسب . بل إن لأساندها إلى جانب هذه الرسالة الخطيرة رسالة أخرى أوسع نطاقا وأرحب أفقا ، فهم يقومون :

أولا - لبدراة القوانين المتنعة في الدولة واسطم القضائية والإدارية والسياسية والاقتصادية بها .

ثانيا - لبدراة انطيق العمل لهذه القوانين والنظم كما يظهر في أحكام القضاء وفي الإجراءات الحكومية والإدارية والمالية وفي مظاهر النشاط الاقتصادي الفردي .

ثالث - لبدراة البيئة الاجتماعية التي تسرى فيها هذه القوانين والنظم وأثر كل هذا في التطبيق العملي .

أربعة - الأستاذة وحده القصر الذي يعتقر إلى تكلمة . ومواطن خليل الذي يستلزم الإصلاح . وتمحيص كل ذلك في الجزء الأعلى الذي حتى تمهد بذلك سبل العمل أمام السلطات المختصة .

ووسيلة الأستاذة إلى أداء هذه الرسالة هي وضع مؤتمرات علمية لتي يرمون بها جهد طاقتهم إلى تحقيق هذه الأغراض الأربعة .

أول كات ، مؤتمرات مساندة في سوات ظهورها . وكان العلم يتقدم بخطى واسعة لا تدركه المؤلفات إلا بعد حقبة من الزمن . أصدر الأستاذة الكلية منذ سنة ١٩٣١ مجلة علمية دورية "مجلة قانون والاقتصاد" لمحت في شؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية . وقد أشرفت المجلة الآن على سنتها الرابعة بعد أن أخرجت لكثير القيم من البحوث القانونية والشرعية والاقتصادية باللغة العربية والمعدت الأحذية فيما يقرب من أربعة آلاف صفحة . كما تقتصر مجهودات الأستاذة على هذه المجلة . بل أمدوا مختلف المجلات العلمية التي تظهر في مصر باللغات العربية والأحذية بحوث كثيرة . كما اشتركوا في البحث والنشر بالمجلات العلمية الكبرى التي تصدر في الخارج .

ولم يقتصر مجهود الكلية في اضطلاعها بهذه الرسالة على ما سبق ذكره ، بل اشتركت في المؤتمرات الدولية . كالمؤتمر الدولي للقانون المقارن الذي انعقد بالاهي في أغسطس سنة ١٩٣١ ، وقدمت نحوًا قيمة في الموضوعات التي كانت محل بحث المؤتمر . كما شعرت الدولة بحاجتها لأن يمثلها أستاذة الحقوق في المؤتمرات الدولية التي تدعى إليها والمتعلقة بشؤون تخصصت فيها الكلية ، فاشتركت بأستاذ من هيئتها في تمثيل الحكومة المصرية بالمؤتمر الدولي للعلوم الإدارية الذي انعقد

بفينا صيف سنة ١٩٣٣ . كما اشتركت بأستاذ من هيئتها في تمثيل الحكومة  
بالمؤتمر الدولي لقانون العقوبات الذي انعقد بمطرد في خريف سنة ١٩٣٣

فذلك مبيع أداء الكلية في عهدنا الجامعي لإحدى رسلها . أما رسلها  
الأخرى فقد حققها بأجمع الوسائل وأصلح الأساليب ايداحوجية الطالب  
الذي يستحق الكلية يمر في القسم الإء-ادى . فيقصي فيه . ما يهيه حيرتهيه  
لدراسة بقوية والاقتصادية التي سيحوص عمارها في خلال اسوات الأربع  
التالية التي سيقضيها في قسم اللسانس . وروعي في قسم اللسانس إءءء ملكاته الدنية  
في البحث الخاص . فطمت لاصلة قعات بحث إحصارية في كل فرقة من فرق  
الدراسة . كما روعي أيضا إعادة تدريبه العملي في تطبيق القانون على الوقائع حتى  
تتحول الدراسة القانونية من دراسة بصوص حامدة إلى دراسة حية عملية . فطمت  
لطلبة محصرات في المواد القانونية التي ينسج فيها مجال التطبيق العملي . فاذا  
استكمل طالب دراسته في قسم اللسانس وأراد المرید من ثقافة قانونية فأمامه  
قسم الدكتوراه بمروعه الثلاثة من قانون خاص وقانون عام واقتصاد . يمكنه أن يتوفر  
على دراسة فرعين منها ثم بشرع في وضع رسلته . ولا تقبل منه الرسالة حتى تتحقق  
الكلية من أنه قد أضاف نتاجا إلى ذخيرة العلم العامة .

فإذا اكتفى بما حصل عليه من ثقافة القانونية في قسم اللسانس . وأراد  
التخصص من الوجهة العملية في أحد فروع الدراسة . فأمامه المعاهد المختلفة  
حيث يتنق التطبيق العملي من أعلام هذه الدراسة . سواء أكانوا من رجب الكلية  
أم من الإخصائيين ممن تدبهم بكلية لعائدة طبة المعاهد .

وألقء عيت الكلية في أداء رسلها الأولى بأن تجعل الأداة في حمل هذه  
الرسالة إلى طلابها هي لغة اللاد "اللغة العربية" فجعلتها اللغة الأساسية في



التدريس ، بعد أن كانت اللغة الأساسية في الجهود المبذولة هي اللغة الإنجليزية  
 طورا . واللغة الفرنسية طورا آخر . وكان من جراء الاعتماد على اللغة العربية أن  
 كثرت المؤلفات القانونية بها في كل فروع القانون الخاص والعام . وكذلك في فروع  
 الدراسة الاقتصادية . ورأت الكلية بعد أن أعطت لغة البلاد هذه المكانة الرفيعة  
 أن تركز على استدامة الصلة في نشاطها العلمي . بالحركة العلمية . ولم  
 كانت اللغة الفرنسية هي أداة التقدم الدولي في تحرير القانوني فقد رأت أن  
 يأخذ طلبتها بالتعمق في هذه اللغة من الوجهة القانونية . حتى يكونوا قادرين على  
 الاستزادة من المناهل العلمية الفرنسية . خصوصا وتشريعنا لارن مستندا في أكثر  
 مصادره إلى التشريع الفرنسي . وتحقق هذه الغاية عملت الكلية على تمكين طلبتها  
 بقسم اللسان من دراسة أجزاء من المواد القانونية باللغة الفرنسية . كما جعلت  
 التدريس بقسم الدكتوراه في بعض المواد بهذه اللغة كذلك .







## بیان

### الانماء لعملاء كلية الحقوق ثم شعورهم

من أكتوبر سنة ١٨٦٨ إلى أغسطس سنة ١٨٩١	المسيو فيكتور فيدال باشا
من ديسمبر سنة ١٨٩١ إلى مايو سنة ١٩٠٢	المسيو شارل فوستو
من ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢ إلى ٣ سبتمبر سنة ١٩٠٦	المسيو هـ. هراغمولار
من ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إلى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧	المسيو ادوار لامير ... ..
من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢	المسترو. هـ. هل ... ..
من أول سنة ١٩١٣ إلى ٦ يولي سنة ١٩١٥	المستر شعوريس شلدون أيموس ...
من ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٥ إلى ١١ يناير سنة ١٩٢٢	المستر هـ. بي. لواتون ... ..
من ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤	هل كهرنك ...

(١) نظر صورته مع المستشارين القضاة

(٢) نظر صورته مع وزراء الحفافية

فہد الحمید ابو هیف بك

من نور دسمبر سے ۱۹۲۴ء، ۳۱ مارچ سے ۱۹۲۵ء

المسیو کیجی

من ۲۹ ستمبر سے ۱۹۲۵ء الی اول مارچ سے ۱۹۲۶ء

احمد امین بك

من اول اپریل سے ۱۹۲۶ء الی ۲ جولائی سے ۱۹۲۷ء

... ..

فہد کامل شریقی بك

من ۱۰ اکتوبر سے ۱۹۲۸ء

... ..



مسیو ویکتور ویدال پاشا  
 سرگورنمنده ای امپراطریه  
 Mr. VICTOR VIDAL PACHA  
 October 1868 Août 1891





السيد شارل توستو  
 من ديسمبر سنة ١٩٠١ إلى مارس سنة ١٩٠٢  
 Mr CHARLES TOSTAUD  
 Decembre 1891 Mars 1902











MR. EDWARD LAMSON





المسترو. ه. هيل  
من ١٦ سبتمبر ١٩١٢ إلى ١٩ ديسمبر ١٩١٢

Mr. W. H. HILL

16 September 1912 - December 1912





سید فاطمہ  
بیتہ خانم

Mr FREDERICK PARKER WALTON  
28 September 1915 18 January 1913







عبد الحميد أبو حيف بك  
مؤيد وزير الداخلية من ١٩٢٤ إلى ١٩٢٥

ABDEL HAMID ABOU HEIF BEY  
1st December 1924 - 31 Mars 1925





المسيح ويكي  
من ٢٩ نوفمبر ١٩٢٥ إلى ١٩ مارس ١٩٢٦

Mr. L. DEGUTT

29 November 1925 - 19 March 1926





مستطاب  
مستطاب  
AHMED AMIN BEY  
26 April 1904





محمد كامل موسى

MOHAMED KAMEL MOUSY REY  
to October 1918







المدرسة  
LES PROFESSEURS A LA FACULTÉ DE DROIT



( ك )

## التسجيل

لحضرة صاحب العزة صليب سامى بك

يشمل المقال الأبحاث الآتية :

التسجيل قديما — فقرة ١

التسجيل فى بعض القوانين الأجنبية .

فى فرنسا :

كانون ٢٠ — ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٩٠ — ٢

كانون نابوليون — ٣

كانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ — ٤

فى النمسا وروسيا — ٥

التسجيل فى مصر :

التسجيل قبل وضع قانونى المحاكم المختلطة والأهلية

شجلات التكليف

نظام الأطيان الخراجية — ٦

- ٧ - تكليف الأَطْيَان بِأَسْمَاءِ الْمُتَضَعِينَ بِهَا
- ٨ - لُيُودُ التَّصَرُّفِ فِيهَا
- ٩ - إِيْلَاءُ نِظَامِ الْأَطْيَانِ الْخِرَاجِيَّةِ
- ١٠ - التَّسْجِيلُ فِي الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ
- ١١ - لَأَنْحَةِ الْقِصَاةِ الصَّادِرَةِ فِي سَنَةِ ١٨٥٦ - ١٠
- ١٢ - لَأَنْحَةِ الْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ الصَّادِرَةِ فِي سَنَةِ ١٨٨٠ - ١١
- ١٣ - التَّسْجِيلُ فِي عَهْدِ قَانُونِ الْمَحَاكِمِ الْمُخْتَلَطَةِ وَالْأَهْلِيَّةِ
- ١٤ - مُصَدِّرُ الْقَانُونِ الْمُخْتَلَطِ وَالْقَانُونِ الْأَهْلِي - ١٢
- ١٥ - مُصَوِّصُ الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ - ١٣
- ١٦ - الْعُقُودُ وَالْأَحْكَامُ الْخَاضِعَةُ لِلتَّسْجِيلِ - ١٤
- ١٧ - الْعُقُودُ وَالْأَحْكَامُ غَيْرُ الْخَاضِعَةِ لِلتَّسْجِيلِ
- ١٨ - الْعُقُودُ وَالْأَحْكَامُ الَّتِي خَرَجَتْ مِنْ مَصُومِ الْقَانُونِ - ١٥
- ١٩ - مُسَائِلُ الْإِرْثِ - ١٦
- ٢٠ - الْوَصِيَّةُ - ١٧
- ٢١ - الْوَقْفُ - ١٨
- ٢٢ - سَبَابُ التَّمْلِيكِ الْمَادِيَّةِ - ١٩
- ٢٣ - التَّسْجِيلُ فِي الشَّعْمَةِ وَفِي قَانُونِ الْمَرَافَعَاتِ وَالْقَانُونِ التِّجَارِيِّ - ٢٠
- ٢٤ - لُيُوبُ التَّسْجِيلِ فِي الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ
- ٢٥ - لُحْدَمُ خُضُوعِ بَعْضِ الْعُقُودِ وَالْأَحْكَامِ لِقَاعِدَةِ التَّسْجِيلِ - ١٥ - ١٨
- ٢٦ - لُحْوَبةُ الْكَشْفِ فِي السُّحُلَاتِ الشَّخْصِيَّةِ - ٢١
- ٢٧ - لُحْوَبةُ كِبَرِي فِي حَالَةٍ خَاصَّةٍ - ٢٢
- ٢٨ - لُحْدَمُ وَضْعِ نِظَامِ تَسْجِيلِ الدَّعَاوِي - ٢٣

- ٢٤- إصلاح هذه الميوب بإنشاء السجلات العقارية -
- ٢٥- التمهيد للسجلات العقارية بالقانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ -
- التسجيل بعد صدور القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣
- ٢٦- تنظيم طريقة التسجيل
- الحث على تسجيل العقود - ٢٦
- ٢٧- انقضاء على المنازعات التي تنشأ عن تزوير العقود والقصور في تحريرها
- التصديق على توقيعات العاقدین - ٢٧
- ٢٨- أوضح نماذج لصيغ العقود -
- ٢٩- لقابة مصلحة المساحة -
- ٣٠- تصحيح نصوص التسجيل -
- ٣١- إطلاق حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية
- التصرفات التي أدخلت في حكم التسجيل - ٣١
- التصرفات التي لا تزال غير خاضعة للتسجيل - ٣٢
- ٣٣- تعديل الجراء في حالة عدم التسجيل
- ٣٤- اختلاف الجراء باختلاف أثر الحكم أو العقد -
- ٣٥- هائلة التعديل ومصدره -
- ٣٦- اتفاق لطرية الجديدة مع أحكام القانون وأصول لمطلق -
- ٣٧- فقد التفرقة في الجراء في القانون الجديد -
- ٣٨- المسائل التي أثارها قانون التسجيل -
- ٣٩- تنظيم شهر الدعاوى
- ٤٠- تسجيل الدعاوى قبل صدور القانون -
- ٤١- تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى -
- ٤٢- حفظ لا محل له -
- ٤٣- احتياط لا بد منه -
- ٤٤- أثر الحكم بطلان العقد أو فسخه أو الرجوع فيه -
- ٤٥- عدم حوار تحديد الحصومة أمام المحاكم المختصة بعد الحكم فيها من المحاكم لأهلية -
- ٤٦- تحويل الديون المضعونة رهن أو بامتياز عقارى -

١ - فُظُن أكثر الشرائع ، من قديم العهد ، إلى وجوب حماية التصرفات العقارية ، لضمان حقوق المشتري من عبث البائع .

لُأُحِيت هذه الشرائع على أن خير وسيلة لهذه الحماية هي أن تُشهر التصرفات العقارية ، حتى يكون مالك العقار معروفا عند المشتري وقت الشراء .

أما أداة شهر هذه التصرفات ، فقد اختلفت قديما « باختلاف الشرائع » ، ثم تدرجت وتبدلت في كل منها ، وانتهت أخيرا بعملية " التسجيل " أي إثبات التصرف في سجل عام يكون في متناول الكافة .

لُكُن أن حكم تسجيل ، في العصور السالفة ، ما كان يحرى مباشرة على عقود التصرف ذاتها .

لُكُن " أتينيا " كانت تُشهر تصرفات بسجلات دفع رسم البيع ، الذي كان يؤديه المشتري .

لُوفى " جرمانيا " قديما كانت تسجل محضر تسليم العقارات .

لُوفى " فرنسا " كان التسجيل معروف في المقاطعات الحاصصة لحكم اعداد وحده . وكانت التسجيل يحرى فيها على محضر التسليم كما في " جرمانيا " . وفي مقاطعة " بريطانيا " الفرنسية ، كان يسجل محضر إثبات علانية البيع . ثم أخذت " فرنسا " عن " روما " طريقة تسجيل ملخص عقود ، وأطلقت حكم التسجيل على كافة التصرفات العقارية .

لُوهذا لاشك أساس نظم التسجيل في القوانين الحديثة .

٢ - ٢٠ - ٢٧ شئى ١٧٩٠ . على أثر قيام الثورة وسقوط  
محكم الأشراف فى فرنسا ، صدر قانون يقضى بتسجيل العقود المدونة أو المعلقة  
للكية العقارية ، لمحكم المركزية الواقع فى دائرة العقار ، وإلا أصبحت لا قيمة لها .  
ولا شك أن فى شرط حصول تسجيل محكمة العقار تحقياً لعناية تتصرف ،  
لذلك أصبح هذا الشرط من الشروط الأساسية لطم التسجيل فى جميع البلاد .  
ولكن لا شك أيضاً أن فى النص على أن العقود التى لا تسجل تصبح لا قيمة لها ،  
تجاوزاً لا يتفق مع روح تشريع فى ذلك العصر . ولو أن ما نسميه هنا تجاوزاً  
أصبح بعد قرن أساساً لنظام التسجيل فى مصر .

لقدنا على هذا التصور أنه لم تمض ثمانى سنوات على هذا القانون حتى عدل  
بقانونى أول نوفمبر سنة ١٧٩٨ . اللذين جعلاً " عقود معلقة للكية بين العقدين  
بمجرد صدورهما . ولكنها لا تصبح حجة على الغير إلا من تاريخ تسجيلها " . وهى  
القاعدة التى سارت عليها القوانين المصرية ، من عهد وضعها إلى أن صدر القانون  
رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣

٣ - أول من المستغرب أن قانون " نابليون " قد ألغى قانونى سنة ١٧٩٨ ،  
وقضى بذلك على نظام التسجيل ، فأصبحت العقود بعوض ، وكذلك الوصية ،  
ناقلة للكية بمجرد صدورهما ، سواء بين العقدين ، أو إزاء الغير .

ولم يستثن قانون " نابليون " من هذه القاعدة سوى عقود اهبة ، التى احتفظ  
فيها بحكم القانون الرومانى . فص فى المادة ٩٣٩ على وجوب تسجيلها لتكون  
حجة على الغير .

٤ - ولا شك أن قانون " نابليون " كان معباً من هذه الناحية . فكان  
لابد من تعديله . ولقد حمل رجال القانون فى منتصف القرن الماضى حملة صادقة



في هذا السبيل - ومن الكلمات الماثورة في هذا الموضوع . قول النائب العام "دوبان" لمحكمة النقض في سنة ١٨٤٠ "يشتري الإنسان ولا يعلم إذا كان سيصبح مالكا أولا . رتبه ولا يدري إن كان سيتقاضى دينه أولا" - فلم يلبث أن صدر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ "قانون تسجيل عقود الرهن" . وهو بالرغم من تسميته القاصرة مطلق الحكم على جميع التصرفات المنشئة أو المقررة للملكية ولحقوق العينية العقارية . فيما عدا الوصية . التي لم ينص على تسجيلها . وإجراءات نزع الملكية للمصلحة العامة . التي نظم طريقة إعلانها قانون نزع الملكية . الصادر في ٣ مايو سنة ١٨٤١

أو قانون ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ هو مصدر التشريع بخصوص التسجيل في القانونين المختلط والأهلي .

٥ - وكذلك عدل "الجرمان" عن الاكتفاء بتسجيل محضر التسليم ، إلى إنشاء سجلات عقارية ، التي نظمها في "النمسا" قانون ٢٥ يولييه سنة ١٨٧١ . وفي "بروسيا" قانون ٢٥ مايو سنة ١٨٧٢ . وهي أساس تشريع السجلات العقارية في سائر الممالك الأخرى .

٦ - **للتسجيل في التشريع المصري أدوار ثلاثة :**

( ١ ) **لحبل وضع قانوني المحاكم المختلطة والأهلية .**

( ٢ ) **لحبل عهد القانونين المذكورين .**

( ٣ ) **لجمع صدور القانون رقم ١٨-١٩ لسنة ١٩٢٣**

٧ - **لأندري كيف كان يقع بيع العقار في عهد القراعة . وهل كان يشترط بيع أولا . ولا ندري كذلك إذا كانت شرائع الدول الناحية . قبل الفتح الإسلامي ،**

قد طبقت في البلاد المصرية عند فتحها أولاً . فلا تعلم إن كان نظام التسجيل .  
الذي كان معروف عند قدماء اليونان ، ووسائل شهر التصرفات التي شرعها الرومان ،  
كان معمولاً بها في مصر أولاً .

وأبحث في ذلك من اختصاص علماء الآثار الذين ترحو أن يوافونا بما يعلمونه  
في هذا الموضوع .

كل معلومة أنه في عهد الفرس واليونان والرومان . كانت رقعة الأرض  
في الدير المصرية ملكاً للحكم . وممعتها نواصعي اليد عليها . وأن الأرض كانت  
تنقسم إلى قسمين : الأراضي المعتم بها على كبار اقوم . وكانت معفدة من كل  
ضريبة ، والأرض التي كان لعامة الناس حق الانتفاع بها مقابل دفع الخراج عنها .

أما من عهد الفتح للإسلامي إلى عهد القوايين الوصعية المصرية ، فكانت  
أحكام شريعة الإسلامية سارية على الديار المصرية . ولم تنص هذه الأحكام على  
شهر البيع ، فكانت ملكية العين تنتقل للشترى بمجرد البيع . وكان البيع يثبت بالبيعة  
كسائر العقود ، وكان للشترى التصرف في العين قبل استلامها ، إن كانت عقاراً ،  
وإذا ما ثبت البيع أصبح حجة على الغير .

لؤيتين من ذلك أن حالة التشريع في مصر . في العهد المشار إليه ، كانت تتفق  
تماماً مع حالة التشريع في "فرنسا" في المدة بين وضع قانون "نابليون"  
وسنة ١٨٥٥

٨ - على أن الأخطار التي كانت تتعرض لها المعاملات العقارية في "فرنسا"  
في ذلك الحين ، بسبب إلغاء نظام التسجيل ، كانت أبعد مدى من الأخطار  
التي كانت تتعرض لها تلك المعاملات في مصر . ويرجع ذلك إلى أسباب ثلاثة :

الأول - لأن الأراضي . وهي الجزء الأعظم من ثروة العقارية . كانت في مصر حراجية . أي كانت رقبتها مملوكة لبيت المال . بينما كان حق الانتفاع بها متروكا للأهالي ، لا يتصرفون فيه لا بالبيع ولا بالرهن .

الثاني - لأنه من أوائل القرن الماضي ( ١٨١٣ ) . كلفت الأراضي في سجلات الحكومة بأسماء واضعي اليد عليها . فكان هذا نوع من تسجيل كافيا للإعلان عن أصحاب حق الانتفاع بها .

الثالث - لأنه لما أبيع التصرف في هذه الأراضي . في نصف اثنى من القرن الماضي ، أحاطت الموانع . الصادرة بشأن الأراضي الحراجية . هذه التصرفات بأصناف كافية لمنع التعاقد مع غير الملك . فكان لابد لصحة تصرف من تحرير حجة شرعية به . وكانت هذه الحجة لا تخرد إلا بعد الإذن من المديرية ، التي ما كانت تأذن تخيير الحجة إلا بعد التحقق . بواسطة الكشف على سجلاتها . من أحقية ذوي شأن في تصرف - راجع لائحة سنة ١٨٤٦ ( ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ ) ولائحة سنة ١٨٥٤ ( ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٧١ ) ثم اللائحة السعيدية الصادرة في سنة ١٨٥٨ ( ٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ ) .

٩ - أولكن في سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة ، التي أجازت للأهالي تملك الأرض ملكا مطلقا . وإعفاءهم من دفع نصف الصريبة طول حياتهم . إذا هم عجّلوا دفع الخراج عن ست سنوات . ومن الأهالي من دفع الخراج معجلا ، فتملك رقبة العين ، ومنهم من لم يدفع فبقى مستفعا بها فحسب .

وفي ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ . صدر قانون لتصفية ، الذي سوى بين جميع الأهالي . سواء منهم من عجل الخراج ومن لم يعجل ، وحل صاحب الأرض

ملكاً مطلقاً لها . وبذلك سوى القانون المذكور بين الأقطان الخراجية والقيل من الأقطان العشرية . التي كانت ملكاً حصداً لأصحابها ( وهي الأقطان التي كانت بورا فلم تسمح في سنة ١٨١٣ وقد أنعم بها ملكاً خالصاً لأصحابها في نظير إصلاحها . وكانت هذه الأراضي معدة من الضرائب حتى سنة ١٨٥٤ . وفي هذه السنة ربط عليها المال بواقع عشر غلتها عينا أو نقداً . ومن ذلك نشأت تسميتها بالأراضي العشرية أو العشورية ) .

أول صدور اللائحة وقانون المذكورين . أصبح لأصحاب الأراضي مطلق الحق في تصرف فيها . وسقطت عنهم القيود التي نصت عليها اللوائح الصادرة بشأن الأراضي الخراجية . وبذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى وضع نظام لحماية من يتعامل معهم شراءً أو ارتهاًنا .

لأنه عمل وضع هذا النظام إنشاء المحكم المختلطة . والرغبة في حماية رموس الأموال الأجنبية في مصر .

١٠ - لكي أن قانون المحكم المختلطة لم يكن أول عهد التشريع المصري بسد السجلات . ففي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٦ وصفت "لائحة لقضة" التي نظمت طريقة تحرير الحجج الشرعية . ووضعت لأول مرة قاعدة التسجيل في مصر .

لكي أن من يرجع بصوص هذه اللائحة يجد فوارق عدة بين الأصول التي ببت عليها . وبين الأصول التي جرت عليها نظم الحديثة الأخرى . سواء في طريقة ضبط العقود وتسجيلها . أو في الأثر الذي يترتب على الصبب والتسجيل .

لكن ذلك أنه عند ضبط العقود بالمحكمة الشرعية . كانت الحجة . أي أصل العقد الموقع عليه من القاضي . تسلم لصاحبها وكانت تنسخ صورتها في "السجل

المصدر". وفي هذا محاولة أساسية لما هو جارٍ في العقود الرسمية بالمحاكم الأخرى، حيث يحفظ الأصل الذي يوقع عليه من العقدين ومن موثق العقود بحفوضات المحكمة، وتسلم صور منه لدوى الشأن<sup>(١)</sup>. فكانت طريقة ضبط العقود أشبه شيء بعملية التسجيل بالمحاكم المختلطة. وكان الغرض من تسجيل أن يكون للحجة مرجع للصهادة عليه. فأن كانت الحجة غير مسجلة أو لم تكن مطابقة "للسجل المصدر" أصبحت لا قيمة لها. فلا يجوز الاحتجاج بها على صاحب التصرف أو ورثته أو من تلقى الحق عنه.

أما إذا كانت الحجة مسجلة ومطابقة "للسجل المصدر" فإنها تصبح حجة على العقدين ومن تلقى الحق عنهم بسبب عام أو خاص. ولا يكون لها قوة العقد الرسمي في الإثبات فحسب. بل يصح نقضة ممنوعين من سماع أى دعوى تخلف مضمونها، سواء من العقدين أو من خلفائهم - راجع المادة ٩.

أورجع ذلك إلى ما قدم من أن الحجج الشرعية ما كانت توقع إلا بعد إذن الجهة الإدارية الواقع في دائرتها العقار. التي كانت تحقق الملكية بالاطلاع على سجلاتها، التي كانت المرجع الوحيد في إثبات الملكية.

١١ - وفى ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠. أى بعد صدور القوانين المختلطة، صدر الأمر العالى بلائحة المحاكم الشرعية.

أوقد عدلت هذه اللائحة نظام ضبط العقود، فجعلت المضابط الأصل الواحد حفظه بمضابط المحكمة. والحجج الشرعية صوراً تسلم لدوى الشأن فيها، كما هي الحال في نظام العقود بالمحاكم المختلطة<sup>(٢)</sup>.

(١) راجع المادتين ١٥ و ٩ من اللائحة المذكورة وقارن بينهما وبين المواد ٧٧ و ١٠٧ و ١١١ من لائحة سنة ١٨٨٠.

(٢) راجع المواد ٧٧ و ٧٩ و ١١١ من اللائحة المذكورة.

أُنظمت اللائحة دفاتر التسجيل . وجعلت لها فهرس خاصة . كما نصت على تسجيل العقود الدالة للملكية العقار . والمقررة لحقوق العينة العقارية . تسجيلات المحكمة التي بدأرتها العقار . إذا صدرت هذه العقود بمحكمة أخرى . وعلى وجوب قيد ما يرد إليها من العقود الصادرة من المحاكم المختلطة . أو المسجلة بها من العقود العرفية . وخلاصت الأحكام الصادرة ببيع القصص .

وبذلك وضع نظام التسجيل بالمحاكم الشرعية على النحو المقرر بالمحاكم المختلطة .

١٢ - ولما أنشئت المحاكم المختلطة . كان مفروضا وضع نظام عام للتسجيل . لضمان مصالح الأجنب في مصر . فصر في القانون المدني المختلط على وجوب تسجيل العقود المنشئة أو المقررة للملكية العقارية . أو الحقوق العينية العقارية . لتكون حجة على الغير . ثم وضع باب خاص في هذا القانون لتظيم عملية التسجيل . ولقد أحدثت جميع هذه النصوص عن القانون الفرنسي الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ ، كما قدمنا .

ولما أنشئت المحاكم الأهلية ، أخذ قانونها المدني بنصوص القانون المدني المختلط . فتضمنت نصوصه أحكام قانون التسجيل الفرنسي المشار إليه .

ولقد نص القانون الأهلي على إنشاء أقالام للتسجيل بالمحاكم الأهلية . ولكن عدل عن إنشاء هذه الأقالام . اكتفاء بأقالام التسجيل بالمحاكم المختلطة . لتوحيد أعمال التسجيل بجهة واحدة .

١٣ - ولقد ورد بعض نصوص التسجيل . في القوانين المختلط والأهلي . متفرقا مع النصوص المتعلقة بأسس الملكية . والنصوص الخاصة بسائر الحقوق العينية . وورد البعض الآخر منها مجموعا في باب إثبات الحقوق العينية .

وهذه هي النصوص المشار إليها . بوردها لين وجه الخطأ في بعض عباراتها .  
ثم لثبت مجزها عن الوفاء بالغرض الذي شرع من أجله تسجيل . باعتباره أداة  
لحماية المعاملات العقارية .

فقد نصت المادة ٤٧ أ ( ٦٩ مخطط ) على أن ملكية الأموال الثابتة  
والحقوق العينية عليها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين إلا بالتسجيل .

ونصت المادة ٢٧٠ ( ٣٤١ ) على أن ملكية العقار ، بالنسبة لغير المتعاقدين  
من ذوي الفائدة فيه ، لا تنتقل إلا بتسجيل عقد البيع ، كما سيد كر بعد ، متى كانت  
حقوقهم مبنية على سبب صحيح محفوظ قانوناً ، وكانوا لا يعلمون ما يضر بها  
( في النص العربي للمادة ٢٧٠ ) .... وكانوا حتى نية ( في النص الفرنسي  
للمادة المذكورة ) .

وأما المادة ٦١١ ( ٧٣٧ ) " الحقوق بين الأحياء ، الآيلة من عقود  
انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن ، أو من العقود المثبتة لحقوق  
الارتفاق والاستعمال والكنى والرهن العقارى ، أو المشتملة على ترك هذه الحقوق  
تثت في حق غير المتعاقدين ممن يدعى حقاً عين بتسجيل هذه العقود " .

وأما في المادة ٦١٢ ( ٧٣٨ ) " الأحكام المنظمة لبيان الحقوق  
( اقرأ المؤيدة للحقوق ) التي من هذا القبيل ، أو المؤسسة لها يرم تسجيلها أيضاً .  
وكذلك الأحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالزاد ، والعقود المشتملة على قسمة  
العقار " .

١٤ - (ويتبين من هذه النصوص أن العقود والأحكام الخاضعة للتسجيل  
في عهد القانون المدني هي :

( ١ ) العقود الناقلة للملكية أو للحقوق العينية العقارية القابلة للرهن العقارى .

( ٢ ) العقود المنشئة لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والرهن العقارى .

( ٣ ) العقود المشتملة على ترك هذه الحقوق .

( ٤ ) الأحكام المؤيدة لهذه الحقوق أو المنشئة لها .

( ٥ ) أحكام مرسى المزايا .

( ٦ ) عقود الشركات لعقدية ، فيما يتعلق بدخول أعضائها الشركاء فى رأس المال ، إذا كانت عقارية .

( ٧ ) عقود قسمة العقارات المشتركة لا الموروثة <sup>(١)</sup> .

١٥ - وظاهر أنه بجانب تلك العقود والأحكام ، توجد عقود وأحكام أخرى ، لم يصص القانون على وجوب تسجيلها ، بالرغم من أن فى إهمال تسجيلها ضررا بالغير وهى :

( ١ ) العقود المؤيدة لحق الملكية أو للحقوق العينية العقارية .

( ٢ ) الأحكام التى تقضى بربوالم الحقوق المنصوص عليها فى المادتين ٦١١ و ٦١٢ ( ٧٣٧ و ٧٣٨ ) .

١٦ - ولقد نص القانون المدنى فى المادة ٦١٠ ( ٧٣٦ ) .

على أن ملكية العقار والحقوق العينية العقارية الآيلة بالإرث تثبت فى حق كل إنسان بثبوت الوراثة .

<sup>(١)</sup> راجع الفقرة ١٦



لأيفسر ذلك بأن الحق في الإرث آيل عن القانون مباشرة فلا يحتاج إلى تسجيل . وعلى ذلك لا تخضع للتسجيل :

( ١ ) لشخص حصر التركات والأحكام الصادرة بثبوت حق الوارث على عقار ، أو على حق عيني عقارى .

( ٢ ) لشقود قسمة العقار بين الورثة . والأحكام الصادرة «بقسمة بينهم» .

( ٣ ) لشقود تخرج الورثة عن حصتهم في عقارات التركة . والأحكام الصادرة في هذا الموضوع .

( ٤ ) لشقود استرداد الورثة للحصة العقدية لمبيعة من تركته والأحكام الصادرة باستردادها .

وليتبين من هذا التفصيل أن العلة . التي من أجلها أعصيت هذه التصرفات من التسجيل . لا تنهض إزاء المصير التي تلحق بالغير من عدم التسجيل .

١٧ - ولم ينص القانون على وجوب تسجيل الوصية . بل أشار ضمنا إلى أن لا حاجة إلى تسجيلها . بنصه في المادة ٦١١ (٧٣٧) على تسجيل الحقوق الاليلة بين الأحياء . بينما الوصية تملك مصاف إلى ما بعد الموت .

لوعلة في إهمال التسجيل في الوصية أقل ظهورا منها في الإرث . لأن الحق في الوصية لا يؤول بحكم القانون . وإنما يؤول بتمليك الموصى للموصى له مباشرة .

١٨ - ولم ينص القانون المدني على وجوب تسجيل كتب الوقف لتكون حجة على الغير . ولم يكن نص المادة ٦١١ ( ٧٣٧ ) ليطبق على التصرف

(١) استئناف مخطط في ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٣ - مجلة التشريع والقضاء ص ١٥ ص ٢٦٢

طريق الوقف . وكذلك لم تنص لوائح المحكمة الشرعية على وجوب شهر الوقف . ولم يكن العرض من صدوره بإشهاد شرعى ، وضبطه بمصايط المحكمة الشرعية ، لإعلانه بغير . وإما العرض من ذلك تحرير حجة على الطريقة التى تحرر بها العقود الرسمية كما رأينا .

ولقد ترتب على ذلك أن حكمت المحكمة المختلطة والأهلية بأن الوقف حجة على الغير بمجرد صدوره ، أى بمجرد ضبطه بالمضبطة الشرعية . وقد قامت صحة البوك العقارية على أثر صدور هذه الأحكام . وطالت الحكومة المصرية بوضع تشريع يجههم من عث الواقفين . ولقد صدر هذا التشريع فعلا ، وهو القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٠ . الذى نص على وجوب تسجيل كتاب الواقف ليكون حجة على الغير .

١٩ - نكلى أن هناك من أسباب التملك ما أعقل القانون بحق وجوب علانيته بالتسجيل ، كالتملك بوضع اليد على العقار الذى لا مالك له ، أو بإيصاف المدحقات لذلك ، أو بمضى المدة . لأن هذه هى من الأسباب المادية المؤدية لللكية ، والعلف فيها الفصف ، فلا تعاف ولا عقد . وإذن فلا محل للتسجيل .

٢٠ - ونجد فى بعض القواين المدنية الخاصة ، كقانون الشمعة ، وفى القواين الأخرى كقانون المرافعات والقانون التجارى ، نصوصا على التسجيل تنفق مع غرض الذى شرع من أجله التسجيل فى القانون المدنى ، ألا وهو حماية الغير . بينما نجد فى القانون المدنى ذاته ، وللغرض نفسه ، نصوصا تفرص التسجيل على بعض الحقوق الشخصية . وليس ها محل الإفاضة فى ذلك .

٢١ - أما طريقة التسجيل التى وضعها القانون المدنى فى طريقة التسجيل الشخصى ، وليست طريقة التسجيل العيى ، المعروفة بنظم "السجلات العقارية" .

والفرق بين الطريقتين - أن في بطء التسجيل الشخصي ، تلت العقود في دفتر التسجيل متتابعة حسب تواريخ ورودها . وهذه الدفاتر فهارس تبين أصحاب الحقوق في هذه العقود . وملخص العقد . وتاريخ ورقم تسجيله .

أذا رعت في شراء عين . ووردت أن تحقق من ملكية صاحبها . وحب عليك الاطلاع في هذه المهارس على تصرفات المالك لأصلي . حشية أن يكون قد تصرف في العين قبل أن يبيعها لبائع . أو أن حقه عيب يكون قد أحد عليها فعليه . أو وفاة لذين عيه . ثم لاصلاح على تصرفات بائع . بطريقة نفسها . ولأسبب عيب . كما يجب عليك بعد ذلك الرجوع إلى السجلات عن كل تصرف على حدة . للاطلاع على تفصيل عقود وشروطها

وإذا كانت سلع لك أكثر من واحد . تكررت هذه العملية بقدر عدد الباعين . وتتكرر كذلك إذا كان المالكون الأصليون متعددين . أو كانت العين قد انتقلت من مالك إلى آخر . ثم ثلث فثلث فرائع . في فترة قصيرة لم تبلغ المدة القانونية المكتسبة للملكية .

أولاً لمن يقدم على شراء عين مورثة . لأن القانون لم ينص على وجوب تسجيل انتقال الملكية بطريق الإرث . بل نص صراحة على إعفائه من التسجيل . ولأن القانون لم يشترط هذا التسجيل للتصرفات التي تحصل بين الورثة عن الحقوق الموروثة . فإذا رعت في شراء عين من بعض الورثة . فمن أين تعلم فيمن منهم انحصر الإرث . ومقدار نصيب الباعين لك منهم . واحتصاصهم أو عدم اختصاصهم بالعين المبيعة ، بعقد قسمة أو تخارج .

لقد تهتدي إلى معرفة الورثة وإلى اعلم بنصيب كل منهم ، بتكليف الباعين لك بأبث الوراثة . ولكن قد يخفون عليك بقسمة أو انتحارج وهم حاصلان

وقد تكون دائماً لبعض الورثة وتريد الاختصاص بصيه . او برع مكيته مه  
وفاء لدينك . فلا تستطيع الالتجاء إليهم لمعرفة الواقع . ويقف القنود عاجزا  
عن حمايتك وإيصال حقتك إليك .

٢٢ - وأقد لا يسجل أحد المالكين الأصليين عقده . فنقطع سلسلة  
بخطك . وتقتصر السجلات عن أن تهديك إلى العاية التي وضعت من أجلها .  
وبين ذلك أن المادة ٦١٩ ( ٧٤٦ ) من قانون المدني نصت على أنه .  
في حالة تعدد البيوع عن عين واحدة . يكتب بتسجيل عقد البيع الأخير . فيقوم  
هذا التسجيل مقام تسجيل العقود السابقة .

فك دأع ( ١ ) عقدا - ( ب ) ولم يسجل الأخير عقده . ثم باع ( ب ) عقار  
( ج ) فسجل عقده . تنقلت الملكية إلى الأخير . وأصبح عقده حجة على  
الغير . ١٥١٠ دأع ( ٢ ) بعقر نفسه - ( د ) . وأراد الأخير أن يتحقق من أن  
نعمه م يتصرف في العين لغيره . م يهده البحث في دفاتر التسجيل إلى وجود  
هذا التصرف . لأن ( ب ) م يسجل عقده . فيقدم ( د ) على الشراء ثم يتراجع على  
العقار مع ( ج ) ، فينتصر عليه الأخير بحكم القانون .

أو كثيرا ما حاولت أقلام التسجيل معالجة هذه الحالة بتسجيل العقد غير  
المسجل إذا تقدم له مع العقد الأخير . أو بالتأشير في هامش تسجيل عقد  
المالك الأصلي . بحصول لتصرف مه . إذا كان العقد الأخير يشير إلى المالك  
الأصلي وإلى صدور البيع مه بعقد غير مسجل . ولكن هذا علاج لم ينف  
بالعرض . لتعدد تقديم انعقد غير المسجل في كثير من الحالات - إما لكونه  
مستندا مشتركا بين البائع وآخرين . وإما لأنه يشمل عقارات غير العقار المبيع  
ويستلزم تسجيله أداء رسوم باهظة لا يرضى أن يحملها كلا العاقلين . وإما لكون

العقد المقدم للتسجيل لا يشير إلى أصل الملكية فلا يمكن التأشير بالتصرف في هامش تسجيل عقد المالك الأصلي .

لأنه حاولت المحكم مرارا أن تعالج هذه الحالة بنفسها . ولكن أحكامها تصارت . دون أن تهتدى إلى رأى يوفق بين مبادئ العدالة وأحكام القنون .

٢٣ - لأنقذت القنون وضع نظم لتسجيل عرائض الدعوى . لحماية من يدعى ملكية عين من تصرف لاحق لدعواه . فكانت أقلام تسجيل تقوم بتسجيل هذه العرائض حين . وتعرض عن تسجيلها حين . ولكنها لم تعترف بحجية التسجيل على الغير على كل حال .

٢٤ - وهذه عيوب . التي أظهرها العمل بنصوص القنون المدني . ما كان يمكن التغاضي عنها طويلا . لو أريد أن يكون هناك نظام للتسجيل . يقوم بحماية التصرفات العقارية حماية صحيحة . لذلك فكر المشرع المصري من قديم في تعديل هذه النصوص .

لشمل هذا التعديل أمرين أساسيين :

الأول - شريان حكم التسجيل على جميع التصرفات العقارية

الثاني - لجعل نظام التسجيل عينيا . بإنشاء السجلات العقارية .

والمقصود بالتسجيل العيني أن يكون لكل عين صفحة أو أكثر في دفتر التسجيل . تثبت فيها جميع التصرفات التي تقع على هذه العين . فإذا أردت أن تعرف المالك الأخير للعين . أو الحقوق المترتبة عليها . كتصيت بالاطلاع على الصفحة الخاصة بها . فتستعرض فيها جميع التصرفات التي وقعت عليها . وبذلك تزول الصعاب التي تعترضك الآن عند الكشف على عين . باستعراض أسماء

المالكين وذوى الحقوق العيبة . والكشف عن هذه الأسماء ، واحدا بعد آخر .  
في السجلات الحالية . التى سميت من أجل ذلك " سجلات شخصية " .

فقد لدرق إذا بين " السجلات الشخصية " و " السجلات العقارية " أن  
في الأولى قوام التسجيل على الأشخاص . من مالكي وذوى حقوق ، فترد التصرفات  
على أسمائهم — بينما في الثانية قوام التسجيل على العين ، ترد عليها أسماء المالكين  
وذوى الحقوق .

أومن مزايا نظم السجلات انعقدية إمكان تعدد أقلام تسجيل في الجهات .  
بحيث يكون عمل كل منها مقصورا على العقارات التى بدائرتها . وتزول بذلك  
شكوى الأهلين من حصر التسجيل في المحكم المختلطة الثلاث .

٢٥ — على أن إنشاء السجلات انعقدية ليس ، لأمر الهين ، الذى يمكن  
أن يسعد بين ليلة وصباح . فلا بد أن تسبقه أعمال تحضيرية إدارية ، من مسح  
الأراضي وتقسيمها ، وإعداد لسجلات وإنشاء أقلام التسجيل . كما يجب أن يمهده  
بوضع القوانين ، وتنظيم عملية التسجيل . وتعديل نصوص التشريع . وقد شرعت  
الحكومة من زمن في مسح الأراضي لإعداد السجلات . وأصدرت في الوقت  
نفسه القوانين رقم ١٨ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٣ . اللذين أصلها كثيرا من عيوب  
التشريع القديم ، تمهيدا للعمل بالنظام الجديد .

٢٦ — كان لابد ، لفائدة العمل بنظام السجلات العقارية . من أن يقوم  
جميع ذوى الشأن بتسجيل عقودهم ، حتى تصح السجلات صورة صحيحة للواقع ،  
وأن تكون العقود محررة بطريقة قانونية . تضمن عدم النزاع بشأنها في المستقبل .  
فلا تحدث اضطرابا في تلك السجلات .

لذلك عني قانون الجديـد بحث الناس على تسجيل عقودهم . بأن جعل إجراء عدم تسجيل بقاء العين في ملكية البائع . وعدم انتقال إلى سكية المشتري . سواء ذلك بالنسبة للغير أو بالنسبة للعاقدين أنفسهم .

ولاشك أن هذه القاعدة الأساسية . التي هي عيب التشريع الجديد . هي نظرية الصحيحة لاستقرار الملكية العقارية . كما أن هي الطريقة بعملية الوحيدة لإبرام الناس بإجراء التسجيل .

وعلى أثر صدور قانون . أسرع أصحاب العقود القديمة في تقديمها للتسجيل في الموعد الذي حدد لذلك . أما أصحاب عقود الجديدة فمنهم من تخل عهده . ومنهم من اكتفى بالتصديق على توقيعه .

لذلك أصدرت وزارة الحفزية قراراً بوجوب تحصيل رسوم تسجيل قبل التصديق على توقيعات العقد . وبذلك صم تسجيل عقود . وأصبحت السجلات صورة صحيحة للواقع .

٢٧ - ولقد عني القانون أيضاً بطريقة تحرير العقود . لائقاء الممارعات التي كانت تنشأ عنها . والتي كانت سبب لعدم استقرار الملكية العقارية .

لأن أطل نظام الأبطال الخارجية . سقطت قيود تصرفات العقارية ( تحرير المحجة الشرعية وإذن المديرية ) . وزال سبب إشراف المحكم الشرعية على تحرير عقود التصرفات . وانتهت رقابة جهة الإدارة في تحقيق أسباب الملكية . فأصبح الناس يتداولون الملكية العقارية . في ظل أحكام قانون المدني . بعقود عرفية . وكانت كثير منهم يحرر عقده على يد مآدون شرع . أو فقيه القرية . أو أحد الكتبة عموميين . فكان كثيراً ما تقوم المنازعات بين العاقدين على أثر توقيع

العقد . بسبب اضطراب عبارته . أو لانتقص في أركانه . أو لمخالفته لأحكام القانون . لذلك كان ضروريا أن يتلافى شرع هذه العيوب . عند وضع التشريع الممهّد لنظام السجلات العقارية .

أو لضعف شرط قانون التسجيل التصديق على توقيعات العقدين بأحد أقلام التصديق . وكان لابد من هذا الشرط في بلد أكثر سكانه أميون . لا يزالون يتعاملون بالأحتم . لانتفاء التروير على الغير . ولمنع دعوى إنكار التوقيع من العقدين . وقد أثبتت عمل قانون التسجيل نجاح التشريع في هذا الموضوع نجاحا كبيرا . بالنقصاء على دعوى التروير وإنكار التوقيع قصء يكاد يكون تاما .

٢٨ - أثبت كان لصيغة العقد أهمية . لمنع اضطراب عبارته . والاستكمال شكله القانوني . فقد نص قانون على وضع نموذج للعقود امتدوله . لترشد الناس إلى وضع عقودهم على الوجه الأكمل . دون أن يحملوا في سبيل ذلك عبء أو عقبة . وبذلك امتنعت المزارعات التي تقوم بينهم بصياغة العقد .

٢٧ - أو قضت الأوامر بالآلا يوقع عقد قبل التصديق عليه من مصلحة المساحة . التي تقوم بمراجعة تعيين العقار تعيين لا يقلل الناس أو الخطأ وبذلك تمنى دعوى الجهة والخطأ والعجز والريادة بين عقدين . ودعوى الغصب ، والاعتداء على الحد بين المشتري والجار .

أو كذلك تقوم مصلحة مساحة بقسط من الرقابة على تحرير عقود . فتراجع سندات الملكية ، وتحقق من تسجيلها ، وترشد العقدين عند الاقتضاء إلى استكمال ما ينقص العقد من ركن أو شرط . ليخرج العقد جميع آثاره .

أو بذلك أدى قانون التسجيل عرسا هاما من الأعراض التي وضع من أجلها . تمهيدا لإنشاء السجلات العقارية .



٣٠ - ولقد عني القنوت بتصحيح نصوص التسجيل الواردة في القانون المدني، فأقلمت من الأخطاء اللفظية، ومن أخطاء الترجمة، ومن الخلاف بين الصين لقنوت الواحد، كما رأيت. ثم جمع شتتها ونسقها في مادتين، وأفرد لكل من نوعي عقود ولأحكام مادة خاصة. وجعل لكل منهما حكما خاصا. عند عدم التسجيل، على النحو الذي سنفصله بعد.

٣١ - لكي أن التعديلات الأساسية. التي أدخلها قنوت تسجيل على أحكام قانون المدني. والتي رعى بها الشرع إلى الغرض الرئيسي من قانون التسجيل، وهو التمهيد لإنشاء اسجلات العقارية، تنحصر في أمرين:

الأول - إطلاق حكم التسجيل على كافة العقود ولأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية. ثم على كافة العقود والأحكام المؤيدة لتلك الحقوق، وألحق به عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة.

الثاني - لجعل الجراء، في حالة عدم التسجيل عند لرومه. عدم انتقال الملكية والحقوق العينية بين المتعاقدين أنفسهم. في العقود والأحكام المنشئة للحقوق، وعدم انتقال الملكية بالنسبة للغير، في العقود والأحكام المؤيدة للحقوق، وفي عقود الإيجار والمخالفات عن الأجرة المعجلة.

لأمن مقارنة نصوص القانونين نجد أن القانون المدني قد نص. في أبوابه المختلفة، ثم في باب التسجيل، على العقود والأحكام التي يجري عيب حكم التسجيل، كأنتم الأصل في التصرفات العقارية عدم التسجيل، وأن التسجيل استثناء من القاعدة، بينما قانون التسجيل قد وفق إلى نص جامع شامل لجميع التصرفات العقارية التي يسرى عليها حكم التسجيل بهذه العبارة. "جميع العقود

والأحكام الصادرة بين الأحياء ، تعوض أو تعبر عوض . وتبى من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقارى آخر أو نقله أو تغييره أو رواله — والعقود المقررة لهذه الحقوق . “ . وبذلك جعل لقانون جميع التصرفات العقارية خاصعة لحكم التسجيل ، فلا يستثنى من حكمه منها إلا ما نخرج عن النص .

وأيتبين من مقدرة النص المذكور بتصووص لقانون المبنى ، أن قانون التسجيل قد نص على وجوب تسجيل عقود وأحكام لم تكن خاصعة لهذا الإجراء فى عهد القانون المبنى وهى :

( ١ ) العقود المؤيدة للحقوق بعينية عقارية . فإن القانون المبنى لم ينص فى المادة ٦١١ ( ٧٣٧ ) إلا على العقود المشئة للحقوق ، بينما نص قانون التسجيل صراحة فى المادة الثانية على وجوب تسجيل العقود المؤيدة لها أيضا .

( ٢ ) الأحكام تبى من شأنها زوال الحقوق المصوص عليها فى المادة ٦١١ ( ٧٣٧ ) من لقانون مبنى ، فإن القانون المبنى . يبدأ نص فى المادة المذكورة على العقود التى من شأنها إنشاء أو تنقل أو ترك هذه حقوق . قد اكتفى فى المادة ٦١٢ ( ٧٣٨ ) بنص على لأحكام امشئة أو لمقررة لهذه الحقوق .

أول ما كان نص على سبيل الحصر كما رأينا . كانت الأحكام المريلة للحقوق العينية العقارية غير خاصعة للتسجيل ، فى عهد القانون المبنى . بينما هى خاصعة له بنص المادة الأولى من قانون التسجيل .

( ٣ ) العقود والأحكام التى من شأنها تغيير هذه الحقوق . فإن كان التغيير بالزيادة . فهو إنشاء لحق ، فلا ماص من التسجيل . وإن كان بالنقصان ، فهو ترك للحق ، فإن كان يعقد . وحب تسجيله فى عهد القانون المبنى ، وإن كان

بحكم . فلا حاجة إلى التسجيل . أما قانون التسجيل فقد نص صراحة على وجوب تسجيل العقود والأحكام التي من شأنها تغيير الحقوق العينية العقارية .

٣٢- (ق) أن الشارع . على ما يظهر . أراد أن يتوخى الاعتدال . في تعديله لأحكام القانون المدني . ولم يرد أن يذهب إلى فرض التسجيل طمرة على جميع التصرفات العقارية الأخرى ، وهي :

( ١ ) العقود والأحكام الصادرة في بيع الجبى للمصلحة العامة .

( ٢ ) الوصية والأحكام الصادرة فيها .

( ٣ ) (ق) لثبوت الإرث . كحصر حصر التركة . والأحكام الصادرة بثبوت حق الورثة على عفار الموروث . وعقود تقسمة والتعارج الصادرة بينهم . والأحكام الصادرة فيها .

أولا شك أن في خروج هذه التصرفات من حكم المادة الأولى من قانون التسجيل نقصا في التشريع . من شأنه عدم ضمن المعاملات العقارية على الوجه الأكمل ، خصوصا في وقت لى يمهّد فيه لإنشاء السجلات العقارية .

٣٣- (ق) أن خراء في القانون المدني . ألا يكون انعقد حجة على الغير .

ولكنه يبقى نافدا على العاقدين ، فننقل الملكية بينهما . ولكنها لا تنتقل في حق الغير . أما قانون التسجيل فقد قسم عقود والأحكام . كما رأينا إلى قسمين :

أما المادة الأولى نص القانون على العقود والأحكام المنشئة للحقوق العينية العقارية . سواء كانت منشئة هـ أو ناقلة أو معيرة أو مريضة . وفي المادة الثانية نص على العقود والأحكام المؤيدة للحقوق . وألحق به عقود الإيجار والمحاصات عن الأجرة المعجلة .

لقد أعطى القانون لكل من هذين القسمين حكماً خاصاً .

ففى المادة الأولى ، نص القانون على أن الملكية لا تنتقل بين العاقدین إلا بالتسجيل . وفى المادة الثانية ، نص على أن الملكية لا تنتقل بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، ففضى بانتقالها بين العاقدین بمجرد العقد .

وفى المادة الأولى ، لم يحمل القانون حسن النية شرطاً لتمام التسجيل . وفى المادة الثانية نص صراحة على أن العقود والأحكام المؤيدة لحقوق لا تكون حجة على الغير ، ولو كانت مسجلة ، لو داخلها التدليس .

٣٤ - والواقع أنه إذ أريد حماية تصرفات العقارية حماية صحيحة ، وحسب استقرار الملكية على أساس حسي ثبت ، بحرى حكمه على الكافة ، ولا تؤثر فيه المعويات .

وإذا كانت الشرائع قد اهتدت إلى التسجيل ، عندره أصبح أداة لإعلان الملكية ، وحسب أن يكون حكمه قاطعاً يسرى على العاقدین وغيرهم سواء بسواء فإذا لم يسجل العقد ، لن تنتقل الملكية ، حتى بين العاقدین . وإذا سجل انتقلت الملكية بين العاقدین وإزاء الغير . وإذا صدر عقدان من المالك لشخصين على التوالى ، انتقلت الملكية لصاحب التسجيل الأسبق ، ولا يجوز أن تحوز دون ذلك دعوى التدليس ، أو ادعاء العلم «بيع» . وبالصطلح الفقهي يجب أن يكون التسجيل «قربة قانونية قاطعة على علم الكافة بحصول البيع» ، لا يجوز نفيها أمام القضاء .

لقد كانت محكمة النقض الإيطالية أسبق المحاكم الأحدثية إلى الأخذ بهذا المبدأ ، إذ قطعت هذه المحكمة قبل غيرها إلى أن المعاملات العقارية تحتاج إلى ضمناً واف ، وأن لا ضمن إذا ما أجزى للشترى الملاحق فى التسجيل الادعاء

بسوء نية المشتري السابق عليه ، فنضيق الفائدة التي من أحبها شرع التسجيل ، ويقضى على نظام شهر التصرفات العقارية . لذلك قضت المحكمة المذكورة في سنة ١٩١١ بعدم حواز إثبات سوء النية ، وبنت حكمها على أن لقانون قد وضع دليلا على العلم وهو التسجيل ، فهو قرينة قانونية قاطعة لا يحور إثبات عكسها أمام القضاء .

ولقد أضحى قانون التسجيل بقضاء محكمة الفس الإيطالية كما رأينا .

٣٥ - لو توقع أن قانون التسجيل قد أحسن في جعل جزء عدم التسجيل واحدا ، بالنسبة للعقدين ونسبة للغير . وليس ذلك فقط لأن المصلحة العامة تقتضي صرامة الجراء وتوحيده ، ولكن لأن هذا الحكم أكثر انطباقا على مدى القانون وعلى أصول المنطق .

الأصل أن يكون لبيع حكم واحد ، وهو انتقال الملكية للمشتري بمجرد بيع ، سواء فيما بين العقدين أو إزاء الغير . ولا يمكن أن يكون لبيع حكمان ، فننتقل للملكية بالنسبة للمشتري ولا تنتقل بالنسبة للغير . الذي تعاقده مع البائع . لأنه ينتقل ملكية العين من بائع إلى المشتري . زالت ملكية البائع ، فلا يستطيع أن يملكها لثالث .

لكن القانون المدني قد نص في المادة ٢٧٠ على صحة هذا البيع إذا حفظه المشتري الثاني بالتسجيل . بل فضله على البيع السابق . فبهذا يفسر حكم القانون ؟ لاشك أن القانون قد هدم بحكمه هذا قواعد الملكية المقررة ، وخالف المنطق الصحيح ، فلا يفسر حكمه ، إلا تلك الغاية التي شرع من أجلها تسجيل أى تأمين المعاملات العقارية . فالمصلحة العامة هي أساس هذا تشريع ، وهي التي فارت هنا على قواعد القانون . وفي سبيلها صححت الطريقتين الصحيحة والمنطق السليم .

فلى أنه إذا كانت المصلحة العامة تقضى بالتسجيل ، فلماذا لا يجعل التسجيل شرطاً لانتقال الملكية ، سواء بين العقدين أو إزاء الغير ، أو عبارة أخرى شرطاً لصحة العقد ، أخذاً بأحكام التشريعين الهولندي واليوناني ، وقياساً على شرط رسمية عقدى الهبة والرهن ، فإن هذا أقرب إلى قواعد القانون وأصول المطلق ، وأقرب إلى تحقيق المصلحة العامة .

٣٦ - أمثلة اختلاف حكم التسجيل في العقود المنشئة للحقوق العينية العقارية ، وفي العقود المؤبدة لهذه الحقوق ، سواء فيما يتعلق بانتقال الملكية ، أو في أثر التدبيس في أرحية التسجيل ، ففي طهارة في قانون التسجيل ، والتعديل الذى ورد في المذكرة الإيضاحية عن هذا الاختلاف لا يشفى الغليل .

أو عمل تونى الاعتدال في تعديل القانون ، والرغبة في عدم الانتقال طمرة من النقيض إلى النقيض ، هو السبب الحقيقي لهذا الاختلاف .

فلى أن ينص الشارع في الخطوة التالية من التشريع ، على وجوب تسجيل التصرفات العقارية التى لا تزال معمأة من التسجيل ، وأن يسوى بين حكم التسجيل وأثره في كافة العقود والأحكام .

٣٧ - أوتقد أن قانون التسجيل بعض مسائل كثر فيها الجدل بين رجال القانون ، منها ما فصت فيه المحكم ، ومنها ما لم تفصل فيه إلى الآن .

ومن هذه المسائل :

- (١) نهاية الالتزام الشخصية التى تنشأ عن العقد غير المسجل .
- (٢) كُنْناً حق الشفعة في العقود غير المسجلة .
- (٣) أثر عدم انتقال الملكية في جريمة بيع العقار غير المملوك للمائع .

(٤) فُظرية سوء النية في القانون الجديد .

(٥) ألتقادم الخمسى أو سبب الصحيح وقانون التسجيل .

(٦) هُقوق دائنى البائع ودائنى المشتري .

أُترجع جميع هذه المسائل فى نواقع إلى مسألة واحدة . وهى تفسير القاعدة الأساسية التى بنى عليها التشريع الجديد . قاعدة عدم انتقال الملكية بين العقدين إلا بالتسجيل .

أوليس هنا طبعاً محل بحث هذه المسائل .

٣٨ - نصت المادة ٦١٢ (٧٣٨) من القانون المسنى على وحبو تسجيل الأحكام المؤيدة أو المنشئة للهُقوق العبية العقارية .

أُصر قانون التسجيل على وحبو تسجيل " لأحكام نهائية لى من شأنها إنشاء حق ملكية ، أو حق عبي عقارى آخر . أو نقله . أو تغييره أو رواله " ( المادة الأولى ) . كما نص على وحبو تسجيل " الأحكام نهائية المقررة هذه الحقوق " - ( المادة الثانية ) .

أولاً كان الأثر المترتب على الأحكام يرجع أصلاً إلى تاريخ رفع الدعوى ، وقد يرجع إلى تاريخ انعقد ، كان واحداً إعلان الغير بهذه الدعوى ، حتى تكون حجة عليه ، فيما إذا تعاقد مع أحد الأخصام . بشأن الحق العقارى المتنازع عيه ، قبل صدور الحكم فى الدعوى . فمن البدييات . مدام الحكم لا يصبح حجة صاحبه على الغير إلا بالتسجيل ، ألا تكون الدعوى حجة على الغير إلا من تاريخ إعلانها بالتسجيل أيضاً . فلا يرجع أثر الحكم إلى الماضى . بالنسبة للغير . إلا من تاريخ تسجيل عريضة الدعوى .

وقد جرى لعمل بذلك قبل قبول التسجيل لذلك رأى الشارع ضرورة تنظيم طريقة تسجيل الدعاوى . متعاضد ذلك أحدث القوانين لأهمية . وحط بذلك خطوة واسعة نحو نظام السجلات العقارية .

٣٩ - لاجء في المادة ٧ من القانون "يجب التأشير على هامش سجل المحررات واجبة التسجيل بمقدم صدها من دعاوى بطلان أو المسح أو الإنهاء أو الرجوع فيها . وإذا كان المحرر الأصلي لم يسجل فتسجيل تلك الدعاوى . وكذلك دعاوى استحقاق أى حق من الحقوق العينية . يجب تسجيلها . أو تأشيرها كما ذكر " .

لوجاء في المادة ١٠ " يؤشر بمطوق الحكم الصادر في الدعاوى المالية في لمدة سابقة في دليل تأشير الدعاوى أو في هامش تسجيلها " .

لوهاتان المادتان لا تحتاجان للتعليق .

٤٠ - لوجاء في المادة ١١ " لأجل أن تكون الدعاوى مجة على الغير من دوى الجنسية الأجنبية . يجب أن يطلب صاحب شأن قيد التسجيلات والتأشيرات المذكورة في المواد ٧ و ٨ و ١٠ بقلم الرهون المختلط الكائن في دائرته العقار . وكذلك تنبع الأوامر الصادرة شطب التسجيلات والتأشيرات المذكورة إلى قلم الرهون المختلط ليقوم بتنفيذها بناءً على طلب صاحب شأن " .

لوهذا امتياز قد احتفظ به الأجانب في مصر من عهد إنشاء المحاكم المختلطة وتنظيم أقالام الرهون بها . ولقد ساعدتهم على الاحتفاظ به . اضطراب عمية التسجيل بالمحاكم الشرعية وعدم إنشاء أقالام الرهون بالمحاكم الأهلية . عملاً بملواد ٦٢٢ وما بعدها من القانون المدني الأهل .



أولاً لم يكن هناك محل لهذا التحفظ في قانون التسجيل ، لأن هذا القانون لم ينص على أن تسجيل الدعاوى يحصل في أقلام المحاكم المرفوعة إليها الدعوى ، وإنما نص على حصوله في الجهات التي تسجل بها العقود ، وهي أقلام الرهون ، المحاكم المختلطة .

ولم يكن هناك محل لهذا النص عندما توحد أقلام التسجيل ، بإنشاء السجلات العقارية ، التي لم يوضع القانون إلا ليكون محزاً .

٤١ - أولفد حتى الشارع سوء استعمال الحق المخصوص عنه في المادة ٧ ، فترفع دعاوى كيدية وتسجل عرائضها ، لا لغرض سوى تعطيل صاحب الحق عن تصرف فيه ، لذلك نص في المادة ٩ على أن " لكل طرف ذي شأن أن يطلب من قاضي الأمور المستعجلة شطب التأشير أو التسجيل المشر إليه في المادة ٧ ، فيأمر به قاضي إذا تبين له أن ذلك التأشير أو التسجيل لم يطلب إلا لغرض كيدى "

ولهذا لا شك احتياط لا بد منه .

٤٢ - أولفد يثار بحث في أثر الحكم بطلان العقد أو فسخه أو الرجوع فيه ، في عهد القانون المدني وفي عهد قانون تسجيل ، في حالة تسجيل الدعوى ، وفي حالة عدم التسجيل . وأثر ذلك بين العاقلين ، وفيما بين دائن بيع والعاقلين ، أو فيما بين دائن الدائع والغير ، ثم بالنسبة للغير على وجه عام .

وهي مسائل دقيقة محل بحثها في مطولات الكتب .

٤٣ - أولفد أن القانون ، بنصه على أن الدعوى تصبح حجة على الغير ، وأن أثر الحكم فيها يرجع إلى تاريخ تسجيل إعلانها ، بالنسبة للأخصام والنسبة

للغير على السواء . قد قصى على الدعاوى الصورية . التي كان يعأ إليها الأحصم ،  
لتجديد الخصومة أمام المحاكم المختلطة . بعد نظرها أمام المحاكم الأهلية والحكم فيها  
ضدهم .

وأبذلك أصبح حكم المحكمة الأهلية لأول مرة حجة على الغير الأجبي .

٤٤ - وألقد نص القانون المدني إجمالاً وتمصيلاً على وحب حفظ الرهن  
العقارى وحقوق الامتياز العقارية بالتسجيل .

فخص في المادة ٦١١ (٧٣٧) على أن انتقال الحقوق العينية العقارية  
لا يثبت في حق الغير إلا بالتسجيل . ولما كان الرهن العقارى والامتياز العقارى  
من الحقوق العينية العقارية . كان لابد من أن يجرى عليهما حكم التسجيل .

فهم نص القانون المذكور في مواد متفرقة على وحب تسجيل قائمة الرهن  
العقارى ٥٧١ (٦٩٥) - والاختصاص العقارى ٥٩٩ (٧٢٥) - وحق  
امتياز راع العقار ٦٠١ (فقرة ٦ مادة ٧٢٧) - وحق امتياز الشركات  
في القسمة بعقارية ٦٠٢ (٧٢٨) - وحق امتياز الرهن الحيارى ٥٥٠  
(٦٧٤) - وحق امتياز المرتب رهن حيازة لاستيفاء مصاريف الصيانة  
٥٥٢ (٦٧٦) .

وأذن كان لابد من تسجيل انتقال أو "تحويل" الديون المضمونة برهن  
عقارى أو بامتياز عقارى ، في عهد القانون المدني . لتكون الحوالة حجة على الغير ،  
ولو لم ينص على ذلك في باب الحوالة بالديون وبيع مجرد الحقوق لغير المتعاقدين .

وأذا وقع تسجيل الحوالة ، فان التأشير بها يمشى التسجيل الأصلى لابد  
أن يقع بطريقه آلية ، بواسطة قلم الرهون .

لو اذن لم يدخل قانون التسجيل بمادة ١٣ حكما جديدا على القانون المدني .  
فيما يتعلق بحالة الديون العقارية .

اولا لعل الشارع اراد بمادة ١٣ ألا يؤخذ "الغير" بتقصير قلم الرهون .  
أو صاحب الشأن ، في حالة إهمال التأشير . أو في حالة التأخير في حصوله . أو أنه  
لم يرد أن يكلف الغير البحث في السجلات عن تصرفات الدائن ، اكتفاء  
بالاطلاع على تسجيل الدين . وما عساه أن يجد بهامشه من تأشير . أو لعل شارع  
أراد أن يجعل مسئولية إجراء تأشير على ذوى الشأن ، دون أقلام الرهون .

ثانيا أن هذه الفروض لا يمكن أن تعرض للشارع في الوقت الذي يمهّد فيه  
لإنشاء سجلات العقارية . وحيث يكون لكل عقار صحيفة ، تقوم أقلام  
التسجيل فيها بإثبات كافة التصرفات التي ترد على العقار .

اولا لعل أقرب الفروض احتمالا - بالرغم مما ورد في المذكرة الإيضاحية .  
شرحا لمادة ١٣ عن مركز "الغير" في التشريع الجديد - أن الشارع إنما أورد  
بهذه المادة أن يضع نصا عاما لحالات الحوالة بالديون العقارية ، وأن ينظم  
طريقة التأشير بها في السجلات بالنص على ما يجب أن يشمل التأشير من البيانات .

ثانيا من المحقق على كل حال أن قانون التسجيل لم يدخل بمادة ١٣ حكما  
جديدا على أحكام القانون المدني في مسائل الحوالة بالديون العقارية .

٤٥ - لهذا انتهينا من الكلام على القانون رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣  
وبعد قد أفلحنا في إظهار مراه هذا التشريع ، بوضوح المقصود منه ، ومقدرة  
أحكامه بخصوص القانون المدني ، وشرح الأسس التي بنى عليها القانون ، وإثبات  
وفائه بالعبية التي رعى إليها ، بالرغم من الصعاب التي اعترضته في التنفيذ ، سواء

من الوجهة القانونية . لما أحدثه القانون من الانقلاب في قواعد التشريع ،  
أو من الوجهة العملية ، لما اقتضاه تنفيذه من إجراءات إدارية ، تحصيلية  
وتكميلية .

والحق أن الجهود الحثيثة ، التي بذلها جها بذة التشريع في وضع هذا القانون ،  
قد قوبلت بجهود مثنها من رجال القانون ، لإيضاح ما أمهم من بصوصه ،  
وتوفيق بينها وبين أحكام القانون المدني ، واستقصاء المسائل التي أثرها التشريع  
الجديد ، واثماس الحلول الموافقة لها ، فهدوا ، بذلك ، السبيل للقضاء ، لتطبيق  
أحكام القانون على الوجه الصحيح .

ولا يقل فضل رجال القضاء ، في تطبيق القانون ، عن فضل رجال التشريع  
والقانون في وضع القانون وتفسيره . فقد أيدوا بأحكامهم القيمة أبحاث رجال  
القانون ، وجعلوا من جدهم مبادئ ثابتة .

ثم الإجراءات الإدارية التحصيلية والتكميلية ، التي قامت بها مصلحة المساحة ،  
لتنفيذ هذا القانون ، فإن القلم يعجز عن تقديرها التقدير اللائق بها ، كما يعجز  
عن وفاء رجال هذه المصلحة حقهم من الشاء واشكر . ولا يستغرب ذلك فإن مهمة  
إنشاء السجلات العقارية واقعة على عاتقهم ، ونجاح المشروع موط بكفايتهم .



## رجال القضاء الراحلين

الشيخ محمد عبده - حسن عاصم - قاسم أمين  
بقلم حضرة الأستاذ إبراهيم الحلباوى بك

### الشيخ محمد عبده

لم تكن تربية الأستاذ الشيخ محمد عبده تعدد لأن يكون قاضياً في الصدم  
الجديد للقضاء الأهلي ، بل كانت تربية أثرية بحتة تعدد لأن يكون من عطاء  
رجال الدين وأئمة . ولذلك لما عين في القضاء الأهلي - لأول مرة - بوظيفة  
نائب قاض بمحكمة بنها في يونيو سنة ١٨٨٨ كان قد سبق أن سجل نفسه أنصع  
صحيفة من صحف الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي تكفي لترفع اسمه علماً من  
أعلام الشرق ومصلحيه . فلقد كان من أوائل تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني  
منشئ النهضة الاجتماعية والسياسية في مصر من سنة ١٨٧١

هذه التلمذة أفادت الأستاذ وبلاد كثيرا كما حملته تبعات قاسى بسببها أخطرا  
 حاسما سيما فى أثناء الثورة العربية . فقد عهد إليه المرحوم رياض باشا فى رئاسة  
 تحرير الوقائع الرسمية فى اوائل سنة ١٨٨٠ وأجر له إنشاء قسم غير رسمى بالوقائع  
 الرسمية يسمح له والمحرفين الذين يشتعلون معه ببحث المسائل التى تهم مصر عامة  
 اجتماعية أو إدارية أو قضائية ، كما صرح لهم بأن يتصلوا بأعمال مصر الإدارية  
 والقضائية . وأن ينشروا الأحكام الهامة التى تصدرها المجالس المتعاقبة ، وأن يعقبوا  
 عليها بما يرونه من الملاحظات والنقد . هذه الملاحظات خدمت الحكومة  
 والعدالة كثيرا يومئذ فى مراقبة تلك المجالس . مركزه فى الوقائع الرسمية وصل  
 بينه وبين الثورة العربية فقد كان قلب الثورة من أكبر أصدقاء المرحوم أحمد  
 محمود من أعيان الرحمانية وإبراهيم افندى الوكيل ( جد كامل بك الوكيل المستشار  
 الآن بمحكمة أسبوط ) من أعيان سمحراط . وقد كانا فى ذلك العهد من أكبر  
 الرعماء فى مجلس النواب الذى تشكل فى بداية الثورة العربية برئاسة محمد سلطان  
 باشا ، كما كان صديقا حميما للشاعر الكبير المرحوم محمود سامى البارودى باشا  
 رئيس الوزارة العربية ، وأحد الرعماء الستة الذين هوى مع عرابى إلى سبيلان .  
 وقد انتهت حوادث الثورة بدخول الجيش الإنجليزى والقبض على العرابيين . فأتهم  
 الشيخ محمد عبده بأنه كان لسان الثورة وقلها فقصى عليه المجلس الذى كان مشكلا  
 لمحكمة الشواربى بالقى ثلاث سنوات قضها بين سوريا وباريس وبلاد المغرب . وأذكر  
 أن جميع الذين أعتدوا عن مصر بسبب الثورة بعدت عداوتهم وكراههم وسيرتهم  
 من يوم عيهم إلى يوم عودتهم إلا الأستاذ الشيخ محمد عبده فقد كان اسمه يجلجل  
 فى جميع المحافل المصرية فى أثناء هذه المدة كأنه بين طهرناينا .

أشتعل بالتدريس فى سوريا واتصل بأكثر رعمائها ، وكان من نتيجة هذه الصلة  
 أن صاهر أكبر عائلات بيروت حيث تزوج من سيدة من بيت حماده . وفى باريس

اشترك مع أستاذه السيد جمال الدين في إنشاء مجلة العروة الوثقى لاتحاد المسلمين وقد كانت الفصول التي تنشر فيها صورة حقيقية من المعنى المقصود من اسمها ، ولذلك حاربتها الحكومات فلم تعيش طويلا .

شخصية الشيخ اباررة جعلته وهو خارج مصر لا يشعر بأنه منفي من مصر فكون لنفسه مركزا جديرا بالتقدير في كل ناحية حتى إنه لم يعد لمصر بعد انتهاء المدة المحكوم عليه بها بل بقي بسوريا ثلاث سنوات اخرى يشتغل بالتعليم والتأليف والترجمة .  
شعر كثير من أنصاره في مصر بالحاجة إلى عودته فدعوه مدعين عليه ليعود .  
والقائمون بأمر القضاء في وزارة الحفانية كانوا يشعرون بحاجة القضاء إلى وجود مثل هذا الرجل بين رجاله .

شواهبه والإجماع على الحاجة إليه ذللا العقدة التي كانت قائمة بشأن رجوعه او دخوله في القضاء حتى رصيت السراى بتعيينه على أن يكون نائب قاض .

وفي يونيو سنة ١٨٨٨ عين نائب قاض منها ثم رقي قاضيا بمحكمة المصورة من الدرجة الثانية .

وفي ٧ يناير سنة ١٨٩٢ تقل قاضيا من الدرجة الأولى بمحكمة مصر وبقى بهذه الوظيفة نحو أربع سنوات وأذكر أنه في كل هذه المدة الطويلة لم يشتغل في الدوائر الكلية إلا بعض جلسات قليلة . أما عمله المستمر فكان في محكمة عابدين ، ومحكمة عابدين كانت ولا تزال أهم محاكم القاهرة . ولا أذكر أن كرسى القضاء فيها جلس عليه رجل كان موصح إعجاب جميع الطبقات من متقاصين ومن صحفيين وسواهم مثل المرحوم الشيخ محمد عبده أولا والمرحوم عبد الخالق ثروت باشا من بعده . فلقد كان الوقار والجلال واهيبة تفيض جميعا في أفق هذه المحكمة .

كان محمد عبده يصدر الحكم ويشهعه أو يسبقه أحيانا بدروس ومواعظ يلقيها على المحكوم عليه والجمهور إلقاءً يشعر الجاهير والمحكوم عليه نفسه أنهم في حضرة أب ومصلح كبير . ولقد كنا نتحدث في مجالس بهذا ونعجب هذه النتائج التي يحصل عليها هذا المعلم المفطور بطبيعته بين سامعيه أو متفاضييه إذ لم يحصل — إلا نادرا — أن عاد إليه متهم أو خصم بمثل ما حكم عليه به من قبل .

أقرب بعد ذلك نائب مستشار بمحكمة الاستئناف في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وبقى بها إلى ٥ يونيو سنة ١٨٩٩ يوم احتير مفتيا للديار المصرية مع اشتراطه على الحكومة أنه لو أقبل — بل ولو استقل — من تلك الوظيفة كان له أن يعود لمركزه في محكمة الاستئناف كما كان .

أذا لم نحدد للاستاد عملا ارزا في القضاء مما ذلك إلا لأن عمل القضاة فيما بينهم مشترك مستور ولا تجوز إذاعة فصل فيه لأحد دون آخر، وكل ما نستطيع أن نقوله عن مدة الأربع السنوات التي لبثها في الاستئناف أنه كان من أوائل القضاة حدا وذكاء ونزاهة واستقلالا، وكان فيها معخرة من مفاسد الوطن، كما كان محمد عبده أينما كان علما من أعلام الدولة وإماما لا يسزع .

هذه الإمامة موجهة من تاريخه في القضاء من سنة ١٨٨٨ إلى سنة ١٨٩٩ مما حياة محمد عبده ككاتب ومصلح في الأزهر وفي الأمة وفي السياسة وإمام في الدين فمحيط واسع يتكفل به المؤرخون .



## حسن عاصم باشا

أولد حسن عاصم في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٥٨ في مدينة القاهرة ( كما جاء في الشهادات الدراسية التي حصل عليها من فرنسا ) ومن أبوين من الطبقة العامة . وكان والده من حاشية المرحوم محمد عاصم ، شا الذي تقلب في وظائف عالية منها مدير في جملة مديريات . وكان هذا الرجل كريم النفس والبد واللسان ولم يكن له من صله ولد . فلما ولد المرحوم تسماه عاصم باشا وسلمه إلى مرصع ثم إلى مربية كان الباشا المشار إليه قد رتب لها مرتبا استمر مكافأة لها على حصانة متناه ثم أدخله كاتبا بالخرء بأسبوط في السادسة من عمره .

لهذه العبارة اسهل المرحوم الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد وكبير الصحفيين في ذلك العصر كتبه عن حسن باشا وهو يتحدث في ثالث يوم لوفته في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧

أما حياته في الدراسة فقد ابتدأها بمدرسة أسبوط زميلا للتلميذ علي نخري ثم سار في سيرة أمثاله . وكان الأقدار شاءت أن يجمع بين هذين الرجلين في بخر حياتهما وطول هذه الحياة .

وأما تترك له بيان تلك المرحلة من تاريخ حياته فننقل ما جاء في خطاب منه بطلب تسوية المعاش موجه إلى وزير المالية عقب إحاطته إلى المعاش من وظيفته وهو رئيس الديوان الحديوي "إني تعلمت في مدارس الحكومة من سنة ١٢٨٤ هـ لغاية ١٣ شوال سنة ١٢٩٢ هـ ( سنة ١٨٦٨ م إلى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ م ) وفي هذا التاريخ أرسلتني الحكومة إلى فرنسا لإتمام تعليمي علم

الحقوق والعلوم السياسية وبعد ذلك عدت منها في صفر سنة ١٣٠١هـ (ديسمبر سنة ١٨٨٣م) فأرستني نظرة المعارف لنظارة الحقانية وهذه عينتي مساعد وكيل النائب العمومي بمحكمة استئناف مصر في فبراير سنة ١٨٨٤م

لحين بعد ذلك في ١٩ يناير سنة ١٨٨٧م رئيس النيابة في اسكندرية. وفي ٢٩ مايو سنة ١٨٨٨م نقل رئيس النيابة طسطنم زيد مرتبه إلى مرتب رئيس النيابة من الدرجة الأولى في ٢٢ يناير سنة ١٨٩٤م وكان في تلك الأثناء مستدب بمجة المراقبة القضائية بالوزارة من أول إنشائها في سنة ١٨٩١م ثم ترك بلجة المراقبة وعين أفوكاتو عموميا لدى المحكم الأهلية في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤م بعد ذلك عين نائب قاص بمحكمة الاستئناف في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥م ثم ترك السلك القضائي إلى وظيفة سر تشريفاتي الخديوي في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥م وظل سبع سنين في هذه الوظيفة حتى عين رئيس للديوان الخديوي في أول يناير سنة ١٩٠٣م وبقى فيها حتى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤م يوم أحيل إلى المعاش وهو في السادسة والأربعين .

لكن أن يوجد في حياة التلميذ حسن عاصم حوادث ذات بال، أما في حياته العامة فكم كان فيها من أحداث حسام ... تنقسم حياة حسن باشا إلى أربعة أقسام . قسم في النيابة . وقسم في بلجة المراقبة وفي محكمة الاستئناف بين أفوكاتو عمومي ونائب قاص . وقسم في السراي ، وأخيرا قسم في حياته الحرة بعيدا عن الحكومة .

لكن يلبث طويلا في نيابة الاستئناف ولم تمر به فيها قضايا تظهر شخصيته لأنه انتقل بعد زمن قليل إلى رئاسة نيابة اسكندرية . وفي هذه الوظيفة لا أذكر له حدثا خطيرا في القضاء ، وكل ما أذكره حادث يتعلق به خاصة .

فهناك تزوج بشقيقة المرحوم أمين باشا سيد أحمد ويظهر أنه لم يكن موقفاً في زواجه فلم يستمر طويلاً . أذكر هذه الحادثة الشخصية لعلني بأن آثارها كانت من ضمن العقبات التي اصطدم بها كثيراً في طريقه وتحمل من جرائها كثيراً .

لما تولى مصطفى باشا الخازندار عن غير عقب وعن مل وفيه تقدمت شكوى من سمو الأمير حليم لوارث بلولاء ضد وصية ادعى تزويرها لمصلحة ممتار معتوق المتوفى ، وكان من بين شهود هذه الوصية المرحوم الشيخ بهراوى الذى كان رئيساً لإحدى دوائر المحكمة العليا الشرعية من قبل وأخذت القضية عدية فائقة من الملا . خصوصاً وقد قيل إن الذى أفتى بمنازا وأصحابه منع خزان الخازندار هو أحد كبار محامين فى ذلك العصر الأستاذ الحسينى بك وإنه أخذ أتعاباً لهذه الفتوى أربعة آلاف حبيه ، كما قيل إن ممتاز أشياعاً عديدين لهم ماصب فى السراى يهمهم أمر ممتاز كما يهمهم ألا يكسب الأمير حليم شيئاً من التركة .

كُل هذه الظروف دعت ناصر الطار (رياض باشا) إلى أن يطلب من وزير الحقانية انتداب حسن عاصم عند ما كان رئيساً لتبعية طنط مباشرة تحقيق هذه القضية مع قاضى التحقيق المرحوم أحمد خيرى باشا . بشر حسن عاصم تحقيق هذه القضية وقد كان فيها هتلاً . فمن يرجع إلى التحقيقات يشهد فيها تصرفات من حسن باشا كانت فى غاية الخطورة ، وإنى لأعلم ، وقد كنت محامياً عن ممتاز ، أن حسن عاصم كان يعترى الخطوة الجريئة فى التحقيق وهو على يقين من أنه يستهدف للأذى من جرائها فيخطوها غير هباب بل ويتبعها بأخرى أشد منها خطورة ورحولة وحساسة ، وأخيراً وصل هذا الرىاء الشجاع بقضيته إلى أن حصل على إدانة جميع المتهمين فى الابتدائى وفى الاستئناف .

لقد كاد حسن عاصم إلى طبطأ ولم يثبت طويلاً حتى اختاره السير سكوت للاستعانة به فى الإصلاحات التى يريد إدخالها فى القضاء . وبهذا الانتداب جاء

حسن عاصم من طنطا وعلى نفري من الإسكندرية إلى القاهرة يتضفران في إصلاح القضاء الأهلي ، كما كانا معا في مدرسة أسيوط يبدأان عهد التلمذة . كانت المهمة الأولى في إصلاح القضاء الأهلي تنقيته ممن ليسوا أهلا لخدمته . وكان تحقيق تلك المأمورية لتلك عملا شقا ومحلا للحملاط والمطاعن . أما حسن عاصم فلم يكن ذلك الذي يهب شبا في سبيل الصالح العام حتى لقد أذكر أنه في المدة بين سنة ١٨٩٢ وسنة ١٨٩٣ نخرج من بين قصة المحاكم الابتدائية نحو النصف واستندلت بهم طبقة أخرى كانت هي المحر المكين في أساس القضاء الأهلي ، وهانت كثيرا مهمة الإصلاح ، ولم يبق محل لبقاء هذين الرجلين الجليلين معطين في لجنة المراقبة فعين على نفري مستشارا بنحكمة اسكندرية المختلطة محل أمين سيد أحمد بك الذي استقال . وعين بعد ذلك حسن عاصم في ١٩ فبراير سنة ١٨٩٤ أفوكاتو عموميا .

وأقصد يلاحظ القارئ أن على نفري صعد به الحظ إلى ترقية سبق بها حسن عاصم ولكنها ليست ملاحظة جديدة ، فإن على نفري نفسه طالما تهكم بها في وجه صديقه الكبير وفي وجهها جميعا في دعاية حلوة وهو يقول ( ادفع ثمن صلابتك بإسعادة البك ) . أما حسن عاصم فكان هذا المزاج أشهى مزاج يسمعه مدة طويلة . مع هذه المشاغل الجمة التي كانت تستغرق جهود حسن عاصم كان يفكر دائما في مستقبل الأمة السياسي والاجتماعي وكان يشعر بأن قناعته بأداء عمله في وظيفته تقصير منه في حق أمته لا يغني عنه أي شيء ، لذلك كانت داره منتدى لأصحاب الرأي وأحرار الفكر يفكرون فيها طويلا في قيود الأمة ونكاتها ويعملون لترقيتها اقتصاديا وعلميا ، ومن هذا النادى تكونت جمعية باسم إحياء اللغة العربية كان هو رئيسها وكان المرحوم عبد الخالق ثروت «شا سكرتيرا لها زمنا طويلا . غير أن اجتماع هذه الطبقة من الكتاب والشبان المتأججين وطينة وحسنا حول حسن

عاصم ، خصوصا وقد كان من بينهم كتاب يكتون في الصحف ، أدخل في روع  
 البعض أن حسن عاصم رأس مثير للرأى العام صد الإنخير في مصر فطلب إلى  
 السير سكوت عرله من وظيفته . ولافتناع المستشر بأن عاصما مصلح لا مهيج فقد  
 وجد إجابة هذا الطلب وبلا على القصاء كما وجد فيها إنكارا لأيدى حسن عاصم  
 على الإصلاح فعرض أن ينقل حسن بشا إلى وظيفة نائب قاض محكمة الاستئناف  
 وشفع ذلك العرض بالقول بأن مرتبه ينقص في وظيفته الجديدة ستين حنينا  
 في العام ، وقد تم هذا النقل في ١٨ أبريل سنة ١٨٩٥ م

أذاعت الصحف هذا الحادث وتحدثت به المجالس وبقى نحو أسبوعين قبل  
 الت فيه . أما صاحبه وصاحب فكانت متصلا به ويعلم ما يجرياته . والله أشهد  
 أن حسن عاصم في كل تلك الفترة كان يش الوجه بسم شجر مرفوع الرأس .

كان من صم مشروعاته وهو أهو كاتو عموى إلغاء قلم المحضرين في محكمة  
 الاستئناف وتوزيع من تحتاح إليه منهم المحاكم الابتدائية على تلك المحاكم وتوفير  
 الباقي بمصدهم . وكانت محتة في ذلك أن هذا القلم عانة على الحرينة ومدهاة لموظفيه .  
 فلأحكام التي تصدرها محكمة الاستئناف إما مؤيدة وإما منغية للأحكام الابتدائية ،  
 وقد أيدت حكما ابتدائيا قصي بحق فتتميد هذا الحكم يرجع إلى محصرى المحكمة  
 الابتدائية . وإذا أعت حكما فلاستفيد . وكان موظفو ذلك قلم أعلمهم ممن بسم  
 أهم الخط بصلات طيبة بذوى العمود حتى عمو بهذا القلم حيث لأعمل وحيث  
 يقيمون بالقاهرة . وكان تشبث حسن بشا مثيرا لسخط هؤلاء وأولئك إلا أنه  
 كان ، كما حيث عليه طبيعته . يستحف بكل هذا حتى حانت أزمة فصله أو نقله  
 في ذلك الوقت وكان المشروع تحت الإمضاء . وفهم هو أن الرؤساء المختصين  
 يعطون عرصه عليه حتى يقضى الله في أمره إشفاقا عليه من تحمل سخط أصحاب

الشار ، فدعا إليه الموظف المختص وطلب المشروع ووقعه حشية أن يحصل قبل توقيعه فتفوت مصلحة كهذه .

لَمْ يكن حسن عاصم يستحق معاش في ذلك العهد - على ما أذكر - أكثر من ثلاثين حبيب في الشهر . وكانت المرتبات التي قطع على نفسه عهدا بإخراجها صدقة شهرية قد تنغ هذا المقدار ومع ذلك كان حسورا لا يثنى عن طريقه ولا يعبا بما قد يكون .

قبل حسن عاصم وظيفته الجديدة . وظيفة نائب قاض في محكمة الاستئناف ، بمس راصية وقد كلمته المعروفة " أينما كنت فإن أودى واحي لأمتي ولا يهني ما وراء ذلك " .

لَمْ يلبث حسن عاصم في وظيفته الجديدة إلا نحواً من ثمانية أشهر حتى اختاره الخديوي عباس سر تشريفاتي لسموه في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٥ م

كان هذا الرجل مخلوقاً لوضع الطام وتطبيقه . فلما أُلقيت إليه مقاليد التشريعات لم يجد قانوناً ولا نظاماً للأمراء ولا لأفراد العائلة الخديوية ولا نظاماً للتشريعات ، فاستصدر إرادة سنية بتحديد ذلك كله وكان من نتيجة هذا القانون أن حسر كثير من طبقات العائلة المالكة لقب الإمارة الذي كانوا متمتعين به فعلاً وأن كسب حسن باشا سخط هؤلاء جميعاً .

وفي يوم من أيام التشريفات الكبرى دخلت بعثة عربية بها اللورد كرومر ومعه قائد الجيش الإنجليزي تحف بها كوكبة من الفرسان ووقفت أمام سلم الباب الخاص بالخديوي . فهبط حسن باشا السلام مسرعاً لا يستقله ولكن بياض الساق بالرجوع فوراً والوقوف أمام باب التشريفات العمومي فعادت بعد شيء من الجدل ،

وبقى الناس يتناقلون هذه الحادثة زمن طويلا . وبعد قليل أقيمت حفلة راقصة  
بسرائر رأس التين بسكندرية كانت الدعوة إليها مقصورة على المقيمين بسكندرية .  
وعندما تواجد المدعوون إليها ظهر من بينهم قنصل الجزائر النمسا والمجر وقد كان عميد  
القناصل في عهده ومقامه بالقدرة ولم يك مدعوا بل كانت الدعوة خاصة بقنصل  
النمسا بسكندرية ، فاعترضه حسن باش وطب إليه العودة من حيث أتى لأنه غير  
مدعو . قال القنصل بالجزائر إن الدعوة موجهة لوكلي في اسكندرية وقنصلي ههنا  
ففي حق حضورها بدلا منه لأنه مدعو بالية عنى وأن القنصل بالجزائر ، وم دامت  
الدعوة مقصورة على واحد فأرى الآن أن يخرج هو وأن أتقأ ، خصوصا وقد  
حُثت فعلا ولا يليق أن أخرج ثم هذه الخوج . قال حسن باشا إن الدعوة  
شخصية لا تقبل الإنابة وأنا مضطر إلى تكرار التماس الخروج ، فخرج القنصل بالجزائر  
وتبعه قنصل اسكندرية .

وفي عدة اليوم حضر اللورد كرومر إلى السراى وبلغ الخديوى شكوى  
القنصل بالجزائر وكان في أثناء حديثه يرمى إلى حل المسألة بقوله حسن عاصم ،  
ونخرج موعودا من الخديوى بأن ينظر في الأمر .

لما علم حسن باشا بذلك عرض على سمو الخديوى أن يعهد إليه هو في  
مفاوضة اللورد في هذا الموضوع وكان له ذلك وانتهى من هذه المفاوضة برضاء  
نخامة اللورد عن عمله وسحب اعتراضه .

والمتصلون بذلك العهد وبحسن باشا ما يزالون في عجب من هذه النتيجة التي  
وصل إليها حسن عاصم ، وعن الطريقة التي اتخذها لمقابلة اللورد ، بل ومن  
الأسلوب الذي يكون قد استعمله في مفاوضاته حتى حمله على نسيان هذه الحادثة  
وحادث عربته هو في سرائر عابدين .

لحق حسن عاصم سر تشریفات للديوان الخديوي سبع سنوات وشهرين تقريبا من ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥ إلى أول يناير سنة ١٩٠٣ يوم رقي رئيسا للديوان الخديوي واستمر رئيسا للديوان الخديوي إلى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٤ وفي ذلك اليوم أحيل إلى المعاش ولم يكن يجاوز السادسة والأربعين من عمره .

وأجل السبب في هذا أن رئيس الديوان الخديوي يعتبر قويا عضوا في مجلس الأوقاف الأعلى . حسن ناش كاتب لذلك عضوا فيه وربما كان له رأى في بعض المسائل يكون قد حسب عليه .

كان حسن عاصم يجمع مع هذا كله عملا ضخما في الجمعية الخيرية الإسلامية فهو مشبه ووكيلها وواضع قانونها ومدير لتعليم من يوم نشأتها سنة ١٨٩٢ إلى يوم وفاته في سنة ١٩٠٧

لخمسة عشر عاما كاملة لم ينعقد مجلس إدارتها إلا وكان هو أول حاضر فيه وأول مساهم للأعضاء لحضوره ولم تعقد لجنة إلا لبحث مشروع قدمه هو ولا فتحت مدرسة إلا وكان رأسه هو الذي أوحى بإنشائها .

•••

لهذه المأمة موجزة جدا من تاريخ هذا الرجل الضخم وإن فيها لصورة لتلك الشخصية الدرة في تدرج مصر ، تعطيك فكرة عما يحتمله الرجل الدرة في سبيل وطنه ، سواء في الأعمال الحرة أو في أعمال الوظيفة ، من مصاعب وأحداث لا تقل عما يحتمله الخندي في حومة الوغى ، هذا يتعرض للقذائف والنبيران ، وهذا يتعرض للألوان لا عداد لها ولا وصف لها من الدس ومن النفاق ومن الطغيان .



كش حسن عاصم في خصومة وجدل مع خصومه وحتى مع أصدقائه. وكلما كان يربح معركة كان يدخل أخرى ليظفر فيها «الحل الذي يتغنيه» و«يخسر فيها» مصلحته أو يخسر فيها صديقه .

لأن من الغريب في حياة حسن عاصم أن تكون جلائل أعماله مما لا يمكن تدوينه أو تفصيله لخطورة تدوينه أو لما عداها .

لأن من واجبي أن أقر بإصاف لحسن عاصم أن مصري السنين عام، الماضية أحببت رجلا ممن ممنحريهم الأمم ولكي مع هذا ما رلت أعتقد أن حسن عاصم ليس له نظير في كل رجال هؤلاء . وأعتقد أن الفراغ الذي خلفه موت هذا الرجل الذي كان بيني الأمة وبينى الحكومة وبينى الديوان الخديوى ، هذا الفراغ الذي خلفه من يوم وفاته في نوفمبر سنة ١٩٠٧م لا يزال شاعرا إلى اليوم .

## قاسم أمين

كانت صديق لقاسم من سنة ١٨٨٧ إلى يوم وفاته في أبريل سنة ١٩٠٨ واشتركت في تأييده بمحطة نشرت في حريدة المؤيد في ٦ يونيه سنة ١٩٠٨ ومع ذلك كنت ولا ريت أحهل كثيرا من التفاصيل الدقيقة المتعلقة بحياته العائلية . وكل ما أعلمه أنه ولد في أول ديسمبر سنة ١٨٦٣ بقرية طره من صواحي القاهرة . حيث كان ثوبه الأميرالاي محمد أمين بك صاحب الطريقة العسكرية هناك . أما عائلته فقد سبق أن جاءت لمصر في عهد محمد علي من بلاد الكرد وكان رأسها حاكما للسليمانية من أعمال بغداد .

دخل قسم مدرسة عسكرية ابتدائية ثم الحديوية ثم مدرسة الإدارة وبعد أن سافر منه في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ سافر في بعثة حكومية لفرنسا في صيف ذلك العام واثم دراسته بكلية الحقوق في موسلييه . وعاد لمصر في أواخر سنة ١٨٨٥ بعد أن حصل على مدالية شرف في العلوم الحسنية .

يقول زملاؤه في لمدرسة أمثال محمد صدق باشا وزير الأوقاف السابق وأحمد طبع باشا رئيس محكمة الاستئناف السابق . إن لظن قسما كان في سلوكه وفي أخلاقه موضع رضاء جميع زملائه بل موضع إعجابهم .

بعد عودة قاسم من أوروبا اشتغل مساعد للديانة المختلطة في أول ديسمبر سنة ١٨٨٥ ثم دخل إلى قسم قضايا الحكومة في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وكان معظم موظفي أقلام قضايا الحكومة من الأجانب فأدخل قاسم والمرحوم فتحي رعبول بعد ذلك ومصطفى فتحي في أقلام القضايا في أوقات متقاربة ، وقد تعرفت

بقاسم في إبان وظيفته تلك . فقد كنت أترافع أمام محكمة بنها في قضية صد  
الحكومة التي كان يمثلها هو .

وأكنت أتوقع . وقاسم حصصى في هذه القضية . أن يشعر أحدهم شئ من  
الوحشة لاختلاف البيئة التي تخرج كل ما فيها (الأزهر والمدارس الأوروبية) .  
ولكنى إذ سمعته يترافع ويدلى بحجته لمصلحة الحكومة صد موكلى شعرت تقبلى  
يصدق إعجابى بحسن أسلوب هذا الخصم وحسن تقديره وعظيم كفاءته . فتصلت  
أرواحنا من تلك الساعة وقامت بيب صداقة كأنهم ترجع إلى عهد طفولة .

لحقى قاسم بقلم قصايا لمالية يعانى ما يعانى بين أقران ومرءوسين ورؤساء  
تختلف نزعاتهم ومشاربهم حتى أنشئت في يونيو سنة ١٨٨٩ محاكم الوجه القبلى  
فقبض الله له ولعنتهى من يخرجهما من هذا المصيق . فعين فتحى رئيس لىبة  
أسبوط . وقاسم رئيس لىبة بجى سويف ثم نقل إلى طيط فى مارس سنة ١٨٩١ .

لحقى طيطا داعت بعض مواهبه حتى وصلت إلى الرجل الوحيد من العربيين  
المحكوم عليه بالإعدام وقد كان محتفيا بمديرية العربية من سبتمبر سنة ١٨٨٢  
تاريخ دخول الجيش الإنجليزى . فقدم معه لقاسم لينصرف فى الأمر بما تقتضيه  
حكيمته فقدم له من كرسية وسافر معه إلى القاهرة ليشتمس العقو عنه اكتفاء  
بما ذاقه مدة بسوات التسع التي احتفظها وكان المرحوم رياض باش رئيس  
وزارة ووزير الداخلية فعمل معه هذه الغاية ولم يرجع قاسم لطيطا إلا بعد  
أن صدر العقو عن عبد الله تديم .

وأنا شخصيا أعلم من صنتى المرحوم رياض باش أنه بعد ذلك تجاوز حد  
العفو إلى حد المصلحة حيث صرح لعبد الله تديم «صدر حريدة الأستاذ مع إعطائه  
٥٠٠ جنيه من جيبه الخاص ليستعين بها على إصلاح حاله .

وفي ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٢ عين قاسم وسعد ويحيى إبراهيم نواب قصاة بمحكمة الاستئناف بأمر واحد .

ففي ذلك العهد كانت درجة لقضاء في الاستئناف تنقسم مالي إلى قسمين قسم يسمى نائب قاض مرتبه ٤٥٥ حبيب، وقسم يسمى قاصب مرتبه ٥٥٥ حبيب، وبعد زمن قليل أُنعت هذه المراتب المالية وتسمى جميع رجان القضاء في الاستئناف . وبذلك صدر قاسم وسعد ويحيى قصاة بمرتبات كمرتبات باقي المستشارين . حتى فكرت الحكومة في تعديل نظم القضاء الخائن، ورأت أن تقلل الاحتصاص في الحنايت من المحاكم الابتدائية إلى محكمة الاستئناف لظهور بصيرة هائية . وبعد أن كان تشكيل لدوائر بمحكمة الاستئناف قرار من الجمعية العمومية للمستشارين رأيت الوزارة أن تجعل انتخاب أعضاء محاكم الجديات من محكمة الاستئناف على الطريقة الواردة بقانون تشكيل تلك المحاكم . وكان في أصل المشروع أن الوزارة إنما تعدده يد قبله المستثرون كناية . وعرف يومئذ أن مرتب مستشاري الاستئناف سيصير ٨٦ حبيب بدلا من ٦٠ حبيباً شهرياً ، فلم يقلل المستشاران قاسم وسعد هذا المشروع واحتجوا عليه . لكن الحكومة تعده ثم رفعت مرتبت جميع مستشاري محكمة الاستئناف من وظيفين وأجاب بزيادة نحو الثلث عما كان من قبل ولم يبق بالمرتب القديم إلا قاسم وسعد . وقد بقيا كذلك سنتين تقريباً يجلسان مع الآخرين بل ورؤس أحدهما الآخرين أحيد وهم مع ذلك أقل منهم أجراً .

ألى أن كان أول يناير سنة ١٩٠٦ وفيه صدر دكرينو بجعل راتبه هو وسعد ١٠٠٠ جنيه كبقية المستشارين .

أرجعت إلى بعض اصدقاء قسم أيام دراسته وكنت أظن أنه كان دائم في مقدمة  
الناجحين في الامتحانات . ولكني علمت مع الدهشة من طبعت «شأن قاسم» كان  
يؤدي امتحانه في أغلب السنين بدرجات متوسطة . قل أن كان بين الأوائل لهم  
إلا في السنة الأخيرة التي دل فيها شهادة الليسانس سنة ١٨٨١ فقد كان في امتحان  
الليسانس أول الناجحين .

فكنت لطلعت ناش إن حاصلة الدين عرفوا قاسم بنبوغه وفروط دكانه كانوا يطوبون  
أنه كان دائم في أوائل رملاته في لامتحان فقد نعم ولكنه ألف من صغره أن  
يوزع جهوده بين دروسه وبين قراءة كتب لأدب الفرنسي والتاريخ فكان  
يحصل ضعف ما يحصله الرملاء في المدرس وفي المعارف العامة . وقد بقي ذلك شأنه  
لا يكتفي بعمل واحد في الحياة بل يجمع بين الأعمال ولدراسات شتى حتى كان  
في انقضاء قضيا ومؤلفا بالفرنسية والعربية ومحرر للمرأة ودائب البحث في شريعة  
الإسلامية وممثل للجامعة ومؤسس للجمعية الخيرية الإسلامية وغير ذلك من  
جلائل الأعمال .

لأورده على الدوق داركور شأن المرأة المسلمة أمر يستحق الالتفات . فهو  
وإن كان يقوم على مشكلة اجتماعية فالبحث فيه يرجع إلى مسائل دينية إسلامية  
محضة . ونحن قد تعلمنا أن لذين يضيفون إلى تربيتهم لمصرية تربية أوروبية  
يعودون إليها أقل عناية بالمسائل الدينية . فشتغل قاسم بهذا الموضوع يدل على  
أن شخصيته المصرية الإسلامية لا تزال عنده مرتبطة بعزته القومية وشرف  
وطنه .

لبحثه في هذه الرسالة حره إلى البحث في مسألة المرأة المسلمة ولقد كانت حاجة  
مصرية ذلك العصر إلى تحرير المرأة وتعليمها مسألة المسائل . وعمل قاسم في تحرير

المرأة سيضعه في تاريخ موضع (المعلم الأول) فان إليه وحده في هذه الأمة فصل هذه المحولة التي نوبحت بعد عشرين سنة من جهاده بالبحر النام الذي تشهده اليوم .

كان مذهب قاسم في تحرير المرأة من أشد المداهب بغضا واستحقاقا للحرية عند كل الدين يستقون أفكارهم من رجال الدين . وكان قاسم يقبل هذه الخلات مما عنده من شجاعة هائلة . والاستخفاف بالأذى . ولم يكن يدخر مجهودا للدفع عن عقيدته ، والدين لم يتصلوا بحوادث ذلك الزمن لا يدركون خطورة ما يلحق بمن كان في مركزه من العنت والاضطهاد .

لخص رأي في الجمعية لخيرية للإسلامية لوقف كل ما تمكك على اوجوه الخاصة بأعراض الجمعية . ولما كان قاسم يرى أن الوقف كثيرا ما يعطل على أصحاب الشأن فيه التصرف بما تقتضي الحاجة والظروف التي لا تمكن الإحاطة بها بأعراض معارضة شديدة وكانت الأعلى تترى غير ذلك ففي قاسم مصر على رأيه قائلا إن هذه مسألة من المسائل الأساسية التي لا يمكن أن أخضع فيها الحكم الأعلى بل واحي في هذه الحالة يقضى على الاستقالة من خدمتها فتراجع الجميع وسبوا رأيه . وقد مات قاسم واتقيا خطر استقلته وبقيت الجمعية من سنة ١٩٠٨ ولم يترك أحد من أعضائها إلى اليوم في الخروج عن رأيه .

أما أثره في الجامعة فلم يكن أقل حلالا من آثاره في المسائل الأخرى فقد قدم قاسم الدعوة إلى إنشاء هذه الجامعة والجمعية ليست إلا أثرا من آثاره والمجهود الذي بذله في سبيلها ليس هنا مقام تفصيله .

كان قاسم يعمل ولا يتكلم . وكان يحب الوحدة والعزلة ويكره لاشهار ولكنه كان من أوائل المراقبين لإخوانه في بث الشكوى ومدافعة الظلم . كان

بمكر ونحن نكتب . كان يشير ونحن نعلن . كذلك كان شأن قاسم بين الشيخ عنده  
وسعد رعلون ولطيف سيم وعلوى شتا وإبراهيم بك مصطفى وحسن عاصم وعلى  
نخري وغيرهم من الرجال الذين قصوا كل حياتهم في هذا السبيل .

✍ قاسم مشغولا بمن الأدب وخاصة بالمواعظ الجميلة كالتصوير ولذلك  
تراه الرجل الوحيد من طفته الذي سر وراء بعش المرحوم عنده الحاموي محدد  
فن العناء بمصر .

أ. في يتعلق بحياته القصصية . فقد كان قاسم المثل الأعلى لم يحب أن يكون  
عليه القاضي علما ودراية وسموا وجلالا .

كانت أعصابه تكاد تنقطر رقة وحساسية . كله دماثة وكله رقة حاشية ومع  
ذلك فإنه كان يستشري كالأسد الكاسر كلما وقف في وجه العدالة عائق أو اكتنفها  
شبهة أو وجه إليها أي افتراء .

وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٨ توفي قاسم بقاءة ونحن ننظره في محكمة الاستئناف ،  
توفي ذلك الرجل الذي ما يزال يمسلا في التاريخ ويدوي في سمع الرمن كصالح  
اجتماعي وكاتب صميم والذي سبق اسمه شرفا لطام القضاء المصري وحررا لقصاصنا  
أجمعين .

## قاعة الجنایات الكبرى المحكمة القصير

لحضرة الأستاذ محمد صبرى أبو علم

المحكمة دأكرة أقوى من ذاكرة الإنسان . عرف الأعرابي ذلك فيها . فكان إذا أراد أن يسترجع ماضى ، عقل نافذة بجوارها ووقف في طيها يستلها عن أسرارها . ويسترده ودائع أخمارها . وأدرك المراجعة أنه إذا كانت صحتها طويلا فلائها تقي التاريخ وتحفظه . ثم تمحض عنه على الرمس دروسا ، بينت . وآيات مفصلات . فكلم ردها نحت وتقيها ردت إينا من أسرارها حجرا دينا بل كنزنا ثميننا .

فإذا عمدت اليوم إلى قاعة من قاعات المحكم ، أضع تاريخها وأدون أخبارها عيس في هذا عجب ، فلقد كانت هذه القاعة ولا تزال مسرحا لمحوادث تمثل بين حدرانها ، وميدان للتاريخ البيسى والاحتجاجى يسجل في ساحتها ويدون فوق مصنفها .

فكيف سبها ملقبا السمع إلى الصدى الذى يرتد إليك من أعماقها ، ويخلص إلى هسك وسمعك من بين حناياها وأركانها في صمت وخشوع واحترام . قالت على أبواب معبد . ولكن الرجح الذى يتردد بين الحدران صدها ، وتدوى بين



أعمدة القاعة تموجاته وهراته أو تدياه . ليس مع ذلك أذان المؤددين في مسجد .  
أو أنعام المرتلين في هيكل أو معبد . ولكن تلك دار عدالة وهد هيكلها  
وأنت في محراب . وما تتلقاه أذاك يس إلا قطع من التاريخ تدثر من حين  
لآخر ، وصيحات وعبرات وأناة تخرج من أعماق نفس معذبة . بل تلك  
صرحات محكوم عليه صعقت به تحت وطأة الجريمة أو شدة العقوبة فداست  
حسرت أو انصقت لعنت دويبات . بل ذلك صوت الدم والاستغفار تحركت  
به شفت محرم . بل هو طعين النفس المتمردة على مجتمع تركب الإثم وتحمله  
مسئريته : حيط من عيط مكطوم . أو حقد مكتوم . أو كبرياء محطمة .

لكن ذلك معمل النفس الانسانية . فيه تشرح وتكشف عن أسرارها . وفيه  
تفصح وتعلن عن سؤنها . وعلى مائدته لمدودة تخلص إلى أحرانها الأولى .

لكن ذلك بركان الطبيعة البشرية . فيه تنور ثورتها . وتبرر قوتها . وتخرج من  
مكامن النفس الأمارة بالسوء . غلاية . قوية . متعلة . يلمع شرفي أسرها .  
ويصبح الدم من عروقها . ويطل الغدر من عيونها . ويتهجر الإثم دمها .

.

لأودخل معي تلك القاعة التي نشه ستر قعات المحاكم في بنائها ومظهرها  
ونظامها . ونكتها تختلف عنها في كل شيء . فهذه القاعة قد اقترنت بتاريخ مصر  
السياسي والاجتماعي وعاصرتها . وأصبحت ساحتها مرصدا تسجل فيه هرات العالم  
سياسي وأحداث مصر الكبرى - قاعة نطعت فيها أدوار الحياة المصرية العامة  
والخاصة . فكما حدث في البلاد حدث سياسي . أو تفاعل بين مختلف التيارات  
التي تجادب الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الوطنية . شهدت في ساحتها صدى  
ذلك كله معروضا في قصة حسائية . وكلما اهتزت قوائم الحياة السياسية رأيت أثر  
الحرارة معروضا في هذه القاعة بعد فترة من الزمن عرصا محموقا بالاهتمام -  
في حادث من الحوادث التي تحدث إليها جمهور المطارة يتهاقون على مقاعد ،  
ويتهاكون على الوقوف في جوانبها .

وأنعصف العواصف السياسية وندوى صواعقها ، فتثير العبار وتقذف  
باللهب والنار . ثم تترك ثورتها وتذبلور حررتها في قضية من القضايا تعرض  
في هذه القعدة ، فتنتقل إليها ثورة الشرع بكل ما فيها من معاني الحياة المتدفقة  
استدافعة . أليس هناك معرض الحياة السياسية بجوهر المكهرب ومظاهرها  
المتخمة . وما ينبعث عنها من حماس ثائرو وفئة ؟؟؟ أليس هن معرض سلاعة  
واليد ساحر ؟؟؟ لقد نصبت العدالة الميزان ، ووقفت بين الخصوم يتقاذفون  
الحجج ، ويتجادلون . ويتصارعون حتى اذا ما استنفدوا كلامهم وأتموا دفعهم  
تنزلت من سماء العدالة كلمة الحق نغروا لها ساجدين .

وهذا في قصص الاتهام توالى وقوف شخصيات لح خطرها في كل مسلك  
الحياة . هنالك من حصف أعواد الحديد المديبة كالسهم اطلت رؤوس قعدة  
الرأى العام : من أصحاب المذاهب والآراء ، كآباء وساسة ورمعاء ، ليتفقوا  
صريات الاتهام . هن وقف رجل كانت قصدياهم حراء من ترويج مصر الحديث .  
وكانت الأحكام التي صدرت فيها نقطة التحول في مجرى الحوادث . وقفوا وقد  
سقطت عليهم شهبوات الخصومة نارها التي لا ترحم ، وسد عليهم الاتهام مسدود  
الخلاص وجمع حولهم الشهود ورماهم بلتهم . وقفوا بين معتز ببراءته يستل من  
الخصومة القضائية السهم التي رماه بها الاتهام ليرسلها أقواسا حاصدات ،  
ويرى بها نبلا حاصدات . وبين معتز بوطيته متحصن بمصريته يأبى  
أن يتقدم لغير قضائه المصريين بدفاع . وبين منهم ينزل عليه انقصاء حكا  
بالإعدام فلا يحرك ساكر نفسه التي راضها على ما تلقى في سبيل ما تعتقد .



في عام ١٩١٠ نشطت الحركة الوطنية وأخذ الكتاب والشعراء والخطباء يغذونها  
بأفلامهم وألسنتهم . وتعددت المحاكمات الصحفية . وشر انشيخ على العايات أحد  
محررى جريدة العلم التي كانت إذ ذاك لسان الحزب الوطنى بعد تعطيل " الانواء "

كتاب "وطني" ضمنه كثيرا من المنظومات الشعرية . وقدم المعفور له الشيخ عبد العزيز شويش الكتاب الى اجمهور بكلمة . ثم طلب شيخ العياني من المرحوم محمد فريد بك رئيس الحرب الوطني أن يكتب له رسالة في الشعر والشعراء جعلها مقدمة لكتابه . ورأت البيبة أن في الكتاب ما يؤخذ عليه فشرت التحقيق واحتاز العياني حدود البلاد فحوكم عيبيا . وقدم الشيخ شويش محكمة جديت مصر . واحتواه قصص هذه القصة وتولى الدفاع عنه المرحوم أحمد بك نطقي والأستاذ محمد علي بك . وعقدت الجلسة برئاسة المرحوم محمد مجدي بك وحضور حضرات علي دي الفقار بك ومسيو سودان مستشارين ومحمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف . وثبت لدى المحكمة أن الشيخ شويش قد حس ومجد أقوالا معقبا عليها قنونا بصحة جحة . وذلك أن امتدح هذا الكتاب بمقدمة وضعها فيه بامضاه وقصص بحبسه ثلاثة أشهر في يوم ١٦ أغسطس سنة ١٩١٠ وكان فريد بك غائب عن مصر . فلما عاد حققت معه البيبة وقدمته للمحكمة واتهمته بأنه حس كتاب "وطني" المشتغل على عدة أمور معقبا عليها قنونا . وزل المرحوم فريد بك بدوره ضيما على هذه بقاعة في مقعد الاتهام . وشكلت المحكمة برئاسة لمستر دنبراونغو وعصوية حضرتي أحمد بك دو الفقار وأمين بك على المستشارين وجلس في كرسى بيبة محمد بك توفيق نسيم . ودخل فريد بك المحكمة لا يصحبه محام ولا مدافع . وقصص المحكمة بحبسه ستة أشهر . وقد أثار هذين المحكمتان اهتمام الرأي العام إذ ذاك .

لغى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ نزل رئيس لوزارة المصرية المأسوف عليه "نصرس غالى باشا" يحيط به كعادته رجال الحكومة حتى بلغوا سلم بظارة الحفانية ولم يكذبودع مشيعيه حتى استدركه الثب "إبراهيم صاف الورداني" فأفرغ فيه عدة رصاصات طرخته على الأرض يخطط في دمه . أطلقها من مسدس كانت تحمله يده .

وكان هذا أول حدث قتل سياسي في لبلاد . وفتح انظر للحالة .

لوقف على الجاني متلبس بالجريمة . ثم قدمت بقضية للمحاكمة . وكتب لهذه القاعة أن تشهد تلك المحاكمة الكبرى . وتولى ريسة المحكمة حجاب المستر دلتراو غلو وجلس حوله المستشاران أمين بك على وعبد احميد بك رضا . وتولى الاتهام من بدايته لهابته المرحوم عبد الخالق ثروت باشا اسبب العدم . ودام بظر انقضية من يوم ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ الى يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠

لوقف سبب العدم يصف هول الجريمة وسوء وقعها . ويطلب برأس المتهم في بيت رافع يعتبر مثالا علي للسلاغة القصصية اهادنة حلل فيه شخصية المتهم وأثبتت مسؤوليته عن عمله . وتولى الدواع الأستاذة ابراهيم اهدساوى بك والمرحومان أحمد بك لطفي ومحمود بك أبو النصر . تغلغل الدواع في صميم الأسباب الملائسة للجريمة ، وحلل شخصية المتهم واعلل القضية التي قل إنها تفرت اليه بموراثنة أو بحكم لبنة التي عاش فيها . واستدعى الشهود والخبراء لإثبات ضعف عقله ليصل الى تحديد مسؤوليته . وأثار كثيرا من المسائل الفقهية لى سبق الإصرار عن المتهم . وكان صراعا قصائيا حادرا ذلك الذى تولاه من جانب المرحوم عبد الخالق ثروت باشا والمحمود الثلاثة من الجانب الاخر كان صراعا حول رأس نور داني . يطلبها لسبب العام باسم العدالة تنسوه يد الجلاد براء ما اقترف . ويحاول الدواع اتراعها لأنه يرى أن المتهم غير مسئول مسؤولية كاملة . وأخيرا احتتم الدواع بعبارات مؤثرة ألقاها المرحوم أحمد لطفي بك . ثم انتهى الدفاع وخلا القصة الى أنفسهم . ثم عادوا لينطقوا بالحكم بإعدامه شنقا . وهكذا سقطت رأس أول قاتل سياسي تحت ضغط جبل الجلاد .

لوجاء عام ١٩١٢ فشهدت هذه القاعة من حديد المحاكمة فى قضية مؤامرة سياسية اتهم فيها إمام واكد واشان من الشبان . بأنهم في يوم أول يونيه سنة ١٩١٢ اتفقوا على ارتكاب حناية القتل العمد مع سبق الإصرار على شخص

كل من سمو الخديوى ( عباس باشا حلمى ) وعطوفة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الطار وجناب ناورد كتشنر المعتمد البريطانى وسعادة محمد محمى باشا وجناب المستر دايراوغنو المستشارين محكمة الاستئناف الأهلية - وعرفت هذه القضية بمؤامرة شبرا .

قضت المحكمة على إمام واكد بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما وعلى زميله بالسجن مدة خمسة عشر عاما . وفيها طبقت محكمة الجنايات لأول مرة المادة ( ٤٧ ) مكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية ) وهى التى وضعت عقب حادثة ناوردانى . وفى هذه القضية عرفت مصر لأول مرة نظام شاهد الملك فى شخص أحد الشهود الذين سمعوا فى القضية . وكانت بطل الاتهام فى مؤامرة شبرا هو "جورج بك فليبيدس" ، أمور صط العاصمة - الرجل الذى جمع بين أصابعه كل خيوط التحقيقات السياسية التى جرت قبل الحرب العظمى وفى بدايتها . فلما أعنت الحرب واعانت معها لأحكام العسكرية البريطانية فى البلاد كان هو الأمين على تنفيذ كثير من الإجراءات التى رأت السلطة العسكرية أن تلخذها ضد بعض الأفراد أو الهيئات .

أوقف جورج فليبيدس أثناء المحاكمة فى قضية مؤامرة شبرا يؤكد للمحكمة إدانة المتهمين وساء على ما قال إنه رآه بعينه وسمعه بأذنيه أحد المتهمون من قصص الاتهام إلى غيابات السجن .

لأشياء انقدر أن تشهد هذه القصة بعد ذلك "جورج فليبيدس بك" متهمها وأن يترن هو وزوجه بعد خمس سنوات ضيعين فى نفس القمص . فقد اتهمته النيابة العمومية بأنه أساء استعمال السلطة التى كانت فى يده . وخاف أمانة رؤسائه ومؤتمنيه وانجر بما كان بيده من هوذ واستعله لمنفعته المادية ، واتهمته هو وزوجه بالرشوة . ونظرا لخطورة المركز الذى كان يشغله وخطورة التهم التى نسبت إليه رأت الحكومة لأول مرة بعد ما نقل القنون التحقيق الى النيابة العمومية " أن يقوم بالتحقيق

قاض . فتولى التحقيق في القضية حضرة " محمود بك شكرى " القاضى . وكان يمثل الاتهام أمامه حضرة " محمد بك زكى الأبراشى " .

وتولى الدفاع عن المتهمين الأستاذة : عبد العزيز بك فهمى ( الذى شهد التحقيق فقط ) وإبراهيم بك الهلباوى ، ومرقص بك حنا .

لأنواع الرأى العام والسلطات - باهتمام وعناية - إجراءات هذه القضية حتى صدر الحكم فيها أخيرا بإدانة فليبيدس بك .

وُرزحت البلاد تحت أعباء الأحكام العرفية البريطانية . وحات معها محاكمها وقضاها وقوانينها وإجراءاتها . واختيرت هذه القاعة مكان لعقد جلسات المحكم العسكرية فى لقضايا الكبرى . فعقدت فيها لمحكمة المتهمين بمخالفة مشورات التموين .

وُعقدت فيها فى أواخر عام ١٩١٥ المحكمة العسكرية لمحكمة محمد شمس الدين ومحمد يحيى الهلباوى اللذين اتهم بالاعتداء على حياة المغفور له السلطان حسين كامل والشروع فى قتله فى مدينة الإسكندرية .

وانتهت الحرب الكبرى ولم تنته الأحكام العسكرية . بل ظلت مفروضة على البلاد . وشكل سعد زغلول باشا الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وهى لا تزال مبسوطة اطل وقبض على سعد وصحبه فى ٨ مارس سنة ١٩١٩ فثارت البلاد ثورتها الكبرى . ثم أفرج عنهم وسافر الوفد الى باريس تاركا خلفه لجنة الوفد المركزية وسكرتيرها عبد الرحمن بك فهمى وتقع حوادث الاعتداء على حياة بعض الرعايا البريطانيين . فاتهم عبد الرحمن بك وكثيرون من الشبهن الوفديين : محامين وطلبة . بالاشتراك فى ارتكابها ويقبض عليهم ثم يهرج عنهم ، ثم يعاد القبض عليهم ويحقق ضدهم فى الوقت الذى تجرى فيه معاوصات غير رسمية بين الوفد المصرى ولجنة لورد ملر بلندرة .

أُتِرفِع الدَعْوَى العَمُومِيَّة وَيَقَعُ الِاحْتِبَارُ عَلَى عَسِ هَذِهِ سَقَاعَةِ التَّارِيخِيَّةِ لِتَشْهَدَ هَذِهِ المَحْكَمَةُ العَسْكَرِيَّةُ الكُبْرَى . وَيَجْلِسُ عَلَى مِصَّةِ الْقَضَاءِ فِي هَذِهِ سَقَاعَةِ قَضَةِ المَحْكَمَةِ العَسْكَرِيَّةِ وَيَقُومُ بِقَاضِي "تُورب" بُوَطِيْعَةُ سُبِّ الأَحْكَامِ العَسْكَرِيَّةِ . وَيَتَوَلَّى الدِّفَاعُ فِي القِصَّةِ الأَسْنَاذُ دِيْفُونشِيرُ وَطَائِفَةٌ مِنْ كَارِ الحَمَامِينَ المِصْرِيِّينَ . فِي مَقْدَمَتِهِمْ مِصْطَفَى العِجَاسُ بَكْ . وَمَرْقَسُ حَنَّا بَكْ وَيَعْهَدُ إِلَى أَحَدِ كِبَارِ الحَمَامِينَ «سُدْرَهُ» بِالدِّفَاعِ فَيَأْتِي إِلَى مِصْرٍ فِي طَائِرَةِ مِسْتَرٍ مُتَشَبِّهِ إِنْسَ والمِيجُورُ هِيلْدِي وَيَشْتَرِكَانِ فِي الدِّفَاعِ .

أُوصِدَ الحُكْمُ بَعْدَ ذَلِكَ «دَانَةً» كَثِيرٌ مِنَ المُتَهَمِينَ فَأُودِعُوا السُّجُورَ المِصْرِيَّةَ وَطَلَوْا بِهَا نَحْوَ أَرْبَعِ سَوَاتٍ حَتَّى أُفْرِجَ عَنْهُمْ سَعْدُ دَعُولُ بِاشْ رَئِيسُ الوَرَارَةِ المِصْرِيَّةِ فِي ٩ فَبْرَايِرِ سَنَةِ ١٩٢٤



أُتَشَكَّلَ وَزَارَةُ عَدْلَى بِاشْ فِي مَارَسِ سَنَةِ ١٩٢١ وَيَعُودُ سَعْدُ مِنْ «رَيسِ» وَتُخْتَفِ الوَرَارَةُ وَالْوَفْدُ عَلَى إِجْرَاءَاتِ المَعْهُوضَاتِ وَيَسَافِرُ عَدْلَى وَمَعَهُ وَفْدُ حُكُومِيٍّ لِمَعْهُوضَةٍ مَعَ الحُكُومَةِ الانْجَلِيَّةِ ثُمَّ تَقْطَعُ المَعْهُوضَاتُ وَيَعُودُ إِلَى مِصْرٍ - وَتُتَحَرَّكُ مِصْرُ مِنْ جَدِيدٍ لِلْقِيَمِ فِي وَجْهِ الانْجَلِيرِ فَتُتَحَرَّكُ بِسُلْطَاتِ العَسْكَرِيَّةِ لِلْبَطْشِ . وَيَبْنِي سَعْدُ وَبَعْضَ رَمَلَانِهِ إِلَى جَزَائِرِ سِبْشَلْ . وَتُعْلَنُ نُحْلَتُهُ بِتَبَصْرِيحِ ٢٨ فَبْرَايِرِ سَنَةِ ١٩٢٢ أُنْ مِصْرُ أَصْبَحَتْ دَوْلَةً مُسْتَقْلِلَةً . وَيَعْدُ تَشْكِيلُ الوَفْدِ المِصْرِيِّ مِنْ جَدِيدٍ مِنْ حَصَرَاتِ حَمْدِ البَاسِلِ بِاشَا . وَيَصَا وَاصِفُ بَكْ . وَاصِفُ طَرَسُ عَلَى بَكْ . مَرْقَسُ حَنَّا بَكْ . مُحَمَّدُ عُبُودِي الحَرَارِ بَكْ . مُرَادُ الشَّرِيعِي بَكْ . حُورْجُ حَيَاظُ بَكْ .

أُتَأْتَى إِلَى مِصْرٍ الأَخْبَارُ السَّيِّئَةُ عَنْ صَحَّةِ سَعْدٍ فَتُثَوِّرُ الخَوَاطِرَ . وَيُعْلَنُ الوَفْدُ المِصْرِيُّ نَدَاءً يَتَهَمُ فِيهِ الانْجَلِيرَ والحُكُومَةَ المِصْرِيَّةَ «بِالْعَمَلِ عَلَى نَقْصِ حَيَاةِ سَعْدٍ . فَتُتَحَرَّكُ السُّلْطَاتُ العَسْكَرِيَّةُ لِلْقَبْضِ عَلَيْهِمْ . وَتُسَوَّقُهُمْ إِلَى عَسِ القَاعَةِ وَتُطْرَقُ نَفْسُ



انقص تهمة الاعتداء والتحرّض ضد النظام الحصر . ويقف حمد وإخوانه ويدعون ان الدفاع عن أنفسهم فلا يستجيبون ويواجهون في كبرياء وعزة الرجال الدين أحسنهم السلطة العسكرية فوق منصة القضاة المصريين قائلين . " لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحاً جدياً وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة كان حقاً عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بحكمتكم . ثم أن تحكموا عدياً وليس لكم أن تحكموا . نحن لانعرف مهيم علينا غير ضمائرنا وتوكل الأمة التي شرفتنا به وقوانين بلادنا ومحكمات . فلهما تكن العقوبة التي يرواكم أن تشرفوا بها فأننا سنبقيها بسرور والمغزى لأهلها خطوة الى الأمام في طريق المجد الذي تسير فيه مصر الى مصيرها النخلة " .

لأتواجه المحكمة هذا التحدي الجريء بالحكم بالإعدام . فينتف المحكوم عليهم لمصر بالحياة قبل أن يسمعوا تعديل الحكم الى سبع سنوات وخمسة آلاف جنيه غرامة .

•••

وأما أحييت الأحكام العسكرية وأعلن الدستور . وعاد سعد وأصحابه من المنفى وخرجوا من سجون . وشكل سعد وزارته فشهدت هذه القاعة من جديد طائفة من المحاكمات الصحفية .

وأحدث سعد مستر رامزي مكدونلد بلدرة وقطعت المحادثات . وعاد سعد الى مصر وافتتح الدورة الثانية للبرلمان . ولم يكديمصى على افتتاحها أيام معدودات حتى اكتمهر الجو وثارت العواصف ووقعت " حادثة السردار " .

وفي ظهر يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بينا كان المعفور له " السيرى سترك " باش سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام " عائداً من وزارة الحربية أطلقت عليه عدة عيارات «رية قرب وزارة المعارف العمومية فقل الى دار المدوب السامى حيث توفى في اليوم التالى .



لوقعت هذه الحادثة في حو لم يكن ليقصده إلا شريرة لتثير أكبر استنكاف بين الحكومة الوفدية والحكومة الانجليزية .

وفي مساء اليوم التالي لوقوع الحادث ركب الباريسال النلي في موكب عسكري من دار المندوب السامي إلى دار رئاسة الحكومة المصرية - وهناك سلم باسم حكومته إنذارا رسميا الى " سعد زغلول باشا رئيس الحكومة " - طلت فيه الحكومة البريطانية التحقيق مع المسؤولين عن حادثة تقتل من غير نظر الى أشخاصهم ومحاكمة المجرمين أيا كانوا وأي كان سنهم . واستقل سعد زغلول وشكلت وزارة جديدة . وسحب الجيش المصري من السودان . وعطلت الحياة السياسية .

وفي خلال ذلك تولى " محمد طاهر بورش " نائب العام التحقيق في القضية وقضت لسلطات العسكرية على بعض النواب الوفديين السرازين ثم سلمتهم لسلطات المصرية . وجرى التحقيق . واحيرا اصدرت البية قرار بتهام عبد الفتاح عديت الطالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنيت الطالب بمدرسة المعلمين العيا ، وشفيق افندي منصور الخمي . ومحمود احمد اسماعيل الموظف بوزارة الأوقاف . وحصة من العمال يقتل السرى ستاك باش مع سبق الإصرار .

لأحيل المتهمون الى محكمة الجديت المشكلة من المعتور لهم أحمد عرفان باشا رئيس وجناب المستر كيرشو ومحمد مطهر بك المستشارين . وسعدة محمد طاهر نور باشا النائب العمومي .

لأجله ٧ يونيه سنة ١٩٢٥ أصدرت المحكمة حكمها حصوريا على كل من عبد الفتاح عديت وعبد الحميد عنيت وإبراهيم موسى ومحمود راشد وعلى إبراهيم محمد ورابع حسن وشفيق منصور ومحمود احمد اسماعيل والإعدام . وعلى محمود صالح محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

أُنقذ هذا الحكم في شهر أغسطس في المحكوم عليهم عدا عد الحميد عايت  
الذى استبدل بحكم لإعدام الصادر ضده حكم الأشعل الشاقة المؤبدة .

..

أورل السدر على هذه القاعة عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع من  
جديد بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطراً وأجل شأناً - تلك  
هى قضية "الاعتقالات السياسية" . وهى القضية التى تمخضت عنها التحقيقات  
فى قضية مقتل السردار . وكان شقيق منصور صلة الوصل بين القضيتين وكانت  
اعتراضاته وتقاريره حجر الزاوية فى التحقيقات الجديدة . وعلى أساس هذه الاعتراضات  
اتهمت النيابة العمومية الدكتور أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد رعلول باشا ،  
ولأستاذ محمود فهمى القرشى وكيل وزارة الداخلية . ولأستاذ حس كامل  
الشيخى المدرس بمدرسة انتحارة العيب . ولأستاذ عبد الحليم البلى سكرتير المفوضية  
المصرية بأقصر وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض  
المصريين .

واستأثرت القضية بهتمام الجمهور والاساسة فى مصر وبريطانيا . لم لبعض  
المهمين من مركز خطير ولخطورة الملائست التى أحاطت بالقضية والتسايح  
السياسية التى تترتب على الفصل فيها .

أورنى ألا نطرق القضية أمام الدائرة التى فصلت فى قضية مقتل سردار . ولم  
يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية  
لمستشارى محكمة الاستئناف . وأخيراً شكلت المحكمة من جذب المستر كيرشورئيس  
وكامل بك إبراهيم وعلى بك عرت مستشارين . وجلس فى كرسي النيابة حصرة  
مصطفى بك حنى . وتولى الدفاع فى القضية طائفة من كبار المحامين فى مقدمتهم  
مصطفى الحس باشا . مرقس حنا باشا . محمد نجيب العرابى باشا . مكرم عبيد .  
أحمد لطفي بك .

لما أصبحت هذه القاعة وأصبح قمص الاتهام فيب ملتقى أنظار الرأي العام  
المصرى والبريطاني ولم يكن في قضاء القاعة ما يتسع لكل من يرعون في شهود  
المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة . وأقيمت الجواهر والمواهب  
حوها وأصبح ما يدور فيها ويجرى في ساحتها يدون في الصحف ويظهر  
الى الخارج .

لوقد كانت جهود المحامين في هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق  
فيها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات . وتوفر المحامون على دراسها وشتيعاها قبل  
بدء المحاكمة .

لما كان استجواب الشهود آية من آيات الفن القصصى . ثم جاء دور المدعى  
ورافع المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان اسحر وبسط سيم .  
كانت مرافعاتهم من وحي قلوبهم وعفائدهم . وكان الكثيرون منهم تربطهم  
بلمتهمين روابط أعظم توثقا من الصدقة ودافع المحامون عن سمو الحركة  
الوطنية وتحردها عن النوايا الإجرامية . فكانوا في دفاعهم ملهمين موفقين .  
وفي الوقت الذى كانت ألسنتهم تفيض بالسحر حلالا يتزل فوق منصة القضاء .  
كانت عيونهم وقلوبهم مشدودة الى القصص حيث وقف رجال كرام عبيهم وعراء  
على مصر ، فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثيرا .

لما توفي المرحوم أحمد بك لطفى بعد صدور الحكم بقتل . فكانت قضية  
الاعتبالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها وكانت آخر عهده بهذه القاعة .

لما جرت المحاكمة داخل هذه القاعة . وكان يجرى في نفس وقت حارجه صراع  
انتخابى بين الوفد ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد . وكان واقع  
على ما يجرى خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذى  
يخرج من دحل هذه القاعة والحكم الذى يخرج من صناديق الانتخاب من صلة  
وتلازم وشهدت الأقدار أن يصدر حكم القضاة وحكم السجين في وقت واحد :

أصدر بقصة حكمهم بعد دفع دام شهرا ببراءة خمسة من المتهمين هم الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمي المقرشي والأستاذ حسن كامل بشبشيي والأستاذ عبد الحليم البيلي والشيخ أحمد جاد الله . وصدر حكم الناجين لصالح الائتلاف ومرئحيه .

وأهتزت بلاد طرابلس هذه نتائج كلها وشرع بساسة ينددون الرأي في استثماره واحيرا تعكر اخو حين حرج حنايب المستر كيرشو على تقيد انقضاء فكتب الى وزير الحفنية يعرض أنه كان معارضا في براءة لدكتور حمد ماهر والشيخ احمد جاد الله وقال انه اعتبر من واحدة الخروج على مبدأ المحفظة على سر المداولة فتوجه بعد إصدار الحكم في در المدون السمي وأطلع خدمته على رأيه باعتباره حاميا للأجانب .

واعتق وصور هذا الخطاب استقالت الوزارة . وشكلت بعد ذلك وزارة حصرة صاحب الدولة عدني بكر باشا . فتولى المرحوم أحمد زكي ابو السعود باشا وزير الحفنية فيها الرد على الخطاب . واستنقل حنايب المستر كيرشو .

وهكذا لم تنته قضية الاعتداءات لسياسة بالحكم الذي صدر فيها . بل كانت لها ديون . ولم ينزل الستار على القذعة التي كانت ميدانا للمعرك القصائية إلا ليرفع في ميدان آتريليس هنا مجال الكلام عنه .

وتمتعت البلاد بفترة استقرار دامت أكثر من عامين في ظل ائتلاف بوفد والأحزاب السياسية الكبرى . ثم توفى سعد وبعد وفاته تقبل أسندت رئاسة الحكومة الى حصرة صاحب الدولة مصطفى الحساس باشا لدى حلقه في رئاسة الوفد ولم تدم ودرته طويلا حتى تصدع الائتلاف وتعكر الجو مرة أخرى . فاختلعت الأحرار الدستوريون والاتحاديون مع الوفد .

لوقبل أن تسند رئاسة الحكومة الى حصرة صاحب الدولة مصطفى الحساس باشا كان قد وكل هو والأستاذ ويص واصف بك وكيل مجلس النواب والأستاذ

النائب جعفر نغرى بك المحامى عن الأميرة توجوان هانم والدة الأمير احمد سيف الدين للمطالبة بزيادة الثقة المقدرة له أمام مجلس البلاط ولرد أملاكه إليه بعد رفع الحجر ، وحررت وثائق بشأن الاتعاب .

ثم انتخب الأستاذ ويصا واصف رئيسا لمجلس النواب فى الوقت الذى أسندت فيه رئاسة الحكومة الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا فتنحيا عن القضية .

لُطُلعت الصحف المتكلمة بلسان حزبى الأحرار الدستوريين والاتحاد بقاءة على الناس بصورة وثائق الاتفاق مع ترجمة خطاب قيل إن جعفر بك نغرى أرسله الى محمود شوكت بك وكيل الأميرة توجوان هانم . وزعمت أن رئيس الوزارة ورئيس مجلس النواب وزميلهما استغلوا نفوذهم فأبلغ رئيس الوزارة الأمر إلى النيابة التى تولت التحقيق ، ثم أقيمت الوزارة . وسارت النيابة فى التحقيق ضد حضرات المحامين . وقدمتهم الى مجلس تأديب المحامين متهمين بعدة تهم من بينها أنهم استخدموا نفوذهم وتقاضوا أتعابا باهظة لا تتناسب مع عملهم .

واختيرت نفس هذه القاعة مكانا لعقد مجلس التأديب للنظر فى هذه القضية التى عرفت " بقضية الوثائق " .

لُعُرضت القضية على مجلس تأديب المحامين الذى عقد برئاسة حضرة صاحب المعالى المرحوم حسين درويش باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب العزة عبد الحكيم عسكر بك ومحمود سامى بك ومحمد بهى الدين بركات بك مستشارين ، والمرحوم الأستاذ عبد الخالق عطية افتدى عضو النقابة وأحمد شرف الدين بك رئيس نيابة الاستئناف . وتولى الدفاع فى القضية حضرات الأساتذة محمد نجيب الغرابى باشا ، محمود بسيونى بك ، كامل صدقي بك ، محمد يوسف بك ، حسن صبرى بك . ومكرم عيد .



لأن لجوانب هذه القاعة التاريخية جاذبية خاصة تجذب إليها كل قضية سياسية . فاختيرت من جديد مكانا لعقد جلسات مجلس التأديب الذى شكل للنظر فى هذه القضية الجديدة . وجلس قضاة مجلس التأديب وجلس أمامهم فى حرم المحكمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا والأستاذ ويصا واصف بك والأستاذ جعفر بك نقرى . واحتل المحامون المترافعون ومن علونهم فى إعداد المرافعات المقاعد الأولى ، واستغرق نظر القضية عدة جلسات . وأخيرا أصدرت المحكمة حكمها فى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ببراءة حضرات المحامين مما نسب إليهم جميعه .

لقد أثارت هذه القضية اهتمام الهيئات السياسية بمصر وإنجلترا ، كما أنها استرعت اهتمام الرأى العام الذى تابع بشغف عظيم جميع المراحل التى قطعتها من يوم أن بدئ فى تحقيقها فى شهر يوليه سنة ١٩٢٨ الى أن تم الفصل فيها .

وهكذا ظهرت المحاماة فى مصر بريئة مما نسب إليها ، وثبت أن أعلام المحامين فى مصر قد حافظوا على خير تقاليد المهنة المعروفة فى مصر والخارج ، ولم يجد مجالس التأديب الأعلى مجالا لنقد تصرفاتهم .

..

لأنفذت من جديد أحكام الدستور فى أواخر عام ١٩٢٩ وعادت الحياة النيابية . ولكن لم يكتب لها الحياة طويلا : فخل البرلمان وألغى الدستور وقامت بالحكم وزارة جديدة - استصدرت دستورا جديدا ودعت الى انتخابات قاطعها الوفد والأحرار الدستوريون ، وجرى قبيل الانتخابات وخلالها حوادث دموية . واضطرابات شديدة شغلت الرأى العام مدة طويلة انتهت الى قضايا ومحاكمات وجدت منفذا الى هذه القاعة التى تنتظر كل المحاكمات السياسية الكبرى فنظرت فيها " قضية العنابر " وقضية " الخطابات المزورة " .

لقد شهدت القاعة أثناء نظر القضية الأخيرة تحولات بغائية مثيرة مدهشة .  
وكان التحقيق الذى أجرته المحكمة - وكانت مشكلة من حضرات محمود بك  
غالب رئيسا ومصطفى بك حنفى واحمد بك نظيف مستشارين - دقيقا شاملا .  
أحاط بالحوادث والأشخاص . وكان من نتائج أن انتقل بعض الأشخاص من مقاعد  
الشهود الى قفص الاتهام وقضى عليهم بالعقوبة ، إذ ثبت أنهم هم الذين زوروا  
الخطابات السياسية التى نشرتها إحدى الصحف على أنها مكتوبة بتوقيع بعض أنصار  
حزب الشعب وبعض موظفى الإدارة .

وأخيرا تهيأت هذه القاعة لتشهد آخر المحاكمات السياسية الكبرى التى جرت  
فيها فى الخمسين عاما الماضية ، فقد توالى حوادث إلقاء القنابل فى أوائل عهد  
حكم حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدق باشا فى ظروف روائية مدهشة .  
ولم يقع فيها اعتداء على الأرواح . ولم يضبط أحد وقت ارتكاب الحوادث .  
وقبض على الدكتور نجيب اسكندر بتهمة تمويه هذه الجماعة بالمال والاشتراك  
معه فى ارتكاب الحوادث وتحريضها على ارتكابها .

لوجأت القضية أمام الدائرة التى نظرت قضية الخطابات المزورة ، وبعد أن  
نظرتها عدة جلسات اجتمع لدى رئيسها من الأسباب ماحمله على التنحى عن  
نظرها ، فنظرتها الدائرة المشكلة برئاسة المرحوم محمد بك نور المستشار .

واستغرق نظر القضية عدة أشهر ، ولم تخل جلساتها من زوايع ومفاجآت  
ومواقف مثيرة . وأخيرا عصفت العواصف وانسحب كثير من المحامين فى القضية  
وعلى رأسهم الاستاذ مكرم عبيد . وكانت لانسحابهم آثار وذبول . واستأنفت  
المحكمة نظر القضية وقضت فيها ببراءة الدكتور نجيب اسكندر وبعض المتهمين .



لأن كانت آخر قضية سياسية شهدتها هذه القاعة وقت أن احتفل بانقضاء خمسين  
عاما على إنشاء المحاكم الأهلية .

لوهكذا كتب هذه القاعة أن تمر بها مواكب الحوادث السياسية الكبرى التي شهدت مصر خلال أكثر من ربع قرن ، فكان لكل حادث في أركانها صدى وعلى جدرانها ظلا - توالى عليها صور الحوادث وألوانها ومشت فيها مواكب الحياة السياسية والاجتماعية التي لبست لباس الجريمة أو شبه لدوى الرأى أنها لبسته وأصبح قفصها قنطرة تعبر عليها الحوادث والرجال تمشى من التهم على أسنة وحراب .

هنا وفي هذه القاعة جلس قضاة مصر نحو أكثر من ربع قرن أو يزيد يحكمون باسم ولي الأمر فى القضايا السياسية فكانت كلمتهم فصل الخطاب .

هنا وأمام منصة القضاء سكن مد الحوادث وانحصر طغيانها ، وهذأت الشهوات .

هنا لم يعرف القضاء المصرى شيعا ولا أحزابا ولا حاكما ولا محكوما ، وإنما عرف مصريين يقيم بينهم العدل ويرفع مناره ، وينشر لواء القانون ويعلى جداره ، فكان للمصريين فى ليل الحوادث واضطرابها الملجأ الأمين والمناخ الهادئ .